المَكْتَبَة البُلْقِينِيَّة (٣)

CASIS CANONICA CONTRACTOR OF THE PROPERTY OF T

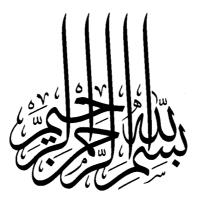
سِرَاجِ الدِّين أَبِي حَفْصٍ عُمَر بِن رَسْلَان الْبُلْقِيني ٨٠٥-٧٢٤ ه

جَمَعَهَا وَرَبَّهَا وَلِدُهُ الْإِمَامُ عَلَمِ الدِّينِ الْبُلْقِينِيّ الْتُوَفِّسَنَة ٨٦٨هِ

المُجَلَّدُ الأوَّلُ

حَقِّقَ قِسْمَ المُعَامَلَات مِنْهُ الدَّكُتُورِ أَمْجَدرَشِيْد حَقَّقَ قِسْمَ العِبَادَاتِ مِنْهُ وَقَدَّمَلَهُ الدَّكتُورِعُمرحَسَن القِيَامرِ







□ التجرد والاهتمام

بجمع فتاوي شيخ الاسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني

جمع وترتيب: الإمام علم الدين صالح بن عمر البلقيني

الطبعة الأولى: ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

جميع الحقوق محفوظة للمحقق ©

قياس القطع: ٢٤× ٢٤

الرقم المعياري الدولي : ٣-٢٠-٥٦٦-٩٥٧ عادة ISBN : ٩٧٨-٩٩٥٧

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (٩٢٥ / ٣ / ٢٠١٣)

ٱرْفُوقِكُ بْرُكُى لِلدّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ

هاتف وفاكس : ٤٦٤٦١٦٣ (٠٠٩٦٢٦) ص.ب : ١٩١٦٣ عمّـان ١١١٩٦ الأردن البريد الإلكتروني : info@arwiqa.net الموقع الإلكتروني : www.arwiqa.net

الدّراسات المنشورة لا تعبّر بالضرُورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمَح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصّة شرعًا وقانونًا، وطبقًا لقرار تَجمع الفقه الإسلامي في دورته الخامسة فإنّ حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مَصُونة شرعًا، ولأصحابها حقّ التصرُّف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.





مُعْنِ فِي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فِي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فَي الْبُحْقِينِ فِي الْبُحْقِينِ وَلِينِ الْبُحْقِينِ وَلِي الْبُحْقِينِ وَلِي الْبُحْقِينِ فِي الْبُحْمِينِ وَلِي الْبُحْمِينِ وَلِي الْبُحْمِينِ وَلِي الْبُحِينِ وَلِي الْبُحِينِ فِي الْمُعِلِي وَلِي الْبُحِينِ وَلِي الْبُحِينِ وَلِي الْبُحِينِ وَلِي الْبُحِينِ وَلِي الْبُعِلِي فِي الْمِنْ الْمِنْ الْمِنْ الْمُعِلِي وَلِي الْمُعِلِي وَلِي الْمُعِلِي وَلِي الْمُعِلِي وَلِي الْمُعِلِي الْمُعِينِ وَلِي الْمُعِلِي الْمُعِلِي وَلِي الْمُعِلِي وَالْمِلْلِي الْعِلِي وَلِي الْمُعِلِي وَلِي الْمُعِلِي وَلِي الْمُعِلِي وَلِي ال

بقلم الدَّكتُّورعُمَرحَسَنالقِيَامِ







السِّراجُ البُّلقيني مُجَدِّدُ المئةِ الثامنة

حين ترجم الإمامُ الحافظُ عبدُ الغافرِ الفارسيُّ (ت٢٩٥هـ) للقاضي حسين، أي علي الحسين بن محمد المُرُورُوذيِّ (ت٢٩٦هـ) فقيهِ خُراسان، وإمامِ الشافعية في زمانِه، ذكر في حَقِّه كلمةً فيها جُمَّاعُ الدَّلالةِ علىٰ سُمُوِّ مكانتِه في العلم والفضل، وشامخِ علله في الإمامةِ والنُّبل، فقال بعد أن ذكر شيئاً من أحواله: «وكان عصرُه تأريخاً به» (١)، فكأن سُبُلَ الكلام قد اعتاصَتْ عليه، ولم يجد ما يَنْقَعُ غُلَّته من نعوتِ الكهالِ والسُؤدَدِ بحقِّ هذا الحبرِ المُقدَّم علىٰ حُذَّاقِ عصرِه ونابِهتهم، فكتب هذه الكلمة الجامعة المانعة الماني طارت بالقاضي كلَّ مطار، وبوَّأته هذه السُّدَّة العالية بين أعيان العلماء.

وليس من باب التقليد في شيء، ولا من باب التقيُّلِ لعباراتِ الأسلافِ في كثيرٍ ولا قليلٍ أن يقال: إنَّ عصرَ السِّراجِ البُلْقيني «كان تأريخاً به»، وأن عبارة «عالم المئة الثامنة» التي صكَّها غير واحدٍ من المؤرخين في حقِّه لا تختلفُ في جوهرِها: منطوقاً ومفهوماً عن العبارةِ السابقة، فكلاهما كان مُهَيْمِناً على عصره، وكلاهما ترك من حميدِ الآثارِ وبديع التصانيفِ وساداتِ الطلبةِ ما يقضي بإمامتِه وإنافتِه على علماءِ عصره، وتَسَنُّمِه للذُّرُوةِ العُلْيا من زمانه، ويكفي أن يُشارَ في هذه الطالعةِ إلى ذِرْوِ مُقْتَضبِ من دلائلِ المكانةِ العاليةِ للقاضي حسين فيقال: إنه صاحبُ «التعليقة» التي طنَّتْ بذِكْرِها دلائلِ المكانةِ العاليةِ للقاضي حسين فيقال: إنه صاحبُ «التعليقة» التي طنَّتْ بذِكْرِها ولائلِ المكانةِ العاليةِ للقاضي حسين فيقال: إنه صاحبُ «التعليقة» التي طنَّتْ بذِكْرِها والمناهِ المناهِ المنا

⁽١) انظر: «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» للحافظ الصريفيني ص٢١٣، ونقله التاج السُّبكي في «طبقات الشافعية» (٤: ٣٥٧).

الأعصار، وهو شيخُ المذهب، ومَنْ إذا أُطْلِقَ لقبُ القاضي في كتبِ متأخري الحُراسانيين انصرفَ اللقبُ إليه (۱)، وهو أستاذُ الجمِّ الغفير من فقهاءِ الشافعية ولا سيَّا الثلاثةُ الأعلامُ الكبار: الإمام البغوي، الحسين بن مسعود الفرّاء (ت ٢٥هـ) صاحبُ «التهذيب» في الفقه الشافعي وما أجَلَّه مِن كتاب، و «معالم التنزيل» في التفسير و «شرح السنة» في فقه الحديث، و «الفتاوى» المشهورة المُثقّنة وغير ذلك من التصانيفِ القاضية بنبالة قدرِه ونافذِ نَظرِه (٢)، والإمام الكبير: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجُوريني (ت ٤٧٨هـ) إمامُ الحرمين، وصاحبُ «نهاية المطلب» وما أغزرَ ركيَّتها (٣)، والبرهان في أصول الفقه» وغيرِهما من التواليف البديعة الدالَّةِ على اتِّساع دائرته ولبيقِ تصرُّ فاته، والإمام الجليل: أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتولِّ ولبيقِ تصرُّ فاته، والإمام الجليل: أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المتولِّ (ت ٤٧٨عهـ) صاحب «التتمة» الذي أكمل به «الإبانة» للفوراني، ولم يُتِمَّه (٤٤)، كان من

⁽۱) وهو الذي جزم به الإمام النووي في "تهذيب الأسهاء واللغات» (۱: ١٦٥) وعبارتُه ثمَّة: "واعلم أنه متى أُطلقَ القاضي في كتب متأخري الخراسانيين: "النهاية" و "التتمة" و "التهذيب" وكتب الغزالي ونحوها، فالمراد: القاضي حسين، ومتى أُطلقَ القاضي في كتب متوسط العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المرورُّوذي، ومتى أُطلقَ في كتب الأصول لأصحابنا _ يعني الأشاعرة _ فالمراد القاضي أبو بكر الباقلاني، الإمام المالكي في الفروع، ومتى أطلق في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حكاية عن المعتزلة، فالمراد به القاضي الجُبَّائي والله أعلم". انتهى بحروفه.

قلت: ما حكاه الإمامُ النوويُّ في شأن الجُبَّائي كلامٌ غير محرَّر، والصواب أنه متى أُطلِقَ القاضي في كتبِ المعتزلة أو حكاية عنهم فالمرادُ به القاضي عبد الجبار، أبو الحسن ابن أحمد الهمذاني المتكلم صاحب التصانيف (ت ١٥٤هـ). ولتهام الفائدة انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧: ٢٤٤).

⁽٢) ولتهام الفائدة انظر: «طبقات السبكي» (٧: ٧٦) حيث نقل عن والده الإمام الكبير تقي الدين السبكي أنه قال في «تكملة شرح المهذّب»: «اعلم أن صاحب «التهذيب» ـ يعني البغوي ـ قلّ أن رأيناه يختار شيئاً إلّا وإذا بُحِثَ عنه وُجِدَ أقوى من غيره»، هذا مع اختصار كلامه. انتهى.

⁽٣) بل قال التاج السبكي في «الطبقات» (٥: ١٧١): «لم يُصَنَّفْ في المذهب مِثْلُها فيها أجزِم به».

⁽٤) «وما استطاع من جاء بعده وحاول إتمامَه أن يأتوا فيه بالمقصود، ولا سلكوا طريقه، فإنّه جَمع في كتابه =

الفقهاء المحققين ذا نظرٍ وتدقيق، وحَسْبُك بهؤلاءِ الثلاثةِ دلالةً على كبيرِ محلِّ القاضي حسين في العلم والعمل وفِقْهِ النَّفسِ والبَدَن.

ربها كان هذا مَدْخَلاً مناسباً للحديثِ عن شخصيةِ الإمام البُلْقيني الذي انعقد الإجماعُ على جلالةِ قَدْرِه ووافِر حِشْمَتِه بين علماءِ عصره، وهو عصرٌ كان غاصًا بالفضلاءِ في شتى باباتِ المعارفِ والفنون، وليس من التواضُع في شيءٍ أن أقول: لقد استبدّت بي رَهْبَةٌ غامضةٌ لم أعهدها من نفسي حين صَحَّت عزيمتي على كتابة هذه المقدمة لـ «فتاوى البُلقيني»؛ فهذا الإمامُ الخطير كان سراجاً وهّاجاً في عصر ازدحت فيه سياء العلم بالكواكبِ السائرة، وكان من القوَّةِ العلمية والروحية بحيث تسابق أفذاذ طلبةِ العلم للجُثُوِّ بين يدَيْه، والاغتراف من بحرِه نَهلاً بعد عَلَل، ناهيك عن الازدهاءِ بالتلمذةِ له وشَحْنِ مصنفاتِهم بالنقول الغزيرة عنه، فإذا شُفِعَ ذلك كلُّه بالترجمةِ الحافلةِ التي كتبها ولدُه في مجلَّدٍ ضخم أتى على الدقيقِ والجليلِ من أموره، غدَت الكتابةُ عن الإمام البُلقيني أمراً مُكْتَنفاً بالصِّعاب، وأصبح التفصِّي من هيمنةِ هذا الإمام الكبير غايةً دونها خَرْطُ القتاد.

لقد ظفِرَ السراجُ البُلْقيني بعنايةِ غيرِ واحدٍ من العلماءِ والمؤرخين، ويأتي في طليعة هؤلاء جميعاً ولدُه علم الدين صالح البُلْقيني (ت٨٦٨هـ) الذي أوفى على الغاية في بِرِّ والدِه حين نَشِطَ لكتابةِ ترجمةٍ حَفيلةٍ له (١١)، مشحونةٍ بأخبارِ والده مِن بُزوغِ فُروعِ فَجْرِه إلى غروب ظلالِ شَمْسِه، قدَّمَ من خلالها صورةً فريدةً لهذا العَلَمِ الفَرْدِ الذي «ملأ الدنيا وشَغَلَ الناس»، وسوف يرى القارئ نهاذجَ صالحةً من هذه الترجمةِ

الغرائب من المسائل، والوجوة الغريبة التي لا تكاد تُوْجَدُ في كتاب غيره، وله في الخلاف طريقة
 جامعةٌ لأنواع المآخذ» انتهى بحروفه من كلام ابن خلكان في «وفيات الأعيان» (٣: ١٣٤).

⁽١) كان أخوه الجُلال عبدالرحمن هو الذي نهض أوّلاً بكتابةِ ترجمة أبيه، ثم جاء صالح فأكْملَها وجَوَّد تصنيفها. وقد حققتها وطُبعت بحمد الله في هذه السلسلة (المكتبة البُلْقينية).

فيها أعمقُ الدلالةِ على فخامةِ شأنِ السِّراجِ البُلْقيني ونبالةِ قَدْرِه، فجزاه الله من ولدٍ صالحٍ نَضَّرَ بهذه الترجمةِ وَجْهَ أبيه، وضَرَبَ أروعَ الأمثلةِ على لطيفِ صُنْعِ الله تعالى بهذا الإمامِ الجليلِ حين أثارَ ساكنَ العَزْمِ لدى هذا الفتى الكريم ابن الكريم.

وأيضاً فقد زَخَرَتْ أوديةُ التاريخ بأخبارِ السِّراجِ البُلْقيني، وربها كان الإمام الحافظُ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) مِن أكثرِ العلهاءِ عنايةً بأخبارِ شيخه، فقد ترجم له في ثلاثةٍ من كُتُبه (١)، ويلحَظُ المتأمِّلُ في هذه التراجم أنَّ هناك تنامياً للروحِ النقديةِ لدى ابن حجر إزاءَ شخصية شيخه، وانه كان أكثر قُدْرةً على تحديدِ ملامحِ هذه الشخصية كلّها امتدَّ به طَلْقُ العُمر، فقد تبدَّدت غاشيةُ الانبهارِ التي يلحظُها القارئ لترجمةِ البُلْقيني في «ذيل الدرر الكامنة» وانقشعت لصالحِ نزوعِ نقدي يومئ إلى بَعْضِ مؤاخذاتٍ ومحاققاتٍ ما كان الشهابُ ابن حجرٍ ليتفوَّه بها في رُبِّانِ العُمرِ وطراءةِ الشباب، بَيْدَ أَنَّ هذا كُلَّه وأضعافه لا يَقْدَحُ في جلالةِ هذا الإمامِ الذي سَما بهِمَّتِه القَعْساءِ إلىٰ ذُرى المجدِ العالية، واستوىٰ علیٰ عرشِ العلمِ في عصرِه غيرَ مُدافَعِ ولا مُنازَع، وإنّها أفردنا الحافظ ابن حجرِ بالإشارةِ في هذا المقامِ لأنه كان خِصِّيصاً به كها سيرىٰ القارئ، قرأً عليه الجمَّ الغفيرَ من المصنّفات، ورفعَ به رأسه بين أقرانِه، وشحن مصنفاتِه بالنقلِ عنه، ورثاه بقصيدةٍ فاضت بها كبِدُه الحرَّىٰ لفَقْدِ شيخه الجليل.

أما ترجَمةُ السراجِ البُلْقيني في دواوين التاريخ وكتبِ الطبقات فهي منتشرة جدّاً، ومظانٌ وجودِها كثيرةٌ لا يسمحُ المقامُ بإيرادِها على جهة الإحاطةِ والاستقصاء، وقدياً قالوا: «حسبك من القلادةِ ما أحاط بالعُنُق»، وعليه فإنني سأكتفي بالإحالةِ إلى المصادر

⁽۱) وقعت الترجمة الأولى في «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٢-١٣٤ برقم (١٨١)، وكانت الترجمة الثانية في «إنباءِ الغُمْرِ بأبناء العُمْر» (٢: ٧٤٥)، وكانت أوفى هذه التراجم وأكثرها دلالة على شخصية شيخه ترجمته المطوّلة في «المَجْمَع المؤسِّس للمعجم المُفَهْرس» (٢: ٢٩٤-٣١١).

التالية التي عُنِيت بالترجمة للسراج البُّلْقيني رحمه الله مرتبةً حسب تاريخ وفاق أصحابها:

١ ـ «تاريخ ابن حجّي الحُسْباني» (ت٢١٨هـ) ترجم له في (٢: ٥٨٧).

٢_ «إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاة ابن ظهيرة جمال الدين» للأقفهسي (ت٠٨٨هـ)، ترجم له ص٤٩.

٣_ «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للتقي المقريزي (ت٥٤٥هـ)، ترجم له في (٢: ٤٣١).

٤ ـ «السلوك لمعرفة دول الملوك» للتقيِّ المقريزي (ت٥٤٥هـ)، ترجم له في
 ٣: ١١٠٨).

٥ _ «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (ت٥١هـ)، ترجم له في (٤: ٣٦).

٣ ـ «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين» للرضيِّ الغَزِّي (ت ١٩٨هـ)، ترجم له ص (٢٩ - ٤٠) وهي ترجمة ضافية وأكثرها مستمدُّ من ترجمة العلم البُلْقيني لوالده كما سبق بيانُه.

٧_ «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفّاظ» لابن فهد المكي (ت١٧٨هـ)، ترجم له في (١: ١٣٤).

٨ ـ «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لابن تغري بَرْدي (ت٤٧٨هـ)،
 ترجم له في (١٣: ٢٩).

٩ ـ «ذيل طبقات الحفّاظ» للإمام السيوطي (ت٩١١هـ)، ترجم له ص٤٤.
 ١٠ ـ «طبقات المفسّرين» للإمام الداوودي (ت٥٤٥هـ)، ترجم له في (٢:٥).

فهذه عشرة من المصادر التاريخية الرصينة التي ترجمت للسراج البُلقيني وقَصَّت أطرافاً صالحةً من سيرته، وقد ضَرَبْنا صَفْحاً عن أكثرَ منها بُغية الاختصار، ولا بأس أن يُـشارَ في هذا المقامِ إلى المقدِّمةِ الحافلةِ التي كتبتها الدكتورة عائشة عبد الرحمن

(بنت الشاطئ) رحمها الله في طليعة كتاب «محاسن الاصطلاح» الذي اضطلعت بأعباء نَشْرِه، وبذلت فيه جهداً مشكوراً علىٰ المعروف من منهجها في التحقيق(١).

فإذا استتبَّ لنا أمرُ المصادرِ على النهج الذي ارتأيْناه، وتوخَّيْنا مِن خلالِه ضَبْطَ الـمُنْتشِر من أخبارِ هذا العَلَم الذي استولىٰ علىٰ آمادِ عَصرِه، فقد آن لنا أن نَشْرَعَ في تقديم ترجمةٍ نقديةٍ دقيقةٍ تَنْهَضُ علىٰ حِسِّ تاريخي يستبطنُ روحَ العصر الذي أَزْهَرَ فيه سِراجُ السِّراجِ البُلْقيني، وتَتغيَّا تقديمَ صورةٍ مقاربةٍ للواقع الذي عاشَه هذا الإمام في سياقٍ ثقافي واجتماعي وسياسيِّ زاخرِ بالأحداث، وكان له فيه حضورٌ بَهِيٌّ في عَصْرِ من أنْضِر عصورِ السلطنةِ المصرية، حيث عاش هذا الإمام في كنفِ الدولة القلاوونية، وهي الدولةُ التي شَهِدت غيرَ قليلِ من مظاهرِ المَنعَةِ والاستقرارِ ورفاهيةِ العيش على ما هو مبسوطٌ في مظانِّه من كتب التاريخ (٢)، وبحسبِ الدكتورة عائشة عبد الرحمن فقد كانت مصر وقتئذٍ تَنْعمُ بعصرِ مِن أَنْضَرِ عصور الاستقرارِ والمَنَعةِ والازدهار في السلطنةِ الثالثة للملك الناصر محمد بن السلطان المنصور قلاوون والتي امتدّت قرابةً ثُلُثِ قرنٍ (٧٠٩-٧٤١هـ) تفرِّغ فيها للتعمير واتفقَتْ عليه كلمةُ المسلمين، وأقامَ فيها مَلِكًا مُطاعاً، وكان مُعَظِّماً لأهل العلم، وعُرِفَ عنه الحِرْصُ علىٰ حُرْمةِ المناصبِ العلمية يتحرّى ألّا يَشْغَلها إلّا مَنْ هو أهلٌ لها(٣). ففي هذه السهاء الصافية بزغَتْ شمسُ السِّراجِ البُلْقيني، ثم مضت صُعُداً حتىٰ توسّطت كَبِدَ الفَلَك، فأشرقَتْ علىٰ

⁽١) وهي المقدمة التي أغار عليها الشيخ مشهور حسن سلمان في مقدمة تحقيقه لكتاب «الطريقة الواضحة في تمييز الصُّنابحة» للسِّراج البُلْقيني، فاستنزفها كاملةً بعد أن أشار على استحياءِ إلى إفادته من هذا الجهد الطيِّب الشأن لبنت الشاطئ رحمها الله.

⁽٢) ومن المصنفاتِ الحسنةِ في هذا السياق كتاب «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» للإمام المؤرّخ الحسن بن عمر بن حبيب (ت ٧٧٩هـ) حيث استوعب الأحداث الواقعة ما بين (٦٧٨ -٧٧٠هـ).

⁽٣) «مقدمة محاسن الاصطلاح» ص٦٤.

العالمين بنورِها الوهّاج، ثم تضيَّفت للغروب شأنَ كلِّ المُحْدَثات، ويَبْقىٰ وَجْهُ ربك ذو الجلالِ والإكرام.

معالم شخصية البلقيني:

هو الإمامُ الحافظ، الفقيهُ المجتهد، الأصوليُّ النظَّار، النحويُّ الْفَسِّر، الواعظ المُتفنِّن سراجُ الدين أبو حَفْص عمر بن رَسْلانَ بن نَصير (١) بن صالح بن شهاب الدين ابن عبد الخالق (٢) بن محمد بن مُسافر الكِنانيّ البُلْقيني الشافعيّ (٣).

(۱) بفتح النون وكَسْرِ الصاد المهملة، وهو الذي جزم به البرهان البقاعي في «عنوان العنوان بتجريد الشيوخ والأقران» مخطوط (ورقة ۷۸) في ترجمة صالح البلقيني ولد المصنّف، وزاده إيضاحاً في ترجمة قاسم بن عبد الرحمن فقال: «قاسم بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نَصير بالنون مُكبَّراً» يعني غير مُصَغَّر بضمً أوَّلِه. انظر: «عنوان العنوان» (ورقة/ ١٤٢).

قلت: قد اشتبه هذا الضبط على المُحَقِّقِ البحّاثة الدكتور عدنان درويش في ترجمة السراج البلقيني من «ذيل الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ص١٣٢، وهو الاشتباه عينه الذي وقع لمحقِّق كتاب «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة» للسرّاج البُلْقيني، حيث ذكره مُصَغَّراً بضمِّ النون في المقدمة ص٧٢، والصوابُ ما أثبتناه إن شاء الله.

- (٢) هذا موطنُ اضطربت فيه عباراتُ المؤرّخين، وقد نبّه البرهان البقاعي على ذلك فقال في «عنوان العنوان» ورقة/ ٧٩-٨: «وقد رأيتُ البلاقِنةَ مضطربين في أبي شهاب، فبعضُهم أملانيه عَبْد الحقّ وبعضهم عبد الخالق، وبعضهم شكّ، ورأيت شيخنا _ يعني الحافظ ابن حجر _ في تاريخه _ يعني إنباء الغمر _ من سنةِ خمس وثهانِ مئة جمع بينهما فقال: ابن عبد الخالق بن عبد الحق، فالله أعلم».
- (٣) هذه السياقة مستفادة من «المنجم في المعجم» للإمام السيوطي ص١٢٦ ساقها في ترجمة صالح بن السراج البلقيني، وهي سياقة مقارِبة وإلّا فقد اختلفت عبارات المؤرخين في سياقي نسب الإمام البلقيني، والذي يصْغو إليه قلبي هو ما ذكره الإمام الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي في «توضيح المشتبه» (١:٩١) حيث قال: «البُلقيني: بضمِّ أوّلِه وسكون اللام وفتح القافِ وسكون المثنّاة وكسر النون: نسبة إلى بُلقين: مِن قرى مصر منها شيخنا شيخ الإسلام، مجتهد العصر، نادرةُ الوقت، =

وُلِدَ في بُلْقِين، بُلَيْدةٌ في ريف الدِّلتا المصرية، ليلةَ الجُمعةِ ثاني عشر شعبان سنة أربع وعشرين وسبع مئة (۱)، وذكر ابن ناصر الدين نَقْلاً عن شقيق السِّراج البُلقيني أنَّ أوّلَ مَنْ سكن بُلْقينَ من أجدادِهم صالح وأنه ابن شهاب. وليس بين أيدينا كبيرُ شيء عن بواكير نشأتِه سوى ما ذكره ولده من ذلك حيث قال: «وحَفِظَ القرآنَ العظيمَ في صغرِه وخَتَمه وهو ابنُ سَبْع سنينَ ببَلَدِه، وحفِظَ «الشاطبية» (۲) و «المحرَّر» للرافعيِّ (۱)، و حفِظ «الكافية الشافية» لابن مالك (٤)، و «مختصر ابن الحاجب في الأصول» (٥)، وجاءَ في و «الكافية الشافية» لابن مالك (١٤)، و «مختصر ابن الحاجب في الأصول» (٥)، وجاءَ في

⁼ سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن النّصير أبي المُظفّر بن أبي البقاءِ صالح بن أحمد بن محمد ابن أبي المعالي عبد الحقّ بن أبي الخير مسافر الكِناني. ساق نَسَبَه بنحوه ابنُ عمّه أبو النجا عبد السلام ابن أبي البركات مُظفّر بن النصير البُلْقيني، وذكر أن أصلهم من عسقلان، وذكر أخو شيخنا أنّ أوّل من سكن بُلقَين مِن أجدادهم صالح وأنه ابن شهاب بن عبد الحقّ المذكور». انتهى.

قلتُ: هذا كلامٌ مَتينٌ ولا يُعَكِّرُ عليه إلّا ما ذكره من ضَبْطِ بُلْقَيْن بفتح القاف، فإنّه ممّا يُنازَعُ فيه، والذي ذكره ياقوت في «معجم البلدان» (١: ٤٨٩) هو بالضم وكَسْر القاف، قال: «بُلْقِينة: بالضمّ وكَسْر القاف، وياء ساكنة ونون: قريةٌ من حَوْفِ مصر من كورةِ بَنا» وهو الذي مشى عليه المجدُ في «القاموس» فقال: «بُلْقِينة بالضمّ وكسْر القاف: بلدة بمصر: منها علّامةُ الدنيا صاحبُنا عمر بن رسلان».

⁽١) وهو موطن اتفاق بين العلماء، وهو الذي جزم به ولده في «ترجمة والده» ص٧٣.

⁽٢) وهي المنظومة الشهيرة في القراءات للإمام أبي محمد القاسم بن خلف بن فيُّره الرُّعَيْني الأندلسي الشاطبي (ت٩٥٠هـ)، ولأهلِ العلمِ عناية بها ومن أشهرِ شروحِها: شرح الإمام الحافظ المُقْرئ أبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ)، وشرحُ شيخه العَلَم السخاوي (ت٦٤٣هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٣: ١٢٥).

⁽٣) انظر: «طبقات السبكي» (٨: ٢٨١).

⁽٤) إمام العربية والنحاة في زمانه، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي البجيّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ) صاحب «الألفية المشهورة» في النحو، و «التسهيل» و «الكافية الشافية» وغير ذلك من المصنفات، له شرح على «الكافية الشافية» مطبوع. له ترجمة في «بغية الوعاة» للسيوطي (١: ١٣٠). (٥) يعني المختصر الأصلي، وبه جزم الشمس السخاوي في «الضوء اللامع» (٤: ٨٥) فإن لابن الحاجب =

صِغَرِه إلى البلاد الشيخُ العارف وليُّ الله سيدي موسى بن عبد الرزاق، وقال له وهو موضوعٌ على رُكْبَتِه: «إنَّ هذا يجيء منه عالمُ كبير ولا يُنكرُ على الفقراء»(١).

وعلىٰ عادةِ الآباءِ البُسطاءِ الطيِّبين في العنايةِ بأبنائهم الذين يُتَفَرَّسُ فيهم مخايلُ الذكاء والنَّجابة، أقْدَمَه أبوه إلى القاهرة سنة ست وثلاثين^(٢) وكان عمره اثنتي عشرة سنة، فأُحْضِرَ علىٰ شيخي الزمان في ذلك الوقت: جلال الدين القزويني (ت٣٧هه) وتقيّ الدين السُّبكي (ت ٧٥٦هه) فأثنيا عليه علىٰ صِغَرِ سِنَّه، وبَهَرهما بفَرْطِ ذكائه وحدَّة ذِهْنِه.

وكانت القَدْمَةُ الثانيةُ إلى القاهرةِ سنة ٧٣٨هـ وقد ناهزَ الاحتلام، فأخذ عن غير واحدٍ من العلماءِ كما سيأتي بيانُه في الحديثِ عن شيوخه، ثم أدّى فريضة الحجِّ صُحْبَةَ والدهِ سنة ٧٤٠هـ وبعد أدائه مناسك الحجِّ زار القدس الشريف وهناك اجتمع بالإمام الحافظِ صلاح الدين العلائي (٣) قاضي القدس الشريف، ثم حَجَّ سنةَ بِسْع وأربعين وَحْدَه لرؤيا رآها: أنّه يُصَلِّي العيدَيْن بمكّة فوقَعَ ذلك (٤).

⁼ مختصراً أصلياً هو «منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل»، ثم اختصره في «مختصر المنتهى»، وكلا المختصر ين دقيق العبارة، لكن الوصول إلى الفائدة منهما جدّ عسير، وعندي أن كلام المتقدمين من لدن الشافعي إلى السمعاني أكثر فائدة في صَقْلِ ذائقة الدارس، ولذا كثرت شروح المختصرات، ومن أنفع شروح ابن الحاجب شرح التاج السبكي «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب» وهو مطبوع متداول.

⁽١) «ترجمة السراج البلقيني» ص٧٣.

⁽٢) ووقع عند التقيِّ المقريزي: سنة سبعٍ وثلاثين وهو سَهْو. انظر: «درر العقود الفريدة» (٢: ٤٣٢).

⁽٣) أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدى العلائي الدمشقي الشافعيّ (ت٧٦٢هـ) الإمام المحقق صاحب التصانيف البديعة وأجلّها: «الـمُذْهَبُ في قواعد المذهب» و «الفتاوى القدسية» وغير ذلك. انظر: ترجمته في «طبقات السبكي» (١٠: ٣٦) و «الدرر الكامنة» (٢: ٩٠).

⁽٤) انظر: «ترجمة السراج البلقيني» ص٨٣.

ثم أصْهَر البُلْقيني إلى قاضي القضاة بهاء الدين بن عَقيل (١) سنة ٧٥٧هـ بعد أن لازمَه وانتفع بعلومه، وكان الذي تولّى خِطْبَته وأثنىٰ عليه هو الإمامَ التقيَّ السُّبكي (٢)، ونابَ عنه لمّا ولي ابن عقيلِ القضاءَ سنة ٧٥٩هـ، ثم ولي تدريس الزاوية بعد وفاة ابن عقيلِ سنة ٧٦٩هـ واستمرّت بيده ستّاً وثلاثين سنةً إلىٰ حين وفاته يُقَرِّرُ فيها مذهبَ الشافعيّ على أعظم وَجْهِ وأكْملِه. وكان ابن عقيل يُبالِغُ في الاعتدادِ بالبلقيني، مذهبَ الشافعيّ على أعظم وَجْهِ وأكْملِه. وكان ابن عقيل يُبالِغُ في الاعتدادِ بالبلقيني، وكتب له على بعض تصانيفه: "إنّه أحقُّ الناس بالفتوىٰ في زمانه" وقال له فيما ذكره مؤرّخو البلقيني: ألا تكتبُ شرحاً علىٰ سيبويه؟ يُشيرُ بذلك إلىٰ نفوذ بصيرته في علم العربية، «هذا مع اتفاقِ الناسِ في ذلك الزمان علىٰ أنّ شيخَ الإسلام بهاءَ الدين بن عقيلِ هو المرجوع إليه في علم النحو"(٣).

لقد كانت هذه المرحلةُ من حياةِ البلقيني هي مرحلةَ الطلبِ والجدِّ في تحصيل العلم، فاتصلت أسبابه بأسبابِ غير واحدٍ من أعيان عَصْرِه في شتى بابات العلوم والمعارف. وقد استقصى الحافظُ السَّخاوي أسهاءَ شيوخِه وسَرَدَهم على جهةِ التمييز بين اختصاصاتِهم على النحو التالي⁽³⁾:

الإمام الفقيه شمس الدين محمد بن أحمد بن عَدْلان الكِناني المصري الشافعي (ت٩٠٠) كان من أعيان عصره، سمع من ابن دقيق العيد والدِّمياطي وغيرهما، وبرعَ

⁼ قلت: قد ذكر الإمامُ الغزِّي في «بهجة الناظرين» ص ٣٠: أن البلقيني قد ذهبَ ثانيةً إلى القدس الشريف واجتمع بالحافظ العلائي وحضر حلقتَه وبحث معه وعظمه وقال له: أنتَ الذي يقال لك البلقيني، وعاملَه بها يليق به». انتهى. وهو الذي مشى عليه الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع» (٦: ٨٦).

⁽١) ستأتي ترجمتُه في أشياخ البلقيني.

⁽٢) «بهجة الناظرين» ص٣٠.

⁽٣) «ترجمة السراج البلقيني» ص١٣٢، ٧٧٧، وانظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٠٤).

⁽٤) انظر: «الضوء اللامع» (٦: ٨٥-٨٦).

في الفقه، وكان العراقيُّ يُفَضِّله على فقهاء عصره، وشرع في شرحٍ مُطوّلٍ لـ «مختصر المزني» ولم يُكْمِله، وقد أثنى عليه الأسنوي وذكر من براعتِه في الأصلَيْن والعربية وغير ذلك. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٩: ٧٩) و «الدرر الكامنة» (٣: ٣٣٣).

قال العَلَمُ البُلْقيني: «وكان ابن عَدْلانَ يعرِفُ قَدْرَه ويُعَظِّمُه غايةَ التعظيم»(١).

٢) الإمام المحدِّث أبو المعالي شمس الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حَيْدَرةَ القُرشي الشهير بابن القراح (ت٤٤١هـ) من أعيانِ الشافعية، سمع "صحيح مسلم" بفَوْتٍ، وكان ذكيّاً متوقّدَ القريحة، مُتَفنّناً في علومٍ كثيرةٍ، له ترجمة في "طبقات السبكي" (٨: ٥) و «الدرر الكامنة» (٥: ٣٩).

قلت: قال الحافظ ابن حجر: وسمعتُ عليه _ يعني شيخَه السِّراجَ البُلْقيني - من «صحيح مسلم»، وكان يذكرُ أنه سمِعَه على شمس الدين بن القبّاح، أخبرنا إبراهيم ابن عمر بن مُضَر، ثم وقَفْنا على أصل سهاعه فكان مُفَوَّتاً في أكثرِه، ولابن القبّاحِ فيه فَوْتُ على ابن مضر حتى إنّ الذي تحقّقْناه من مسموعِ شيخنا داخل في فوْتِ ابن القبّاح. نعم قد سمع جميع «الصحيح» من ابن عبد الهادي بسنده (٢). انتهى.

وذكر الحافظ السيوطي طريقَه إلى «صحيح مسلم» برواية ابن سفيان الفقيه فقال: أخبرني به شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني سماعاً عليه لبعضِه وإجازة لباقيه.. أخبرنا والدي إجازة إن لم يكن سماعاً قال: أخبرنا العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم ابن القمّاح الشافعيّ سماعاً عليه من أوّله إلى

⁽١) «ترجمة السراج البلقيني» لولده جلال الدين (مخطوط، ورقة ٣ب).

⁽۲) «المجمع المؤسّس» (۲: ۳۰۸). وقال الحافظ أيضاً: «وكان شيخنا سراج الدين البلقيني يُحدِّث عنه بصحيح مسلم ويفتخر به على أقرانه كالعراقيِّ وابن المُلقِّن، ثم ظهَر أنّه إنّما سمع منه «صحيح مسلم» شيئاً يسيراً فعاد يُحَدِّثُ به عن ابنِ عبد الهادي كالقوم». انظر: «الدرر الكامنة» (۳: ۳۰۶).

حديث أبي مسعود الأنصاري: «أتانا رسول الله على ونحن في مجلس سعد بن عبادة، فذكر التشهّد سوى من حديث زيد بن ثابت: «صلّى بنا رسول الله على بالحديبية إِثْر سهاء كانت من الليل... الحديث» إلى الحديثِ الذي فيه ذكْرُ خروجِ الموحّدين من النار، فإجازة من الفوْتِ ولباقي الكتاب، قال: أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن مُضر سهاعاً عليه، سوى من أوّلهِ إلى قولهِ في المقدّمة: «وسنذكر في مروياتهم على الصفةِ التي ذكرناها» وسوى من قوله: «كتاب الزهد إلى آخر «الصحيح» فإجازة». انتهى بحروفه (۱).

٣) الإمام الفقيه نجم الدين الحسين بن علي بن سيِّد الكلِّ الأزدي الأسواني (ت٣٧هـ) تفقه على أبي الفضل التزمنتي، أثنى عليه التقيُّ السُّبكي، وكان ماهراً في الفقه كريهاً متصوِّفاً منقطعاً عن الناسِ شريف النفسِ، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٩: ٩ . ٤) و «الدرر الكامنة» (٣: ١٧٥) (٢).

الإمام الفقيه الأصولي زين الدين أبو حفص عمر بن أبي الحرم بن عبد الرحمن الكِتْناني الدمشقيّ الأصل المصريّ الشافعيّ (ت٧٣٨هـ)، تفقّه بالتاج الفَزاريّ، وقرأ الأصولَ على البرهانِ الـمَراغي. كان إماماً محقّقاً مُدَقّقاً، له ترجمة في «طبقات ابن قاضى شهبة» (٢: ٢٧٦) و «الدرر الكامنة» (٣: ١٦٩).

الإمام العلّامة الفقيه عز الدين أبو عمر عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكنانيّ الحَمْويّ الأصل الشافعي (ت٧٦٧هـ) قاضي القضاة. كان من أعيانِ العلماء مقتصداً في كلّ شيء، تفقّه على والده الإمام بدر الدين، وأخذ عن العلاء الباجي وأبي حيّان النحوي، وصنف التصانيف الحسنة منها: «تخريج أحاديث الرافعيّ»

⁽١) «زاد المسير في الفهرست الصغير» للجلال السيوطي ص٨٧-٧٩.

⁽٢) انظر: «ترجمة السراج البلقيني» ص٧٨؛ حيث قال ولده: «وحضر دروس الفقه عند الشيخ نجم الدين الأسواني».

وتكلّم على «المنهاج»، وعمل «المناسك الكبرى» و «الوُسْطى» و «االصغرى»، وكان من حسنات دهرِه رحمه الله. له ترجمة في «طبقات السبكي» (١٠: ٧٩) و «الدرر الكامنة» (٣: ١٧٦)، و «درر العقود الفريدة» (٢: ٢٩٨).

7) الإمام النظّار شمس الدين أبو الثناءِ محمود بن عبد الرحمن الأصبهاني الشافعي (ت ٧٤٩هـ) شارح «مختصر ابن الحاجب» كان إماماً بارعاً في الأصول والعقليات والتفسير، تفقّه على والدهِ وابن أبي الرجاء، كان ابنُ تيْمية يعرِفُ مقدارَه، له ترجمة في «طبقات السبكي» (١٠: ٣٨٣) و «الدرر الكامنة» (٦: ٨٥) و «طبقات المفسّرين» للداوودي (٢: ٣١٣) (١).

٧) إمام النحاة أثير الدين أبو حيّان محمد بن يوسف بن عليّ الجيّاني الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) صاحب التصانيف الرصينة وأشهرها: «البحر المحيط» في التفسير، و«شرح التسهيل» و«التذكرة» وغير ذلك، كان إماماً وافر الحظّ من العلوم وله مشيخة جليلة، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٩: ٢٧٦) و«الدرر الكامنة» (٦: ٥٨) (٢).

٨) الإمام الجليل أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الطالبي الحلبي الشافعي (ت ٧٦٩هـ) قاضي القضاة، أخذ العربية عن أبي حيّان وتنبّه به حتى قال فيه: «ما تحت أديم السماء أنْحى من ابن عقيل» وشَرْحُه على «ألفية ابن مالك» نافعٌ لطيفٌ سَهْلُ العبارة (٣)، تفقّه بالزَّيْن الكتْناني، وقد لازمه السراج البُلْقيني وانتفع به

⁽١) وفي «ترجمة السراج البلقيني» ص٠٨: «وقرأ الأصولَ على الشيخ شمس الدين الأصفهاني، وكان كثير التعظيم له، وأجازَهُ بالإفتاء». وقال السخاوي في «الضوء اللامع» (٦: ٨٥): «وعنه أخذ كثيراً من العقليات».

⁽٢) قال العلم البُلقيني في أشياخ والده: «وقرأ النحو على الشيخ أبي حيّان الأندلسيّ، وكتب له في إجازته مالم يكتُبُه لغيره». انظر: «ترجمة السراج البلقيني» ص٧٤.

⁽٣) وكان قد علّقه عنه ولد القاضي جلال الدين القَزْويني لمّا كان يُقْرِئه، فلذلك لانت عبارتُه، قال الحافظ ابن حجر: «وليس هو على قَدْرِ مرتبتِه في العلم». انظر: «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص١٤٠.

غايةً، وتزوَّج ابنته فارتفعَ به ديناً ودنيا. له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٣: ٩٦) و«الدرر الكامنة» (٣: ٤٢).

هذه هي مَشْيَخَةُ السِّراجِ البُلْقينيِّ في العربية والفقه والمعقولات، أمَّا مَشْيَخَتُه في السهاعِ وعلومِ الحديثِ فهي مستفادةٌ من الجِلّةِ من علماء عَصْرِه، وليس المَقامُ متسعاً للمجيء على ذِكْرِهم جميعاً، فلو شفَعْنا الثهانيةَ الأشياخَ السابقين بثهانيةٍ من أشياخِ العصرِ ومُسْنديه لكان في ذلك مَقْنَعٌ ورضىٰ إنْ شاء الله.

٩) الإمام المحدِّث شمس الدين أبو عبد الله محمد بن غالي بن نجم الدمياطي (ت ٧٤١هـ) سمع الحديث من ابن علَّاق والنجيب الحرَّاني والبَرْ جَرْديّ وغيرهم، وحدَّث بالكثير. حدَّث عنه الحلاوي والزينبي وآخرون، وكان من العدول بالقاهرة، وتكاثرت عليه الطلبة، سمع عليه البلقيني حديث المسلسل بالأولية (١) وكثيراً من «سنن أبي داود». له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٥: ٣٩٣) و «ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد» للتقيِّ الفاسي (١: ٢٠٦).

• ١) الإمام المُحدِّث أبو العبّاس أحمد بن كُشْتُغدي بن عبد الله الخطائي (٢) المغري الصري (ت٤٤٧هـ) سمع على الـمُعين الدمشقي «المجالسة» (٣) و «سنن أبي داود» وغير ذلك، وسمع من النجيب القيسيِّ وطائفة. كان إماماً صحيح

⁽۱) وذكر ابن حجر أنّه مما سمِعَه على شيخه البلقيني وذلك بسماعِه من أحمد بن كُشْتُـغُدي ومن أبي فتح الميدومي بسماع كلِّ منهما من النجيب ـ يعني الحرّاني ـ بشرطِ التسلسل أيضاً، فكأنه سمعَ من الثلاثة، فإنّه كان لا يُرتابُ في صِحَّةِ حفْظِه وإتقانِ ضَبْطِه.

⁽٢) نسبة إلى بلدِ الخطا، قال الحافظ ابن ناصر الدين في «توضيح المشتبه» (٣: ٢٧٨): «نسبته بفتح الخاءِ المعجمةِ والطاءِ المهملةِ المخفّفة تليها ألِفٌ ممدودة بعدها همزة مكسورة». انتهى. وهو الذي مشى عليه الحافظ ابن حجر في «تبصير المنتبه» (٢: ٥٠٨).

⁽٣) للدينوري.

السهاع، طويلَ الروحِ في الإسهاع، من أهلِ الخير والعفاف، سمعَ منه البلقيني حديثَ المسلسل بالأولية. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١: ٢٨٢) و «ذيل التقييد» (٢: ٢٣٩).

11) الإمام الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي المقدسي الصالحي الحنبلي (ت٤٧هـ) سمع على أحمد بن عبد الدائم «صحيح مسلم» وحدَّث به في الديار المصرية وكان الجمعُ متوافراً جدَّاً، حدَّث عنه البُلْقيني بـ «صحيح مسلم» سماعاً، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٣: ١٣٣) و «ذيل التقييد» (٢: ٩٧).

17) الإمام المحدِّث نجم الدين إسهاعيل بن إبراهيم بن أبي بكر التَّفْليسي (ت ٧٤٦هـ) سمع من النجيب الحرّاني وإسهاعيل بن عزّون وعثهان بن رشيق وغيرهم، وحدّث عنه إسهاعيل بن إبراهيم القاضي، وسمع منه البلقيني كتاب «الصلاة على النبي عليه الماعيل القاضي (١). له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١: ٤٣٠).

17) الإمام المحدِّث صدر الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم الميَّدوميِّ (ت٤٥٧هـ) سمع من النجيب الحرانيِّ وابن علَّاقِ وابن عزَّون ومن والده وجماعة، وهو خاتمة من سَمِع من هذه الطبقة وفاة، حَدَّث بالكثير بالقاهرة ومصر، وعنه أخذ البُلقيني حديث المسلسلَ بالأولية (٢)، ورحلَ إلى القدس زائراً بعد الخمسين فأكثروا عنه وهو أعلىٰ شيوخ العِراقيّ. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٥: ١٩٤).

15) الإمام المحدِّث جمال الدين أبو علي عبد الرحيم بن عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بابنِ شاهد الجيش (ت٧٤٦هـ) سمع على ابن عزّون والمُعين الدمشقيّ وأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الربعيِّ، سمع عليه «صحيح البخاري»

⁽١) وسمِعَه عنه الحافظ ابن حجر كما في «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠٦) بإسنادٍ كلُّهم مصرِيُّون.

⁽٢) ذكره التقى الفاسي في «ذيل التقييد» (٢: ٢٣٩).

بفَوْتٍ، وحدَّث به إجازةً عن الحافظ الرشيد العطّار، قال الحافظ ابن حجر: حَدَّث بالصحيح مَرِّات، وهو آخرُ مَنْ حدَّث به عالياً من طريق المصريين. سمع عنه البلقيني «صحيح البخاري» (۱) له ترجمة في «الـدرر الكامنة» (۳: ١٥١) و «ذيل التقييد» (۲: ١٠٩).

10) الإمام المحدِّث شهاب الدين أبو العبّاس أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي الفرح الأسنوي المعروف بالحلبي الصوفي (ت٤٤٤هـ)، سمع من الكمالِ الضرير والنَّجيبِ الحرّاني وغيرهما، كان منقطعاً في مسجد ينسخُ المصاحف، وجاوز التسعين وهو حاضرُ الذهن. سمع منه البلقيني (٢) والجمال الأميوطي والبرهان بن صِدّيق وغيرهم. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (١: ٣٤٤) و «ذيل التقييد» (١: ٣٩١).

17) الإمام المحدِّث أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الزرزاريّ المصري (تا ٧٤هـ) سمع «حلية الأولياء» على النجيب الحرّاني و«كتاب الجمعة» للنسائي

⁽١) انظر: «ترجمة السراج البلقيني» ص٨٠، و «المجمع المؤسّس» (٢: ٣٠٨).

قلت: قد ذكر الإمام السيوطي طريق المصريين لرواية «صحيح البخاري» من رواية كريمة المروزية فقال: «وأخبرني به شيخنا قاضي القضاة علم الدين أبو البقاء صالح بن شيخ الإسلام سراج الدين أبي حفص عمر بن رسلان البُلقيني سماعاً عليه لمواضع متفرّقة منه وإجازة لباقيه، قال: أخبرنا والدي قال: أخبرنا جمال الدين أبو علي عبد الرحيم بن عبدالله الأنصاري المعروف بـ«شاهد الجيش» سماعاً قال: أخبرنا المشايخ الثلاثة: إسماعيل بن عبد القويِّ بن عزّون، وأحمد بن علي بن يوسف الدمشقي، وعثمان بن عبد الرحمن بن رشيق سماعاً عليهم، سوى من «باب المسافر إذا جدَّ به السير» إلى آخرِ «كتاب الحجّ»، ومِن باب «ما يجوز من الشروط في المكاتب» إلى «باب الشروط في الكتابة»، ومن «باب جهاد المرأة في البحر» إلى «باب دعاء النبي على إلى الإسلام» في «كتاب الجهاد» فإجازة لهذه الأفواتِ الثلاثة ـ وهي قَدْرٌ يَسيرٌ ـ منهم». انتهى بحروفه من «زاد المسير في الفهرست الصغير» للسيوطي ص٥٨-٨٠.

⁽٢) ذكره السخاوي في «الضوء اللامع» (٦: ٨٥-٨٦).

علىٰ ابن علّاق وغير ذلك، سَمِعَ منه البلقيني (١) وأبو فتح اليَعْمري ابن سيّد الناس، وحدَّث بالكثير. له ترجمة في «ذيل التقييد» (١: ٤٣٥) و «الدرر الكامنة» (١: ٥٣).

فهذه مَشْيَخةٌ مختارةٌ فيها بعضُ الدلالةِ على اتساعِ دائرةِ البُلقيني ووافرِ حظّه من علوم الشريعة، وحرصِه البالغِ على وَصْلِ أسبابِه بأسبابِ علماءِ عصره، ناهيك عمّا ظَفِر به من الإجازات الشريفة من أعيانِ زمانه، ومن أعظم شيوخهِ بالإجازة الحافظان الجليلان:

⁽۱) يؤكده قولُ الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» (۲: ۳۰۷): «وقرأتُ عليه من ترجمة طاوس من حديثِ ابن عباس: «أنَّ رجلاً سأل النبي على عن الشهادة، فقال: هل ترى الشمس؟ ...» الحديث. إلى قوله في ترجمة وهب بن مُنَبِّه: «تفرَّد به الوليد بن الفضل» وذلك من «حلية الأولياء» لأبي نُعَيْم بسماعِه لما قرأتُه عليه على إبراهيم بن علي الزرزاري قال: أخبرنا النّجيب عبد اللطيف ابن عبد المنعم بن علي، قال: أخبرنا أبو المكارم اللبّان، قال: أخبرنا أبو علي الحدّاد، قال أخبرنا أبو نعيْم. انتهى.

قلت: هذه هي الطريقُ العالية للكتاب، وذكر السيوطي طريقاً نازلةً عن الزرزاري عن الحافظ شرف الدين الدمياطي سماعاً، أخبرنا الحافظ أبو الحجّاج يوسف بن خليل... ثم ذكر الإسناد. انظر: «زاد المسير في الفهرست الصغير» ص١٥١-١٥٢.

الدارقطني لاستحى أن يدرس مكانه»(١). له ترجمة في «طبقات السبكي» (١٠: ٣٩٥) و «ذيل التقييد» (٢: ٣٢٠).

قال الحافظ ابن حجر: «وأجازَ له في استدعاءِ مؤرَّخ سنة إحدى وأربعين الحافظُ الزِّيُّ وجَمْعُ جَمُّ يجمَعُهم «الأربعون» التي خرَّجْتُها له بالسماعِ والإجازة: عن عشرين شيخاً بالسماع، وعشرين بالإجازة»(٢).

وكان مما أجازَ به الِزِّيُّ البُلقينيَّ كتابُ «دلائل النبوّة» للبيهقي. قال الحافظ ابن حَجَر رحمه الله: «وقرأت عليه ـ يعني البُلقيني ـ كتاب «دلائل النبوة» للبيهقي بإجازِته من الحافظ جمال الدّين المِزِّي قال: أخبرنا الرشيد محمد بن أبي بكر العامري، قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد الحرستاني، قال: أخبرنا الفقيه أبو عبد الله محمد ابن الفَضْلِ الفُراوي إجازةً مكاتبةً، قال: أخبرنا البيهقي» (٣). ثم ذكر الحافظ رحمه الله بعض ما كان يجري في ذلك المجلسِ من الملاحظاتِ، وكيف أنه أحضر لشيخه البلقيني كتاب «تغليق التعليق» وطلب إليه أن يُفَهْرسَ أوّله ويُقَرِّضَه، ففَعل وأثنى عليه وهو ما سنذكره في ترجمة الحافظ عند ذكْر أشهر تلاميذ البلقيني.

۱۸ - الإمام الحافظ الناقد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي (ت ٧٤٨هـ) صاحب التصانيف الفائقة وأجلّها «تاريخ

⁽۱) انظر: «طبقات السبكي» (۱۰: ۳۹۸).

⁽٢) «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٣.

⁽٣) «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠٥) و «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٤، وذكره الحافظ السيوطي في «زاد المسير» ص١٥٨.

قلتُ: وذكر الحافظ أيضاً أنه قرأ على شيخه البلقيني جزءاً من حديث أبي الحسن علي بن إسهاعيل الأشعري بإجازتِه من الحافظ المِزِّي. انظر: «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠٧).

الإسلام» و«سِير أعلام النبلاء» و«تذكرة الحفّاظ» وغير ذلك من التواليف المُتقنة المحرّرة. سَمع ما لا يُحصىٰ كثرةً من دواوين السنّة، ويكفيه قولُ التاج السبكي في حقّه: «وأما أستاذنا أبو عبد الله فبحرٌ لا نظير له، وكنزٌ هو الملجأُ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفْظاً، وذهبُ العصرِ معنىٰ ولفظاً»(۱)، أجازَ للبُلقيني فيها ذكره غير واحدٍ من المؤرِّخين(۲)، ولم يذكروا شيئاً مخصوصاً فكأنّها إجازةٌ عامّة. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٩: ١٠٠) و «الدرر الكامنة» (٥: ٦٦).

هذا، ولقد لخص الحافظ ابن حجر هذه المرحلة من حياة البُلقيني بقوله: «ودرّس وهو شابُّ وبحث وناظر، وظَهَرَت فضائلُه، وبهرَتْ فوائده، وطار ذِكرُه، واشتهر أمرُه، حتىٰ كان لا يجتمع به أحدٌ من الفضلاء إلّا ويَبْهَرُه استحضاره، ويُعْرَف بحِدَّة ذِهْنِه ووفورِ عَقْلِه»(٣). وذكر ولده العَلَمُ البلقيني: أن والده كان يُلقي «الحاوي الصغير»(٤) في الأيّام اليسيرة، ووصل في ذلك أنّه ألقاه بالجامع الأزهر في ثهانية أيام (٥)، وساق الشمس السخاويُّ حادثةً تدلُّ علىٰ فَرْطِ ذكائِه ونشاطِ ذهنِه، فذكر عن البلقيني

⁽۱) «طبقات السبكي» (۱۰۱:۹)

⁽٢) منهم: التقي الفاسي في «ذيل التقييد» (٢: ٢٣٩) وابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢: ٢٩٦) و (إنباء الغُمر» (٢: ٢٤٦).

⁽٣) «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٧، وهو حاصلُ عبارتِه في «المجمع المؤسّس» (٢: ٢٩٥) وإن كان في كلامِه نوْعُ غَمْزِ من قناة شيخه حيث قال: «فاستوطن القاهرة، وحضر دروسَ الأئمة إذ ذاك، وسمع من الأحاديثِ في مجالِس الحديث شيئاً كثيراً، غالبُه بغير اعتناء بطلبه، وكان لا يترك البحث بحيث وجدتُهم في عدّةِ طباقي يصِفونه بأنه كان يُكثر الكلامَ عند الساع، وسَرىٰ هذا الداءُ حتى كانت مجالسُ مُسمعيه لا تخلو عن ذلك». انتهى.

⁽٤) للنجم القزويني، عبد الغفّار بن عبد الكريم (ت٦٦٥هـ) انظر: «كشف الظنون» (١: ٦٢٦).

⁽٥) «ترجمة السراج البلقيني» لولده جلال الدين (مخطوط، ورقة ٣ أ).

حكايةً عن نفسِه: «أنّه أوّلَ ما دخل «الكاملية» طَلبَ مِن ناظِرها بيْتاً فامتنع، واتّفق مجيء شاعرٍ بقصيدةٍ امتدحه بها، وأنشَدهُ إياها بحضرته، فقال له: قد حفِظْتُها، فقال الناظر: إن كان كذِلك أعطْيتُك بيْتاً، فأوردتهُا له سَرْداً، فأعطاني بيتاً»(١).

ونقل ابنُ فَهْدِ المكيُّ عن شيخِه البُرْهانِ سِبْطِ ابنِ العَجَميِّ قال: حُكيَ لِي أَنّ الشيخ الشيخ بهاء الدين بن عقيل حُكيَ له عن قَيِّم مسجدِ النارنج بالقرافةِ: أنّ الشيخ عز الدين بن عبد السلام كان يخرجُ إلى المسجدِ المذكورِ يومَ الأربعاءِ ومعه «نهايةُ إمام الحرمَيْن» فيمكثُ بالمسجدِ يومَ الأربعاء ويوم الخميس ويوم الجُمُعة إلى قُبَيْلِ الصلاة، فينظُر في هذا الوقت «النهاية»، قال الشيخ بهاء الدين: وأنا أستبعدُ ذلك، فقال الشيخ سراج الدين البُلْقيني: لا أستبعدُ لأنّ الشيخ عزّ الدين لا يُشْكِلُ عليه منها شيء، ولا يحتاجُ إلى أن يتأمّلَ منها إلا شيئاً قليلاً أو ما هذا معناه، وأنا أنظرُ مجلّداً في يوم واحد»(٢).

إنَّ هذه الأخبارَ في نظائرَ لها كثيرةٍ ذات دلالةٍ واضحةٍ على التكوين العلميِّ الفريد الذي ظفِرَ به السراجُ البُلْقيني، وهو ما سيكون له أعظمُ الأثرِ في ترسيخ مكانتِه العاليةِ بين فقهاءِ عصره، واستبدادِه بمرتبةِ الإمامةِ التي جعلت منه مجدِّداً للقرن الثامنِ كلمةَ إجماع لا يَجْحدونها.

تلاميذ البُلقيني:

كان السِّراج البُلْقيني رحمَه الله ممَّن كيلَ له بالمكيالِ الأوفىٰ في كثرةِ الأصحابِ والتلاميذ طبقةً بعد طبقة. وقد أشارَ غير واحدٍ من المؤرِّخين إلىٰ ازدحامِ طلبةِ العلمِ علىٰ مَعينِة للنَّهلِ من صافي علومهِ وغزيرِ معارفه، وليس المقامُ مُتَسعاً لاستقصاءِ كلِّ ما

⁽١) «الضوء اللامع» (٦: ٦٨).

⁽٢) «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» (١: ١٣١).

قيل في هذا الشأن ويأتي في طليعة هؤلاء جميعاً ولده العَلَمُ البُلْقيني الذي وصف من جلالة قَدْرِ أبيه في كثرةِ التلاميذ فقال: "وصلَ مِنْ طلبته إلى بلادِ خُراسان مَنْ صار له فيها المكانةُ والإمكان. وقُصِدَ من أطرافِ الأرضِ بالاشتغالِ من الحجاز واليمن، ومن فيها المكانةُ والإمكان. وقُصِدَ من أطرافِ الأرضِ بالاشتغالِ من الحجاز واليمن، ومن بلاد العراقِ والعَجَم فَضْلاً عن الشامِ ومَنْ بها سكن... وفاقت طلبتُه عن الحصر، وما فيهم إلا مَنْ لو شِئنا لقُلنا عنه عَيْن العصر، وهذا كله مشاهدٌ بالعيان، فلا يُحتاجُ فيه إلى الدليلِ والبُرْهان (۱). وهذا الذي قاله الجلالُ البُلْقيني قد مشى عليه ابن حجّي الحُسْباني الدليلِ والبُرْهان (۱). وهذا الذي قاله الجلالُ البُلقيني قد مشى عليه ابن حجّي الحُسْباني عليه، ورحلوا إليه، وكثرُ طلبتُه في البلادِ، وأفتوا ودرّسوا وصاروا شيوخَ بلادهم في أيامه (۱)». وعلى هذا قَرْطَسَ التقيُّ المقريزي (ت ٨٤٥هـ) حينَ قال: "ورحلَ الناسُ من الآفاقِ المتباينةِ للقراءة عليه، فتخرّج به خَلْقٌ لا يُحْصَوْن، وخضَع له كلُّ مَنْ يُنْسَبُ المناسِ به من كثرةِ الحفظِ بحيثُ لم يمُت حتىٰ كانَ قُصارى الماهرِ في العلمِ أن لمائسَ بَنْشَبُ إليه ويتبجّح بالقراءة عليه» (۱).

لقد قامت الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن رحمها الله _ وعلى المعهودِ من مَنْهجِها في البحثِ والتقصِّي _ بسَردِ أسهاءِ نَيِّفٍ وسبعينَ عالماً ممّن تتلمذوا على السّراج البلقيني

⁽١) «ترجمة السراج البلقيني» ص٨٤.

⁽٢) «تاريخ ابن حجّي» (٢: ٥٨٨) ونقله ابن حجر في «أنباءِ الغُمْر» (٢: ٧٤٧).

⁽٣) «درر العقود الفريدة» (٢: ٣٣٤) وعلى كلامهِ يُعَوِّلُ ابن فهد (ت ٨٧١ هـ) في «ذيل تذكرة الحفّاظ» ص ٢١ حيث يقول في ترجمة البلقيني: «رحل إليه الطلبةُ من الآفاقِ الشاسعةِ للقراءةِ عليه، فانتفعوا به، وتخرّجَ عليه خلائقُ لا يُحصَوْن، وخضع له الأئمة من المفسّرين والمحدّثين والفقهاء والأصوليين والنحويين وتلمذوا له لم لا بَدا لهم من كثرةِ محفوظه... بحيث إنّه لم يَمُتْ حتى كان قُصارى الماهرِ في العلم أن يَنْسَبَ نَفْسَه إليه، ويتبجّح بالقراءة عليه». انتهى.

بَدْءاً من عائلته القريبة، وانتهاءً بالإمام بدر الدين حسن بن أحمد بن حِرْميّ العلقميّ (ت٨٩٣هـ) مروراً بكوكبةٍ لامعةٍ من أعيانِ الفقهاءِ والمحدّثين، حتى إذا فرغَتْ من هذا الجهدِ الطيّبِ المبارك جاء هذا الشيخُ المُتدَرِّعُ بجلباب العِلمِ والنزاهةِ وأخلاقِ السلف الصالح، أعني الشيخ مشهور حسن سلمان، فأغارَ على هذا الجهدِ الشاقِّ في رأْدِ الضُّحىٰ، فِعْلَ مَنْ يَبْتَزُّ سَلَبَ القتيل، وببرودٍ كاملٍ حشاه في مُقدّمتهِ الطويلةِ المشارِ إليها آنِفا، فكان حقّاً واجباً على الباحثين أن يَشْتدَّ نكيرُهم على هذا الصَّنيعِ المُخالفِ عن سَننِ أهلِ العلم بُغْية التحذيرِ منه، وإنصافاً للباحثين الأصلاءِ الذين تذوبُ أكبادُهم وقم يكابدونَ البحث والتنقيرَ واقتناصَ الفوائدِ والشوارد، فرحِمَ الله بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمٰن على ما بذلت من جَهْدٍ صادقٍ في دراسةِ فرحِمَ الله بنت الشاطئ عائشة عبد الرحمٰن على ما بذلت من جَهْدٍ صادقٍ في دراسةِ عن حُذَاقِهم وذوي أسنانِهم.

واعترافاً بفَضْلِ هذه الباحثةِ الرصينةِ سأسيرُ على مَنْهجِها في جزئهِ الأول؛ أعني البداءَةَ من بيت السِّراجِ البُلْقيني، ثم أخالفُ عن ذلك، وأترجمُ للمشاهير من تلاميذهِ الذين كان لهم به فَضْلُ اختصاصٍ ومَزِيّة، فإنّ المقصدَ الأساسي هو معرفةُ المكانةِ العلميةِ الرفيعة التي بَلَغها السِّراجُ البُلْقيني في عصرهِ والعصرِ الذي تلاه على وجه الخصوص:

1- بَدْرُ الدين أبو اليُمْن محمد بن عمر بن رَسْلان البُلْقيني (ت٧٩١هـ) سِبْطُ البهاء ابن عقيل. ولدَ سنة سبع وخمسين وسبع مئة (١)، وأخذ عن مشايخ عصره، وحضر عند الجمال الأسنويِّ بإشارةِ والده، وأخذ العربية عن جَدّه ابن عقيل. كان أعجوبةً في الذكاءِ والفطنة، لطيف الشَّكْلِ حسَنَ الصورة، وكان أبوه مُعْجَباً به، بل كان يخضَعُ له

⁽١) هذا ما جزم به التقى المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣: ٥٨)

في معرض ردّه عليه في الدرس، ولمّا ولي أبوه قضاء الشام كان معه وقد حفظ جُمْلة محافيظ عرضَها على علماء الوقتِ كابن الحُسْباني وابن كثير ومن في طبقتِها، فأثنو اعليه لما رأو امن فَرْطِ ذكائه. وقد ولي قضاء العسكر، لكنّ طَلْقَ العمرِ لم يمتَدَّ به، فهات في سابع عشرين شعبان (۱) سنة (۷۹۱هـ) وقد جاوز الثلاثين (۲)، فاشتد حُزْنُ والدهِ عليه، ولم تَسْمَحْ نَفْسُه بدَفْنِه بعيداً عنه، فدفنه بمدرستِه التي أنشأها رحمَه الله، له ترجمة في «درر العقودِ الفريدة» (۳: ۸۹) و (إنباء الغُمْر» (1: ۲۸۹) و (بهجة الناظرين» ص۸۸، و (طبقات ابن قاضي شُهبة» (۳: ۱۷).

٢_ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن عمر بن رَسْلان البُلْقيني (ت ٢٨هـ) الإمام العلاّمة قاضي القضاة سِبْطُ البهاءِ ابن عقيل.

نشأ مترفّعاً متعزِّزاً في كَنَفِ أبيه، فحفظ القرآن وهو صغير، و «العُمْدَة» للحافظ عبد الغني المقدسيّ، و «التدريب» في الفقه لأبيه، و «مختصر ابن الحاجب» الأصليّ، و «ألفية ابن مالك» و تفقّه على أبيه، بحث معه «الحاوي»، وسمع منه غالبَ الكُتب السبّة ولكن على غير شرطِ السباع لِما كان يَقَعُ في دروسه من كَثْرةِ البحثِ المُفْرط (٤)،

⁽١) وهو الذي جزم به التقيُّ المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٣: ٥٨) وعليه مشى الشهاب ابن حجر في «إنباء الغُمر» (١: ٣٨٩)، ووقع في «بهجة الناظرين» للرضيِّ الغَزِّي ص٨٩: «في ثامن شعبان».

⁽٢) قد وقع للدكتورة عائشة عبد الرحمن خطأ في تقدير سنّه عند وفاته حيث قالت: "وقد امتُحِنَ ـ تعني السراجَ البُلقيني ـ بشَكْل ابنه البكْر "بدر الدين أبا اليُهن محمد" في سنة ٩٩١هـ وهو في الحادية والأربعين من عُمره" انتهى، وهو غير صحيح. وعلى عادة بعض المحقّقين في الحَطْرفَة ونَقْلِ الطّمّ والرّم، نقل محقّق "الطريقة الواضحة" هذا الخطأ، ولم يتنبّه إلى ما فيه.

⁽٣) قلت: قد غمَز التقيّ المقريزي من قناة البَدْرِ البُلقيني، فقال في ترجمته: «كان وسيهاً جميلاً مُحِبّاً للخلاعةِ، مُنْهمكاً على اللذات، لا يُبالي بها يُقالُ عنه، ولا يَرْعوي عمّا يشتهيه».

⁽٤) قاله السخاوي في «الضوء اللامع» (٤: ١٠٧).

وحضر على الجمال الأسنوي ودخل دمشق مع أبيه سنة ٧٩٦ هـ، واشتُهِر بالفضلِ وقوّةِ الحفظ، ولم يزل على الطلب والاجتهاد حتى ولي قضاء العسكر بعد موتِ أخيه البدر سنة ٧٩١هـ، وكان والده يُعَظّمه ويُصْغي إلى أبحاثه، وولي منصب قضاء القضاة في الديار المصرية سنة ٤٠٨هـ، فباشره بحُرْمَةٍ وافرة مع لين الجانبِ والتواضع (١)، وكان مُكِبّاً على الاشتغالِ عِبّاً في العلم حقَّ المحبّة. درّس التفسير في المدرسةِ البرقوقية والجامع الطولوني، وكان يَبْحثُ فنونَه في «تفسير البغوي» وينظر في كلام أبي حيّان والزخشري ويُبْدي في كلِّ فَنِّ منه ما يُدهشُ الحاضرين. وكان سليم الباطنِ حسنَ الشكالة لا يعرفُ الحُبْث والمكرّ كوالدهِ رحمها الله تعالىٰ.

أثنى عليه الرضيُّ الغزّيُّ وذكر من مليحِ أخباره ونَبَّل قَدْرَه جدّاً، ثم قالَ: "وكان كثير المحبّةِ للوالدِ وينزلُ عنده أيّام قدومه دمشقَ في الدولةِ المؤيدية. وقد صلّىٰ خَلْفي لمّا صليتُ بالقرآن في سنة عشرين وثهان مئة من أوّلهِ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدَ ءَانَيْنَاۤ إِبْرَهِيمَ صليتُ بالقرآن في سنة عشرين وثهان مئة من أوّلهِ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدَ ءَانَيْنَاۤ إِبْرَهِيمَ صليتُ بالقرآن في سنة عشرين وثهان مئة من أوّلهِ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدَ ءَانَيْنَاۤ إِبْرَهِيمَ رُشَدَهُ وَ اللّه الأحكام الله المناه المناه الله تعالىٰ الله تعالىٰ عبد الهادي بمنزله بصالحية دمشق، وكتب لي بها إجازة عظيمة بخَطّه رحمه الله تعالىٰ الله عير ما تصنيف، منها «الإفهام بما وقع في صحيح البخاري من وصنف رحمه الله غير ما تصنيف، منها «الإفهام بما وقع في صحيح البخاري من الإبهام (٣)» و «مناسبات أبواب تراجم البخاري» و «جواب الأسئلة المكية» و «النكت

⁽١) قاله الحافظ ابن حجر في «رفع الأصر عن قضاة مصر» ص٢٢٧ وزاد: «لكنه كان كثير الانحراف، قليل الاحتمال، سريع الغضب... وقد صحبتُه قدر عشرين سنةً، فها أضبطُ أنه وقعت له محاكمة فأتمها بل يَسْمَعُ أوّلها ويفهم شيئاً فيبني عليه فإذا روجع فيه بخلافِ ما فهِمَه، أكثر النزقَ والصّياح، وأرسل المحاكمة لأحدِ النوّاب».

⁽٢) «بهجة الناظرين» ص١٩١.

⁽٣) وقد قصّ الحافظ ابن حجر طرفاً صالحاً من ظروفِ تصنيفه لهذا الكتاب فقال: «ولمّا صار يحضرُ لسماعِ البخاري في القلعة، أدْمنَ مطالعةَ شرحِ شيخنا سراج الدين ابن الملقّن، وأحبّ الاطلاعَ على معرفة =

علىٰ منهاج الطالبين» للنووي و «حواشي علىٰ روضة الطالبين» وغير ذلك، وتوفي بعِلّةِ الصَّرعِ في عاشر شوّال وَقْتَ أذانِ العصر، وصلّىٰ عليه شمس الدين الدّيْري، وكان بالجملة من محاسنِ عصره، رحمه الله.

له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص٢٨٥، و «ودرر العقود الفريدة (١٠) (٢: ٢٤١) و «بهجة الناظرين» ص٢١٩ و «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٨٧). و «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص٢٢٦ – ٢٢٩ و «الضوء اللامع» (٤: ٢٠١) و أفرده أخوه العَلَمُ البُلقيني بترجمة مستقلة.

٣- أبو البقاء (٢) علم الدين صالح بن عمر بن رَسْلان البُلْقيني (ت٨٦٨هـ) قاضي القضاة. ولد سنة إحدى وتسعين وسبع مئة بالقاهرة، ونشأ بها في كنف أبيه، فحفظ القرآن و «العمدة» و «ألفية النحو» و «منهاج الأصول»، وسمع على والده «جُزْءَ الجمعة» للنسائي، و «ختم الدلائل» للبيهقيّ، وحضر إملاء الحافظ العراقيّ، وأخذ النّحُو عن الشمس الشطنوفيّ، الفقه عن والده، وأملى عليه غالبَ «التدريب»، وأخذ النّحُو عن الشمس الشطنوفيّ،

السهاءِ مَنْ أُبِهِمَ في الجامع الصحيح من الرواة، ومَنْ جرى ذِكْرُه في الصحيح، فحصَّل من ذلك شيئاً كثيراً بإدمان المطالعةِ والمراجعةِ وخصوصاً أوقاتَ اجتهاعي ومذاكراتي له، فجمع كتابَ «الإفهام بها في كتاب البخاريّ من الإبهام» وذكر فيه فصْلاً يختصُّ بها استفاده مِن مطالعته وكان يتأسّفُ على ما فاته من الاشتغالِ في الحديث، ويرغَبُ في الازدياد منه حتى كتبَ بخطَّه فَصْلاً من القَصْدِ المُتعَلِّق بالعِلَل من «فتح الباري»، وقابلَه معي بقراءته لإعجابه به.

⁽١) وهي ترجمةٌ مجحفة، وقد نَبَّه الحافظ ابن حجر على ما وقَع فيها من التقصير فقال: ذكره الشيخ تقيُّ الدين المقريزي في «التراجم المُفيدة» فلم يَبْسُط ترجمتَه كما بَسطَ ترجمةَ غيره وإنّما اقتصر على ما يتعلّقُ بولايته مع إجحاف كبير» انتهى من «رفع الإصر عن قضاة مصر» ص ٢٢٨.

⁽٢) وقَع في «المَنْجَم في المُعْجم» للسيوطي ص ١٢٦، أبو التُّقيٰ بالمثناةِ الفوقية والألفِ المقصورة، وهو تحريف ظاهر.

والأصولَ عن العزِّ ابن جماعة، وأجازَ له غير واحدٍ من أعلامِ الروايةِ منهم: إسماعيل البرماوي وإبراهيم بن أحمد التنوخيّ وغيرهما.

وليَ تدريس الخشابية بعد أخيه الجلال، وقضاء الديار المصرية سنة ستّ وعشرين وثهان مئة خَلَفاً للإمام وليّ الدين العراقيّ. ويبدو أنّ سيرته في القضاء لم تكن محمودة، فلأجلِ ذلك فجّب الحافظُ ابنُ حجرٍ العبارة في حقّه، ووصفه بأوصاف لا تليقُ بمَنْ هو دونه (۱)، ولعلّ في هذا تفسيراً لعدم استقراره في هذا المنصِب، فقد عُزِلَ عنه غيرَ ما مرّة. وقد أثنىٰ عليه تلميذه الجلالُ السيوطيُّ وذكر له ترجمةً حسَنة، وسرد تصانيفه فذكر منها: «تفسير القرآن» في اثني عشر مجلّداً، وكمّل «التدريب» من النفقاتِ إلى الخره، وكمّل على «شرح مختصر المُزنيِّ» لأخيه، وعلى «حواشي الروضة» و «الكشاف» و «البخاريّ» لأبيه، وكمّل لأبيه ترجمة، ولأخيه ترجمة، وجَمَع فتاوى والده. ثم قال: قرأتُ عليه أكثر «التدريب» بَحْثا، وسمعتُ عليه من أوّلِ «الحاوي الصغير» والى النفقات، وأكثر «المنهاج» و «التنبيه» والكثير من «الروضة» و «تكملة الزركشي» وسمعت عليه الكثير من «الصحيحين» و «الشفا». وحين مات العَلَمُ البُلْقيني رثاه السيوطي بقصيدةٍ دالّةٍ على عظيم منزلتهِ في نَفْسِه على الرغم من ركاكتِها وجَرْبها على السيوطي بقصيدةٍ دالّةٍ على عظيم منزلتهِ في نَفْسِه على الرغم من ركاكتِها وجَرْبها على سَنَن شعر الفقهاء:

ففاضت الأعينُ ممّا جرى وغابت الشمسُ وماجَ الورى قد ضُمَّ إذْ نوديَ ضِمنَ الشرى

ماتَ إمامُ الناسِ شَيْخُ الورى وناحَتُ الورى وناحَتُ الورقُ على أيكِها يساعَلَما في عصره مُفْردا

⁽١) انظر: «رفع الإصر عن قضاةِ مصر» ص١٧٠. وبالجُملةِ فإن ترجمته عند الحافظ ابن حجر مُظلِمةٌ لا يُفْرَحُ بها، ولولا ما نهضَ به السيوطيّ وغيره من أعباءِ الترجمةِ له لكانت ترجمةُ العَلم البُلقيني على غير المأمول.

مضَيْتَ فالفِقْهُ غدا آسفاً مِحلَّه قدرجعَ القَهْقرىٰ قد كان عِلْمُ الفقه دَهْراً به مُعَرِّفاً والآنَ قد كان عِلْمُ الفقه دَهْراً به مُعَرِّفاً والآنَ قد كان عِلْمُ الفقه دَهْراً به إلى آخر أبياتِ القصيدة (۱).

٤ - الإمام العلامة بهاء الدين أبو الفتح رسلان بن أبي بكر بن رسلان بن نَصير البُلْقيني (ت٢٠٨هـ) ابن أخي السراج البُلقيني. أخذ عن عمّه وغيره من علماء عصره، وأفتى ودرّس ونابَ في الحكم، وقيل: كان يستحضرُ «الروضة» و «أصلها» (٢٠)، وكان يُباحثُ عمّه وينتصر للرافعيّ، فيقول له: كُن فقيه عَمّك ولا تكن فقيه الرافعيّ. أثنى عليه ابن حجّي الحسباني وقال: كان من العلماء الأئمة و مُحِدَتْ سيرتُه في القضاء (٣٠). وانتفع به جماعةٌ من المصريين والشاميين وصنّف «حواشي الروضة». له ترجمة في «إنباء الغُمر» (٤: ٢٧٦) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٢٤)، و «الضوء اللامع» (٥: ٢٢٥) و «بهجة الناظرين» ص٢٧٦.

و إمامُ الحفّاظ الفقيه المُفسِّر، المؤرِّخ المُتفنِّن شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانيّ (ت٨٥٧ هـ) أمير المؤمنين في الحديث، وصاحبُ «فتح الباري» وحَسْبُك به كتاباً، وغير ذلك من التصانيف البديعة الدالّة على عظمة مكانتِه ووافرِ حظه وفخامة شأنه، تفقّه بالسِّراج البلقيني ولازَمه ملازمة تامّة واستنزف علومَه، ورفع رأسَه به، وشحن كُتُبه بالنقلِ عنه، وترجم له في جميع تصانيفه المختصّة

⁽١) «المنجم في المعجم» ص١٢٧ - ١٢٨. ومن طرائفِ ما ذكره الإمام السيوطي في ترجمة شيخه العلم البلقيني أنه أورد سلسلة الفقه مختصرةً من طريق شيخه إلى الإمام الشافعيّ رضي الله عنه.

⁽Y) يعني «الشرح الكبير» للإمام الرافعيّ.

⁽٣) (تاريخ ابن حجي) (١: ٤٨١).

بالتاريخ. قال في «ذيل الدرر الكامنة»: وقرأتُ عليه في حواشيه على «الروضة» وأذِنَ لي. وقرأتُ عليه «دلائل النبوّة» للبيهقيّ بإجازتهِ من المِزِّي، وقطعةً من «الحلية» بسماعِه من إبراهيم بن علي الزرزاريّ، وكتب لي خطّه على «تَغْليق التعليق»(١).

لقد ترجم الحافظ ابن حجرٍ لنَفْسهِ على عادةِ بعضِ المتأخّرين في كتابه «رَفْع الإصر عن قضاة مصر» فقص طرفاً ماتعاً من سيرتِه العلمية، وكيف أنّه طاف البلاد حتى اجتمع بحافظ العصرِ زين الدين العِراقي وذلك في شهر رمضان سنة ٧٩٦ هـ فلازمَه عشرة أعوام، وحُبِّبَ إليه علْمُ الحديث، ثم لقيَ باليمن إمامَ اللغة الفيروز آبادي فأخذ عنه بعضَ تصنيفه المشهور «القاموس المحيط» مناولة، وكانَ قبْلُ قد لازم السراج البُلقيني حتى أذِنَ له.

وليس المقامُ متسعاً للتوسَّع في ترجمة الحافظ ابن حجر، وإنّما هي نُغْبَةُ شارب فمن أراد التوسُّع في معرفةِ فضائل هذا الإمام الجليل ومَبْلغَه من العلم فعليه بكتاب «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للشمس السخاوي، فقد أو في على الغاية في العناية بأخبار شيخه رحمها الله جميعاً.

7- الإمام المُتفنِّن، الفقيه الأصوليُّ المُفَسِّر بدر الدين محمد بن بَهادر بن عبد الله الزَّركشي (ت ٧٩٤هـ). كان من أوعيةِ العلم على قلّةِ ذاتِ يده. تفقّه بالجهالِ الأسنويّ ثم لازم السراجَ البُلْقيني. قال الحافظ ابن حجر: ولمّا ولي الأخير قضاء الشام استعار منه الزركشيُّ نُسْخَته من «الروضة» مجلَّداً بعد مُجلَّد، فعلَّق ما على الهوامش من الفوائد،

⁽۱) «ذيل الدرر الكامنة» ص ١٣٤ وقد سبق ذكرُ مسموعاته من السِّراج البلقيني نقلاً عن «المجمع المؤسّس» (٢: ٣٠٠ - ٣٠٠) وزاد السخاوي في «الضوء اللامع» (٢: ٣٧) فقال: وسمع عليه بقراءة الشمس البرماوي في «مختصر المزني».

فهو أولُ من جَمَعَ حواشي الروضة للبلقيني وذلك سنة ٧٦٩هـ وملكتُها بخَطِّه (١). ثم رحل إلى دمشق فالتقیٰ بالعهادِ ابن كثیر فأخذ عنه مختصره في «علم الحدیث (٢)»، ثم توجه إلیٰ حلب فأخذ عن الشهاب الأذرعیِّ واستمد منه كثیراً في شرحه علیٰ «المنهاج». ثم شرع في التصنیف فصنَّف «البحر المحیط (٣) في أصول الفقه» جَمَعَ فیه الدقیق والجلیلَ من مباحثِ هذا الفنی، و «خادم الرافعي والروضة» في الفروع، و «تكملة شرح المنهاج» للنووي، و «التنقیح لألفاظِ الجامع الصحیح» و «إعلام الساجد بأحكام المساجد» و «البرهان في علوم القرآن» و «خبایا الزوایا في الفروع» وغیر ذلك من التصانیفِ الحسنةِ المُونِقَة، وكان مُنْقطعاً في منزلهِ لا يتردّد إلى أحد إلا إلى سوق الكتب، فيكتب ما يُريدُ ثم ينقلُه إلىٰ كُتُبه. وبالجملةِ فقد كان من العلماءِ العاملين رحمَه الله. له ترجمة في «إنباء العُمر» ينقلُه إلىٰ كُتُبه. وبالجملةِ فقد كان من العلماءِ العاملين رحمَه الله. له ترجمة في «إنباء العُمر»

٧- الإمامُ الحافظُ، الفقيه المتفنِّن ولي الدين أبو زُرعةَ أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ الشافعي (ت ٨٢٦هـ) ابن الحافظ الشهير الإمام زين الدين العراقيّ، اعتنىٰ به أبوه أتمَّ عناية، فأسمَعه على أعيانِ الوقتِ كالقلانسي والمحبِّ الخلاطي وغيرهما، ثم طلب هو بنَفْسِه، وكان على طريقةٍ حسَنةٍ من الصيانةِ والأمانةِ والعفّة مع

⁽١) «الدرر الكامنة» (١: ٤٧٩) وزاد ابن حجر فقال: «ثم جَمعَها شيخنا ولي الدين ابن شيخنا العراقي قبل أن يقف على الزركشية، فلمّا أعَدْتُها له انتفع بها فيها كان قد خَفِيَ من أطراف الهوامش في نسخة الشيخ، وجعل لكلّ ما زاد على نسخةِ الزركشي زاياً».

⁽٢) وهو المعروف بـ «الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث» اختصر به كتاب ابن الصلاح وزاد عليه فوائد. وهو مطبوعٌ بعناية العلّامة أحمد محمد شاكر، وقد حلّاه بالجمّ الغفير من الفوائد حتى غدا كالشرح له.

⁽٣) ووقع في «إنباء الغُمْر» بتحقيق د. حسن حبشي (١: ٤٤٦): «التجريد في أصول الفقه» وهو خطأ.

كثرة العيال وضيق الحال. ثم تجرّدت همّتُه للفقهِ فتفقّه بالأبناسي وبالسِّراجِ البُلْقيني بحيث كان مُعَوَّلُه بالفقهِ عليه، وأفرد حواشيه على «الروضة» وانتفع الناسُ بها خصوصاً فيها تجدَّد من الحواشي بعد جَمْعِ البدرِ الزركشيِّ، وطرّز تصانيفَه بكثيرٍ من اختياراتهِ ومباحثهِ مفتخراً بإيرادِها وإضافتها إليه (۱).

ولمّا مات والده تقرّر في مناصبهِ الجليلة، وناب في الحكمِ وأجيز بالفتوى والتدريس قديمًا، ودرّس في عدّةِ أماكنَ في حياةِ والده ومشايخه، وقامَ في أمورِ القضاءِ بنزاهةٍ وصرامة، وبرعَ في التصنيف، وتصانيفُه غزيرة الفوائد، وقد أستقصاها الشمس السخاوي في ترجمته الضافية من «الضوء اللامع» فذكر «شرح سنن أبي داود» وأكمل شرح والده على «ترتيب المسانيد»، واختصر «المهمّات» للأسنويِّ مع إضافةٍ حواشي شيخه البلقيني على «الروضة» و «الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» في الأصول وهو نفيسٌ، وخرّج لشيخه البلقيني مئة حديثٍ من عواليه وأبداله (٢)، وله «الفتاوى» النافعة المشهورة (٣) وغير ذلك من التصانيف القاضية بإمامتهِ وديانتهِ وجلالته بَيْنَ أقرانهِ، رحمه الله. له ترجمة في «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر ص ٢٠ و «الضوء اللامع» للسخاوي (١: ٣٣٦) وهي ترجمةٌ حسنةٌ جدّاً.

⁽۱) انظر: «الضوء اللامع» (۱: ٣٣٨) وهو كالمستمدِّ من عبارةِ شيخه ابن حجر في «رفع الإصر» ص٢٦ حيث قال: «وكان قد جرّدها _ يعني الروضة _ فجاءت في مجلّديْن وجَرِّدها قبله الشيخ بدر الدين الزركشي، وقد ملكتُها بخَطِّه، لكن كان قبلَ أن يُجردها أبو زرعة بعشرين سنة، فزادت في تلك المدّةِ فوائدَ جَمّة».

⁽٢) انظر: «ترجمة السراج البلقيني» ص٣٢.

⁽٣) وقد صدرت بحمد الله عن دار الفتح للدراسات بالأردن، عام ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، بتحقيق الأستاذ حمزة فرحان، في مجلّدٍ كبير.

٨ ـ برهان الدين أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي المشهور بسِبُط ابن العجَميِّ (ت ٨٤١هـ) أَتْقَنَ علْمَ القراءات في صِغَرِه، ثم سمع من أعيانِ بلده حلب، فأخذ عن الشهاب الأذرعيِّ وجمال الدين ابن العَديم، ثم قدِمَ القاهرة فأخد الفقه عن الكمال عمر بن إبراهيم العجميِّ والسِّراجَيْن: البُّلْقيني وابن الملقِّن، واللغة عن المجْدِ الفيروز آبادي، وانتفع بالزين العِراقيِّ، وأخذ عن البلقيني قطعةً من «شرح الترمذيّ» ومن دروسهِ في «الموطّأ» و«مختصر مسلم» وغيرها من متعلّقات الحديث. وكان يقول عنه: «هو أَجَلُّ مَنْ أخذتُ عنه العلْمَ وسمعتُ عنه». وله تصانيفُ لطَّافٌ حسانٌ منها شرح على البخاري سمّاه «التلقيح لفهم قارئ الصحيح» في مجلّدين، قال السخاوي: وفيه فوائدُ حسنة. وقد التقط منه شيخنا _ يعني الحافظ ابن حجر _ حيث كان بحلب ما ظَنَّ أنه ليس عنده (١). وكتب تعليقاً لطيفاً على «سنن ابن ماجه» وله «نور النبراس علىٰ سيرة ابن سيِّد الناس» و «الكشف الحثيث عمّن رميَ بوَضْع الحديث» و «الاغتباط بمن رُميَ بالاختلاط» وغير ذلك. وكان رحمه الله إماماً عاملاً منجمعاً عن الناس، قانعاً باليسير، مُتعَفَّفاً عن بني الدنيا، مقبلاً على الإشغالِ والاشتغال، حافظاً لكتاب الله تعالى، عُرِضَ عليه قضاءُ قضاةِ الشافعية ببلده حلب فامتنع، وبالجملة فقد كان شيخ الحديث بالديار الحلبية رحمه الله. له ترجمة حسنة في «الضوء اللامع» (١: ١٣٨-١٤٥).

9- شهاب الدين أحمد بن على بن خلف الطّنْتَدائيّ الحُسَينيّ الشافعيّ (ت ٨١٣هـ) قال التقيُّ المقريزي: لازمَ شيخ الإسلام سراج الدين عمر البُلْقيني، وتخرَّج به، فبرع في فنونٍ عديدة من فقهٍ وأصولٍ وعربية وحديث، وعُنِيَ بفتاوىٰ البُلْقيني، وعَلقها، وكتب الخطَّ المليح، وكان حسنَ القراءةِ، شجيَّ الصوت، سمِعْنا

⁽١) «الضوء اللامع» (١: ١٤١).

بقراءتهِ الحسنةِ علىٰ شيخ الإسلام _ يعني السراج البلقيني _ رحمه الله (١). وهو حاصلُ عبارة الشهاب ابن حجر حيث قال: «اشتغل في عدّةِ فنون، ومهر في قراءة الحديثِ بالقلعة، وسمع كثيراً من شيوخنا، ولازمَ شيخ الإسلام سراجَ الدين ثم وَلَدَه بَعْدَه، وجَمَع من فتاوىٰ شيخنا كثيراً (٢)، وكان حسنَ الخَطّ ماهراً في الفقه والعربية». له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص٧٠٧، و «الضوء اللامع» (٢: ١٩).

• ١- نور الدين علي بن عبد الرحمٰن بن محمد الرشيدي (ت ٨١٣هـ) لازم الشيخ سراج الدين البُلقيني، وانقطع إلى الكهالِ الدَّميريِّ فانتفع به، ومهر في الفقه والجديث، وكان كثير الاستحضار للفروع يقِظاً نبيهاً. ودرّس الحديث بقُبة بيبرس بعد شيخه الدّميري. له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص ٢٠٩ و «إنباء الغُمْر» (٢: ٤٧٣) و «الضوء اللامع» (٥: ٢٣٧).

11 شهاب الدين أبو العبّاس أحمد بن عهاد بن يوسف الأقفهسيّ (٣) المصريُّ (ت ٨٠٨هـ) تفقّه بالجهالِ الأسْنويِّ وقرأ عليه من أول المهيّات إلى الجنايات، وكان يحضر مجلس السّراج البلقيني، وكان من العلهاءِ الأخيار، وله مصنّفاتٌ مفيدة منها: «التعقّبات على المهيّات» و «تسهيل المقاصد لزوّار المساجد (٤)» و «التبيان فيها يحلُّ ويحرُمُ من الحيوان» وغير ذلك. ونقل الشمس السخاوي عن شيخه ابن حجر في «معجمه» أنه قال: سمعتُ من لفْظِه قصيدةً مَدَحَ بها شيخنا البُلْقيني. زاد في «معجم البرهان

⁽١) «درر العقود الفريدة» (١: ٣١٤).

⁽٢) وصَرَّح في «إنباء الغُمر» (٢: ٢٦٨) بأنّها قَدْرُ مُجَلَّد، ونقله السخاوي في «الضوء اللامع» (٢: ١٩).

⁽٣) وضبطه الحافظ ابن حجرً بقوله: «بفتح الهمزة وسكون القاف وفتح الفاءِ وسكون الهاءِ وينطقُ به العوامُ بإشباع الفاءِ وجَعْل السين صاداً». انتهى من «ذيل الدرر الكامنة» ص ١٦٧.

⁽٤) قال ابن حجر َ: وهو كتابٌ مفيدٌ في بابه. نقله ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٤: ١٦).

الحلبي»: يومَ خَتَمْتُ عليه «دلائل النبوة» للبيهقيِّ ومَدَحني فيها، وهو من نُبهاءِ الشافعية، كثيرُ الاطلاعِ والتصانيف. له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص١٦٧، و«إنباء الغُمْر» (٢: ٣٣٢) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ١٥) و «الضوء اللامع» (٢: ٤٩).

17 - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البر ماوي (ت٦١٨هـ) تفقّه بقريبه المجدِ البر ماويّ، ثم قدِمَ القاهرة، ولازم الشيخ بدر الدين الزركشيّ فتخرَّج به، قال الحافظ ابن حجر: «وحضر دروس الشيخ سراج الدين الزركشيّ فتخرَّج به، قال الحافظ ابن حجر: «وحضر دروس الشيخ سراج الدين عني البلقيني ـ وسمعتُه يُفَسِّرُ آيةً عليه في «مختصر المزني»، وكانت تلك الدروس حافلة، وكان حسنَ الحَظِّ كثير المحفوظ قويَّ الهمّة، ودرّس بالصلاحية بالقدس فتوعّك هناك ومات. ومن تصانيفة: «شرح العمدة» لحقس فيه شرح شيخه ابن الملقن، وجمع بين بعضِ شروح البخاري، أثنى عليه ابن قاضي شهبة ووصَفَه بالإمام العالم وجمع بين بعضِ شروح البخاري، أثنى عليه ابن قاضي شهبة ووصَفَه بالإمام العالم المُفنسنَ (١١)، وزاد السخاوي: كان إماماً علّامةً في الفقهِ وأصوله والعربية مع لطفِ الأخلاقِ والوقارِ وقلّةِ الكلام، وكان ذا شيبةٍ نيّرةٍ وهمّةٍ علِيّةٍ في شغلِ الطلبة وتفريغ نفسِه لمم (١٠). وقال التقيُّ المقريزيُّ بعد أن وصفَ من بَراعتِه في العربية والأصول: «ولزِمَ درْسَ شيخ الإسلام سراج الدين عمر البُلْقيني مُدَّة (٣٠)». له ترجمة في «ذيل الدرد الكامنة» ص ٣١٥، و (إنباء الغُمُر» (٣: ١٤) (١٤). و(الضوء اللامع» (٧: ١٨٠٠).

⁽۱) «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ١٠١).

⁽٢) «الضوء اللامع» (٧: ٢٨١).

⁽٣) «درر العقود الفريدة» (٣: ١٥٥).

⁽٤) وذكر ابن حجر من مناقبه: «أنه كان في كلِّ سنةٍ يُتمُّ كتاباً من المختصرات فيأتي على آخر، ويعمل له وليمة». انظر: «إنباء الغمر» (٣: ٤١٤).

17 عز الدين أبو المعالي عبد العزيز بن علي بن أحمد النُّويْرِيُّ العُقَيْلِيّ (ت ٨٢٦هـ) تفقه لمذهبِ الشافعيِّ فحفظ «التنبيه» مخالفاً أباه الذي كان مالكيَّ المذهب، وذكره ابن حجر في تواريخه وقال: «قرأ «سنن أبي داود» على الشيخ سراج الدين البُلقيني سنة اثنتين وثمان مئة (١)، وأذنَ له البرهان الأبناسيُّ والبَدْرُ الطَّنبذي في التدريس (٢)، فرجع قاضياً في اليمن، ثم خرج للحجِّ فأدركه أجلُه في مكّة رحمه الله». له ترجمة في «الضوء اللامع» (٤: ٢٢١) و «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٥: ٢٥٢).

\$ 1 - برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البيجوريّ الشافعي (ت٥٨٥هـ) تفقّه بالجمالِ الأسنويِّ، ثم رحل إلى الأذرعيِّ في حلب سنة ٧٧٧هـ وكتب عنه «قوت المحتاج» (٣)، ولازم الشيخ سراج الدين البُلْقينيّ، قال ابن حجر: ومَهرَ في الفقه حتى شاعَ أنه كان يستحضر «الروضة» وأصْلَها (٤). ونقل عن الإمام الحُسْباني أنه قال فيه: «هو أعلمُ الشافعية في عصره، وكان للطلبة به انتفاعٌ شديد فإنه كان لا يملُّ من الاشتغال والإشغال». وكان الوليُّ العراقيُّ يُقِرُّ له، بل ويُصْلحُ بَعْضَ كُتُبهِ على ما يراه

(١) «إنباء الغمر» (٣: ٣١٧) و «ذيل الدرر الكامنة» ص٢٩٤.

⁽٢) يوضّحه قولُ التقيّ الفاسي في «العقد الثمين» (٥: ٤٥٣) بعد أن ذكر غير واحدٍ من أشياخه: «وأظُنُهم _ خلا شيخنا شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني _ أجازوه بالإفتاء والتدريس».

⁽٣) وهو شرحُه الكبير على «منهاج الطالبين» للنووي، وهو نَفيسٌ مُحرَّر. قال الإمام ابن قاضي شهبة: «وحكى لي صاحبُنا جمال الدين بن الشيخ شهاب الدين الأذرعيِّ: أنّ البيجوريّ لمّا قدِمَ عليهم كتب «القوت» كان يكتُب المجلّدة في شهرين وينظُر في اليومِ والليلةِ على مواضعَ ويعرِضُها على الشيخِ بعضُها يُصْلِحُه وبعضُها ينازِعُه فيه. وقد رأيتُ في نسخةِ المصنَّف بـ «القوت» تنظيراتٍ كثيرةً والظاهر أنّها بخط البيجوريّ، وأكثرها لسقوطِ كلمةٍ أو حرف». انتهى بحروفه من «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٧٧).

⁽٤) «ذيل الدرر الكامنة» ص٢٨٧.

البَيْجوري، لكنه رحمه الله لم يصنّف شيئاً على فَرْطِ ذكائه. له ترجمة في «ذيل الدرر الكامنة» ص٧٨٧، و «إنباء الغُمْر»(١) (٣: ٢٨٤) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٧١).

10- الإمام الحافظ الزاهد القدوة أبو العباس أحمد بن حسين بن حسن بن أرسلان (٢) الرمليّ الشافعي نزيل بيت المقدس (ت ٤٤٨هـ) نشأ على التصوُّنِ والعفافِ فحفظ القرآن صغيراً، ثم اشتغل بعلومِ الآلةِ من عربيةٍ وغير ذلك، ثم ترك ذلك كلّه، وأقبلَ على الله ولبس خرقة التصوُّف (٣)، وتحوّل لبيتِ المقدس وتفقه بالقلقشنديِّ وأخذ عن ابن الهائم، وسمع الدواوين الكبار، وسمع السراجَ البُلقيني، وقرأ غالبَ البخاري على ولدهِ الجلال البلقيني، ومازال يدأب في طلب العلم حتى صار المشارَ البه في بلاده، وصنف شرحاً حافلاً لـ (سنن أبي داود»، وشرح «منهاج النووي» في الفقه وكان من وكتب قطعة على البخاري، وشرح كتاب «جمع الجوامع» في أصول الفقه، وكان من كبارِ الزهادِ وللناسِ فيه اعتقاد زائد. له ترجمة في «دُرَر العقود الفريدة» (١٠ ٢٠٠).

17- الإمامُ الفقيه المحدِّث جمالُ الدين أبو حامد محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد المخزوميّ المكيّ (ت ٨١٧هـ) إمامُ مكّة وقاضيها ومن دارت عليه الفتوى على أحمد المخزوميّ المكيّ (ت ٨١٧هـ) إمامُ منذ الصِّغر فأخذ عن علماءِ مكّة، ثمَّ رحلَ إلى مذهب الشافعية. كانت له عنايةٌ بالعلمِ منذ الصِّغر فأخذ عن علماءِ مكّة، ثمَّ رحلَ إلى دمشق والقاهرة، فأخذ عن ابن أُمَيْلَةَ والبهاء السبكي والسِّراجِ البُلْقيني وغيرهم. خَرَّج

⁽١) وفيه قال ابن حجر: «ولم يكن في عصره من يستحضر الفروعَ الفقهية مِثْـلَه، ولم يُخلِّفْ بَعْده مَنْ يُقاربُة في ذلك، وكان على طريقةِ السلف».

⁽٢) قال السخاوي: «بالهمزةِ كما بخَطِّه، وقد تُحُذَفُ في الأكثر بل هو الذي على الألسنة». انظر: «الضوء اللامع» (١: ٢٨٢).

⁽٣) انظر: «الضوء اللامع» (١: ٢٨٢).

له الأقفّهُ سيُّ مشيخةً نافعةً فذكر من أشياخِه البلقيني، ونقل عن ابن ظهيرةً قوله: «قرأتُ عليه _ يعني البُلْقيني _ «منهاج البيضاوي» بَحثاً وقطعةً صالحةً من «الروضة» و «التنبيه» و «الحاوي» بَحثاً، وأذِنَ لي بالإفتاءِ والتدريس، وأجازني بأربعةِ علوم: الفقه وأصول الفقه والحديث والعربية» (١). قال ابن فهد: كان إماماً علّامةً حافظاً مُتْقِناً مِفَناً ذا دينٍ وعبادةٍ وصلاح مع رفْعَةِ القَدْرِ والرتبةِ والسِّيادة. وقد ازدحم عليه الطلبة فانتفعوا به، حضرتُ دروسَه في الفقهِ والحديثِ وغير ذلك، ولازمتُه مدّة سنين فانتفعوا به، وتخرَّجت، وكان رحمه الله منجمعاً عن الناسِ، ساكناً متواضعاً، صالحاً ديّنا مع الوقارِ والسَّمْتِ الحسن وسلامةِ الصدر، له أورادٌ وعبادةٌ لا يَقطَعُها في طولِ الزمن، كتبَ بخطّه الكثير وله تعاليقُ وفوائد (١٥٠). له ترجمة في «إنباء الغُمْر» (١٥٧) و «ذيل الدرر الكامنة» ص٢٣٧.

11- الإمام الفقيه أبو محمد إسهاعيل بن أبي الحسن بن علي بن عيسى البر ماوي الشافعي (ت ٨٣٤هـ) وُلدَ بالغربية ثم تحوّل إلى القاهرة فحضر دروسَ مشايخها واختصّ بالسِّراجِ البُلْقيني، فأسكنه هو وأمَّه بالمدرسة البدرية، فكان بحسب عبارة السخاوي محطَّ رَحْلِه، وعَظُمَ اختصاصه به بحيث كان يقول: «أنا السائلُ للبدرِ النركشيِّ منه الإذن له في الإفتاءِ والتدريس»، وكانت مُدَّةُ ملازمتِه له نَحْوَ أربعين سنة حتىٰ صارَ أوْحَدَ القاهرة، وتخرَّج به عدَّةٌ من علمائها(٣)، وكان علمه بحراً فهامةً حَبْراً راسخاً صبوراً على الفقر، على قدم راسخةٍ من الزهدِ بل كان يسألُ الله تعالى أن يَجْعلَ راسخة أرباعِ رزقِه علمًا، مع الانجماعِ والإقبال على خاصّةِ النفس، وجمع بعضَ المجاميع ثلاثة أرباعِ رزقِه علمًا، مع الانجماعِ والإقبال على خاصّةِ النفس، وجمع بعضَ المجاميع

⁽١) «إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاةِ ابن ظهيرة جمال الدين» ص٥٠.

⁽٢) «لحظ الألحاظ» لابن فهد (١:٧٦٧).

⁽٣) «الضوء اللامع» (١: ٣٥٤).

الحسنة. له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٨٦) و«إنباء الغُمْر» (٨: ٢٣٩) و«الضوء اللامع» (١: ٤٥٣).

11- الإمام العلّامة زين الدين أبو المعالي عبد الرحمن بن علي بن خلف الفارسكوري (١) المصري (ت ٨٠٨هـ) تفقّه بالجهال الأسنوي والسِّراج البُلْقيني وغيرهما، وطلب الحديث بنفْسِه فقرأ الكثير مع تجويد الخطِّ والبراعة في شَتَّىٰ الفنون، وصنف شرحاً علىٰ «شرح ابن دقيق علىٰ عمدة الأحكام» في أربع مجلّدات أجاد فيه (٢). وكان ذا حظِّ من العبادة والمروءة الظاهرة والسعي في قضاء حوائج قاصديه على قلّة ذات يده. ولي قضاء المدينة المنوّرة ولم يباشِرْهُ، وولي تدريسَ الظاهرية ونَظرَها فحُمِدَتْ سيرتُه، وجاوَر بمكّة، وصنف تصنيفاً يتعلّق بمقام إبراهيم عليه السلام. قال الحافظ ابن حجر: «وكان يودُّني وأودُّه، وسمعتُ بقراءتِه وسمع بقراءتي وأسِفْتُ عليه جداً، وقد سُئِلَ في مرضِ موتِه أن ينزِلَ عن بعضِ وظائفِه لبَعْضِ مَنْ يُحِبُّه مِن رُفْقَتِه فقال: لا أتقلَّدُها حيّاً ومَيّتاً، رحمَه الله. له ترجمة في «إنباء الغُمْر» (٥: ٢٢٦) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٢٧) و «الضوء اللامع» (٢: ٢٥١).

19_الإمام العالم المُتفَنِّن جمال الدين عبد الله بن محمد بن طيمان الطيماني المصري ثم الدمشقيّ (ت ٨١٥هـ) تفقَّه بالسِّراجِ البُلْقيني ولازمَه مُدَّة، وأخذ العلومَ العقليةَ والأصولَ والنحوَ عن العزِّ ابن جماعة، وقرأ «الحاوي الصغير»، واختصر شرح الشيخ

⁽١) نسبةً إلى فارسكُر، قرية من قرى مصر قربَ دِمْياط من كورةِ الدقهلية. انظر: «معجم البلدان» (٢٢٨:٤).

⁽٢) قال السخاوي: «ولكنّه عُدِم، وقَفْتُ على كراريسَ منه وفيه تحقيق ومتانة، ويستمدُّ فيه من البُلقيني كثيراً، ولذا استعارها مني ولدُه العَلَمُ البُلْقيني، فضاعت في تركتِه، وتألَّمْتُ لها كثيراً». انتهى من «الضوء اللامع» (٢: ٢٥١).

شرف الدين الغُزِّي على «المنهاج» ولِحَّص من كلام الأذرعيِّ وغيره على «المنهاج» لم يشتَهر لغَلاقة لفْظِه واختصاره (۱)، وكان يدرِّسُ دروساً مليحةً مشحونةً بفوائد الشيخ سراج الدين البُلْقيني ومباحثه (۲) ويؤدِّ يها بِفصاحةٍ وتَقَعْدُد، ودَرِّسَ بالركنية والعذراوية وغيرهِما. له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (٤: ٢٦) و «إنباء الغُمر» (٢: ٥٢٩) و «الضوء اللامع» (٥: ٥٠) و «تاريخ ابن حجّي» (٢: ١٠١٢).

• ٢- الإمامُ الفقيه المؤرِّخ تقيُّ الدين أبو بكر بن الشهاب أحمد بن محمد بن عمر الدمشقيّ الشافعيّ المشهور بابن قاضي شهبة (٣) (ت ٨٥١هـ). صاحبُ «طبقات الشافعية» و«كفاية المحتاج إلى شرح المنهاج» و«مناقب الشافعيِّ وأصحابه» وغير ذلك من التصانيفِ الحسنةِ النافعة. تَرْجمَ له ولدُه أبو بكر أحمد في طالعةِ المجلّد الثاني من تاريخِه النفيس الموسومِ بـ «تاريخ ابن قاضي شهبة»، وهي ترجمةٌ ضافية محرَّرة، فذكر طائفةً صالحةً من أشياخهِ وصَدَّرهم جميعاً بالبُلقيني فقال: «واشتغل ودأب وحصَّل، وسمع الحديثَ على جماعةٍ من المشايخ، وأخذَ الفقه عن جماعةٍ من العلماءِ والأعيان منهم: الشيخ الإمامُ الفقيه المحدِّثُ الحافظ المُفسِّر الأصوليُّ المتكلِّم النحويُّ اللُّغويّ منهم: المنبخ الإمامُ الفقيه المحدِّثُ الحافظ المُفسِّر الأصوليُّ المتكلِّم النحويُّ اللُّغويّ المنطقي الجدلي الجِلافي النظار شيخ الإسلام سراج الدين البُلْقيني» (٤). ثم مَرَّ في ذكْرِ

⁽١) قاله ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٢: ٢٦).

⁽٢) قال الحافظ ابن حجر في "إنباء الغُمْر" (١: ٢٤٢): "قرأتُ بخطِّ الشيخ تقيِّ الدين بن قاضي شهبة: أنَّ جمالَ الدين الطيهاني أخبره أنّه ذكر في مجلس الشيخ سراج الدين البُلْقيني شيئاً استغربه، فقال: مِنْ أين هذا؟ قال قُلْتُ له: من "القوت" للأذرعيّ، فطلَبَه فأحضَرْتُه، فبقيَ عنده أيّاماً، ثم قال لي رحمَه الله: لقد أفَدْت. قلتُ: ولقد كنتُ أتعجَّبُ حين أطالعُ في "تصحيح المنهاج" لشيخنا، وأجده يوافقُ الأذرعِيَّ في مواضع إلى أن وقَفْتُ على هذه الحكاية، فعرفتُ أنّه استعان بكلامِه".

 ⁽٣) وسببُ التسميةِ بهذا الاسم أنّ أحد أجدادِهم وهو نجم الدين عمر كان قد تولّى القضاءَ في بَلْدَةِ
 شُهْبةَ من بلادِ حوران مدّة أربعين عاماً، فعُرِفَ أبناؤُه وأحفادُه بهذا الاسم «أبناء قاضي شُهْبة».

⁽٤) تاريخ ابن قاضي شهبة (٢: ١٧).

باقي شيوخِه من أعلام عصره فذكر منهم الإمام العلّامة شيخ الشافعية شرف الدين أبا البقاء محمود بن الإمام العلّامة جمال الدين بن كهال الدين البكري المعروف بابن الشريشي، والإمام الفقيه العلامة شهاب الدين أبا العباس أحمد بن راشد الملكاوي، والإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حِجّي، والإمام العلّامة جمال الدين الطّياني، أخذ عنه الأصول، وحفظ «الحاوي الصغير». وكان رحمه الله كثير الاطّلاع، صحيح النقل، عارفاً بالدقائق والغوامض، معروفاً بحلِّ المشكلات، يتعانى الاستقصاء في شرحِه للطلبة، وقد أقرأ كُتُباً كثيرة منها: «التنبيه» و«الحاوي» و«المنهاج» و«منهاج البيضاوي» وغير ذلك، ناهيك عمّا كان له من المهابة والحِشْمَةِ، وبالجملة فقد انتهت اليه رئاسة العلم في الديار الشامية، وصار هو المعول عليه في الفتاوى وحلّ الإشكالات، وأتنه الفتاوى من الأقطار الشاسعة، وازدحم الطلاب عليه، وخضَع له علماء زمانيه، هذا مع البرِّ والإحسان إلى الطلبة، وإكرام الغريب، والتبلُّغ باليسير، وسلوكِ منهاج السلف الصالح رحمه الله. له ترجمة في «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢: ١٦-٣٣) و«الضوء اللامع» (١١: ٢١).

11_الإمامُ الحافظ المؤرِّخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله ابن محمد القيشيّ الحمويّ الأصل، الدمشقي الشافعيّ الشهير بابن ناصر الدين (ت ١٤٨هـ) صاحب «توضيح المشتبه» وهو الكتابُ الجليل الدالّ على سَعَةِ علومِه. نشأً بدمشق فحفظ القرآن وعدة مختصرات وحصَّل وتفقَّه، وقرأ على البرهانِ الحلبيِّ وسمع من ابن خطيب الناصرية، وأخذ الفقه عن السِّراج البلقيني، وسبق إيراد قولِه عند ذكر «بُلقين» (۱) حيث قال: منها شيخُنا، شيخُ الإسلام، نادرةُ الوقتِ سراجُ الدين أبو حفص عمرُ بن رَسْلانَ بن نَصيرِ البُلْقيني، ثم ذكر طرفاً صالحاً من أخبارِ شيخه ثم

⁽١) في «توضيح المشتبه» (١: ٩٩١).

قال: "ولمّا قُدِمَ والدي رحمَه الله مصر كتب بخَطّه نسخةً بمحاسن الاصطلاح من مُسودة عَلَقها الشيخُ بخَطّه، فأثنى عليه الشيخُ لإتقانهِ النّسخة من تلك المُسَوَّدة»، وقد أثنى عليه الشيخ عليه الشيخ وثناءَ الأئمة عليه (١)، له ترجمةٌ في النّى عليه الشمس السخاوي، وذكر تصانيفَه الحَسَنة، وثناءَ الأئمة عليه (١٠٣)، له ترجمةٌ في «الضوء اللامع» (٨: ١٠٣)، و «لحظ الألحاظ» ص ٣١٩، و «عنوان العنوان» للبقاعي ورقة ١٩٣٠.

وبعد،

فهذه عجالة مُسْتَوْفِرْ أتيتُ بها على ذِكْرِ طائفة مختارةٍ من أعيانِ تلاميذِ السِّراجِ البُّلقيني، وليس مَنْ ذكرتُه منهم بأولى بالذكرِ مَّن طويْتُ ذِكْرَه، فكلهم عَلَمٌ مذكورٌ ولواء منشور، قد غصَّت بأخبارِهم تصانيفُ المؤرّخين، وأزْهَرَتْ سُرُجُهم في تضاعيف الدواوين، فلِله أبوهُم ما هم! ولولا خَشْيةُ الإطالةِ التي ربها تكونُ داعيةً إلى الإملال، لذكرتُهم على جهةِ الاستقصاءِ والشمول، فعسىٰ أن يكونَ فيمن أوردْتُ من أعيانِهم - وكلُّهم إنسانُ عَيْنٍ - دلالةٌ وافيةٌ على قَدْرِ السِّراجِ البُلْقيني ورفيع منزلته العلمية.

تصانيف السِّراج البُلْقيني:

قد نَبَّه غير واحدٍ من المؤرِّخين على غزارةِ علومِ البُلْقيني وازدحام المعارفِ في

⁽١) انظر: «الضوء اللامع» (٨: ٣٠١ – ١٠٥) ثم ذكر شذوذ البقاعي في النَّيلِ من ابن ناصِر الدين وغَمْزِ قناتِه على المعهودِ من عادته في الغَمْزِ واللَّمْزِ. رحمَه الله وغفر له.

قلتُ: وممّن أثنى عليه فأحسنَ الثناء عَصْريَّه الإمام الحافظ ابن فَهْدِ المكيُّ على ما بين المتعاصرين من الحُجُبِ عيد قال: «وهو أبقاه الله مكثرٌ سماعاً، كبيرُ المداراة، شديدُ الاحتمال، حسَنُ السيرة، لطيفُ المحادثةِ لأهلِ مجالسِه، قليل الوقيعة في الناس، كثير الحياء، قلَّ أن يُواجه أحداً بما يكره ولو آذاه، إمامٌ حافظٌ مُجيد، وفقيه مؤرّخ مُفيد...» إلى آخر كلامِه رَحِمَه الله في «لحظ الألحاظ» ص٣١٩.

صَدْره، وأنَّ ذلك كان سبباً في الحؤولِ بَيْنه وبين إكمالِ غير واحدٍ من مصنفاته، فإذا شُفِعَ هذا السَّبَبُ بِها كان يستغرقُ أوقاتَه من أمورِ القضاءِ والإشغالِ والتدريس والفُّتْيا، أمكننا أن نَتَفَهَّم سببَ عدمَ إكمالِه لغيرِ واحدٍ من تصانيفه الكبارِ واقتصارِه في الأغلبِ على الأجزاء الصغيرة، وهو ما لخصه ولدُّه العَلَمُ البلقيني بقوله: «والسببُ في عدم إكمالِه لغالبِ مصنّفاتِه أنّه كان مشتغلاً بالدروس والفتوى، فلا يتفرَّغُ إلّا قليلاً، لأنَّه أوَّلَ النهارِ يكونُ مدرِّساً بهذه المدارس إلى الظُّهْر غالباً، ومن العصرِ إلى المغربِ يكتبُ علىٰ الفتاوىٰ، فأيُّ وقتِ يتفرَّغُ إنَّما هو بين الظُّهرِ والعصر وبالليل، فبورك له في ذلك. وله تعاليقُ ومُسَوَّدات كثيرة، وكان في أيّام البطالة يدرّسُ بمدرستِه التي أنشأها بحارةِ بهاء الدين وفي بعضِ أيام اشتغاله، ويُسْمِعُ الحديثَ في رمضان: إمَّا البخاريُّ أو مُسلم أو هما، فكان فراغُه قليلاً، فلذلك لم يكمل من كُتُبِه إلَّا ما شاء الله إكْمالَه، ثم إنَّه يومَ الجمعةِ يكون الميعادُ في مدرستِه وفي الظاهرية، فقلَّ فراغُه جدّاً»(١). وهذا الذي قاله العَلَمُ في حقِّ أبيه من غزارةِ علومِه وسَيَلانِ ذِهْنِه، قد عَبّر عنه الإمامُ الحافظ البرهان الحلبي بقوله: «اجتمعتُ به في رحلتي الأولىٰ إلىٰ القاهرةِ في سنةِ ثمانين: فرأيتُه إماماً لا يُجارى، أكثرُ الناسِ استحضاراً لكلِّ ما يُلْقي من العلوم، وقد حضرتُ عنده

⁽۱) «ترجمة السراج البلقيني» ص۱۲۳. وهو حاصلُ عبارة تلميذه ابن حجر في «إنباء الغُمر» (۲: ۲٤٦) حيث قال: «ولم يكمل من مصنفاتِه إلّا القليل لأنه كان يشرَعُ في الشيء فلِسَعةِ عِلْمِه يطولُ عليه الأمر، حتى كتبَ من «شرح البخاري» على نحو من عشرين حديثاً مُجلّدين، وكتبَ على «الروضة» عدّة مجلّدات تعقّبات، وعلّق بعضُ طلبتِه من حَطّه من حواشي نسختِه من «الروضة» خاصّة مجلّدين، وقد عملَ له ولده جلالُ الدين ترجمةً جَمعَ فيها أسامي تصانيفه وأشياءَ من اختياراتِه أجادَها، سمعتُها كلّها منه».

قلت: ذكرتُ آنفاً أنّ الجلال عملَ ترجمةً لأبيه، ثم كمّلها أخوه صالح، وهي التي حققتُها وأستمدُّ منها في هذه المقدّمة.

عدّة دروسٍ مع جماعةٍ من أرباب المذاهبِ الأربعة، فيتكلَّمُ على الحديثِ الواحدِ من بعدِ طلوعِ الشمسِ وربّما أذَّنَ الظَّهْر في الغالبِ وهو لم يَفْرُغْ من الكلامِ عليه، ويُفيدُ فوائدَ جليلةً لأربابِ كلِّ مذهبِ خصوصاً المالكية ... وممّن كان يحضُر عنده نور الدين ابن الجلال وكان أفْقَه أهلِ القاهرة يومئذٍ في مذهب مالك، وكان يستفيد منه وكذا جَمْعُ سواه من أربابِ المذاهب الأربعة ... وهو أجلُّ مَنْ أخَذْتُ عنه العلم وسمعتُ عليه الحديثَ وكان بي حفيًا»(۱).

هذا وقد سَرَدَ العَلَمُ البُلْقيني تصانيفَ والده على جهةِ الإيعاب، فكان يكون حسناً جدًّا أن يُسْتفادَ من هذا الجَهْدِ القَيِّم مع التعليقِ اليسيرِ بها يتيسَّر وتقتضيه الحاجة توضيحاً لمقاصِدِ الدلالةِ على جهودِ السِّراج البلقيني في التصنيف. قال العلم البُلْقيني: فصنَّف كُتُباً كثيرة منها:

١- «محاسِن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» في علوم الحديث (٢).

٢- «قطر السيل في أمرِ الخيل». لخص فيه كتاب «فضل الخيل» للحافظ الدِّمياطي.

⁽١) حكاه عنه تلميذه ابن فهد في «لحظ الألحاظ» ص١٤٠.

⁽٢) وقد وصف الحافظ ابن حجر من مكانية بين كُتُبِ هذا الفَنِّ فقال: «اختصر كتابَ ابن الصلاح، وزاد فيه أشياء من «إصلاح ابن الصلاح» لمغُلْطاي، فنبّه على بعضِ أوهامٍ مُغُلطاي، وقلّده في بعضِها، وزاد فيه بعضَ مباحث أصولية، وليس هو على قَدْرِ رُتْبَيّه في العلم، لكثرة الأوهام التي كتبها مِن كتاب مُغُلطاي - إنْ كان كتبَها منه - فإن لم يكن كتبها وتوارَدَ معه فقد لَصِقَ به الوهمُ على الحالين، ورُتْبتُه تجلُّ عن ذلك، وهذا دأبُ مَنْ صنَّفَ في غيرِ الفَنِّ الذي فاقَ فيه». انتهى من «المجمع المؤسس» (٢٠ ا ٢٠٠٠).

قلت: كتاب «محاسن الاصطلاح» مطبوع، وقد نهضت بأعباءِ تحقيقه الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن، وبذلت فيه جُهْداً حميداً مشكوراً، وصَدَّرَتْهُ بمُقَدِّمةٍ سابغة، وعلى كلامِها عوّل بعضُ من اعتنىٰ ببعض تراث البُلْقينى، والله المستعان.

٣ـ «تصحيح المنهاج» للنووي. أكمل منه الربع الأخير في خمسة أجزاء، وكتب من رُبْع النّكاح تقدير جُزْء ونصف، ومُفَرّقاً كراريس كثيرة (١).

٤_ «الكشّاف علىٰ الكشّاف» وصل فيه إلىٰ أثناءِ سورة البقرة في ثلاث مجلّداتٍ ضخمة (٢).

هـ «شرح البخاري» كتب منه نحواً من خمسين كُرّاساً على أحاديث يسيرة إلى أثناء الإيهان ومواضع متفرّقة، سيّاه «الفيض الجاري على صحيح البخاري» (٣).

٦- «التدريب في الفقه»، كتب منه متوالياً إلى الرّضاع، ومُفَرّقاً منه مواضع (٤).

٧ «منهج الأصلين» _ يعني الدين والفقه _ أكملَ منه أصلَ الدين، وهو محفوظٌ بأيدي الناس. وكتب قريباً من نصفِ أصولِ الفقه (٥).

٨ «السُّول في علم الأصول»، كتب منه قطعةً صالحة.

٩- «المنصوص والمنقول عن الشافعي في الأصول»، كتب منه قطعة صالحة.

· ١- «نفائس الاعتباد في خصائص خير العباد»، كتب منه قطعةً صالحة.

⁽١) وقد سبقت الإشارة إلى استمداده من «القوت» للأذرعيِّ.

 ⁽۲) ذكره حاجي خليفة وقال: «وهي على أسلوب غير أساليب المذكورين ـ يعني أهل الاعتراض على
 الزمخشري ـ وإنّا ذكر منها من كلامِهم اليسير». انتهىٰ من «كشف الظنون» (٢: ١٤٧٥).

⁽٣) وهو الذي وسَم به الإمام المحدِّث إسهاعيل العجلوني كتابه «شرح البخاري» في ثمانية مجلّدات موجودة في مكتبة الشيخ زهير الشاويش. قال الحافظ بن حجر: «أطال النفس فيه جدّاً فلو قُدِّر أن يُكْمِلُه لكان يأتي مئتي مجلّدة، لكن لا يسلم من تكرير وإسهاب» انظر: «المجمع المؤسّس» (٢: ٣٠٢).

⁽٤) وصفه الغَزّي بقوله: «وهو كتابٌ نَفيسٌ فيه ضوابطُ حسَنةٌ في أوّلِ الأبواب». انظر: «بهجة الناظرين» ص ٣٤. وقد سبقت الإشارةُ إلى كونِه إملاءً أملاه على ولده صالح. وهو مطبوع.

⁽٥) وهو محقق مطبوع ضمن مجموعة الرسائل البلقينية في هذه السلسلة (المكتبة البلقينية).

١١- «ترتيب الأم للإمام الشافعيِّ»، وقد أكمله ولكن بقي منه بقايا تُكْتَبُ على توالي الأبواب(١).

17 ـ «ارتياح الأرواح» في المواعيد (٢) من إنشائه كلّه.

١٣ (الفوائد المحضة على الرافعي والروضة» كتب منه أجزاء مُتفَرِّقة (٣) قال المحافظ ابن حجر: كتب منها الكثير، ولم نَـرَ منها متوالياً سوى مُـجَلَّدَيْن وقِطَعاً مُتفرِّقة (٤).

12. «المُلِيّات بردِّ المهيّات» (٥) كتب منه أجزاءً متفرِّقة.

10_ «الينبوع في إكمال المجموع» كتب منه جزءاً من النكاح (٦).

١٦ «المقرَّر في شرح المحرّر» كتب منه جزءاً من الشفعة والقِراضِ ومن النكاح
 ومن الضّمان.

⁽١) قال الحافظ بن حجر: «وليس فيه كبيرُ أمرٍ ولا تَعِبَ عليه، لأنه لم يردَّ الفروعَ التي يذكرها الشافعيُّ استطراداً في غير مظامِّها إلى مظامِّها، بل اقتصر على ترتيب الأبواب وكتب «الأمّ» المُفَرّقة، فردّها إلى الترتيب المعهود، وتكلّم على بعضِ الأحاديثِ من «المعرفة» للبيهقي، وهذا كلُّه لا يتعَبُ فيه بعضُ الطلبةِ لو عَمِلَه فَضْلاً عنه». انتهىٰ من «المجمع المؤسّس» (٢: ٣٠٠).

⁽٢) يعني مجالسَ الوعظِ والتذكير.

⁽٣) ولولدهِ الجلال البلقيني حاشية على الروضة، فجمع بينهما العلم البلقيني في حاشية واحدة سمّاها «الاعتناء والاهتمام بفوائد شيخي الإسلام» وهي حاشية نفيسة مطبوعة مع «روضة الطالبين» طبعة المكتبة التجارية مكّة المكرّمة.

⁽٤) «المجمع المؤسس» (٢: ٢٠١).

⁽٥) و«المُهِمّات» للجمال الأسنوي.

⁽٦) وذكره ابن قاضي شهبة في «طبقاته» (٤: ٤٢).

1٧_ «العَرْفُ الشَّذِيِّ على جامع الترمذي» كتب منه قطعةً صالحةً، وكان كثير النظر فيها(١).

11_ «تراجم البخاري»، جزعٌ صغير.

19_ «الطريقة الواضحة في تمييز الصنابحة»(٢).

 $^{(7)}$ (عرف الشذا في مسألة كذا) $^{(7)}$.

٢١ ـ «ترجمان شُعب الإيمان».

٢٢ ـ «إظهار السَّنَد في تعدُّدِ الجمعةِ في البلد»(٤).

٢٣_ «تكذيب مُدّعي الإجماع مكابرة على مَنْع تعدُّدِ الجمعةِ في القاهرة»(٥).

٢٤ «الدلالات المحققة في الوقفِ طبقة بعد طبقة» ردّاً على السبكي في كتابه «المباحث المُشْر قة» (٦).

٢٥ «تنقيح القولِ المعلوم في تحقيق عموم المفهوم».

٢٦ «الجواب الوجيه عن تزويج الوصيِّ السفيه».

⁽۱) وقد ذكره السراج البلقيني في غير ما موطنٍ من كتاب «محاسِن الاصطلاح» انظر ص٢٦٤ حيث قال في حديثِ كفّارةِ المجلس: «وقد بسَطْتُ القولَ في ذلك في «العرفِ الشَّذِيِّ على جامع الترمذي» فليُنظَر منه». انتهىٰ. ونقل ابن فَهد في «لحظِ الألحاظ» ص١٤٠ عن البرهان الحلبي أنه قال: «وله شرحان على الترمذي: أحدُهما صناعة والآخر فقه». انتهىٰ.

⁽٢) وهي مطبوعة بتحقيق الشيخ مشهور سلمان، وقد سبقت الإشارةُ إلى ما اعتورَ مُقَدَّمتَه من آفاتِ الإخلالِ والمخالفةِ عن مناهج أهلِ العلم في التحقيق. وقد أعاد تحقيقها الأستاذ فادي المغربي، وطُبعت ضمن مجموعة الرسائل البلقينية.

⁽٣) حققها الأستاذ محمد عايش وطُبعت ضمن مجموعة الرسائل البلقينية.

⁽٤) وهو ردٌّ على التقيِّ السبكي الذي منع من جوازِ تعدُّدِ الجمعةِ في البلد الواحد، وصنَّف في ذلك.

⁽٥) وهي من الرسائل التي أودعها العَلَم البلقيني في هذا المجموع «التجرد والاهتمام» (١: ٢٤٥).

⁽٦) وهو موجودٌ ضمن «فتاوي السبكي» (٢: ١٦٨).

٧٧- «رَفْعُ الضَّمان عمّن لم يُجز خيانة إذا نَصَبَه الحاكمُ للأمانة».

٢٨- «تصنيف لطيف فيما يدخلُ فيه العبد المسلمُ في ملك الكافرِ ابتداء»(١).

٢٩ ـ «نَشْرُ العبير لطيِّ الضّمير»(٢).

·٣٠ «أصحُّ المستندَين في رَفْع اليدين».

٣١ «الفتح الموهب في الحُكمِ بالصحّةِ والموجب» ولم يكمل (٣). وله غير ذلك مما لا نُطَوِّلُ بذكره (٤).

قلتُ: ومن المصنّفاتِ التي أغفَلها العلَمُ البُلْقيني فلم يُطَوِّلْ بذكْرِها ما ذكره والده في تضاعيف بعض تصانيفه، وما ذكره غير واحدٍ مَّن ترجمَ للسِّراج، ويمكن استدراك المصنّفات التي لم يوردها العلمُ البُلْقيني علىٰ النحو التالي:

٣٢ مسائلَ واستدراكَ ضوابط، لكن وصل فيه إلى النفقات، وجاءَ الرُّبْعُ الأول منه قَدْرَ الربعِ الأوّلِ مَرّتَيْن، والربعُ الثالث لم يكمل، وهو مع ذلك لو كَمُل لكان قَدْرَ الرُّبْعَيْن الأوّلَى، والربعُ الثالث لم يكمل، وهو مع ذلك لو كَمُل لكان قَدْرَ الرُّبْعَيْن الأَوّلَيْن» (٦).

⁽١) حقَّقه الأستاذ أحمد فوَّاز الحُمَيِّر، وطُبع ضمن مجموعة الرسائل البلقينية.

⁽٢) وسمّاه ابن حجر: «طيّ العبير لنشر الضمير». انظر: «المجمع المؤسّس» (٢: ٣٠٢).

⁽٣) حقَّقه كذلك الأستاذ أحمد الحُمَيِّر، وطُبع ضمن مجموعة الرسائل البلقينية.

⁽٤) «ترجمة السراج البلقيني» ص١١٧.

⁽٥) أبو الحسن أحمد بن محمد الضّبِّيّ المَحامليّ (ت ٤١٥هـ) من أعيانِ الشافعية، تفقّه بأبي حامدِ الإسفراييني، وكان غاية في الذكاءِ والفهم، وبرع في المذهب، وصنّف التصانيف ومنها «المجموع» قريبٌ من حجم «روضة الطالبين» و «رؤوس المسائل»، و «اللباب» مختصر مشهور كثير الفائدة على صِغرِه، وفيه شذوذات كثيرة. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٤: ٤٨) و «تاريخ بغداد» (٤: ٣٧٢).

⁽٦) انظر: «المجمع المؤسس» (٢: ٣٠٢).

٣٣ ـ «التعقُّب للواجب على الآمديِّ وابن الحاجب»(١).

٣٤ ـ «فتح الله بها لدَّيه في بيانِ المَّدَّعي والمُدَّعي عليه» (٢).

٣٠ «الفوائد الجسام على قواعد ابن عبد السلام»(٣).

٣٦_ «ذكر المستند في تخيير الولد»(٤).

٣٧_ «ذكر الأسانيد في لفظِ المسانيد» (٥).

٣٨_ «القولُ الحسن في ترجمة الحسن» (٦).

٣٩_ «بذل الناقدِ بَعْضَ جَهْدِه في الاحتجاج بعَمْرو بن شُعَيْب، عن أبيه عن حَدِّه»(٧).

· ٤_ «مناسبة ترتيب أبواب البخاري»(^).

⁽۱) ذكره الغَزّى في «بهجة الناظرين» ص٣٥.

⁽٢) ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢: ٣٠٢).

⁽٣) ذكره الغَزّي وقال: وهو كتابٌ نَـفيسٌ وقَفْتُ على بَعْضِه، وكتبتُ منه على نُسْختي بالقواعد. انظر: «بهجة الناظرين» ص٣٠.وقد حققته بحمد الله وطُبع ضمن (المكتبة البلقينية) هذه.

⁽٤) ذكره في «الاعتناء والاهتهام بفوائد شيخي الإسلام» (٨: ٦٨).

⁽٥) قال في «محاسن الاصطلاح» ص١٨٤: «فائدة: المساند يجوز لك أن تُثبُتَ الياء فيها والأوْلىٰ ألّا تثبت، وقد صنَّفْتُ على ذلك مصنّفاً سمَّيْتُه: «ذكر الأسانيد في لفظِ المسانيد» فليُنظَرُ ما فيه فإنّه من المُهمّات». انتهىٰ.

⁽٦) ذكره في «محاسن الاصطلاح» ص٣١٧. قال: فائدة: قد كتبتُ جزءاً سميته: «القول الحسن في ترجمة الحسن» بسَطْتُ القولَ فيه في ذلك وفي غيره.

⁽٧) ذكره في «محاسن الاصطلاح» ص٥٤١-٥٤٥ في سياق الحديث عن الاختلاف في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «وذلك مبسوط في التصنيف اللطيف الذي سمَّنيُّه: «بذل الناقد بعض جهده في الاحتجاج بعمرو بن شُعَيْب عن أبيه عن جَدِّه» فليُنظَر فيه».

⁽٨) ذكره الحافظ ابن حجر في «هدي الساري مقدّمة فتح الباري» ص٤٧٠ وعبارتُه ثمّة: «ذِكْرُ مناسبةِ الترتيب المذكورِ بالأبواب المذكورةِ ملخّصاً من كلامٍ شيخنا شيخ الإسلام أبي حفصٍ عمر البُلقيني تغمّده الله برحمته» ثم ساق طرفاً صالحاً من نفيس كلامِه.

الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية»، وهي المسائل التي سأله عنها الحافظ ابن ظَهِيرة المكّي، وقد أودعها العَلَم في «التجرُّد والاهتمام» كما يظهر من مقابلة أصلها الخطِّي بما هنا(١).

٢٤ ـ «الفتاوى» التي جمعها ولده صالح وسيّاها: «التجرُّد والاهتهام بجمع فتاوى شيخ الإسلام»(٢). قال السخاوي في ترجمة صالح: «وجمع من فتاوى والده في مجلّدةٍ مرتّبةٍ على الأبواب، انتفع الناسُ بها»(٣). وهو كتابنا هذا.

اجتهادهُ واختياراتُه ومُباحثاته:

كان ممّا جزمَ به الإمامُ الحافظُ ابنُ حجرِ العَسْقلانيُّ في حَقِّ شيخه السِّراجِ البُلْقيني قولُه: وشَهِدَ جَمْعٌ جَمُّ بأنّه العالمُ الذي على رأسِ القَرْن. وممّن رأيتُ خَطّه بذلك في حَقّه شيخنا الحافظُ أبو الفضل بن العراقي بعد أن كان يُصَرِّحُ قديماً بأنّ الأمر قد اقترب وانقضىٰ ذلك، فلمّا انسلخ القرنُ ودخلَ القرنُ الآخَرُ وصادفَ الشهرةَ التي حصلت للشيخ جزمَ في حَقّه بذلك رحمها الله تعالىٰ (٤).

وقال الإمام الحافظ ابن فهد المكّيّ: «اجتهد في آخرِ عُمره، واختارَ مسائلَ فانفرد بعلومٍ شتّىٰ، ودارت عليه الفتوىٰ، وكانت العلماءُ في جميعِ الأقطارِ يعترفونَ له بالعلمِ

⁽١) أصلها الخطِّي في الجامعة الأميركية في بيروت، في ١٥ ورقة.

⁽٢) ذكرها الغزّي في «بهجة الناظرين» ص ٣٤ وقال: «وفتاويه مشهورة لكنّها غير مرتّبة، وقد شرع في تتبُّعها وترتيبها بعضُ طلبةِ اليوم». انتهىٰ. وقد سبقت الإشارة في ترجمة أحمد بن على بن خلف الطّنتدائي أنّه من لازم شيخ الإسلام البلقيني وكتب من فتاويه قَدْر مجلّد كها صرّح به السخاوي في «الضوء اللامع» (٢: من في هذا ونظائره من الأخبارِ دلالةٌ واضحةٌ على سيرورةِ هذه الفتاوىٰ وشهرتها المُبكِّرة بين أهلِ العلم وطلاّبهِ واعترافاً بالزعامةِ العلمية التي تبوّأها البُلْقيني في حياته العلمية والعملية.

⁽٣) «الذيل على رفع الإصر» ص١٧٢.

⁽٤) «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٤.

والحفظِ مع كثرة الاستحضار وأنه طبقةٌ وَحْدَه، يفوقُ جميعَ العلماءِ الكائنين في زمانه بل إنّ بَعْضَهم يُفَضِّلُه على بَعْضِ مَنْ تقدّمَه من الشافعية»(١).

وقال ابن حِجّي الحُسْباني: «ثم صار له اختياراتٌ يُفْتي بها في بَعْضِها نظر» (٢٠). فهذه ثلاثةٌ نقولٍ دالّةٍ على استقلالِ السِّراجِ البلقيني برتبةِ الاجتهاد في عصره على الرغم من انتسابه إلى مذهب الإمام المُطَّليي، وليس في ذلك كبيرُ عجبٍ، فقد كان الرجلُ مليءَ العَيْبةِ من جميع علوم الإسلام، ذا حظِّ وافرٍ من الذكاءِ الباهرِ الذي أطاق معه التفصي من سلطةِ المذهب، وهو دأبُ الكبارِ في كلِّ عصر، فهذا التقيُّ السُّبكي وقبْله ابن دقيق العيد وابن عبد السلام في طائفةٍ من فحولِ الشافعية كانت علومُهم وفتاواهم تدورُ مع الدليل، وكلهم ناظرٌ إلىٰ قولِ الإمام الشافعيِّ رحِه الله: «إذا صحّ الحديثُ فهو مذهبي»، ولولا خَشْيةُ بَعْضِهم علىٰ هَيْبَةِ المذهبِ لأعلنَ استقلالَه في منهج البحث حَسْبُ (٣) وإلّا فالانتسابُ إلىٰ المذهبِ كان من مفاخِرهم العَلِيّة (٤). وقد

⁽١) «لحظ الألحاظ» ص٢١٤. وهو كالمستمدِّ من عبارةِ التقيِّ المقريزي في «درر العقود الفريدة» (٢: ٤٣٤).

⁽٢) «تاريخ ابن حِجّي» (٢: ٥٨٨) ونقله ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٤: ٣٢٧) دون قوله: «وفي بعضِها نظر»، فكأن فيه اعتراضاً خَفِيّاً على ابن حِجّى.

⁽٣) يُوضِّحه قولُ الوليِّ العراقيِّ: قلتُ مرةً لشيخنا الإمام البُلْقيني رحمه الله تعالى: «ما يُقَطِّرُ بالشيخ تقيِّ الدين السبكيِّ عن الاجتهاد وقد استكمل الآلة؟ وكيف يُقلّد؟ ولم أذكره هو استحياءً منه لما أريدُ أن أرتب على ذلك فسكت عنه، فقلت: ما عندي أن الامتناع من ذلك إلا للوظائف التي قُرِّرت للفقهاء على المذاهب الأربعة، وأنَّ مَنْ خرج عن ذلك واجتهد لم يَنلُهُ شيء من ذلك، وحرِمَ ولاية القضاء، وامتنع الناسُ من استفتائه، ونُسِبَ للبدعة، فتبسَّم ووافقني على ذلك»، انتهى بحروفه من «الغيث الهامع» (٣: ٢٠٨).

⁽٤) الذي أدين الله تعالى به في هذه المسألة: أنّ هذه المذاهبَ الأربعةَ المتبوعةَ هي من لطيفِ صُنْعِ الله لهذه الأمّة، وأنّ ذخائرَ عقولها مودَعةٌ في خزائنِ هذه المذاهب المباركة، وأنّ ما ينشأ أحياناً من الخلافِ بين أربابها ليس من طبيعتِها بل هو من خارج، وحين قال الإمام الحافظ ابن حزم رحِمَه الله (ت٢٥٦هـ): =

عقد العَلَمُ البُلْقيني فَصْلاً نفيساً في ترجمة والده قَصَرَه على ما ضبط به متفرِّقاتِ المندهب، فقال: «فَصْلٌ فيما أنشأه من القواعدِ والضوابط التي ضَبَطَ بها متفرِّقاتِ كلامِ الأصحاب وغيرهم». فمن ذلك قوله: قاعدةُ الأفعالِ المسندةِ إلى الفاعلين لا تخلو: إمّا أن تكونَ شرعيةً فالا يخلو: إمّا أن تكونَ عبادةً أو غيرَها، والعبادةُ لا يخلو: إمّا أن تكون وسيلةً أو مَقْصِداً، فإنْ كانت وسيلةً فلا يخلو: إمّا أن تكونَ وسيلةً أو تقربُ منها جدّاً، فإن كانتُ تبعدُ جدّاً إمّا أن تكونَ وسيلةً على جوازِ دخولِ النيابةِ فيها، وإن كانت تقربُ منها جدّاً، فلا يخلو: إمّا أن يُعْتَبَرَ فيها القصدُ أو لا يُعْتَبَر، فإن كانت تقربُ منها جدّاً، فلا يخلو: إمّا أن يُعْتَبَرَ فيها القصدُ أو لا يُعْتَبَر، فإن كانتُ تقربُ منها جدّاً، فلا يخلو: إمّا أن يُعْتَبَرَ فيها القصدُ أو لا يُعْتَبَر، فإن كان يُعْتَبَرُ فيها القصدُ كالتيمُّم فمنعَ بعضُ العلماءِ من دخولِ النائبِ الظاهريّ، وإن كان يُعْتَبَرُ فيها القَصْدُ كالتيمُّم فمنعَ بعضُ العلماءِ من دخولِ النائبِ فيه مع القدرة، وأمّا مع العجز، فالإجماعُ على جوازِ الدخول».

«وأمّا المقصِدُ فلا يخلو: إمّا أن يكونَ بدنيّاً محضاً أو ماليّاً محضاً أو متردّداً بينها، فإن كان الأوّلُ امتنعت النيابةُ فيه كالصلاة إلّا في صورةٍ واحدة وهي ركعتا الطوافِ

[&]quot; النا أتبعُ الحقّ وأجتهِدُ، ولا أتقيّدُ بمذهب، قال له الإمام الذهبي رَحِمَه الله: «نَعَمْ مَنْ بَلَغَ رَتَبةً الاجتهادِ، وشَهِدَ له بذلك عِدَّةٌ من الأثمّة، لم يَسُغْ له أن يُقلّد، كها أنّ الفقيه المُبْتدِئ والعاميّ الذي يحفظ القرآن أو كثيراً منه لا يسوغُ له الاجتهادُ أبداً؛ فكيف يجتهد، وما الذي يقول؟ وعلام يبني؟ وكيف يَطيرُ ولمّا يُريِّشْ؟ والقسمُ الثالث: الفقيه المُتهي اليقِظُ الفَهِمُ المحدِّث، الذي قد حفِظَ محتصراً في الفروع، وكتاباً في قواعدِ الأصول، وقرأ النحو، وشارك في الفضائل مع حفظِه لكتابِ الله وتشاغُلِه بتفسيرِه وقوَّةِ مناظرته، فهذه رُتبةُ مَنْ بلغ الاجتهادَ المُقيّد، وتأهّلَ للنظرِ في دلائل الأثمة، فمتى وضحَ له الحقُّ في مسألة، وثبت فيها النصّ، وعملَ بها أحدُ الأثمةِ الأعلام كأبي حنيفةَ مثلاً، أو كمالك، أو الثَّوْري، أو الأوزاعي أو الشافعيّ وأبي عُبيد، وأحمد وإسحاق، فَلْيتبَع فيها الحقَّ ولا يسلك الرُّخصَ، وليتورّع ولا يسك فيها بعد قيام الحجّة عليه تقليد». انتهى من «سير أعلام النبلاء» (١٩١ : ١٩١).

تَبَعاً للحجِّ، وكذا الصومُ عن الميّت على الأصحِّ [من] القولين، وإنْ كان ماليّاً محضاً كالزكاةِ دخلت النيابةُ في تفريقه لأنه يُشبهُ الوسيلةَ إذ المالُ هو المقصود، وإنْ كان مُترَدِّداً بينهما كالحجِّ جاز عند العَضْبِ^(۱) أو الموت على ما تقرّر مبسوطاً في كُتبِ الفقه».

"وأما غير العبادة فلا يخلو: إمّا أن يكونَ منظوراً فيه إلى جهةِ الفاعلية أو إلى جهةِ الفعلِ فقط من غير نظرٍ إلى فاعل، فمن الأول: "البَيِّعانِ بالخِيارِ ما لم يتفرّقا" (٢) فأناط الشارعُ ذلك بالفاعل فالعِبْرةُ به فيه، فتكون عند الفعلِ متعلّقةً به ولو وكيلاً، ومِن الثاني: "مَنْ باعَ عبداً وله مال" (٣). فمقصودُ الشارعِ تحصيلُ الفعلِ سواءٌ كان بنَفْسِه أو بنائبهِ أو بغيرِ ذلك ممّا تقرَّر في الفقه، وأما اللغوياتُ فإنّ حقيقتها عند الإطلاقِ مصروفةٌ إلى مَنْ أُسْنِدَ إليه الفِعْلُ حيث لم يَنْوِ ما يعمُّ المجاز ولا يعتبر العادة على الشهور لأنها لا تصلحُ رافعةً للحقيقة لتأديةِ ذلك إلى الفسخ (٤)، ثم مَرَّ رحمَه الله في ذكْرِ غير واحدةٍ من القواعدِ لضَبْطِ متفرّقاتِ المذهب ممّا يدلُّ أبلغَ الدّلالةِ على اهتامِه بمذهبِ إمامِه وبقائِه في دائرةِ الانتساب لهذا المذهبِ البُارَك رغمَ اتباعِه للدليل.

⁽١) في الأصل الخطّي: الغضب بالغَيْنِ المُعْجمة، وصوابُه بالمهملة، وهو الزّمانةُ في المرض، يقال: رجلٌ معضوب وهو الضعيفُ والزّمِنُ الذي لا حَراكَ به.

⁽٢) أخرجه البخاري (٢١٠٧) ومسلم (١٥٣١) وغيرهما من حديثِ عبد الله بن عمر رضي الله عنها، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٤٤٨٤)، وفي الباب من حديث حكيم بن حزام وسمرة ابن جندب رضى الله عنها.

⁽٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٢٣٧٩) ومسلم (١٥٤٣) وغيرهما من حديثِ عبد الله بن عمر رضي الله عنها، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٥٥١) وفي الباب من حديثِ جابر بن عبد الله رضي الله عنه أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٢١٤) وأبو داود (٣٤٣٥) وغيرهما.

⁽٤) «ترجمة السراج البلقيني» ص٢٦٤.

وأيضاً فقد عقد العَلَمُ البُلْقيني فَصْلاً نافعاً في سيرة والده سيّاه: «ذكر انفراداتِه رَضِيَ الله عنه عن الأصحابِ للدليلِ وترجيحاتِه على ترتيبِ أبوابِ الفقه»(۱) ثم ذكر عدداً ضَخْاً من المسائلِ التي انفرد بها السِّراج البُلْقيني عن مذهبه ودار فيها مع الدليل. فمن ذلك والعبارةُ للعَلَمِ البُلْقيني: «اختار أن المُشَمَّسَ لا يُكُره (۱)، وأنه ينتقضُ الوضوءُ بأكلِ لحم الجزور (۱)، وأن مَنْ مَسَحَ في الحضرِ رِجْلاً واحدةً يُتمُّ مَسْحَ مُقيم وقال: «إنّه مُقْتضى إطلاقِ نصِّ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه» وأنّه يجوزُ الجَمْعُ بعُذرِ المرض (١)، وأنه يُشتَرَطُ لصحّةِ الجمعِ تقديماً بقاءُ وَقْتِ الأولى فلا يجوزُ مع الشكِ في بقائه، وأنّه يجوزُ تعجيلُ زكاةِ عامَيْن لحديثِ استسلافِ النبيِّ ﷺ من العباسِ زكاة بقائه، وأنّه يجوزُ تعجيلُ زكاةِ عامَيْن لحديثِ استسلافِ النبيِّ ﷺ من العباسِ زكاة

⁽١) «ترجمة السراج البلقيني» ص٠٥٠، وزاد في ترجمة الفصل فقال: «وذلك بحرٌ لا ساحلَ له، ولكن نذكرُ منه شيئاً يسيراً ممّا كتبناهُ عنه أو كان في تصانيفِه مثل «الفوائد المحضة» و «تصحيح المنهاج» و «التدريب»، وأمّا ما تضمَّنتُهُ فتاواه التي طارت في الآفاق فذلك ممّا لا يحيط به الأوراق».

⁽٢) والمذهبُ كراهتُه كراهةً تنزيهيةً من جهةِ الطبِّ، وقيّده النوويُّ وغيره بكونِه في الأواني المنطبعة وفي البلادِ الحارّة، وأما ما كان في الجِياضِ والبِرَك فهو غير مكروه اتفاقاً. انظر: «روضة الطالبين» (١: ١٠) و«مغنى المحتاج» للخطيب الشربيني (١: ٧٣-٧٤).

⁽٣) وجعله الإمام الرافعيُّ - حكاية عن ابن القاصِّ - قولاً قديهاً للإمام الشافعيِّ كها في «الشرح الكبير» (٢: ٤). قال النووي في «روضة الطالبين» (١: ٧٧): «هذا القديمُ وإنْ كان شاذاً في المذهبِ فهو قويٌّ في الدليل فإنّ فيه حديثَين صحيحَيْن ليس عنها جوابٌ شاف». انتهىٰ.

قلت: قد ذكر البغويُّ المسألة في «التهذيب» (١: ٣١٦) فقال: «وهو قولُ الشافعيِّ في القديم ... وهذا عند الأكثرين منسوخ أو محمولٌ على غَسْلِ اليدِ والفم، خُصَّ به لحمُ الجزورِ لأنَّ له زُهومةً ليست لغيره من اللحوم».

⁽٤) وحكاه الرافعيُّ عن مالكِ وأحمد: أنّه يجوزُ الجمْعُ بالمرضِ والوحل، قال: «وبه قال بعضُ أصحابِنا منهم: أبو سليهان الخطّابي والقاضي الحسين، واستحسنه الروياني في «الحِلْية» لِما رُوِيَ أنه ﷺ جَمَعَ بالمدينةِ مِن غيرِ خوفٍ ولا سفرٍ ولا مطر، فعلى هذا يراعي الرِّفْقَ بنَفْسِه» انتهىٰ من «الشرح الكبير» (٤١).

عامَيْن (۱)، وأنّه لا تحرُمُ القُبْلَةُ للصائم مُطْلقاً (۲)، وأنّه يجوزُ إدخالُ العمرة على الحجّ لصحّةِ الحديثِ فيه... وأنّ البَيْعَ بشرطِ الولاءِ صحيح لصحّةِ الحديثِ ويلغو الشرط وهو رأيُ الاصطخري (۳)، وأن الصغيرَ يصحُ إسلامُه دونَ رِدّتِه، وهو موافق للاصطخريّ في الإسلام مخالفٌ له في الردَّة... وأنّ من العيوبِ التي يُفْسَخُ بها النكاحُ ضيقَ مَنْفذِ الزوجةِ لنحافتِها بحيث لا يَسَعُ آلةَ نحيفٍ مثلِها... وأنّه لا قَطْعَ على أحدِ الزوجيْن بسرقةِ مال الآخر، وأنّ الأرجَحَ من جهةِ القياس يُقطعُ الزوج دون الزوجة ... وأنّ لحمم القروب التي خالفَ الزوجة من المعرف إلى آخرِ اختياراتِه التي خالفَ الزوجة من اللهرة، وأنّه الدليلَ بحسب ما أدّاه إليه اجتهادُه رحمه الله.

أمّا مباحثاتُه وتعقباتُه على بعضِ أعلامِ العلماءِ فهي أيضاً من أماراتِ شخصيته العلميةِ المتمرّسة، ويلحظُ الناظرُ في هذه المباحثات أنّها من دقائق المسائل في العربية والفقهِ وعلوم الإسناد، وقد عقد العَلَمُ البُلْقيني فَصْلاً نفيساً لكلِّ واحدة من هذه المُباحثاتِ الدالّةِ على نفوذِ بصيرتِه واكتمالِ أدواتِه.

فمن ذلك أنّه اختار ما ذهبَ إليه سيبويه رحمَه الله أنّ ضمير الفَصْلِ لا يدخلُ بين المبتدأ وخبرِه، ولا في بابِ «إنّ»، وإنّما يدخلُ في باب «حَسْبُ» وباب «كان». قال:

⁽١) قد ذكر الحافظ ابن حجر طرق هذا الحديث في «فتح الباري» (٣: ٣٣٣-٣٣٤) وقال: «وليس ثبوتُ هذه القصّةِ في تعجيل صدقةِ العبّاس ببعيدٍ في النظر بمجموع هذه الطرق».

⁽٢) لِما ثبت عن عائشة رضي الله عنها: أنّ رسولَ الله ﷺ كان يُقَبِّلُها وهو صائم. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤١١) ومسلم (١١٠٦) وغيرهما.

قلتُ: قد قيَّد الإمام الغزالي الكراهة بالشاب، فأمّا مَنْ يَمْلِكُ إِرْبَه فلا كراهَة. انظر: «الوسيط» (٢: ٥٢٨).

⁽٣) وهو الأصحُّ عند الرافعيِّ، وبه قال مالك وأحمدُ في أصحِّ الروايتين. انظر: «الشرح الكبير» (٨: ٢٠٠).

وقد وقعت زيادةٌ في «كتاب سيبويه» فيها، وأعلمَ أنّها تكونُ في «إنّ» وأخواتِها وفي الابتداء، لكنّ ما بَعْدَها مرفوع لأنّه مرفوعٌ قَبْلَ أن يُذكرَ الفصل^(١). قال ابن السرّاج: «هذا زيادةٌ في الكتاب، وهو خلاف أصلِ الباب، ووافقه على ذلك أبو عليّ الفارسي في التعاليقِ على كتاب سيبويه».

ومن ذلك: اعتراضُه على الشيخ أبي حَيّان في دعواه أنّه ليس في «كتاب سيبويه» عمل «لا» عملَ ليس مسموع، فإنّه قال: «وأوردَ المصنّفُ في «الشرح» دليلاً على إعمالها عَمَلَ «ليس» قَوْلَ سواد بن قارب:

وكُنْ لِي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغْنِ فتيلاً عن سوادِ بن قارِبِ

قال الشيخ أبو حيّان: ولو ذهبَ ذاهبُ إلى أنّه لا يجوزُ أن تعمل «لا» هذا العملَ لذهبَ مذهباً حَسَناً، ولا يُحْفَظُ ذلك في نَثْرِ (٢) أصلاً ولا في نَظْم إلّا في ذَيْنك البيتين النادِرَيْن، فلا ينبغي أن تُبْنىٰ القواعدُ علىٰ ذلك» فليس في «كتاب سيبويه» ما يدلُّ علىٰ أن إعمالها عملَ «ليس» مسموعٌ من العربِ، لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مَقيساً مُطّرداً» (٣).

ومن ذلك اعتراضُه على شيخِ الإسلام ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) في شرحه على «العمدة» للإمام الحافظ عبد الغني المقدسي (ت ٠٠٠هـ) حيث ذكر غير واحدة من الاعتراضات التي أبداها على هذا الشرح النفيس من جهتي: الإسناد والمتن، قال العكمُ البلقيني «فمن ذلك اعتراضُه على الشيخ تقي الدين في قوله: «في هذا الحديثِ

⁽۱) انظر: «الكتاب» لسيبويه (۲: ۳۹۲).

⁽٢) في الأصل الخطى: «بئر» بالباء والهمزة.

⁽٣) «ترجمة السراج البلقيني» ص٣٠٩.

المذكورِ آنفاً (١) دليلٌ على وجوبِ تعميم الأعضاء » قال شيخنا _ يعني والده السِّراج _: هذا ممنوع، فليس في الخَبَرِ دليلٌ على ذلك نَصّاً، وأمّا مِن جهةِ القياسِ فإنّ وجوبَ تعميمِ الوجه واليدَيْن إلى المرفَقَيْن هو مُقْتَضىٰ آيةِ الوضوء، وأمّا مَسْحُ الرأسِ فالخلافُ فيه معروف وكان اللائق أن يقول: فيه دليلٌ على إجزاءِ العملِ بظاهرِ الآية، وهذا نوعٌ حَسَنٌ من الأصولِ، وهو أن يدلّ الدليلُ ظهوراً على شيء، ويجيءُ دليلٌ آخر يدلُّ على العمل بظاهرِ الدليل السابق (٢).

ومن ذلك اعتراضُه على الشيخ تقيِّ الدين القُشَيْرِيِّ ـ يعني ابن دقيق العيد ـ في قوله في حديث ابن عمر في استدبار القِبْلةِ في البُنيانِ: «ولعل قائلاً يقول: أقيسُ الاستقبالَ في البُنيانِ وإنْ كان مسكوتاً عنه على الاستدبارِ الذي وردَ فيه الحديث» (٣) قال شيخنا الوالد رَضِيَ الله عنه: هذا لا يُحتاجُ إليه مع ورودِ الأحاديثِ باستقبالِ القِبلةِ

⁽۱) يعني ما رواه الإمام الحافظ عبد الغني المقدسي في «عُمْدَةِ الأحكام» (٣) من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وعائشة رَضِيَ الله عنهم قالوا: قال رسولُ الله ﷺ: «ويلٌ للأعقاب من النار». قال ابن دقيق العيد: «الحديثُ فيه دليلٌ على وجوبِ تعميم الأعضاءِ بالمُطَهِّر، وأنّ تَرْك البعضِ منها غيرُ مُجُزئ، انتهىٰ. انظر: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» بحاشية الأمير الصنعاني (1: ٧٧ - ٦٨).

⁽٢) «ترجمة السراج البلقيني» ص٢٠٥. ولتمام الفائدة انظر: «حاشية الصنعاني» على «إحكام الأحكام» (١: من السراج البلقيني» ص٢٠٥. ولتمام الفائدة انظر: «حاشية الصنعاني» على «إحكام الأحيد من أنّ الوعيد فرعُ العلم بالوجوب، ولا يُقال: الوعيدُ في الأعقاب. فالدلالةُ في الآية على تعميم الأقدام لا سائر الأعضاء، لأنّا نقول: إذا فُهِمَ وجوبُ التعميم منها في الأقدام فقد فُهِمَ في غيرِها من الأعضاء لاتحاد موردِ الخطابِ ومحلِّ الفهم، لأنّ «الباء» لما دخلت في الممسوح وهو الرأس، خدشت في الدلالةِ على التعميم فيه، فيُخَصُّ من تعميم الأعضاء». انتهىٰ.

⁽٣) انظر: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» بحاشية الصنعاني (١: ١٩٣-١٩٤).

في البنيانِ من طريق جابرٍ وعائشة بإسنادَيْن حَسنَيْن (١) ومن طريق ابن عمر نَفْسِه لكن بإسنادٍ فيه عيسىٰ الحنّاط، وقد قَدّم الشارحُ أنّ الدارقطني قال: إنّه ضعيف، وصحّ عن ابن عمر أنّه «إنّها نُمِيَ عن ذلك في الفضاء»(٢)، وقد ذكره الشارح وهو في معنىٰ المرفوع، وحينئذٍ فلا حاجة إلىٰ القياس (٣).

ومن لطيف مباحثاتِه مع ابنِ دقيقِ العيد وشيخه ابن عبد السلام (ت ٢٦٠هـ) ما ذكره تعليقاً وتوجيهاً لقولِ ابن دقيقِ العيد في شرح حديثِ أبي بكرةَ في عقوق الوالدَيْن: "إنَّ ضَبْطَ الواجبِ من الطاعةِ لهما، والمحرَّمِ مِن العقوقِ لهما فيه عُسْر، ورُتَبُ العقوقِ مختلفة. قال شيخنا الإمام أبو محمد بن عبد السلام: ولم أقِفْ في عقوقِ الوالدَيْن ولا فيما يختصّانِ به من الحقوقِ على ضابطٍ أعتمدُه إلى آخرِ ما حكاه الشيخُ من كلامِه"(٤) قال الإمام البلقيني رحمه الله: "يُضْبَطُ ذلك بوجوهٍ أحدُهما: أنْ يُقال: ما عُدَّ في العُرْفِ عقوقاً فهو عقوق. والثاني: أن يقال: كلُّ ما يؤذيهما ممّا يُتَأذّى به عادةً

⁽۱) حديثُ جابرٍ أخرجه الترمذي (٩) وقال: حديثٌ حسَن غريب، وهو في «سنن أبي داود» (١٣) و «سنن ابن ماجه» (٣٢٥) وصحّحه ابن خزيمة (٥٨).

وأما حديثُ عائشة فقد أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٣٠ ٢٥٠) بإسنادٍ ضعيف.

⁽٢) أخرجه أبو داود (١١) والدارقطني في «السنن» (١: ٥٨) وقال: هذا صحيح، كلَّهم ثقات، وحسَّنه الحازمي في «الاعتبار» ص٣٨.

⁽٣) «ترجمة السراج البلقيني» ص٣٥٨. وقد عَلّل الأمير الصنعاني جوابَ البُلْقيني بأنّ فيه تقديهاً للقياسِ على ما يقتضيه اللفظ العامّ، وفيه خلافٌ في الأصول، وأيضاً فإنّ من شأنِ القياس مساواة الفرع، وهو اللُّحِقُ للأصل وهو اللُّحِقُ به في عِلّة الحكم، وهذا اتفاقٌ بين مثبتي القياس، وهنا قد فات هذا الشرط، فإنّ المعنى المُعْتَبَر هو القُبح والاستهانة حيث يواجهها _ يعني القِبْلة _ بذلك، بخلاف الاستدبار، فإنّه وإن كان قبيحاً لكنّه أَخَفُ قُبُحاً، انتهىٰ بتصرّ في من «حاشية الصنعاني» (١: ١٩٣).

⁽٤) انظر كلام ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» باب القضاء، الحديث رقم (٥)، وانظر كلام شَيْخِه ابن عبد السلام في «قواعد الأحكام» (١: ٣١).

وتعدّىٰ به الولدُ فهو عقوق. وأخرَجْنا بقولنا: «وتعدّىٰ به الولد» مَن طلبه حَبْسُهما في دَيْنٍ له، فإنّ مَنْ يُجيبُه إليه لا يُعَدُّ به عاقاً لغيرِه لعدمِ تعدِّيه، وحيث مَنعا الولدَ السَّفَر للجهادِ ونحوِه فإنّه ممّا يتعدّىٰ به».

والثالث: أن يُقال: كلُّ ما يلحقُهما به مشَقَّةٌ ظاهرة ممّا يصدرُ من الولدِ باختياره بحيث لا يحتملُ مِثْلَها الوالدانِ ممَّا ليسَ حقًّا له، فإنه يكونُ عقوقاً. وقولُ الشيخ الإمام ابن عبد السلام: «ولا فيما يختصّان به من الحقوق إلى آخرِه» غيرُ مُسَلَّم. أمّا ما(١) يختصَّان به من الحقوقِ فضابطُه: أنَّهما يختصَّانِ بحقِّ إجلالِهما الإجلالَ اللائقَ بهما، وخَفْضِ جناح الذلِّ لهما من الرحمة، وقولُه: «فإنّ ما يحرُمُ في حقِّ الأجانبِ فهو حرامٌ في حقِّها " مُسَلّم ولكن يكون في حَقِّها كبيرة بخلافِ الأجانب فإنّه قد لا يكون كذلك، ولم يَقُل الشيخ: فإنَّ الذي يحرمُ في حقِّهما يحرُمُ في حقِّ الأجانب، فإنَّه يحرمُ في حَقِّهما «أُفَّ» ولا يحرمُ ذلك في الأجانب. وقولُه: «وما يجبُ للأجانبِ فهو واجبٌ لهما» هذا إِنْ سُلِّم لَا يُحَصِّلُ مقصودَه، وإنَّما يحصِّلُ مقصودَه أَنْ يقول: وما يجبُ لهما يجبُ للأجانب، وهذا الكلامُ ممنوع، فإنّه يجبُ لهما من النفقاتِ وغيرِها ما لم يجب للأجانب وقولُ الشيخ: «ولا يجبُ علىٰ الولدِ طاعتُهما في كلِّ ما يأمرانِ به» مُسَلَّم لكن فيها يتعلَّق بحقوقِهما يجبُّ على الولدِ طاعتهما؛ فإذا أمراه بالإقامةِ مع إسلامِهما عن سفرِ الجهادِ وجبَ عليه ذلك، وإذا نهياه عنه حَرُمَ عليه ذلك، وإذا خالفَ في ذلك أَمْرَهُما ونَهْيَهما كان عاقّاً».

«وقولُه(٢): وقد ساوىٰ الوالدانِ الرقيقَ في النفقةِ والكسوةِ والسُّكْنيٰ» كلامٌ

⁽١) سقط لفظ «ما» من الأصل الخطى.

⁽٢) يعني ابن عبد السلام رَحِمَه الله.

عجيب لأنّ ذلك واجبٌ لهما إلزاماً وإجلالاً، ووجبَ للرقيقِ للمِلْكِ القائمِ المُقْتضي الاستخدامَ وعدمَ الاستقلالِ بالكَسْب، فكيف يُذْكَرُ هذا مع هذا!! ولو سَمِعَ الوالدانِ بمِثْلِ هذا لأنكراهُ، وما كان يرضى الشيخُ الإمامُ مِن أولادِه أن يذكروا له ذلك، وذكرُ ذلك للوالدَيْن عقوق (١).

أما تعقُّباتُه ومباحثاتُه للإمامِ المِزِّي _ وهو مَنْ هو _ في «تحفة الأشراف» فهي نفيسةٌ غايةً، ودالَّةٌ علىٰ قَدْرِ رُثْبَتِه ومُناصاتِه لأهلِ هذا الفَنِّ. فمن ذلك ما كتبه علىٰ حديثِ أبي سَلَمةَ عن جابرٍ: «جاوَرْتُ بحِراءَ شَهْراً» (٢) وقد جَمَعَ الشيخ المِزِّيُّ فيه بين حديثِ أبي سَلَمةَ عن أبي سلمة وبين حديث الزهريِّ عن أبي سلمة.

قال شيخنا رَضِيَ الله عنه: يُتَعَقَّبُ عليه في جَعْلِ حَديثِ الزهريِّ عن أبي سَلَمة نَحْو حَديثِ يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سَلَمة، وليس كذلك، فحديثُ يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة وليس كذلك، فحديثُ يحيىٰ بن أبي سلمة عن أوّلِ ما نَزل من القرآن، وفيه جوابُ أبي سلمة له وإخبارُه عن جابر بذلك. وفي أن قوله: تابَعه هلال بن ردّاد: المتابعة إنّها هي في حديثِ عائشة لا في حديثِ جابر، وأن قوله: «وفي التفسير عن سعيد بن مروان عن عمد بن عبد الله عن يونس، وهذا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة عن أبي صالح سَلْمَوَيْه عن عبد الله عن يونس، وهذا ليس صريحاً في البخاري، إنّها الذي فيه أنّه أخرجَ حديثَ عائشةَ بهذا الطريقِ عقبَ قوله: حدّثني يحيىٰ بن بُكير قال: حدّثنا الليث عن عقيل، ثم حَوَّل فقال: وحدّثني قوله: حدّثني يحيىٰ بن بُكير قال: حدّثنا الليث عن عقيل، ثم حَوَّل فقال: وحدّثني

⁽١) «ترجمة السراج البلقيني» ص٣٨٥.

قلت: قد عقد الإمام القرافي (ت ٦٨٤ هـ)_وهو تلميذ ابن عبد السلام_فَصْلاً نافعاً في كتابه «الفروق» (١: ٣٢٧) وهو الفرقُ الثالث والعشرون بين قاعدةِ الواجبِ للآدميين على الآدميين وبين قاعدةِ الواجب للوالدين خاصّة. وقد أجاد فيه رحِمَهُ الله.

⁽٢) انظر: «تحفة الأشراف بمعرفةِ الأطراف» للحافظ الزّي (٢: ١٦٥) و (٢: ٣٩٥).

سعيد بن مروان فساقَ حديثَ عائشة بتهامِه (۱)، ثم قال: قال محمد بن شهاب يعني فيكون ذلك على حديث يحيى بن بُكَيْر لا على حديثِ سعيد بن مروان، انتهىٰ (۲).

ومن ذلك ما كتبه في ترجمةِ عكرمةَ بنِ خالد عن ابن عمر في حديثِ: «بُنِيَ الإسلامُ علىٰ خمس» (٣) قال المِزِّي: رواه مسلم في «الحجّ» عن محمد بن عبد الله بن نُمَيْر عن أبيه (٤). قال السِّراج البُلْقيني رحِمَه الله: اتبعَ فيه خَلَفاً (٥) فإنّه قال: إنّ مُسْلماً أخرجه في المناسك، وهذا الذي ذكره خَلَفٌ والمِزِّيُّ وَهِما فيه، فالحديثُ أخرجه مسلم في «الإيمان» عن محمد بن عبد الله بن نُمَيْر عن أبيه، وعلى تقدير أن يكون مسلمٌ أخرجه في المناسك فقد أخرجه في الإيمان، فلا بُدّ مِن ذكْرِ أن مسلماً أخرجه في الإيمان.

هذا، وإنّ في «ترجمة البلقيني» لفَصْلاً نافعاً ممّا تعقّب به السِّراجُ كلامَ الشيخين: الرافعيِّ والنووي في «الشرح الكبير» و«الروضة» على التوالي وهو فَصْلٌ مشحونٌ بالفوائد. فمِن ذلك ما كتبه على حاشية الرافعي: «فيمن أحدَثَ بعد غَسْلِ جميع بَدَنِه إلّا رِجْلَيْه أنّ عليه غَسْلَ الرِّجْلَيْن عن الجنابةِ مُقَدَّماً ومؤخّراً ومتوسطاً، ويغسل سائر الأعضاءِ عن الحدَث على الترتيب وقال(٢): هذا هو الأصحُّ، واختيارُ ابن سُرَيْج وابن الأعضاءِ عن الحدَث على الترتيب وقال(٢): هذا هو الأصحُّ، واختيارُ ابن سُرَيْج وابن

⁽١) انظر: «صحيح البخاري» (٤٩٥٣).

⁽٢) «ترجمة السراج البلقيني» ص٣٩٠.

⁽٣) أخرجه البخاري (٨) ومسلم (١٢٠) وغيرهما من حديثِ ابن عمر رضي الله عنهما، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (١٥٨).

⁽٤) انظر: «تحفة الأشراف» (٦: ١٤) وهو على الصواب في العَزْوِ إلى كتاب «الإيمان» من «صحيح مسلم» وليس فيه العَزْوُ إلى كتاب «الحجّ»، فلعلّ الإمامَ البلقيني قد وهم في هذا الموطن.

⁽٥) يعنى الحافظ الدمياطي شرف الدين خلف بن عبد المؤمن رحِمَه الله.

⁽٦) يعنى الإمامَ الرافعيُّ في «الشرح الكبير» (١: ٣٥٩).

الحدّاد»: إنّ ما نَسَبه إلى اختيارِ ابن الحدّادِ مخالفٌ لِما في «فروعِه»(۱) فإنّه ذكر في «فروعِه» فرعاً جزمَ فيه بخلافِ ما ذكره عنه الشارح، فإنّه قال: ولو أنّ جُنباً أحدَثَ قبل تمامِ غُسْلِه فتوضّاً بنيّةِ الحَدَث ثم أتى بباقي غُسْلِه كان طاهراً من الجنابة، وعليه الوضوءُ ثانياً لصلاته. ووقع في بعضِ نُسَخ «الفروع» تَعليلُه بأنّه لا يخرجُ من الحدَثِ الأدنى قبل خروجه من الحدَثِ الأعلىٰ»(۱).

ومن ذلك ما كتبه على «حاشية الروضة» في قوله في شروطِ القِراض: الأول: أن يكونَ نَقداً وهو الدراهمُ والدنانير المضروبة ودليلُه الإجماع (٣). قال الإمام البُلْقيني: لا إجماعَ في المسألة، فقد حكى الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه الخلافَ في ذلك عن ابن أبي ليلى، ذكره في اختلاف العراقيين (٤). وحكى غير الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه الخلاف عن طاووس والأوزاعيِّ ورواية عن أحمد رَضِيَ الله عنه (٥).

ومِن اعتراضاتِه في غير الفقهياتِ ما اعترضَ به على إمام الحرمين حين قال في «الإرشاد»:(٦) إنّ محبّـةَ العبدِ لربِّه إذعانُه إليه وانقيادُه لطاعته، فإنّه تعالىٰ مُتقَدِّسٌ

⁽۱) يعني كتاب «الفروع» لابن الحدّاد أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد المصري (ت ٣٤٥هـ) تفقه بالفِريابيً وغيره، ودخل بغداد وفاته التفقه بابن شُرَيْج فكان يتوجَّعُ لذلك. كان غوّاصاً على المعاني الدقيقة، وكتابه «الفروع المولّدات» من الكتب المعتبرة عند الشافعية وشرحه غير واحد، منهم: القفّال وأبو علي السّنجي والقاضي حسين وغيرهم. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٣: ٧٩).

⁽٢) «ترجمة السراج البلقيني» ص٠١٠.

⁽٣) «روضة الطالبين» (٥: ١١٧).

⁽٤) لم أهتدِ إليه في «الأمّ».

⁽٥) «ترجمة السراج البلقيني» ص٧٢٥.

⁽٦) واسمُه العَلَمي الكامل: «الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصولِ الاعتقاد»، وهو مطبوع متداول.

أَن يَميلَ أو يُمالَ إليه قال البلقيني: وهذا الأخير غير مُسَلَّمٍ، فالـمَيْلُ من العبدِ ليس بمُمْتَنع (١).

أما آخرُ هذه الاعتراضات فاعتراضُه على ابن قيِّم الجوزية في قوله: ولكنَّنا سَبْيُ العدوِّ فهل نُرىٰ نعودُ إلىٰ أوطاننا ونُسَلِّمُ (٢)

بأنّ الصوابَ: ولكنّنا ضِدُّ العدوِّ، لأنّ الخَلْقَ المكلَّفين مبعوثون للرِّباطِ في مقابلة العدوِّ، لا أنَّ العدوِّ سباهم، لأن من جملةِ أولادِ آدم عليه السلام الأنبياءَ عليهم السلام والأولياء والعلماء، ولا ينبغي أن يُقال في مثل ذلك: سَبا»(٣).

* * *

منازلنا الأولى وفيها المُخَيَّمُ

فحيَّ على جنَّاتِ عَدْنٍ فإنهـا

⁽١) «ترجمة السراج البلقيني» ص٤٦٢.

⁽٢) من قصيدته المشهورة في كتابه «طريق الهجرتين» ص٩٢ ومطلعُها:

⁽٣) «ترجمة السراج البلقيني» ص٤٦٩.

أطرافٌ من سيرة حياة السراج البُـلْقيني

ربها تبادرَ إلىٰ أذهانِ الباحثين أنَّ رَصْدَ التفاصيل الدالَّةِ على عظمةِ شخصية السِّراج البُّلْقينيِّ ومدىٰ فاعليتها في عَصْرِها الزاهي أمرٌ قريبٌ ميسور، فالرجلُ قد نال عنايةً عزَّ نظِيرُها بين جمهرة المؤرِّخين، وكلُّهم كان يَتسَبَّبُ إلىٰ وُصْلَتِه بكلِّ سبيل، بَيْدَ أنَّ إنعامَ النظرِ في سيرةِ هذا الإمام الشهير يكشفُ عن حجم الصعوبةِ في اقتناصِ أخباره الكثيرةِ المتناثرةِ في دواوين التاريخ، وليس من الزكانةِ في شيءٍ أن يَعْمَدَ الدارسُ إلىٰ تراجمهِ التي ذُكِرت في مظامِّها فينتزعَ منها جملةً من الأخبارِ ثم يؤلِّفُ بينها دونَ إجهادِ النَّفْسِ في تتبُّع أخبارهِ وماجَرِيّاتِ حياته من خلالِ سياقِ العصرِ الذي عاش فيه، واستبدَّ فيه بالمنزلةِ العالية: علماً وأستاذيةً وقضاءً وتدريساً ومشاركةً فاعلةً في توجيه دَفَّةِ الحياةِ السياسية، فالسِّراجُ البُلْقيني لم يكن عالمًا مُنْجمِعاً في زاويةٍ قَصِيةٍ يغشاها الفَذَّ بعد الفَدِّ من الطلاب، بل كانَ عَيْنَ عصره، والْمُقَدَّمَ بين أقرانه، والرجلَ الذي لا تُبْرَمُ الأمورُ في غيابه، ولعلَّ هذا الشعورَ بفَخامةِ شأنِ هذا العَلَم النَّبيل هو الذي دفعَ ولده صالحاً للاكتفاءِ بطَرَفٍ يسيرِ _ وإن كانَ صالحاً _ من أخبار والده احتلَّتِ الصفحاتِ العَشْرَ الأولىٰ من الترجمةِ التي سبق ذكْرُها، ليندفَع بعد ذلك إلىٰ سَرْدِ مادةٍ غزيرةٍ تتعلَّقُ بعلوم والدهِ وجَلالةِ قَدْرِه في اختياراتهِ ومباحثاتهِ وهو ما ذكرنا منه طرفاً مُفيداً فيها سبق من صفحاتِ هذهِ المقدّمة.

فإذا كان ذلك كذلك، فقد سبقت الإشارة إلى سعادة حظ السراج البُلْقيني ويُمْنِ طالعهِ حين أصهر إلى البهاء ابن عقيل _ وهو مَنْ هو صَدارة وسُوْدَداً _ سنة وكم ويمُنْ طالعهِ حين أصهر إلى البهاء عصره، وتأيّدت قوّتُه في التمكُّنِ من ناصيةِ المعارف، ثم ما كان من صُنْعِ الله له حين قرَّت عَيْنُه بولدَيْن ذكرَيْن هما: البدرُ والجلالُ اللّذانِ كانا منه بمنزلةِ السمع والبَصَر، لما وُهِبَ لهما من الذكاءِ والفَطانةِ وقوَّةِ الشخصية، وبعد وفاةِ زوجهِ سنة (٧٧٨هـ)(١) تزوّج ابنة عمّه صالحة أو زينبَ بنت صالح بن رَسْلانَ ابن نَصير البُلْقيني فأولدَها صالحاً وعبد الخالق، ثم قدِمَتْ على الشيخِ أختُه من بُلْقينةَ فذكرتْ للشيخِ أنّها أرضَعتْ زوجَته هذه، فبحث الشيخُ عن ذلك حتى وَضُحَ له، فلمّا عَلِمَ صحّة قولها اجتنبها، وذلك قَبْلَ موتهِ بعشر سنين (٢).

لقد ذكرَ العَلَمُ البُلْقيني قَدْراً نافعاً من أخبارِ والدهِ وما وِليَه من مناصبَ علميةٍ في مصر والشام، وذكر غيره كثيراً من الأخبارِ المتناثرة التي تكتمل بها دائرةُ البحثِ في شخصية البُلْقيني، فبعد وفاق الشيخ البهاء ابن عقيل سنة تسع وسبعين سبع مئة ولي السراجُ البُلْقيني تدريسَ الزاوية (٣) التي كان يدرّسُ فيها ابن عقيل (٤)، وكان ولي قبل

⁽١) لم نعثر على ترجمة لزوج السِّراج البُلْقيني، لكن ذكر أبو زرعة في «الذيل على العِبرَ» (٢: ٤٤٥) أنّها قد ماتت في الثاني من شعبان سنة ٧٧٨ هـ بعد أن مكثت ستّةً وعشرين عاماً في صحبةِ السِّراج، وصُلِّي عليها من الغدا ودُفِنت بتربةِ أبيها من القرافة.

⁽٢) ذكره الحافظ في «إنباءِ الغُمْر» (٣: ٣٥٥) وزاد: ثم لمّا ماتَ تزوّجَتْ بعده زوجاً بعد زوجٍ من العوامّ، وكانت موصوفةً بالخيرٍ، وعاشت نحو الستين.

⁽٣) وهي المعروفة بالخشّابية، زاوية من زوايا جامع عمرو بن العاص في القاهرة، كان الإمام الشافعيَّ يجلسُ فيها، وقد عمل عليها مقصورة الناصر صلاح الدين الأيّوبي ورتّب لها شَيْخاً ووظيفة، ووقف عليها بلداً معروفاً بالحرّبة، فكان السِّراجُ البُلْقيني يُسمِّيها العامرةَ تفاؤلاً، وإنّها عُرفَت بالخشابية لطولِ مُكثِ المجد عيسى بن الخشابِ في تدريسها. انظر: «الذيل على رفع الإصر» للسخاوي ص١٨٢.

⁽٤) قد آلت هذه المدرسة بعد وفاة ابن عقيل إلى ولده فتح الدين. قال السخاوي: «فأقام فيها مُكَيْدَةً، ثم =

ذلك تدريسَ الحجازية فإنّ واقِفتها عمَرتْها لأجْلهِ(۱)، ثم ولي تدريسَ البُدَيْريّة (۲) فإن واقفَها عمَرها لأجْلهِ وكان ساكناً بها، والتصديرَ بالمدرسةِ الخرّوبية (۳) لمّا تمّت ولايةُ الشيخ بهاء الدين بن عقيل، وتدريسَ الحديثِ بالبيبرسية ثم تركه لفخرِ الدين الكُويْك، وأخذ تدريسَ الحديثِ بالأشرفية (۱)، وتصديراً بالجامع الصالحي، ثُم ولي قضاءَ الشافعية بالشامِ المحروس في سنة تسع وستين بعد وفاق شيخ الإسلام بهاء الدين – يعني السُّبكي (۵) – فسار فيه سيرةً عُمَريةً (۲)، وأقام به عَشْرَةَ أشهُر، واستعفىٰ منه

⁼ سعى السراجُ البُلْقيني عليه لكونه قصير الرتبة في العلم». قال شيخنا _ يعني الحافظ ابن حجر _ : «وهو أي: كوْنُ فتحِ الدين أخذَها عن أبيه وانتزعها السراجُ منه أمرٌ مشهور، وقد نوزعَ البُلْقيني فيها بعد استقراره غير مَرّة، ثم استقرّت قدمُه، ولمّا مات البُلْقيني انتقلت لولده جلال الدين ثم لولده الآخر علم الدين ثم لأولاده الثلاثة وحفيدِ عمهم الشيخ البدرِ أبي السعادات ثم مات أحدُ الأولاد فاشترك البدر هو وأكبرُ إخوته في حصّتِه، ثم مات الولد الثاني فاستقلّ أخوه ... ولله الأمر». انتهى من «الذيل على رفع الأصر» ص١٨٥ - ١٨٤.

⁽۱) وكانت قبل ذلك مدْفناً للأمير ملكتمر الحجازي عملتهُ له زوجته سنة ٧٤٨هـ بموضع من قصرِ الزمرّد. ثم عملته مدرسةً تُعرَف بالحجازية. انتهى من «السلوك لمعرفة دول الملوك» للتقيِّ المَقْريزي (٢: ٣٤٣).

⁽٢) بناها ناصر الدين محمد بن محمد بن بُدَيْر العباسي سنة ٧٥٨هـ بالجمالية، وكانت بجوارِ باب سِرّ المدرسة الصالحية النجمية.

⁽٣) وهي مدرسة بظاهرِ مدينة الفسطاط أنشأها كبير التجّار محمد بن محمد بن علي الخروبي سنة ٧٥٠ هـ وتُعرَف بجامع القَبْوَق بمصر القديمة.

⁽٤) وهي مدرسة بجوار تربة أم الملك الصالح. ودفنَ بها الملك الأشرف خليل بن قلاوون سنة ٦٩٣هـ.

⁽٥) وكان ذلك يوم السبت الموافق الثامن والعشرين من جمادى الآخرة عوضاً عن الإمام تاج الدين عبد الوهّاب السبكي. انظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢: ٢٦٤).

⁽٦) وقد وصف ابن حِجّي الحُسْباني مجيئه إلى الشام فقال: «ثم قَدِم علينا قاضياً بالشام وهو إذ ذاك كَهْلٌ فبَهَرَ الناسَ بحِفْظِه وحُسْنِ عبارتِه وجَوْدةِ معرفتِه، وخضع له الشيوخ في ذلك الوقت واعترفَت بفَضله».

فأُعْفِي (۱) ثم دخل إلى القاهرة وقد شُوَّ شوا عليه في الوظائفِ السابقة، ثمّ قَدَّر الله تعالى بإعادة الجميع. وولي تدريس المكية بعد وفاة الشيخ جمال الدين عبد الرحيم (۲) وتدريس جامع طولون بعد وفاة بني السُّبكي، وقضاء العسكر بعد وفاة بهاء الدين السُّبكي، وكان قد ولي قبلَ سفره إلى الشام فتوى دار العدل (۱۳) بسؤالِ الأمير يَلْبغا الخاسكيِّ (٤) له في ذلك، وكان يَلْبغا يعرضُ عليه الهال فلا يأخذُ منه إلّا قليلاً، والإقطاع فلا يأخذ. وتولّى تدريس الأجْهية مِن واقِفها، وتولّى تدريس الشافعيِّ بعد عزْلِ برهان الدين بن جماعة العَزْلة الأولى (٥)، فلما عاد أرضاه بتدريس الفقه بالجامع الطولوني، وتولّى تدريس التفسير بالظاهرية الجديدة ومشيخة الميعادِ بها، ثم إنّه نزل عن بعض الوظائفِ لولدَيه جلال الدين وعَلَم الدين، فاستقرَّ بيدهِ الزاوية (١) الظاهرية إلى المين وعَلَم الدين، فاستقرَّ بيدهِ الزاوية (١) الظاهرية إلى المين وعَلَم الدين، فاستقرَّ بيدهِ الزاوية (١) الظاهرية إلى المين وعَلَم الدين، فاستقرَّ بيدهِ الزاوية (١)

⁽۱) وإنّها استعفى السِّراجُ البُلْقيني لِما كان بينه وبين آل السُّبكيِّ من منافرة، ومناصرةِ بعضِ الفقهاء لهم وأشهرهم الإمام العلّامة محمد بن خلف بن كامل الغزّيّ الدمشقي، فإنّه حاقق عن التاج السبكي وقام في نصرته، ونازع البُلْقيني مدرسة الناصرية واستعادَها منه بمرسوم سلطاني، فشوّش ذلك من خاطِر البُلْقيني فترك الشام ثم كرَّ راجعاً إلى مصر. انظر: «الدرر الكامنة» (۱: ٤٩٠) و «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي (١: ٤٠٠).

⁽٢) يعني الإمام الفقيه المتفنّن الأسنوي (ت٧٧٢هـ) كان من أعيانِ الشافعية وأذكياء الدنيا، حفظ التنبيه، وتفقّه بالقُطب السنباطي والجلال القزويني وغيرهما. صنّف التصانيف المفيدة منها «المهمّاتُ» و«تمهيد الفروع على الأصول» و«شرح منهاج البيضاوي» وغير ذلك. وكان فقيهاً ماهراً ومعلّماً ودوداً مع البرّ والتواضع وكانت جنازتُه مشهودةً تنطق له بالولاية. له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٢٠٧٠).

⁽٣) وكان ذلك يوم الخميس ثاني عشر ربيع ثانٍ سنة خمس وستين رفيقاً للبهاء السُّبكيّ والشمس ابن الصائغ الحنفيّ. انظر: «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢: ٢٤٢).

⁽٤) ويقال: الخاصكي بالصاد. وهو من أتابكةِ مصر المشهورين. له ترجمة حسنة في «الدرر الكامنة» (٢: ١٧١).

⁽٥) وقد قصَّ الحافظ ابن حجر خبرَ هذه الواقعة في «إنباء الغُمْر» (١: ٢٣٩).

⁽٦) يعنى الخشّابية كما سبق التعريفُ بها.

حين وفاتهِ، فأقامَ مدرّساً بالزاويةِ ستاً وثلاثين سنةً يُقَرِّرُ فيها مذهبَ الشافعيّ علىٰ أعظم وجهِ وأكْمَله (١).

وعلى جلالة قَدْرِ البُلْقيني وارتفاع منزلتِه فوقَ أقرانهِ لم يتهيّأ له أن يظفرَ بمنصبِ قاضي القضاة، فحين عَزل البرهانُ ابنُ جماعة نَفْسه عن القضاء في شعبان سنة ٧٧٩هـ، عَيَّن الأمير طَشْتَمر الشيخ سراج الدين البلقيني مكانَه، فنزل الشيخ سراج الدين لولده بدر الدين عن قضاءِ العسكرِ، ونزل ولده بدر الدين لأخيه جلال الدين عن توقيع الدَّسْت، ولم يتم لطشتمر ما أراد مِن توليةِ البُلْقيني بسَعْي بدرِ الدين بن أبي البقاء عند الأميرين: بكّة وبرقوق، فقرّراه في الولاية في ثامن عشر شعبان، واسترضيا الشيخ سراج الدين بتدريس الشافعيّ (٢).

كان السِّراجُ البُلْقيني عظيم الهيبة في الصدور، صدّاعاً بالحقّ في مجلس السلطان، معظّاً عند الملوك، وقد أبْطل الكثير من المنكراتِ التي كانت شائعةً في عصره، فأبْطل في دولةِ المنصور مَكْس القراريط، وكان مَكْسُ دولةِ الأشرف مَكْس الملاهي، وأبْطل في دولةِ المنصور مَكْس القراريط، وكان مَكْسُ القراريط كثير البشاعةِ جدًّا. قال التقيُّ المقريزي: وفي هذا الشهر _ يعني صفر الخير _: اجتمع قاضي القضاةِ برهان الدين إبراهيم بن جماعة، والشيخ سراج الدين عمر البُلْقيني بالسلطان، وعرّفاه ما في ضهانِ المغاني من المفاسِدِ والقبائح، وما في مكسِ القراريط من المظالم، وهو ما يؤخذُ من الدورِ إذا بيعت، فسمح بإبطالها، وكتب بذلك مرسومين إلى الوجه الوجه البحري بَعدما قرِئا على منابرِ القاهر ومصر، فبطل والحمدُ لله ضمانُ الوجه البَّري وكان يتحصَّلُ منها مالٌ عظيمٌ جدّاً، وزال بزوالهِ منكر شنيع (٣).

⁽١) «ترجمة السراج البلقيني» ص١٢١.

⁽٢) «إنباء الغمر» (١: ٢٣٩).

⁽٣) «السلوك لـمعرفةِ دول الـملوك» (٢: ٢٨٠). وذكره الحافظ ابن حجر في «إنباء الغُمر» (١: ٧٠) =

وكان رحمَه الله شديد الوطأة على المبتدعة، وقد ذكر التقيُّ المقريزي ما كان بين السراج البُلْقيني وبين البدر بن الصاحب في مسألة علمية آل الأمرُ فيها إلى أنْ كفَّر البُلْقيني ابن الصاحب فطلبه إلى قاضي القضاة جمال الدين عبد الرحمن بن خير المالكيِّ، وأقامَ رجلاً يدّعي عليه بأمورٍ رُتّبت عليه، فجَرَتْ أحوالُ عُقِدَ مِن أَجْلِها مجلسٌ حضره القضاة والفقهاء وذُكِرَ ما يُدّعي به عليه، فلم يثبت منه شيءٌ بوَجْهِ شرعيّ، فحكم بعضُ القضاة بعدم كفر ابن الصاحب وبقائه على الإسلام (۱).

لقد وصف الحافظ ابن حجر حرْصَ شيخه على الطلب وعنايته بوقتهِ فقال: وكان رحمه الله لا يفترُ من الاشتغالِ. إما مطالعةً وإمّا تصنيفاً وإمّا إقراءً، حتى كان يطالعُ الدرسَ ويُحرِّرهُ ويُلقيه على أولِ مَنْ يلقاه فيُذاكره به ويباحثه فيه، ثم إذا توجّه إلى الخشابية يُلْقيه على مَنْ يوافقُه في الطريق، ثم إذا حضر ألقاه وبحثَ معه فيه، ثم إذا رجعَ ذاكر به مَنْ لم يكن عساهُ حَضره فما ينساه بعد ذلك (٢).

وعبارتُه ثمّة: وكان ذلك بتحريك من الشيخ سراج الدين البُلْقيني وإعانةِ أكْملِ الدين وبرهان الدين
 ابن جماعة.

قلت: وذكر الحافظ ابن حجر أيضاً في حوادث سنة ٧٧٨هـ من "إنباء الغُمر" (١: ١٩١): "أن آقبُغا آص تكلّم في إعادة ضهانِ المغاني، فبلغ ذلك برهان الدين بن جماعة فغضب وامتنع من الحكم فتكلّم الشيخ سراج الدين البلقيني وغيره مع السلطان، فأنكره السلطان وأمر بإبطال ذلك في مصر والشام، وقُبِضَ بعد مدّة يسيرة على آقبغا ونُفِي إلى الشام وصودر. وكان ضهانُ المغاني من القبائح الشنيعة ما كان أحدٌ يقدر يعملُ عرساً حتى يغرمَ قَدْرَ عشرين إلى ثلاثين مثقالاً ذهباً، وكانوا بمصر والقاهرة لا تغيبُ مُغنيّة عن بيتها ولو إلى زيارة أهلِها، إلا أخذَ الضامنُ منها رشوة. وأمّا بلادُ الريف فكان للمغاني حارة مُفْردة يُعْمَلُ فيها من الفسادِ جَهْرة ما يَقْبُحُ ذكرُه". انتهى.

⁽۱) «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٢: ٣٦٥) وانظر: «إنباء الغمر» (٢: ١٠٢) و «ترجمة السراج البلقيني» لولده جلال الدين (مخطوط، ورقة ٤ ب).

⁽٢) «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٣-١٣٤.

أما حِلْيتُه وأخلاقُه فقد كان عظيمَ المروءة، جميل المودة، كثير الاحتمال، كثير المباسطةِ مع مهابته، شفوقاً على أتباعِه، يُنَـوِّهُ بذكْرِهم، ويسعىٰ في تقديمهم، وكان يعملُ مجلس الوعظ، ويجتمع عنده الفقراءُ والصلحاء، ويحصلُ له خشوعٌ وخضوع رحمه الله(۱).

وذكر ولده العَلَمُ البُلْقيني رحمه الله غير واحدةٍ من المرائي التي كانت تُرىٰ له، ومن أكثرِها دلالة علىٰ جلالةِ قَدْرِ البُلْقيني ما ذكره هو عن نفسِه أنّه رأى رسولَ الله ومن أكثرِها دلالة علىٰ جلالةِ قَدْرِ البُلْقيني؟ فقُلْتُ: نعم يا رسولَ الله، قال: ولَيْتُك قضاء الديار المصرية، فقال: قَبِلْتُ يا رسولَ الله. قال العَلَمُ البُلْقيني: ولا يُعْتَرضُ علىٰ هذا بأنه لم يتولّه، فإنّ فتاواه هي التي كان يقعُ بها القضاءُ في مُدَّةِ حياته، فليس أحدٌ يجسُر علىٰ أن يَقْضيَ إلّا أن يرىٰ فَتْواه، وهذا مشاهَدٌ بالعيان، ولم يَزْل رضي الله عنه علىٰ ما هو بصَددهِ يدرّسُ ويُفْتي ويُصَنفُ ويُمْلي ويُفَسِّر القرآنَ ويعِظُ الناسَ إلىٰ أن أصيبَ الناسُ به عامّة، فضَعُف نَحْواً من شهر، ثم توفّاه الله تعالىٰ سعيداً حيداً يوم الجمعة بعد الصلاة عاشر ذي القعدة سنة خس (٣) وثهان مئة، وعَظُمَ مصابُه، ونزلت أُمراءُ الدولةِ، وحُمِلَتْ جِنازتُه، وكانت جنازتهُ عظيمة لم يُرَ مِثْ لُها في الأعصارِ القريبة، ووقعَ النَّوْحُ في أقطارِ البَلَد حتىٰ في طوائفِ المخالفين للملّة علىٰ ما بَلغنا، وحُمِلَت جنازتُه علىٰ الرؤوس، ولم يستطع أحدٌ من كثرةِ الزحام الوصولَ إليها، وكان يوماً مشهوداً، ودُفِنَ بمدرستِه التي أنشاها(٤). قال الحافظ ابن حجر: «وبلغني وفاتُه مشهوداً، ودُفِنَ بمدرستِه التي أنشاها(٤). قال الحافظ ابن حجر: «وبلغني وفاتُه مشهوداً، ودُفِنَ بمدرستِه التي أنشاها(٤). قال الحافظ ابن حجر: «وبلغني وفاتُه

⁽١) «ذيل الدرر الكامنة» ص١٣٤.

⁽٢) «ترجمة السراج البُلْقيني» ص١٢٤.

⁽٣) في الأصل الخطى: خمسين. وهو خطأ.

⁽٤) «ترجمة السراج البُلْقيني» ص٥٠٥-٧٠٥.

وأنا مع الحجيج بعرفة فعملتُ فيه مرثيةً تزيدُ على مئةِ بيتِ وهي مشهورة»(١).

قلت: قد ذكر العَلَمُ البُلْقيني سبعةً وثمانين بيتاً من هذه القصيدة في ترجمة والده، وهي قصيدة جَيِّدة السبك علىٰ الرغم من خروجها من مشكاةِ الفقهاء، ومَطْلعُها:

واذري الدموعَ ولا تُبْقي ولا تَذَري

يا عين جودي لفقيد البحرِ بـالمطرِ

ومنها:

سراجُه فأضاء الكون للبشر أحيا لنا العُمرانِ الدّين عن قَدَر وإنها افترقا في العصر والعُمُر وذاك مُشترَك مع سبعة زُهُر جلّ الخطاب [وحار] القوم في فِكر ونَم (٢)، فمَنْ بَعْدَه للمُشْكلِ العَسِر في أَدُد في الله العَسِر في أَدُد المُشْكلِ العَسِر في أَدُد العَمْد في عُمَر مِن الله في عُمَر في الله في عُمَر المُد المُشْكلِ العَسِر في الله في عُمَر المُن الله في عُمَر العَد الله العَد الله العَد الله العَد الله العَد الله العَد المُلْلِ العَد الله العَد الله العَد الله العَد العَد الله العَد الله العَد العَد العَد المُلْكِمُ الله في عُمَر العَد المُشْكلِ العَد الله العَد ا

لقد أقامَ منارَ الدين مُتضحاً في القرنِ الأولِ والقرنِ الأحيرِ لقد في الاسم والعلم والتقوى قد اتفقا لكن أضاء سراجُ الدين منفرداً من للفتاوى وحلّ المشكلاتِ إذا قالوا إذا أعضلت نَبّه لها عُمَراً قد كان برالأمّ» برّاً حيثُ هندَّ بها فحُدَد من مَدَد من مَدَد

فَنَبِّه لها عُمَراً ثم نَمْ ولا يشربُ الماءَ إلّا بدَم إذا دهَمَتْك عظامُ الأمـور فتـىً لا ينـامُ عـلى دمْنـةٍ

انظر: «الأغاني» للأصفهاني (١٩: ٢٨١).

⁽١) «إنباء الغمر» (٥: ١٠٩).

⁽٢) هذا كالمستفاد من قول بشارِ بن برد في مَدْح عُمَر بن العلاء:

⁽٣) يعني كتاب «الأم» للإمام الشافعيِّ. وقد سبق بيان رأيه فيه، لكن للموتِ وللشعرِ حالاً أخرى يتوارى معها النقد والتمحيص.

بل كنتَ تحمي حمى الإسلام مجتهداً حتى تقلّد منه الجيدُ بالدُّرَرِ فرحمَ ـــ أُولله والرضوان يَشْمَلُه سلامه ما بكي بالإعلى عُمَرِ

لو قال هذي السواري الخُشْبُ من ذهب قامت له حُجَجُ يُشْرِقُن كاللُّورِ(١) فَ إِبْرِحْتَ مُصْجِدًا للعُلاكِقِظاً ولا انتبَهْتَ إلىٰ كَأْسُ ولا وَتَصِر

وهكذا طُوِيَت صفحة السراج البلقيني، وظَلَّت ذكراه سراجاً مزهراً لا تنطفئ شعلتُه على مرور الأيام والأعوام. رحِمَه الله، وبَوَّأه منازل العلماءِ العاملين.

⁽١) وهو ناظرٌ في هذا إلى قول الإمام مالك في أبي حنيفة رحمهما الله: ناظرتُ رجلاً لو قال لك في هذه السارية: إنها من ذهب لقامَ بحُجَّتِه. أو كلاماً هذا معناه.

كتاب «التجرُّد والاهتهام بجمع فتاوى شيخ الإسلام سراج الدين عُمر البُلقيني»

يندرجُ هذا الكتابُ النفيسُ ضمن خُطّةِ مؤسسة «أروقة للدراسات والنشر» في نَشْرِ مجموعةٍ مُتَخيَّرةٍ من كُتُب الأسرة البلقينية المباركة، ومن هُنا وقع اختيارنا على «فتاوى السِّراجِ البُلْقيني» _ وهو مَنْ هو شُهْرةً ومكانةً _ كي تنتظمَ في سلكِ هذه المجموعة، حيث جاءت في ثلاثة أسفارٍ اضطلع بأعباءِ خدمتها نُخبةٌ من الباحثين المتمرِّسين بتقاليد فَن التحقيق، ولم يبخلوا عليها بالوقتِ والجُهْدِ، فجاءت في هذه الحلّةِ القشيبةِ المُتْقَنة التي أصبحَتْ واحدةً من السِّماتِ البارزة لمنشورات «أروقة»، وهم:

١- العبد الفقير عمر حسن القيام، كاتب هذه المقدِّمات، وقد استقل بتحقيق قسم العبادات من هذه الفتاوى، الواقع في المجلد الأول من ص١٢١ ـ ص٣٣٥.

٢-الدكتور أمجد رشيد، أستاذ الفقه وأصوله بجامعة العلوم الإسلامية العالمية الأردن، وقد استقل بتحقيق قسم المعاملات منها، الواقع في المجلد الأول من ص٣٣٧ - ص٢٥٢، وفي المجلد الثاني من ص٥ - ص٠٢٨.

٣- الأستاذ محمد عمر الكاف، الباحث المختص في الفقه الشافعي، وقد استقل بتحقيق قسم الأنكحة منها، الواقع في المجلد الثاني من ص٢٨١ ـ ص٤٧٧.

٤- الدكتور حمزة محمد وسيم البكري، الباحث والمحقق المتقن، وقد استقل بتحقيق
 قسم الجنايات منها، الواقع في المجلد الثالث من ص٥ - ص٣٣٨.

فالحمدُ لله على ما وفّق وأعان، ونسألُه سبحانه أن يجعل ذلك في ميزان حسناتِنا، وأن يجعلنا من أهلِ السّدادِ والمقاربة فيها نستقبل من نَشْرِ هذه الذّخائرِ والأعلاق.

ولقد تمّ تحقيقُ هذه «الفتاوى» بالاعتبادِ على الأصول الخطية التالية:

1- النسخة السليهانية: وهي من محفوظاتِ المكتبة السليهانية في تركيا برقم ٧٧٧، وتقع في (١٧٩) لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مسَطرة كلِّ صفحة (٣٣) سطراً، وهي نسخة جيّدة جدّاً، وفيها بعضُ التصحيحات في الهوامش، وجاءت صفحة الغلاف على النحو التالي: «كتابٌ فيه التجرُّد والاهتهام في فتاوى شيخ الإسلام الكناني البُلْقيني الشافعي رحمه الله تعالى» ألّفه علم الدين صالح سراج الدين عمر البُلْقيني، وجمعه من فتاوى والده وقد جعلنا هذه النسخة أصلاً أوّل، ورمزنا لها بالحرف «ت».

٢- نسخة دار الكتب المصرية: وهي نسخة تامّة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم (٢١٣) فقه شافعي. وتقع في (١٨٧) لوحة، في كلِّ لوحة صفحتان مَسْطَرة كلِّ صفحة (٢٩) سطراً، وعلى هوامشِها تصحيحات واستدراكات، وجاءت صفحة الغلاف على النحو التالي: «التجرُّد والاهتهام بجمع فتاوى الوالد شيخ الإسلام رضي الله عنه» ولتهام هذه النسخة وإتقانها جعلناها أصلاً ثانياً ورمزنا لها بالحرف «م».

٣- النسخة الأزهرية: وهي من محفوظاتِ رُواقِ الأكرادِ بالجامع الأزهر الشريف وتقع في (١٢٩) لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مَسْطَرةُ كلِّ صفحةٍ (٢٧) سطراً وهي دقيقة الخطِّ جَيِّدةُ الإعجام، ولا تخلو من تصحيحات لما عساه أن يَقع من الأخطاء، بَيْدَ أَمِّا غير تامّة، وانتهت بالمسألة التالية: «وقع الكلامُ في الرجلِ يموت وقد كان عنده وديعة فلم توجَدْ في تركته» وقد رمزنا لها بالحرف «ز».

٤ نسخة جامعة أكسفورد: وهي نسخةٌ غير تامة، وتقع في (٩٩) لوحة، في كلِّ لوحةٍ صفحتان، مسطرةٌ كلِّ صفحة (٢٧) سطراً، وانتهت في أثناء أبواب الوقف، وهي نسخة واضحة الخط جَيِّدة الإعجام والشكل، وتمت مقابلتُها بأصلِ المؤلّف العَلَم البُلقيني، وحواشيها مفيدة مشتملة على استدراكات الأسقاط وإثبات بعضِ الفروقِ بين النسخِ وأصلِ المؤلّف ولو كانت هذه النسخة تامّة لاتخذناها أصلاً أوّلَ لِما توفّر لها من مظاهرِ العناية والإتقان وقد رمزنا لها بالحرف «ك».

وبعد،

فقد كانت العنايةُ متوجّهةً في المقامِ الأول إلى تقديمِ قراءة صحيحة ودقيقة للأصولِ الخطية، وإقامةِ عمود صورةِ الكتاب على النحوِ الذي أراده جامعُه ومؤلفه، وقد استبدّ هذا المطلب بجهدٍ لا يُقدِّرُه إلا من عاناه، فَضْلاً عن الترجيحِ بين عبارات هذه الأصولِ واختيارِ ما هو الأشبه بالصواب فيها، حتى إذا تم تحقيق هذا المطلب الأساس انصرفت العنايةُ إلى مطالب التحقيق الأخرى: من ضَبْطٍ مُتقَنِ مُقْتَصدٍ لا تُجْعَلُ فيه اليَدُ مغلولةً إلى العُنُقِ ولا مبسوطةً كلَّ البسط، وتوزيع دقيقي لفقراتِ النصّ يراعي اكتهالَ المعنى في المقام الأول والجانب الجهاليَّ في الإخراج، مع العناية التامّةِ بأدوات الترقيم الدّالة على حركةِ المعنى في النصِّ وقُدْرةِ المحقِّق على التيقُظِ التامِّ بأدوات الترقيم الدّالة على حركةِ المعنى في النصِّ وقُدْرةِ المحقِّق على التيقُظِ التامِّ للتفاصيل الدقيقةِ فيه فَضْلاً عن ترويضِه والسيطرة عليه.

فإذا استقام أمرُ الكتاب على هذا النحو توجّهت الهمّةُ نحو مطالبِ التخريج والتعليق، حيث تمّ تخريجُ الآياتِ القرآنية الكريمة وجعلنا التخريج في المتن، وبذلنا أقصى الجُهْدِ في تخريجِ الأحاديثِ والآثارِ الشريفة وهي كثيرةٌ جدّاً لكثرةِ استمدادِ السِّراجِ البُلقيني من دواوين السُّنةِ، وكذا القولُ في نقولِه الغزيرة عن دواوين الفقه

لا سيّما الفقه الشافعيِّ وبخاصّةٍ النقول عن بعضِ التصانيف التي لم يتيسَّر تحقيقها إلى يوم الناس هذا، فتحقّقنا من هذه النقول، وخرّجناها من مظائمًا المتيسِّرةِ وحرّرناها على الوجه الصحيح بالرجوع إلى عباراتِ أصحابِها، فَضْلاً عن نقولهِ الكثيرة عن أتباعِ المذاهبِ الأخرى ولاسيّما دواوين المالكية، وبالجملة فقد عكسَ هذا المطلبُ اتساعَ دائرة البُلْقيني في معرفة المذهبِ والمذاهبِ الأخرى، وملكتَه الراسخة في الحجاجِ دائرة البُلْقيني عامونة المذهبُ أو اجتهاده.

وأيضاً، فلم يكن السِّراجُ البُلْقيني فقيهاً مدرسيّاً جامداً، بل كان فقيهاً منخرطاً في ما جَرِيَّاتِ الحياة، مشتبكاً مع علماءِ عصره، ومن هنا نرى تلك الردودَ القوية المحتدمة التي صنَّفها في سياقِ الردِّ على علماءِ عصره، وهذا يعني بالضرورة أن نقفَ على مقولات أولئك العلماء ونحرِّر مناط الخلافِ بينهما، وفي هذا من العُسْرِ والمشقَّةِ ما فيه، ومن هنا عَظُمَتْ مُؤْنةُ هذه «الفتاوى» واستأثرت بجُهدٍ كبيرٍ بُغْيةَ تجويدِها وإخراجِها على الوجه اللائق بها، حتى إذا فرغنا من هذا كلِّه توجهت العنايةُ إلى رَصْدِ تأثير السراج البُلْقيني في المتأخّرين حيث لاحَظْنا أثره الهائل في تلاميذه وتلاميذ تلاميذه، بل وامتدّ تأثيره إلى عصورٍ لاحقة، فجاءت كتب الفقه والفتاوي وشروح الحديث زاخرةً بالنقل عن هذا الإمام الجليل. ولو ذهبَ باحثٌ يتقصّى أثر السِّراج البُلْقيني في بعض أعيان الشافعية كالحافظ ابن حجر العسقلاني والقاضي زكريا وابن حجرٍ الهيتَمي ومن هو في مِسْلاخِهم علمًا وتحقيقاً، لهالَه ذلك النفوذُ القويُّ المؤثّر الذي مارسَه السراجُ البُلْقيني على المتأخرين، فقد كان رحمه الله «عين أهل الإسلام». وعلى فتاواه كان المُعوَّل، وكان إلى هذا كُلِّه جريئًا مِقدامًا لا يرضي من الدين والدنيا إلَّا بالذُّري العالية فلأجل ذلك ظَلَّ نورُه يتلألأ كالكوكب الدُّريِّ يتوقّد من شجرةٍ مباركة، وما فتئت الأجيالُ تعترفُ

له بالزعامةِ العلميةِ وتكرَعُ من منهلهِ الصافي، جيلاً بعد جيل، و«المنهلُ العذْبُ كثيرُ الزِّحام».

وقد لوحظ في أثناء العمل في تحقيق فتاوى البلقيني وتتبُّعها في كتب من لحقه من علماء المذهب؛ للظفر بتصحيح أو تأييد أو تعقيب أو استدراك؛ لوحظ وجود فتاوى منقولة في هذه الكتب لا ذِكرَ لها في هذا المجموع، فبدأت فكرة الاستدراك على ما جمعه العَلَمُ البُلقيني من فتاوى والده تلوحُ في الذهن، حتى صحَّ العزمُ على ذلك وتأكد، فنهض للقيام بأعبائه الأستاذان: الدكتور أمجد رشيد والدكتور حمزة البكري، حفظهما الله، فاستدركا جملةً وافرةً من الفتاوى المنسوبة إلى السراج البُلقيني عما لم يُورِدْهُ ابنه العَلَمُ في هذا الكتاب، مُلتَزِمَين بمنهجية بيَّناها في مقدمة المُستدرك، وقد تمَّ تذييلُ الكتاب به في آخر المجلد الثالث.

كما تم تذييلُ الكتاب بالفهارس العلمية الشاملة، وعدّتها أحد عشر فهرساً، ثُكِّنُ القارئ من الوصول إلى المعلومة بسهولة ويُسْر، وهي:

١_فهرس الآيات القرآنية الكريمة.

٢_ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٣_ فهرس الآثار عن الصحابة.

٤_فهرس الأعلام.

هرس الكتب والمُصنَّفات.

٦_فهرس الأبيات الشعرية.

٧_ فهرس الفِرَق والمذاهب والأقوام.

٨_فهرس البلدان والأماكن.

٩_فهرس الفوائد العلمية المنثورة.

• ١- فهرس المحتويات الإجمالي.

١١ ـ فهرس المحتويات التفصيلي (لكُلِّ مجلد على حِدة).

هذه هي «فتاوى السِّراج البُلْقيني» نُقَدِّمُها للعلماءِ وطُلاّبِ العلْمِ بعدَ أن بذلنا في سبيل إخراجِها ما يليق بها من العناية والتحقيق، وتوخَّينا في ذلك كلَّه رضا الله تعالى والتقرّب إليه مَطلباً أوَّل، ثم نَشْرَ العلمِ النافعِ ضمن تقاليد النشر الرصينة بعد أن استفحلَ الداء وتدافعت جموعُ المرتفقة على هذا التراثِ العظيم، فأخرَجَتْه إخراجاً يندى له الجبين، وعَبِثَتْ به أيدي صبيانِ المكاتب وضعافِ المحقِّقين فخرج إلينا شاحبَ الوجه أغْبر اللونِ قد اعتورته مظاهِرُ التقصير من كلِّ ناحية، ولم يَعُدْ صالحاً للقراءةِ والفهم والتدبُّر، فكان حقاً واجباً على أهل العلم وطُلّابه أن يصونوا هذا التراث الجميل، وتجبَّ تلك التحقيقاتُ (زعموا) وتُلْقي بها في أجبابِ الإهمال والنسيان، فلقد الجميل، وتجبَّ تلك التحقيقاتُ (زعموا) وتُلْقي بها في أجبابِ الإهمال والنسيان، فلقد والله عظمت المصيبةُ بهؤلاء المُرْتَفقةِ بأكفانِ الموتى وعلومهم، فالشُّكرُ لله على ما وفق وأعان، والحمدُ لله الذي جَعَلنا مِن خَدَمةِ العلم النافع.

ولن نسى في هذا المقام ذلك الرجل الذي يصلُ كَلالَ الليل بكلالِ النهارِ في سبيل الارتقاءِ بمعايير تحقيق التراث ونَشْرِه، أعني صديقنا وأخانا الأستاذ المحقِّق الشَّبْتَ الشيخ إياد الغوج القائم بأعباء هذه المؤسسة العلمية المتميزة (أَرْوِقة للدراسات) بعيّانَ الأردن، فهو الذي يُصبِّرُنا الصّبرَ الجميلَ حتى تخرجَ الأعمالُ العلميةُ على الوجهِ الذي يرضاه الله تعالى وترتاح به ضمائرنا، وهو الذي يقفُ دَرِيئةً بيننا وبين نوازع الكسلِ وارتخاءِ القبضةِ عن جمرةِ العلمِ والتراث، فجزاه الله خير الجزاء، وأعانه على ما الكسلِ وارتخاءِ القبضةِ عن جمرةِ العلمِ والتراث، فجزاه الله خير الجزاء، وأعانه على ما

نَهَضَ به من أعباءِ النَّشْرِ المُتقَنِ في زمنِ سيطرت فيه الغَثاثةُ والحَطْرَفةُ على غيرِ قليلٍ ممَّا يُنْشَرُ من الذخائر التراثية الرصينة.

هذا جُهْدُ اللَّقِلّ في خدمةِ هذا الكتاب، نتقدَّم به إلى العلماءِ والباحثين سائلين المولى سبحانه وتعالى أن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يُغَبِّر أقدامَنا بترابِ الباحثين الصادقين، وأن ينال هذا الكتابُ تقدير أهل العلم واحترامَهم، وأن لا يبخلوا علينا بكلِّ ما مِن شأنه أن يرقى بأعمالنا إلى ذُرى النُّضج والاكتمال وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم.

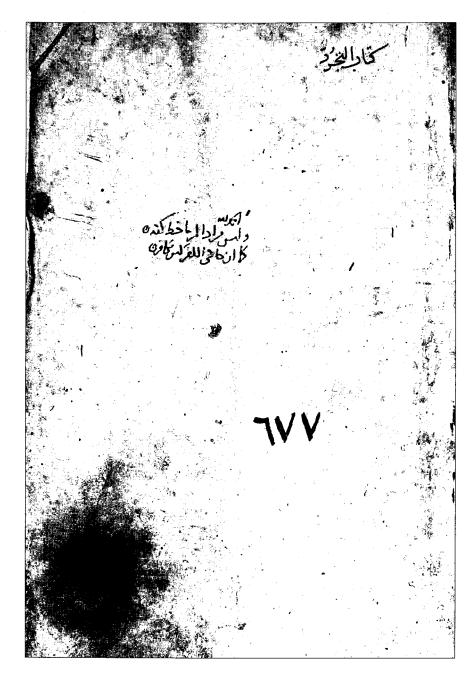
والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات

قال أبو الحسن عمر بن حسن القِيّام الطِّيبي الحوراني الأردنيّ: وكان الفراغُ من كتابة هذه المقدّمة في ليلةٍ يُسفِرُ صباحُها عن السادس والعشرين من شهر ربيع الأول، شهر مولد خير البرية على وكتبه بمدينة إربد من أرض حَوْران حرسها الله تعالى وسائر ديار المسلمين والحمد لله رب العالمين.

* * *







صفحة الغلاف الخارجي من النسخة (ت)

1_ 12	وقف الطّالماليا
فع	جات
المنافع المنافع والمولد المنافع والمنافع والمناف	النَّرُولُ
بخالاسلام	ا في الحادث
المرابع المعلق	الكايزال
الى ق ق و و و و العال المادر السكوا في و و و و العال الماد على المادر من العالم عنه ه الماد على الماد و العالم العند المادة على المادة	المرسم فرفاي مراد فرفاي و المراد و المراد فرفاي و المراد و
K _{ism} ,	Lilezmanye No.

صفحة الغلاف الداخلي من النسخة (ت)

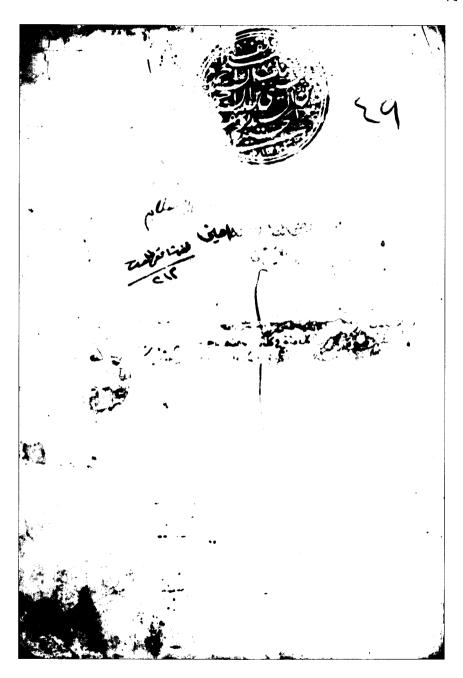
المحل سبع مهات احداه وباكتراب بعد زوا اعترالها سه أم لا و آ دا منوط بعد سعمهات احداهن بالزاب هل بحب عليه أي نفسل الحل سبع مرات ا للآت وكالجيئنسا إلحل بعد ذلك اذآ تغوط سبع مرات للعسه مُرَّهُمَا عَدُ حَلُوسُهَا عَلَىٰ لَعُرْمِينَ سَبَعَ مَرَانَ احْدُاهِنَ بِالْرَّالِ وَلَا بَعَبِ مَوْدُ ذَكَ سَ ان او اوطیها الادرج معدعسُ از لک سنم مرات دلاعب علیسیم مرات از اوطیها د ک^و عسسلۂ واصل و کلماوطیها معسل و کوعسلۂ واحل وهی کذلک مسسس

ويستان المذكود لامده المذكوب الإجارو المزاس وعبرة لكمن وجوه الانتفاعات ام في وهل السا المذكور مطالبة وبالمراة المجروعة بالماحن المناعر استقرار حقام الدكورة بالارم والمف كون من حن خرجت الم وص دوته ما مدة المذكون بالسوية الذكور ام ١٧ عات السولة المطالب فبذلك أذا كانت ألا نسار مغروم وي ولم الم المارض أخرى لأصاب الانساب ونبود انتشارها في منول لارمن أي هجر وسد فيها بحق لا من طلب العطو الاعدر الزماده على المستق الآسناب الكر وكانت المانياب معروسة بالجانة فل العصب مذي اوا كن هذاك اجانة سرعية وكاب أورض كلها من الكشف ومواسع ألغراس سبحقه بطريق الدرت المدت المذكون فلوا واسلال ماذكر مطالبه و بل المراه الموري بان معتلع معه الانساب المذكرة و دلك اذاعم المجا الطالب اصل المعقم النفسه نسبب حصد المراة المجود علي وكال التعيين للداخل على جسة بيند من آي منابد ون المسلحة الحاصلة في لارض الني مكتف بزلك لوعفق حسول مسلحة مددى ذلك مزيد على والنقو المدنوع بسبب مدة المراة الاخرى مدود ولكم ما لما لدت لم منع عليه العصال المدالة المدكان مدينة من المراحة المدكان المدينة المراحة المدينة ورحت لا تعلق من المدينة المراحة المدينة ومعند المدينة ومطالبة المدينة ومنه المراحة ولي مجود علما باجن المناع أستقار حصبها في المنا الباره للذكون من وقد عَفَاكُ سَمُ الْإِرْصِ لِلْذِكْرِي حَنِي مِظْرُوسَ عَظَمْرِ عَيْ سَلَم ارْصَ لَارْورَكَ الاستمارالني ولا تروى الاس مانية عن وراعاد الها وسي الالدراع واستا بط السان معيلاً ومراعاً وللرواعة النامكن في آن الارص دوي مها العلل والع المابي واجتاد المستاج المنتج نسبب ذلك والل زدع الذي روي والإرمع لماله لهزيعه ناح سرعبه لا متحاص وغمر من المستاجرين لمذكور والإسفاع بالقر ألذكود بالم الميدالعاديد فل للوال منع و لكرام لا وهل منعمالك الملك في الم يتعاع ملك ام ي الساب وفياكام على ديوالمام لدلك الماليا سبب لبس له المعدي ذلك وكامنع المالك من إلا سفاع مكرة الأأد أصل حرد الجيرك بذبحان بعرجدان عَبِنِ أَوْ نَادِمَضَ لِمَا وَكُلِّ المُسرا لَكُ ومَنَارٍ وَلِي الْمُمرابِينِ السَّقَالِ عَلَى دَخُ المُعَدِّكِ كمغ وعلى دفو المنعدى بالصرومس المنطواجرا وطاعه كرجل آجا ره شرعب للن سنتين كاملين ومصى من للع سنه واحل و ناخر المستاجرسن كاملا وان المقط البرب افطاعه وكاحدوده وتحسيطانه فهل كون الأجانة صحيحة ام او صلامة يكا الوجه المسروح ام كم احار - الاجان غرصحيحه مسلك وانف وتف على ٨ م من من لولاه وحكم تعصب من وآه م أجر المونوت من عندين سن والمريخ شيطالوانف ما ينابي ذلك م قبيراً المرة معبله نمات المآمندل المنعقة للموقرف عليه وهوا لبطن المائي فهل سفسخ الاجان بمويد ام وادا لم سفسح

صَرَعُسُنَ أَمَام متواليروم معن مُهما عُرصاً عزاله ومزالس الذي قلرت مندتمامه واما النام تكزمية احله وكالناسركان اعركفان وها

صفحة أخرى من النسخة (ت) يظهر فيها استدراك على الحاشية

ايالاردان^ي



صفحة الغلاف من النسخة (م)

ليمتزاليهم وسطانه طلتبدتا محتد والبةوخب وتشل اسَاتِعَدَ حَدَاتَهُ تَاخُ الْعَصَلُوا لِلْمَثَانُ * والمسلاموا شكام فإعبِدَنَا عِدَا لَبَوْكُلُمِكُ لَلْ المبعوشان هتناك سخلف عليه وطالدوامعابداصل الفندل والمغفوات وكجا البابير لمنفتاوي عبدي واستادي فالوي شيع الأشلام والملافقيد الجتهدن سؤاج اليرشك يمتعرص البخاف الملقيني للقانع مصل الصائعا لي رفعه الشرعة وعليات وننتعض وتسابرا لملال ينهقا على بب ابواب الفقد ملقّاعدة امتابنا المراشابين شادي العالدشيج الإشكام عقله العمالشا لوعهد المرحر معسله البوم قاحشات اعتب وادام النع ببقا الحصولاتان بشان المتعلن تبيت المناطرت لعلد المدين بغبت أختصلين مآخ اختكأه بجلال الدزل الفشل عبدالاحتزابي واخلف رس اخاظنا الحبيق مؤات امضاحن طاقتاب جلدتيب عليدان نبسل الميكشبع شوات اطاحرطانواب آثم لأ لارتبع شغه جهم مولاخاست كالوايدئث وموضع الحذث مكاب لمبنجس فكاجب كآ غالاتيج وصلعلات علواخاسته فاسهرت متدعهم للخاسته فحماله اشتيتاك بشارة نقنقا فكانفش لاشعثه العنفذة سكلاب النارالق وموسنا جس كمبه عليه الماط خاخ أشخه المساحة الماط المراس الماط الماء ا سمآت اسعاص بالعاب فتالهم بالمتيع الأبعد زؤال عمل اخاست وادارالت مبرالجا ماي منسطه سفلاا فاظلم خالت منسسلة فاجدُه وَيَغِسُلُ مِدِهُ لَكُ سُبِعًا وَلَيْدُ مِثْ التواسية مسلفس المنتقات فاجد حسل الحل مهد دلك اذانتوا شبع توات فينسب

عن خان الخياستة احَديثَ بَهِلَى عَنْ المُعْقَدَّةُ الْإَعْيَدَازِ لَامَالِيمَا خَيْثُ ة ت الدعيّان وعوا ومع والعافية لاسكان الاجتيّان عند شلات مهاتيًا فيه فلمنعذف الماؤلوب ولاالدمتيات بنالتلبل فااكبيد ماذاطات خفافه خان الغاستة من الدح اول : في الكناب الله قلع ي في الإطعينة كال في القيف عَنْ الكَيْنُورُ يُصِيبُ التَّب وَعِمَّانَ وَالْفَالِدُ وَالْمُ وَلِدُ مَعَلِلْ وَرِدِي الله لل عند رطوتِد سًا لآفاهُ وَاحِمَا الذي وَكُو ﴿ الْكُنَّابِ مُتَعَيِّنَتِ مَالِدِي دى الماوره ي إالاطات مكرال عقين فيرننس لا الكيرة حافي اول المكتاب إبالأبيد بتبدالكلام عامؤل المشامى دخ الدعن وكابد عنعة عطرتيل والخيالية المتراكات بالمتصاد تليلا صغيصته أوليدا معيلات وفي متنامن المتعومن خان المنياسة ومعه لايات إالع الذي بيرح واللاسا ن لإناليخ المذكوز لم يتحتول وسرقاب المجاشة لميواز الباون الماعة الكريقة المبعدة وبدلماودته الخاستة لااندر فين الخاستة وامضا مال لحارج سرالير شاعتريه الملؤي وكأمل للعنواد فلعفظ يتنابضا سنه وعدم الفغى أدكفلك المشفة فخج وفلعاك الله تعالى خاجقك غليلم فالدس سخرج والأعاويث العائدة كملكة لعنومع البح كمديث عبدالتدات ببين فاجم الماذن وعتبوه ليندح بخدمها مامعننجاب سول الله طلله مليد وشلعرا وفينح بث الت بنسل التوب ونزك الاستغمال فوغابع الأعوال بنزل تعذله التوخ فم المقال وذلك اسالات ليتريني سراعات بسريع غريب وحبيب فالأمكان المقالة نه الد بناج برالدروع النجيس بعلقاد امنوين بسان الخاسة تتبهم كبئم لامتنقكتبي الخالمذكور غائبناه وابينا فافالبالجزلات خطبه ماخأت الإلاة الموجد مقاعن والكالبالان المعنع والماحذ ويدوه وروع المرجم بخاست شطريه ميكون طاعنا فتلما كالوابقليت المغرا لحاظلها شاعوم فوف فكأك مند وتلتشطت ذكك فى النقابد الخيئة على اليابغي والوصفة اغل فالمآما امتسلهما المنسيدادا قللم تمترعك تبلعوع علننو لامله وباذكونز المغرفات القنب فالجمّاء اطنّت في الجلي -عالماه يعتات مزامن فلاتمن واوخلا العثث عازة ابينوتها كات مزاجغ خذ مُسْتَقَطِع سَعُهُ عَلَى الْمُلْعَةِ فِي الْمُصْوَانِ مَلُوتَ بِمَالِيدٍ بِهِ وَمَنْ خُ وذاله نبيني الحاختين الملف القنف استامه به نغتط ملحط نتعمل كملف

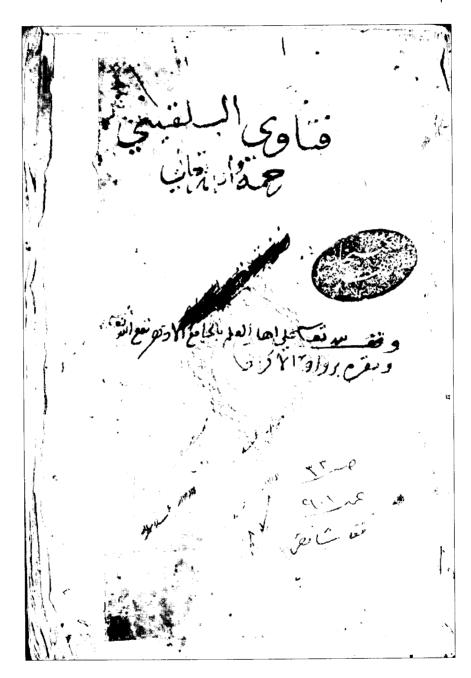
الفأنت آن بنعل ذلك لمبوقا غال آلذي متنتحاحات نتمنا العثلاج المتعولة بح الونت وتعذا عثلاث شاادا مُعِنَّدُ الحَرَّثُ الالتُوقَا لِأَمَثُمُ ربيده ومعال بعانترب خايت عاب العَمَّرِ مَنْ المَثَّمِينَ عَالْمُلَّا وَمُرْمِدُ وَمُرْمِدُ مُرْمِدُ وَمُرْمِدُ المَعْمُولَةُ فِي الْوَقْتُ بِالْمَنْبِلِي أُومِدُ مِوْمِدِ مُنْ الْمُعْمِلُولِ اللَّهِ الْمُعْمَّدِ لِمُنْ مُ مُتَمَّعِ فِلْ الْمُكَلِّفُ وَهُو مُنْ أَمْلُ وَمُعْمَالًا أَمْلُ مُنْ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمَ ادالمئة بعدالة المالية اذا أملَتُ فِيمَوْنَ بِهَ لَهُ مِلْ مَلْ مَلْ مَلْ مَلْ مَلْ مَلْ الْمَلْتُ فِيمَوْنَ بِهَ لَيْ مَلْ مَلْ مَلْ مَواتَ مُنَوَ الْبَاتَ عَلْ مَطْلَ مَلْ اتْمَا مَا وَافَا طَلْ وَلَوْلَ وَمُوْمِ اللّهُ مَلِيتُ مِنْ اللّهِ مَ بِعَنْ عَلَيْهِ مَلَا مُولِمُ مَا لِمُنْ مِنْ الْمِنْ فِي فَلْ اللّهِ مَلْ اللّهُ مَلَا مُنْ مَا اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلَا مُولِمَ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلِيلًا مِلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ اللّهُ مَلْ اللّهُ اللّهُ مَلْ اللّهُ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ اللّهُ مُلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مَلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلّهُ مِنْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلَّا اللّهُ مِلْ اللّهُ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ مِلْ اللّهُ اللّهُ مِلّ يمتنع جا المكلب وموماليلونه غالباً فطؤه البات ويبيعنلات تعسب مزهندملأت موات منواليات صل منطل متلائد وادامخ بالفند تكات مضات نتؤابيات خذنبط المشلاة واخارتع فالمثلاة ملات منات ننؤاليات عك شطلستلاته مادا بعضكنيت المتناد خلاشطل شلانته ماذا يتبقل كالعذب امعاكا ستمير للمؤان وللطبوع نعوب صل تتطل مثلانه وادام فأعلمت عَدُ ذِلِدَا لَسُلَاهُ فَأَعِدًا غِلْدَ مِنْ البِسُلِي كُلُّاعِلَى بَيْنَةِ الجِلوسِ فِيلَاسُودَ بِنُ بَلِ عكينة القيام مل شفل وكأنه وخل تبح ملاة مع فلعن مل بأت البشكة لاستطل الممثلاة بمسااذآ احذت في الميتوان وتنطلونا اهُ ا ب منك ملان مراث مُنتوالمات وَلا شطه ملاة اللغرس للمهم يشمُّنه هـ ل سوافهم والمنطف المطرا وعبوا المطري فتراط الكرين لمتري المتعرف مفهم في تبطل متلاة شيعك عمون فينبد بلان شرات مئة البات ولذلك نبطل متلاة س معجستاندس فمد ثلاث موات متواليات وادايه ويعيق الجاداوه بملكالغرب بعماطات والميؤان والطيدة عنيدء ولرتبلقدس فكسفوت سفهم افتوفا وتنطل المثلاة والابتلات واذا شطقا عثا غيث جونلدا لمتلاة ما عناجلت سرايسلن كاجانيثه الماوس برئاشياتات بلفائية القتامه ولت المثلاة الضعائه فأبدئا وببشد المستهواله عان شاعينا بالمقوذ المذكودة المتباموابدأ وتنيح ملاة سخط خلت شاعران بالمبتثثكة والمعرسة عرفان اطاف العامل الديدوم فاستاب يتبده والكناف معالون شعلونا ادجا اخدار للبست المتواة بدوية أذاها مذاك والفاخنة اوبدكا

الايلة لوتسيسلابا فج ونب فتل ا علق فالطوات شامعتم فلأعيوم ونبه طبيت ولألبش وكأحوسا مناباخ مدا اخلا الافل لما علم علاب تعامير المواضط الماف والمف حاملاء بقذا سو المعمد إذلك وتدرث وبيدالا ومشاعل والعقتة وسنه النؤويق والبعيئة الى لوكالت البايع مشتوكي غيدري كابيتغد ابتبع نباشا جاشا فيليل الؤكب ومعتشبني مفال الادح ثو مال الموقع به عناك عدم الانبقاد الدى لرئيب والمن وحال ببنكرالتها حلايج ببعث تبلينا الارج خواده ببعب اداملنا يجواذببع المنبق لامل استعد التُمرِّحاً حَوْالْمَذَعَبُ مَعْلَ جُونِيعِ الثِّلَ الكَبِيدِيِّ ٱلبِلَادِ الشِّنَعَ بَجْبِهِا عودتيم المسل اللبيدتي المثلاد ت الامقات عللوابدتم انتنع وقليجود وأببغ القبيخ كأحل أمنيشاص المن القِعَامِ المَا وَلالبَعِلُ الذِسْ الْبِسَا مَعِلَيْهِمْ بَبَعْدُ يَعْدِيمَا عِلْ امامن لعند حنايه بوجب فتتكمنا ماعتقد شيده بخا مفي استخف مآ شاك مغليفؤل عس جلان العنوع ادج يت حاد السلة المدلونة في الوصل منفول بنقد صنا لعود النيف وبلزم الشبد الفكا فببطونشاله منول باغ خاربه ينفس وسطنا النشنى وشفط اعنا صادبه مزاداه ببئها مدمنها لدلاك فلغرت للذلال مفلآ المشتني الرجوع عاالباج وتعليج الذلالمنتان الجارئد السنوتي الرهوع على المالع مالمولادي ةُ نُعَهُ لَهُ وَالشَّيْنَ عَامِلُهُ مِنْ الْجَادِيَةِ لَا لِكُمَا وَلَالْكَالَةُ لَا كُلُولُهُ مُلْكُ مُنْ ال عَالِكُمَا وَادَاوَاتِ الدَّلَالُ عَالِمًا مَا لِيَبِيعِ العَبَادِ رَحَانِ مِنْ عِبْدِ مَا لِلْهِ فَيْمِوْالْفُ فكبنه والالعرتب لعرالحال إدلا فتتوال العقان عط المشتوى والبيئم بمبع

صفحة ثالثة من النسخة (م) يظهر فيها الاستدراك والتصحيح على الحاشية

. ^ 🗸

من اوالا الواقني سفي المعدى بالكامث و تعليد المطرافات الواقف و مسلطة بالمؤد من المنطرة الوقنين لولم بدة و من المنها للملحث من المنها الدكت و المنافرة من المنها الملود بهذة المنه و المنها المنون و المنها المنافرة المورد بهذة المدورة و المنها المنون و المنها و المنها المنها و المنها و المنها و المنها و المنها و المنها المنها و المنها و المنها المنها و المنها المنها و المنها المنها و المنها المن



صفحة الغلاف من النسخة (ز)

ويلوه لليتسب بغيران اعطيتني عبدانات عالة فاراعط اله العلى ماي نويندواس افا فعد الزرة شب وابراته ميغني الزوجه ن في فل نه النفاز فياعيم هفيل مقعود الزوج واست افاط وتبعدل شيا فلاين النفازي وال العلم الملا بنول يستي معدد ومحسل الوقع بندالطلال بذارا فاقتعدان وسيت معلم المان المسادل المان المسادل أراب معوالمرا ووامرا مترعل العو والمعدر وكانت ابراة ضميم رس لعدم كج الشريع الما في ذكره ولايتران فوائما من ووادية الرفعا بين لا أن حرر ألب ع فيادر ما يع والمهاج و المستسبب العدة شهر الركم فبلا فرو العرب مان المنذولات بات في عن ولب في من العرب الما يا حدّ م تكل واحد من الوينزال

إشالوائث واحتفاه جيومزاهلا ولأثكام ودواطه يصالن كانتظ غراعمه أكمة عمرعل لنازرا وعلاق الا يتلب الأأشة ررحا مصغرنا ما ومان خاال مَاءُ سَعِلَى الدِّبِ بِكُلِّ لِأَكِرُ اللَّهِ مَا لِهِرَا يَعِلَى مِنْصَيْبُ الدِّارِثُ تِنَا حقالًا منه وحق ألوك ولايق ليستفطين وينفر بغد رهب لا فالالكرم اخليه من حنك عزم عزا وارك خامه عراجان عبتدا و بنها ماذا كان لاحدا يا حذان الزجه بخاله كلوان وحشاء فهرور بيشين بالمصفى المتخرص يوالحصن جيعا ورج التزير بالأعلى المستزرات السيام المرادات علمهنز على الوقعر الدي منه أيوة تعرفسندن نسدمة ل الها

الوجه (ب) من الورقة التي تلي صفحة الغلاف من النسخة (ز)

والتجيم وسلم اسعا ستدنا محدواله السطف المبغ تمنعونان صوابه علىه وعلى واصحابد اهاللفطاط والمحنص مراكفا فالبلت المانع جعكا السيعالا الكريم ببضلة العسيموا خسانه الجبيم وادآم المفه سفنا ابخ عبز الزمان لس معدبعالض يحب عنسل الفرمند وبكون المعفوعندهوا لأكل فقط للعس الشنث اعاعات لانهن نحاسة معفوعنها ولأسغلن مها اعاب سأركده الداغت المعفوعندم ستكلداه اجعل المحذرك بارنجب وكالكرس ويخورا يختلطا يغآب ويعزيه وكانت ثبابه وطب أوكأن بدنه وطيناه كانتيف ابشآب او الددنا ولاوآ وااوقد تتعدم فيلوية النارالني وفؤكه حاميره ؞ واه ااکلطعاسًا متغسًا بنياسته کليلواکل کل و تغوط ه ن بعسل الحيل جمع مرات احداه را لتراب بعد روالعن الغ معه جرم مزالغات كالواصرت ومحل الحدث دطب لم تتغس وللعلك را الله وصدًا خلاب محا والخداسة فا ذريق معدج م مزاليخاسة في السر اشتعال الداد وقديمًا ولا بجر المرتب المودده من لحاديث الدارايي ونودها معبيعك اذاا ولطعاما ستغيرا يغيباسنه كليا واكليل كلب ونغوط ارز

وقصه من برواق الاكرار

عإلاومه النام أحساب لجواب عنها عناج المعندمه وه إن السوال لانج فالصبحاه ليسابع فستحروح وفتها وفت الصلاة مفروضه الاان كالضاك مندورة وتسال كلامنيه ومن تمام المغدم وازال بغَوى صرح بالمسكدة فياوب ۵ والحاليط فه لا الكلام وقال اخااد رك شيئاس ونستا لعساعة اود والعبدر بعدم طياريع زكفيات ذكرنا فالنغلاف أندية مدالعشاد وببالكعزب وان عاوه وبعد منفي تُلاتُ ركعاتَ كالإلفاعي بعني المست فيه نطر لاز المؤرالا بلزم تنعثا للعشافا ذالم ملزيه العشاوا لوقت وقنهما فلأبله نبه المغوب فأك البغوي ولواه دكة مزالخ وقت العصرفذر دكهنه وبعغ سلماحتي مغ من قت وقت الماب بالات رفعات تمعاوه والحنون ملرنيه المرب ولأبلزنية العصد الأندلم مدركة الاامكان فغل صلاه واحده فلائمتن اعا بالصلائين علمه الرئت المغرب فنزاول بوحوم وكلالك لواه ركة ركعة من فتت لعشأ والمندالي ان صي الماهم فذررهم من أو لك رهمات لا يلزمه الاالصولاء أعاده بغوصي بلائه رهات من وقد للصوففارا دركة واكن أ ذا الزمناه الص كلابيثة أمنكان العشاوالوقت ونت آلصه فهوا ولمالوت ولوا فركهن فت الغيط بمترادر وكمتن واستدت السلامه الخان مني تست المغرب فذر دهيت يذنب العصرا بدلم منتكن فتررامان مغيل لمغزب فلرمكن اعبابها واورك اسكان العصغلاف ماه لاستعني وتوفف فياافيااه دك قدرتلات دهات منحت العيشا لايلوند المغزب وكاحتال كاله أبيود كششاس وفسا لغرب اعالمرسه نبعًا فلوادرك فذررهن ل وركمة من وقت الطهر وامندت السلامة ألى ان منى زوقت العيصه فلارسبه وكليات يلونده الصلائات فا زا ه كرك مث اخروق الطهرقدر ركعتين وآمندت السلامه حتى من وقت العصرفدر وكعبه وكالدنيد انطهرا معلهد كاليس وقسالعص فدرارت حين دفيلزم العصدة وزالطهر لانداد ركس وتسالعص إسكان نعلدوا دأالرسناه لاسمى اداً اسكان صَدْ وَالطَهْرِ فِلاَ يَلِزْمُ عِلاَطْ عِي هِذَا طلاع البَعْوَى فَيْنَا وَهِ وَلِمْ سِيْح لاعتبادالطهادة فبسبأ يلألاكان المنتفى للتضاوالبدس وللرولم يتعرض الاعتبارالطهارة في حن من ذالعدر مفل ولما اوقت ولا بدس دلا ال كممكن مندبها غياالوتت وقولة عنلاط ما وكرسني لماحده بعلىفة سنجد والترج نخلاف

تعيرح

لينط ليكا فالمنه صواله علية قل بور بشع ركعات بليا است وتعزلاو تر واحدة فروكا ليساق فيومن حرسال موسى الأسعري رضابه عندانه كأن يرسكه تم قالمهاأ لُوْتُ الصَّع وَدِي حَيثُ وصَع رسول الله عليه وسلَّم قدميه وال افرامامة إبه رسوليه للعطية وسلموه البنياي برصوشا بإعبار مضاله فيكل دكعنه بإها الطلقيمين وساونع السواليعنه مزل نهصاره كدؤلك احدفهو بعدالقبائث وللأولى سبح اسررمك الرعلى وذللفات وليالها الكارون ووالمالنة شنظ وتزعفها وسبعادنشع اواحدى عشره فلانيتناوله جذه العبان وفرعبالعض الطلام وجنه المسلدلكن بغوا مدويكانهاييه فيوآ شنهربس يعترا كخاص العام فرن المنسل والوسل قرانيسبواسر بهلاها على وقل بالهاالكافرون والركسير لاولس وقراة المعودتين والاخلاص البالة وقدرابت فأكاب فعمران عاسته روا فيلا هذا الإم المها يدوه وكلام من لم بمعن و النطر في كشا لحدَّث و ونظهر اكله ما قدمناه وللة الحدق مست لمه لواق بعم الوتريم بداد التعدل فينفلواراء مكالور فهل بون خلاقا لمقاوه وانقده اعتبارا لوالاه عط قول وحيت كم موتر مفل الاول لاستعقاف ولداله التراوع والمعاجاب

ليسطير

صفحة أخرى من النسخة (ز) يظهر فيها تسجيل الوقف كما يظهر فيها استدراك على الحاشية

علىديذ لكعسب لمه لوسات مالك اللقطرة إنساميرة التوبف فيعيل بع الواء عِلْمُ مَا مِنْ لِي وسنسَا لَفُ لَجِأْ سِيبُ لِمُ تَعْمِضُوا لِعَذَا العُرْجُ والأوْرِ اللَّهِ كا وجوله الوكوئي/ مبني الوارث على ولا لمورث في أصح التوكيِّس مسهل سخت اسلموالده وادعى عوالاحيلام نبيلاسلام ببع دبيل تميد ذلك احياب ىغىرىنىلەنۇلە نەخەلداخەا كاپ ئىستىمكى دىنەللاخىلام دەللە باي بول بىت ئىن وأبيەقىللىغلىسبىيا (ئىمەرسە **فلونىفى خ**لا أياسا لم يويودىياست وكديزا كعضان للمنسطين يومالالغ بخلاف ستدعش يوما ومكز العرت وعتباط ايحأج وأجف العنصيد فالأبحرج الولدعن جسكما لننعسرا لأبطرن تسرضيه ووالهوله فيطام فرصوره انهائ ليشعر ونوله بالدوا فاداراي لحاله فاكه فعلالعل بكون ميزالمسلن مسسله السساياس لعبسه والاتسا ألذرج وت الباوع وليب مع احد مهراب ولا ام والسابي سلم صليد عون لسابع الاسلام وهذا والبعوا الكهاركا فزوهدا النمان لصح السع وصل عدون عطازا لداريهم عنه واحا بعهديم صل بعبروت بغيادى واطا ملغوا بعدما حكم باسالامهم معا أناصرواعلى وبالنفائة صاروامريدن نلحه وأعبالاسلام وأدااستعوا هايعتلوك سأ عراله فالمادي فالعدوا علاسالع واهلاه المغلوما فاعب علالباس منالعقه وعلمن بتوكل لهمن المسلمز وهلاعب على ليموس علم بهدأ وفدرعل فعيدع بجل ما اسكندان منعله وحد معز دامر فاب كرالمراحط والبحد بالمالم عزاله كالامرز والمعروف لصامسيني السابى الاسلام على لعبد عندالينا ونسدولا يصرمهم مادكوس المحدادالا اخاستراه سربعيتو عليهاوي ليلمالكه اعتوعبد لمدعني عآكذا ومحبرا لمزكورون علرنغ يرهم المعادمة عزالمسل المؤكورة ولاتصرا لمذكورون بضاري ولابهروم الدوللنسن كان منهم غرمكلف وللآمكون سرتدا وسركان منهرسطلنا واستعل الالهود مدآو الضائنة بإحسّان فالذيكون مربواء بسضغتدان لمبيب وروي البهايج غ السنرخ حارل ميرالومس عمر والحطاب للركاب العدال حمل عيم الك مزلادت سأجرك عليهها بالمسيأت ومتحظه لهم فنتوا حواط عن ينهم فأيتست عبدتم ويحرى عليهم مزاسق عهده فارخ يظهر سامته في الناصح بدفع عردا المنغ المااحر المسمولاسنا تف مركز للاندام عَلَى عَلَى والدويع والمانع وكذاله الوكيك

وفطره بإيظن وقناده أستغيرها بارولااحطاب مو و فطن بروه سه و ف ده سه من عربا ما رود احداب من عملی برا عتم مراعت الدی سید بدخاطره علی الکتاب به و مرت الکافورسکا صاد که خطاب خطاب داد الحارد الا عرب العارد الا عرب به ما ان رات و السعت عشاده ما داد کالا امستروکاک به و موالا مام و کلنا مامومه می و حسی و حسیدان و نفت حرال به المناز المدر ا لأنساله عزمن المسلما العابي بجواب محتصر فلمنتع بعفلا المدة كرهم واجوبهم عن عن المسل مكوب عندنا في عنره خواالمجوع والعدا لموفق المسواب والحسمدلله وحده وصلواته وسلاميط حسرصلت محدوالد وصدوسلم الماكزا وحسب الله ونغرالوكلك ن

الصفحة الأخيرة من النسخة (ز)

المتحددوالاهتمام بجمع فتاوى سيح الاسلام سراج الدير عمرالبلقينى ودير الله روحه جمعها ولدي سيح الاسلام فاحى ولده سيح الاسلام فاحى القضاء علم الديرصلح لطف الله به مناتنته عمرواله عمرواله لولدين المنوى يكان تدينعه واله الله به المناتدة الله به به المناتدة الله به المناتدة الله به المناتدة الله به به المناتدة الله به به المناتدة الله المناتدة الله به المناتدة الله به المناتدة الله به المناتدة الله به المناتدة الله المناتدة الله به المناتدة المناتدة الله المناتدة المناتدة المناتدة الله المناتدة الله المناتدة المناتدة

لائتلمن عادة برولا تبعل عقاب المؤفى رزته نان الوالاتكن سسط عطا تدالغي من أخته و مقدمين المحكمة في من المحتمدة المحتمدة



حالله الرحمزاليسيم الليملك فيسيداعدوالراصيمة اما بعب وحدا بعدماع المعتل والاحسان والعنالاه والتسالام على سهاعد البرالصطفى المعرث مزعدان صلى بعد عليه وعلى لد واحقا بماه والغمال والغفات وعلى لنابعين لهم باحسا لفقها تتغرنب المعالم تليم الحلع الكريعز وزرهب ما پيغسري ويتيسسول من فناوي سيدې داستا دي والاي شغ الاسلام والمسلمان بفسه الجبيدين سراج الدراى جمع عرا لكنا واللفين السنبا فعي حل الله تعالى وحدالشريقة في المان وتفعي ويبا والمسلو ارتبها علم ترب ابواب الغفه على فاعدا معا باللاسانين كيتربب من بينام لأمنعين المرتبين وسميت هذا الجيوع التقرو والاحتمام بحم فناوى الوالد شنج الاسلام وحبله الله خالص الوجه مالك ريم بعضله العيروواسسا معللسيره وادام النفع بنقلة فطالنا والمسات المتكليره سسلف المناظرين وحله لفدنين ففبه المستهدن فاخلالهمناه جلاك الدين الطان العداد من المران الطان الالعلام مسلماد أفلاانه بعق عزاكل دود الفاكم والجبن ومافيعني دلك سعم بتعا فهرجب عشدم ألغرسته وبكوت المعنوعتان هو الأكل فقط للعسب والمشقة ام نقول آنه بعني عنه مطلقاحتي لاعب عسل القرمسه المساف المساف المسافعة المسافع معنوعها فلابيعلن أعاب مسيل كدم البراغيث المعنوعنه مسساره اذاجل الغوران وعبسه كالكرس اوعورا عندلطا بعاسه ويعسوبه وكانت بثيابه ببطبه اوكان بدند بطهاه لانتخبير إلئياب اوالمدز لمرلا وإذااوكد تنمعه مرهلوبه النادالتي وتودعا بغر فآر يحد التبعدوا دالكل طعامات الجاسه كلب اواكالج كلب وتغوطه هاعب عليدان سل الحابيع مرات أحلام زيالتراب ببداؤوا له عين الخاسم أولاوا وانفوط بعد فسل المارسيع مات احداهن الراب امرلااحاس لا بمغسباله انكانت وطبه ولابدا فالدوطبالان دخا والخاسد لاونفرسد جرم مَرَّالِجَاسِهُ كَالُولِمِدَ ومُوضِع لَعُدَ رَطِبٍ لَم بِنَجْسِ وَكَاجِبِ الْمُسْتَعَا وَلِهِمِ الْمُ وهذا لجلاف بخار الجناسة فانه برتم معد جرم من الجناسة فح الدائنة عالب

المتأثرة



الناز

مكناسل نصيل إجراع والتبييز لك الصلاء فضار كرعليد صلاء مزجلا يركل بعرف عبهماوع صورك ادراك اربع وكعات لميزمه فصا المغرب ليبث لابنع كان منحكناس انصيلها ففاركز يسحصلاه ستالات لابعف عبنها وبلزيما أينفع المساوات عزالذي السوال ودكراما في الندب مسسله مو كروا وجا وكامه الما الندب مسسله مو كروا وجا وكامه المراد النها المراد الم العلآث وعلى حدا تبنزك الملاق المطلعبزج الطبعبر وتساملتم عاذكهاه الجواب بدلك في المصرحي بناك أنديكم الصلامع الوجد الماول مردخول الوقت الي سنعالعصروعا الوجد الاخرمز بعدالآبنا لبالسنه اجآب فلنعلشك وخالست عرفي الرسالدع الاكراه مدالم لأمالم وفعص ليالعسر ببحول وقت العرسوا صاال مراهرا مراه مهاوسوا صابح سنح العصرام ابيساها وكردك ف ترجه النوع نصبه إلذى فببله في تى ويفادقه في تُح تَبِين فلاكه ويشب اي هرن از يسوك الله صلى الله عليه وسلم في عزالم للاه لعدالعصري أغرب النمه وعزاله لاه بعداله برحى طلوالتمه راثع أردقه عديب العساع اف والله صلى المستور وسلف لدال عسر فطع ومعها قرن السنيطان فعكرم والسائلاني وضائمه عبد ما حال الهم من البي صلى الله عليه وسلم عز الصلاه في هذه الساعات معنسر إحدها وهواعها آنكون للصلاه كلها واجها الذي اسي ونيمعنه ومالج وحدس الوجومها عرماني جدالساعات لايكو للحدائصلي فها ولوصل لمر بود ولكه عدمال معدمزالعدلاه لما يكون مزقع م ألعداه فبالم يخولسو فتها لمعزعنه وعنل نكون ارادره بعفر الصلوات موت عفر فيحدنا الملاه تغرق بوجعين احدهاما وجبسها فلهكر لمسسلم وكعوج وقته ولوتركم كالعليدتفاق والإخر عاتغرب اليامه عزوجل أنشغل فيأجه وقدكا فالمنتغل تركه فلأهنب لمعليد ووجدنا الواجب نهابغادب لتطوع فيآتسفا ذاكان لمزداكيآ فبضاللكوب الارخ لإجري غيرها والناقله واكباستوجها حنث مانوجه وبفيرق كالحفر والسعام لانكون لمراطاق القيام الصبل وإحهاس القبلوات فاعداد بكوث ولكلج فالمنافلة فالسآلشانى وخ اللدعب فيلما احتمل للعنب وجب على حل العدا از لاعلوها على احرور عامر الإيوكالعسنسينه وسولي العصلي للعمليد وسلمأ واجآع علا المسلم الدبرا لأميلت النجتعوا علخلاف سسنه لوكالسالث فغريض للعداع نعوه كماعيره كانواديث

سندالعدم المدكوث

السلع

12

إموكاتهم

فقالساني الشدالبادح وفيابرى للنايمكان إصابي السرائيس فراتشا لمسين فسيعدث ويما الشيم وتسمتها بقول الله حدعي بهاوزرا واعطم ليعااجراوا حلاله عندك دخرا كالدائرها سفراينب وسأولدا المدحل اللهعليد وسلم قراالسعيره فسيغث متقولت و بحدد مشالله المتراليجاعز ول الشين المرجه الترمدي وازم المعدوا وساتع وزاد وتقبيلها سنما تغيلنها سرعينك داود وشبعه عناعا فزعتر فالعز فالعالفا مراه الملك والثاني قراه الجني غاما قراه الملك فالدى تباد را والكافهام العبض لينجي لقائعه ولكزليرافف واجيار بجودالتلان الطبر المياكا فينزك بالغراث ليخسبوا مل المعليدوسي الكني على المعمليدوسيلكا لاسعدودا لعبرا كالاسعدودا مأيستاج الى تتبع وكلستَّف للاختار والهائاُدُ واوله أما نزلسا قرا بسم(يك الي وله عليمز الانسان بالمهرة ولساخرها مددلك فيضيده المجراو فواحرها سندعوا ألزابه وفياخالسون كلالاتطعه واسيروافترب ولمديننا انجبرا والبيها اليبناليه حدافك رهاويكن انتيال الاسجود سرجير العليه السلام وسرالبي صل العبعلة حسا والزارمنة إولامكول بقال الماشرة السير دامد الزال العراب العراب العراب العراب العراب السجود حساليكه فح سوم البخ والي لانغ يثكل لالداخل ويكن أديني لساغا نيترع الجودوب هذاولما بلغمجر إلا أننى ملى العدمليد وسلما بتع قرائم فاقراه الني صل للدعليد وسيلهد دلك عليهمة استعرا وشفروا فيبنيب ليشرع السيود وكلوت اغالات والذى بنغ التوقف في ولكحي بوجد خبر وج لك وكدلك فيدار سجبراك النبح ملى المله عليد وسبايا لغالض مظهر ومضائ لم يَعْفُ وَيُعْعَلِ شَى مِزَوْلَكَ وَامَا مُرَاهُ المغ بالكان الغارى براكوز موسناتا مريست فسامعه مزللانس كسجودوات كالمعدنا فكاسيا في والانسر والكان للني كافرافعيه الحلاف في زاد الانسي إلحاف وساؤكمانيه وقلعوفالغآر تأعزا زعباس لالنبصلي لله عليدوسل سجدالغ وسعيهمة المسلون والمشوكون والجن والالسروالا زفانتكاع إما وعدانا يومن انعقل بعتبر شالقاري الذي يسعيل الساسر لتلائد صلاحكم الامامه فتول الدى وكن والسيان العب بقال على الصبى إما ان كون وصل لما حاله تعجملاته واماستدوقراأ يدالسين وهوستطهرقلانتوجد فلاف فخاستهاب السيوالمرائد المستمع لاعه لوكا زاما ما فكالالام ما معاليه والعالم ويشاء بشرع فالعلاه فكراك يسجد لتراته خارج المدلاه لاخلاف وانكاك العبي لمعبل للحالب تعبونها ملائد

اللانجيرواللان البي الديليولم سور العولفط يح سور العولفط يح

فلا

ر بزندًا بإطاعاً والم عندعو عدفاله

استوليعليه مستدله وحا لدائدوامهامطلقت معليهامان ارضاء لنروبقي مزالاط يومن نهرس أن والدتها فطرتها والقطع لبنها فنزوجت ووجاعين وازجين النت مئز وحدات الاه فها للوالعال البنت أو بنزعها مزالوالده والزوج احبن لاخ لدفالها الدوالوالداه والمحاسب معملوالدان ينزع بنده المكون والتحياية العاب لإحنا تدفله فنسخ الاح تصويب فلعالنزع مسسسله وجل سناجر للتعطائك مزادض ابعه سبخه فزرع بهاعل العاقبه موطنعا سندوموصفا سنعفاما السندس يطلب مندما لميد العق بالموان المناوية المناوية المعالمة المناوية الم دك أولسرله الااصاله ادالركير بسهاجان شرعيه وهلك الدارسدي بقدر وحبسر من كون زجهته واحد عن ماله كاردك الدالغويد بغيرسند شرع وما داع اولها الامودودي وعلينا بمن معالظا لمرظله وساعد الظلوم على خلاصه منه لجا بـــــ ليسرلصاحب السدس المكورالااحين المناوط ببولعان إجدزا يراعل دلك تعد بآولا يولعا ديعندى العرد والحبس واخداكما ليظلما وعلى اوليا الإمورو فغهما للدتف لولغدا إلجئؤ منع الظالم مرظلهم وغاب مزمنع الظالم مرظله وساعد المطلوم على خلاصه مرد آداكار فأعاديك شاخ تااعتد للبن يستان انشاء من من معروط ويول مناسراً والمنافقة جن ويراماه بجورعلهاوا رمز السسان المدكو وسرجله أراح الاحسار وصائ دنفه لبنت الرجل للدكور نبؤنيم احباب سيلطاني على الإدخر المدكوب مرنب يوضره كالسنه لعنبرا لموتعراها بالارخرالمدكون عا الرج الدكور وظ اينته وعلى الماه الحق رعلها من المنشاب البيسا والمدكورة اجراله المدكور ارمزاليستان المكورعل بنته المدكور معكامانها شندجي ونظي لمارايها في دلك والمصلحه لمربح غربا لارخ الجالية والغراب السينيان الموكورخادف وبغرس بالجنناد فبالمدكون عفزا عرنب فإعا ومغرس العفرا ووارنشاب البسأ الدكور شحرسنطوج بينضر بغرس العقل لذى يغيرو ببنع طلوعه للانتفاع بسبد وجودظله على المعند وقصد الرجل المدكور مطالبه وكالماء الحورعليها بملع الانتشاب التي تغيرالعغا الذي يغرس بأرض ليستنان ألدكور وبغيرها سؤلانش النابشه بارض البستان المدكورة بالبعالية المطالبة بدنك امريا وحالها كبرالزامرك الماه المحورعله مقطعه كالنشاب المدكون عنب سوال الرج للدكو ولبيكن فس

بركا بملاقد مرز بلادانف لمباته باحيه والمراحدود غيره واعالا لايديا خدور الاجمعة الامامدوعومنووست فانكعلبه الشيخالامام عدر عدرع والمعز والمعز والمالل يعملاالزع والاعتقاد وتغل ابياتاع إغراللر بترطيره فغالسيب بالمرابسروم بالدبر تباركهم تنبعوا لسوائه معنار سيدلأ لرور فسنقكرا ونسق ترفيعت كالقالداند بالمق قدعب لالأ الجمروالجعات خلفكرة وشرط اعاب كرايكل فانتصلا كالكرحالكم بتوى فغير كمروء فدبابا لنسبر جناعت معاعدلا والكرعكسة فالاسرينعكس فاحكجو دكن المدي بعشدنا فاجاب يعز العلاوعوا بوالمسرع السسام الكونسي عائصه اللدالوفق للصوار ماكان شبهالاباران يمسواه النسو ففاع المترات فلجبالا لالاولكنافا مااص واحسلاة كسي سرعسرتا ويلاتم خللا السرقة قال في للهاج صاحبه عسوة والدر فدي تشروللا كاالفقيدا يوفران سوغامه لمزغرانيونا وآفلن عبدلا وَقُلْ فِيعَالُوكِمُ إِذَا تُمِّنِّكُ } عَلَى هَ الْمُؤْفِلَةُ كُومِا النَّحَدِ لِإِ وقدروت عزازالغام العتفى بعاختصت كلامااوموالسلا ماازرد شادات لتا ركها كالكاريالعلم والتقوى تداحنعلا نعروقدكان الاعلير سنزله اسريجاب الحدوالمعات واغترا كالكيميرمبديه معدل المالان ولم يتلوماعدلا وعدن مرابداعدر على عالستان والاموارواتصلا هداوانالذي إيداه مشفعون كالخدالايد اجامنعه منسلا وكف يار فرنستو بعين زيت ، الوالد عرظبون اجرها صلا وهك إنك واحلد نظرا وفااحزا دك أولى المواسكا المنعنا شيخالاسلام الوالديضي الله عندا بمالقوليرا ولحالهوام وايالزمين آسد نقد الإغراد نظم للماب فاحاب معيائناء ماسه لوجه العلالة حررتعدلا فأنبادك دب العرش للذيف ال لشرعه ميطالم أحرعب كا فعها العالنا سراليتر إكسلا

الروايه

سطن

()4

وديق الق

طبراه والناد مظرحه نقال يارسول الامترائ أبخاكم فرووو لأشعش فالاندلية عالختصاص فكسغا توالود والمريط واحاطا فالغاس والرصاص فانضيه شبيا مزاصلر كافئ للديث المدكور والم يشعرم وذكب الزياد معظ المشقا تسبيبا وكرواما المياه فافطا ال تقلطا مامز فضنه اوذعب والذاد على للتناك ولسر هدام زالاسراف المنوعه منعنى للخ مسلمام المعارضة ما تدولهما رجلاسيلاوكان إدارا فارادت دفاق قبن وعموله جعاس المسليز يعراون الغران فها فيكر مزولك احراد ماالمادس مول القاصى في لطب في عليقه حيث ألا مامعنا والرس كالكسب العرب العرب المارية فحيائه سرقرب اوصالح فتستف زيارته بعدالون كافي المياه وببادلك يجيئس بالمسليزاوعام فالمسلم وغيرووند دكرالنووي تشرح المدب مزالاكزن معود السلم ذبان فبر فدسه الكافرة سنكتعن إين الكافه توقيب المسبل بناسكورعن ولك لغم مشروعتيه والمسول بإن الكرية دلك وانحا وضحافه عنكم الجاميس معر بكرمزح تك سواقلناتك وبإره العبورام لونعل كملعتها لآيا والقائنا بكراحتها فداك لابقنق المخريم لكن ريح المكبريط عدم الكراه موقد كموزة المتكن مزولك ما بعثها عط الإسلام واماجعها باعدالمسطير للفرافلابيعها مزدنك ويكهاس ماع الغزان ومايدا ع إنا لانتها من زيا لا فتر ولدها ان المريغ البسيلاين وابوع ولا إمد مرَّا لِللورعن وال است الفتنه فالمت اولى وتدائبت فصيح الخارى وغير مزجديث السن طالك وضاهه عندان كانغلام بهودى عنم النبي صأ لله عليدو سلم فرض ما مالني ل الله عليه وسلم بيوده فقع وعنداسه فقال لداسلم فنظرال الميروه وعناها فالسر المعابا القام فأسلم غزج البح حل إبساعه وسياوه ويقول آلمد يبدالذي لقب سَ لنا دوم بينة إن التي ملى الله عليدوسل امر الخراج اسبه عندولا امر باخراج المريغر سرحندا حله فكدنك متولسة مسمالماه المذكون سززان ولدها المسيل وابضافاتها لومات لهاوللدوز اللوع فانها تزون مع انعامز اهل الجندوللزويك بكزال المدرونية فهنرتهم بخلاف الذي فكراد بالإسلام وإجلام الدنيا اما بالاستقلال واما بعير ولل فائا لامكن إ قاربه اللها رمنه وبر فرك منابرالمه لم ومردى ماجمنه العله مزؤبادك والقبل وخوله الكافره فبالمسلم فاعتصرا يه صردالوي بضعرس هان المهدة فكنالم بيح أح تكما بيتنفى للنج والماس المدوكرت لهول السمطى الله عليه وسلم كنيسه بالض للبشه مناك لهاماريه فدكرت لدمارات فهامزالمهور

م موتنا لما اصل الغ

فنالر

لاسطيانة المده لكالمنه اليبتر الروشز عاجاله ولااجرعليم اجاب ها روسرنجت الروسر الدي هوي الزي ق الذي ليسرنيا منه أربينع صاحب الروسزم ويدم ولا إيه أجن الإسطر مسسس لد يطان عليها ورك تعرفها متفاسان والعابزيجلاماعلها إدز لدعل وقسفر للخيال مؤاجده كسيلفايسسما ومواهض وتمضنت زوجه هذاان في زوجه باذنه ورجاع برهابيت ماعليه الدين ورهنت بددهنا وسله الميتال اذنائم بؤثر وأفرالم المبائر ببرالعناسان لفازير والموالعوها وقع قبعر المتاك وقعة أمرالناي لفنوخرام الحاسب لابرا واحد سؤالضام برماض معدد له للذكورة بامّنا و المجاب النسّافع بين اجدعه ولا كمنسر هان المسياد عا ذكر والمان مزاره افالحيل بالمسيار مرالهاما واحداع الماس لم براأالل لازدلك وجاله عردمع إحدها وصوره مسلننا حالد علما وصددتك ال الموالد علكل مها بحيرماعليه اصاله وهناله وهن الصوب داهرون المحاب درت والمواله علكا منها بالجسر والراطلاؤ سنرلس على دلك مصعدلوالعوبها المنازان لإبراكا مزالها مبرسرها ندوها موالدي محدة ابوجامد شيخ المراقبة ودغب داهبوز مزاد محاب البطلان المواله واختال إيوالطست وصوالارج لامور بساها في النوابد المصندع الرائع والروضد مراعات لسر عذا موضع بسطما وسعنت بطلال لخواله مقاالدن أدمه المفريز للعرله لحبا إصاله وكنالة فلاجلس كإمرالضائبتر بزجا نعيم المذهب وللدكور برواسا المقوم فانعدتهم موقعه لازقف عالمواله الاذن المعتبرة فانابطا حضو صرالحواله بقعوم الادروها الناعان فالخاخلات والارجوعان فهاللهابه لسراله فيطل كوران رجران وكلانه توارد عليه مدوكان صدالوالدوسوك فيفهاذا وامابقيه الدر فللخال طلبعتا تعجها لتنبخ ارجامد لصد للواله واسترار حكما وعلى لذا كالاخزلاد والعاريق في الماذ تصدور الموالد مرايا بتدام فوع كراونفيز العوم كالواحرم الج فيغير أشهن فانه ينعقد يحن نظر إلى يفاسطلوا الإمام فنغتدين وليسره نباكا لواتعت الخاص فرادتع وكاسيها واافضم الحلك لفنكف الصاسرالياقي الكافي أدمته مقتم إدرة تزوجته والرج المدكور بقمانه 1

عللطايغه تفضوصه لخارجه عزالترك والروم الدتر ليغتهم عيرلغه العروج ببد ونذرل الواقف عشقه الدكور فيتفى إعام وخاجد فرهدادما جرى عبرا وتعشت سرطه ولوكات الوافق كالسمن المعرب ووالاجمال مدسوفت بنيا ومع ولك فلالعدم على ال للدكون يرددنك لاعديت إلكون تكردنك لاخراج العولا لاخراج عروم الطاب الانقفيه فهويد حيبند وببرك فالاخال المتابلة مؤوله دون الع وانزال الواقف في عدا الاحتال فاض الدقعد هذا الاحتاف وليزكا يت والساسعظامي والاختصاص فالتقار والنزر لهقى فلاعدم على العزل والمالدهي ومادكو فالدال لعوصه ولمذاحبت صدفه الغطر علىوالئ غائم وسخالطلب لكرفصيت تترل العم لوكا زعبتما ودلك الفللسلطرط فاقتصرا على وكدوعم إفلا منعة لمد بسسكه دجل لمنظر على مدرسه فمزل تعسابها في وظبينه مروطا بعالمدرسه المدكؤن وفرر لمالمعلوم الذي شرطم الواقت وجاكه مرجه منفس معلوما زبإده علح ولكنغ المحامرجاى لوقف المدكورا فيدفع للباشراله كومطكيد الوظيفه الدكون والزياده الن فريصاله وسياسترالوظيف كالحديما وكانسالهاده تخليليه مزالوفف اوه صرابلاك الناطر للدكورة انهمات وولى لنظرع وفال المناظرالفا في المرحم على سائسر الوظيف بالزياده اوعها الساظر الاولدة عالم الحاس أنام بنتنس أزب شرالوظيفه اضالزياده مرض مال الوقف للناظوالثانى أدمج علىساشرالوظيغدبشي مادكرولا يتشددك تكاتواس اللاع كتنا ويوله الزباده مزمال الوقف وانتكت انع آخا الرادم زمال الوقف كالالناظر حاكيه فالوقف نستغرز الزباده المقرى علمها فالرجوع باللباشر ابعنا واذكا والناطريا خرجا مكينه فينظرف السياء بالآخذة أرسبوا ليبانة كا والناظراض الزادة لعبوسوخ لمستراض المباشرما ذكرا ذن الناظر بالحاكية وإماادالمر كزلاناظرجاك أوكانت وسبر بالاحداة فظم إزالناظراهددك قرصا عليه ودامه الباشوفالفراد عللناظروبوخان والهآز كالآلفم سابغا بطريق والكون للباشرطوبغا فآلعا ت والماكرهذاك سوغ شرع والمناظرالنائ ل يرجع بدلك بي توكه الناظروله ان بطالب الميا شروعذا ا والمبكر ما اص المباشد باقيا فانكات افيا احددك الباقط لذي ميكه مطرو شرع وأماس كون قرارا فانكا للباس المانه اضعا لاجوز فالمتراد عليه وآلم بعلورجم الناف

بريد يما بالمرصلة معنع وللدلكات

الثابي

المَكْتَبَة البُلْقِيْنِيَّة (٣)

فِيَّالُوكِنْ الْمُحْدِيْنِ الْمُحْدِيْنِ الْمُحْدِيْنِ الْمُحْدِيْنِ الْمُحْدِينِ الْمُعِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُحْدِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْعِيلِي الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِي الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِيلِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْمُعِينِ الْ

سِرَاجِ الدِّين أَبِي حَفْصٍ عُمَر بِن رَسْلَان البُلْقِيني

جَمَعَهَا وَرَبَّهَا وَلِدُهُ الْإِمَامُ عَلَمِ الدِّينِ الْبُلْقِينِيِّ الْمُعَامُ عَلَمُ الدِّينِ الْبُلْقِينِيِّ النُّوفَاسَنَة ٨٦٨هِ

المُجَلَّدُالأُوَّلُ

حَقِّقَ قِسْمَ المُعَامَلَات مِنْهُ الدَّكُتُورِ أَمْجَدرَشِيْد

حَقِّقَ قِسْمَالعِبَادَاتِمِنْهُ وَقَدَّمَلَهُ الدَّكُوُرعُمَرحَسَنِ القِيَامِ





بِينْ إِلَّالُهُ الْجَهِ الْحَجِيرِ

اللهم صلِّ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه وصَحْبه وسَلِّم

أمَّا بَعْدَ حَدْدِ الله مانحِ الفضلِ والإحسان، والصلاةِ والسلامِ على سيِّدِنا محمَّدِ النبيِّ المصطفىٰ المبعوثِ من عدنان، صلّى الله عليهِ وعلى آلِهِ وأصحابه أهلِ الفضلِ والغُفران، وعلى التابعين لهم بإحسان، فقد استخرتُ الله العظيم الحليمَ الكريمَ في ترتيبِ ما يحضُرني ويتيسَّرُ لي من فتاوىٰ سيِّدي وأُستاذي، والدي شيخِ الإسلام والمسلمين، بَقِيَّة المُجتهدين، سراج الدين أبي حَفْص عُمرَ الكِنانيِّ البُلقينيِّ الشافعي، جعلَ الله تعالىٰ روحه الشريفة في عليِّين، ونفعني به وسائِرَ المسلمين، أُرتبُها علىٰ ترتيبِ أبوابِ الفِقهِ على قاعدةِ أصحابِنا الخُراسانيين(١) كترتيبِ مَن سبقَنا من المُصنِّفين المُرتبين وسَمَّيتُ هذا المجموعَ المتحرُّدَ والاهتمامَ بجمع فتاویٰ الوالدِ شيخِ الإسلام»، جعلَه الله خالصاً «التجرُّدَ والاهتمامَ بجمعُع فتاویٰ الوالدِ شيخِ الإسلام»، جعلَه الله خالصاً

⁽۱) وهي الطريقةُ التي أَنْهَجَها أبو بكر الققّال المروزي الصغير (ت ٤١٧ هـ) ويقابلُها طريقة العراقيين التي حمل لواءها أبو حامد الإسفراييني. وقد وصف النووي من الطريقتين فقال: «واعلم أنّ نَقْلَ أصحابنا العراقيين لنصوصِ الشافعيِّ وقواعدِ مذهبهِ ووجوه مُتقَدِّمي أصحابنا أتْقَنُ وأثبتُ من نَقْلِ الخراسانيين غالباً، والخراسانيون أحسنُ تَصرُّفاً وبَحْثاً وتفريعاً وترتيباً غالباً». انتهى من «المجموع شرح المهذَّب» (١١٢١)، ولتهامِ الفائدة انظر: «طبقات السبكي» (٥: ٥٣).

لوَجْهِهِ الكريمِ بفَضْلِه العميم، وإحسانِه الجَسيم، وأدامَ النفعَ ببَقاء أَخي عَيْنِ الزمان، لسان الْمتكلمين، سيفِ المُناظرين، رِحْلةِ المُتحدِّثين، بَقيَّة المجتهدين قاضي القضاة جلال الدين أبي الفضلِ عبدِ الرحْمٰن، آمين (١).

* * *

⁽١) سبقت ترجمته في مقدّمة الكتاب.



فينم الغنا المناه

(١) أضفنا هذا العنوان لتقسيم الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسة. (الناشر).







كِتَابُ الطَّهَارَةِ إِلَى الصَّلَاة

كِتَابُ الطَّهَارَةِ إِلَىٰ الصَّلَاةِ (١)

[1] مسألة: إِذَا قُلنا: إِنَّه يُعْفَىٰ عن أَكَلِ دُودِ الفَاكَهَةِ وَالْحُبُنِ وَمَا فِي مَعنىٰ ذَلْكَ مَعه تَبَعاً، فَهِل يَجِبُ غَسْلُ الفَمِ مَنه ويكونُ المَعْفُوُّ عنه هُو الأَكلَ فَقَط للعُسْرِ وَالمَشَقَّة؟ أم نقول: إنَّه يُعْفَىٰ (٢) عنه مُطلقاً حتىٰ لا يجبَ غَسْلُ الفَم مَنه؟

أجاب: لا يجبُ غَسْلُ الفمِ تَفْريعاً على نجاسته، لأنّ هٰذه نجاسةٌ معفقٌ عنه (٣). عنها، فلا يتعلَّق بها إيجابُ غَسْلِ كدمِ البراغيثِ المعفوِّ عنه (٣).

[۲] مسألة: إِذَا جعلَ البَخورَ في نارٍ نَجِسَةٍ كالكِرْسِ^(١)، أَو بَخوراً مختلطاً بنجاسةٍ وتبخَّرَ به وكانَت ثيابُه رَطْبةً، أو كان بَدَنُه رَطباً، هل تتنجَّسُ الثيابُ أو البَدَنُ أَم لا؟

وإِذا أَوْقد شَمعة من لَمُلوبةِ النارِ التي وَقودُها نَجِسٌ، هل تنجسُ الشمعة؟

⁽١) كذا في (ت)، وفي سائر النسخ: «إلى البيع»، والصواب ما أثبتنا من (ت)، فإنه سيأتي ص٧٧٧ قوله: «كتاب الزكاة إلى البيوع»، وجرت عادةُ العَلَم البلقيني في أبواب هذا الكتاب في قوله: «إلى ...»، أي: إلى أول الباب المذكور بعد «إلى».

⁽٢) في النسخة (ت): «مَعْفَوُّ». وكلاهما صواب.

 ⁽٣) لكن قَيَّده الرمليُّ بكونِه غَيْرَ مُتَعمَّدِ، انظر: «فتاوىٰ الرملي» ص ٤٣٠. وهذه المسألة قد ذكرها شيخ الإسلام زكريا الأنصاري نقلًا عن البلقيني في «أسنىٰ المطالب» (١: ٥٦٧) على جهةِ التصحيح لها.

⁽٤) الكِرْس هَي: الأبوال والأبعار يتلبّد بعضها على بعض. «الصحاح» (ك، ر، س)

وإذا أكل طعاماً متنجِّساً بنجاسة الكلبِ أو أكل لحْمَ كلب وتَغَوَّط، هَل يَجبُ عليه أن يغْسِلَ المحلَّ سَبْعَ مراتٍ إحداهُنَّ بالترابِ بعد زَوالِ عَيْنِ النجاسةِ أم لا؟

وإذا تغَوَّط بعدَ غَسْلِ المحلِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ إحداهُنَّ بالتراب هل يجبُ عليه أن يغسلَ المحلَّ سَبْعَ مراتٍ إحداهُنَّ بالتراب أَمْ لا؟

أجاب: لا تتنجَّسُ ثيابُه إن كانت رَطْبة، ولا بَدَنُه إن كان رَطْباً، لأنّ دخانَ النجاسة لا يرتفعُ معه جِرْمٌ من النجاسة، كها لو أحدث ومَوْضِعُ الحدَثِ رَطْبٌ لم يتنجَّس ولا يجبُ الاستنجاءُ في الأصَحِّ، وهذا بخلافِ بُخارِ النجاسة، فإنّه يرتفعُ معه جِرْمٌ من النجاسة في حالِ اشتعالِ النارِ وقوَّتِها. ولا تتنجَّسُ الشمعةُ الموقودةُ من لهُلوبةِ النارِ التي وقودُها نَجِس (١).

ويجبُ عليهِ إذا أكلَ طعاماً مُتَنجِّساً بنجاسةٍ كَلْبية (٢)، أو أكلَ لحمَ كلبٍ وتعوَّط، أن يغسلَ المحلَّ سَبْعَ مرّاتٍ إحداهُ نَّ بالتراب (٣)، ولا

⁽١) يؤيِّدُهُ قَوْلُ الشريف عبد الرحمٰن باعلوي (ت ١٣٢ هـ): «الفَرْقُ بين دخانِ النجاسةِ وبُخارِها: أنّ الأولَ انفصلَ بواسطةِ نارِ والثاني لا بواسطتها. قاله الشيخ زكريا. وقال أبو مخرَّمة: أما نفسُ الشُّعلة، أي: لسان النار، فطاهرةٌ قطعاً، حتى لو اقتبس منها في شمعةٍ لم يُحكمْ بنجاستِها». انتهى من «بغية المسترشدين» ص٢١.

⁽٢) في النسخة (م): «بنجاسةِ كَلْب».

⁽٣) لِما ثبت من قولِه ﷺ: "طُهُورُ إِناءِ أُحدِكم إِذَا ولَغَ فيه الكلبُ، أَن يَغْسِله سَبْعَ مرّاتٍ أُولاهُنَّ بالتراب» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٥١١) ومسلم (٢٧٩) (٩١) وابن خزيمة (٩٥) وصحّحه ابن حبان (١٢٩٧) من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

تُحْسَبُ السَّبْعُ إلّا بعدَ زوالِ عينِ النجاسة (١) إنْ غَسَلَه ستاً أو سبعاً مثلاً أو أقلَّ من ذٰلك فغَسْلة واحدة، ويُغْسَلُ بعد ذلك سَبْعاً.

ولا بُدَّ من التُّرابِ في غَسْلةٍ من الغَسلات ولا يجبُ غَسْلُ المحلِّ بعدَ ذلك إذا تغوَّطَ سَبْعَ مراتٍ للعُسْرِ (٢)، نصَّ عليه الشافعي (٣). وقياسُ ذلك: إذا تنجَّسَ ذكرُه بنجاسةٍ كَلْبية، ووطئ زوجتَه، فإنّه يجبُ عليها غَسْلُ ما ظهرَ مِن فَرْجِها عند جلوسِها على القَدَمَيْنِ سَبْعَ مرّاتٍ إحداهُنَّ بالتراب (٤)، ولا يجبُ بعد ذلك سَبْعُ مراتٍ إذا وطِئها الزوجُ بعد غَسْلِ ذلك سَبْعِ مَرّاتٍ، ولا يجب عليه سَبْعُ مراتٍ إذا وطِئها الزوجُ بعد غَسْلِ ذلك سَبْعِ مَرّاتٍ، ولا يجب عليه سَبْعُ مرّاتٍ إذا وطِئها، لكن يغسِلُ ذكرَه غَسْلةً واحدة، وكلَّما وطِئها غَسَلَ ذكرَهُ غَسْلةً واحدة وحداً وهي (٥) كذلك.

وفي رواية: «وعَفِّروه في الثامنة بالتراب» أخرجه أحمد (٢٠٥٦٦) ومسلم (٢٨٠) (٩٣)
 وابن ماجه (٢٣٠١) وغيرهم من حديثِ عبدالله بن مُغَفَّل رَضِيَ الله عنه.

⁽۱) ونقلَه ابنُ حَجَرِ الهيتَميُّ في "تُحفةِ المحتاج» (۱: ۳۱۳) وقيَّده بالخروجِ بعَيْنهِ قبل استحالته، لكن نقل الشمس الرملي في "نهاية المحتاج» (۱: ۲۵۳) ما يخالف هذه الفتيا، فقال: "ولو أكل لحم كلبٍ لم يجبْ تَسبيعُ دُبُرِه من خروجِه وإن خرجَ بعَيْنهِ قبل استحالته فيما يَظهر، وأفتىٰ به البُلقيني لأنّ الباطنَ مُحيل، انتهیٰ.

⁽٢) في النسختين: (ز) و(ك): «للغَسْل».

⁽٣) انظر: «الأُمّ» (١: ٦). ونقله القاضي زكريا في «أسنى المطالب» (١: ٢٢).

⁽٤) وضعَّفه ابن حجر الهيتمي في «الفتاوي الفقهية الكبري» (١: ٢٩)، وأحال إلى «شرح العُباب» لبيانِ ما يَرِد علي كلام البُلقيني.

⁽٥) يعنى المرأة.

[٣] مسألة: ما نقلَه الإمامُ أبو العباس ابن الرِّفعة (١) عن القاضي (٢) رحِمَها الله: أنّا إذا قُلنا بنجاسةِ دُخانِ النجاسةِ، فإن أصابَ ثوباً رَطْباً نجَسه، وإن كان يابساً فوَجُهان، ومِثْلُ ذلك ما إذا دخلَ الإصْطبَل، وراثَتِ الدابةُ، فخرج منه دُخان، أوْ دخلَ المستحمَّ وبالَ وتغوَّط وخرجَ منه دُخانٌ في الحال، فأصاب ثوبَه كمثل ما سبق، ثم قال: وأصل هذا ما حكيْناهُ عن الحليميِّ (٣) في «كتاب الطهارة»: أنَّ الإنسانَ إذا خرَجَ منه ريحٌ، وكانت ثيابُه رَطْبةً تنجَست، وإن كانت يابسةً فلا. انتهىٰ (٤). فجزمَ في هذا النقلِ بأنَّها لا تنجسُ إذا كانت يابسةً، وحكىٰ فيا سبقَ في ذلك وجهَيْن، وفي الجملةِ: فهَل العملُ علىٰ هذا أمْ لا؟ فإنّ البَلُويٰ تعمُّ بذلك عُمُوماً بالغاً (٥)، والناسُ واقعونَ في ذلك، وقلَّ مَن

⁽۱) الإِمام الجليل نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن الرِّفعة (ت ۷۱۰ هـ) انتهت إليه رئاسة الشافعية، وتخرّج به التقيّ السبكي وكان يفضِّلُه علىٰ الروياني صاحب «البحر» له «المطلب العالي في شرح وسيط الغزالي» وغير ذلك، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٩: ٢٤) و «الدرر الكامنة» لابن حجر (١: ٢٨٤).

⁽٢) أي: القاضي حسين، الإمامُ الجليلُ أبو علي الحسين بن محمد المروروذي (ت ٤٦٢هـ) إمامُ الشافعية وصاحب «التعليقة» المشهورة، تفقّه على القفّال المروزيِّ، وتخرَّج به فحولَ الشافعية وأعيانها: إمامُ الحرمَيْن، والمتولِّي، والبغوي و «فتاواه» مشهورة بديعة. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٤٠:١٥) و «وفيات الأعيان» (١:٠٠٤).

⁽٣) أبو عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي (ت ٤٠٣ هـ) شيخ الشافعية بها وراء النهر. تفقَّه بأَبَوَيْ بكر: القفّال والأوْدَني. وأجلُّ مصنَّفاتِه «المنهاج في شعب الإيهان» وعلى كلامِه يُعوّلُ البيهقي. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٤: ٣٣٣)، و«شذرات الذهب» (٣: ١٦٧).

⁽٤) انظر: «المنهاج في شعب الإيمان» للحليمي (٢٨٥:٢).

⁽٥) سقط لفظ «بالغاً» من النسخة (ت).

يَحْترزُ مِنه مِنهم، فكثيراً ما يخرجُ الريحُ من دُبُرِ الشخصِ وثوْبُه رَطْبٌ بالعَرَقِ، لا سِيَّا في بلادِنا لشدَّة الحَرِّ وكثرةِ العَرَقِ، فإنْ رَدَّ الشخصُ الريحَ حتى يتأهَّبُ لا سِيَّا في بلادِنا لشدَّة الحَرِّ وكثرةِ العَرَقِ، فإنْ رَدَّ الشخصُ الريحَ في كُلِّ وقتٍ لإخراجِها بحيثُ لا تُصيبَ ثَوْبَه أَضَرَّ ذلك به، وكوْنُه يغسِلُ ثوْبَه في كُلِّ وقتٍ فيه حَرَجٌ شديدٌ جدّاً، وكوْنُه يكشفُ العورة لإخراجِ الريحِ فقط محل نظرٍ، وما ذلك بدونِ ما عُفِي عنه مِن دم البراغيثِ وما في مَعناه، وما يتعذَّرُ الاحترازُ عنه من دم البراغيثِ وما في مَعناه، وما يتعذَّرُ الاحترازُ عنه من دم الاستحاضة وسَلسِ البَوْل، بل(١) لهذا أشدُّ وأعمُّ، أوْضِحوا لنا ما يعتمدُ عليه في ذلك، فالبلوي عامَّةٌ، وقد صَرَّحَ الرافعيُّ (١) بأنَّ بُخارَ المعِدةِ لا يُنجِّسُ الفمَ مع الرطوبةِ الملازمةِ ولهذا مخالفٌ لما نقلَه الحَليميُّ والقاضي؟

أجاب: إنّ الثوبَ اليابسَ لا ينجُسُ بخروجِ الريحِ اتّفاقاً ولا الثوبُ الرَّطْب على الأرْجَح. وظاهرُ نصِّ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه في «الأُمِّ»(٣) يشهَدُ لِا ذكرناه وذلك في تَرْجمة «الوضوءُ من الغائطِ والبَوْلِ والريح» ولفظُه: «إنّ الوضوءَ ليس على نجاسةِ ما يخرجُ ألا ترى أنّ الريحَ تخرجُ من الدُّبُرِ ولا تُنجِّسُ شيئاً فيجبُ بها الوضوءُ كما يجبُ بالغائط».

⁽١) سقط لفظ «بل» من النسخة (ت).

⁽٢) إمامُ الدين، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي (ت ٦٢٤ هـ) صاحب «العزيز في شرح الوجيز» الذي نَضَّر به وَجْهَ المذهب. كان إماماً في الفقهِ والتفسير والحديث والأصول، طاهرَ اللسانِ في تصنيفه، متحرِّزاً في النقل علىٰ قَدَم راسخةٍ من الصلاحِ والزهدِ والتألّه. له ترجمة في «سِيَر أعلام النبلاء» (٢٢: ٢٥٢) و «طبقات السبكي» (٨: ٢٨١). وانظر كلام الرافعي في «الشرح الكبير» (٤: ٢٥٧).

⁽٣) انظر: «الأم» (١: ١٨).

وقال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه في «الاستنجاء»(١): «ولا استنجاءَ على أحدٍ وجبَ عليه وضوءٌ إلّا بأن يأتي منه غائطٌ أو بَوْل، فيستنجيَ بالحجارةِ أو الماء». واحتمل قولُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه في الريحِ يخرجُ من الدُّبُرِ فلا يُنَجِّسُ شيئاً، أو أنّه ليس بنَجِس.

ويدلُّ للأوّلِ: أنَّ في «مُخْتُصر المُزَنِیِّ» (٢) في «بابِ الصلاة بالنجاسة»: وأصْلُ الأبوالِ كلُّ ما يخرجُ من مَخْرجِ حَيِّ مما يُؤكَلُ خَمُه أو لا يُؤكَلُ، فكلَّ ذلك نَجِس (٣)، ولم يَسْتَشْنِ من ذلك شيئاً، فخرجَ مِن ذلك: أنَّ معَ القولِ بنجاسةِ الريحِ لا يُنجِّسُ شيئاً، سواءٌ كان قليلاً أم كثيراً. وقد أطْلقَ مُطلقون من الأصحابِ كالماوَرْديِّ (٤) والرُّوياني (٥) ذِكْرَ الوجهَيْن في العفْو عن دخانِ من الأصحابِ كالماوَرْديِّ (٤)

⁽١) «الأُم» (١: ٢٢).

⁽٢) وهو الكتابُ الذي اختصر فيه من علم محمد بن إدريس الشافعيِّ ومن معنى قولِه ليُقرِّر به على مَنْ أراده مع إعلامِه نَهْيَه عن تقليدِه وتقليد غيره لينظرَ فيه لدينه ويحتاطَ فيه لنفسه. والمزني: هو أبو إبراهيم إسهاعيل بن يحيى المزنيُّ المصريُّ (ت ٢٦٤ هـ) وهو الذي انتدب لنصرة مذهب الشافعيِّ. كان زاهداً عالماً غوّاصاً علىٰ دقائق المعاني. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٢: ٩٣) و «وفيات الأعيان» لابن خلّكان (١: ٢١٧).

⁽٣) «مختصر المزنى»، ص ١٨.

⁽٤) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصريّ (ت ٤٥٠ هـ) صاحب «الحاوي الكبير» تفقّه بأبي القاسم الصيمريّ، وكان من وجوه الشافعية. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٠١: ١٠١) و «طبقات السبكي» (٥: ٢٦٧).

⁽٥) أبو المحاسن عبد الواحد بن إسهاعيل الروياني (ت ٥٠٢ هـ) صاحب «البحر» ومَنْ كان يستظهر نصوص المذهب. تـ فقه بناصر العمري وغيره. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٧: ١٩٣) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٧٣).

النجاسةِ: أحدُهما: يُعْفىٰ عنه لمشقَّةِ الاحترازِ كدمِ البَراغيث، قال الرُّوياني: وهو الأصحُّ. والثاني: لا، لإمكانِ الاحترازِ عنه بخلافِ دمِ البَراغيث، ولم يُفَرِّق الماوَرْديُّ ولا الرُّوياني بين القليل والكثير، فإذا كان هذا في دُخانِ النجاسةِ، ففي الريح أوْلىٰ.

وفي «الكفاية»(١): أنّ الماوَرْديَّ في «الأطعمة» قال: في العَفْوِ عن الكثير يُصيب الثوب وَجْهان. قال في «الكِفاية»: فأفْهَم كلامُه (٢) ـ يعني الماورديَّ ـ يُصيب الثوب وَجْهان. قال في «الكِفاية»: فأفْهَم كلامُه (١٥ ـ يعني الماورديَّ أنّ ذلك عند رُطوبة ما لاقاه. وهذا الذي ذكرهُ في «الكفاية» مُتَعَقَّب، فالذي ذكره الماورديُّ في «الأطعمة» ذِكْرُ الوجهين مِن غير تقييدِ بالكَثْرة كما في أوّل الكتابِ في «باب الآنية» قُبَيْلَ الكلام على قولِ الشافعي رَضِيَ اللهُ عنه: «ولا بدُهْنِ (٣) في عَظم فيل (١٤).

وفي «البيان» (٥) عن الأَصحاب: إنْ كانَ قليلاً عُفِيَ عنه أو كثيراً وجبَ الغَسْلَ (٦). وعلىٰ هذا، ففي العَفْوِ عن دُخانِ النَّجاسةِ وجوهٌ لا تأتي في الريحِ

⁽١) يعنى «كفاية النبيه في شرح التنبيه» لابن الرِّفعة. سبقت ترجمته.

⁽٢) في النسخة (ت): «كلامُهم».

⁽٣) في النسخة (ت): «يَدَّهنُّ». وهو جَيَّدٌ مُتَّجه، وما أثبتناه هو الموافق لعبارة الماوردي في «الحاوي».

⁽٤) (الحاوي الكبير) للهاوردي (١:٧٠١).

⁽٥) لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العِمْراني اليهاني (ت ٥٥٨ هـ) شيخ الشافعية في اليمن. و «البيان» شرح به «المهذّب» للشيرازي وهو كتابٌ جليلٌ في الخلافِ العالي بين المذاهب. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٧: ٣٣٦) و «شذرات الذهب» (٤: ١٨٥).

⁽٦) انظر: «البيان» للعمراني (٢٩:١).

الذي يخرجُ منَ الإنسان، لأنّ الريحَ المذكورَ لم يُتَحقَّق أنّه من عينِ النجاسَةِ لجَوازِ أن تكونَ الرائحةُ الكريهةُ الموجودةُ فيه لمجاورتِه النجاسةَ لا أنّه مِن عَيْنِ النجاسةِ.

وأيضاً فإنّ الخارجَ من الدُّبُرِ ممّا تعمُّ به البَلْوى ولا يمكنُ الاحتراز، فلو قضينا بنجاستِه وعَدَمِ العَفْوِ أدّىٰ ذلك إلىٰ مَشقة وحَرَج، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٢٨]، والأحاديثُ الواردةُ في خروجِ الريحِ كحديثِ عبدِ الله بن زيد بن عاصم المازني(١) وغيره ليس في شيءٍ منها ما يَقتضي أنّ رسولَ الله عَيْنِهُ أمرَ في شيءٍ مِن ذلك بغَسْلِ الثَّوْب، وتَرْكُ الاستفصالِ في وقائعِ الأحوال يُنَزَّلُ منزلةَ العُموم في المقال(٢)، وذلك وترُكُ الاستفصالِ في وقائعِ الأحوال يُنَزَّلُ منزلةَ العُموم في المقال(٢)، وذلك إمّا لأنّه ليسَ بنَجِسٍ أو أنّه نَجِسٌ يُعْفَىٰ عنه، وحينئذٍ فالأَظْهَرُ طهارةُ الريحِ الخارجِ من الدُّبْرِ، وعلىٰ التَّنْجيسِ يُعْفَىٰ مُطْلقاً. وما صَحَحوه من تَنْجيسِ دُخانِ النجاسةِ لا يَقْتضي تنجيسَ الريح المذكورِ لِما بَيَّناه.

وأيضاً فها في الباطنِ لا يُقْضَىٰ عليهِ بالنجاسةِ حتىٰ يخرُجَ، وذلك الباطنُ لم يخرُجْ، وإنها خرجَ ريحُه، فهو ريحٌ ما لم يُحرَّجُ بنجاستِه. ويُسْتـثنىٰ مِن

⁽۱) أخرجه الإِمام أحمد في «المسند» (١٦٤٥٠) والبخاري (١٣٧) ومسلم (٣٦١) وغيرهم من حديث عبّاد بن تميم عن عمّه عبد الله بن زيد المازني رَضِيَ الله عنه ولفظُه: أنّه شكا إلىٰ رسولِ الله ﷺ الرجلُ يجدُ الشيءَ في الصلاةِ يُخَيَّلُ إليه أنه قد كان منه، فقال: «لا ينفتلُ حتىٰ يجدَ ريحاً أو صوتاً».

⁽٢) هذا مِن كلامٍ إِمامِنا الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه كما في «البرهان» للجويني (١: ٢٣٧) و «المستصفىٰ» للغزالي (٢: ١٣٥). وللإمام الجويني اعتراضٌ عليه ليس هنا مجالُ ذِكره.

تَصْحيحِه دُخانُ الحَمْرِ إذا غَلِيَت فإنّه طاهرٌ قَطْعاً مِن جهةِ أَنّ الحُكْمَ بنجاسةِ الحَمْرِ إنّا كان للشدَّةِ المُطْرِبَةِ (١)، والدخانُ ليس فيه شدَّةٌ مُطْرِبة (٢)، فيكونُ طاهراً قطعاً كما لو انقلبَت الحَمْرُ إلىٰ الحلِّ علىٰ ما هو مُقرَّرٌ في مَوْضِعه (٣). وقد بسَطتُ ذلك في «الفوائد المَحضَة علىٰ الرافعيِّ والرَّوْضة».

[٤] مسألة: جَعْلُ الحَلِّ والماءِ والعَسَلِ في العَصير إِذا تَخَمَّر ثمَّ تخلَّل^(٤): هل يطهِّرُ؟ وهل تضرُّ حَبَّاتُ العِنَبِ والعَجَمِ إذا كانت في الحَلِّ؟

أجاب: لا يُطَهِّرُ ما ذُكِرَ من الخَمْر. وأمّا الحبّاتُ من العِنَبِ فلا تضرُّ، ولو خَلَّلَ العِنبَ جازَ، ولا يضُرُّ ما كان من العَجَم.

[٥] مسألة: هل يُشتَرطُ في سُترة قاضي الحاجةِ في الصحراءِ أن تكونَ مِن بَيْنِ يدَيْهِ ومِن خَلْفِه إذا كان يَقضي الحاجتَيْن، أم يَكْفي كَوْنُها مِن بين يدَيْه فقط؟ ولو كانت مِن خَلْفِه فقط هل تكفي؟ وما ذكره الإمامُ (٥) وصاحبُ

⁽١) وهي خِفّةٌ تعتري الإنسانَ تسرُّهُ أو تُحْزِنُه. وتَخْصيصُه بالفَرَح وَهْم. أفاده المجدُ في «القاموس».

⁽٢) في دخان النجاسة وجُهان حكاهُما النووي في «روضة الطالبين» (١٠: ١٧١).

⁽٣) لكنّ هذا معارَضٌ بقول الشِّبْراملسي: «ومن المحكوم بنجاستِه البخارُ الخارجُ من النجاسةِ المتصاعدُ عنها بواسطةِ نار.. وشَمَل ذلك دخانَ الندِّ المعجون بالخمرِ ... وما لو انفصل دخانٌ من لهبِ شَمْعةٍ وقودُها نجس، أَو مِن دخانِ خر أُغْليت ولم يَبْتَى فيها شِدَّةٌ مُطْربة لنجاسةِ عيْنها» انتهىٰ من «حاشية الشبراملسي علىٰ نهاية المحتاج» (٣: ٢٠٢).

⁽٤) في النسخة (م): «إذا تَخَلَّلَ ثم تَخمَّر».

⁽٥) يعني الإمام الجُوَيْني في «نهاية المطلب» (١٠٣:١) وعبارتُه ثمّةَ: «وإن كان في بيتٍ يُعَدُّ ساتراً لم يحرمْ عليه الأمران_يعني الاستقبال والاستدبار_ولكنَّ الأدب أنْ يتوَقّاهما».

«التهذيب»(١) وغيرُ هما مِن أنّه لو قعدَ مُسْتَقْبلاً للحائطِ قريباً منه، ووَراءَهُ فَضاءٌ واسعٌ فإنّه جائزٌ: هل مَحَلُّه عندَ قَضاءِ حاجةِ البولِ أو شاملٌ لقضاءِ الحاجتَيْن؟

أجاب: الجوابُ عنها يتوقَّفُ على مُقدمة وهي: أنّ ظاهرَ السؤالِ في أوّلِه أنّ الكلامَ في التستُّرِ عن العيون، وفي آخرِ السؤال فيما ذكره الإمام وصاحبُ «التهذيب» وغيرُهما يَقْتضي أنّ الكلامَ في الساترِ المُجَوِّزِ للاستقبال. وهذا ممّا يلتبسُ الأمْرُ فيه، ونحن نُفصِّلُ ذلك ونذكرُ الحُكْمَ في كُلِّ من السُّتْرتَيْن فنقول:

إنَّ سُترةَ قاضي الحاجةِ سُترتان: سُترةٌ تتعلقُ بالعيونِ، وسترةٌ تتعلقُ باستقبالِ القبلة في الصحراء. فأمّا السَّترُ عن العيونِ، فواجبٌ مُطلقاً في البناءِ وفي الصّحراءِ على ما سنُفَصِّله. ووقع في «شرح المهذّب» لمّا ذكر التستُّر والإبعاد عن العيون أن قال: وهذان الأدبانِ متّفقٌ على استحبابها (٢). وهذا الذي ذكره من الاستحبابِ في التستُّرِ عن العيونِ مَمْنوعٌ، بل هو واجبٌ في العَوْرةِ التي يجبُ سَتْرُها، ولعلّه أرادَ حيث لا ناظرَ هناك (٣)، والساترُ لذلك في البناءِ البيتُ المُعَدُّ لذلك.

⁽١) يعني الإمام البغويّ. ولم أجد كلامَه في مظِنَّتِه من «التهذيب» (١: ٢٩١).

⁽٢) «المجموع شرح المهذّب» للنووي (٢: ٩٦). وهو حاصلُ عبارتِه في «روضة الطالبين بحاشية البُلقيني» (١:٣٠١).

⁽٣) وهو الذي جزم به الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (١: ١٥٦) وعبارتُه ثمّة: «ومحلّه إذا لم يكن ثَمَّ مَن لا يغضُّ بَصَرَه عن نظرِ عورتِه ممّن يحرمُ عليه نظرُها، وإلّا وجب الاستتار». انتهىٰ.

والحُشوشُ (۱)، وإنْ كانت مُحْتَضَرةً (۲)، فسَتْرُ ما بَيْننا وبينهم «بسمِ الله» كما رواهُ الترمذيُّ وغيرُه عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «سَتْرُ ما بينَ الحِنِّ وعَوْراتِ بَني آدمَ إذا دخلَ الكنيف أن يقولَ: بسْم الله (۳)، قال التِّرمذيُّ: إسناده ليس بالقويِّ.

وممّا يستُرُ عن العيونِ غيرُ البيتِ المبنيِّ لذلك البناءُ المسقَّفُ أو المَحُوطُ الذي يمكنُ تسقيفُه عادةً، وهذا الضابطُ للبناءِ ذكرَه القاضي حُسَيْنٌ والبَغَوي⁽¹⁾

⁽١) جَمْعُ حَشَّ بفتحِ الحاء وضمِّها وهو المَخْرَجُ لأنهم كانوا يقضون حوائجَهم في البساتين. أفاده الجوهري في «الصحاح» (٤: ١٣٨).

⁽٢) يعني مسكونةً بالجنِّ.

⁽٣) أُخرجه الترمذي (٦٠٦) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٠٠٤). ولتهام الفائدة انظر: «مجمع الزوائد» (٢:٥٠١). وإسنادُ الطبراني حسَّنه المناوي كما في «تحفة الأحوذي» (٣: ١٨٥).

⁽٤) أخرجه مسلم (٣٧٥) وأبو داود (٤) والترمذي (٥) وأبو يعلىٰ (١٩) وهو في «مسند أحمد» (١١٩٤٧) بإسنادٍ صحيح علىٰ شرط الشيخين.

⁽٥) من قوله: «ورواية الصحيحين» إلى هنا سقط من النسختين (ز) و(ك).

⁽٦) الإمامُ الفقيه المحدِّث المفسِّر أبو محمد الحسين بن مسعود البغويّ (ت١٦٥هـ) صاحبُ «معالم التنزيل» في التفسير، و «شرح السنة»، و «التهذيب» في الفقه الشافعيِّ، وهو كتابٌ =

والرافعيُّ، وليسَ عندنا بالـمُعْتمد، بل مُطْلقُ البناءِ كافٍ في ذلك، والذين ضبطوا بها ذُكِرَ قالوا: لو كان في بُستانٍ محوط، وجلسَ بعيداً عن الجدارِ، وجلسَ في عَرْصَةِ دارٍ فَيْحاء (۱)، فهو كها لو جلسَ في الصَّحراء، فينبغي أن يَسْتَرَ بشيءٍ، ثم ليكُنِ الساترُ قريباً من مُؤخَّرة الرَّحْل (۲)، وليكُن بَيْنَه وبينَ الساترِ قَدْرُ ثلاثةِ أذرُع فها دونها هكذا ذكرَ جَمْعٌ مِن الأصحابِ، وجَرى عليه الرافعيُّ وصاحبُ «الروضة» تَبعاً له (۳).

وعلى هذا، فإذا حصل ما ذُكِرَ كان سَتْراً مُعْتبراً، فلا يضرُّه التكشُّف من جهةِ القُبُلِ ولا مِن جهةِ الدُّبُرِ حيث لا ناظرَ هناك من الآدميِّين، ونحنُ لا نعْتبرُ ذلك، ونقول: ليسَ في نُصوصِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه ما يشهدُ لذلك، والذي ظهرَ مِن حديثِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ الله عنهما الثابتِ في «الصحيحين» (١٤) مقتضاه يردُّ ذلك، فإنّ فيه: أنّه لمّا ارتقىٰ علىٰ ظَهْرِ بيتٍ لهم رأىٰ النبيَّ عَلَيْ علىٰ لَبَيْنِ يَقْضِي حاجتَه، فدلَّ هذا علىٰ أنّ النبيَّ عَلَيْ لم يكن في مَوْضعٍ مُسَقَّفٍ، ولم

بديعٌ غايةً، تفقّه بالقاضي حسين، وكتب عنه التعليقة المشهورة، وجمع «فتاواه»، وهو إمامٌ مباركٌ وله «الفتاوى البديعة»، وسترى النور قريباً بعون الله. وبالجملة فهو من حسنات الزمان رحمه الله، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٧:٧٥) و «وفيات الأعيان» (١٣٦:٢) و «سير أعلام النبلاء» (١٠: ٤٣٩).

⁽١) يعني واسعة.

⁽٢) في النسختين (ت) و(م): «الرجل» بالجيم المعجمة. وليس بصواب.

⁽٣) انظر كلامَ الرافعي في «الشرح الكبير» (١٣٢:٤) وكلام النووي في «روضة الطالبين» (٢٥:١).

⁽٤) أُخرجه البخاري (١٤٥) ومسلم (٦٣٤).

يَقُلِ النبيُّ عَيَالِيْ مَا يشهَدُ لِما ذكروه، ولا الإمامُ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه.

والذي يَظْهَرُ أَنّه إذا كان في بُستانٍ مَحوطٍ أَوْ دَارٍ فَيْحَاءَ، ولم يكُن (١) هُناك آدميٌّ يَرىٰ فإنّه يَكفيه هذا الساترُ ولا يمتَنِعُ عليه هٰذا التكشُّف، وأمّا إذا كان في الصحراءِ وهو مُشَرِّقٌ أو مُغَرِّب، وليس هُناك آدَميُّ بَصيرٌ يَنْظُرُه، فإن أَمْكَنَه أَن يَسْتَرَ بشيءٍ مِن وَهْدَةٍ يَنْزِلُ فيها ونحو ذلك، فلا يَمْتَنعُ عليه التكشُّفُ مِن القُبُل ولا مِنَ الدُّبُرِ (٢).

وأمّا لو أناخَ راحِلتَه، وتستَّر بها من جِهَةِ القُبُل كَفَىٰ (٣)، فإنْ كَانَ يَقْضي الحَاجَيْن سَتَرَ المَقْعدةَ بالراحلةِ، ثم إن أمكنه إرخاءُ ذَيْلِه مِن جِهةِ القُبُلِ فَعل، والتَّستُّرُ هُنا بذَيْلِه كافٍ بلا خلافٍ بخلافِ الساترِ المُزيلِ لتحريمِ استقبالِ القِبْلةِ واستدبارِها، فإنّ فيه خلافاً سيأتي. والأرجَحُ عِندهم الاكتفاءُ به.

ووقع في «المطلب» (٤) نسبة القطع بالاكتفاء بالذَّيْلِ في صُورةِ استقبالِ القبلةِ واستدبارِها إلى الرافعيِّ وهو وَهمٌ، فالرافعيُّ إنّها ذكر ذلك في السُّترةِ بالنسبةِ إلى العُيون، وإن لم يُمْكِنه فلا حَرَجَ إذا لم يكُن هُناكَ مَنْ ينظُرُ عَوْرَتَه مِن الآدميين، فإن كان (٥) أَبْعَدَ عنه حتى لا يَراهُ، ولا يَكْفيه السَّتُرُ عنه مِن جانبٍ

⁽١) سقط لفظ: «يكن» من النسخة (م).

⁽٢) سقط لفظ: «الدّبر» من النسخة (ت).

⁽٣) لم يُقيِّده النوويُّ بالقُبُل. بل قال: ولو أناخَ راحلتَه وتستَّر بها.. حصل الغرض. انظر: «روضة الطالبين بحاشية البلقيني» (١: ٣٠٣).

⁽٤) لابن الرفعة، وقد سبق التعريفُ به.

⁽٥) يعنى الناظرَ، ومرادُه: فإن كان موجودًا.

دونَ جانبٍ، وإنَّها قَدَّمْنا سَتْرَ المَقْعَدةِ للفُحْشِ فيه خلافَ ما رُجِّحَ في الْمَصَلّي لا يَجِدُ إلا ما يستُرُ إحدىٰ سَوءَتَيْه، فإنّه يُقَدِّمُ القُبُلَ لمعنَّىٰ لا يأتي هُنا: وهو أنّ القُبُلَ لا حائلَ بَيْنَه وبين القِبْلَةِ، والدُّبُرُ له حائلٌ وهو الألْيَتانِ.

وقد رَوىٰ أبو داودَ وابنُ ماجَهْ مِن حديث أبي هُرَيْرةَ رضي الله عنه عن النبيِّ عَلَيْهِ: «من أتىٰ الغائِطَ فليَسْتَتِر، فإنْ لم يَجِدْ إلّا أن يجمَعَ كثيباً (١) مِن رَمْلٍ فليَسْتَتِرْ به، فإنّ الشيطانَ يلعَبُ بمقاعِدِ بَني آدمَ، فَمن فَعَل فقد أحْسَن، ومَن لا فلا حَرَج»(٢).

وقد صَحَّ عن النبيِّ عَلَيْةٍ أَمْرانِ بحَسَبِ حالين:

أحدُهما: الإِبْعادُ في المَذْهَبِ(٣): صَحَّ مِن طريقِ المُغيرةِ بن شُعْبَة رَضِيَ الله عنه: «أَنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا ذهبَ إلى الغائِطِ أَبْعَد»، رَواه الإمام أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ والنَّسائي وابنُ ماجَهْ بأسانيدَ صحيحة، وقال الترمذي: هُو حديثُ حَسَنْ صحيح (٤).

⁽١) في النسخة (ت): «كنيفاً».

⁽٢) أخرجه الإمام أحمد (٨٨٣٨) وأبو داود (٣٥) وابن ماجه (٣٣٧) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ١٢١-١٢١) وابن حبان (١٤١٠) وإسناده ضعيف لضعف حُصَيْن الحميري ثم الحَبْراني، ولجهالة أبي سعد الخير الجوهري. وانظر تمامَ تنقيده في «المسند».

⁽٣) يعني مكان الذهاب إلى الخلاء.

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد (١٨١٧١) وأبو داود (١) وابن ماجَه (٣٣١) والترمذي (٢٠) والنسائي في «المجتبى» (١: ١٨) وصحّحه ابن خزيمة (٥٠) وغيره. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

وعن جابرِ بن عبدِ الله رَضِيَ الله عنهما: أنّ رسولَ الله ﷺ كان إذا أرادَ البَرازَ انطلقَ حتىٰ لا يَراهُ أحد. رَواه أبو داودَ وابن ماجَه (١١)، وفي إسنادِه إسهاعيلُ بن عَيّاشِ الكوفيُّ نَزيلُ مكّة شرَّفها الله تعالىٰ، وقد تَكلَّم فيه غيرُ واحدٍ، كذا في حواشي «مُخْتَصَر سُنَن أبي داود» للمُنْذري (٢) وهو وَهمٌ، فالذي في إسنادِه إسهاعيلُ بنُ عبدِ الملكِ بنِ رُفَيْع، وقد قال فيه أبو حاتم: ليسَ بقويًّ في إسنادِه إليس حَدُّه التَّرْكَ. وقالَ يَحيىٰ القَطَّان: تَركْتُ إسماعيلَ بنَ عبدِ الملك ثم كتبتُ عن شُفْيانَ عنه (٣). وهذا يدلُّ علىٰ أنّه ممَّن يُكْتَبُ حديثُه، وقد سكتَ عنه أبو داودَ فهو عِنده صالحٌ للاحتجاج به (٤).

والأمرُ الثاني ممّا صَحَّ عن النبيِّ عَلَيْهِ: وهو أَنّه إذا كانَ معه أحدُّ مِن الآدميِّين يَسْتَ بَرُ عنه بساتر. وقد صَحَّ من حديثِ جابرٍ أَنّه قال: ذهبَ رسولُ الله عَلَيْهِ مَن عاء، فنظر رسولُ الله عَلَيْهِ، فلم يَرَ شيئاً يَسْتَ بَرُ

⁽١) أخرجه ابن ماجَهْ (٣٣٥) وأبو داود (٢) وهو في «مصنَّفُ ابن أبي شبية» (١١٣٨).

⁽٢) «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (١: ١٤).

والمنذري: هو الإمام المحدِّث الفقيه الزاهد أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القويّ ابن سلامة (ت ٢٥٦هـ) صاحب «الترغيب والترهيب» و «مختصر مسلم» و «مختصر سنن أبي داود»، وهو من أئمّة المُدىٰ، له ترجمة في «طبقات السبكيّ» (٨: ٢٥٩).

⁽٣) انظر «تهذيب الكمال» للمزِّي (٢٤٢:١).

⁽٤) الجمهور من علماء الحديثِ ونقّاده على أنّ سكوت أبي داود عن بيانِ حالِ الحديثِ ليس كافياً للحُكْمِ عليه. والصوابُ عدمُ الاعتهادِ على سكوتِه لما ذكره غير واحدٍ من نقادِ الحديث من احتجاجِه بالأحاديثِ الضعيفة وتقديمها على القياس إذا لم يكن في البابِ غيرها، وهي طريقةُ شيخه الإمام أحمد. ولتهامِ الفائدة انظر «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» للأمير الصنعاني (١: ١٩٩) حيث عقد مسألة في بيان شرطِ أبي داود، وأطال النفسَ في ذلك.

به، وإذا شجرتانِ بشاطئِ الوادي، فانطلقَ رسولُ الله ﷺ إلى إحداهُما، فأخذَ بغُصنٍ مِن أغصانِها، فقال: «انقادي عليَّ بإذنِ الله»، فانقادَت معَه كالبعيرِ المَخْشوش (۱) الذي يُصانِعُ قائدَه حتى أتى الشجرةَ الأخرى، فأخذَ بغُصنٍ مِن أغصانِها فقال: «انقادي عليَّ بإذنِ الله»، فانقادَتْ معه كذلك حتى إذا كانَ بالمَنْصَف فيها (۱) بينهما لاءَم بَيْنَهما، يعني جَمعَهما. فقال: «التها عليَّ بإذن الله» فالتأما. قال جابرٌ: فجلَسْتُ أُحَدِّثُ نفسي، فحانَتْ مِنِّي لَفْتَةٌ فإذا أنا برسولِ الله فالتأما. قال جابرٌ: فجلَسْتُ أُحَدِّثُ نفسي، فحانَتْ مِنِّي لَفْتَةٌ فإذا أنا برسولِ الله فالتأما. وإذا الشَّجرتانِ قد افترقتا فقامَت كلُّ واحدةٍ مِنهما على ساق (۳).

وروى أبو الزُّبَيْر عن جابرٍ رَضِيَ الله عنه قال: خرجتُ معَ رسولِ الله ﷺ في سَفْرةٍ، فكان رسولُ الله ﷺ إذا أرادَ البَرازَ تباعدَ حتى لا يَراهُ أحد، فنزَلْنا مَنْز لا الله عَلَمْ ولا شجَرٌ فقال لي: «يا جابرُ، خُذِ الإداوةَ وانطَلَقْنا فمشَيْنا حتى لا نكادُ نُرى، فإذا شَجَرتانِ بَيْنها أذرُعٌ، وساقَ بقيَّة الحديث.

وقد صَحَّ من حديثِ عبدِ الله بن جعفر رَضِيَ الله عنهما: كانَ أحبُّ ما استَتَر به رسولُ الله ﷺ لحاجتِه هَدفاً أو حائشَ نَخْلِ؛ يعني حائطَ نخْل^(٥).

⁽١) من الخِشاش بالكسر وهو ما يُدْخَلُ في عَظْم أَنْفِ البعيرِ من خَشَب.

⁽٢) هذا ما في «دلائل النبوة» لأبي نعيم. وفي (ت): «بالنصف كما بينهما».

⁽٣) أخرجه ابن حبان (٢٥٢٤) بإسنادٍ صحيح على شرطِ مسلم. وهو في «دلائل النبوّة» لأبي نُعيم الأصبهاني (١: ٥٠) و «دلائل النبوّة» للبيهقي (٦: ٨).

⁽٤) زيادة من النسخة (ت).

⁽٥) أُخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٥)، وأبو داود (٢٥٤٩) وابن ماجَهُ (٣٤) وصحَّحه ابن خزيمة (٥٣) وابن حِبّان (١٤١١) وتمامُ تخريجِه في «المسند».

وقد ظهرَ بذلك الأمرانِ اللَّذانِ كان رسولُ الله ﷺ يصنَعُهما في قضاءِ الحاجةِ في غير البُنْيان.

وأمّا ما يتعلَّق باستقبالِ القِبلةِ في الصحراءِ واستدبارِها، والتستِّرِ الذي يُزيلُ تحريمَ الاستقبالِ والاستدبار، فلم أرّ للشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه فيه نصّاً إلا قُولَه في «اختلاف الحديث» (١) لمّا ذكر حديثَ أبي أيوبَ وحديثَ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهم: كان القوم عرباً إنّا عامَّةُ مذاهبِهم في الصَّحارى، وكثيرٌ مِن مذاهبِهم لا حُشَّ فيها يسترُهم»، وفي نُسْخَةٍ من «الأُمِّ»(٢): لا حُجَرَ فيها.

وفي «جَمْع الجَوامع»(٣) اقتصر على قولِه: «لا حُشَّ فيها يَسْتَرُهُم» قال: قال الرَّبِيعُ (٤): الحُجَر: الجُدُر. وهذا النصُّ الذي حكَيْتُه عن «الأُمَّ» و «جَمْع الجوامع» يقتضي أنّ الساتر ممّا ذُكِرَ مُزيلٌ لتحريم الاستقبالِ والاستدبار.

ويشهَـدُ لذٰلك ما أسنَده أبو داودَ في «سنـنه» والدارَقُـطْنيُّ والحاكمُ

⁽١) «اختلاف الحديث» للشافعي ضمن كتاب «الأمّ» (٨: ٦٤٩).

⁽٢) لم أجده في المطبوع من «الأُمِّ».

⁽٣) للإمام الجليل أبي سهل أحمد بن محمد الزوزني المعروف بابن العِفْريس، من أوائل الطبقة الرابعة من الشافعية، وهو كتابٌ قريبٌ من حجم الرافعي الصغير جمع فيه من كتب الشافعي وهي: القديمُ والمبسوط والأمالي والبويطي وحَرمَلة، ورواية موسىٰ بن أبي الجارود، ورواية المزني في «المختصر»، والجامع الكبير، ورواية أبي ثور. وحكىٰ المسائل بألفاظِها. انتهىٰ من «طبقات الشافعية» لابن قاضي شبهة (١: ١٣٨).

⁽٤) يعني الربيع بن سليهان المرادي (٢٠٧هـ) صاحبَ الشافعيِّ وراوية كتُبِه، الإمام النَّبْت الثقة. كان أثيرًا لدى إمامنا الشافعيّ، ومؤذنًا بجامع القُسطاط، بارعًا في الحديث، له ترجمة في «طبقات ابن قاضِي شهبة» (١: ٦٥).

والبَيْهِقِيُّ وغيرُهم وقال الحاكم: هو صحيحٌ على شرطِ البخاريِّ، عن مروانَ الأصفَرِ قال: رأيتُ ابنَ عمرَ رَضِيَ الله عنهُما أناخَ راحلتَه مُستقبلَ القبْلةِ، ثم جلسَ يَبولُ إليها، فقلت: يا أبا عبدِ الرحمٰن، أَليْسَ قد نُهِيَ عَن هٰذا؟ قال: بلىٰ(۱)، إنَّما نُهِيَ عن ذلك في الفَضاء فإذا كان بَيْنَك وبينَ القِبلةِ شيءٌ يَسْتُرك فلا بَأْس (۲).

فلما وَجَد جَمْعٌ من أصحابِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه ذٰلك صاروا إلىٰ أنّ التستُّر يُزيلُ تحريمَ الاستقبال والاستدبارِ في الصَّحراء، وتكلَّموا في التستُّر في ذلك مِن وجوهٍ:

أحدُها: مَا يُشْتَرَطُ فيه، فقالوا: يُشْتَرطُ أَن يكونَ مُرتفِعاً قَدْرَ مُؤخَّرةِ الرَّحْلِ، وزاد البَغَويّ: أَن يكونَ فوقَ مؤخَّرةِ الرَّحْلِ ليَسْتُرَه مِن سُرَّتِه (٣) إلىٰ أَسافلِه، ويُشتَرطُ أَن يكونَ بَيْنَه وبينَه ثلاثةُ أَذرُع فها دُونَها.

فإن فاتَ واحدٌ مِن لهذَيْن الشرطَيْن، فتحريمُ الاستقبالِ والاستدبارِ باقٍ، وأخذوا قَدْرَ الساترِ هُنا مِن قَدْرِهِ في سُتْرةِ المصَلِّي، واعتَبروا القُرْبَ هُنا باعتبارِ ما ذُكِر في ثلاثةِ أذرُع بَيْنَ الصَّفَيْن علىٰ ما ذُكِرَ في مَوْقفِ الإمامِ والمأموم.

وقد صارَ بعضُ الأصحابِ إلى تحريمِ الاستقبالِ والاستدبار في الصحراءِ

⁽١) في النسختين (ت) و(م): «بل».

⁽٢) أخرجه أبو داود (١١) والدارقطني في «السنن» (١: ٥٨) والحاكم في «المستدرك» (١: ٢٥٦) والبيهقي في «السنن الكبري» (١: ٩٢).

⁽٣) كذا في (ت). وفي باقي النسخ: «بَشَرته»، وانظر كلام البغوي في «التهذيب» (١: ٢٩١).

مُطلَقاً، ولم ينظُروا إلى ما ذُكِرَ في الساتر، حَكاه الماوَرْديُّ والرُّويانيُّ تَبعاً له (۱)، ولكن ما ذكَرْناهُ مِن نَصِّ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه فيه إشارةٌ إلى الأوّلِ الذي اعتمدَه الأكثرون.

وإذا فَرَعْنا علىٰ الأوّل: فلو تَسَتَّرَ بذَيْلهِ هل يزولُ تحريمُ الاستقبالِ والاستدبارِ؟ فيه وجهان: وصَحَّحوا زوالَ التحريمِ (٢)، وهذا مُخالفٌ لأنْ تكونَ السُّتْرَةُ قَدْرَ مؤخّرةِ الرَّحْلِ (٣)، ولا يُعْتَبرُ هُنا التَّستُّرُ إلّا مِن جهةِ استقبالِ القبلةِ أوْ مِن جهةِ استدبارِها، فقوْلُه في السؤال: هل يُشْترطُ في سُترةِ قاضي الحاجةِ إلىٰ آخرِه لا يتأتىٰ في استقبالِ القبلةِ واستدبارِها، وذلك لأنّه إذا استقبلَ القبلةَ بالساتر للقُبُل، فالدُّبُرُ حينئذِ ليسَ مستقبلَ القبلةِ ولا مُسْتَدْبِرَها، إنّما هُو في الجهةِ البحرية، ولا يكفي حينئذٍ ليسَ مستقبلَ القبلةِ ولا مُسْتَدْبِرَها، إنّما هُو ذلك، والتحريمُ باقٍ، وإنّما يُعتبرُ صورةُ الخَلْفِ فيما يَتعلّقُ بسَتْرِ العَوْرةِ عن العيونِ لا فيما يَتعلّقُ بسَتْرِ العَوْرةِ عن العيونِ لا فيما يَتعلّقُ بسَتْرِ العَوْرةِ عن العيونِ لا فيما يَتعلّقُ باستقبالِ القبلةِ واستدبارِها.

وما ذكرَهُ في السُّؤالِ عن الإمامِ وصاحبِ «التهذيب» وغيرِ هما مِنْ أنّه لو قعدَ مُسْتقبِلاً للحائِط قريباً منه، ووَراءَهُ فَضاءٌ واسع، فإنّه جائزٌ، مَحَلُّه في السَّتْرِ المُزيلِ لتحريمِ الاستقبالِ والاستدبار، وقد صَرَّح بذلك في «شرحِ المهذَّب» (٤)،

⁽١) انظر: «الحاوي» للماوردي (١٠٤:١).

⁽٢) وممَّن جزم بذلك إمام الحرمَين في «نهاية المطلب» (١: ١٠٤) وعبارتُه ثمَّة: «والوجه عندي القَطعُ بأنه تستَّر، فإنّ المحذورَ ألّا يستقبلَ القِبلةَ أو يستدبرَها بإحدىٰ سَوأتَيه». انتهىٰ.

⁽٣) انظر: «نهاية المحتاج» (١: ١٣٥)، و «الفتاوى الفقهية الكبرى» (١: ٤٨).

⁽٤) انظر: «المجموع شرح المهذّب» (٢:٨٣).

ولكن ما نقَله عن الإمامِ والبغويِّ لم أقِف عليه في «النهاية»(١) ولا في «التهذيب» ولا في غيرهما.

وإذا جَرَيْنا على الحُكْمِ المذكورِ، فهو شاملٌ لقضاءِ الحاجتيْن بالنسبةِ إلى الاستقبالِ لأن إحداهُما بَيْنَه وبينَ القِبلة ساترُ، والأُخْرىٰ للجهةِ البحرية لا تعلُّقَ لها باستقبالِ القبلةِ ولا استدبارِها لكن يتعلَّقُ به سَرُّ العَوْرةِ عن العيونِ. ولهذه عبارةُ «شرح المهذب»، قال: «قَوْلُ المصنَّف: «ولأنّ في الصَّحراءِ خَلْقاً مِن السملائكةِ والجنِّ يُصلُّون». لهكذا قال أصحابُنا واعتَمدوه، وهو تعليلٌ ضعيفٌ، فإنّه لو قعد قريباً من حائطٍ، واستقبلَه، ووراء فضاءٌ واسعٌ جاز بلا شكّ، صَرَّح به إمامُ الحرمَيْن والبغويُّ وغيرُهما. ويدلُّ عليه ما قَدَّمْناه عن ابنِ عُمرَ أنّه أناخ راحلته، وبال إليها، فهذا يُبْطِلُ هذا التعليلَ، فإنّه لو كانَ صحيحاً لم يَجُزْ في لهذه الصورةِ، فإنّه مُستدبِرُ الفضاءِ الذي يكونُ فيه المُصلُّون، ولكنّ التعليلَ الصحيح أنّ جهةَ القبْلةِ مُعَظَّمةٌ، فوجبَ صِيانتُها في الصحراءِ ورُخَصَ التَّعليلَ الصحيح أنّ جهةَ القبْلةِ مُعَظَّمةٌ، فوجبَ صِيانتُها في الصحراءِ ورُخَصَ فيها في البناءِ للمشقَّةِ. ولهذا التعليلُ اعتمدَه القاضي حُسَيْن والبَغَويُّ والرُّويانيُّ فيها في البناءِ للمشقَّةِ. ولهذا التعليلُ اعتمدَه القاضي حُسَيْن والبَغَويُّ والرُّويانيُّ فيها في البناءِ للمشقَّةِ. ولهذا التعليلُ اعتمدَه القاضي حُسَيْن والبَغَويُّ والرُّويانيُّ وغيرُهم»(۲). وما ذكره في «شرح المُهذّب» مُتعَقَّبٌ (٣) مِن وجوه:

أحدُها: ما نَسَبه إلى إمامِ الحَرَمَيْن والبغويِّ وغيرِهما لم نَرَه في كتاب، بل في «الحاوي» للماوَرْديِّ ما يُخالفُ ذلك، فإنه قال: وأمَّا الاستدلالُ، فَهُو أنّ

⁽١) يعني «نهاية المطلب» للإمام الجُوَيني.

⁽٢) انظر: «المجموع شرح المهذّب» (٨٣:٢).

⁽٣) سقط لفظ «متعقب» من النسخة (ت).

الصحارى لا تخلو غالباً مِن مُصَلِّ فِيها، فيتأذّى بكَشْفِ عَوْرتِهِ إليها، لأنّه إن استقبلها أبْدى إليه قُبُلَه، فيمتنعُ من استقبلها استقبلها أبْدى إليه قُبُلَه، فيمتنعُ من استقبلها واستدبارها لئلّا يقطعَ على المُصَلِّين إليها. وهذا المعنى معدومٌ في البنيان (۱). وقضيةُ كلامِ الماوَرْديِّ التحريمُ في الصورةِ التي ذَكَرها في «شرح المهذب» ونسبها لإمامِ الحرميْنِ والبَعَويّ وغيرهما. وقد نبَّه صاحب «المَطْلبِ» (۲) فيه على شيءٍ مِن هذا فقالَ بعد حكايتِه كلام (۳) «شَرْح المهذب»: قلتُ: هذا إنّها يتمُّ إذا كانت هذه الصورةُ في حالِ كَشْفِ الدُّبُرِ، إذا قُلنا: إنّ التَّستُّرَ بالثوبِ لا يكفي، أمّا إذا قُلنا: يَكْفي، فلعلَّ نَقْلَ الإمامِ وفِعْلَ ابنِ عُمَرَ محمولُ على سَتْرِ الدُّبُرِ بالثوبِ وهو الظاهر.

التعقّبُ الثاني: أنّه نسبَ إلى البَعَويِّ التعليلَ الذي صَحَّحه، والموجودُ في «تهذيبِ البَغَويِ» التعليلُ الذي ضَعَّفه، وهذه عبارته: «والفَرقُ بين الصَّحراءِ والبُنْيان بَعْدَ الحَبَرِ، أنّ الصحراءَ لا تَخْلو من مُصَلِّ جنِّيٍ أو إنْسيٍّ أو مَلكِ، فربَّها يَقَعُ بَصَرُ مُصَلِّ على عَوْرتِه، وأمّا الحُشوشُ في الأبنيةِ إنّها يحضُرُها الشيطان»، وساق الكلامَ على ذلك (٤). وكذلك ما حَكاهُ عن القاضي حُسَيْن المشيطان»، وانّا ذكر معنييْن: أحدُهما: ما ضَعَفه، والثاني: أنّ الانحراف لا يَشُقُ في الصحراءِ ويشقُ في البُنيان.

⁽١) «الحاوى الكبير» للماوردي (١٥٤:١).

⁽٢) يعني ابن الرفعة كما سبق بيانه.

⁽٣) سقط لفظ «كلام» من النسخة (ت).

⁽٤) انظر: «التهذيب» للبغوي (١: ٢٩٠) وقد تصحَّف كلامُه في النسخة المطبوعة تصحيفاً شَنيعاً.

فإن قيلَ: فهذا المعنى (١) هو مرادُ (شارحِ المُهَذَّبِ)، قُلنا: وأَيْنَ التعليلُ بأنَّ جهةَ القِبْلةِ مُعظَّمةٌ إلى آخره؟ وما ذكره مِن التعليلِ ينتقضُ بها إذا كان في الصحراء، واستتر بها يكفي في الاستقبال. فإنّه يكفي على الأصحِّ، مع أنَّه لا مشقَّةَ حينئذٍ، فيَنْبغي أن يستمرَّ التحريمُ، وهو وَجْهٌ مَرْجوحٌ.

التعقُّبُ الثالث: أنَّ هٰذا المعنىٰ الذي ضَعَفه هو مُقْتضىٰ كلامِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه في «الأُمِّ» (٢) فإنّه قال: وكان الذاهبُ لحاجتِه ـ يعني في الصحراء إذا استقبلَ القبلة أو استدبرَها، استقبلَ المُصلِّي بفَرْجِه أو استدبرَه، لم يكن عليهم ضرورةٌ في أن يُشَرِّقوا أو يُغرِّبوا، أُمروا بذلك فكانت البيوتُ مخالفة للصحراء، فإذا كانَ بينَ أظهُرِها كان مَن فيه مُستراً لا يراهُ إلّا مَنْ دخلَ أو أشرف عليه، وكانتِ المذاهبُ بين المنازلِ متضايقة، ولا يُمكِنُ (٣) منَ التحرُّفِ فيها ما يمكنُ في الصَّحراء، فلمّا ذكرَ ابنُ عُمرَ ما رأىٰ من (١٠) رسول الله على وساق الكلامَ علىٰ ذلك. والظاهرُ أنّ قَوْلَه: «استقبلَ المُصلِّي» بكَسْرِ اللامِ المُسدَّدة بدليل: «أو استذبرَه» ولو كانَ «المُصلِّي» بفَتْحِ اللّامِ المُشدَّدةِ لكان يقول: أو استذبرَها، وإنْ كانَ بكَسْرِ اللَّمِ مُشيراً إلىٰ المعنىٰ المذكور. وفي «المَطلب» لم يعترض لذلك، ولكنْ تعرَّضَ لشيْءٍ نقلَه الترِّمذيُّ في «جامعِه» عن الشافعيِّ رضِيَ الله عنه، فقال عَنه: عنِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه: «إنَّما معنىٰ قولِ النبيً

⁽١) في (ت): «المعين».

⁽٢) ((الأم) (١: ٨٣).

⁽٣) قوله: «ولا يمكن» سقط من ت.

⁽٤) سقط لفظ «من» من النسختين (ت) و (م).

عَلَيْهِ: «لا تَسْتَقْبِلوا القِبْلةَ بغائطٍ ولا بَوْلٍ ولا تَسْتَدْبِروها»(١) إنَّمَا هو في الفَيافي، فأمّا في الكُنْفِ المَبْنيَّةِ له رخصةٌ(٢) في أن يَسْتقبِلَها». قال صاحبُ «المطلب»: ولمَ أرّ أحداً مِن المُصنِّفين نقلَ عن الشافعيِّ اختصاصَ الجوازِ بالكُنْفِ.

وقد طالَ الكلامُ علىٰ هٰذهِ المسألةِ لٰكن بفَوائدَ مُهمَّة.

[7] مسألة: قَوْهُم: إنَّه يُسْتحبُّ الجَمْعُ بين الماءِ والحَجَر، هل تحصُلُ هٰذه الفضيلةُ بمَرَّةٍ واحدةٍ أم لا الفضيلةُ بمَرَّةٍ واحدةٍ أم لا تحصُلُ إلا بثَلاثِ مَسْحاتٍ كما لو اقتصرَ علىٰ الجامدِ؟

أجاب: المَسْحةُ الواحدةُ إِنْ كانت قد أزالتِ العَيْنَ، فالفضيلةُ تحصُلُ بأَن يَسْتنجيَ بالماءِ حينَئذٍ، لأنَّ التعبُّد الذي بَقِيَ مِن استيفاءِ الأَحجارِ الثلاثةِ لا يُعْتَبرُ إلّا حيثُ لا يَجِيءُ بَعْدَه ما يحصُلُ به المعنىٰ المقصود. وهُنا قد اسَتَنْجىٰ بالماءِ بعد إِزالةِ العينِ، والماءُ يُزيلُ الأَثْرَ، فكانت الفضيلةُ المرتَّبةُ علىٰ الجَمْعِ بين الحجر والماءِ حاصلة (٣).

ونظيرُ مجيءِ ما يحصُلَ به المعنىٰ المقصودُ ولا يعتَبَرُ: المُعْتَدَّةُ المتوفّىٰ عنها زوجُها الحُرَّةُ تعتَدُّ بأرْبَعةِ أشهُرٍ وعَشَرةِ أَيَّام، فإذا وضَعَتِ الولدَ بعد موتِ

⁽١) أخرجه الترمذي (٨) وهو في «سنن أبي داود» (٩) من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ الله عنه. قال الترمذي: حديثُ أبي أيوبَ أحسنُ شيءٍ في هذا الباب وأصحُّ.

⁽٢) في النسخ الخطية: «فإنّه» وصوّبناه من «سنن الترمذي». وقوله: «له رخصة» سقط من النسخة (ز).

⁽٣) لأنّ الأفضل أن يستنجي بالأحجار، ثم يُتْبعَها الماء، فإن أراد الاقتصارَ على أحدِهما، فالماء أفضل. انظر: «كفاية الأخيار» (١: ٤٤).

الزَّوْجِ انقطَع أَثُرُ التعبُّدِ بالعَدَدِ المذكورِ في الأَيَّامِ لحصولِ المعنى المقصودِ وهو بَراءَةُ الرَّحِم^(۱). وليس ما نحنُ فيه كالذي يُؤمَّرُ بغَسْلِ كَفَّيْه ثلاثاً، فإنّه إذا غَسَلَهما واحدةً وبَقِيَ^(۲) التعبُّدُ بالثانيةِ والثالثة، ولم يَجِئ أَمْرُ آخَرُ غيرُ التعبُّدِ المَّدُكور.

وأيضاً، فإنَّه إذا استنجى بالحَجَرِ، وأزالَ العَيْنَ فقد بقيَ شيءٌ مِن الواجبِ، فإذا استَنْجىٰ بالماءِ لا يبقي (٣) واجباً، فإذا جَمَعَ بين الماءِ والحَجَرِ فقد أدّىٰ بكُلِّ مِنْهُما واجباً، ولهذا أفْضَلُ مِن أن يؤدِّيَ الواجبَ بالحَجَرِ، ثمَّ يجيءُ الماء لا يحصُلُ به أداءُ الواجب.

فإن قيل: يلزَمُ على لهذا أنَّ مَنْ صَلّىٰ في أوَّلِ الوقتِ بالتيمُّمِ على وَجْهٍ لا يُسْقِطُ القَضاء، ثمَّ صَلّىٰ في آخِرِ الوقتِ بالماءِ بحيثُ أدَّىٰ الواجبَ أن يكونَ ما أتىٰ أفْضَلَ ممّا لو صلّىٰ في أوَّلِ الوقتِ بالتيمُّمِ علىٰ وجهٍ لا يجبُ معه قضاءٌ، ثمَّ صلّىٰ في آخِرِ الوقتِ بالماءِ.

قلتُ: ونحنُ نلتَزِمُ هذا، لأنَّ فيه القيامَ بواجبَيْن، وهو أَفْضَلُ من القيامِ بواجبَيْن، وهو أَفْضَلُ من القيامِ بواجبِ وسُنَّة.

فإن قيل: لا نُسَلِّمُ أنَّ الماءَ واجبٌ بَعَيْنِه بل مُخَـيَّرٌ بَيْنَه وبينَ الأحجار والماء.

⁽۱) فيحقُّ لها أن تتزوَّج لِما ثبتَ في «البخاري» (٤٩٠٩) وغيره من حديثِ أمِّ سلَمة رضي الله عنها: أنّ سُبَيعةَ الأسلمية وَلدَت بعد وفاةِ زوجها بنصف شهر، فقال رسول الله ﷺ: «حَللْتِ فانكحى مَن شِئتِ».

⁽٢) كذا في النسخ الخطيّة. ولعلّ الصواب بإسقاطِ واو العطف.

⁽٣) في (ز): «لاقيٰ».

قلنا: فينتَقِلُ الكلامُ إلىٰ الواجبِ المُخَيَّر، والخلافُ فيه موجودٌ في كُتب أُصولِ الفقه(١).

وعلى الجُملةِ، فاستعمالُ الحجَرِ الواحدِ المُزيلِ للعينِ بالكُلِّيةِ، وبَجيءُ الماءِ بَعْدَه إِنْ لم يفضُل الجَمْعَ بين الأَحجارِ والماءِ، فلا أقلَّ مِن (٢) أن يحصُلَ له المساواةُ به، ونزولُه عنهُ بَعيد.

> فإن قيل: هذا مُحالِفٌ للمتبادَرِ مِن كلامِهم في ذٰلك؟ قُلْنا: الدليلُ يَصنعُ العَجائب.

فإن قيلَ: ظاهِرُ نَصِّ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه في «الأُمَّ» يخالفُ ما قُلْتم؛ فإنه قال (٣): وإذا استَنْجيٰ رجلٌ بشَيْءٍ غيرِ الماءِ لم يُجْزِه أقلُّ مِن ثَلاثةِ أحجارٍ وإِنْ أَنْقيٰ، والاستنجاءُ كافٍ. ولو جَمعَه رجلٌ، ثمَّ غسَلَ بالماءِ كانَ أحبَّ إليَّ. ويُقال: إِنَّ قوماً من الأَنصارِ استَنْجَوْا بالماءِ، فنزلَت فيهم ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُونَ وَيُقال: إِنَّ قوماً من الأَنصارِ استَنْجَوْا بالماءِ، فنزلَت فيهم ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُونَ الله عنه: أَن يَنَطَهُ رُواً وَاللهُ يُحِبُّ المُطَهِ رِينَ ﴾ [التوبة: ١٠٨]، فقولُه رَضِيَ الله عنه: ﴿ولو جَمعَه رجلٌ، ثم غَسلَ بالماءِ كان أحبَ إليَّ الظَهُميرُ في «جَمعَه» يعودُ إلى الاستنجاءِ الكافي وهو الاستنجاءُ بثلاثةِ أحجار.

قلنا: هٰذا إِنْ سُلِّمَ مَحْمُولُ علىٰ أَنَّه لم يحصُلِ الإِنقاءُ إِلَّا بِالثلاثةِ لأَنَّه الغالبُ مع أَنَّا نَقولُ بعَوْدِ الضميرِ إلىٰ الإِنقاءِ المَفهومِ مِن قَوْلِه: «وإن أَنْقَىٰ» أو علىٰ

⁽١) لتمام الفائدة انظر: «المحصول» للفخر الرازي (٢: ١٦٨، ١٧٨).

⁽٢) سقط لفظ «من» من النسخة (م).

⁽٣) في «الأمم» (١: ٢٢).

مُطْلَقِ الاستنجاءِ دُونَ تقييدهِ بالكافي كما هو أَصْلُ الشافعي رَضِيَ الله عنه وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَاكُمِن قَوْمِ بَيْنَكُمُ مَ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ ﴾ [النساء: ٩٧]، وقد بسَطتُ ذٰلك في «نَشْرِ العَبيرِ في طَيِّ الضميرِ»(١) فَلْيُنْظَرْ منه.

فإن قيلَ: فالروايةُ التي ذكرها البَزَّارُ في «مُسنده» (٢) مِن حديثِ ابنِ عباس رَضِيَ الله عنهما: لمّا أنزل الله تعالى ﴿ فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَ رُواً وَاللهُ يُحِبُّ اللهُ عَلَى اللهُ عَالَى ﴿ فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَ رُواً وَاللهُ عَلَيْ عَن ذلك؟ فقالوا: إنّا نُتْبَع الحجارةَ الماءَ، فذكروا الحجارةَ بالجَمْع.

قُلْنا: الحديثُ إسنادُه ضعيفٌ ولو صَحَّ أمكَنَ حَمْلُه علىٰ أنَّ المرادَ جِنْسُ الحجارةِ لا جَمْعِها.

وقد رَوىٰ البيهقيُّ (٣) عن ابنِ عَبّاسٍ رضيَ الله عنهما ﴿ فِيهِ رِجَالُ اللهِ يَكُمُّونَ أَن يَنَطَهَ رُوا ﴾ قال: لمّا نزلت لهذه الآية بعث رسولُ الله يَكُ إلىٰ عُويْم (٤) بنِ ساعدة، فقال: ما لهذا الطَهورُ الذي أثنى الله عليكُم به؟ فقال: يا نبيَّ الله، ما خرجَ مِنّا رجلٌ ولا امرأةٌ مِن الغائِط إلّا غَسَلَ دُبُرَه أو قال مَقْعدتَه. فقال النبيُّ عَلَيْهُ: «ففي هذا». هذه روايةُ البَيْهقيِّ وليسَ فيها ذِكْرُ الحجارةِ.

⁽١) وهو من مصنَّفاتهِ.

⁽٢) انظر الحديث في «زوائد البزّار» (٢٤٧)، وهو بلفظه في «المعجم الكبير» للطبراني (١١٠٦٥) بإسنادٍ ضعيف، وذكر الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ٢١٢) وقال: فيه محمد بن عبد العزيز ابن عمر الزهري، ضعَّفه البخاريُّ والنسائيِّ وغيرهما.

⁽٣) «السنن الكبرى» (١:٥٠١).

⁽٤) في النسخة (م): «عويمر» والصواب ما أثبتناه.

والظاهرُ مِن حالِهم أنّهم لا يَخْرُجون مِن الغائِط إلّا بعدَ التمسُّحِ بالحَجَرِ مِن غيرِ نَظَرٍ إلىٰ تكملة الثلاث.

وروى الإمامُ أحمد في «مُسْنَده» (١) وابن خُزَيْمة في «صحيحه» (٢) من حديثِ عُويْمِ بنِ ساعدة الأنصاريّ ثم العَجْلانيِّ: أنَّ النبيَّ قال لأهلِ قُباء: «إنَّ الله قد أحسنَ عليكم (٣) الثَّناءَ في الطَّهورِ، وقال: ﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطَهَّ رُواً ﴾ حتى انقضَت الآيةُ. فقال لهم: «ما هذا الطَّهورُ؟» فقالوا: ما نَعلمُ شيئاً إلّا أنّه كان لنا جِيرانٌ من اليهودِ كانوا يَغْسِلون أدبارَهُم من الغائِط فغَسَلْنا كما غَسَلوا» (٤). ولم يَذكُر في لهذه الروايةِ حجارةً ولا حَجَراً (٥).

وروىٰ أبو أيوبَ وجابرٌ وأُنسٌ رَضِيَ الله عنهم قالوا: نَزلت لهٰذه الآيةُ

⁽۱) «مسند أحمد» (۱٥٤٨٥).

⁽۲) «صحيح ابن خزيمة» (۸۳).

⁽٣) في النسختين (ز) و(ك): «إليكم».

⁽٤) وهو حديثٌ حسن لغيره لأجلِ أبي أويس عبد الله بن عبد الله المدني تكلّم فيه غير واحدٍ من جهةِ حفظه. والحديثُ أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ١٧ (٣٤٨) والحاكم في «المستدرك» (١: ١٥٥).

⁽٥) وقد ضعّف الإمام النووي الرواية المشهورة: «ثم نُتبعُ الحجارة الماء» من جهة الرواية، ثمّ قال: «فإذا عُلِمَ أنه ليس له أصلٌ من جهة الرواية فيُمكن تصحيحُه من جهة الاستنباط لأن الاستنجاء بالحجر كان معلومًا عندهم يفعلُه جميعُهم، وأمّا الاستنجاء بالماء فهو الذي انفردوا به، فلهذا ذُكِرَ ولم يُذكر الحجرُ لأنه مشتركٌ بينهم وبين غيرهم، ولكونِه معلومًا، فإنّ المقصود بيان فَضلِهم الذي أثنى الله تعالى عليهم بسببه انتهى من «المجموع شرح المهذّب» المقصود بيان فَضلِهم الذي أثنى الله تعالى عليهم بسببه انتهى من «المجموع شرح المهذّب»

﴿فِيهِ رِجَالُ يُحِبُّونَ أَن يَنَطُهَ رُوا ﴾ فقال رسولُ الله ﷺ: «يا مَعْشَر الأنصارِ، قد أثنىٰ الله عليكم في الطَّهور، ما طَهورُكم؟» قالوا: نَتوضَأُ للصلاةِ ونغتسلُ مِنَ الجنابةِ، ونستنجي بالماء فقال: «هو ذاكَ فعليْكُموه»(١)، ورواه (٢) ابنُ ماجَهُ والدَّارَقُطْنيُّ والبَيْهقيُّ: «فها طهورُكُم؟» قالوا: نَتوضًا للصلاةِ ونغتسلُ مِنَ الجنابة، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «فهل مع ذلك غيره» قالوا: لا غَيْرَ أَنَّ أحدَنا إذا خرجَ من الغائِطِ أحبَّ أَن يستنجيَ بالماء، قال: «هو ذاكَ فعليكُموه»، وإسنادُ هٰذهِ الروايةِ وروايةِ ابنِ ماجَهُ ومَنْ معه مُحْتَجُّ به (٣).

وأسندَ البيهقيُّ (٤) عن قتادة، وعن مُعاذَة، عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها أنّها قالت _ يعني للنساء _ : مُرْنَ أزواجَكُنَّ أن يَغْسِلوا عنهم أثَرَ الغائِطِ والبَوْل، فإنّي أستحييهم (٥) وكان رسول الله ﷺ يفعله. قال البَيْهقيُّ: ورواه أبو قِلابة وغيرُه عن مُعاذَة فلم يُسْنِدْهُ إلى فِعْلِ رسولِ الله ﷺ، وقتادَةُ حافِظ.

ثمّ أُخْرِجَ البيهقيُّ (٦) مِن حديثِ الأَوْزاعي، حَدَّثني أبو عَمَّارٍ عن عائشةَ:

⁽۱) أخرجه ابن ماجَه (٣٥٥) والدارقطني في «السنن» (١: ٦٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١: ٥٠٠) وضعَّفه الدارقطني والبوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٥٣) لأجل عتبة بن أبي حكيم.

⁽٢) في النسخة (م): «ورواية».

⁽٣) إسنادُ الروايةِ غير مُحتَجِّ به، لكن ذهب بعضُ أهلِ العلمِ إلى تصحيحها.

⁽٤) في «السنن الكبرى» (١: ١٠٥). وهو في «مسند أحمد» (٢٤٦٣٩) وأخرجه الترمذي (١٩) والنسائي في «المجتبى» (١: ٤٧-٤٧) وصحّحه ابن حبان (١٤٤٣) وغيره.

⁽٥) في الأصل: «أُستحبُّهم» بالباء. وصوابُه ما أَثبتناه.

⁽٦) في «السنن الكبرى» (١: ١٠٦).

أَنَّ نِسوةً مِنَ البَصْرةِ دَخَلْنَ عَلَيْهَا، فأَمَرْتَهُنَّ أَن يَسْتَنْجِينَ بِالمَاءِ وقالت: مُرْنَ أَزوا جَكُنَّ بذلك، فإنَّ رسولَ الله ﷺ كَانَ يفعَلُه. قال: فقالت: هو شِفاءٌ من البيهقيِّ: قال الإمامُ أحمدُ (١): هذا حديثٌ مُرْسَل، أبو عَبَّارٍ لا أراهُ أدرك عائشة.

ثم أخرجَ عن عليِّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه: أنّهم كانوا يَبْعَرون بَعْراً، وأنتُم تَثْلِطون ثَلْطاً، فأتْبعوا الحجارةَ الماءَ^(٢)، وهذا يدلُّ على أنَّ الحجارةَ إنَّما يُعْتَبرُ بعَدَدِها مع الماءِ في الحالةِ المذكورة، وهي التي لا تُزيلُ العَيْنَ غالباً إلّا بثلاثةِ أحجار كما قَدَّمناه.

وظهرَ مِن حديثِ عائشةَ: أنَّه لا فَرْقَ بِينَ الغائِطِ والبَوْلِ، وهذا هُو الذي يَقْتضيه كلامُ الشافعيّ رَضِيَ الله عنه في «الأُمِّ»(٣) فإنّه قال: والاستنجاءُ مِن البَوْلِ مِثْلُه في الخلاءِ لا يختلف، ثم قال: وأحَبُّ إليَّ (٤) أن يستبرئ من البَوْلِ ويُقيمَ ساعةً قبلَ الوضوءِ، ثم يَنْشُرُ ذَكَرَهُ قبلَ الاستنجاءِ، ثم يتوضَّأ. قال: وإذا استنجى رجلٌ بشيءٍ غيرِ الماءِ، فذكرَ ما سَبقَت حكايتُه في الجَمْعِ بين الحجرِ والماء (٥). وهذا ظاهرٌ في البولِ والغائِطِ. وهذا مُقْتضىٰ كلام الأصحابِ، وقد

⁽١) يعنى الإمام البيهقى رحمه الله.

⁽۲) «السنن الكبريٰ» (۱:٦٠١).

قلت: الثَّلْطُ: يعني إِلقاءَ البعرِ رقيقاً رَطْباً. وهو كنايةٌ عن التنعُّمِ والإرفاه الذي أصابه مَن جاء بعد جيل الصحابةِ رَضِيَ الله عنهم. انظر: «الصحاح» للجوهري (٤: ٢٥٥).

⁽٣) «الأم» (١: ٢٢).

⁽٤) سقط لفظ «إليَّ» من النسختين: (ت) و(م).

⁽٥) عبارة الإمام الشافعي في «الأم» (١: ٢٢): «وإِذا استنجى رجلٌ بشيءٍ غيرِ الماءِ لم يُجْزِه أَقَلُّ =

صَرَّح به منهم سُلَيْمٌ (١) في «التقريب» والغَزّائيُّ في «عقود المختصر»، ولَفظُه في «الباب الرابع» في الاستطابة: وإنّها يجبُ - يعني الاستنجاء - على مَنْ بالَ أو تغوّط، إمّا بالماء أو بالحَجَر، والجَمْعُ بَيْنَهما أوْلى، ومع نَصِّ «الأُمِّ» لا يُحْتاجُ فيه إلى كلام بعضِ أصحابِه، وما نقل عن القَفَّال الكبير الشاشيِّ (٢) في كتابِه «محاسن الشريعة» (٣) مِن اختصاصِ استحبابِ الجَمْع بالغائِطِ يوافقُه ما سبقَ في حديثِ الأَنصار، ولكنّ المعنى مستوٍ؛ فإنّ الحَجَرَ يزيلُ العينَ الباقيةَ من البَوْل، ثمَّ يَجِيءُ الماءُ بعْدَ ذلك مُزيلاً للأثر.

فإن قيلَ: الباقي على المحلِّ من البَوْلِ أثرٌ وليس بعَيْن؟

قُلنا: مَمْنوعٌ بدليلِ أَنّه إذا استنجىٰ بالحَجرِ خرجَ منه بَلَلٌ في الحَجَر، وأمَّا الحَجَرُ الْمُتَنَجِّسُ الذي يُزيلُ العَيْنَ فلا يحصُلُ به فَضيلَةُ الجَمْع بين الماءِ والحَجَرِ،

من ثلاثة أحجار وإنْ أنْقىٰ، والاستنجاءُ كافٍ. ولو جَـمَعَه رجلٌ ثم غَسَلَ بالماءِ كانَ أحبَّ إليَّ». انتهیٰ.

⁽١) أبو الفتح سُلَيْم بن أَيّوبَ الرازي (ت ٤٤٧ هـ) تَفَقّه بأبي حامد الإسفراييني وعلَّق عنه التعليقة المشهورة. كان ورعاً زاهداً مرابطاً على الثغور، وبه تخرَّج الشيخ نصر المقدسي. له ترجمة في "طبقات السبكي" (٤: ٣٨٨) و "سِبَر أعلام النبلاء" (١٧: ٦٤٥).

⁽٢) أبو بكر محمد بن علي بن إسهاعيل الشاشيُّ (ت ٣٦٥ هـ) عالمُ خراسان وفقيه ما وراءَ النهر. كان إماماً جليلاً في علومِ الإسلام، وبه تفقّه الحَليميُّ وغيره. أثنى عليه غير واحدٍ من الأعيان. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٣: ٢٠٠) و«سِيرَ أعلام النبلاء» (١٦: ٢٨٣).

قلت: كتاب «محاسن الشريعة» مطبوع، لكنّه مشحون بالأخطاء والقراءات غير الدقيقة للنصّ.

⁽٣) انظر: «محاسِن الشريعة»، ص ٦٠.

لأنَّ المُتنَجِّسَ لا مَدْخَلَ له في الاستنجاء، ويَزيدُ المحلَّ نَجاسةً أَجنبيةً. هذا هو الذي يَـقْتضيهِ كلامُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه في «الأُمِّ» الذي حكَيْناه، وكلامُ غيرِه مِن الأصحاب. وما ذكره الجِيليُّ (۱) في كتابه «الإعجاز» عن الغزاليِّ في بعض كُتُبِه: من أنَّه لا يُشْتَرطُ في حُصولِ الفَضيلةِ المذكورةِ طهارةُ الحَجَرِ نَقْلٌ عَيْنُ مُعْتَدِّ به، ولا مَعْمولِ به. والمُعْتَمدُ خِلافُه (۲).

[٧] مسألة: الوضوءُ من كَشْكولٍ أو زُبْدِيّة وما أَشْبَهَهُما، هَل للمُتوضّئِ إذا توضَّأ مِن أَحِدِهما إدْخالُ يَديْه؟

وهل للاغترافِ مِن ذلك نِيَّـةٌ؟

ونِيَّةُ الاغترافِ ما مَحَلُّها؟ هل هي قَبْلَ غَسْلِ الوَجْه أو بَعْدَه؟ وهل إذا تركَ النيَّةَ للاغترافِ يصحُّ وضوءُه، وما كيفية ذلك؟

أجاب: نعم له ذلك، ولكن بعد غَسْلِ الوَجْه إذا أَدْخَلَ يَدَهُ (٣) يَنْبغي أَن يكونَ إدخالُه بِنيَّةِ الاغترافِ من أَجْلِ صَيْرورةِ الماءِ مُسْتَعْمَلاً، فإن أَدْخَلَ يَدَهُ

⁽۱) صائن الدين عبد العزيز بن عبد الكريم الجبليّ الشافعي (ت ٦٣٢ هـ) شارح «التنبيه» ومن مصنّفاته «الإعجاز في الألغاز». وللعلماءِ عليه مؤاخذات فيها ينفرد به من المسائل. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٨: ٢٥٦) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٣٩٢).

⁽٢) يُوضِّحه عبارة الغزالي في «الوسيط» (١: ٣٠٥): «فإن استنجىٰ بالمَاءِ فليكُن طهورًا، وإن اقتصر علىٰ الحجرِ فليكُنْ طاهرًا مُنَشِّفًا غير محترم.. احترزنا بالطاهرِ عن الروثِ والعَيْنِ النَّجِسةِ فإنها تزيدُ المحلَّ نجاسةً أجنبيّة». ثمّ قال (١: ٣٠٧): «الحجَرُ المُستعمَلُ لا يُستعمَلُ ثانيًا وإنْ غُسِلَ إلّا بعد الجفاف. لأنّ تلك الرطوبةَ تصيرُ نجاسةً فتكون كنجاسةٍ أجنبيّة».

⁽٣) في النسخة (م): «يدَيْه».

بعد غَسْلِ الوَجْهِ بنِيَّةِ رَفْعِ الحَدَث، أو نِيَّةِ الاستباحةِ، صار الماءُ مُسْتَعْملاً بالنسبةِ إلى غير اليدِ الداخلةِ وبالنسبةِ إليها إذا انفصلَت مِنه. وأمّا الماءُ الذي في اليد، فإنَّه لا يثبتُ له حكْمُ الاستعمالِ ما دامَ فيها أو مُتَردِّداً عليها، ولا تصحُّ بقيَّةُ الوُضوءِ بالماءِ المُسْتَعْمل. وإذا تركَ نِيَّةَ الاغترافِ ونِيَّةَ رَفْعِ الحَدَث، فنِيَّةُ (١) بقيَّةُ الوُضوءِ بالماءِ المُسْتَعْمل. وإذا تركَ نِيَّةَ الاغترافِ ونِيَّة رَفْعِ الحَدَث، فنِيَّةُ (١) الاغترافِ هل تكون صارفة؟ اختلفوا في ذلك، ورَجَّح المُتأخِّرون أنَّما لا تكونُ صارفة، وأنَّ الماءَ يَصِيرُ مُسْتَعْملاً عند الانفصالِ كما تقدَّم (٢). فالأَرْجَحُ عِندَنا أنَّه لا يَصِيرُ مستعمَلاً، وفي نَصِّ الشافعيِّ ما يَقْتَضِي ذلك، وهو الأَصْلَحَ للناس.

[٨] مسألة: قال الرافعيُّ في بابِ صِفَةِ الوضوءِ في الكلامِ علىٰ تَفْريقِ النَّيَّة: «إنَّه لو مَسَّ المُصْحَفَ بوَجْهِه المَعْسولِ قبلَ غَسْلِ باقي الأعضاء لا يَجوز »(٣)، وهذا كما قالوا: إنَّه لا يَجوزُ للمُحْدِث أن يَمَسَّ المُصْحَفَ بظَهْرِه وإنْ كانَتِ الطهارةُ تَجِبُ في غيرِه بناءً علىٰ أنَّ حُكْمَ الحَدثِ يتعدّىٰ إلىٰ جميعِ البَدَنِ علىٰ الصحيح. وما قالَه مِن إنَّه لا يَجوزُ للمُحْدِثِ أن يَمسَّ المُصْحَفَ بوَجْهِهِ المَعْسولِ قَبْلَ غَسْلِ باقي الأعضاء؛ ظاهرٌ إذا قيلَ: إنَّ الحَدَث لا يَتجزَّأُ في المَعْسولِ قَبْلَ غَسْلِ باقي الأعضاء؛ ظاهرٌ إذا قيلَ: إنَّ الحَدَث لا يَتجزَّأُ في

⁽١) في النسخة (م): «فهيئة».

⁽٢) وهو الذي قدّمَه الإمام الغزائي في «الوسيط» (١: ١٢٧) وجعَله القولَ المشهور، وزاد: «ويتَّجهُ أن يُقال: هيئةُ الاغترافِ صارفةٌ للملاقاةِ إلى هذه الجهةِ بحُكمِ العادة، فلا يصير مستعملًا» انتهى كلامُ الغزائي، ونقله الإمامُ النووي في «المجموع شرح المهذّب» (١: ١٦٣) ثمّ قال: «وهذا الاحتمالُ الذي ذكره الغزائيُ قطعَ به البغويّ، فجزم في آخِر باب الغسل بأنه لا يصرُ مُستَعملًا».

⁽٣) «الشرح الكبير» (١: ١٠٣).

ارتفاعِه، وإنَّه لا يَرْتَفِعُ عَن الوجهِ حتىٰ يُكْمِلَ وُضوءَه كما هو الوَجْهُ المرجوحُ في المسألة. أمّا إذا قُلْنا بالوَجْهِ الصحيحِ في مسألةِ تَفْريقِ النيَّةِ وهو أَنَّه إذا نوىٰ رَفْعَ الحَدَثِ عن الوَجْهِ ارتفعَ الحدَثُ عنه، ولا يَتوقَّفُ ارتفاعُه عَنه علىٰ غَسْلِ ما بَعْدَهُ، فيَتَّجهُ جَوازُ مَسِّ المُصْحَفِ به، وعَدَمُ الجَوازِ مُشْكل.

أجاب: إنّه وإن ارتفع الحَدَثُ عن الوَجْهِ إلّا أنّ شَرْطَ مَسِّ المُصْحَفِ أن يكونَ الماسُّ المُكلَّفُ مُتَطهِّراً (١). والماسُّ الذي ارتفعَ الحَدَثُ عن وَجْهِه ليسَ مُتَطهِّراً (٢)، أو المسُّ يُنْسَبُ إلى المُكلَّفِ لا إلى الوَجْه؛ ألا ترى أنّه لو قبّل بفِيهِ تقبيلاً مُحَرَّماً لم يكنِ التحريمُ منسوباً لِفيهِ، وإنّها يُنْسَب إلى ذاته. وامتناعُ المُحْدثِ مِن مَسِّ المُصْحَفِ بظَهْرِه لا يختصُّ بالبناءِ على أنَّ حُكْمَ الحَدَثِ يَتَعدّىٰ إلى جميعِ البَدَن، بَل هو مُمْتَنعٌ. وإن قُلْنا: إنَّ حُكْمَ الحَدَثِ (٣)، يختصُّ بالأعضاء الأَرْبَعة لما سَبق من الشرطِ الذي قدَّمْناه في أوّل الجواب.

[٩] مسألة: هل يُسْتَحَبُّ نَزْعُ الخاتَم في الوضوءِ ليحصُلَ الغَسْلُ لجميع اليَدِ كما ذِكَروا ذلك في التيمُّم عندَ مَسْحِ الوَجْهِ بالتراب، وهل صَرَّح بذلك أحد؟

⁽١) وعلَّله إمامُ الحرمَيْن في «نهاية المطلب» (١: ٩٤) بأنَّ الوضوءَ ـ وإن جُوِّزَ تفريقُ أركانه ـ قُربةٌ واحدة يرتبطُ حُكمُ أوِّلِه بحُكمِ آخرِه، فإنَّ مَن غَسَلَ وَجهَه، لم يُقضَ بارتفاعِ الحدَثِ عن وَجهِه ما لم يُتمَّم الوضوء، إذْ لو أرادَ مسَّ المصحفِ بوَجهه المغسول، لم يجِدْ إلى ذلك سبيلا.

⁽٢) قوله: «والماسُّ الذي ارتفع الحدث عن وجهه ليس متطهراً» سقط من النسخة (ت).

⁽٣) من قوله: «يتعدى إلى جميع البدن» إلى هنا ورد متأخراً في النسخة (ت)، وقوله: «علىٰ أن حكم...» إلى قوله: «وإن قُلْنا»: سقط من (ك).

أجاب: يُسْتَحبُّ نَزْعُ الخاتَمِ في الوضوءِ عند غَسْلِ الكَفَّيْن، ولا يُسْتَحبُّ بخلافِ عند المَضْمضةِ ولا عند الاستنشاق. وأمّا عند غَسْلِ الوَجْهِ فلا يُسْتَحبُّ بخلافِ نَزْعِ الخاتَم في التيمُّمِ في الضَّربةِ الأُولَىٰ فإنّه يُسْتَحَبُّ. والفَرقُ: أنّ اليَد في التيمُّمِ يَجِبُ إلصاقُها بالوَجْهِ حتىٰ ينتقلَ التُّرابُ الذي علَيْها إلىٰ الوَجْهِ وما علىٰ الخاتَمِ قد لا ينتقلُ فيُستَحبُّ نَزْعَه في الأُولَىٰ، ليكونَ المَسْحُ بجَميعِ اليدِ اتّباعاً للسُّنَّةِ (۱)، ولا كذلك في الوضوء، فإنَّ اليَد لا يجبُ إلصاقُها فيه بالوجه، وإنَّما هي ناقلةُ للمَاء. ولا معنىٰ لنَزْع الخاتَم هُنا حَتَىٰ يُسْتَحبُّ.

وأمّا نَزْعُ الخاتَمِ عند غَسْلِ ذلك المَوْضعِ، فيُسْتَحبُّ احتياطاً كتخليلِ الأصابعِ. ويَكْفي أن يَصِلَ الماءُ إلى ما تَحْتَ الخاتَمِ بحيثُ يَصِلُ الغَسْلُ في ذلك الموضع فإنْ لم يُوجَدْ ذلك وَجَبَ نَزْعُه.

وأمّا ما يَتَعلَّقُ بِمَسْحِ الرأسِ، فيُمْكِنُ أَن يُقالَ: هو كالتيمُّم بالنسبةِ إلىٰ الوَجْه، فيُسْتَحبُّ النَّزعُ (٢) عندَ مَسْحِ الرأس، وأمّا عندَ مَسْحِ الأُذَنيْنِ فلا يُسْتَحبُّ، إذْ لا مَعْنىٰ له، وكذلك في غَسْلِ الرِّجْلَيْن، فظهَرَ بذلك أَنَّ نَزْعَهُ مُسْتَحبُّ في ثلاثةِ مَواضِعَ: أحدُها: عِنْدَ غَسْلِ الكَفَّيْن. والثاني: عندَ غَسْلِ محلِّ مُسْتَحبُّ في ثلاثةِ مَواضِعَ: أحدُها: عِنْدَ غَسْلِ الكَفَيْن. والثاني: عندَ غَسْلِ محلِّ الخاتم. والثالث: عند مَسْح الرأسِ، ولم أَرَ مَنْ تعرَّض لذلك.

[١٠] مسألة: قال الرافعيُّ والنَّواويُّ في الكلام على الفَرْضِ السادسِ مِن فُروضِ الوضوء وهو «الترتيب»: إنَّ المُحْدِث إذا اغتسَلَ بدلاً عن الوُضوءِ

⁽١) ونقله القاضي زكريّا بلفظِه في «أسنىٰ المطالب» (١: ٨٨).

⁽٢) سقط لفظ «النزع» من النسخة (م).

ونوى بغُسْلِه رَفْعَ الجَنابةِ إِنَّه يُجْزِيهِ على الأَصَحِّ، ويَرْتَفِعُ حَدَثُه (١). ومُقْتضى إطلاقِهما أَنَّ الحُكْمَ كَذَلك وإن تعمَّد، وقد قالا في بابِ نواقضِ الوضوء: إنَّه إذا نوى غَيْرَ ما عليهِ منَ الحَدَثِ عامداً لا يصحُّ وُضوءهُ على الصحيح، لأنَّه مُتلاعبٌ (٢) و لهذه العِلَّةُ مَوْجودةٌ هنا؟

أَجَابِ: الصورةُ الأولىٰ مُقَيَّدةٌ بالغائِطِ كها قَيَّد ذٰلك القاضي حُسَيْن في إحدىٰ «تَعْليقتَيْه» (٣) وإمامُ الحرمَيْن. فقال القاضي في مسائِل التَّرْتيب: مُحْدِثُ ظَنَّ أَنَّه جُنُبٌ، فاغتسلَ فإن راعىٰ الترتيبَ فلا كلامَ، وإلَّا فوَجْهانِ بناءً علىٰ أنَّ الحَدَثَ يُحُلُّ جَمِيعَ البَدَن.

وقال في «التعليقةِ الكُبْرىٰ»: المُحْدِثُ إذا غَسَلَ جَمِيعَ بَدَنِه بنِيَّةِ الجَنابةِ هل يصحُّ وُضوءُه أم لا؟ وَجُهان، الأَظْهَرُ: أَنَّه يَجُوزُ، فأطلقَ في هذه «التعليقةِ»، وقَيَّدَ في الأُخرىٰ بالظنِّ ولا بُدَّ منه.

وأمّا الإمامُ فإنَّه ذكر فيمَن انتقلَ في نِيَّتِه من حَدَثٍ إلى حَدَثٍ آخَرَ لم يَقَعْ منه غلطاً، ثلاثةَ أَوْجُهِ: أحدُها: أنَّ الغَلَطَ لا يضرُّ أَصْلاً، والثاني: يُؤثِّرُ وتَفْسدُ النيّة. والثالثُ: أنَّ الأَدْنى يرتفِعُ بالأَعْلىٰ إذا فُرِضَ الغَلَطُ كذلك، والأعْلىٰ لا يَرْتَفِعُ بالأَدْنىٰ بنيَّةِ الأَعْلىٰ بالغَلطِ، وهو المقصودُ. يَرْتَفِعُ بالأَدْنىٰ بنيَّةِ الأَعْلىٰ بالغَلطِ، وهو المقصودُ.

⁽١) انظر: «الشرح الكبير» (١: ٣٦١) و «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٩٥).

⁽٢) انظر: «الشرح الكبير» (١: ٣٢٠).

⁽٣) انظر: كلام القاضي حسين في «التعليقة» (١: ٢٩٦)، وقد ذكرها البغوي في «الفتاوى» نخطوط (١/ أ).

⁽٤) انظر: «نهاية المطلب» (١: ٩٠).

وأطلق في «التَّتَمَّة»(١) الفَرْع، وصَوَّره بغَسْلِ أعضاء طهارتِه بنِيَّةِ الجنابةِ، وذكر كلاماً لم يتعرَّض له المتأخِّرون فقال: مُحْدِثُ غَسَل أعضاء طهارتِه بنيَّة الجنابةِ يصحُّ له غَسْلُ الوَجْهِ واليدَيْنِ، لأنَّ فَرْضَ العُضْوَيْنِ مِنَ الحَدَثِ الجنابةِ (٢) لا يختلف، وأمّا الرأس فإنْ غَسَلَه بدَلَ المَسْح، وقُلْنا: الغَسْلُ يقومُ مقامَ المَسْح أَجْزَأه، وإن قُلنا: لا يقومُ الغَسْلُ مَقامَ المَسْحِ أو مَسَحَ ولم يَغْسِل، فلا يُحْسَبَ، لأنَّ مُقْتضىٰ نيتِهِ الغَسْلُ وفَرْضَهُ غيرُ الغَسْلِ. وأمّا الرِّجْلُ فإنْ صَحَّحْنا مَسْحَه صَحَّ غَسْلُ الرِّجْلَيْنِ وإلّا فلا، لعدَم الترتيبِ. انتهىٰ. وهو حَسَنٌ.

ومما يدلُّ على التقييدِ بالغَلَطِ في أصلِ المسألةِ ما ذكره الشَّيْخان (٣) تَبعاً لغيرِهما في الجُنُب ينوي رَفْعَ الحَدَثِ الأَصْغَرِ، وقد ظهرَ المقصودُ على أنَّه يُمكنُ الفرقُ بينَ هذا وبَيْنَ ما ذكراه في نِيَّةِ الوُضوءِ لا في بابِ نواقضِ الوُضوء فإنّا عَهِدْنا في الشَّرْعِ نِيَّة رَفْعِ الجنابةِ يَنْدَرجُ فيها الوضوء، فأغْنَتْ عن نِيَّة رَفْعِ الحَدَثِ الأَصْغَرِ مع العمل، ولا كذلك في الذي بالَ ولم يَنَمْ، ونوى رَفْعَ حَدَثِ النوم، فإنَّه ليسَ شيءٌ مِن أنواعِ الحَدَثِ الأَصْغَرِ يندَرجُ فيه الآخَر، لأنَّ أحَدهُما ليس أعمَّ مِن الآخر، فكانَ تعمُّدُ ذلك تلاعباً لأنّه غير معهود (١٤).

⁽١) لأبي سعد عبد الرحمن بن مأمون المتولِّي (ت ٤٧٨ هـ) من رفعاءِ المذهب. تفقه على الفوراني والقاضي حسين وغيرهما. كان فقيهاً محقّقاً، صنَّف «التتمة» ولم تكتمل. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ١٠٦) و «سِيَر أعلام النبلاء» (١٨: ٥٨٥).

⁽٢) في النسخة (ت): «ولا الجنابة». وهو خطأ.

⁽٣) يعنى الرافعيَّ والنوويُّ رحمهما الله تعالىٰ.

⁽٤) في النسخة (م): «معتمد».

[11] مسألة: الدُّعاءُ المشروعُ علىٰ أعضاءِ الوضوءِ علىٰ قَوْلِ الإمام الرافعيِّ رَحِمَه الله: هل يُسْتَحبُّ في كُلِّ مرَّةٍ مِن المرَّاتِ الثلاثِ أَوْ في الأولىٰ فقط أو يتأكَّدُ(١) فيها دونَ غيرها كها قيلَ في الأذانِ المُثَوَّب؟

أجاب: الظاهرُ من الحديثِ الضعيفِ الذي جاءَ فيها(٢)، ومِن كلامِ مَن أَخَذَ به أَنَّ هٰذا القولَ إنّا هو عنْدَ أوّلِ مَرَّة، ولو كَرَّره المتوضِّئَ فحَسَنٌ. وهذا التفريعُ كلَّه ضعيف.

[١٢] مسألة: إنسانٌ فَرَغَ من الوضوء، وحينَ فراغِه منه فَرَغَ المُؤذِّنُ من الأَذان، فهل يَأْتي بذِكْرِ الوُضوءِ أو الأَذان؟ وإذا أَتىٰ بأحدِهما هَل يُشْرَعُ الإِتيانُ بالآخر؟

⁽١) في النسخة (ت): «مُتأكّد».

⁽٢) يعني ما أورده الرافعيُّ في «الشرح الكبير» (١: ٤٤٩) من المحافظةِ علىٰ الدعوات الواردةِ في الوضوء، فيقول في غَسْلِ الوجه: «اللهمَّ بَيِّض وجهي يوم تَبيَضُّ وجوه وتَسْوَدُّ وجوه»، وعند غسلِ اليدِ اليمنىٰ: «اللهمَّ أعطني كتابي بيميني وحاسبني حساباً يسيراً» وعند غسْل اليُسْرىٰ «اللهمَّ لا تُعطني كتابي بشهالي ولا مِن وراءِ ظهري» وعند مسح الرأس: «اللهمَّ اليُسْرىٰ «اللهمَّ العلين علىٰ النار» ... وعند مَسْح الأذِنَيْن: «اللهمَّ اجعلني من الذين يستمعون القولَ فيتبعون أحسَنه» وعند غَسْلِ الرجلين: «اللهمَّ ثبّت قدميَّ علىٰ الصراطِ يوم تزلُّ فيه الأقدام» ثم قال: ورد بها الأثر عن السلفِ الصالحين. انتهىٰ.

وهذا الذي قاله الرافعيُّ قد تعقَّبه النووي في «روضة الطالبين» (١: ١٠٠-١٠١) بقوله: لا أصل له. وانظر «مغنى المحتاج» للشربيني (١: ١٠٨).

وقال الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١: ١٠٠): رويَ فيه عن عليّ رَضِيَ الله عنه من طرقٍ ضعيفةٍ جدّاً أوردها المستغفري في «الدعوات» وابن عساكر في «أماليه» ورواه صاحبُ «مسند الفردوس» وابن حبان في «الضعفاء» من حديث أنس وفيه عباس بن صهيب وهو متروك.

أجاب: يأتي بالذِّكْرِ المَشروع عَقيبَ الوُضوء، فإنَّه ذِكْرُ العبادةِ التي أتى المُا، وهي الوُضوء. ثمَّ يأتي بالذِّكْرِ الذي يُقالُ بعْدَ الأذانِ. وفي الذِّكْرِ عَقيبَ الوُضوءِ الشَّهادتان. وحَسُنَ أن يأتي بِهما أوَّلاً، ثمَّ يُـرْدِفُهُما بالدُّعاءِ بعد الأذان لتعلُّقِه بالنبيِّ ﷺ، ثمَّ يأتي بالدُّعاءِ لنَفْسِه.

[١٣] مسألة: لو لبِسَ الخُفِّ على طهارة ثم جُنَّ أَوْ أَغْمِيَ عليه، فهل تُحْسَبُ عليه المُدَّةُ السَّفَريَّةُ أو الحَضَريَّة؟

أجاب: لَم أَرَ مَنْ تعرَّضَ لذلك. والقياسُ يَقْتضي أَنَّه لا يُحْسَب عليه، لأنّه لا تجبُ عليه الصلاة فلم يَسْتَبِحْ بهذا المَسْحِ الصلاة، وكذلك لا قضاء عليه، وفي النائم تردُّدٌ مِن جهةِ القضاء. والأَرْجَحُ أَنَّهَا تُحْسَبُ عليه، ويُقَيَّدُ المجنونُ بأنْ لا يكونَ مُرْتَدًا لَمُدْرَكِ إِيجابِ القضاء (١).

[1٤] مسألة: قولهُم في صِفات الخُفِّ: يُمْكِنُ متابعة المَشْي فيه (٢)، ما الجُوْدُ منه؟ إنْ أُريدَ أَكثرُ، الجرادُ منه؟ إنْ أُريدَ أَكثرُ، وهو ظاهِرُ عباراتِهم، فها ضابطُه؟

أجاب: الذي في «الرونق»(٣) ضَبَطَهُ بإِمكانِ ثلاثةِ أيّام، ولو ضُبِطَ بمنازلِ

⁽١) قد نقل هذه الفتوي بتمامِها القاضي زكريا في «أسنى المطالب» (١: ٩٧).

⁽٢) في النسخة (م): «عليه».

⁽٣) مُخْتَصَرٌ في فروعِ الشافعية اختُلِفَ في نِسْبَتِه، فقيل: هو لأبي حامد الإسفراييني وقيل: لأبي حاتم القزويني، لكن قال التاج السبكي: «والرونقُ أشْبَهُ شيءٍ بكلامِ المحاملي في اللباب». انتهىٰ من «كشف الظنون» (١: ٩٣٤) ولم أهتدِ إليه في «طبقات السبكي».

ثَلاثةِ أَيَّام ولياليهنَّ لم يَبْعُد^(۱). وهل المرادُ المَشْيُ فيه بمَداسٍ أَمْ لاَ؟ لَم أَرَ مَنْ ذكرَه.

[10] مسألة: قال الرافعي في باب الغَسْل في الكلام على كيفية النية: لو نوى رَفْعَ الحدثِ وأطلق، صَحَّ غُسْلُه على أظهرِ الوجهَيْن قال: لأنّ الحدث هو المانع من الصلاة (٢). وهو مُشكلٌ مع ما صَرَّح بهِ أول بابِ أسبابِ الحدث: أنّ الحدث إذا أُطلِق مجرداً عن الوصفِ (٣) كان المرادُ منه الأصغر غالباً، فظاهرُه: أنّ مُطلق الحدثِ حقيقةٌ في الأصغر لأنّ المتبادَرَ إلىٰ الفهم من غير قرينةٍ من علاماتِ الحقيقة، فيلزَمُ أن لا يصحّ الغُسْل بنيةِ مُطلقِ الحدَثِ علىٰ الأصغر كما لوصَرَّحَ بالأصغرِ عامداً.

أجاب: الإطلاق على قسمين: أحدُها: إطلاقُ بين الفقها، والثاني: إطلاق الناوي. فها ذكره في أسبابِ الحدَثِ هو إطلاقُ الفقها، وما ذكره في الغسلِ إطلاقُ الناوي، وإنها صَحَّحوا فيها صحَّة الغَسْلِ بالنيةِ المُطْلقةِ لوجهَيْن أحدهما: أن الحالةَ والهيئة يُقيّدان هذا المطلقَ فيُنزَّلُ على الحدث القائم بالناوي، وهو الجَنابة. والثاني: الحملُ على القدرِ المشتركِ دفعاً للمجاز والقدر المشترك هو المانعُ فصَحَّت النيةُ هنا، وإنْ كانَ عند الفقهاءِ إطلاقُه حقيقةً في الأصغرِ، فظهر بذلك الفرقُ بينَها ذكر في البابين من جهة الاستعال.

⁽١) وضُبِطَ بتردُّدِ مسافرِ لحاجاته. انظر: «غنية المحتاج» (١: ١١١). وذهب الإمام الجويني إلى أنَّ أقلَّ حَدِّ المتابعةِ على التقريبِ لا التحديد مسافةُ القصر. حكاه الحصني في «كفاية الأخيار» (١: ٧٧).

⁽٢) انظر: «الشرح الكبير» (٢:٦٣).

⁽٣) يعنى بالصِّغَر والكِبَر كما هو في كلام الرافعي في «الشرح الكبير» (٢: ٢).

[17] مسألة: ما الحُكْمُ في خِضابِ الـمرأة بالعَفْص (١) الذي يغطي جِرْمُه (٢) البشَرة بحيث يَمنعُ وصولَ الماءِ إليها عند الطهارة، هل يُباحُ أو يُفرَّقُ بين المكلَّفةِ بالصلاةِ وغيرِها؟ وما مرادُ الأصحابِ رحِمَهم الله بالسوادِ الذي أباحوا للمرأةِ الخضابَ به بشَرْطِه؟

أجاب: الحكمُ فيها أنّ الخضابَ المذكورَ الذي يُغطِّي جِرْمُه البشرةَ إن كان يمكنُ زوالُه عند الطهارةِ الواجبةِ فلا يَمْتنع، وإن لم يُمكنْ زوالُه عند الطهارةِ المواجبةِ فلا يَمْتنع، وإن لم يُمكنْ زوالُه عند الطهارةِ المذكورةِ فإنه يحرُمُ فِعْلُه قبلَ دخولِ الوقتِ وبَعْده، وهو قريبٌ ممّا ذُكِرَ الطهارةِ المذكورةِ فإنه يحرُمُ فِعْلُه قبلَ دخولِ الوقتِ وبَعْده، وهو قريبٌ ممّا ذُكِرَ في تعمُّد تنجيسِ البدَنِ مع تعذّرِ الماءِ الذي يُزيلُ به النجاسة.

ومرادُ الأصحاب بالخضابِ الذي أباحوه الخضابُ الذي لا يَمْنَعُ وصولَ الماءِ إلى البشرة أو يمنَعُ وصولَ الماءِ إلى البشرة، وإنَّما يتغيَّرُ به لونُ البشرة أو يمنَعُ وصولَ الماءِ إلى البشرةِ، ولكن يُمكنُ زوالُ المانع عند الطهارة الواجبة (٣).

[١٧] مسألة: إذا لم يجد فاقد الماء آلة الاستقاء إلا بأُجْرةٍ زائدةٍ على ثَمَنِ الماء، هل يلزمُه الإجارةُ بذلك أو يُباح له التيمم؟

⁽١) وهو نوعٌ من البلوط يُدْبَغُ به.

⁽٢) بكسر الجيم، وهو اللون.

⁽٣) وهذه المسألة نقلها بتهامها الرمليُّ الكبير في حاشيته على «أسنى المطالب» (١: ٢٩) وذكر أن السائل هو ابن ظَهِيرة، ثمّ نقل عن الناشري قوله: «وممّا سمعتُه من والدي في المذاكرة أنّ خضابَ المرأةِ بالعَفْصِ يُباحُ فِعلُه، فإنه لا يمنَعُ الماءَ من الوصولِ إلىٰ البشرة لكونِه يُغسَلُ بعد فِعلِه بقليل». انتهىٰ.

أجاب: المُعْتَمدُ أنه لا يلزَمُه الإجارة (١)، لأن الله تعالى إنها كَلَّفه بالماءِ فلا يزاد على ثمنه وعلى هذا فالذي ذكره صاحب «الروضة» تبعاً لأصْلِها (٢) في هذه المسألة من اعتبار أَجْرةِ المثلِ في قوله: يزيدُ على أكثرِ الأمرَيْن: ثمنِ الماءِ وأُجْرَةِ الحَبْل (٣)؛ ليس بمُسَلّم، لأنَ المُعتبرَ هنا إنها هو ثمَنُ الماء.

[1۸] مسألة: في الخبر: أنّ دَمَ الحيضِ أسوَدُ مُحْتَدِمٌ بَحْرانيُّ، ذو دُفْعات، له رائحة تُعْرف. ذكره الطوسي (٤) ونسجَه (٥) هكذا بهذه الصفات الستِّ وعلى الترتيبِ المذكور والمطلوبُ الجوابُ عنه: هل هذا حديثٌ صَحيحٌ أم حَسَنٌ أم ضعيف؟ وهل هو على هذا الترتيبِ أو فيه زيادةٌ أو نُقْصان أم لا؟ وفي أيِّ كتاب هُو من الكتب؟ ولم تَركه من لم يذكُرُه؟ ولم قال بعضُ المحدِّثين: لم يصحّ عن رسولِ الله ﷺ في هذا الباب إلا قولُه: «أسوَدُ يُعْرِفُ»؟

أجاب: هذا الخَبرُ بهذا السياقِ لا يُعْرَفُ مُسنداً عن النبيِّ عَيْقٍ، والمحفوظُ في ذلك ما أخرجه أبو داود في «سننه» وكذلك النسائيُّ من حديثِ عُروة بن الزبير عن فاطمة بنت أبي حُبَيْش أنها كانَت تُستحاضُ فقال لها النبيُّ عَيْقٍ: «إذا كان دَمُ الحيض فإنه دَمٌ أسوَدُ يُعْرَفُ، فإذا كان ذلك فأمسِكي عن الصلاة، وإذا كان الآخَرُ فتوضّئى فإنها هو عِرْق»(٦).

⁽١) وهو حاصلُ عبارة البغوي في «التهذيب» (٣٧٦:١).

⁽٢) يعنى «الشرح الكبير» للرافعي.

⁽٣) انظر: «روضة الطالبين» (٩٩:١).

⁽٤) يعني أبا حامد الغزالي رحمه الله. وانظر كلامه في «الوسيط» (٢٣:١).

⁽٥) في (ت): «ونسخه».

⁽٦) أخرجه أبو داود (٢٨٦).

قال أبو داود: قال ابنُ الـمُثَنَىٰ: حدثنا به ابنُ أبي عدى من كتابه، ثم حَدَّثناهُ بَعْدُ حِفْظاً من طريق عروة عن عائشة: أنَّ فاطمة كانت تُستحاضُ فذكر معناه. وهذه الطريقةُ أخرجها النَّسائي أيضاً عن عروة عن عائشة: أنَّ فاطمة بنت أبي حُبيش كانت تُستحاضُ فقال رسولُ الله ﷺ: "إنَّ دمَ الحيضِ دمٌ أسودُ يُعرف، فإذا كان ذلك فأمْسِكي عن الصلاةِ فإذا كان الآخرُ فتوضّئي وصَلِّي "(۱). والحديثُ بالطريقين المذكورَيْن حَسَنٌ ليس بضعيف.

وقال ابنُ القَطّان (٢): إنّه منقطع لأنه انفرد به محمد بن عمرو عن الزهري فرواه عن محمد بنِ عمرو محمدُ ابنُ أبي عَديٍّ مرَّتَيْن: إحداهما مِن كتابه عن فاطمة، والأخرى من حِفْظه، فذكرَ عائشةَ بين عروةَ وفاطمة. وهذا مما ذَلَ [أنه] للّا حَدَّثَ به من كتابهِ مُنْقَطِعاً ومن حفْظه مُتّصلاً أوْرَث ذلك نظراً فيه وقَدْحاً (٣).

وهذا الذي ادّعاه ابنُ القطّانِ من الانقطاع مردودٌ عليه والحديثُ صحيحٌ به (٤)، وقد أُخرَجه الحاكم في «مستدركه» (٥)، ولذلك شواهدُ يَطولُ ذكْرُها.

⁽١) أخرجه النسائي (١:٣٢١) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٥٦٢٢).

⁽٢) الإمام الحافظ الناقد: أبو الحسن على بن محمد بن عبدالملك الفاسيّ المالكي (ت ٦٢٨هـ) كان من أبْصرِ أهلِ زمانه بعلم الحديث، واستقلّ برُتْبة لا تُدانى، وكتابُه «بيان الوهم والإيهام» الذي تتبّع فيه أحكام الإمام الحافظ ابن عبدالحقّ الإشبيلي من أجَلِّ كتابٍ في هذا الفنّ. له ترجمة في «تذكرة الحفّاظ» (١٤٠٧:٤) و «سير أعلام النبلاء» (٢٠٦:٢٢).

⁽٣) انظر: «بيان الوهم والإيهام» لابن القطّان (٢: ٥٥٦ -٤٥٧)، وقد ساق المصنف عبارته بالمعنى.

⁽٤) قد ذهب الإمام الحافظ ابن الصلاح إلى تحسين هذا الحديث وكَوْنِهِ صالحاً للاحتجاج، فقال: «وهذا وإنْ لم يُحَرَّج في «الصحيحين» فهو حديثٌ حسَنٌ، فيُحْتَجُّ به» انتهى من «شرح مشكل الوسيط» لابن الصلاح (٢٣:١).

⁽٥) «المستدرك» للحاكم (٢٨١:١) وقال: هذا حديثٌ صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وهذا الحديثُ الذي ذكرناه هو الذي يقال: إنه لم يصِحَّ عن رسولِ الله عَلَيْةِ في هذا الباب إلا قولُه: «أسوَدُ يُعْرَف».

وأما لفظة: «بَحْراني»؛ فقال أبو داودَ في «سننه»: روى أنسُ بن سيرين عن ابن عباس في المستحاضة قال: «إذا رأتِ الدم البَحْرانيَّ فلا تُصَلِّي»(١)، وفي «تعليق الشيخ أبي حامد(٢)»: وقال ابن عباس: دَمُ الحيض أسوَدُ، يَعْني بَحْراني، يعنى أُحْضِرَ لوْنَ البَحر(٣).

وأما لفظةُ «مُحْتَدِم» وقولُه: «ذو دُفْعاتٍ» وقَوله: «له رائحةٌ»، فلا يُحْفَظُ عن النبيِّ ﷺ، ولكنّه يقعُ في كلامِ بعضِ العلماءِ من أهلِ اللغةِ والفقهِ، والمحفوظُ المرفوعُ ما تقدم.

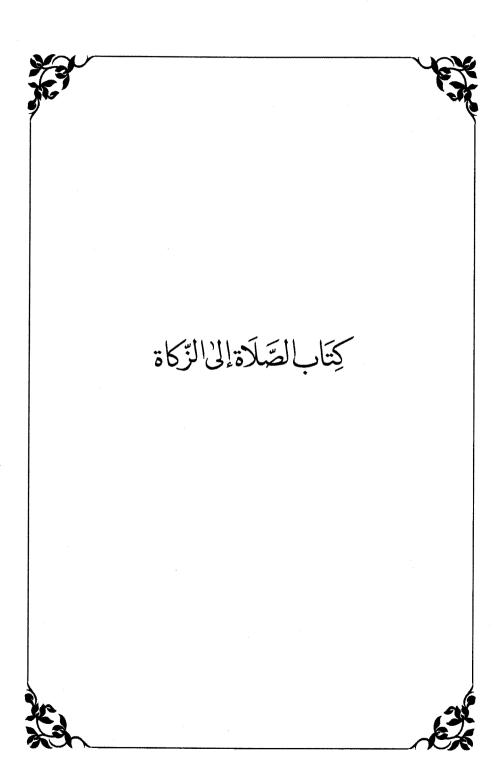
* * *

⁽١) ذكره أبو داود عَقِبَ الحديث رقم (٢٨٦) وقد سبق تخريجه.

⁽٢) الإسفراييني: أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد البغدادي (ت ٢٠٤هـ) شيخ الشافعية بلا منازعة. تفقّه بابن المرزبان وأبي القاسم الداركي، وتخرَّج به مشاهيرُ الشافعية: أبو الطيب الطبري، والماوردي، والمحاملي وغيرهم. وله جلالةٌ وافرةٌ، وجعله ابن الصلاح مجدّد المئة الرابعة. ومحاسنُه جمّة رحمه الله. له ترجمة في «طبقات الشافعيين» لابن كثير (٢٤٥:١) و«طبقات ابن قاضي شهبة» (٢٧٢٠).

⁽٣) وقال المجدُّ في «القاموس»: هو الدمُ الخالصُ الحُمْرَة. وهو قولُ الفيّومي في «المصباح المنير» (بحر) وزاد: وقيل: الدمُ البَحْراني: منسوبٌ إلىٰ بَحْرِ الرَّحِمِ وهو عُمْقَها، وهو عمَّا غُيِّر في النسب لأنّه لو قيل: بَحْري لالتبس بالنسبة إلىٰ البحر.







كِتَابِ الصِّلَاةِ إِلَىٰ الزِّكَاة

[19] مسألة: إذا تَغَيَّر اجتهاده في الصلاةِ التي صلّاها بالاجتهادِ في أربع ركعات، هل تصحُّ الصلاة أم لاً؟

أجاب: تصحُّ الصلاةُ على ما ذكروه وهو في غاية الإشكال، لأنه تَعَقَّقَ أَنَّ ثلاثَ ركعاتٍ من الصلاةِ لغيرِ القبلةِ؛ لأنه إذا تعمَّد وصَلّى ركعةً للقبلةِ أو ثلاثَ ركعات، وصلّى ركعةً لغيرِ القبلة فإنّ الصلاةَ تبطل^(۱)، لأنّ الصلاة مُرتبطٌ بعضُها ببعض، وقد تَحقّق في الصلاةِ التي صلّاها بالاجتهادِ صلاةُ ثلاثِ ركعاتٍ لغير القبلة وإن لم يَكُنَّ مُعَيّنات.

وقولهم: الاجتهادُ لا يُنْقَضُ بالاجتهادِ؛ إنّما يكونُ في شيئين غيرِ مُرْتبطين كالأواني، والصلاةُ عبادةٌ واحدةٌ مرتبطٌ بعضها ببَعْض، والمختارُ عندنا عَدَمُ صِحَّتِها إلا إذا تكرَّر تَغَيُّرُ اجتهادهِ في تلكِ الصلاة مراتٍ فنُصحِّحها (٢)، ويقضيها (٣) إذا قَدَر على القبلة، وهذا ما عندنا فيه توقُّف.

⁽١) لأنّ استقبال القِبلة شرطٌ في حَقّ القادر، ولِما تُبَتَ من قوله ﷺ للمسيء صلاته: «واستقبل القِبْلة وكبِّر». انظر: «كفاية الأخيار» (١: ١٣٩).

⁽٢) فأمّا إذا تغيَّر اجتهاده بعد الفراغ من الصلاة، وغلبَ علىٰ ظنّه أنه أخطأ في تلك الصلاة، فإن إمام الحرمين قد صحَّح صلاته، ولم يُلزمه بقضائها، وعلّل ذلك بأن الاجتهاد لا يُنقَضُ بالاجتهاد. انظر: «نهاية المطلب» (٢: ٩٧).

⁽٣) في (ت): «ونقضيها».

[۲۰] مسألة: أيما أفضل الرَّيس الذي يراعي الشمس والقمر والنجوم والأظلة لذكر الله وينصب محاريب المسلمين، أو المؤذن الذي يجهل ذلك؟

أجاب: الأول قائم بفرض، والثاني قائم بسنة، فالأول يفضل الثاني بهذا الاعتبار، وللثاني فضيلة الأذكار والقيام بالشعار، فهو بالنظر لذلك له رجحان وتميُّز.

[٢١] مسألة: قولهم: إذا أدركَ واحدٌ من أصحابِ الأعذارِ من آخرِ الوقت قَدْرَ تكْبيرةٍ لِزِمتْه الصلاةُ بشَرْطِ أن يخلُو من الموانع في السلامةِ ما يَسَعُ الطهارة والصلاة، هذا ظاهرٌ في الفائتة، فصاحبةُ الوقتِ التي أدركَ مِن وقتِها هذا القدر ما حُكْمُها؟ هل تلزَمُ بإدراكِ ذلك لكونها أوْلىٰ من الفائتةِ أم لا تلزَمُ لكوْنِ هذا القَدْرِ لزِمَ به غيرُها؟ وقد ذكر صاحب «المهمّات» (١) عن صاحب «التهذيب» شيئاً لم يحصُلْ به شفاءُ القلب، فالمسؤول إيضاحُ ذلك على الوجه التام.

أجاب: الجواب عنها يحتاجُ إلى مُقدِّمة وهي: أنَّ هذا السؤال لا يجيءُ في الصُّبح إذ ليس يعقبُ خروجُ وقتِها وَقْتَ الصلاة المفروضة إلا إن كان هناك منذورة وليس الكلام فيه.

ومن تمام المقدمة: أنّ البغوي صَرِّح بالمسألة في «فتاويه» (٢) وأطالَ في ذلك الكلام وقال: إذا أدركَ شيئاً مِن وَقْتِ العِشاءِ فعاودَه العُـنْرُ بعد مُضيِّ أربع رَكعاتٍ ذكرنا في «التعليق» (٣): أنه يلزمُه العشاءُ دونَ المغرب، وإن عاوده بعد مُضيِّ ثلاث ركعات قال القاضي _ يعني الحسين _: فيه نَظر، لأن المغرب

⁽١) يعني الإمامَ الإسنوي.

⁽٢) انظر: «فتاوىٰ البغوي»/ مخطوط (٧/ ب).

⁽٣) يعني تعليقته عن شيخه القاضي حسين.

إنها يلزَمُ تَبعاً للعشاء، فإذا لم يلزمه العِشاء والوقْتُ وقتُها فلا يلزَمُه المغرب.

قال البغوي: "ولو أدرك من آخرِ وَقْتِ العصرِ قَدْرَ ركعةٍ وبقي سلياً حتى مضى من وقتِ المغربِ ثلاثُ ركعات، ثمَّ عاودَه الجنون^(١) يلزَمُه المغربُ ولا يلزَمُه العصر لأنه لم يدركُ إلّا إمكانَ فِعْلِ صلاةٍ واحدة فلا يمكنُ إيجابُ الصلاتَين عليه والوقتُ للمغربِ فهي أولى بوجوبها.

وكذلك لو أدركَ ركعةً من وقتِ العشاءِ، وامتد إلى أن مضى من الصبح قَدْرُ ركعتَ يْن أو ثلاثِ ركعات لا يلزمُه إلا الصبح لأنه إنْ عاوده بعد مُضيِّ ثلاثِ ركعاتٍ من وقت الصبح فقد أدرك ولكن إذا ألزمناه الصُّبْحَ لا يبقىٰ إمكانُ العشاءِ، والوقْتُ وَقْتُ الصُّبْح فهو أولىٰ بالوقت.

ولو أدرك مِن وقتِ العصرِ مقدارَ ركعتَيْن وامتدت السلامةُ إلى أن مضى من وقتِ المغربِ قدْرُ ركعتَيْن يلزمُه العَصر لأنه لم يتمكَّن قدْرَ إمكانِ فِعْلِ المغربِ فلم (٢) يُمكن إيجابُها، وأدرك إمكان العصر بخلاف ما ذكر شيخي، ويتوقف فيها إذا أدرك قَدْرَ ثلاثِ ركعاتٍ من وقت العشاء لا يلزَمُه المغربُ في احتهال، لأنه لم يُدرِكُ شيئاً من وقت المغرب إنها يلزَمُه تَبعاً، فلو أدرك قَدْرَ ركعتَيْن أو ركعةٍ من وقت الظهر، وامتدت السلامة إلى أن مضى من وقت العصر قدْرُ سبع ركعاتٍ يلزمُه الصَّلاتان، فإن أدرك مِن آخِرِ وقتِ الظهر قَدْرَ ركعتَيْن، وامتدتِ السلامةُ حتى مضى مِن وقتِ العصرِ قدر ركعة فلا يلزَمُه الطهرُ، لأنه لم يُدركُ من وقتِ العصرِ قدر ركعة فلا يلزَمُه الظهرُ، لأنه لم يُدركُ من وقتِ العصرِ قدر أربع حينت في فيلزمُه العصرُ دونَ

⁽١) في «فتاوي البغوي»: الخُبُول.

⁽٢) في (ط): فلا.

الظُّهرِ لأنه أدركَ مِن وقتِ العصرِ إمكانَ فِعله، وإذا ألزمناه العصر لا يبقىٰ إذاً إمكانُ فِعْلِ الظُّهر، فلا يلزَمه الظهر».

هذا كلامُ البَغويِّ في «فتاويه»(١)، ولم يتعرَّضْ لاعتبارِ الطهارةِ في مسائل الإمكانِ المقتضي للقضاء، ولا بد من ذلك ولم يتعرَّضَ لاعتبارِ الطهارةِ في حَقِّ مَنْ زال عُذره في أولِ الوقت، ولا بُدّ من ذلك إنْ لم يُمكنْ تقديمُها علىٰ الوقت.

وقوله: «بخلافِ ما ذكر شيخي»، لم أجِدْ في «تعليقةِ شيخِه» التصريحَ بخلافِ ما ذكروا، والذي فيه (٢): لو زال العذرُ قبلَ غروبِ الشمس ولم يبقَ سليمَ الحال إلى إمكان فعل الصلاة بأن عاودَهُ العذر بعدَ غروب الشمس فلا جَرَمَ قُلنا: لا يلزَمُه شيء لأنّ الإمكانَ شرطُ الاستقرارِ على ما بَيّناه. فعلى هذا لو عاودَه العذرُ بعد إمكانِ الصلاتيْن ثبتتا في ذِمّتِه إلىٰ أن يزالَ العذرُ ثانياً وإن عاوده بعد أن كان أحدهما ثبتت تلك الصلاة في ذمته لا غير، هذا كلام القاضي. فاستشعرَ البغويّ أنّ القاضي لم ينظُر إلىٰ المغربِ التي دخل وقتُها بغروبِ الشمس، وعندَ البغوي لا بُدَّ من النظر إليها.

ويمكنُ حملُ كلام القاضي على ما ذكره البغوي فلا يكونُ مخالفاً له بأن يقال: أراد بالصلاتَيْن العَصْرَ والمَغربَ، فعلى هذا الذي ذكره البغويُّ لو عاودَه العُدْرُ بعد إمكانِ ثمانِ ركعاتٍ في حَقِّ المقيم فإنّه يلزمُه العصرُ والمغربُ ولا يلزمُه الظهر، أما العصرُ فلأنها صاحبةُ الوقتِ الأول الذي هو قبل غروبِ يلزَمُه الظهر، وأما المغربُ فلأنها صاحبةُ الوقت الثاني ويُعْتَبرُ في إيجابها مقدارُ الشمس، وأما المغربُ فلأنها صاحبةُ الوقت الثاني ويُعْتَبرُ في إيجابها مقدارُ

⁽١) انظر: «فتاويٰ البغوي» مخطوط (٧/ ب).

⁽٢) يعني في «تعليقة» القاضي حسين رحمه الله، ولم أجده في القسم المطبوع من «التعليقة».

الطهارة، وإن لم يُمكن تقديمُها على الوقت، ولا يلزَمُ الظُّهُرُ لأنه لم يحصُلُ وقتٌ يمكنُ فِعلها فيه، فإنْ اتسع مقدارَ إحدىٰ عشرة ركعة للمقيم ومقدارَ سبعةٍ للمسافر الذي له القَصْر، فإنه يلزَمُه قضاءُ الظهرِ والعصر والمغرب، وفي الطهارةِ بالنسبة إلى المغرب ما سبق ويَنْبغي لهذا الذي زال عُذرُه أن يُقدِّم المغربَ على العصر، لأنّ العَصْر لم يتحقّق ما يوجبُ قضاءَها، فإذا صلى المغربَ ومضى بعد صلاةِ المغربِ المقدارُ الذي يُفعلُ فيه العصر لزِمَه قضاءُ العصر، وينبغي أن يَشْرَعَ في قضاء العصر قبلَ الظهر، لأن الظهر لم يتحقّق سببُ قضائها، وفي هذا الموضع لا يُراعى الترتيب، ولم أر مَن تعرّض لشيءٍ من ذلك، فإذا فرغَ من العصر شرعَ في الظهر فإذا مضى الوقتُ الذي يلزَمُ فيه الظهر وقعَ القضاءُ موقعَه، وإن عادَ البانعُ في أثنائها بحيث لا يلزم فلا إيجابَ حينئذٍ، وهذا يَنْوي القضاء وليس جازماً بأن القضاء لازم له، وهو غريب.

وما ذكره البَغَويُّ فيها إذا أدركَ ركعتَيْن أو ركعةً مِن وَقْتِ الظُّهْرِ، وامتَدَّت السلامةُ إلىٰ أن مضى مِن وَقْتِ العَصْرِ قَدْرُ سَبْعِ ركعاتٍ مِن أَنَّه يَلْزَمُهُ الصلاتانِ، السلامةُ إلىٰ أن مضى مِن وَقْتِ العَصْرِ قَدْرُ سَبْعِ ركعاتٍ مِن أَنَّه يَلْزَمُهُ الصلاتانِ، أراد بقوله: «سَبْع ركعات» يعني في صُورةِ رَكْعةٍ وذلك في حقِّ المُقيم. أمَّا المسافِرُ القاصِرُ، فيكفي فيه إدراكُ ثلاثِ ركعاتٍ مِن وقتِ العَصْر، وفي الطهارةِ للعَصْرِ ما سبق. ويجيءُ في مسألةِ الظُّهْرِ الخِلافُ في فوائتِ السَّفَر: هل تُقْصَرُ ؟ وينبغي لصاحبِ هٰذه الواقعةِ أن يُقدِّم العَصْرَ علىٰ الظَّهْرِ ثُمَّ يُصَلِّي الظَّهْرَ لِما بَيَناه.

وما ذكره البَغَويُّ في الذي أَدْرَكَ مِن آخرِ وَقْتِ الظُّهْرِ قَـدْرَ رَكْعَتَيْنَ إلىٰ آخِره. كذا وجَدْتُهُ في نُسْختَيْن مِن «فتاوىٰ البغوي»(١) وفيه نَقْصُ (٢). ولعلّه:

⁽١) «فتاوي البغوي»، مخطوط (٩/ أكتاب الصلاة).

⁽٢) يعني في كلام البغوي، لا أن في «الفتاوي» نَقْصاً.

ولا يلْزَمُ العصرُ أَيْضاً، فإن أَدْرِكَ مِن وَقْتِ العَصْرِ قَدْرَ أَربِع حينتَذِ يلزَمُه العَصْرُ دون الظُّهْرِ وفي اعتبارِ الطهارةِ ما ذكَرْتُه أَوَّلاً علىٰ كلام البَغَويِّ. وقد صَرَّح بذلك في «التهذيب» (١) مع شيءٍ عِمَّا سبَق في «فتاويه» فقال: «وإنَّما تجبُ عليه الصلاةُ بعد زَوالِ العُذْرِ إذا امتَدَّت سلامةُ الحالِ إلىٰ أن يَمْضِيَ إمكانُ فِعْلِ الطهارةِ والصلاةِ، فإن زالَ العُذْرُ في وقتِ العصر، ثمَّ عاوَدَهُ العُذْرُ العُذْرُ في وقتِ العصر، ثمَّ عاوَدَهُ العُذْرُ بَعْلَ المَعْذُرُ بَعْدَ إمكانِ ثمان أفاقَ مجنونٌ، ثم عاوَدَه الجنونُ، أو بلغَ صَبِيُّ، ثم جُنَّ، أو طَهُرَت حائضُ بأن أفاقَ مجنونٌ، ثم عاوَدَه الجنونُ، أو بلغَ صَبِيُّ، ثم جُنَّ، أو طَهُرَت حائضُ ركعاتٍ يلزَمُه صلاةُ الظَّهْرِ والعَصْرِ، ولو عاوَدَه قبلَ إمكانِ أَرْبَع ركعاتٍ لا يلزمُه الصلاةُ، ولو عاوَدَهُ بَعْدَ إمكانِ أَربِع رَكعاتٍ يلزَمُه صلاةُ العَصْرِ دونَ يلزمُه الصلاتان لإمكانِ القَصْرِ (٢)، وإنْ زالَ الظُّهْرِ إلّا أن يكونَ مُسافِراً، فيلُـ زَمُه الصلاتان لإمكانِ القَصْرِ (٢)، وإنْ زالَ العُذْرُ في وَقْتِ العِشاء، ثمَّ عاوَدَهُ بعدَ إمكانِ أَربِع ركعاتٍ يلزَمُه صلاةُ العشاء. العُذْرُ في وَقْتِ العِشاء، ثمَّ عاوَدَهُ بعدَ إمكانِ أَربِع ركعاتٍ يلزَمُه صلاةُ العشاء.

قال الشيخ (٣): ولا تَلْزَمُه المَغْرِب، لأنّه لم يُدْرِكْ إمكانَ الصلاتَيْن والوقتُ لصلاةِ العِشاء، فَهِيَ (٤) أَوْلَىٰ بالوُجوب. وإنْ عاوَدَهُ بقَدْرِ إمكانِ ثلاثِ ركعات قال الشيخ: يجوزُ أن يلزَمَه صلاةُ المغرِب، لأنّه لم يَصِرْ مُستحقّاً للعِشاء. وكان يتوقّف فيه القاضي (٥) رحِمَه الله، لأنّ المَغْرِبَ إنها تَلْزَمُ تَبعاً للعِشاء، فإذا لم تَلْزَمُه العِشاءُ لا تَلْزَمُه الله، هذا كلامُه في «التهذيب».

⁽١) «التهذيب في الفقه» (٢: ٢٥).

⁽٢) في النسختين (ز) و(ك): «العصر» بالعَيْن، وهو على الجادّة في «التهذيب».

⁽٣) يعني الإمام البغوي. وهذه زيادةٌ من الناسخ علىٰ المعهودِ من صَنيع النُّسَّاخ.

⁽٤) وفي «التهذيب»: «فهو»، وكلاهما جَيِّدٌ مُتَّجهَ.

⁽٥) يعني القاضي حسين رحمه الله، شيخ البغوي. سبقت ترجمته.

وما ذكره في ثمانِ ركعاتٍ في الظُّهرِ والعصرِ وأربعِ رَكعاتٍ للمسافرِ، أراد به ما إذا كانَ ذٰلك في وَقْتِ العَصرِ. لهٰذا لم يتعرَّضْ للمغرب.

والذي أقوله: إنّي لم أجِدْ لهذا الذي ذكره القاضي حُسَيْن والبَغَويُّ في شيءٍ من نصوصِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه، ولا ذكره أكثرُ أصحابِ الطريقتيْن (١). ومُقْتضىٰ كلامِهم: أنّه يلزّمُ (٢) مَن أدركَ تكبيرةً مِن آخِرِ وقتِ العصرِ، وخلا حالُه مِن الموانِع زمناً يَسَعُ الطّهارةَ وأَرْبِعَ ركعاتٍ، أوْ ركعتيْن للمسافرِ القاصِر، ثمّ جاءَ المانعُ ولم يُصلِّ المذكورُ شيئاً أنّه يلزّمُه قضاءُ الظُّهْرِ والعصرِ، لأنّه كان مُتمكّناً مِن أن يُصلِّي إحداهما، ولم تتعيّن تلكَ الصلاةُ فصارَ كمَنْ عليه صلاةٌ مِن أن يُصلِّي إحداهما، ولم تتعيّن تلكَ الصلاةُ فصارَ كمَنْ عليه صلاةٌ مِن أن يُصلِّي إحداهما، ولم تتعيّن تلكَ الصلاةُ فصارَ كمَنْ نسِي صلاةً من أن يُصلِّي إلى المؤلِّي مِن أن يُصلِّيها، فصارَ كمَنْ نسِي صلاةً من المؤرِبِ أيضاً، لأنّه كان متمكّناً مِن أنْ يُصلِّيها، فصارَ كمَنْ نسِي صلاةً من ثلاثٍ، لا يعرفُ عيْنها، فيلزَمُه أن يَقْضِيَ الصلواتِ الثلاث، وعلى لهذا يتنزَّلُ وذكرنا ما في «التهذيب».

[٢٢] مسألة: قد ذكروا وجهاً في كراهةِ الصلاةِ المُطْلَقةِ بعد طلوعِ الفجرِ، ووجهاً: أنَّ الكراهةَ تكونُ بعدَ صلاةِ رَكْعتَي الفَجرِ، فهل قيلَ بذلك في العصرِ حتىٰ يقال: إنَّه يُكْرَهُ الصلاةُ علىٰ الوجهِ الأوّلِ مِن دُخولِ الوَقْتِ إلىٰ سُنَّةِ العَصْر، وعلىٰ الوَجْهِ الآخرِ مِنْ بَعْدِ الإِتْيانِ بالسُّنَّة؟

⁽١) يعنى: الخراسانية والعراقية.

⁽٢) في النسخة (ت): «يلزمُه».

⁽٣) في (ت): «بين».

أجاب: قد نص الشافعي رَضِي الله عنه في «الرسالة»(١) على أنَّ كراهة الصلاة المَعْروفة تحصُلُ في العَصْرِ بدُخولِ وقتِ العَصْرِ سواءٌ صلى العَصْرَ أَمْ لَم يُصَلِّها، وسواءٌ صلى العَصْر أَمْ لَم يُصَلِّها، ذكر ذلك في «تَرْجَمةِ النَّهْيِ عن يُصَلِّها، وسَواءٌ صلى سُنَّة العَصْرِ أَمْ لَم يُصلِّها. ذكر ذلك في «تَرْجَمةِ النَّهْيِ عن يُصلِّها، وسَواءٌ صلى شُنَّة العَصْرِ أَمْ لَم يُصلِّها، فذكر حديث أبي هُريْرة: مَعْنَى يُشْبِهُ الذي قَبْلَه في شَيْءٍ ويُفارِقُه في شَيْء غَيْره» فذكر حديث أبي هُريْرة: «أنَّ رسولَ الله عَلَيْهُ نَهَى عن الصلاة بعد العَصْرِ حتى تَغْرُب الشمس، وعن الصلاة بعد الصُّبْحِ حتى تطلع الشمس الله علم ومتعها قَرْنُ الشَّيْطان»(٤)، فذكره، ثُمَّ النَّ رسولَ الله عَلَيْهُ قال: «إنَّ الشمس تطلعُ ومَعَها قَرْنُ الشَّيْطان»(٤)، فذكره، ثُمَّ النَّ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: «فاحتملَ النَّهيُ مِنَ النبيِّ عَلَيْهُ عَن الصلاة في هذه الساعاتِ مَعْنيَيْن: أحدُهما وهو أعمُّها (٥): أن تكونَ الصلاة كلُّها، واجبُها الساعاتِ مَعْنيَيْن: أحدُهما وهو أعمُّها وأنَ أن تكونَ الصلاة كلُّها، واجبُها الساعاتِ مَعْنيَيْن: أحدُهما وهو أعمُّها أنَّ نتكونَ الصلاة كلُّها، واجبُها

⁽۱) «الرسالة» ص ٣١٦ فقرة (٨٧٢).

⁽٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٢١) ومن طريقه الشافعيُّ في «الرسالة» (٨٧٢) وهو في «مسند أحمد» (٩٩٥٣) و «صحيح مسلم» (٨٢٥) وغيرهم. وتمامُ تخريجه في «المسند».

⁽٣) بضَمِّ الصاد المهملة وكَسْرِ الباء الموحَّدة. وهو عبدُ الله الصنابحيُّ صحابي روى عن النبيِّ عَلَيْهِ. وقد اضطرب نقادُ الحديثِ في شأنه وجزم الأكثرون بكونِه تابعياً، وقد كرَّ النبيِّ عَلَيْهِ. العلامة أحمد محمد شاكر علىٰ هذا الوهم بيدِ النقدِ والتمحيص، وأثبت أن هذا الصُّنابجيَّ صحابيٌّ سمعَ من النبيِّ عَلَيْهِ. انظر تعليقَه السابغَ علىٰ «الرسالة» ص ٣١٧-٣٢٠ فإنَّه نافع مُحَرَّر.

⁽٤) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢١٩) ومن طريقه الشافعي في «المسند» (١: ٥٥) بترتيب السندي. وهو في «مسند أحمد» (١٩٠٧) و«معرفة السنن والآثار» للبيهقي (١٣٨٥) و«شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٣٩٧٤) وغيرهم بإسناد صحيح.

⁽٥) كذا في النسخة (ت). وفي باقي النسخ: «أعمُّها». وهو على الجادّة في «الرسالة» ص٧٠٠.

الذي نُسِيَ ونِيمَ (١) عنه، وما لزِمَ بوَجْهٍ مِن الوُجوهِ منها، مُحَرَّماً في لهذه الساعات، لا يكونُ لأحدٍ ان يُصَلِّيَ فيها ولو صَلِّىٰ لم يُؤدِّ (٢) ذلك عَنْه ما لزِمَه من الصلاةِ كما يكونُ مَنْ قَدَّمَ الصلاةَ قبل دخولِ وقْتِها لم تُجْزِ عنه. ويحتَمِلُ أن يكونَ أرادَ به بَعْضَ الصلواتِ دونَ بَعْضٍ، فوجَدْنا الصلاةَ تتفرَّقُ بوجهَيْن:

أحدُهما: ما وجبَ مِنها، فلم يكُن لمسلمٍ تَرْكُه في وَقْتِه، ولو تَـرَكَهُ كان عليه قَضاؤه.

والآخرُ: ما تَقَرَّبَ إلى الله عَزَّ وجَلَّ بالتنقُّلِ فيه، وقد كان للمُتنفِّلِ تَرْكُه، فلا قضاء له عليه، ووجَدْنا الواجبَ منها يُفارقُ التطوُّع في السفرِ إذا كان المرءُ راكباً، فيُصَلِّي المكتوبة بالأرضِ لا يُجْزئُه غيرُها، والنافلة راكباً مُتوجِّهاً حيثُ ما توجَّه (٣). ويَفْتَرِ قان (٤) في الحَضِرِ والسَّفَرِ فلا يكونُ لَمِن أطاقَ القِيامَ أن يُصَلِّي واجباً من الصلواتِ قاعداً، ويكونُ ذلك له في النافلة».

قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: «فلمَّ احتملَ المَعْنَيَيْن وجبَ على أهلِ العِلْمِ أن لا يَحمِلوها على خاصًّ دونَ عامٍّ إلّا بدِلالةٍ مِن سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، أو

⁽١) في (ت): و «فُهمَ». وهو خطأ.

⁽٢) في «الرسالة»: «يؤدّي» بالياء. واحتجَّ له أحمد شاكر بأنّه من لغةِ الشافعيِّ في إثبات حَرْفِ العلّةِ مع الجازم.

⁽٣) وهو مستفادٌ من حديثِ عامر بن ربيعة رَضِيَ الله عنه قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يُسَبِّحُ وهو على الراحلةِ ويُومِئُ برأسِه قِبَلَ أَيِّ وَجْهِ توجَّه، ولم يكُن رسولُ الله ﷺ يصنعُ ذلك في الصلاةِ المكتوبة. أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٦٩٥) وهو في «صحيح البخاري» (١٠٩٧) وغيره.

⁽٤) في «الرسالة»: «ومُفَرَّقان».

إِجماعِ عُلماءِ المُسْلِمين، الذين لا يُمكنُ أَن يجتمِعوا(١) على خِلاف سُنَّةٍ له».

قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: «ولهكذا غيْرُ لهذا مِن حديثِ رسولِ الله ﷺ هو على الظاهرِ من العامِّ حتى تأتي الدِّلالةُ عنه كما وَصَفْتُ، أو بإجماعِ المُسْلمين على أنّه باطِنٌ (٢) دونَ ظاهرٍ، وخاصٌّ دونَ عامٍّ، فيَجْعلونَه بها جاءَت الدِّلالةُ عنه، ويُطيعونَه في الأَمْرَيْنِ معاً».

ثمَّ ذكر الشافعيُّ حديث أبي هُريرةَ رَضِيَ الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَن أدركَ من الصَّبْحِ ركعةً قبْلَ أن تطلُع الشَّمْسُ فقد أدْركَ الصَّبْح، ومَنْ أدْركَ ركعةً من العَصْرِ قبْلَ أن تعَرْبَ الشمسُ فقد أدْرَك العَصْر» (٣). قال الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه: «فالعِلْمُ يُحيطُ أنَّ المُصلِّي مِنَ الصَّبْحِ رَكْعةً قبلَ طلوعِ الشمسِ، والمُصلِّي مِنَ العصرِ ركعةً قبْلَ غُروبِ الشمسِ، فَقَدْ صَلَّيا معاً في الشمسِ، والمُصلِّي مِنَ العصرِ ركعةً قبْلَ غُروبِ الشمسِ، فَقَدْ صَلَّيا معاً في وقتيْنِ يَجْمعانِ تحريمَ وَقتيْن، وذلك أنَّها صَلَّيا بَعْدَ الصُّبح والعَصْرِ مع بُزوعِ الشمسِ وغُروبِ الشمسِ وغُروبا (٤). فهذه أَرْبَعُ أوقاتٍ مَنْهيُّ عنِ الصلاةِ فيها. فلمّا جعلَ رسولُ الله ﷺ المُصلِّدِ فيها هذه الأوقات مُدْركينَ لصلاةِ الصبحِ والعَصْر، استُدِلَّ للفاعلِ (٥) أنَّ مَنْ يَهُ عنِ الصلاةِ في هٰذه الأوقاتِ عن (٢) النوافلِ التي لا تَلْزَم، للفاعلِ (٥) أنَّ مَنْ يَهُ عنِ الصلاةِ في هٰذه الأوقاتِ عن (٢) النوافلِ التي لا تَلْزَم،

⁽١) في «الرسالة»: «يُجْمِعوا».

⁽٢) في «الرسالة»: بإجماع المسلمين أنه على باطنٍ، وصحّحه العلامة أحمد محمد شاكر.

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٤٦٠) وَالبخاري (٥٧٩) ومسلم (٦٠٨) وغيرهم.

⁽٤) في «الرسالة»: «ومَغيبها». وهو الذي ارتضاه الشيخ أحمد شاكر.

⁽٥) كذا والذي في «الرسالة»: «استدللنا علىٰ أنَّ ... إلخ»، وهو الأشْبه بالصواب، والقراءة السابقة تحتملُ تحريفاً ظاهراً.

⁽٦) في «الرسالة»: «عليٰ» واحتجَّ له الشيخ أحمد شاكر ومشي عليه.

وذٰلك أنَّه لا يكونُ أنْ يُجْعَلَ المَرْءُ مُدْرِكاً لصلاةٍ في وَقْتٍ منهي فيه عن الصلاة».

هذا كلامُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه (١)، وهو صَريحٌ في أنَّ تحريمَ الصلاةِ المعروفةِ يدخلُ في العصرِ بدُخولِ وَقْتِه، وإنْ لم يُصَلِّ العَصْرَ، وكذلك في الصَّبحِ وإن لم يُصَلِّ العَصْرَ، وكذلك في الصَّبحِ وإن لم يُصَلِّ الصبحَ. وأمّا الوَجْهُ الآخرُ: أنّه إذا صلّى رَكْعتَي الفَجْرِ دخل وَقْتُ النهي، وإن لم يُصَلِّ الصَّبْح، فالأَرْجَحُ أنّه لا يأتي في العصر، لِتَأْتُلِا أمْرِ رَكعتَي الفجر، فيُلْحَقَ بصلاةِ الصبحِ في ذلك ولا كذلك سُنَّةُ العصرِ، ويَحْتملُ إِجْراءُ ذلك في سُنَّةِ العَصرِ، وهو بعيد.

[٣٣] مسألة: قولُهم: إنَّه يُسْتَحبُّ القِراءةُ في الصُّبحِ والظُّهْرِ بطِوالِ المُفَصَّل، وفي العَشرِ والعشاءِ بأوْساطِه، وفي المَغْرِب بقِصارِه، هل المُنْفَرِدُ كالإِمامِ في ذٰلك؟ أو نقول: إنَّ المُنْفَرِد يَقْرأُ بطِوالِه أو أطْوَلَ مِن ذٰلك إِذَا لَم يكُنْ عليه مَشَقَّةٌ في القِيامِ إلّا في المغربِ على الجديد (٢)، ويكونُ التطويلُ في حَقِّه أَفْضَلَ مُطْلَقاً؟

أجاب: الجوابُ عنها مُصَرَّحٌ به في الأحاديثِ الصَّحيحةِ التي فيها: «وإذا صَلّىٰ أحدُكُم لنَفْسِه فليُطَوِّل ما شاء»(٣). وأمّا المغرِبُ، فإنّا وإنْ فَرَّعْنا علىٰ الجديدِ، فإنّه لا يضُرُّ التطويلُ فيها علىٰ الصَّحيح، فعَلیٰ لهذا لا يُسْتَشْنیٰ

⁽١) انظر: الرسالة ص ٣١٦ - ٣٢٤.

⁽٢) يعني من قولَي الشافعيِّ رحمه الله.

⁽٣) هو جزءٌ من قولِه ﷺ: ﴿إِذَا صلّىٰ أحدُكم للناسِ فَلْيُخَفِّفْ، فإِنَّ فيهم الضعيفَ والسقيمَ والكبيرَ، وإِذَا صلَّىٰ أحدُكم لنفسِه فَليُطُوِّل ما شاء» أخرجه البخاري (٧٠٣) ومسلم (٤٦٧) والكبيرَ، وإذا صلَّىٰ أحدُكم لنفسِه فَليُطُوِّل ما شاء» أخرجه البخاري (٧٠٣) ومسلم (٤٦٧)

خِلافاً لَقَوْلِ^(۱) إمامِ الحرمَيْن: «يُطيل الـمُنْفَرِدُ ما شاءَ إلّا في المغرب، فإنّه والإمامُ سَواءٌ لتعلُّقِ ذلك بالوقت» (۲)، وما ذكرناهُ نحنُ هو الجاري على ما ذكروه (۳) في مَدِّ المغرِبِ إلى مَغيبِ الشَّفَق. وقد صَحَّ عن النبيِّ ﷺ أنّه صَلّىٰ في المغرِب بـ «الأَعراف» (٤) وعلىٰ هذا، فالتَّطُويلُ الذي لا يحصُلُ به ضَرَرٌ ولا خَلَلٌ في العبادةِ أَفْضَلُ في حَقِّ المُنْفَرِد (٥).

[٢٤] مسألة: إِذا قرأَ السورةَ في الركعتَيْن؛ أعني قرأَ نِصْفَها الأَوَّلَ في الأُولَى، ثم الثاني في الثانية، فهل يحصُلُ له ثوابُ سُورةٍ كامِلةٍ أُو لا يحصُلُ إلّا ثَوابُ نِصْفَيْن؟ وكذا لو قَرأَ سورةً وبَعْضَ أُخْرَىٰ في ركعةٍ، ثمَّ قرأَ البَعْضَ الآخَرَ في الأُخرَىٰ؟

أجاب: مَنْ قرأَ السورةَ في ركعتَيْن، إنْ كان قَد فَرَّقَها بعُذْرِفَإِنَّه يحصُلُ له ثَوابُ قِراءةِ السُّورةِ كامِلاً، وذلك العُذْرُ يكونُ تخفيفاً ويكونُ مِن أجل نوم عرضِ للقارئ (١) ونحو ذلك. وقد صَحَّ عن النبيِّ ﷺ أنّه قَرأَ في المغربِ بالأعرافِ، فَرَّقَها في الركعتَيْن الأُوليَيْن مِنَ المغرِب. وأصلُ الحديثِ رواه بالأعرافِ، فَرَّقَها في الركعتَيْن الأُوليَيْن مِنَ المغرِب. وأصلُ الحديثِ رواه

⁽١) سقط من (ت). والعبارة ثمّة: خلافاً لإمام الحرمَيْن.

 ⁽٢) انظر: «نهاية المطلب» (٢: ٢٨٨) وعبارتُه ثمّة: «ثم الأمرُ في تقصيرِ القراءةِ في المَغْرب يعمُّ الإمامَ المنفرد لتعلُّق ذلك بالوقت».

⁽٣) في (ت) و (م): «ذكره».

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٤٤) وابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١: ٣٦٩) وصحَّحه ابن خزيمة (٥١٨) من حديثِ زيد بن ثابت رَضِيَ الله عنه.

⁽٥) ولتمام الفائدةِ انظر: «تحفة المحتاج» (٢: ٥٥).

⁽٦) في (ت) و(م): «يوم تمرض القارئ».

البخاري (١) من حديثِ مَرْوان بن الحكم قال: قال لي زيدُ بن ثابت: «مالكَ تقرأُ في الـمَغرِبِ بقِصارِ السُّوَرِ، وقد سَمِعْتُ النبيَّ ﷺ يقرأُ فيها (٢) بطُولي الطوليين؟ (٣).

وأخرجه أبو داود (٤) ولَفْظُه: وقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يقرأ في المَغْرِبِ بطُولَى الطوليَيْن؟ قال: الأعراف. قال، يعني ابنَ جُرَيْج: وسألتُ أنا ابنَ أبي مُلَيْكَة فقالَ مِنْ قِبَل نفسه: «المائدة» و «الأعراف».

وأخرجَه النَّسائي^(٥) مِن حديثِ أبي الأُسُودِ: أَنَّه سمع عُرُوةَ بنَ الزُّبَيْر يُحدِّثُ عن زَيْدِ بنِ ثابت أَنَّه قال لمروان: يا أبا عبدِ المَلِك، أَتَقْر أُفي المغرِبِ بـ ﴿ قُلُ هُوَ اللّهُ أَحَدُ ﴾ و ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴾؟ قال: نعَم، قال: فمحلوفةً لقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يقرأُ فيهما بأطولِ الطُّولَيَيْنِ ﴿ الْمَصْ ﴾ [الأعراف: ١].

ثمَّ أخرجَه من طريقِ ابنِ أبي مُلَيْكَة قال: أخبرَني عروةُ بن الزبير: أنَّ مروانَ بنَ الحكمِ أخبره أنَّ زيدَ بنَ ثابت قال: مالَكَ تقْرأُ في المغربِ بِقصارِ السُّوَرِ؟ قد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يقرأُ فيها بطولى (٦) الطوليَيْن؟ قلت: يا أبا عَبْدِ الله ما طولى الطَّوليَيْن؟ قال: الأعرافُ.

⁽۱) «صحيح البخاري» (٧٦٤).

⁽٢) سقط من (ت) و(م).

⁽٣) في (م): «الأوليين» وهو على الجادّة في «صحيح البخاري».

⁽٤) «سنن أبي داود» (٨١٢).

⁽٥) «سنن النسائي» (٢: ١٦٩).

⁽٦) في (م): «بطوال».

وأخرجَ ابنُ خُزَيْمةَ في «صحيحه» (١) الحديث وفيه: فسألتُ ابن أبي مُلَيْكَة: وما الطُّوليان؟ فقال مِنْ قِبَلِ رأيه: «الأنْعام» و «الأعراف» (٢).

قال ابنُ خُزَيْمةَ بعْدَ ذِكْر حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ في ذلك: «بابُ ذِكْرِ الشَّلِيلِ على أنّ النبيَّ ﷺ إنّها كانَ يقرأُ بطُولى الطولَيَيْن في الركعتَيْن الأُولَيَيْن مِنَ المغرب لا في ركعةٍ واحدة»، فأخرج من حديث زيدِ بن ثابتٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقرأُ في المغربِ بسورةِ الأعْرافِ في الرّكعتَيْن كِلْتَيْها. ثم أخرجَه ابنُ خُزَيْمة عن زيدِ بن ثابتٍ أوْ عن أبي أيّوبَ، شكَّ في ذٰلك هِشامُ بنُ عُرْوةَ ولفظه: فوالله لقد كان رسولُ الله ﷺ يقرأُ فيهما بسُورةِ الأعرافِ في الركعتين جميعاً. هذا (٣) ما أخرجَه ابنُ خُزَيْمةَ في «صحيحه» (٤).

وقد أخرجَ النَّسائي في «سننه» (٥) من حديثِ عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ قرأً في صلاةِ المغربِ بسُورةِ الأعرافِ، فَرَّقها في ركعتَيْن.

وإنَّمَا قَرأَ رسولُ الله ﷺ في المغرِبِ بالأعْرافِ لبيانِ جَوازِ مَدِّها، وإنَّمَا فَرَّقَها رسولُ الله ﷺ في الرّكعتَيْن لبيانِ^(١) الحدِّ في المدِّ. ومِثْلُ ذٰلك يَقْتضي

⁽۱) «صحيح ابن خزيمة» (۱۷).

⁽٢) ونقل ابن حجرٍ في «فتح الباري» (٢: ٧٤٧) عن ابن المنترِّ: أنَّ تَسميةَ «الأعرافِ» و «الأنعام» بالطوليَيْن إنّها هو لعُرفِ فيهما لا أنّهما أطولُ من غيرِهما.

⁽٣) سقط من (م).

⁽٤) «صحيح ابن خزيمة» (١٨٥).

⁽٥) «سنن النسائي» (٢: ١٧٠).

⁽٦) من قوله: «جواز مدِّها» إلى هنا سقط من النسخة (ت).

إثباتَ الأَجْرِ بقراءةِ السورةِ الكاملة.

وأمّا السورةُ القصيرةُ التي هي ثلاثُ آياتٍ أو أَرْبَعٌ إذا فَرَقها المُصليّ في ركعتَيْن، فقد خالفَ السُّنَة، ولا يُثابُ ثَوابَ قراءةِ السورةِ الكاملةِ (١). وأمّا ما سَبَق في السورةِ الطويلةِ، فإنّه قد يكونُ التفريقُ فيها مطلوباً (٢) لِها قَدَّمْناهُ مِنَ المعنى، وقد أمرَ الله سُبْحانَه وتعالىٰ في المُتمتِّع العادِم للهَدْي بصَوْم ثلاثةِ أيّامٍ في الحجّ وسبعةٍ إذا رجَع وقال: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] وهذا مع أنه زيادةٌ في البيانِ يُشْعِرُ بأنّ الثوابَ فيها كالعشرةِ المُتَوالية. وقد رُوعيَ التفريع في القضاءِ على ما بُسِطَ في التمتُّع (٣).

[٢٥] مسألة: إذا طَوَّلَ جِلسةَ الاستراحةِ تطويلاً زَائداً على القَدْرِ المُسْتَحَبِّ، فهل نقولُ ببُطْلانِ الصلاةِ جَزْماً أَوْ يَجْرِي الخِلافُ الذي في الجُلوسِ بينَ السَّجْدتَيْن؟

وهل ذكر أحدٌ مِنَ الأصحابِ أن غاية تَطْويلِه قَدْرُ سورةِ الإخلاصِ كَالجُلوسِ بِينَ الْخُطْبَتَيْن، فقد رأيْتُ بعض المشايخ يحكي ذلك فيه وفي الجلوسِ بيْنَ السَّجْدتَيْن، فهَل صرَّحَ بذلك أحدٌ فيهما؟

⁽١) في (م): «كاملة».

قلت: ولفضيلة السورة الكاملةِ قال النووي: «ولكنّ سورةً كاملةً أفضل حتى إنّ السورةَ القصيرة أوْليْ من قَدْرها من طويلة» انتهى من «روضة الطالبين» (١: ٢٤٧).

⁽٢) في (م): «مطلوب». وصوابه بالنصب خبر «يكون».

⁽٣) في (ت) و(م): «المُتمتِّع».

أجاب: تبطُلُ صلاتُه بتعَمُّدِ ما ذُكِرَ مِن تطويلِ جُلوسِ الاستراحة (١)، ولا يأتي فيه الخِلافُ في تَطْويلِ الجُلوسِ بينَ السَّجدتَيْن لأمرَيْن:

أحدُهما: أنَّ الجلوسَ بيْنَ السَّجدتَيْن ركْنٌ مِن أركانِ الصلاةِ.

والثاني: أنَّ له ذِكْراً يَخُصُّه وهُو مَقْصودٌ فِي نَفْسِه على الأَصَحِّ، لا أنّه شُرِعَ للفَصْلِ بيْنَ السجدَتَيْن. وهذا بخِلافِ جلوسِ الاستراحةِ، فإنَّه شُرعَ لمعنَّىٰ يُقْتَصَرُ فيه على أقلِّ ما يُسَمَّىٰ استراحة، فإذا طَوَّلَه على الوَجْهِ المذكور، كان ذٰلك فِعْلاً غَيْرَ مشروع، وحَصَلَ فيه تعمُّدُ الزِّيادةِ، فتبطُلُ به الصلاةُ جَزْماً.

واعتبارُ جُلوسِ الاستراحةِ بجلوسِ الخطيبِ بين الخُطبتَيْن له وَجْه، لَكنَّ الجلوسَ بيْنَ الحُطبتَيْن فيه قدرٌ زائدٌ على الاستراحة وهو الفصلُ بين الخُطبتين (٢)، ومجيء ذلك في الجلوس بين السجدتين له وجهٌ على أن الجلوس بين السجدتين فاصِل، والمُعْتَمَدُ خِلافُ ذلك، ولم أرَ ما حكاهُ بعضُ المشايخ.

[٢٦] مسألة: استِحبابُ النَّظرِ إلى موضعِ السجودِ في الصَّلاة، هل يُسْتَثْنىٰ منه ما إِذا كَانَ الْمُصَلِّي في ظُلْمَةٍ حتىٰ يستويَ موضِعُ السجودِ وغيرُه لعَدمِ النظرِ؟ وكذلك قَوْلُ مَن قال: إنّه يُكْرَهُ تَغْميضُ عَيْنيّه في الصلاة، هل يُسْتَثْنىٰ منه أَيْضاً ما إِذا كَان في ظُلْمةٍ فيكونُ التَّغْميضُ حينئذٍ أَفْضلَ قطعاً لحصولِ الاجتاع (٣)

⁽١) وهو الذي جزم به ابن حجر في «الفتاويٰ الفقهية الكبريٰ» (١: ١٧٩) وعبارتُه ثمّة: «وتطويلُها مُبطلٌ علىٰ المنقولِ المعتَمد».

⁽٢) لتمام الفائدة انظر: «مغني المحتاج» للشربيني (١: ٤٩٠).

⁽٣) يعني اجتماع القلب وعدم تشويش الخاطر.

مع عَدَمِ ما يُعارِضه؟ وقوْلُ الماوَرْديِّ والرُّويانيِّ: إنَّه إذا كانَ الْمُصَلِّي بمكّة ^(١) ينظُرُّ إلىٰ الكعبةِ، هل عليه العمَلُ أم لا؟

أجاب: الجوابُ عنها تفريعاً على ما ذكروا من استحبابِ النَّظرِ إلى موضع السجودِ أنّه يُسْتَحَبُّ ذلك أيضاً لمّا فيه من فِعْلِ الخُضوعِ والخُشوع، وأنَّ الطُّلْمة لا تَمْنَعُ مِن ذلك. ولكن لو كانَ المُصَلِّي أعْمىٰ فَهل نقولُ: تكونُ حالتُه الظُّلْمة لا تَمْنَعُ مِن ذلك. ولكن لو كانَ المُصَلِّي أعْمىٰ فَهل نقولُ: لا يُسْتَحبُ في حَقِّه حالة الناظرِ إلى موضع السجود بها يُجْريه في قلْبِه أم نقولُ: لا يُسْتَحبُ في حَقّه ذلك لفَقْدِ مُقْتضيه؟ هذا فيه نظر. والأوَّل أظهرُ، كالمريضِ الذي لا يَقْدِرُ على شيءٍ مِن أفعالِ الصلاة، فإنَّه يُجْري أفعالَ الصلاةِ على قَلْبِه. وقولُ مَنْ قال: يُجْري الأَرْكانَ على قلبِه، كأنّه اقتصرَ على الواجب، وإلّا فالعبارةُ الوافيةُ بالواجبِ وغيرِه أن يقول: يُجْري أفعالَ الصلاةِ على قلْبه وذلك شاهِدٌ لمسألةِ الأعْمىٰ والمُصَلِّي في ظُلْمةٍ.

وأمّا مَنْ قال: يُكْرَهُ تَغْميضُ عينَيْه فإنّهُ وجّه بأنّ ذٰلك لم يُنْقَلْ عنِ النبيّ عَيَالَةُ ولا عَنْ أحدٍ منَ السَّلفِ الذين يُقْتدى بهم (٢). فهذا تَوْجيهٌ يعمُّ المُصليّ في غيرِ ظُلْمةٍ والمصليّ في ظُلْمة، فلا يُسْتَشْنى ولا يكونُ التغميضُ على هذا أفْضَل. وأمّا مَسألةُ المصليّ بمكّة بحيثُ ينظُرُ إلى الكعبةِ، فالصّوابُ فيها: أنّه ينظُرُ إلىٰ موضِع سُجودِه وكذلك المُصليّ داخلَ الكعبةِ. وقد ظَفِرْتُ في ذلك

⁽١) في النسخة (ت): «يُمكنه». وهو خطأ.

⁽٢) والمختار أنه لا يُكره إن لم يَخَفْ ضررًا. أفاده النووي في «روضة الطالبين» (١: ٢٦٩). وذهب العبدريُّ من الشافعية وبعضُ التابعين إلىٰ كراهةِ ذلك لأنه من فعلِ اليهود، وجاءَ النهيُ عنه لكن من طريقِ ضعيف. انظر: «تحفة المحتاج» (٢: ١٠٠).

بحديثٍ لم أر مَنْ تعرَّضَ للاستدلالِ به على هذه المسألةِ وهو ما أَسْنَده الإمامُ ابنُ خُزَيْمة في "صحيحه" (١) في "بابِ الخشوع في الكعبةِ إذا دخَلَها المرءُ، والنظرِ إلى موضع سُجودِه إلى الخروج منها». قال ابنُ خُزَيْمةَ: حَدَّثنا أحمدُ بنُ عيسىٰ بن يَزيدَ (٢)، عن عبد (٣) الجبّار بن مالك اللّخْميِّ التّنيسيِّ، حدَّثنا عَمْرو ابنُ أبي سَلَمة، حدَّثنا زُهَيْرُ بنُ محمَّدِ المكِّيُّ، عن مُوسىٰ بن عقبة، عن سالمِ بنِ عبْد الله: أنَّ عائشةَ رَضِيَ الله عنها كانت تقول: عَجباً للمَرْءِ المُسْلِم إذا دخلَ الكعبة كيفَ يرفَعُ بَصَرَهُ قِبَلَ السَّقْف! يَدَعُ ذلك إجلالاً لله وتَعْظياً (٤)، ما دخلَ رسولُ الله عَيْقَ الكعبة فأَخْلَفَ بَصَرُه مَوْضِعَ سُجودِه حتىٰ خرجَ منها.

و لهذا الخبرُ الذي أخْرجَه ابنُ خُنزَيْمةَ في «صحيحه» يَعُمُّ حالةَ النبيِّ عَيَّلُ في الصلاةِ النبيِّ عَيْلُ في الصلاةِ التي كانَت في جَوْفِ الكعبةِ وحالتَه في غير الصلاة. وإذا كانَتْ صلاتُه في جَوْفِ الكعبةِ ينظُرُ فيها إلى موضع سُجودِه، فكذلك في صلاتِه خارجَ الكعبة بحيثُ ينظُرُ الكعبة، فإنَّه ينظُرُ إلى موضِع سجوده (٥)، والا قائِلَ (٢) بالفَرْقِ.

ولو كانَ يُصَلِّي على سَطْحِ الكعبةِ، وبَيْنَ يدَيْهِ سُتْرةٌ متَّصلةٌ بالكَعْبة ليست

⁽١) «صحيح ابن خزيمة» (٣٠١٢) وهو حديثٌ مُنكَرُ الإسناد، وآفتُه أحمد بن عيسىٰ، قال ابن عدي: له مناكير، وقال الدارقطني: ليس بقوي.

⁽٢) في «صحيح ابن خزيمة»: «زيد».

⁽٣) في «صحيح ابن خزيمة»: «بن».

⁽٤) في «صحيح ابن خزيمة»: وإعظاماً دخل. وهو موافق لرواية البيهقي في «السنن الكبرى» (٥: ١٥٨).

⁽٥) هذا فرعٌ علىٰ ثبوت الحديثِ السابق، وهو غير ثابت فلم ينهَضْ دليلاً للاحتجاج.

⁽٦) في (م): «إذ لا قائلَ».

مِن بنائها، وإنّها هِي خَشَبةٌ مُسَمَّرةٌ في السَّطْحِ، فتَركَ النَّظَرَ إلى موضعِ السُّجودِ ونظرَ إليها، فالنَّظرُ إلى الحَشَبَةِ خُرْقٌ عَظيمٌ لا يَصيرُ إِلَيْهِ أَحدٌ مَّن يَسْتحِبُ النظرَ إلى موضع السجود، وكذلك لو كان يُصَلِّي في طَبَقةٍ تُشْرِفُ طاقاتُها على الكعبةِ، فالنَّظرُ مِن الطاقِ إلى الكعبةِ دونَ موضعِ السجودِ مُخالفٌ لقضيَّةِ الخُشوعِ، وكذلك المُصَلِّي فَوْقَ جَبَلِ أبي قُبَيْسٍ (١) ونحوِ ذلك. وما ذُكِرَ عن الماوَرْديِّ والرُّويانيِّ ليسَ بمُعْتَبرٍ ولا عَمَل عليه، ولم أقِفْ عليهِ مِن كلامها (٢).

وذكر الماوَرْديُّ في «الحاوي»(٣) بعدَ الكلامِ على سَتْرِ العَوْرَةِ، والكلامِ ساهياً في «فَصْلِ الحشوع» ما نصُّه: ومنَ الخُشوعِ أن ينظُرَ في حالِ قيامِه إلى موضع سُجودِه، وفي حالِ جُلوسِه إلى حجْرِه. وقال مالكُّ: الخشوعُ أن يَنْظُرَ تِلْقاءَ وَجْهه، وما ذكَرْناهُ أَوْلَىٰ مِن وَجْهَيْن:

أحدُهما: أنَّه يُرُوىٰ عن النبيِّ ﷺ وعن خُلفائه.

والثاني: أنَّه أغَضُّ لطَرْفِه وأحْرىٰ أن لا يَرىٰ ما يَشْغَلُه عن صلاته. فلم يَشْغَلُه عن صلاته. فلم يَسْتَثْن الماوَرْديُّ صورةَ مَنْ صَلّىٰ وهو يَرىٰ الكعبةَ.

وجَرىٰ الرُّوياني في «البحرِ» علىٰ ذلك.

⁽١) وهو الجبلُ المشرِفُ على مكّة شَرَّفها الله تعالىٰ. انظر: «معجم البلدان» (١: ٨٠).

⁽٢) قد قال الماورديّ في كتاب النذور من «الحاوي الكبير» (١٥: ٤٧٩): «ولأنْ يُشاهدَ الكعبة في صلاته أفضلُ مِن أن لا يشاهدَها، قال رسولُ الله ﷺ: «النظر إلى الكعبة عبادة»». انتهى. قلتُ: الحديثُ الذي ذكره الماورديُّ حديثٌ ضعيفٌ أخرجه أبو الشيخ من حديث عائشة رَضِيَ الله عنها. وذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢: ٨٢٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه، وآفتُه همّام بن مسلم، قال ابن حبّان: يَسْرِقُ من الحديث، ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، فبطل الاحتجاجُ به.

⁽٣) «الحاوى» (٢: ١٩١).

وما ذكره الماوَرْديُّ والرُّويانيُّ مِن أَنّه ينظُرُ في حالِ جُلوسِه إلى حِجْرِهِ هو أَحَدُ وَجْهَيْن في المسألة، وتمامُه كما في «التتمة» و«التهذيب» (١): أنَّه ينظُرُ في حالِ ركوعِه إلى ظَهْرِ قَدَمِه وفي حالِ سُجودِه إلى أَنْفِه. والوَجْهُ الآخَرُ: يَنْظُرُ إلى موضع سُجودِه مُطْلقاً وهو الذي جَرىٰ عليه العِراقيُّون وجماعةٌ مِن غيرِهم. وما ذكره الماوَرْديُّ والرُّويانيُّ عن النبيِّ عَيْكِيٍّ يقتضي أنّ ذلك كانَ يفعلُه وهو بمكنَّة قبلَ الهِجرةِ وبَعْد الهجرةِ في عُمْرَةِ القَضاءِ وعامِ الفتحِ وحَجَّةِ الوَداع. ومِن جُمْلةِ ذلك: أن يكونَ بحضرةِ الكعبةِ.

وهذا الذي ذكرَه الماوَرْديُّ والـرُّويانيُّ عن النبيِّ ﷺ قد جاءتْ فيها أحاديثُ بعضُها مُرْسَلٌ وبعضُها مُسْنَدٌ، وفي المُسْنَدِ ضَعْفٌ. وقد ذكرَ البيهقيُّ شيئًا مِن ذلك في «السنن الكبير» في باب: «لا يُجاوِزُ بَصَرُه مَوْضِعَ سُجوده» وفيها ما يَقْتضي أنَّ ذلك كانَ بمكَّةَ قبْلَ الهِجْرةِ، فيكونُ دليلاً في المسألةِ بعَيْنِها.

قال البيهقيُّ: أخبَرنا أبو عبدِ الله الحافِظ، حدَّثنا أبو العبّاسِ مُحمَّد بنُ يَعْقُوبَ، حدَّثنا أبو العبّاسِ مُحمَّد بن يَعْقُوبَ، حدَّثنا يونُسُ بنُ بُكَيْر، عن عبدِ الله بن عَوْنِ (٢)، عن مُحمَّدٍ يعني ابنَ سيرينَ، قال: كان رسولُ الله عَنَّ وجَل ﴿ قَدْ أَفْلَ كَانَ رَسُولُ الله عَزَّ وجَل ﴿ قَدْ أَفْلَ كَانَ مُنُونَ * اللّهِ عَنْ وَجَل ﴿ قَدْ أَفْلَ كَانَ مُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ * [المؤمنون: ١-٢]، فطأطأ ابنُ عَوْنِ برأسِه، ونكسَ في الأرض (٣).

⁽١) «التهذيب في الفقه» للبغوى (٢: ١٣٧).

⁽٢) في (ت): «عوف».

⁽٣) «السنن الكبرى» (٢: ٢٨٣).

قال البيهقي: ورُوِيَ ذلك عن أبي زَيْد سَعيد بن أوْس، عن ابنِ عَوْنٍ عن ابنِ عَوْنٍ عن ابنِ سِيرينَ عن أبي هُرَيْرة موصولاً، والصحيحُ هو المُرْسَل. وذكر البيهقي إسنادَ الموصولِ وقال: فذكرَه إلّا أنّه قال: كان يلتَفِتُ في الصلاة حتى نزلَت هٰذه الآية ﴿قَدْ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ * ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ * [المؤمنون: ١-٢] فنكسَ رأسَه ووصَفَ لنا أبو زَيْدٍ.

ثُمَّ أَخرجَ (١) مِن حديثِ أيوبَ عن محمد بن سيرين قال: نُبِّ بْتُ أَنَّ رُسُولَ الله عَلَيْ كان إذا صَلَّىٰ رَفَعَ بصَرَهُ إلىٰ السماءِ فنزلَتْ آيةٌ، إنْ لم تكُنْ ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ ﴾ فلا أدري أيَّ آيةٍ هي! فكانَ مُحمَّدُ بنُ سِيرين يجِبُّ (٢) أن لا يجاوزَ بَصَرُه مُصَلّاه. قال البيهقيُّ: هذا هو المحفوظُ مُرْسَلُ، وقد رُوِي عن إسماعيل بن إبراهيمَ هو ابنُ عُلَيَّة موصولاً.

ثم أخرَجَ من حديثِ أَيُّوبَ، عن محمد بنِ سيرين، عن أبي هريرةَ: أنَّ رسولَ الله ﷺ كان إذا صَلّىٰ رَفَعَ بَصَرَهُ إلىٰ السهاء، فنزلت ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ فِ صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ ﴾ فطأطأ رأسه. ورواه حَمّاد بنُ زيدٍ عن أيّوبَ مُرْسَلاً. وهذا هو المحفوظ. هذا كلامُ البيهقيِّ (٣).

ولهذه الرواياتُ تَقْتضي أنَّ ذلك بمكَّة، لأَنَّ سورةَ «المؤمنين» مَكِّيّة (٤)، فتكون القصَّةُ بمكَّة، ورَفْعُ النظرِ إلى موضع السجودِ كانَ بمكَّة، ويكونُ مِنَ

⁽١) ساقط من (ت) و(م).

⁽٢) ساقط من (ز) و(ك).

⁽٣) في «السنن الكبريٰ» (٢: ٢٨٣).

⁽٤) وهو الذي جزم به ابن كثير في «التفسير» (٥: ٣٥٩).

الداخلِ في ذٰلك في حالةِ الصلاةِ بحَضْرة الكعبةِ، فقد تظافَرت الاستدلالاتُ على المقصود.

وقد رَوىٰ البيهقيُّ (١) عَقِبَ ما سَبَق مِن كلامِه من حديثِ أبي قِلابَةَ الجَرْميِّ قال: حَدَّثني عَشَرةٌ مِن أصحاب رسولِ الله ﷺ عن صلاةِ رسولِ الله ﷺ في قيامِه ورُكوعِه وسُجودِه بنَحْو مِن صلاةِ أميرِ المُؤْمنين، يعني عُمَر بنَ عبدِ العزيز رَضِيَ الله عنها. قال سُلَيْان بنُ داودَ الحَوْلانيُّ، وهو الراوي عن أبي قِلابةَ: فرمَقْتُ عُمَرَ في صلاتِه فكان بَصَرُهُ إلىٰ موضع سجودِه. وذكر باقي الحديث، وليسَ بالقويِّ.

ثمَّ أَسْنَدَ البيهقيُّ مِن حديثِ أنسِ بنِ مالكِ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أَيْنَ أَضَعُ بَصَري في الصلاة؟ قال: «عنْدَ موضع سُجودِك يا أنس»، قال: قلت: يا رسولَ الله هذا شديدٌ لا أستطيعُ هذا! قال: «ففي المكتوبةِ إذَن»، في إسنادِه الرّبيعُ بنُ بَدْرٍ وهو ضَعيفٌ، وفيها مضىٰ كفاية. قاله البيهقي.

ثمّ روى البَيْهَقيُّ عن الحسنِ عن أنسٍ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، اجْعَل بَصَرَك حيث تسجُد» (٢).

ووقع في «المهذّب» الاستدلالُ على استحبابِ النظرِ إلى موضعِ السجودِ بها رواه ابنُ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا استَفْتَح الصلاة للهُ يَنظُر إلّا إلى موضع سجوده (٣). قال الشيخُ النَّوويُّ في «شرح المهذَّب»:

⁽١) في «السنن الكبرىٰ» (٢: ٢٨٣).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٢٨٤).

⁽٣) «المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي (١: ٧١).

حديثُ ابنِ عَبّاسٍ غريبُ لا أعرفُه (١)، وروى البَيْهقيُّ أحاديثَ مِن روايةِ أنسٍ وغيرِه بمَعْناه، وكلُّها ضعيفة. وقولُه (٢): «وكلُّها ضَعيفة» مردودٌ، فالمُرْسَلانِ فيها صَحيحانِ مُعْتضدانِ (٣) بفَتْوى أكثرِ أهلِ العِلم، فالاستدلالُ بهما مع الاعتضادِ سائعٌ على أصلِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه (١٤). ولم يُنْقَلْ في شيءٍ من المُرْسَلاتِ ولا مِنَ المُسْنَداتِ استثناءُ المصليِّ يَنْظُرُ الكَعْبة، فعُلِمَ بذلك أنَّ هذا خُالِفٌ للاستدلالِ وكلام العلماء.

فإنْ قيل: فقد ذكر الماوَرْديُّ في الحجِّ في الكلامِ على طَوافِ القُدوم رواية عطاء (٥) عن ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عنهما: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: "يُنْزِلُ اللهُ تعالى على هٰذا البيتِ في كُلِّ يومٍ عشرين ومئة رَحْمةٍ: ستون للطائفين، وأربعون للمُصَلِّين، وعِشرون للناظرين» (٦)، ومقْتَضى ذٰلك: أنّه إذا صَلّىٰ ناظِراً إلىٰ البيت دخل في ثوابِ المُصَلِّين وثوابِ الناظرين.

⁽۱) «المجموع شرح المهذب» (۳: ۳۱٤).

⁽٢) يعنى الإمامَ النووي رحمَه الله.

⁽٣) كذا في النسخة (ت). وفي باقى النسخ «معتمدان». ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

⁽٤) يوضِّحُه قولُ ابن الصلاح في «المقدِّمة» ص٥٣: «اعلم أنَّ حُكمَ المرسَلِ حكمُ الحديثِ الشعيف، إلّا أن يصحَّ مَحرجُه بمجيئه من وجهٍ آخر، ولهذا احتجَّ الشافعيُّ رضي الله عنه بمرسلاتِ سعيد بن المسيَّب رضي الله عنه، فإنّها وُجِدَت مسانيدَ من وجوهٍ أخَر».

⁽٥) يعني عطاء بن أبي رباح رحمه الله من سادات التابعين (ت ١١٤ هـ).

⁽٦) «الحاوى الكبير» (٤: ١٣٤).

قلتُ: الحديث المذكور ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣: ٣٦٨) وعزاه للطبراني في «الكبير» و «الأوسط»، وذكره البوصيري في «إتحاف المهرة» (٣: ٥٧) وعزاه للبيهقي ونقل تحسين إسناده عن الحافظ المنذري. وانظر ما سيأتي في المسألة (٩٢٢).

قُلْنا: لا يَصحُّ هٰذا الاستِدلال، لأنَّ قَضِيَّةَ التقسيمِ تقتضي المغايرة، ولهذا لم يَقُلْ أحد: إنَّ الطائفينَ يُسْتَحبُّ لهم النَّظُرُ إلىٰ الكعبة ليَجْمَعوا بين ثواب الطائفينَ والناظِرين. علىٰ أنَّ الحديثَ لم نَقِفْ له علىٰ إسنادٍ صحيح.

وقد طالَ الكلامُ علىٰ هٰذهِ المسألةِ لٰكِن بفَوائد.

[۲۷] مسألة: لو وجدَ الكَسيرُ عَظْمَ نَجِساً وعَظْمَ آدميٍّ مُحْتَرَمٍ، فَهَل يُجَبَّرُ بِعَظْمِ النَّجِسِ لتحريمِ الانتفاعِ بشَيْءٍ مِنَ الآدميِّ المُحْتَرمِ لكرامتِه، أو يُجَبَّرُ بِعَظْمِ الآدميِّ لطهارتِه صِيانةً له عن حَمْلِ النجاسةِ مع المَنْدوحةِ عن ذلك؟

وهل هذا نَظيرُ ما لو وَجَدَ المُضْطرُّ مَيْتةً وطعامَ الغَيْرِ؟ والذي يَظْهَرُ أَنّه يَتَعَيَّنُ الجَبْرُ بِعَظْمِه لِطَهارتِه، لأَنْ لا يَبْقىٰ حامِلاً لنجاسةٍ، اللّهُمَّ إلّا أن يكونَ الاّدميُّ نَبِيّاً لشِدَّةِ احترامِه، فيَظْهَرُ الجَبْرُ بالعَظْمِ النَّجِسِ. ولَمْ أَرَ مَنْ صَرَّح بذلك؟

أجاب: يُجبَّرُ بالعظمِ النَّجِس، ووُجودُ عَظْم الآدميِّ كالْعَدَمِ (١). وهو مَعْذورٌ للضَّرورة، وليسَ عليه نَزْعُه على الوَجْهِ الذي سَنْفَصِّلُه. وإنّها قُلْنا ذلك لأنَّ جَبْرَه بعَظْمِ الآدميِّ المذكورِ يُؤدِّي إلى دوامِ الاستعمالِ ولو استتر، وأمّا العَظْمُ النَّجِسُ، فإنّه باستتارِه يخرُجُ عن الحُكْمِ بتأثيرِ نَجاستِه، وذاك لا يَخرُجُ عن أنَّه مُسْتَعْمِلُ له.

⁽١) وهو الذي مشى عليه القاضي زكريّا في «أسنى المطالب» (١: ١٧٢)، وبه قال الشمس الرملي في «نهاية المحتاج» (٢: ٢٢) وعبارتُه ثمّة نَقْلًا عن بعضِهم: «ولا يَصِلُ إلى ما انكسر مِن عَظمِه إلّا بعَظْم ما يُؤكَلُ لحمُه ذكيًّا، ويؤخَذُ منه أنه لا يجوزُ الجبرُ بعَظْمِ الآدميِّ مطلقًا، فلو وجَد نَجِسًا يَصلُحُ، وعَظْمَ آدميٍّ كذلك وجبَ تقديمُ الأوّل».

فإن قيلَ: إذا لم يَجِدْ إلَّا عَظْمَ آدميٍّ مُحْتَرم غَيْرِ نَبِيٍّ، فإنَّه يُجَبِّرُ به عَظْمَه عند تَعَيُّنِهِ اقتضاء ذلك، وإِذا لم يَتَعيَّنْ فهُو نَظيرُ ما إِذا وجدَ الْمُضْطَرُّ كَمْ آدَميِّ مَيِّتٍ ومَيْتةً، والمَجْزومُ به أنَّه يأكُلُ المَيْتةَ (١). وليسَ لهٰذا نَظيرَ ما إذا وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مَيْتَةً وطعامَ الغَيْرِ، إذْ ليسَ لطعام غَيْرِه حُرْمَةُ الآدميِّ المُحْتَرم، مع أنَّ الأَصحَّ أنَّه يأكُلُ المُنْتَةَ، والثاني: الطعام، والثالث: يتَخَيَّر. وهذه الأدلَّة (٢) ـ سواءٌ كانَت أقوالاً أَم أَوْجُهاً _ لا تأتي فيما نحنُ فيه، بل يَتَعيَّنُ القَطْعُ بالجَبْرِ بالعَظْم النَّجِسِ كما في نظيرهِ فيها إذ وجَد مَيْتَةً وكَحْمَ آدميٍّ مَيِّت، وما ذكَروه فيها إذا لم يَجِدْ عَظْماً طاهِراً يَصْلُحُ للجَبْرِ(٣) ووجد عظماً نَجِساً، أنّه ليس عليه نَزْعُه، مَحَلُّه (٤): فيما إذا لم يَجِدْ عَظْماً طاهِراً يَصْلُحُ للجَبْرِ (٥) قَبْلَ أن يَسْتَتِرَ اللَّحْم، فأَمّا إذا وَجَدَهُ قَبْلَ أن يَسْتَتِرَ ولا ضَرَرَ عليه في النَّزْع، فعَلَيْه نَزْعُه والجَبْرُ بها يَصْلُحُ. وكذلك ما أَطْلَقُوه مِن أَنَّه مَعْذُورٌ يَقْتَضِي أَنَّه إذا لم يكُنْ عليه نَزْعُه أَنَّه لا يَقْضِي الصلاة، وليس كذلك، بل ما دامَ العَظْمُ مكشوفاً، فإنّه يجبُ عليه إعادةُ الصلاةِ المَفْروضةِ، لأَنَّه نَظيرُ مَا إِذَا كَانَ بِجُرْحِه دَمٌّ كَثيرٌ يَخَافُ مِن غَسْلِه. وأمَّا إذا استَتَر العَظْمُ باللَّحْم والجلدِ، أو باللحم فإنَّه لا يَجِبُ عليه أن يَـقْضِيَ الصلاةَ، لأنَّه صارَ في حُكْم الباطنِ، ولم أر مَنْ تعرَّضَ لذلك. والمرادُ بعَظْم الآدميِّ غَيْرُ عَظْم

⁽١) ولو كانت لحمَ خنزير. وبه قال النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٢٨٤).

⁽٢) في (ت) و (م): «الآراء».

⁽٣) سقط من النسخة (م).

⁽٤) قولُه: «محلُّه» متعلِّق بقولِه: «وما ذكروه».

⁽٥) سقط من (م).

الكسر (١)، فأمّا عَظْمُه، فإن انفصَل عنه وفَرَّعْنا على طريقةِ العِراقيِّين والنَّصِّ أَنَّه نَجسٌ، فالتَّفريقُ فيه كما في العَظْمِ النَّجِس، وإنْ فَرَّعْنا على طريقةِ المَراوزةِ أَنَّه طاهِرٌ، فإنّه يُجَبَّرُ به، ولا يُجَبَّرُ بعَظْمِ النَّجِسِ. وقد تبيَّنَ ذلك مَخْتَصراً، وهو مَبْسوطٌ في «الفوائِد» وغيرها.

[٢٨] مسألة: صَحَّحَ الرافعيُّ (٢) والنَّوويُّ (٣) في «بابِ شروط الصلاة» في المرأة المُزَوَّجةِ أو ذاتِ سَيِّدٍ أَنَّ لها وَصْلَ شَعْرِها بِشَعْرِ طاهرٍ غيرِ آدميٍّ بإذنِ السَّيِّد أو الزوجِ مِن أوْجُهٍ مذكورةٍ في المسألة. فمِنها: حديثُ عائشةَ مَرْفوعاً، «لعنَ اللهُ الواصِلةَ والمُسْتَوْصِلة» (٤). وحديثُ أسهاءَ بنتِ أبي بكرٍ: أنَّ امرأة جاءَت إلى رسولِ الله ﷺ فقالت: إنّي أنكَحْتُ ابنتي، ثُمَّ إنّها شَكُوى فتمَرَّقَ شعْرُها، وزوجُها يَسْتَحِثُني بها، أَفاصِلُ شَعْرَها، فسَبَّ رسولُ الله ﷺ الواصِلة والمُسْتَوْصِلة (٥)، رواهُما البخاريَّ. وكذلك رُويَ عن عائشةَ: أنَّ امرأةً من الأَنصارِ زَوَّجَها أمرَني أن أصِلَ في شَعْرِها، فقال: «إِنَّه قَد لعَن الواصلات» (١٠)، فقالتُ: إِنَّ زَوْجَها أمرَني أن أَصِلَ في شَعْرِها، فقال: «إِنَّه قَد لعَن الواصلات» (١٠)،

⁽١) في (ت) و(م): «الكسير».

⁽٢) في «الشرح الكبير» (٤: ١٦).

⁽٣) في «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٧٨٥).

⁽٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٨٠٣) والبخاري (٩٣٤) وغيرهما.

⁽٥) أخرجه البخاري (٥٩٣٥) وهو في «مسند أحمد» (٢٦٩٦٠) و«صحيح مسلم» (٢١٢٢) وتمامُ تخريجه في «المسند».

⁽٦) «صحيح البخاري» (٥٢٠٥) وهو في «مسند أحمد» (٢٤٨٠٥) وفيه تمامُ تخريجه.

فَكَيْفَ يَتُوجَّهُ مَعَ لهٰذَهُ الأَحاديثِ الصَّحيحةِ تصحيحُ لهٰذَا الوَجْهِ وإنَّمَا الذي يَنْبغي تَرْجيحُ التَّحريم مُطْلقاً، ولا عِبْرةَ لإِذْنِ الزَّوجِ ولا السَّيِّد؟

أجاب: قد رَجَّح النوويُّ في غيرِ «الروضة» التحريم مُطْلَقاً (۱٬ ولَفْظُ حديثِ عائشةَ إِنَّما هُو «لعن الموصولات» (۲٬)، وفي رواية: «المُوصِّلات» (۳٬)، والاعتذارُ عن الحديثِ حَمْلُه على الوَصْلِ بشَعَرٍ لا يجلُّ استعالُه، فإنّه لا يجلُّ وإنْ أذِنَ الزَّوْجُ. والغالبُ أنَّ النِّساءَ إِنَّما يَصِلْنَ شَعْرَهُنَّ بشَعْرِ آدَميٍّ مِنَ النِّساء. وأمَّا الوَصْلُ بشَعْرِ الحَيْل، فلم يكنْ يُعْرَفُ قديماً، ذلك ويُؤيِّده أنَّ النِّساء. وأمَّا الوَصْلُ بشَعْرِ الحَيْل، فلم يكنْ يُعْرَفُ قديماً، ذلك ويُؤيِّده أنَّ في «الصحيحين» (٤) مِن حديثِ مُعاوية: أنَّه تناوَل قُصَّةً مِن شَعَرٍ كانَتْ بِيكِ حَرَسِيٍّ وقالَ وهُوَ على (٥) المِنْبَر: أيْنَ عُلماؤكم؟ سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ مثل هٰذه ويقول: «إنّها هلكَتْ بنو إسرائيلَ حين (١) اتَّخَذَ هٰذه نساؤهم».

قال الأَصْمَعيُّ: والقُصَّةُ: شَعَرُ مُقَدَّمِ الرأْسِ الْمُقْبِلُ على الجَبْهَة. وقيل:

⁽۱) يعني قولَه في «المجموع شرح المهذب» (٣: ١٤٠) بعد أن ذكر التفصيل في المسألة: «والصحيحُ ما صحَّحه الخراسانيون وقَوْلُ من قال بالتحريمِ مُطْلقاً أقوى لظاهرِ إطلاقِ الأحاديثِ الصحيحة» انتهى. وكلامُه في «شرح صحيح مسلم» (٧: ٣٦٠) موافق لكلامِه في «الروضة». (٢) هذه روايةُ أحمد في «المسند» (٢٤٨٥٢) وهي موافقةٌ لروايةِ الكُشْميهَنيِّ عند البخاري

⁽٥٢٠٥). (٣) وهي ثابتةٌ في «صحيح البخاري» (٥٢٠٥) و «صحيح مسلم» (٢١٢٣) (١١٨).

⁽٤) «صحيح البخاري» (٩٣٢) و«صحيح مسلم» (٢١٢٧) (١٢٢).

⁽٥) سقط من (م).

⁽٦) في (م): «حيث» وصوَّبناه من «الصحيحين» والنسخ الأخرى.

شَعَرُ النّاصِية (١). وظاهِرُ تَفْسيرِ الأَصمعيِّ وغيرِه: أَنَّ ذٰلك الشَّعَرَ كان شَعَرَ الدَّميِّ، وحينئذٍ فيَختَصُّ النَّهٰيُ به ويَتنزَّلُ عليه، فلا تخالف بينهِ وبين ما صَحَّحوهُ. وإنَّما لم يَقُلِ النبيُّ ﷺ للسائلةِ: صِليهِ بشَعَرِ فَرَسٍ انفَصَلَ مِن حَيٍّ أو مُذكىٰ (٢)؛ لَعَدَمِ جَرَيانِ العادةِ إِذْ ذاك بهذا، فلذلك لم يتعرَّضْ له الشارعُ. ويَحْتَمِلُ أيضاً حَمْلَ النَّهْيِ على المُتشَبِّعِ بها لم يُعْطَ، فمِنْ ثَمَّ جاءَ الجِلافُ في شَعَرِ المأكولِ، ولم أر مَنْ تعرَّض لذلك وهو مِن النفائس.

[٢٩] مسألة: قولُه في زياداتِ «الرَّوْضة» (٣): إنَّه يَجِبُ لُبْسُ الثَّوْبِ النَّجِسِ خارجَ الصلاةِ للسَّتْرِ وفي الخَلْوةِ تَفْريعاً على القولِ بإيجابِ السَّتْرِ فيها، النَّجِسِ خارجَ الصلاةِ للسَّتْرِ وفي الخَلْوةِ تَفْريعاً على القولِ بإيجابِ السَّتْرِ فيها، هل يُسْتشنى مِن ذٰلك ما إِذَا كَانَ الوقْتُ صائِفاً (٤) بحيثُ يَحْصُلُ العَرَق (٥)، فيتَنجَّسُ البَدَنُ ويَحْتاجُ إلى غَسْلِه مع تعذُّرِ الماءِ، أوْ لا يُسْتَشْنى ذٰلك لعَدَمِ الوجوبِ فيتَنجَسُ البَدَنُ ويَحْتاجُ إلى غَسْلِه مع تعذُّرِ الماءِ، أوْ لا يُسْتَشْنى ذٰلك لعَدَمِ الوجوبِ قبْلَ دُخولِ الوقتِ وبَعْدِه أَوْ لنُدُورِ ذلك؟

أجاب: يجبُ التَّسَتُّرُ بالثَّوْبِ المُتنجِّسِ في غَيْرِ الخَلْوةِ، ولا يَمْنَعُ مِن ذلك حصولُ العَرَقِ المُفْضي إلى تَنْجيسِ البَدَنِ تنجيساً يَقْتضي إيجابَ القَضاءِ إذا صَلّىٰ وهو عليهِ لتعذُّرِ الماءِ الذي يَغْسِلُه به، ولا فَرْقَ حينئذِ بيْنَ دُخولِ الوقتِ وعدم دُخولِه، لأنَّ سَتْرَ العورةِ، والحالُ ما ذُكِرَ، مَصْلحتُه أكثرُ مِن مَصْلحةِ

⁽١) نقله النووي في «شرح صحيح مسلم» (٧: ٣٦٢) عن الأَصمعيِّ أيضاً.

⁽٢) قولُه: «أو مُذكىٰ»: زيادة من (ت).

⁽٣) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٢٩٥).

⁽٤) في (م): «ضائقاً».

⁽٥) في (م): «الفرق».

ما يتعلَّقُ بقضاءِ الصلاةِ، والـمَفْسَدةُ في ظُهورِ العَوْرةِ أكثَرُ، فصِرْنا بسَببِ رَجْحانِ المصلحةِ (١) والـمَفْسَدةِ إلىٰ ما ذكرْناه. فإنْ كان في حالِ الصلاةِ، ففيهِ كلامٌ سيأتي.

وأمّا صُورةُ الخَلْوةِ، فإنْ كانَتْ قَبلَ دُخولِ الوقتِ، لم يمتَنِعْ توجُّهُ الوجوبِ اليه في القَدْرِ الذي يجِبُ سَتْرُه في الخَلْوةِ، وهو المُتعلِّقُ بالعَوْرةِ الكُبرىٰ منَ القُبْلِ والدُّبُرِ، وإن كانَ بعدَ دخولِ الوقتِ، فليسَ له أن يَتعاطىٰ ما يَقْتضي إيجابَ قضاءِ الصلاةِ مِن إراقة الماءِ ونَحْوِه.

فإن قيل: فقد تعارَض هُنا أمران: أحدُهُما يتعلَّقُ بسَتْرِ العَوْرةِ المذكورة، والآخَرُ يتعلَّقُ بإِيجابِ قضاءِ الصلاةِ، فلمَ رَجَّحْتَ الثاني علىٰ الأوّل؟

قلنا: لأَنَّ كَشْفَ العورةِ هنا لا بُدَّ منه (٢) في الصلاة، لأنَّ المُتنجِّسَ كالعَدَمِ على أظْهَرِ القَوْلَيْن (٣)، وسَتْرُ العَوْرةِ هنا بها ذُكِرَ ليس بواجب، بل ولا جائزٍ على ما عليه تَفَرَّع. وإذا كان كذلك، وجبَ مُراعاةُ هٰذه القضيَّةِ بعدَ دُخولِ الوقت لتعلُّقِ الوجوبِ بالمُكلَّفِ على وَجْهٍ لا قضاءَ فيه، فلا يَفْعَلُ ما يُخالِفُه، وهٰذا يُسْتثنى مِن قولِ صاحبِ «الروضةِ» في زيادتِه: «وكذلك يجبُ لُبْسُ الثوبِ النَّجِسِ للسَّرْ عنها (٤) وفي الخَلُوة إذا أَوْجَبْنا السَّتْر فيها» (٥).

⁽١) من قوله: «والمفسدة في ظهور العورة أكثر» إلى هنا سقط من النسخة (م).

⁽٢) في (ت) و (م): «فيه».

⁽٣) انظر: «تحفة المحتاج» لابن حجر (٢: ١١٣).

⁽٤) يعني العورة.

⁽٥) (روضة الطالبين) (١:٢٨٨).

فإن قيل: فلو كانَ في صورةِ الثوبِ الـمُتنجِّسِ ليس في خَلْوة، وأرادَ الصلاة، ما الذي يترجَّحُ: أهو أم العَوْرةُ فيَسْتترُ ويُصَلِّي وإن وجبَ القَضاءُ أم المتعلِّقُ بالصلاةِ، والتفريعُ على أظهرِ القولَيْن؟

قُلنا: لهذا موضعُ تَردُّدٍ، والأَرْجَحُ النّظرُ إلىٰ الصلاةِ، ويجبُ علىٰ الحاضِرِ غَضُّ البَصَرِ عن العورةِ.

وخَرجَ مِن ذلك أنّه ليس للمُكلَّفِ بعدَ دخولِ الوقتِ أن يتعمَّدَ بغيرِ سَببٍ - مِن نَحْوِ ما ذُكِرَ - تَنْجيسَ بَدُنِه تنجيساً لا يُعْفَىٰ عنه، والحالُ أنّ الماءَ مَعْدوم (١)، لأنّه فَعَلَ ما يمْنَعُ سُقوطَ الفَرْضِ بالصلاةِ في الوقتِ، بل ويمتَنعُ عليهِ قبلَ دُخولِ الوقتِ أن يفعَلَ ذلك عند ظُهورِ الحالِ الذي يقتضي إيجابَ قضاءِ الصلاةِ المَفْعولة في الوقت، وهذا بخلافِ ما إذا تعمَّدَ الحدَثَ الأكْبَرَ أو الأَصْغَرَ قبلَ دُخولِ الوقتِ أوْ بَعْدَه. والحالُ يَظْهَرُ منه ما يقتضي إيجابَ قضاء الطسلاةِ المَفْعولةِ في الوقت بالتيمُّمِ أو بغيرِ تيمُّم عندَ عَدَمِ التُراب، لأنّ الحدث السب بمُمْتنع على المُكلَّفِ وهو عمَّا يطرُقُه غالباً، فطُرِدَ البابُ فيه بخلافِ تعمُّدِ التضمُّخ بالنجاسةِ على الوجهِ الذي سبق (٢).

[٣٠] مسألة: إذا أَحْدَثَ في مُصْران وانتفخَ بالرِّيح، وحَمَله المُصَلِّي، هل تبطُلُ صَلاتُه أمْ لا؟

⁽١) لأنَّ المُكلَّفَ ممنوعٌ من تعمُّدِ تنجيسِ بَدَنِه بها لا يُعفىٰ عنه قبل دخولِ الوقتِ وبَعْدَه مع فَقْدِ الماء. انظر: «تحفة المحتاج» (١: ١٨٧).

⁽٢) نقله بتمامِه ابن حجر في «تحفة المنهاج» (١: ١٨٧).

وإذا حَرَّكَ حَنكَهُ ثلاثَ مرّاتٍ مُتَوالياتٍ، هل تبطُلُ صلاتُه أم لا؟ وإذا كانَ أخْرسَ وهَمْهَمَ بشَفَتَيْه بحيثُ يَفْهَمُ كَلامَه كلُّ أحدٍ، ولم يَظْهَرْ مِن ذلك حَرْفٌ، هل تبطُلُ صلاته؟

وإذا حرّك جفونَ عينيَّه ثلاثَ مرّاتٍ متوالياتٍ، هل تبطُّلُ صلاته؟ وإذا أخرجَ لسانَه من فَمِه ثلاثَ مراتٍ مُتوالياتٍ، هل تبطُّلُ صلاته؟ وإذا نفخَ بأنفِهِ ثلاثَ نفخاتٍ متوالياتٍ، هل تبطُّلُ صلاته؟ وإذا رقصَ في الصلاة ثلاثَ مراتٍ متوالياتٍ، هل تبطل صلاته؟ وإذا نهقَ كنهيقِ الحهارِ، هل تبطُّلُ صلاته؟

وإذا صَهَلَ كالفرسِ أو حاكيٰ بشيءٍ منَ الحيوانِ من الطيرِ وغيرِه، هل تبطُّلُ صلاتُه؟

وإذا صَلّىٰ قاعداً حيثُ تجوزُ^(۱) له الصلاةُ قاعِداً، فجلسَ بين السجدتَيْن لا علىٰ نِيَّةِ الجُلُوسِ بين السجدتَيْن بل علىٰ نِيَّةِ القِيامِ، هل تبطُلُ صلاتُه؟

وهل تصحُّ صلاةً مَنْ صَلَّىٰ خَلْفَ مَنْ لم يأتِ بالبَسْملةِ أمْ لا؟

أجاب: لا تبطُلُ الصلاةُ فيها إذا أَحْدَثَ في المُصْرانِ، وتبطُلُ فيها إذا حرَّك حَنكَهُ ثلاثَ مرّاتٍ مُتواليات.

ولا تبطلُ صلاةُ الأخْرَسِ الْمَهُمْهِمِ بشفتَيْه، سواءٌ فهِمَ كلامَه الفَطِنُ أو غيرُ الفَطِنِ بشَرْطِ أن لا يَظْهَر مِن ذلك حَرْفٌ مُفْهِم.

⁽١) سقط من (ت).

وتبطلُ صلاةُ مَن حرَّكَ جُفونَ عينيَّه ثلاثَ مرّاتٍ مُتَوالياتٍ، وكذلك تبطُلُ صلاةُ من أخرجَ لسانَه مِن فَمِه ثلاثَ مرّاتٍ متوالياتٍ.

وإِذَا نَهُق نَهِيقَ الحمارِ، أو صَهَلَ كالفرسِ أو حاكىٰ بشيءٍ من الحيوانِ منَ الطَّيْرِ وغيرهِ، ولم يَظْهَرْ مِن ذلك حَرْفٌ مُفْهِمٌ أو حَرْفانِ، لم تبطُلِ الصلاةُ وإلّا بَطَلَتْ (١).

وإذا صَلّىٰ قاعداً حيثُ تجوزُ له الصلاةُ قاعداً، فجلسَ بين السَّجدتَيْن لا علىٰ نِيَّةِ الجُلُوسِ بين السَّجدتَيْن، بل علىٰ نِيَّةِ القِيامِ بطلَتِ الصلاةُ إن كان عامداً، ويسجُدُ للسَّهْوِ إن كان ساهياً بالشرطِ المذكورِ في القِيام عامداً.

وتصحُّ صلاةُ مَنْ صلِّي خَلْفَ مَن لم يأتِ بالبَسْملة.

[٣١] مسألة: لو تَنَحْنَحَ إمامُه، وظهرَ مِنه حَرفان، أطْلَقَ الرافعيُّ أَنّه يَدومُ على مُتابَعتِه (٢). ويُحْمَلُ تَنَحْنُحُه على كَوْنِه مغلوباً، أو على أنّه لم تتيسَّر القراءةُ بدونِه إذا كان ذلك في «الفاتحة» أو بَدَلها، لأنّ الظاهرَ مِن حالِ الإمام التحرُّزُ عن مُبْطِلاتِ الصلاة. وما قالَه مِن التَّوجيهِ إنَّما يَظْهَرُ إذا كان الإمامُ فَقيها أو مُتَفَقِّها يَعْرِفُ مُبْطِلاتِ الصلاة، أمّا إذا كان عامِيّاً لا يَعْرِفُ شيئاً مِن الفقهِ. ففي حَمْل تَنَحْنُجِه على ما ذكره إشكال.

⁽١) نقله ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٢: ١٣٨) وعلّله بالتلاعب، ونقل عن بعضِهم مخالفتَه، وردّ على قيدِ التلاعب بقوله: إن قصدَ بشيء من ذلك اللعبَ فلا تردُّد في البطلان. وإلّا فلا وجه له.

⁽٢) «الشرح الكبير» (١٠٧:٤).

أجاب: الإِمامُ وإنْ كان عامِيّاً إلّا أَنّه يعرفُ أَنَّ الصلاةَ لا يُتكلَّمُ فيها، والعامِيُّ لا يقصِدُ التَّنحنَح لغيرِ عُذْر. وغايتُه أَنّه (١) يجهَلُ أَنَّ التَّنحنَح مُبْطِلُ للصلاة، ومن كان بهذهِ المثابةِ لا تبطُلُ صلاتُه بالتنحنُح على الأصحِّ. وفي «الرّوضة»(٢): لو جهِلَ كَوْنَ التَّنَحنُح مُبْطِلاً فهو مَعْذور على الأصحِّ لِخفاءِ حُكْمِه على العوامِّ، وحينئذِ فصَلاةُ هذا الإِمامِ صَحيحةٌ. فإنْ مُحِلَ النَّ تَنحنُحُه على المعوم، وإن مُحِلَ على غَيْرِ عُذْرٍ فذلك غيرُ مُبْطلِ لصَلاةِ العاميِّ على ما تقدَّم، فيستَمِرُ المأمومُ على الاقتداءِ هذا المعنى الذي خَلَف ذلك المعنى. وقد ذكرَ الرُّويانيُّ في «البحر» ما يوافقُ ما في السُّؤال، والتحقيقُ ما قرَّرْناه.

[٣٢] مسألة: إمامٌ يَـؤُمُّ الناسَ يمدُّ على الطاء مِن ﴿ صِرَطَ الَّذِينَ ﴾ مدّاً فاحِشاً ويشدُّ الهاء مِن ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، هل يصحُّ الاقتداءُ به؟

أجابَ: يصِحُّ الاقتداءُ بهِ مِن أوَّلِ الصلاةِ، فإذا وصلَ إلى ما يُخِلُّ بالإِتيانِ بالفاتحةِ، وركعَ قَبْلَ إِتمامِها على الوَجْهِ المُعْتَبر، فمَنْ تابَعه مع العِلْمِ بحالِه بطَلتْ صلاتُه.

[٣٣] مسألة: إذا طَوَّلَ الإمامُ في الصلاةِ بالجماعة وكانوا مَحْصورين، ورَضُوا بالتَّطْويل، هل يُسْتَحَبُّ أمْ لا؟

أجاب: يُسْتَحَبُّ في الصلاةِ التي يُسْتَحَبُّ فيها التَّطويل، هذا محلُّ

⁽١) في (ت) و(م): «أَنْ».

⁽۲) «روضة الطالبين» (۱: ۲۹۰).

⁽٣) في (ت): «جُهِلَ».

الاستحبابِ كما قَيَّدَه في «شرحِ مسلم» (١) وفي «التحقيق»، وكلام «الروضة» (٢) و المنهاج» يقتضي استحبابَ التَّطويلِ مُطْلقاً، وليسَ كذٰلك.

[٣٤] مسألة: إِمامٌ غَلِطَ في قراءتِه في صلاةٍ جَهْرِيَّةٍ، فرَدَّ عليه المأمومُ الآيةَ التي أُرْتِجَتْ عليه بقَصْدِ الردِّ فقط، هل تبطُلُ بذلك صلاة المأموم أوْ لا؟

أجاب: لا تبطُلُ الصلاةُ بذلك، فإنَّ مَنْ يَفْتَحُ على الإِمامِ إنَّما يقصِدُ إعلامَه بذلك، وأنَّ القُرآنَ هٰكذا. والأحاديثُ الصحيحةُ في التسبيح، والحديثُ الذي وردَ فيه الفَتْحُ في «سُنَن أبي داود» (٣) ليسَ في شيءٍ إلّا أن يقصِدَ التَّفْهيمَ الدُّجرَّدَ، ولو كانَ ذلك مُعْتَبراً لبَيَّنه النبيُّ ﷺ، والنَّهْيُ عنِ الكلامِ لا يقتضي التَّنبية على ذلك، فإنَّ هٰذا ممّا لا يدخُلُ تَحْتَ النَّهْي عن الكلام.

و هٰذا الذي ذكَرْتُه هو الذي تَقْتَضيه نُصوصُ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه، ويُخرَّجُ من كلامِ جَمْعٍ منَ الأصحابِ، وهو مُعْتَمَد. وأمّا الأقسامُ الأرْبَعةُ المذكورةُ في ﴿ يَنْيَحْيَى خُذِ ٱلصِّحَابِ، بِقُوّةٍ ﴾ [مريم: ١٢] وفي قوله: ﴿ ٱدَّخُلُوهَا بِسَلَمٍ ءَامِنِينَ ﴾ [الحجر: ٤٦] فذلك لِما في ذلك مِن الخطابِ. ومَنْ قال من المصنفين: إنَّ الذِّكْرَ والدُّعاءَ بمُجَرَّدِ التفهيمِ مُبْطِلٌ للصلاةِ، فكلامُه مُقَيَّدٌ

⁽١) «شرح صحيح مسلم» للنووي (٤:٤٧٤).

⁽٢) «روضة الطالبين» (١: ٣٤٢) وعبارتُه ثمَّةَ: «فإنْ رضيَ القومُ بالتطويلِ وكانوا منحصرين لا يدخلُ فيهم غيرهم، فلا بأسَ بالتطويل».

⁽٣) أخرجه أبو داود (٩٣٩) والترمذي (٣٦٩) وابن ماجَهْ (١٠٣٤) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

بها يكونُ فيه الخطابُ، أو مردود. وقد ذكَرْتُ ذلك في «الفوائد»(١)، وبَسَطْتُ القولَ فيه الخطابُ، أو مردود. وقد ذكره الماوَرْديُّ وغيرُه في ذلك، وهذا واضحٌ لا خَفاءَ به.

وأما الحديثُ الذي جاءَ فيه النَّهْيُ عن الفتح على الإمامِ في الصلاةِ (٢) من طريقِ عليٍّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنه، فهُوَ من روايةِ الحارثِ الأَعْورِ وهو ضعيفٌ مشهورُ الضَّعْف.

[٣٥] مسألة: رجلٌ غلبَ عليه الوَسْواسُ بأشياءَ كَثيرةٍ يُنْكِرُها قلْبُهُ ولِسانُه في سائرِ الأَوقات، ويُشَوَّشُ علَيْهِ في الصلاةِ وفي الذِّكْرِ، ويَمْتنعُ مِن فِعْلِ الصَّلاةِ ومنَ الذِّكْرِ خَوْفاً مِن ذلك، فهَل يَضُرُّه ذٰلك الوَسْواسُ في دينِه أَمْ لا؟

أجاب: لا يضرُّه الوَسْواسُ ولا يَمْتَنِعُ مِن فِعْلِ الصلاةِ ولا مِن الذِّكْر.

[٣٦] مسألة: سجودُ التلاوةِ يُسْتَحبُّ للقارئِ والمُسْتَمِع وكذا السامعُ على الصَّحيح، فلو سَمِعَ بَبِّغاءَ تَقرأُ آيةَ سَجْدةٍ فهل يَسْجُد لقراءتِها؟

لم يَرَها المملوكُ مَنْقولةً، ولكن يظهَرُ المَنْعُ، لأنَّ في «البيان»: أنَّه لا يسجُدُ لقراءةِ مُحْدِثٍ وصَبيِّ وكافرِ (٣). وفي «فتاوي القاضي الحُسَيْن»: لا يسجُدُ لقراءةِ

⁽١) يعني «الفوائد المحضة على الرافعي والروضة».

⁽٢) يعني قولَه ﷺ: «يا علي لا تفتح على الإمام في الصلاة» أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٤٤) وأبو داود (٩٠٨) والبزار في «المسند» (١٥٤) وآفتُه الحارثُ الأعورُ كما ذكره الملقيني.

⁽٣) «البيان» للعمراني (٢: ٠ ٢٩) نقلاً عن «العدّة» للطبري.

جُنْبٍ وسَكْران (١)، فالمَنْعُ في مسألتِنا أَوْلى، فإنَّ قِراءةَ لهؤلاءِ صادرةٌ عن فِكْرٍ ورَوِيَّة. وسألْتُ بَعْضَ الحَنَفيَّة، فنَقَل عن أصحابِهم التصريحَ بأنَّه لا يسجُدُ، فهَل فيها نَقْلُ أَوْ لا؟ وعلىٰ الثاني: فها الذي يَظْهَرُ فيها؟

أجاب: كان مَرَّ بِي مِنَ المنقولِ أَنَّه لا يسجُدُ لقِراءةِ الطير، ولكن لا أَسْتَحْضِرُ قائلَ ذلك الآن وهو مكتوبٌ في «الفوائدِ» فيها أظنُّ. والذي عندي في قراءةِ الحيوانِ غيرِ النّاطقِ تَفْصيل: وهو أَنَّه إِمّا أن يكونَ ذلك خَرْقاً للعادةِ كما في البقرةِ والذِّئْبِ اللَّذَيْنِ تكلَّما(٢)، وإِمّا أن يكونَ بالتعليمِ الذي لا خَرْقَ فيه للعادةِ كما في الغُرابِ الذي يُعَلَّمُ فينْطِقُ بالتعليم، وكذلك الببَّغاءُ ونحوُهما.

فإن كانَ الأُوَّلَ انبنى على أمرٍ آخَرَ: وهو أنّه هل يُعْتَبَرُ في حقِّ القارئ الذي يسجُدُ السامعُ لقراءته صلاحيةُ الإمامة؟ وفيه خلافٌ يظهَرُ في مسائلَ أذكرُها إن شاءَ الله تعالىٰ.

⁽١) «فتاوىٰ القاضي حسين» ص٥٠٠ وعبارتُه ثمَّة: «قراءة الجُنُب والسكران لا تقتضي سجودَ التلاوة، وعند أبي حنيفة تقتضي». انتهىٰ.

⁽٢) يعني ما ثبت من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه قال: صلّىٰ بنا رسولُ الله على صلاة، ثمَّ أَقْبلَ علينا بوَجْهِه، فقال: «بَيْنا رجلٌ يسوقُ بقرةً إِذ ركبها فضربها، قالت: إِنّا لَم نُخْلَقُ لهذا، إِنّا خُلِقْنا للحراثة» فقال الناسُ: سبحان الله بَقَرةٌ تكلّمُ! فقال: «فإني أومِنُ بهذا أنا وأبو بكر وعمرُ وما هما ثمَّ وبَيْنا رجلٌ في غَنَمِه، إِذ عدا عليها الذّئبُ، فأخذ شاةً منها، فطلبه، فأدركه، فاستنقذها منه، فقال: يا هذا، استنقذتها مني، فمن لها يومَ السّبُع، يومَ لا راعي لها غيري؟» قال الناسُ: سبحانَ الله، ذِئبٌ يتكلّم! قال: «فإني أومنُ بذلك وأبو بكرٍ وعمرُ» وما هما ثمَّ. أخرجه الإمام أحمد (٧٣٥١) والبخاري (٣٤٧١) ومسلم (٧٣٨٨).

فإن قُلْنا: لا يُعْتَبَرُ (١) ذلك استُحِبَّ السجودُ لقراءةِ الحَيَوانِ غيرِ الناطقِ على الوَجْهِ الذي يكونُ خارِقاً للعادة، وإنْ قُلْنا: يُعْتَبَرُ ذلك لم يُسْتَحَبُّ.

فإن قيلَ: الهُدُهُدُ الذي قالَ لسُلَيهانَ ذلك ما سَجَدَ حالَ ما قاله؟ قُلْنا: لم يَقُلُ ذلك على أنّه قُرآن، ولكن لمّا أنزَلَه الله تباركَ وتعالى على سَيِّدِ الأوّلينَ والآخِرين صارَ قُرآناً. على أنّا لا نَدْري ما كان شَرْعُ سُليهان ﷺ في ذلك. وعَلِمْنا مِن قَضيَّةِ داودَ ما دَلَّ عليه قولُه تعالى مِن خَرْقِ العاداتِ، وكُلُّ ذلك ليسَ مِمّا نَحْنُ فيه. والذي نَحْنُ فيه تلاوةُ الآيةِ القُرْآنيةِ التي فيها السجودُ مِن الحيوانِ غير الناطقِ، ولو نَطَقَ بذلك جَمادٌ مِن حَجَرٍ أو شَجَرٍ، فهذا لا يكونُ الإ خَرْقا للعادة ويَتَرتَّبُ الحالُ فيه على خَرْقِ العادةِ مِن الحيوانِ، وأوْلى بأنْ لا يُسْتَحبَّ له السجودُ ويحتملُ عكسه. توجيهُ الأول: أنَّ ثُبوتَ الحيوانِيةِ لليوانِيةِ

⁽١) سقط من (ت).

له والصورة تَـزيدُ علىٰ الحجَرِ والشَّـجَرِ، ووَجْه الثاني: أنَّ الخارِقَ في الحَجَرِ والشَّـجِرِ اللهِ الحَجرِ والشَّـجِرِ اللهِ الحَجرِ اللهِ الحَامِرِ آكَد.

فأمّا قراءةُ المَلكِ، فالذي يتبادَرُ إلى الأَفهامِ أنَّه شُرِعَ السجودُ لقراءتِه، ولٰكِن لم أَقِفْ في أخبارِ سُجودِ التلاوةِ أنَّ جبريلَ لمّا كان ينزلُ بالقُرآنِ علىٰ

⁽١) في (ت): «قضية».

⁽٢) «سنن الترمذي» (٧٩) وقال: هذا حديثٌ حسن غريبٌ من حديثِ ابن عباس لا نعرفُه إلّا من هذا الوجه. وفي البابِ عن أبي سعيد.

⁽٣) «سنن ابن ماجَهْ» (١٠٥٣).

⁽٤) يعني ابن حبان والحديثُ في «صحيحه» (٢٧٦٨) وهو في «صحيح ابن خزيمة» (٢٦٥) وصحَّحه الحاكم في «المستدرك» (١: ٢١٩-٢١٠)، وأعلّه شيخنا شُعَيْب الأرنؤوط بمحمد بن يزيد بن خُنيْس فيه جهالة ولا يُتابَعُ على حديثه، فلأجلِ ذلك ضعَّف إسناده في التعليق على «صحيح ابن حبان».

⁽٥) لم ينفرد ابن حبّان بهذه الزيادة بل هي ثابتة عند الترمذي أيضاً.

رسولِ الله على أنّ النبيّ على كان يسجُدُ، ولا أنّ جِبْريلَ كان يسجُدُ، وهذا مما يحتاجُ إلى تَتَبُع وكَشْفِ للأخبارِ والآثارِ. وأوَّلُ ما نزلَ ﴿ أَقْرَأُ بِأَسِمِ رَبِكَ ﴾ [العلق: ١]، إلى قولِه: ﴿ عَلَمَ ٱلإِنسَانَ مَا لَرَيْعَمُ ﴾ [العلق: ٥]، ثم نزلَ آخِرُها بعد ذلك في قضيةِ أبي جَهْلِ (١) وفي آخِرِها: ﴿ سَنَتُعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾ [العلق: ١٨]، وفي آخِرِ السورة: ﴿ كَلَّا لَا نُطِعَهُ وَاسْجُدُ وَاقْرَبِ ﴾ [العلق: ١٩]، ولم يُنقل أنَّ جبريلَ والنبيَّ عَلَيْ سَجدا في آخِرِها.

ويمكن أن يُقالَ: إنَّ السجودَ مِن جبريلَ عليه السلام ومنَ النبيِّ عَلِيْهُ حَصَل، ولكن لم يُنقُل، ولا يُمكنُ أن يُقالَ: إنَّما شُرعَ السُّجودُ بعد إنزالِ القُرآنِ بكمالِه، لأنَّ السجودَ حصَلَ بمكة في «سورة النَّجم» (٢) وإلى الآن لم يكتمِلْ إنزالُ القُرآن. ويُمكنُ أن يُقالَ: إنَّما شُرعَ السُّجودُ بعدَ هٰذا، ولمّا بلَّغَه جبريلُ النبيَّ عَلِيْهُ النبي عَلَيْهُ النبي عَلَيْهُ أَل النبي عَلَيْهُ أَل هٰذهِ احتِمالات. والذي يَنبُغي التوقُفُ في ذلك على مُدارسةِ جبريلَ النبي عَلَيْهُ بالقرآنِ في شَهْرِ حتّى يُوجَدَ خَبَرٌ في ذلك، وكذلك في مُدارسةِ جبريلَ النبي عَلَيْهُ بالقرآنِ في شَهْرِ رَمَضانَ لم نَقِفْ فيه على شيءٍ مِن ذلك.

وأمّا قِراءةُ الجِنيِّ، فإن كانَ القارئُ مِنَ الجنِّ مؤمِناً، فإنَّه يُسْتَحَبُّ لسامِعِه (٣) مِنَ الإِنْسِ السُّجودُ، وإن كان مُحْدِثاً، فكما سيأتي في الإنس، وإنْ كانَ

⁽١) أخرجه الترمذي (٣٣٤٨) وغيره وقال: حسن صحيح. وانظر: «أسباب النزول» للواحدي ص ٥٣١ - ٥٣٢.

⁽٢) يعني عند قوله تعالى من سورةِ النجم ﴿ فَأَسَّهُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا ﴾ [النجم: ٦٢].

⁽٣) في (م): «لسماعِه».

الجنيَّ كافراً، ففيه الخلافُ في قِراءةِ الإِنْسِيِّ الكافرِ، وسأذكُرُ ما فيه. وقد صَحَّ في «البخاري» (١) أنّ الجنَّ سجدوا لتلاوة النبي ﷺ سورة «النجم» ولفظه (٢) عن ابنِ عَبَّاسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ سجَد «بالنَّجْم» وسجَد معه المُسلمون والمشركون والجِنُّ والإنس.

والآن فلنتكلَّم على ما وعَدْنا بهِ مِن أَنَّه: هل يُعْتَبَرُ في القارئِ الذي يسجُدُ السامعُ لتلاوتِه صلاحِيةُ الإِمامة؟ فنقول: الذي ذكره في «البيان»(٣) في الصبيِّ يُقالُ عليه: الصبيُّ: إمّا أن يكونَ وصلَ إلىٰ حالةٍ تصتُّ صلاتُه وإمامتُه، وقرأ آيةَ السَّجْدةِ وهو مُتَطهِّر، فلا يتوجَّهُ خلافٌ في استحبابِ السجودِ لقراءتِه للمستمع، لأنَّه لو كان إِماماً لكانَ المأمومُ تابِعاً له في سُجود التلاوة، حيث يُشرَعُ في الصلاة، فكذلك يسجُدُ لقراءتِه خارجَ الصلاة بلا خلاف.

وإنْ كانَ الصبيُّ لم يَصِلْ إلىٰ حالٍ تصحُّ فيها صلاتُه، فهذا محلُّ الخِلاف: فمن نَظَرَ إلىٰ أَنَّه لا يتهيّا منه سجودُ التلاوةِ في هذهِ الحالةِ، وأنَّه ليس أهلاً للإمامةِ، لم يَسْتَحِبَّ السجودَ لقراءتِه، ومَن نَظَرَ إلىٰ أنّه لا يُعْتَبَرُ ذٰلك ويَكْتفي بوُجودِ القراءةِ مِن أيِّ قارِئٍ كانَ، وإن لم يتأهَّلُ للصلاةِ ولا للإمامةِ، استَحَبَّ السجودَ لقراءتِه، والأَرْجَحُ منَ النَّظَرَيْن في الحالةِ المذكورة: أنه لا يُستحبُّ السجودُ لقراءة الصبي في الحالة المذكورة لما أخرَجَه الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه في السجودُ لقراءة الصبي في الحالة المذكورة لما أخرَجَه الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه في

⁽١) «صحيح البخاري» (٤٨٦٢) وأخرجه مسلم (٥٧٦) من حديث ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

⁽٢) من قوله: «أن الجن سجدوا» إلى هنا زيادة من النسخة (ت).

⁽٣) انظر بحث هذه المسألة في «البيان» للعمراني (٢: ٢٩٠).

«مسنده»(۱) عن عَطاءِ بن يَسار: أنَّ رجلاً قرأً عندَ النبيِّ عَيْكُمُ السجدة، فسجد، وسجدَ النبيُّ عَيْكُمُ فقال: يا وسجدَ النبيُّ عَلَيْهُ فقال: يا رسولَ الله، قرأً فلانٌ عندَك السجدة، فسجَدْت، وقرأتُ فلم تَسْجُدْ؟ فقال النبيُّ عَيْكِمُ فلانٌ عندَك السجدة، فسجَدْت، وقرأتُ فلم تَسْجُدْ؟ فقال النبيُّ عَيْكِمُ : «كُنْتَ إماماً، لو سَجَدْتَ سَجدْتُ»، وهذا يَقْتضي أنَّ القارِئ الذي يسجدُ لتلاوتِه بمَنْزلةِ إمامِ المُسْتَمِع، والصبيُّ المذكورُ ليس أهلاً للإمامةِ، فلا يُشْرَعُ السجودُ لقراءته.

فإنْ قيل: الصحيحُ أنَّه إذا لم يسجُدِ القارئ يُسَنُّ السجودُ للمُسْتَمع خلافاً للصَّيْدلانيِّ (٢) وإمام الحرَمَيْن؟

قُلنا: هو صالحٌ للإمامةِ، ولكن لا يتأكَّدُ الاستحبابُ كَما لو سَجَد. وما في هٰذا الحديثِ المُرْسَلِ يُحْمَلُ علىٰ أنَّ النبيَّ ﷺ أرادَ أن يَحُضَّ القُرَّاءَ علىٰ شُجودِ التِّلاوة.

وأمّا المُحْدِثُ الذي يتأهّلُ للإمامةِ إذا كان مُتطهّراً، فهذا يترتّبُ الأمرُ فيهِ على الصبيّ في الحالةِ التي هي محلُّ الخِلاف، وأولىٰ بأن يَسجُدَ لقِراءتِه، لأنّه أهلٌ للإمامةِ وللشّجودِ للصّلاة لو كان مُتَطهّراً.

⁽١) «مسند الشافعي» ص ١٥٦ برقم (٧٥٤) وهو مرسلٌ.

⁽٢) أبو بكر محمد بن داود المَرْوزيُّ الصيدلانيُّ من أعيانِ القرنِ الخامس تفقه بالقفّالِ المروزيِّ. وله شرح جليل على «مختصر المزنيِّ» و«فروع ابن الحدّاد». له ترجمة في «طبقات السبكي» (٤: ١٤٨) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٩). ولتهامِ الفائدة انظر: «التبيان في آداب حَمَلةِ القرآن» للنووي ص ١١٥.

وأمَّا الكافرُ فيترتَّبُ على المُحْدِثِ، وأَوْلَىٰ بأَن لا يُسْجَدَ لقِراءتِه لبُعْدِه بكُفْرِه عن المقصود.

وأمَّا الجُنْبُ فإنَّ قِراءتَه مُحَرَّمة، وإنَّما يسجُدُ للقِراءة المَشْروعة.

وأمَّا السكرانُ، فلأنَّ قَصْدَه للقِراءةِ مُخْتَلُّ، فلا يسجُدُ لِقراءته. ويَخْتَمِلُ الخِلافَ، ولم يَتَعرَّضوا للمجنون ولا للمُغْمىٰ عليه، ولا للنائم، وذِكْرُ السَّكرانِ يُغْني عن ذِكْرِهِم. ولو أنَّ الصبيَّ نَطق في المَهْدِ بمُقْتضىٰ خَرْقِ العادة بآيةِ سَجْدَة، ففيه ما قَدَّمْناه.

وأمّّا المرأةُ تَـقْرأُ بحضْرةِ الرجلِ آيةَ سَجْدةٍ حيثُ لا يُمْنَعُ مِن سَماعِ صَوْتِها، فَهَل يُشْرَعُ للرجلِ السجودُ لقراءتها؟ الذي ذكره في «شرح المهذب»: أنّه يَسْجُـدُ لقراءتها(۱)، وقد صَرَّح به غيرُه، وهو مُقْتضىٰ إطلاقِ الشافعيِّ وأصْحابِه، ولكن في «الإشراف» لابنِ المنذِر (۲) عنِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه ما يَقْتضي أنّه لا يسجُدُ الرجلُ لقراءتها، وهذا يَخْرجُ مِنه اعتبارُ أهليَّةِ القارئ لإمامةِ المُسْتَمِع، والمرأةُ لا تتأهَّلُ أن تكونَ إمامةً للرَّجُلِ، فلم يُشْرَعْ في حقِّ الرجلِ السجودُ لقراءتها. ويَظْهَرُ لكَ مِن ذلك أمرٌ في صِحَّةِ إِمامتِه لبعضٍ دونَ الرجلِ السجودُ لقراءتها. ويَظْهَرُ لكَ مِن ذلك أمرٌ في صِحَّةِ إِمامتِه لبعضٍ دونَ

⁽١) «المجموع شرح المهذَّب» (٣: ٥٦٩).

⁽٢) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) من أئمة الاجتهاد، وتصانيفُه قاضيةٌ بذلك، ومن أجلِّها «الأوسط» و «الإشراف» وغيرهما. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٣: ٢٠٣) و «طبقات الفقهاء الشافعيين» لابن كثير (١: ٢٠٣).

قلت: كتاب «الإشراف على مذاهب أهل العلم» طُبع منه ثلاثة مجلّدات ابتدأت من كتاب النكاح، فهو غير مكتمل، ولعلّ همّة الباحثين تنشط لإخراجه فإنّه نفيسٌ نافع.

بَعْضٍ، ولَمَن لَمَ تَصْلُح إِمامتُه، وتصحُّ صَلاتُه كالْتَحيِّرة، فإذا قرأتِ الْتَحيِّرةُ آيةَ سَجْدَةٍ شُرِعَ لها أن تَسْجُدَكما تُصَلِّي النَّفْلَ، ولو سَمِعَتْها امرأةٌ أو مُتَحيِّرةٌ مِثْلُها، ففي سُجودِها لقراءتِها ما سَبق.

وقد اتّضحَت في لهذه المسائلِ المسالكُ، وبانَت المداركُ.

[٣٧] مسألة: إذا أَوْتَرَ بأكثرَ من ثلاثٍ، فهل يُسْتَحبُّ قراءةُ ﴿سَبِّحِ﴾ (١) و﴿قُلْ يَكَأَيُّهُا ٱلْكَوْذَتَيْنَ» فِي الثلاث الأَواخرِ كَمَا إذا أَوْتَرَ بثلاثٍ؟ وهَل ذكرَ ذٰلك أحدٌ؟

أجاب: استحبابُ قِراءةِ ﴿ سَيِّح ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَيْوُونَ ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَيْوُونَ ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَيْوُونَ ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَيْرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ مَنْ أَوْتَرَ بِثلاثٍ فقط، بَل مَنْ أَوْتَر بثلاثٍ بعد سَلامِه مِن ركعتَيْن، أو بَعْدَ سَلامِه مِن أَرْبِعٍ أو بَعْدَ سلامِه مِن مِي بيت مِن أَوْتَر بثلاثٍ مِن غَيْر تَقَدُّم سِتِّ (٢) أَوْ بَعْدَ سَلامِه مِن ثَهَانٍ يجري فيه حُكْمُ مَنْ أَوْتَرَ بثلاثٍ مِن غَيْر تَقَدُّم شيءٍ مِن أَوْتَر بثلاثٍ مِن غَيْر تَقَدُّم شيءٍ مِن أَوْتَر بخَمْسٍ مَوْصولة، أَوْ سَبْعٍ موصولة، أَوْ تِسْعِ مُوصولة، أَوْ تِسْعِ مُوصولة، أو إحدىٰ عَشر موصولة، فلا يأتي فيه ذٰلك (٣).

⁽١) يعني سورة «سَبِّح اسم ربك الأعلىٰ» كما سيأتي بيانُه.

⁽٢) قوله: «أو بعد سلامِه من ست» سقط من النسخة (ت).

⁽٣) وجعله ابن حجر الهيتميّ محلّ نظر، فقال في «تحفة المحتاج» (٢: ٢٢٧): «ويُسَنُّ في الأولىٰ قراءةُ «سبِّح»، وفي الثانية «الكافرون» وفي الثالثة «الإخلاص» و«المعوّذتين» للاتباع. وقضيتُه أنّ ذلك إنّها يُسَنّ إنْ أوْتَرَ بثلاث لأنه إنّها ورَدَ فيهنّ، ولو أوْتَر بأكثر فهل يُسَنُّ ذلك في الثلاثةِ الأخيرة: فَصَلَ أو وصل؟ محلّ نظر. ثمّ رأيتُ البلقيني قال: إنه متى أوْترَ بثلاثٍ مفصولةٍ عمّا قبلها كثمانٍ أو ستِّ أو أربع قرأ ذلك في الثلاثةِ الأخيرة، ومن أوْترَ بأكثر من ثلاثٍ موصولة لم يقرأ ذلك في الثلاثة» انتهىٰ.

والدليلُ على ذلك ما سَنَدْكُرُه. فمِنْ ذلك: حديثُ عائشةَ رَضِيَ الله عنها مِن روايةِ عَمْرَةَ عنها، قالت: كانَ النَّبيُّ ﷺ يقرأ في الوِتْرِ في الرَّكعةِ الأولىٰ ﴿ سَبِّحِ اَسْمَ رَبِّكَ ٱلأَعْلَى ﴾، وفي الثانية: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ وفي الثالثة: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ وفي الثالثة: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ وفي الثالثة: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللهُ أَكُودُ بِرَبِّ ٱلفَالَةِ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُودُ بِرَبِّ ٱلفَالَةِ ﴾ و﴿ قُلْ أَعُودُ بِرَبِّ ٱلفَالِي ﴾ (١).

وفي روايةٍ لعَمْرَةَ عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها قالَت: كانَ رسولُ الله ﷺ يقرأ في الرَّكِعتَيْن اللَّتَيْن يُوْتِرُ بَعْدَهما بـ: ﴿سَبِحِ ٱسْمَرَيْكِ ٱلْأَعْلَى ﴾ و﴿قُلْ يَكَأَيُّهَا لَمُ الله ﷺ الْكَوْدُ بِرَبِ اللهِ اللهُ الله

وروى أبو داودَ والتَّرْمذيُّ من حَديثِ خُصَيْفِ بنِ عَبْدِ الرَّحْن، عن عبدِ العزيز بن جُرَيْج، قال: سألتُ عائشةَ رَضِيَ الله عنها: بأيِّ شَيءٍ كان يَقْرأُ رسولُ الله ﷺ في الوِتْر؟ فقالت: كانَ يقرأُ في الركعةِ الأُولىٰ بـ: ﴿سَيِّج اَسْمَرَيِّكَ رَبِّكَ الله عَلَيْ في الوِتْر؟ فقالت: كانَ يقرأُ في الركعةِ الأُولىٰ بـ: ﴿سَيِّج اَسْمَرَيِّكَ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْهُ وَفِي الثالثة بـ ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهُا ٱلْكَيْفِرُونَ ﴾ وفي الثالثة بـ ﴿ قُلْ هُو اَللّهُ التَّرمذيُّ: هذا حَديثٌ حَسَنُ غَريب، فحسَّن أَحَديثُ حَسَنُ غَريب، فحسَّن

⁽١) أخرجه الترمذي (٢٣) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١: ٧٨٥) وصحَّحه الحاكم في «المستدرك» (٢: ٥٢٠) وابن حبان (٢٤٤٨) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) وهي ثابتةٌ عند ابن حبان (٢٤٣٢) بإسنادٍ حسن لأجلِ يحيىٰ بن أيّوب الغافقي مختلفٌ فيه، وباقي رجالِ الإسناد ثقات من رجال الشيخين.

⁽٣) أخرجه أبو داود (١٤٢٤) والترمذي (٢٣٤) وهو في «مسند أحمد» (٢٥٩٠٦) و «سنن ابن ماجَهْ» (١١٧٣) و «شرح السنة» للبغوي (٩٧٤). قال شيخنا العلّامة شعيب الأرنؤوط =

التِّرَمذيُّ لهذا، وسكَت عَنه أبو داودَ، فهو صالحٌ للاحتِجاج به. وإن كانَ فِيه خُصَيْفٌ، وهو مُضَعَّفٌ عِنْدَهم، والحُجَّةُ قائمةٌ من حديثِ عائشةَ بمَجْموعِ طُرُقِه. وهو ظاهرٌ في أنَّ الوِتْرَ بالثَّلاثِ يأتي فيه ذلك، وسَواءٌ تقدَّمَ الثلاثَ رَكْعَتانِ أمْ أكثر كما بَيَّناه، بخِلافِ ما إذا أوْترَ بوِتْرٍ فَوْقَ الثلاثِ، وسيأتي ما فيه.

وفي كتابِ «اختلافِ عليٍّ وابن مسعود رَضِيَ الله عنهما» (١) مِن حديثِ هُشَيْم، عن عبدِ الملِكِ بنِ أَبِي سُلَيْمان، عن عبد الرحيم (٢) عن زاذان: أنَّ عليّاً عليه السَّلام كان يُوتِرُ بثلاثٍ: يقرأُ في كُلِّ ركعةٍ بسَبْع (٣) سُورٍ من المُفَصّل وهم يقولون: يقرأُ ﴿ مُلْ يَعَلَّ اللَّهُ اللهُ عَنه وَ ﴿ قُلُ هُو اللهُ اللهُ اللهُ عَنه وَ ﴿ قُلُ اللهُ عَنه اللهُ عنه النَّاسِ ﴾، ويَفْصِلُ بين الرَّكْعَتَيْن والرَّكعةِ بالتَّسْليم. والشافعيُّ رَضِيَ الله عنه أَخذَ في ذلك بحديثِ عائشة وقد قَدَّمْنا ما فيه.

⁼ في التعليق على «المسند»: صحيحٌ لغيره دون قولِه «والمعوّذتين». وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، عبد العزيز بن جُرَيج لا يُتابع في حديثه فيها قال البخاري، ثم إنه لم يسمع من عائشة فيما قال أحمد والدارقطني وابن حبّان. وخُصيف هو ابن عبد الرحمٰن الحَزريُّ سيّء الحفظ. انتهىٰ. وذهب العلّامة أحمد محمد شاكر إلىٰ تحسين الحديث في تعليقه علىٰ «سنن الترمذي» (٢:٧٣٧).

⁽١) انظر: «الأمّ» للشافعي (١: ١٤١).

⁽٢) في النسخ الخطية: «عبد الرحمٰن». وصوَّبناه من «الأُمَّ» (١: ١٤١).

⁽٣) وفي «الأُمّ»: بتِسْع بتقديم التاء المثناة على السِّين.

وقد رَوى عبدُ الرحمن بنُ أَبْزى، عن أُبِيّ بنِ كَعْب: أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ كَان يُوْتِرُ به ﴿ مَنِح اَسْمَ رَبِكَ الْأَعْلَى ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا الْكَوْرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ هُو الله الله عَلَيْ الْمَعْلَى ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا الْكَوْرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ يَكُا أَبُهَا الْكَوْرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا الْكَوْرُونَ ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا الْمَحَدُ ﴾ (٢) ، رَواهُ النَّسائيُ وابنُ ماجَهُ (٣) ، الله عَلَيْ وَابنُ ماجَهُ (٣) ، ورَواه أبو داود (٤) ولفظُه: كان وليس في حَديثِ أبيِّ بنِ كَعْبِ ذَكْرُ ﴿ اللَّعُوِّذَيْنَ ﴾ و﴿ قُلُ لِللَّذِينَ كَعْبِ وَكُولُ اللَّهُ عَلَى ﴾ و﴿ قُلُ لِلَّذِينَ كَعْبِ وَكُولُهُ وَ الله وَالله الله عَلَيْ يُوْتِرُ به ﴿ مَنْ عَرِ وَلَهُ الْمَعْلَى ﴾ و﴿ قُلُ لِلَّذِينَ كَعْبُ الرَّحْن بنِ أَبْزَىٰ مِن غيرِ ذَكْرٍ أُبِيّ ابنِ كعب (٥) . الواحدُ الصمد ». ورُويَ عنِ عَبْدِ الرّحْن بنِ أَبْزَىٰ مِن غيرِ ذَكْرٍ أُبِيّ ابنِ كعب (٥) .

وقد روى التِّرمذيُّ (٦) مِن حديثِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنهُما قال: كانَ رسولُ الله ﷺ يَقْرأُ فِي الوِتْرِ ﴿سَبِحِ اَسْمَرَيِكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ و﴿قُلْ يَمَا أَيُّهَا ٱلْكَفِرُونَ ﴾ و﴿قُلْ هُوَ ٱللهُ أَكَدُ ﴾ في رَكْعة ِ ركْعة.

قال التِّرمذيُّ: والذي اختارَهُ أَكْثَرُ أَهلِ العِلْمِ مِن أَصحابِ النبيِّ ﷺ وَمَنْ بَعْدَهم أَنْ يَقُرأً ﴿سَيِّحِ ٱسْمَ رَبِكَ ٱلْأَعْلَى﴾، و﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلْكَنفِرُونَ ﴾

⁽١) أخرجه الإمامُ أحمد في «المسند» (٢١١٤١) وأبو داود (١٤٢٣) وابن ماجَهُ (١١٧١) وصحَّحه الضياءُ المقدسيُّ في «المختارة» (١٢١٥) وتمامُ تخريجه في التعليق علىٰ «المسند».

⁽٢) من قوله: «وفي رواية: كان يقرأ في الوتر» إلى هنا سقط من النسخة (ت).

⁽٣) أخرجه النسائي (٣: ٢٤٤) وابن ماجه (١١٧١).

⁽٤) «سنن أبي داود» (١٤٢٥) وسكت عند المنذري فهو قويٌّ.

⁽٥) وهو ثابتٌ صحيح أخرجه أحمد في «المسند» (١٥٣٥٦) والنسائي في «السنن» (٣: ٧٤٧) وفي «عمل اليوم والليلة» (٧٤٤).

⁽٦) «سنن الترمذي» (٤٦٢).

و ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَـكُ ﴾ يقرأُ في كلِّ رَكْعةٍ مِن ذلك بسورة. هذا ما نَقَلَه التِّرمذيُّ مع أَنَّه يحتملُ لهذا الحديثُ عندي أنه يَقْرأُ بالمَجْموع في ركعةٍ ركعةٍ، ولُكِنْ لم يَصِرْ إلىٰ ذٰلك أحد، وسَيأتي ما يعضُده.

وحَكَىٰ القاضي عِياضٌ (١) عن جمهورِ العلماءِ: أَنَّه يقرأُ في الأُولىٰ بعد الفاتحة بـ ﴿ سَبِّحِ اَسْمَرَيِكَ الْأَعْلَى ﴾، وفي الثانية ﴿ قُلْ يَكَأَيُّمُا ٱلْكَنِوْرُونَ ﴾، وفي الثالثة ﴿ قُلْ هُو اللّهُ أَكَدُ ﴾ و «المُعوِّذَ يُن » (٢). وظهرَ مِن هٰذه الرواياتِ كُلِّها أَنَّ قِراءةَ السُّورِ المذكورةِ في الركعاتِ الثلاثِ التي يحصُلُ الوِثرُ بِها لِمَن أَوْتَر بثلاثٍ، فأمَّا مَنْ أَوْتَر بخَمْسٍ أو سَبْعٍ، أو تِسْعٍ، أو إحدىٰ عَشْرة، فليسَ في السُّنَةِ ما يَقْتضي أنّه يَقْرأُ في الثلاث الأخيرةِ السُّورَ المذكورة.

وفي «صحيح ابن خُزَيْمَة» (٣) من حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْها: كانَ رسولُ الله ﷺ إذا صَلّىٰ العِشاءَ تَجَوَّزَ برَكْعتَيْن، ثمَّ يَنامُ، وعند رأسِه طُهورُه وسِواكُه، فيقومُ فيتسوَّك ويتَوضَّأُ ويُصَلِّي، ويَتجوَّزُ بركعتَيْن، ثمَّ يقومُ فيُصَلِّي ثماني ركعاتٍ يُسَوِّي بينهُنَّ في القراءة ويُوتِرُ بالتاسعةِ، ويُصَلِّي رَكعتَيْن ثمَّ عَنْ رُكعتَيْن

⁽۱) الإِمام الجليل، الفقيه الحافظ أبو الفضل عياض بن موسىٰ اليَحْصُبيُّ السَّبتيُّ (ت 320 هـ) صاحبُ التواليفِ البديعة وأجلُّها «الشِّفا» و (إِكمالُ المُعْلِم» وغيرهما. صاحبُ نظر وتحقيق ولكلامِه نور وبهاء. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٤٨٣) وسيرة حافلةٌ كتبها ولده محمد، وفهرست شيوخه «الغنية». وبالجملةِ فقد كان من حسناتِ الدهرِ رحمَه الله.

⁽٢) انظر كلامَ القاضي عياض في «إِكهال المُعْلِم بفوائد مسلم» (٣: ٩٣).

⁽٣) «صحيح ابن خزيمة» (١١٠٤) وإسناده ضعيفٌ، فيه أبو حُرَّة واصل بن عبد الرحمٰن كان يدلِّسُ عن الحسن كما في «التقريب» (٧٣٨٥).

وهو جالسٌ (١) يقرأ فيهما بـ ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَ فِيرُونَ ﴾ و ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ . فقوْ لهًا: «يُسَوِّي بينَهُنَّ في القِراءةِ » يَقتضي أنّه لم يَقْرأ في الرّكعتيْن الأخيرتَيْن ﴿ سَبِّح ٱسْمَ رَبِّكِ ٱلْأَعْلَى ﴾ و ﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَوْرَةِ فِي كُلِّ رَكْعةٍ لم يَبْعُدْ. ولهذا هو الذي قدَّمْنا الاستواء بقِراءة السُّورِ المذكورةِ في كُلِّ رَكْعةٍ لم يَبْعُدْ. ولهذا هو الذي قدَّمْنا الإشارة إليْه بأنه يَعْضُدُ ذٰلك الاحتمالَ الذي قدَّمْناه.

وروىٰ ابنُ خُزَيْمَةَ (٢) عن أنسٍ قال: كانَ النبيُّ ﷺ يُوتِرُ بتِسْعِ رَكَعاتٍ، فلمّا أَسَنَّ وَثَقُل أَوْتَرَ بِسَبْعٍ، وصلّىٰ ركعتَيْن وهو جالسٌ يقرأُ فيهما «الرحمٰن» و «الواقعة». قال أنس: ونَحْنُ نَقْرأُ بالسُّوَرِ القِصارِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ و﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا السَّوَرِ القِصارِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ و﴿قُلْ يَتَأَيُّهَا السَّوَرِ القِصارِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ﴾ ونَحْوهما.

وأمّا مَنْ أَوْتَرَ بَرَكْعَةٍ واحدةٍ، فروىٰ النّسائيُّ (٣) فيه مِن حديث أبي موسىٰ الأَشْعَرِيِّ رَضِيَ الله عنه: أَنَّه كَانَ بِينَ مَكّةَ والمدينةِ، فَصَلّىٰ العِشاءَ ركعتَيْن، ثُمَّ قامَ فَصَلّىٰ ركعةً أَوْتَرَ بَهَا فَقَرأَ فيها بمئةِ آيةٍ مَن «النّساء» ثُمَّ قال: ما أَلُوتُ (٤) أَن أَضَعَ قَدَميْ وأَن أقرأ بِها قرأ بِهِ رسولُ الله عَلَيْةٍ قَدَمَيْه، وأَن أقرأ بِها قرأ بِهِ رسولُ الله عَلَيْةٍ.

⁽١) بعدها في «صحيح ابن خزيمة»: «فلمّا أسنَّ رسول الله ﷺ وأخذَ اللحم جعلِ الثمان ستاً، ويوترُ بالسابعة، ويصلي ركعتين وهو جالس».

⁽۲) "صحيح ابن خزيمة" (۱۱۰۵) وإسناده ضعيفٌ، فيه عُمارةُ بن زاذان صدوق كثير الخطأ كما في ترجمته من "التقريب" (٤٨٤٧)، ومؤمِّل بن إسهاعيل صدوق سيّءُ الحفظ كما في "التقريب" (٧٠٢٩).

⁽٣) «سنن النسائي» (٣: ٣٤٣) وهو في «مسند أحمد» (١٩٧٦٠) و «السنن الكبرى» للبيهقي (٣: ٢٥) ورجالٌ إسناده ثقات.

⁽٤) أي: ما قصَّرْتُ. وجاء في (ت): «ما أكون».

وفي «النَّسائي»(١) مِن حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ الله عنهما: أنَّ رسولَ الله ﷺ صلّىٰ ثلاثَ عَشرةَ رَكْعَةً حَزَرْتُ قَدْرَ قِيامِه في كُلِّ ركعةٍ ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلۡكَنِفِرُونَ ﴾(٢).

وفي عبارةِ بعضِهم: أَدْنَىٰ الكهالِ ثلاثُ رَكعاتٍ: يَقْرأُ في الأولَىٰ، فذكر الشُّـوَرَ المذكورةَ. وظاهِرُ لهذه العبارةِ: أنَّ السُّـوَرَ في الذي اقتَصَرَ علىٰ أَدْنَىٰ

⁽۱) يعني في «السنن الكبرى» للنسائي (١٤٢٩) وهو في «مسند أحمد» (٣٤٥٩) وأخرجه أبو داود (١٣٦٥) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢٧٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٣:٨) بإسناد صحيح على شرطِ الشيخين.

⁽٢) كذا في النسخ الخطية. والصواب: «يا أيُّها المزمّل» كما في مصادر التخريج.

⁽٣) في هذا الموطن من النسخة (م) سقطت الصفحتان ١٧٠ أ- ١٧٠ ب.

⁽٤) اعترضَ ابنُ الصلاح على عبارةِ الغزالي في «الوسيط» (٢: ٢١٣) حيث قال: «والعادةُ قراءةُ هُرَاءةُ هُرَاءةُ هُرَاءةُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى ﴿ وَهُوْلَ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَيْفِرُونَ ﴾ في الأوليين، وقراءةُ سورة الإخلاص والمعوِّذتين في الأخيرة، وقيل: إِنَّ عائشةَ رَضِيَ الله عنها روت ذلك». قال ابن الصلاح في «شرح مُشكِل الوسيط» (١: ١٢٧ ب): مِشْلُ هذا لا يُذكرُ بهذه العبارة، فروايةُ عائشةَ لذلك مشهورة في كتب الفِقه والحديث، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم.

الكَمال، وعِنْدَنا يتناوَلُ ما سَبق، ولا يَتناولُ مَنْ أَوْتَرَ بِخَمْسٍ، أَو سَبْع، أَو تِسْعِ أَو إِسْعِ أَو إِسْعِ أَو إِحدَىٰ عَشْرةَ. وأمّا مَنْ أَوْتَرَ بواحدةٍ: فهَل يقرأُ فيها ﴿ قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ و«المعوِّذتَيْن» أو يَقرأُ ما شاء؟ مُقْتضىٰ حديثِ أبي مُوسىٰ الثاني. وقد طالَ الكلامُ في هٰذه المسألة لكن بفوائد.

وفي «النهاية» (١): قد اشتُهِرَ مِن نَقْلِ (٢) الخاصِّ والعامّ، في الفَصْلِ والوَصْلِ والنهاية» (١) قد اشتُهِرَ مِن نَقْلِ (٢) الخاصِّ والعامّ، في الوَصْلِ (٣) قراءةُ ﴿سَيِّحِ اَسْمَ رَبِكَ الْأَعْلَى ﴾ و﴿ قُلْ يَكَأَيُّهَا ٱلْكَنِوْرَت ﴾ في الرّكعتيْن الأوليَيْن، وقراءةُ «المُعوِّذتيْن» و «الإخلاص» في الثالثة. وقد رأيتُ في كتابٍ مُعْتَمِدٍ أنَّ عائشةَ روَت ذلك. هذا كلامُ «النّهاية» وهو كلامُ مَنْ (٤) لم يُمْعِن النَّظَرَ في كُتُبِ الحديث. وقد ظهرَ لك ما قَدَّمناه ولله الحَمْد.

[٣٨] مسألة: لو أتىٰ ببَعْضِ الوِتْرِ، ثُمّ بَدا له في التنفُّل، فتنَفَّلَ، وأرادَ تكْميلَ الوِتْر، فهل يكونُ ذٰلك قاطعاً؟ وهل يَنْقَدِحُ اعتبارُ المُوالاةِ علىٰ قول؟ وحيثُ لم يُوْتِرْ، فهَل الأوْلَىٰ الاستئناف وكذٰلك في التراويح والضُّحىٰ؟

أجابَ: النَّفْلُ الصادِرُ بينَ ما صَلّىٰ شَفْعاً مِن الوِثْرِ وبين تَكْمِلةِ الوِثْرِ لا يكونُ قاطِعاً لِما مَضَىٰ، ولا يَنْقدِحُ اعتبارُ المُوالاةِ علىٰ قَوْل، وله أَنْ يوتِرَ بَعْدَ ذَلك. وليسَ الأَوْلىٰ في ذلك الاستئنافُ، لوقوعِه مَوْقِعَه، وكذلك في التراويحِ ذلك. وليسَ الأَوْلىٰ في ذلك الاستئنافُ، لوقوعِه مَوْقِعَه، وكذلك في التراويحِ والضُّحىٰ. والدليلُ علىٰ أَنَّ الموالاة في ذلك غيرُ واجبةٍ قَطْعاً ما صَحَّ مِن حديثِ

⁽١) «نهاية المطلب» لإِمام الحرمَيْن (٣٦٣:٢).

⁽٢) في «نهاية المطلب»: «فَعْل».

⁽٣) يعني مَنْ فَصَلَ بين ركعاتِ الوتر، أو وصَلها فأدّاها كصلاةِ المغرب.

⁽٤) سقط لفظ «مَنْ» من (ت).

أِي سَلَمَةَ قال: سألتُ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: كيفَ كانَ صلاةُ رسولِ الله ﷺ ورمضان؟ فقالت: ما كانَ رسولُ الله ﷺ يزيدُ في رمضانَ ولا في غير رَمَضانَ على إحدى عَشْرةَ ركعةً، يُصَلِّي أَرْبَعاً فلا تَسْأَلْ عن حُسْنِهنَ وطُولهنَّ، ثم يُصَلِّي أَرْبعاً، فلا تسألْ عن حُسْنِهنَ وطُولهنَّ، ثم يُصَلِّي الله أربعاً، فلا تسألْ عن حُسْنِهنَ وطُولهنَّ، ثم يُصَلِّي ثلاثاً. قالتْ عائشةُ رَضِيَ الله عنها: فقلتُ: يا رسولَ الله، أتنامُ قَبْلَ أَنْ تُوْتِر؟ فقال: «يا عائشةُ، إنَّ عَيْنيَّ تنامانِ ولا يَنامُ قَلْبي»، أخرَجه «الصحيحان» وغيرُهما (١١). ووَجْهُ الدِّلالة: أنَّه نامَ قَبْلَ الثَّلاثِ التي أوْتَرَ بها، فلذلك قالَتْ له عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها: أتنامُ قبْلَ أن توْتِر؟ ولم يكنِ النوم، فدلَّ ذلك على أنّه ولم يكنِ النوم، فدلَّ ذلك على أنّه لا تَجِبُ المُوالاة.

وقد صَرَّحت أُمُّ سَلَمةً في روايتِها بزيادةٍ علىٰ ذلك. أَسْنَدَ الحَاكِمُ (٢) والبَيْهَقيُّ (٣) من طريقِه من حديث يَعْلَىٰ بن مَـمْلك (٤) قال: سألْتُ أُمَّ سَلَمَةِ رَضِيَ الله عَنْها عن قراءةِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ وصلاتِه بالليل، فقالت: ما لكُم وصلاتَه؟ كان يُصَلِّي ثُمَّ يَنامُ قَدْرَ ما صلَّىٰ حتىٰ كان يُصَلِّي ثُمَّ يَنامُ قَدْرَ ما صلَّىٰ حتىٰ يُصْبِحَ. ونَعَتَتْ له قِراءتَه، فإذا هي تَنْعَتُ قِراءةً مُفَسَّرة حَرْفاً حَرْفاً.

⁽١) أُخرِجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٠٧٣) وهو في «صحيح البخاري» (١١٤٧) و«صحيح مسلم» (٧٣٨) (١٢٥) وتمامُ تخريجه في «المسند».

⁽٢) في «المستدرك» (١: ٤٥٣) برقم (١١٦٥) وقال: صحيح علىٰ شرط مسلم ولم يخرِّجاه.

⁽٣) في «السنن الكرى» (٣: ١٣).

⁽٤) في النسخ الخطية: «مالك» ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب. انظر: «الثقات» لابن حبّان (٤٠٥:١).

فقد ظَهَرَ مِن روايةِ عائشةَ وأمِّ سَلَمَةَ رُضِيَ الله عَنْهُما: أنّ النبيَّ عَلَيْهُ كَان يَنامُ فِي أثناءِ زَمَنِ الصلاةِ التي يُصَلِّها، ويُوْتِرُ بَعْدَها، وذلك يدلُّ على أنّ المُوالاةَ فيها ذُكِرَ غَيْرُ واجبةٍ. وسواءٌ قُلْنا: إنّ الوِتْرَ هو التهجُّدُ، أم قُلْنا: إنّه غَيْرُه (١)، لأنَّ الثابتَ عن النبيِّ عَلَيْهِ أَنَّه لم يَزِدْ في رَمضانَ ولا في غيرِه على إحدى غَيْرُه (١)، لأنَّ الثابتَ عن النبيِّ عَلَيْهِ أَنَّه لم يَزِدْ في رَمضانَ ولا في غيرِه على إحدى عَشْرةَ ركعةً. وأمّا روايةُ ثَلاثَ عَشْرةَ ففيها كلامٌ ليسَ هذا موضِعَ بَسْطِه (٢). والمقصودُ مِن ذلك: أنَّ المُوالاة في الوِتْرِ والتهجُّدِ والتَّراويحِ غيرُ واجبةٍ ويُقاسُ على ذلك صَلاةُ الضَّحى (٣) ولكنَّ الأولاةُ. وأمّا الاستئنافُ، فليسَ أوْلى المُوالاةُ. وأمّا الاستئنافُ، فليسَ أوْلى لئلا يَلْزُمُ حُصولُ زيادةٍ في ذلك تُخْرِجُه عن الحدِّ المَشروع.

[٣٩] مسألة: قال الرافعيُّ: إذا خافَ خُروجَ الوَقْتِ لو اشتغَلَ بالوُضوءِ، يَلْزَمُه الوضوءُ وإن خرجَ الوَقْتُ. ذكره في صلاة الجهاعةِ في الأعْذارِ (٤). وذكره أيضاً أُوائلَ التيمُّمِ في مسألةِ ما إذا تَيَقَّنَ الماءَ حَوالَيْهِ، فهلا قيل: يلزَمُه أَنْ يُصَلِّي أيضاً أوائلَ التيمُّمِ في مسألةِ ما إذا تَيقَّنَ الماءَ حَوالَيْهِ، فهلا قيل: يلزَمُه أَنْ يُصَلِّي في الوقتِ علىٰ حَسَبِ حالةِ حُرْمَةِ الوَقْتِ، ثُمَّ يتوضَّأُ ويُعيدُ بَعْدَ خُروجِ الوَقْت، وذلك لأنَّه مأمورٌ بالصلاةِ في الوقتِ وبالطهارةِ، فإذا تَعذَّرَ عليْه أحدُهما تَعيَّنَ وذلك لأنَّه مأمورٌ بالصلاةِ في الوقتِ وبالطهارةِ، فإذا تَعذَّرَ عليْه أحدُهما تَعيَّنَ

⁽۱) والصحيحُ المنصوصُ في «الأم» و«المختصر»: أنّ الوِتْرَ يُسمّىٰ تهجُّدًا. وقيل: الوترُ غير التهجُّد. انتهىٰ من «روضة الطالبين» (۱: ۳۲۹) ولتمــامِ الفائدة انظر: «تحفة المحتاج» (۲: ۲۲۹).

⁽٢) لكنَّها ثابتةٌ في «صحيح البخاري» (١١٧٠) و«صحيح مسلم» (١٧٥٤) وغيرهما من حديثِ عائشة رَضِيَ الله عنها.

⁽٣) من قوله: «من ذلك: أن الموالاة في الوتر والتهجد» إلى هنا سقط من (ت).

⁽٤) «الشرح الكبير» (٤: ٣١٠).

الآخَرُ، إِذِ المَيْسُورُ لا يَسْقُطُ بالمَعْسُور^(۱) لحديث: «فأتوا مِنه ما استَطَعْتُم»^(۲)، وقَد فَعَلَ الأَصحابُ مِثْلَ ذٰلك فيما إذا لم يُحْسِنِ «الفاتحة» ولا غَيْرَها أنَّه يَقِفُ بقَدْرِ القِراءةِ واستدلُّوا بالحديثِ، وفي فاقدِ الطهورَيْن أنَّه يُصَلِّي على حَسَبِ حالِه لحُرْمَةِ الوقتِ ثمَّ يُعيدُ للحديثِ وغيرِ ذٰلك من المواضع؟

أجاب: إِنَّما لم يَقُلْ ذلك على المَذْهَبِ المُعْتَمَد (٣)، لأنَّ رُخْصةَ التيمُّمِ عنْدَ فَقْدِ المَاءِ أَوْ عِنْدَ مرضٍ يَمْنَعُ من استعمالِه (٤)، فلو أَجَزْنا التَّيمُمَ في غيرِ ذلك لأتَيْنا الرُّخْصَةَ في غيرِ موضِعها. وأمّا كَوْنُه مأموراً بالصلاةِ في الوقتِ وبالطهارةِ وتَعَذَّرَ أحدُهما فلم يَسْقُط الآخر. فجوابُه: أنَّه لم يَتعذَّرْ عليه فِعْلُ الطَّهارةِ بالماءِ، لأنَّه موجودٌ ولا مانِعَ مِن استعمالِه. وليسَ فيما نحنُ فيه مَيْسورٌ ومَعْسور، بل الكُلُّ مَيْسور وإنَّما الذي يفوت أداءُ الصلاةِ مِن جِهةِ فِعْلِ المُقَدَّمةِ قَبْلَها.

وأمّا مَسألةُ الفاتِحةِ، فالقِراءة تعذَّرَت لعَدمِ مَعْرِفَةِ المصلّي القراءة، فوجبَ أن يقِفَ بقَدْرِها، وليس نَظيرَ مسألتِنا، وإنَّما نَظيرُها أن يُحْسِنَ الفاتِحة، ولكن لو صلّىٰ بها خرجَ الوَقْتُ ولا سَبيلَ إلىٰ تَرْكِها قَطْعاً، لأنّها والصلاةَ مَيْسورتان، وإنَّما الذي يَفوتُ الأداءُ مِن جهةِ اعتبارِ فِعْل أركانِها.

⁽١) انظر تفريعاتِ هذه القاعدة في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (١: ٣٤٦).

⁽٢) هو جـزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٧٢٨٨) ومسلم (١٣٣٧) من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

⁽٣) سقط لفظ «المعتمد» من (ت).

⁽٤) انظر: «كفاية الأخيار» (١: ٧٧).

وأمّا فاقِدُ الطَّهورَيْن، فلم يَقْدِرْ على طهارةٍ بماءٍ ولا تُراب، فوجبَ أن يأتي بالفَرْضِ لحُرْمَةِ الوقت. وإنّا قُلْنا أوَّلَ المسألةِ: على المَذْهَبِ المُعْتَمِد، لأنَّ في «تهذيب البغويِّ» (١) وَجْها أنَّه يُصلِّي في الوقتِ بالتيمُّم، ثم بَعْدَ الوقتِ بالوقتِ بالتيمُّم، ثم بَعْدَ الوقتِ بالوُضوءِ، وحكاه عنه المتأخِّرون. وفي «الروضةِ»: أنّه ليسَ بشيءٍ، ولم يُبَيِّنْ وَجْهَ ذلك وقد بَيَّناهُ. وحُجَّةُ هٰذا الوَجْهِ ما ذكره هٰذا السائلُ وسَبَقَ جوابُه.

ومِنْ هٰذَه المادة: لو أُقيمَتِ الجُمُعةُ وخافَ مَنْ تجِبُ عليه الجُمُعةُ من فواتها لو توضّأ، والماءُ حاضِرٌ عنْدَه يُمْكِنه استعمالُه ولو تيمَّم لأَدْرَكَها، فإنَّه لا يَتيمَّمُ لِما قَدَّمنا. ومَنْ نَزَع مَنْزِعَ الوَجْهِ الضَّعيف يقول: يتَيمَّمُ ويؤدِّي الجُمُعة، ثُمَّ يتوضّأُ ويُصلِّي الظُّهْرَ في الوقت. وهذا قد يضعُفُ هُنا باعتبارِ أنَّ الذي يفوتُ هُنا الجُمُعةُ لا الظُّهْر.

[٤٠] مسألة: لو افتتَحَ المرتَدُّ الصلاةَ بالناسِ، ثُمَّ اعتقدَ الإِسلامَ في الركعةِ الثانيةِ، وتابَ، فأدْركَتْهُ جَماعةٌ، فصَلَّوْا خَلْفَه ولم يَعلموا بحالِه، ما حُكْمُ صلاةِ الطائفتَيْن؟

أجاب: لا تَصِحُّ صلاةُ الطائفةِ الأولى، وأمّا الجماعةُ الثانيةُ، فذكر الرُّوياني في صحَّةِ صلاتِهم وَجْهَيْن، وعَلَّل الصحَّة بأنَّه في حالِه تصحُّ الصلاةُ في الجُمْلةِ خَلْفَه مع الجَهْلِ، فأشْبَهَ ما لو تَرَكَ الإِمامُ المسلِمُ نيَّة الصلاةِ، فصَلّىٰ خَلْفَهُ مَنْ لا يَعْلَمُ حالَه.

⁽۱) «التهذيب» (۱: ۳۷۹).

[٤١] مسألة: ما الحُكْمُ في الصلاةِ في الشُّباكِ الكائنِ بحائطِ المسجدِ العريضِ بحيثُ يكونُ بَدَنُ المُصَلِّي كلُّه فيه مُقْتَدِياً بإِمامِ المسجدِ، وليسَ ثَمَّ استطراق؟

وما معنى قوله في أصل «الروضة»: وشرط البناءَين في المسجد أن يكون بابُ أحدِهما نافِذاً إلى الآخر، وإلّا فلا يُعَدّانِ مَسْجِداً واحِداً، ما صُورةُ ذلك؟

أجاب: القُدُوةُ فيها صَحيحة لِي عُرِفَ مِنْ أَنَّه إذا جَمَع الإِمامَ والمأمومَ مَسْجدٌ صحَّ الاقتداءُ، ولا يضَرُّ أن يكونَ بَيْنَهما بابٌ مُغْلَقٌ ونَحْوُه. وما ذكره في «الروضة» (۱) مِن قوله: وشَرْطُ البناءَيْن في المسجدِ أن يكونَ بابُ أحدهما نافِذاً إلىٰ الآخرِ وإلّا فلا يُعَدّانِ مَسْجداً واحداً، اتَّبع فيه الرافعيُّ فإنّه قال: والبناءانِ مِنَ المسجدِ الواحدِ لا بُدَّ وأن يكونَ بابُ أحدِهما نافِذاً إلىٰ الثاني، وإلَّا فلا يُعدّانِ مَسْجداً واحداً الله في ذلك سالِفٌ من الأصحاب، فلا يُعدّانِ مَسْجِداً واحداً (۲). والرافعيُّ ليسَ له في ذلك سالِفٌ من الأصحاب، وإنَّما ذكر هذا مِن عِندِه، وهو مَرْدودٌ مخالِفٌ لظاهرِ كلامِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه وصريح كلام الأصحاب (۳). وقد ذكر الرافعيُّ في رَحْبَةِ المسجدِ ما يُخالفُ ما وصريح كلام الأصحاب (۳). وقد ذكر الرافعيُّ في رَحْبَةِ المسجدِ ما يُخالفُ ما

⁽١) «روضة الطالبين» (١: ٣٥٧).

⁽٢) «الشرح الكبير» (٤: ٢١٠).

⁽٣) قال البلقيني في تعليقه على الموطن السالف من «روضة الطالبين» (١: ٣٥٧): «هذا كلامٌ لم يَقُلُه أحدٌ من الأصحاب. وإطلاقُ الشافعيِّ نَصَّه في «الأُمِّ» و «المختصر» يخالفُ هذا القَيْد، وكذلك كلام الأصحاب. وقد ذكر المصنَّفُ بعد ذلك في الرَّحْبةِ أنها معدودةٌ من المسجد عند الأكثرين، ولم يذكروا فرقاً بين أن يكون بينها وبين المسجد طريقٌ أم لا، وهذا يردُّ ما قاله هنا، وما قاله هنا ليس بمُعْتمد». انتهىٰ.

ذكره هُنا فقال (١): وأمّا رَحْبَةُ المُسْجِدِ، فقد عَدَّها الأكثرونَ مِنه ولم يَذْكروا فرقاً بين أن يكونَ بَيْنَها وبينَ المسجدِ طريقٌ أوْ لا يكون. ونَزَّ لَهَا القاضي ابنُ كَجِّ (٢) إذا كانَت مُنْفَصلةً بمَنزلةِ مسجدٍ آخر. وقد ذكر في «الرّوضة» (٣) ذلك أيضاً.

ورَحْبَةُ المسجدِ هي الساحةُ التي تُعَدُّ مِن حُقوقِ المسجد. وقد اختلَفَ فيها الشيخُ الإمامُ ابنُ عَبْدِ السَّلام والشيخُ الإمام ابنُ الصَّلاح، فقال ابنُ عبدِ السلام: هي ما كان خارجاً مِنَ المسجدِ مُحَجَّراً علَيْه لأَجْله. وقال ابنُ الصَّلاح: رَحْبَةُ المَسْجِدِ هي صَحْنُ المسجدِ. وطال النِّراعُ بَيْنَهما، وصَنَّفَ كلِّ منهما فيها تصنيفاً، والصوابُ ما قالَه ابنُ عبدِ السَّلام. والتعبيرُ الذي ذكرْناهُ أوْلى. وإذا كانَتِ الرَّحْبَةُ مُتَّصِلةً وإن لم يكن بينها وبينَ المسجدِ طريقٌ، فَلأَنْ يكونَ الشُّبَاكُ في الجدارِ مُتَصلاً أوْلى. ولا يُمكن بينها وبينَ المسجدِ طريقٌ، فَلأَنْ يكونَ الشُّبَاكُ في الجدارِ مُتَصلاً أوْلى. ولا يُمكن مُثلُ كلامِ الرافعيِّ على المنارةِ التي ليسَ لها بابٌ إلى المسجد، وإنّ ما بابُها في شارعٍ ونَحْوِه، لأَنَّ هذه المنارةَ إذا كانَت مَبْنِيَّةً في المسجد، فهيَ مِن الـمُتَّصِلِ بالمسجدِ، وإن لم يكنُ ها بابٌ نافِذُ في المسجد. المسجدِ، فهيَ مِن الـمُتَّصِلِ بالمسجدِ، وإن لم يكنُ ها بابٌ نافِذُ في المسجد. وكذلك لا يُمكنُ حَمْلُ كلامِه على صُفَةٍ في المسجدِ بأنَّا الله من خارج المسجدِ وكذلك لا يُمكنُ حَمْلُ كلامِه على صُفَةٍ في المسجدِ بأنَّا الله الله على من خارج المسجدِ وكذلك لا يُمكنُ حَمْلُ كلامِه على صُفَةٍ في المسجدِ بأنَّا الله من خارج المسجدِ وكذلك لا يُمكنُ مَا كلامِه على صُفَةٍ في المسجدِ بأنَّا الله عن خارج المسجدِ وكذلك لا يُمكنُ مَا كلامِه على صُفَةٍ في المسجدِ بأنَّا الله الله على صُفَةٍ في المسجدِ بأنَّا الله على صُفَةٍ في المسجدِ بأنَّا اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الملهِ اله

⁽١) «الشرح الكبير» (٤: ٢١١).

⁽٢) أبو القاسم يوسف بن أحمد بن كَجِّ الدينوري (ت ٥٠٥ هـ) أحدُ أركان المذهبِ. تفقّه بابن القطّانِ وحضر مجلس الداركيّ، وانتهت إليه الرئاسة في بلاده. من تصانيفه «التجريد» وهو مُطوَّل. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ٣٥٩) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٧٤).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١: ٣٥٨) وعبارتُه ثمَّةَ: «وأَمَّا رَحْبَةُ المسجدِ، فَعَدَّها الأكثرون منه، ولم يذكروا فرقاً بين أن يكون بينها وبين المسجدِ طريقٌ أم لا». انتهىٰ.

⁽٤) في (ت): «أنها».

لِمَا تقدَّم في المَنارة، ولا على الصَّحْنِ الذي بابُه مِن خارجِ المسجدِ، لأنَّ كُلَّ ذٰلك مُتَّصِلٌ بالمسجدِ على المذهبِ المُعْتَمد. وظهرَ بذلك ردُّ ما ذكرَهُ الرافعيُّ وصاحبُ «الروضة». وكأنَّ الرافعيُّ أخَذَ ذٰلك من صورةِ المساجدِ المُتَّصلةِ وهو أُخذُ غيرُ مُسْتقيم لِما سيظهَرُ لك في صورةِ المساجد، ولم يذكُره قَبْلَها.

وأمّا ما أشَرْنا إليه من ظاهِر كلامِ الشافعيِّ وصريحِ كلامِ الأصحاب، ففي «مختصر المزنيِّ»(۱): وإنْ صَلَّىٰ رجلٌ في طرفِ المسجدِ والإمامُ في طرفِه، ولمَ تَتَّصِل الصفوفُ بَيْنَه وبَيْنَه (۲) أوْ فَوْقَ المسجد أَجْزأه، صَلَّىٰ أبو هُريرةَ فوق ظهْرِ المسجدِ بصَلاةِ الإمام في المسجدِ، فقد أطلقَ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه صحّة الاقتداء في صورةِ التباعُدِ وعَدَمِ اتِّصالِ الصفوفِ، وفَوْقَ ظهْرِ المسجدِ، ولم يُقيِّدُه بأن يكونَ بابُ سَطْحِ المسجدِ من المسجدِ، فكذلك المُصلِّي في جدارِ المسجدِ، وإن لم يكُنْ له بابٌ في المسجد، والمُصلِّي في المنارةِ والصُّفَّةِ، وإن لم يكُن لل المُحدِ.

وفي «الأمِّ»(٣) في «تَرْجَهِ مَقامِ الإِمام مُرْتَفِعاً»: ولا بأسَ بأن يُصَلِّي المأمومُ من فوْقَ المسجدِ بصلاةِ الإِمامِ في المسجدِ إذا كان يسمَعُ صَوْتَه، أوْ يَرَىٰ بَعْضَ مَنْ خَلْفَهُ، فقَد رأيتُ بَعْضَ المؤذّنينَ يُصَلِّي على ظَهْرِ المسجدِ الحرامِ بصلاةِ الإِمام، فها عَلِمْتُ أَنَّ أحداً مِن أهلِ العلمِ عابَ عليه ذلك، وإن كُنْتُ قد عَلِمْتُ أَنَّ بَعْضَهم أحبُّ لهم لو أنَّهم هَبَطوا إلىٰ المسجد.

⁽۱) «مختصر المزنی» ص ۲۳.

⁽٢) سقط لفظ «بينه» من (ت).

⁽٣) «الأُمّ» (١: ٢٠٠).

قال الشافعيُّ رحِمَه الله: أخبَرنا إبراهيمُ بنُ محمَّد، قال: أخبرنا صالحٌ مَوْلىٰ التَّوْأمة: أنّه رأى أبا هُريرةَ يُصَلِّي فَوْقَ ظهرِ المسجدِ بصلاةِ الإِمام في المسجد.

وقد أَسْنَدَ البَيْهِ قَيُّ (١) ما فَعَله أبو هُرَيْرَة منَ الصلاةِ فَوْقَ ظهرِ المسجدِ بصلاةِ الإِمامِ في المسجدِ من طريق ابنِ أبي ذئبٍ (٢)، عن صالح مَوْلَىٰ التوأمة.

والكلامُ على نَصِّ «الأُمِّ» كالكلامِ على نَصِّ «المختصر» وقد سبق. ولا يقالُ: يُحْمَلُ النصُّ على الغالبِ مِن أنَّ بابَ سَطحِ المسجدِ يكونُ مِن داخلِ المسجد، لأنَّ العِبْرَةَ بأن يَجْمَعَ الإمامَ والمأمومَ مسجدٌ كيف كانَ الحالُ، ولا يُصارُ إلىٰ تَقْييدٍ (٣) لا دليلَ عليه.

وأما كلامُ الأصحاب فمِنهم شيخُ العِراقيين الشيخُ أبو حامد (٤)، وقد ذكر نصَّ (المُخْتَصر) ثم قالَ: وهذا كما قال: مَنْ كانَ مع الإِمامِ في جَوْفِ المسجدِ جازَ له أَنْ يُصَلِّي بصلاتِه إذا عَلِمَ صلاتَه، وساقَ الكلامَ علىٰ ذلك. ولم يُقيِّد الشيخُ أبو حامدٍ ذلك بشَيْء، ثم قال: فأمّا الصلاةُ في المساجدِ المُتَّصلةِ بالمسجدِ، وبابُها إلىٰ المسجدِ، فالحُكْمُ فيمَنْ صَلّىٰ فيها حُكْمُ مَنْ صَلّىٰ في المسجد، سواءٌ كانَتْ أبوابُها مُغْلَقةً عنِ المسجد أو مُفَتَّحةً. وإنّى اقُلْنا هذا، لأنّها لا تَخْلو إما أن تكونَ هذه المساجدِ بُنِيَتْ مع الجامعِ أو بَعْدَه، فإن كانَتْ مَبْنيّةً مَعه، فهي من الجامع، وإنْ كانَتْ مَبْنيّةً بعْدَه، فقد أضيفَت إليه، فهي مِنه علىٰ كُلِّ حال.

⁽١) في «السنن الكبرى» (٣: ١١١).

⁽٢) في (ت): «أبي ذؤيب».

⁽٣) في (ت): «بعيد».

⁽٤) الإسفراييني، سبقت ترجمته.

وما ذكره الشيخُ أبو حامدٍ هو الموجودُ في كلامِ العِراقيين والمَراوزةِ بتصريحٍ أَكْثَرَ من ذلك. وقد قال صاحبُ «الروضة» فيها وفي «شرح المهذّب»: إنه الصواب، وصرّح به صاحب «الشامل» و «التَّتمة» وغيرُهم. وذكر صاحبُ «الروضة» (۱) ذلك ردّاً على ما حكاهُ عن الشيخ أبي مُحَمَّدٍ (۲) في صورةِ المَسْجدَيْنِ ينفرِدُ كلُّ واحدٍ منها بإمامٍ ومُؤذّنٍ وجَماعةٍ مِن أنَّه يكونُ حُكْمُ كُلِّ واحدٍ منهما بالإضافةِ إلى الثاني كالمُلْكِ المُتَصلِ بالمَسْجِد. وظاهِرُهُ يَقْتضي تَعاير الحُكْمِ حينئذٍ، وإن كان بابُ أحدِهما نافذاً إلى الآخر.

واعلَم أنّه ليس للرافعيِّ عُلْقَةٌ مِن صُورةِ المساجدِ إِنْ كَان يُؤخَذُ (٣) مِنها اعتبارُ ما قدَّمه مِن الشرط، لأنّ ذلك بناءٌ واحِد اختلفت أبنيتُه، فلا يضرُّ الحائلُ فيها مُطْلقاً، بخلافِ المسجدَيْنِ، أو المساجدِ. ولا يأتي ما ذكره الرافعيُّ في صُورةِ المُصَلِّي في جدارِ المسجدِ مع حَيْلولةِ الشُّبَّاكِ، لأنَّ البناءَ واحدٌ وكذا المُصَلِّي فَوْقَ ظهْرِ المسجدِ. فأمَّا الصُّفَّةُ والمنارةُ فهذا قد يُتَخيَّلُ فيه على بُعْدٍ ما تَخيَّلُه الرافعيُّ، وليس بمُسْتقيم.

وفي كُرَّاسةِ «احتياطِ الصلاةِ بالتَّمامِ في موقفِ المأموم والإمام» للشيخ أي محمد: اعلَمْ أنَّ المسجدَ الواحد إذا جَمعَ الإمامَ والمأمومَ صحَّ الاقتداءُ بالإمام إذا وُجِدَ شَرْطٌ واحدٌ وهو: عِلْمُ المأمومِ بصلاةِ الإمام: إِمّا بأنْ يُشاهِدَه، أَوْ بأن يَسْمَعَ صَوْتَ الـمُتَرْجِم أَوْ يَراهُ أَو

⁽١) «روضة الطالبين» (١: ٣٥٧).

⁽٢) عبد الله ين يوسف الجويني، والد إمام الحرمين، توفي سنة (٤٣٨هـ).

⁽٣) في (ت): «أن يأخذ».

بَعْضَ مَنْ يَعْلَمُ بصلاتِه بأحدِ هذه الأسبابِ سَواءٌ تباعَدَتِ المسافةُ بَيْنَها أو تقارَبتْ، وسواءٌ كانَ بينَ الإمامِ والمأمومِ الحوائِلُ التي تكونُ في المسجدِ أوْ لم تكُنْ، مِثْلَ السِّقايةِ المَبْنِيَّةِ وجدارِ المَقْصورةِ وسائِر الأبنية. ولا يُشْتَرطُ اتِّصالُ الصفوفِ بحالٍ، وإنَّما كان كذلك، لأنَّ المَسْجِدَ مبنيٌّ لهذه العبادةِ ولإقامةِ الجماعةِ، فصارَتْ بِقاعُه مُتساويةَ الأجزاءِ في حُكْمِ الاقتداءِ حتى لو كانَ الإمامُ على السطح والمأمومُ على القرار فالصلاة جائزة، ولذلك لو كان الإمام في حُجْرةِ منارةِ المسجدِ أو تَحْتَ سَرَبٍ في المَسْجِدِ، والمأمومُ على الأرض أو بالعكسِ مِن منارةِ المسجدِ أو تَحْتَ سَرَبٍ في المَسْجِدِ، والمأمومُ على الأرض أو بالعكسِ مِن ذلك، فالاقتداءُ صَحيحٌ في جميعِ ذلك ما دامَ يعلمُ بصلاةِ الإمام للعلّةِ التي ذكرْناها.

فقد صَرَّحَ الشيخُ أبو محمدٍ بأنَّ جَميعَ الحوائلِ لا تَضُرُّ في المسجدِ (١)، وذلك يردُّ ما اعتبَره الرافعيُّ مِن نفوذِ بابِ أحدِ البناءَيْن في المسجد إلى الآخر، وإنَّما ذلك مُعْتبَرُ في المسجدَيْن أوْ في المساجدِ لا في المسجدِ الواحِد. وما ذكره الشيخُ أبو محمدٍ في المسجدِ الواحدِ ذكر نحوَه القاضي حُسَيْن وإمامُ الحرَمَيْن وجميعُ المراوزةِ. وهو الذي جَرىٰ عليه العِراقِيّون، فاتّفق أهلُ الطريقيْن علىٰ الفَتویٰ بذلك مِن غیرِ اعتبارِ هٰذا الشرطِ الذي ذكره الرافعيُّ وصاحبُ اللوضةِ» تَبعاً له، فهو غيرُ مُعْتَبرِ ولا مَعْمولٍ به.

[٤٢] مسألة: لو نَوىٰ الصلاةَ خَلْفَ إمامٍ، وعندَهُ أَنَّ اسمَه زَيْدٌ فكان عَمْراً، هل يَصِحُّ اقتداؤه؟

⁽١) انظر: «نهاية المطلب» (٢: ٤٠٢) وعبارتُه ثمّة: ولا أثرَ لانفصالِ أحدِ المسجدَيْن عن الثاني بالجدار.

أجابَ: يصحُّ اقتداؤه قَطْعاً، ذكره في «البحر» في فُروعٍ مُتَفَرِّقةٍ بعد بابِ إمامةِ المرأة.

[٤٣] مسألة: صَبِيٌّ مُراهِقٌ دون البلوغ، قرأَ القرآنَ العَظيمَ وكتابَ «العُمْدة» (١) في الحديث، و «التنبيه» في الفِقهِ، و «ألفية ابن مالك» في النحو، وابتدأً في حِفْظِ «المنهاجِ» للبيضاويِّ في الأصول. فهل تجوزُ صلاةُ الفَرْضِ والنَّفْل خَلْفَه أم لا؟

أجاب: نعم، يَجوز ذلك.

⁽١) للحافظ عبد الغني المقدسيِّ، كتاب مشهورٌ مبارك، وأجلُّ شروحه شرح ابن دقيق العيد رحمه الله.

⁽٢) سقط لفظ «صحيحة» من (ت).

⁽٣) وهو ثابتٌ في الصحيح، أخرجه البخاري (٦١٠٦) ومسلم (٤٦٥) (١٧٨) وغيرهما.

هٰذه الولايةِ، ولا إبطالُ صلاةِ النُفْتَرضِ المذكورِ، لعِلْمِ رسولِ الله ﷺ بذلك وتقريرِهِ علَيْه وعدمِ الناسخِ، ولتضمُّنِ الولايةِ الحكْمَ بالصِّحَّة (١).

أجاب: المُصيبُ الثاني. ولقد أتى الأوّلُ بكلامٍ عَجيبٍ وهو الحُكْمُ بإبطالِ ائتهامِ المُفترضِ بالمُتنفِّل في ضِمْنِ ما ذُكِرَ^(٢)، فإنَّ مِثْلَ هٰذا لا يدخلُ تحت الحكم باعتبارِ العُموم اتّفاقاً، ولا باعتبار الخاصِّ، لأنَّ المُصلِّي على اعتقادِه ليس للحاكم المخالِفِ لاعتقادِه الحكم بإبطالِ صلاتِه، ولا الحكمُ بذلك ضِمْناً ولا استقلالاً^(٣).

[83] مسألة: إذا قُلْنا بالوَجْهِ المنسوبِ إلى ابنِ خُزَيْمةَ والصِّبْغيِّ (١) ومَنْ تَبِعَهُما في أَنَّ الركعة لا تحصُلُ بإدراكِ الرّكوعِ فبِماذا يحصُلُ (٥) إدراكُها؟ هل يَكْفي (٦) بإدراكِ جُزْءِ مِن القِيامِ أَمْ لا بُدَّ مِن قِراءةِ «الفاتحة» بكَمالها؟

⁽١) في (ت) «الولاية الحكمية» دون قوله: «بالصحة».

⁽٢) والمذَهَبُ جوازُ ائتمامِ المفترضِ بالمتَنفِّلِ لتوافقِ نَظم صلاتَيْهما في الأفعالِ الظاهرة، وحينئذِ تصحُّ قدوةُ المؤدّي بالقاضي، والمُفتَرضِ بالمتنفِّل، وفي الظُّهرِ بالعصر. انتهىٰ من «تحفة المنهاج» (٢: ٣٣٢).

⁽٣) سقطت المسألة (٣٦) بتمامها من النسخة (ك). ولتمامِ الفائدة انظر: «غنية المحتاج» (١: ٣٣٣).

⁽٤) الإمامُ الجليل أبو بكر أحمد بن إسحاق النيسابوري الصِّبغي (٣٤٧ هـ) من أئمة المذهب وكان يخلفُ ابن خزيمة في الفتوىٰ. له الكتب المطوّلة مثل «المبسوط»، ومصنَّف في أن الركعة لا تدرك بالركوع. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٣: ٩) و «سِير أعلام النبلاء» (٥: ٤٨٣).

⁽٥) في (ت): «فيها إذا تحصل».

⁽٦) قوله: «هل يكفي»: سقط من النسخة (ت).

أجاب: يَكْفي إِدراكُ جُزْءٍ مِن القِيام مع الإِمام، فإذا أَدْركَ الإِمامَ وهو قائمٌ، وأخذَ في قراءةِ «الفاتحة»، فركَعَ الإِمامُ قبل أن يُتِمَّها، جاءَ فيه الخِلافُ في أَنَّه يُتِمُّها أَو يَقْطَعُ القراءةَ ويركَعُ، ولهذا خِلافٌ لا يَختَصُّ بابنِ خُزَيْمةَ ولا بالصِّبْعيِّ، وإنَّما المُخْتَصُّ بِهما أنَّه لا يُدْرِكُ الركعةَ بإدراكِ الإِمام وهَوَ راكعٌ مِن أَجْلِ أَنَّه لم يُدْرِك القيامَ المَفْروضَ. ولهذا ذكر ذلك في «التَّتمة» في الفصل الثاني في أحكام القيام وما يُشْرَعُ فيهِ ولم يذكُر (١) «الفاتحة» في لهذا الفَصْل، وذكر مَنْ أدركَ الإِمامَ راكعاً في المسألةِ العاشرة مِن لهذا الفصل فقال: «المأمومُ إذا أدركَ الإِمامَ في الركوع، فإنَّه يَقْتدي به، ويَركعُ ولا يَلْزَمُه فَرْضُ القِيام في هٰذه الركعةِ ويُحْتَسَبُ له بهاً. ولهكذا لو أدركه قائهًا لٰكنّه لمّا كَبَّر ركَعَ الإِمَامُ، فإنَّه يسقُطُ عنه فَرْضُ القِيام». واحتَجَّ له بحديثٍ ذكرَه عن أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ الله عنه، عن النبي ﷺ وهو حديثٌ ضَعيف ثم قال: ورُوِيَ أيضاً أنَّ أبا بَكْرة، فذكر حديث رُكوعِه دُونَ الصفِّ، وهو حديثٌ صَحيحٌ رَواه البخاريُّ وغيره (٢). فذكر الصحيح بصيغةِ التَّمريضِ، وذكرَ الضَّعيفَ بصيغةِ القوة، ثم قال: وحُكِيَ عن مُحمدِ بنِ خُزَيْمةَ مِن أصحابِنا أَنَّه قال: إذا أَدْركَ الإمامَ راكعاً لا تُحْتَسَبُ له تِلك الركعةُ، واستدلَّ بها روىٰ أبو هُرَيْرة رَضِيَ اللهُ عنه، عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «مَنْ أَدْرِكَ الإمامَ راكعاً فليَرْكَع مَعه ولْيُعِد الركعة»(٣) حكاه الشيخُ أبو عاصم(٤).

⁽١) في (ت): «يدرك».

⁽٢) «صحيح البخاري» (٧٨٣) وهو في «مسند الإمام أحمد» (٢٠٤٠٥) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٣) لم أهتدِ إليه فيها بين يديَّ من مصادر التخريج.

⁽٤) يعني أبا عاصم العبّاديّ محمد بن أحمد الهروي (ت ٤٥٨ هـ) صاحب «طبقات الفقهاء». له ترجمة في «طبقات السبكي» (٤: ٢٠٠) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢١٠).

والصحيحُ الأوّلُ، لأنّ أهْلَ الأعصارِ اتّفقوا عليهِ، فخِلافُ مَنْ بَعْدَهم لا يُعْتَدُّ به، وأَيْضاً، فإنّ الرواية قد اختلفت عن أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ الله عنه، فرُوِيَ عَنه: أنّ رسولَ الله عَلَيْهِ، قال: «إذا جئتم إلىٰ الصلاةِ ونحنُ سُجودٌ فاسجُدوا، ولا تَعدُّوها شيئاً، ومَنْ أَدْركَ الرَّكعةَ فقد أَدْرَكَ الصلاة»(۱). هذا كلامُ «التَّتمة».

وعندي: أنَّ هٰذا الذي حَكاه في «التتمّة» عن ابنِ خُزَيْمة لا يصحُّ عنه؛ فإن الذي ذكره ابنُ خُزَيْمة في «صحيحه» (٢) خلاف هٰذا، وهو قولُه: «بابُ إدراكِ المأمومِ الإمامَ ساجداً، والأمْرُ بالاقتداءِ به في السجودِ، وأن لا يَعْتَدَّ به، إذ المُدْرِكُ للسّجدةِ إنَّما يكونُ بإدراكِ الركوعِ قَبْلها»، ثم قال: حَدَّثنا أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عَبدِ الرحيم البَرْقيُّ، حدَّثنا نافعُ بنُ يَزيد، حدَّثني يَعْيىٰ بن أبي سُلَيان، عن يزيدَ بنِ أبي العَتّاب، وابنِ المَقْبريِّ عن أبي هُرَيْرة، قال: قالَ رسولُ الله عليه «إذا جِئتُم ونحن سُجودٌ فاسجدوا ولا تَعدُّوها شيئاً، ومَنْ أَدْركَ الركعة فقد أَدْركَ الصلاة». قال ابنُ خُزَيْمة: في القلبِ مِن هذا الإسناد، فإني كنتُ لا أعرِ فُ يَعيٰ بنَ أبي سليهانَ هذا بعدالةٍ ولا جَرْح. قال ابنُ خُزَيْمة: نظرتُ فإذا أبو سعيدٍ مَولى بني هاشم قَد رَوىٰ عن يَعيىٰ بن أبي سليهان هذا أخباراً ذواتِ عَدَد. قال ابنُ خُزَيْمة: وهٰذه اللفظةُ: «فلا تَعدُّوها شَيئاً» مِن الجنْس الذي بَيَّناهُ في مواضَعَ مِن كُتُبِنا أَنَّ العرب تَنْفي الاسمَ عن الشيء لنَقْصِه عن الكهالِ والتهام. والنبيُّ عَيْكِ مِن كُتُبنا أَنَّ العرب تَنْفي الاسمَ عن الشيء لنَقْصِه عن الكهالِ والتهم. والنبيُّ عَلَيْهِ مِن كُتُبنا أَنَّ العرب تَنْفي الاسمَ عن الشيء لنَقْصِه عن الكهالِ والتهم. والنبيُّ عَلَيْهِ مِن كُتُبنا أَنَّ العرب تَنْفي الاسمَ عن الشيء لنَقْصِه عن الكهالِ والتهم. والنبيُّ عَلَيْهُ في مواضَعَ مِن كُتُبنا أَنَّ العرب تَنْفي الاسمَ عن الشيء لنَقْصِه عن الكهالِ والتهم. والنبيُّ عَلَيْهِ مِن المَنْ المَالمَ والتهم. والنبيُّ عَلَيْه

⁽١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٢: ٨٩) وفي «معرفة السنن والآثار» (٣: ٣٣) وقال: «تفرَّد به يحيىٰ بن أبي سليهان المدني، وليس بالقويِّ».

⁽۲) «صحيح ابن خزيمة» (۱۹۲۲).

إِنْ صَحَّ عنه الخبرُ أرادَ بِقُوله: «فلا تعدُّوها شيئاً» أي: لا تعدُّوها سَجْدةً تُجزئ أي: مِن فَرْضِ الصلاةِ، لم يُرِدْ لا تَعدُّوها شيئاً، لا فَرْضاً ولا تطوّعاً. هٰذا كلامُ الإمام ابنِ خُزَيْمةَ، فلم يذكر خِلافَه.

وأمّا ما نَسبه إليه صاحبُ «التَّتِمَّة» مِن أنّه أسنَد الحديثَ إلى أبي هريرة: أنَّ النبيَّ عَيْلَةٍ قال: «مَن أدرك الإمام راكعاً فليَرْكَع مَعه ولْيُعِد الركعة» (١) فهذا لم يصحَّ عن النبيِّ عَيْلَةٍ، والإمامُ ابنُ خُزَيْمةَ لا يحتَجُّ إلّا بالأَحاديثِ الصَّحيحة (٢)، وما ذكر ناهُ عنه يُخالفُ هذا، ولَعلَّ هذا مِن كلامِ أبي هُرَيْرة. وسنذكُ عن الصِّبغيِّ ما يَقْتضي ذلك.

وذكر البَيْهقيُّ في «السُّننِ»(٣) في أبوابِ الركوعِ «باب إِدراكِ الإِمامِ في

⁽١) لم أهتدِ إليه فيها بين يديُّ من مصادر التخريج.

⁽٢) هذا غير مسلم. وهو كالمستفاد من كلام ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ٢١. وتقلّده البلقيني في «محاسن الاصطلاح» ص ٢٦. وقد تعقبّه الحافظ ابن حجر بقوله: «ومُقْتضيٰ هذا أَن يُؤخَذَ ما يُوجَدُ في كتابِ ابن خزيمة وابن حبّان وغيرهما ممّن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يُوجَدُ في الكتبِ المخرَّجةِ على «الصحيحين» وفي كلِّ ذلك نظر، فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حِبّان في كتابيها أَن يُحكرِّجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروطُ التي ذكرها المؤلِّف ـ يعني ابن الصلاح ـ لأنها ممّن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنّ الحسنَ قِسْمٌ من الصحيح لا قسيمُه» ثم تكلم ابن حجر على شرطها ثم قال: «فإذا تقرَّر ذلك عرفْتَ أنّ حُكْمَ الأحاديثِ التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبّان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضِها عِلَةٌ قادحة. وأمّا أن يكونَ مرادُ مَنْ يُسَمِّيها صحيحةً أنّها جمعت الشروط المذكورة في حَدِّ الصحيح، فلا والله أعلم». انتهىٰ من «النكت على كتاب ابن الصلاح» (١: ٢٩٠).

⁽٣) «السنن الكبري» (٢: ٨٩) و «صحيح ابن خزيمة» (١٥٩٥).

الرَّكُوعِ " وصَدَّرَه بحديثِ يَحْييٰ بن أبي سُلَيْمان الذي ذكَره ابنُ خُزَيْمةَ وقال: تفرَّد بهِ يَحيىٰ بنُ أبي سُليمان. وقد رُوِيَ بإِسنادٍ آخَرَ أَضْعَفَ مِن ذلك عن أبي هُرَيْرةً، فذكره بإسنادِه مِن حديثِ ابن شهاب، عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرَّحْنِ عن أبي هُــرَيْرة رَضِيَ الله عنه: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ أَدْرَكَ ركعةً منَ الصلاةِ، فقد أدركَها قبل أن يُقيمَ الإمامُ صُلْبَهُ " قالَ البَيْهقيُّ: قال أبو أحمد - يعني ابنَ عدي _: هذه الزيادةُ «قبل أن يُقيمَ الإمامُ صُلْبَة» يقوهُا يَحْييٰ بن مُمَيْدٍ، وهو بَصْرِيّ. قال أبو أحمد: سمعتُ ابنَ حَمَّادٍ يقول: قال البخاري(١): يحيىٰ بن مُمَيْدٍ، عن قُرَّةَ، عن ابنِ شِهابٍ، سَمِع منه ابنُ وَهْبٍ، بَصْرِيٌّ لا يُتابَعُ في حديثه. قال أبو أحمد ـ يعني ابنَ عَديّ ـ : حَدَّثنا الجُنيّديُّ (٢)، حَدَّثنا البُخاريُّ قال: يَحْمِيٰ بن أبي سُلَيْهان المَدَنيُّ، عن المَقْبُرِيِّ وابن أبي عَتَابٍ مُنكَرُ الحديث. قال البيهقيُّ (٣): وقد رُوِيَ بإسنادٍ آخرَ مُرْسلٍ، فأسندَ عن عبدِ العزيزِ بن رُفَيْعٍ، عن رجلِ عنِ النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «إذا جئتُم والإمامُ راكعٌ، فاركعوا، وإن كان ساجداً فاسجُدوا، ولا تَعْتدُّوا بالسجودِ إذا لم يكُنْ مَعه الركوعُ».

ثمَّ أَسنَد البَيْهَقيُّ في روايةٍ أُخْرىٰ عن عبدِ العزيزِ عن رجلٍ عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ لم يُدْرِكِ الركعة لم يُدْرِك الصلاة» ورُوِيَ فيه عن أصحابِ رسولِ الله ﷺ،

⁽١) سقط لفظ «البخاري» من النسخ الخطية. واستدركناه من «السنن الكبري».

⁽٢) في النسخ الخطية: «الحُمَيْدي». وصوَّبناه من «الكامل» لابن عدي (٧: ٢٣٠)، وهو علىٰ الجادَّةِ في «السنن الكبرىٰ» للبيهقي (٢: ٨٩). لكن وقع في إحدىٰ نسخ «السنن الكبرىٰ»: الحُمَيْدي، فَلْيُتَأَمَّل!

⁽٣) في «السنن الكبرىٰ» (٢: ٨٩).

فأسندَ عن أبي الأحوصِ، عن عبدِ الله _ يعني ابن مسعود _ قال: «مَنْ لم يُدرِكِ الله مامَ راكعاً لم يُدرِكُ تلكَ الركعة»(١).

وأَسْنَدَ عَن أَبِي الأحوصِ وهُبَيْرة عن عبدِ الله قال: «مَنْ لم يُدْرِكِ الرَّكعة، فلا يَعْتَدَّ بالسجود»(٢).

وأَسْنَد عن ابنِ عُمرَ رَضِيَ الله عَنها أَنَّه كان يقولُ: مَنْ أدركَ الإِمامَ راكعاً، فركَعَ قبلَ أن يَرْفَعَ الإِمامُ رأْسَه فقد أَدْركَ تلكَ الركعة (٣).

وأسندَ مِن طريقِ مالكِ، عن نافع: أنَّ ابنَ عُمَرَ وزيدَ بنِ ثابتٍ رَضِيَ الله عَنها كانا يَقولان: مَنْ أدركَ الركعةَ قبلَ أن يرفَعَ الإمامُ رَأسَه من الركوع، فقد أدْرك السجدة»(٤). قال _ يعني ابنَ بُكيْر _ : وأخبَرنا مالكُ: أنَّه بَلَغَه أنَّ أبا هُريْرةَ كان يقول: مَن أدْركَ الركعةَ، فقد أدْركَ السَّجْدة، ومَنْ فاتَه أمُّ القُرآنِ، فقد فاتَه خيْرٌ كثير (٥). ثمَّ أَرْدَفَ ذلك البَيْهقيُّ بقَوْلِه: «بابُ مَنْ ركعَ دونَ الصفِّ وفي ذلك دليلٌ على إدراك الرَّكعة، ولولا ذلك لَما تكلَّفوه»، فذكر حديثَ أبي بَكْرةً أبي بَكْرةً (٢)، ثم أَسْنَدَ عن أبي بَكْر (٧) وزيدِ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْها: حديثَ أبي بَكْرةً أبي بَكْرةً عنها:

⁽۱) «السنن الكبريٰ» (۲: ۹۰).

⁽٢) المصدر السابق (٢: ٩٠).

⁽٣) المصدر السابق (٢: ٩٠).

⁽٤) المصدر السابق (٢: ٩٠).

⁽٥) المصدر السابق (٢: ٩٠).

⁽٦) في «السنن الكبرىٰ» (٢: ٩٠) ولَفْظُه: أنّه دخلَ المسجدَ والنبيُّ ﷺ راكع، فركع قبل أَن يَصِلَ إِلَىٰ الصفِّ، فقال النبيُّ ﷺ: «زادك الله حِرْصاً ولا تَعُدْ» أُخرِجه البخاري (٧٨٣) وغيره.

⁽٧) في النسخ الخطية: «بَكرةَ». وصوَّبناه من «السنن الكبرىٰ» (٢: ٩٠).

أنَّهَا دَخلا المسجدِ والإِمامُ راكعٌ، فركَعا، ثُمَّ دَنَيا^(١) وِهُما راكِعانِ حتَّىٰ لِحِقا الصَّفَّ. وأَسْنَده عن زيد بن ثابت.

وأسند من حديثِ أبي الأحوص: حَدَّثنا منصورٌ، عن زيدِ بنِ وَهْب، قال: خرجتُ مع عبد الله _ يعني ابنَ مسعودٍ _ من دارِه إلى الـ مسجدِ، فلمَّا توسَّطْنا المسجدَ ركعَ الإِمامُ، فكَبَّرَ عبدُ الله، وركع وركعثُ معَه، ثم مشَيْنا راكِعَيْنِ حتىٰ انتهَيْنا إلى الصفِّ حتىٰ رفعَ القومُ رُؤوسَهم. فلمّا قضى الإِمامُ الصلاةَ قُمْتُ، وأنا أرى أني لم أذرك فأخذَ عبدُ الله بيدي، فأجْلسني ثمَّ قال: إنَّك قد أدركت (٢).

قال البَيْهَقيُّ: وروينا فيهِ عن عبدِ الله بنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ الله عنها أخرَجه ابنُ خُزَيْمة الذي أشارَ إليه البيهقيُّ عن عبدِ الله بنِ الزُّبيْرِ رَضِيَ الله عنها أخرَجه ابنُ خُزَيْمة في «صحيحه» (٣) في «بابِ الرُّخص في ركوع المأموم قَبْلَ اتّصالِه بالصفّ ودبيّه (٤) راكعاً حتى يَتَصِلَ بالصفّ في رُكوعِه فأسْنَد مِن حديثِ ابنِ جُرَيْج، عن عطاء: أنَّه سَمِعَ عبدَ الله بنَ الزُّبيْرِ على المِنْبَرِ يقول للناس: إذا دخلَ أحدُكُم السَّجِدَ والناسُ رُكوعٌ، فليَرْكَع حينَ يَدخُل، ثم ليَدِبَّ راكعاً حتى يدخلَ في المسجِدَ والناسُ رُكوعٌ، فليَرْكَع حينَ يَدخُل، ثم ليَدِبَّ راكعاً حتى يدخلَ في الصفِّ، فإنّ ذلك السُّنَة. قال عطاء: وقد رأيتُه وهو يَفْعَلُ ذلك.

⁽١) كذا في بعضِ النسخ الخطية. وفي «السنن الكبرىٰ»: «دَبَّا» بالباء المُوحَّدة.

⁽۲) «السنن الكبرى» (۲: ۹۰-۹۱).

⁽٣) «صحيح ابن خزيمة» (١٥٧١) وهو في «المعجم الأَوسط» للطبراني (٧٠١٦) وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢: ٢١٢): «رجالُه رجالُ الصحيح».

⁽٤) في «صحيح ابن خزيمة»: «ودبيبه» وهما بمعنيٰ.

وأَسْنَدَ البَيْهِقِيُّ عن عمرَ بنِ عبدِ العزيز أَنَّه قال: إذا أَدْرَكْتَهُم رُكوعاً كَبِّر تكبيرتَيْن (١): تكبيرة الافتتاح، وتكبيرة للركوع، وقد أدركْتَ الركعة (٢).

وإنَّما سُقْتُ ذلك كُلّه ليَظْهَرَ أَنّ ابنَ خُزَيْمةً مع ذِكْرِ هٰذه الأُمورِ لا يُخالِفُها بشيءٍ لا يثبُت، ولعلّ أبا عاصم وجَدَ ذلك منقولاً عن أبي بكرٍ، فظنّ أنّه ابن خُزَيْمةَ، وإنَّما هو أبو بكرٍ أحمدُ بنُ إِسحاقَ الصِّبْغيُّ، فكلٌّ منهما كُنْيتُه أبو بكر، والصِّبْغيُّ خَلَفَ ابنَ خُزَيْمةَ في الفَتْوى بضع عَشْرة سَنةً. وقد صَنَّفَ الصِّبْغيُّ والصِّبْغيُّ في ذلك مُصَنَّفاً ابنَ خُزَيْمة في الفَتْوى بضع عَشْرة وجماعةٍ منَ التابعين، والمُعْتَمدُ في ذلك مُصَنَّفاً (٣). ورُويَ ذلك عن أبي هُريرة وجماعةٍ منَ التابعين، والمُعْتَمدُ ما قَدَّمناه. ووقع في نُسْختي من «شرح المهذّب» في هذا الموضع تخليطٌ في النّقول فإنْ وُجِدَ ذلك في غيره فليُتنَبّه له.

[٢٦] مسألة: ووُجِّه إليه رَضِيَ الله عنه سؤال سَبَهُ: أَنَّ الشيخَ مُحَمَّدَ بنَ عبدِ الواحد المشترائي قبيلة الدَّكاليّ المَغْربيَّ المالكيَّ (٤) نَفَعَ الله ببَركاتِه لمّا قدِمَ من بلادِ المغرب لم يَأْتَمَّ بأحدٍ مِن أهلِ مِصْرَ ولا غيرِهم زاعماً أَنَّ الأَئمَّةَ يأخذونَ الأُجْرةَ على الإِمامةِ وهو ممنوعٌ منه، فأنكرَ عليه الشيخُ الإمامُ محمَّدُ بن محمَّد بنِ

⁽١) سقط لفظ: «تكبيرتين» من (ت).

⁽٢) «السنن الكبرى» (٢: ٩١).

⁽٣) ونقله الرافعيُّ عن أبي عبد الله الحاكم في «تاريخ نيسابور»، وحكاه السبكي في «طبقات الشافعية» (٣: ١١) وقال: «وهو اختيارُ ابن خزَيمة، وابن أبي هريرة، وأبي رحمه الله». انتهىٰ.

⁽٤) لم أهتدِ إلىٰ ترجمته.

عَرَفَةَ المَغْرِبِيُّ المالكيُّ (١) في هذا الزَّعْمِ والاعتقادِ، ونَظم أبياتاً هي إغراءٌ للمِصْريِّين عليه فقال:

> يا أَهلَ مِصْرَ ومَنْ فِي الدِّينِ شاركَهُم لُزومُ فِسْقِكمُ أو فِسْقِ مَـنْ زَعَمَـتْ بتَرْكِه الجَمْعَ والجُمْعاتِ خَلْفَكُمُ فإِن يكُنْ حالُكم تَقْوىٰ فغَيْرُكُمُ وإنْ يكُنْ عَكْسَه فالأَمْرُ مُنْعَكِسٌ

تَنَسبَّهوا لسوَّالٍ مُعْضِل نَرَلا أقوالُه أنَّه بالحقِّ قد عَدلا وشَرْطُ إيجاب حُكْم الكُلِّ قد حَصَلا قد باء بالفِسْق حَقًّا عنه ما عَـدَلا فاحكُمْ بحَقِّ وكُنْ بالهَـدْي مُعْتَـدلا

فأجابَه بعضُ العُلماءِ وهو أبو الحسن عليُّ السُّلَميُّ التُّونسيُّ بها نَصَّه:

الله المُوَفِّقُ للصواب:

ما كانَ مِن شِيم الأَبْرادِ أن يَسِموا لا لا، ولكن إذا ما أَبْصــروا خَلَـلاً أليْسَ قد قال في «المنهاج» صاحبُه: كذا الفقيه أبو عمران سوّغَه وقال فيه أبو بكرٍ: إذا تُبَتَتْ وقد رَوَيْتُ عن ابنِ القاسم العُتَقيِّ

بالفِسْقِ شَيْخاً على الخَيْراتِ قد جُبلا كَسَوْهُ مِن حُسن تأويلاتِهم حُلَلا يسوغُ ذٰلك لمن قد يَخْتـشي زَلَلا لمن تحمّل خوفاً واقتنىٰ عملا(٢) مكانـةُ المَـرْءِ فليُـتْرَكْ ومـا انـتحلا فيها اختصَرْتُ كلاماً أوْضَحَ السُّبُلا

⁽١) الإمام الفقيه النظّار محمد بن عرفة الوَرْغميُّ التونسيّ (ت ٨٠٣ هـ) تفقُّه على محمد بن عبد السلام ومحمد بن سلامة وغيرِهما. له «المختصر» الـمشهور. و«الحدود» التي شرحها ابن الرصاع. له ترجمة في «الديباج المُذْهب» ص ٤١٩، و«شجرة النور الزكية» ص ٣٢٦.

⁽٢) من قوله: «كذا الفقيه أبو عمران» إلى هنا زيادة من (ت).

ما إنْ تُردُّ شهاداتُ لتارِكها نعم، وقد كان في الأعلَيْنِ مَنْزِلةً كالسخ عَيْرَ مُبْدِ فيه مَعْدِرةً كالسخ عَيْرَ مُبْدِ فيه مَعْدِرةً وعُذْرُهُ (٢) حين أبدى عُذْرَهُ لَهَجاً له له المتخروة السنال المتنافعة المتضرفة المتضرفة وكيف يلزَمُ فِسْقٌ بَعْضَ مَنْ زَعَمَتْ وهَبْكُ أَنَّكُ راءٍ حِلَّهُ نَظَراً

إنْ كانَ بالعلْم والتَّقُوىٰ قد احتفلا مَنْ جانبَ الجَمْعَ والجُمعاتِ واعتزلا إلى الوفاة (١)، ولم يُثلَمْ وما عُلِلا بها استبانَ من الأهواء واتَّصلا أخلُ الأئمة أجراً مَنْعُهُ نُقِلا أقوالُه عن ظنونٍ أجرُها حَصلا فيها اجتهادُكَ أوْلَىٰ بالصَّواب، ولا فيها اجتهادُكَ أوْلَىٰ بالصَّواب، ولا

فَسُتَـلَ شَيْخُنا شَيْخُ الإسلامِ الوالدُ رَضِيَ الله عنه: أَيُّ القَوْلَـيْن أَوْلىٰ بِالصَّواب؟ وأيُّ الزَّعْمَيْن أَسَدُّ نَظْمًا، الإِغراءُ أَو نَظْمُ الجَواب؟

فأجابَ بعد امتناعِ بها نَصُّه:

لِوَجْهِ إلْه الخَلْقِ مَمْدٌ تبجَّلا لشرْعَةِ خَيْرِ الخَلْقِ أَحْمَدَ عَبْدِهِ عليه صَلاةُ الله ثُسمَّ سَلامُه كذاك على آل له وصحابة جوابٌ لنا اللهمَّ أرْشِدْ صَوابَهُ

تَبَارِكَ رِبُّ العرشِ للدِّينِ فَصَّلاً (٣) فَقَيدًا إِلْـهُ الناسِ للدِّينِ أَكْمَـلا فَقِيهًا إِلْـهُ الناسِ للدِّين أَكْمَـلا يُحيَّانِ بالبُشْرِي وبالخَيْرِ مُكْمَلا وأتباعِهم في الخَـيْرِ أَوَّلَ أَوَّلا ويسِّرهُ بالتَّحقيقِ يأتي مُسَـهَّلا ويسِّرهُ بالتَّحقيقِ يأتي مُسَـهَّلا

⁽۱) فيه إِشارةٌ إِلَىٰ ما رويَ من اعتزال الإمامِ مالك بن أنس الجُمْعَ والجماعات والناس قبل وفاته بسبع سنين، وأنه قال حين سئل عن سبب ذلك: من الأعذارِ أعذارٌ لا تُذكر. انتهىٰ من «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢: ٥٤-٥٥).

⁽٢) في (ت): «وعدوه».

⁽٣) في (ت): «فَضَّلا» بالضاد المعجمة.

أَلا إِنَّا الإنصافُ أمْرٌ مُعَدَّلُ فما ذكر الشيخُ المُفَنِّنُ ناظِماً مساجدُ أَهْل المِصْرِ فيها أئمةٌ وأُخْـنُهمُ الأرزاقَ ليس بقادح وما فعلَ الشيخُ الموفَّقُ تارِكاً ولا فِسْقَ يَنْسُبُه ولا جَرْحَ ضِدَّهُم (١) وكانَ مُرادُ الشيخ إِصلاحَ حالهِم وكانَ علىٰ التشديدِ في حـالِ نَفْسِـه يُسَلَّمُ حالُ المَرْءِ للمَرْءِ نَفْسِه وأبْدىٰ مِن الآراءِ ما ليسَ مُنْكَراً مِنَ الوِزْرِ بِالأَخْلاطِ فِي خُلْطَةٍ بَدَتْ وآخَرُ أَجْرَىٰ الحالَ في ظاهرٍ جَـرىٰ ولا عَيْبَ، لا إِنكارَ، والحالُ ظاهرٌ ولَم أَرْعَ وَزْنَ المنظم في سابقٍ أتى فيا رَبِّ سَلِّمْنا بفَضْ لِكَ دائهاً وآخر ما قُلْناهُ حَمْدٌ لرَبِّنا

يَقُومُ به مَنْ كان في الدينِ مَعْقِلا بَعيدٌ عن الإِلزام فاحذَرْهُ مِقْـوَلا صَلاةٌ لهم صَحَّتْ بها قَد تَفضَّلا ولا فِسْقَ يَغْشَاهُم وكُلُّ تَعَدَّلا ولا فِسْقَ عندَ الشيخ حاشيٰ الْمُعَدَّلا وإخلاصِهم لله في الدين بَحْتَلا(٢) وذاكَ مِن التَّسديدِ للنفس فاعدِلا إذا اتِّخذَ التحقيقَ شِرْباً ومَغْسلا وجانب ما يخشاهُ أن يُتَحمَّلا فَذا مَسْلَكٌ يجري لبعض تَنَزَّلا وكانَ علىٰ خيريَعيشُ مُحصِّلا وكلُّ له أَجْرٌ لِما قد تَحصَّ الا حلاوةُ لهذا الوزنِ تأتى تَدَلُّلا وحَسِّنْ لنا سَيْراً إليْكَ ومَنْزلا ونَسْأَلُه خَــتْماً بخــير تَفَضُّــلا

[٤٧] مسألة: كافِرٌ سافَرَ لقَصْدِ مسافةِ القصر لتجارةٍ مَثَلاً، ثمَّ في أثناءِ الطريقِ أَسْلَم. هل له أنْ يَقْصُرَ نظراً إلىٰ ابتداءِ سَفَرِه أم ليسَ له أنْ يَقْصُرَ نظراً

⁽۱) في (ت): «عندهم».

⁽٢) كذا في النسخ الخطية، ولم يتبيّن لي معناه.

إلى أنَّه مرتكبٌ لمعصيةٍ تَـمْنَعُ لهذهِ الرُّخْصَةَ فإنَّهَا إنَّما وقعَتَ للمؤمنين؟ أجابَ: له القَصْرُ في هيئته (١).

[٤٨] مسألة: لو أَخَّرَ المُسافِرُ الأُولىٰ بنِيَّةِ الجَمْع، ثم أَقامَ في وقتِ الثانيةِ قَبْلَ أَن يُصَلِّي، فهَل نقولُ: هيَ فائتةٌ حَضَراً وفائتةٌ سَفراً؟

أجابَ: لم أرَ مَنْ تَعرَّضَ لذلك، والأَقْرَبُ أنَّها فائتة.

[٤٩] مسألة: لو نَوى الإتمامَ ثمَّ اعتقَدَ في الركعةِ الثانيةِ أَنَّه نَوى القَصْرَ، ثم تذكَّره في التشهُّدِ الأَوَّلِ، ما حُكْمُه؟

أجابَ: الأصَحُّ كما قال الرُّوياني: أَنَّه يَقَعُ محسوباً عن الثانيةِ للاتفاقِ عليها، كما لو صَلِّى الثانية بنيَّةِ الأُولى، بخلافِ ما لو اعتقدَ في الركعةِ الثانيةِ من الظُّهْرِ أَنَّه في العَصْرِ، ثمَّ تذكَّرَ لم تصحَّ الركعةُ عن الظهرِ.

[٠٠] مسألة: إذا عَلِمَ المأمومُ أنَّ الإِمامَ (٢) مُسافِرٌ، وشَكَّ هل نوى إِمامُه القَصْرَ، فهل يقصُرُ أم لا؟

أجابَ: نعم يقصُرُ بخِلافِ ما إِذا شَكَّ المأمومُ أَنَّ إمامَه مُسافِر أو مُقيم، فإنّه يَلْزَمُه الإِتمام^(٣). والفَرْقُ بينهُما: أَنَّ نِيَّةَ الإِمامةِ لا يُطَّلَعُ عليها، وشِعارُ الـمُسافِرِ ظاهِر. والظاهِرُ من المسافرِ أَنَّه يَنْوي القَصْرَ، وهذا الذي نقولُ بهِ ونُفْتي به.

⁽١) في (ت): «بقيته». وانظر المسألة الآتية برقم (٨١).

⁽٢) في النسخة (ت): «إمامَه».

⁽٣) لأنه الأصل مع ظهور شعارِ الإقامةِ والسفر. انظر: «غنية المحتاج» (١: ٣٥٠).

[٥١] مسألة: لو شَرَعَ في الجُمُعةِ والوقتُ طَويل، فمدَّ الركعةَ الأُولىٰ حتّىٰ تحقَّقَ أنَّه لم يَبْقَ ما يَسَعُ فَرْضَ الثانيةِ، فهل تنقلبُ ظُهْراً الآنَ أو إلىٰ دُخولِ وَقْتِ العَصْر؟

أجابَ: الْمُرَجَّحُ أَنَّهَا تَصِيرُ ظُهْراً. كذا رَجَّحه الرُّوياني في «البحر».

* * *

[٥٢] مسألة تكذيبُ مدَّعي الإِجماع مُكابرة على مَنْعِ تعدُّدِ الجُمُعةِ في القاهرة (١) لَمُنْعِ تَعدُّدِ الجُمُعةِ في القاهرة (١) لَمُنْعُ النَّخَمَةُ النَّذَاءُ النَّذَ

الحمدُ لله وكَفي، وسلامٌ على عبادِه الذين اصطَفي،

أما بَعْدَ حَمْدِ الله الذي منحَ التوفيق، وفتحَ سبيلَ التَّحقيق، وأوْضَحَ إلىٰ الحقِّ الطريق، وحَكَمَ على المُبْطِلِ بالحُنْلانِ فهو مستمِرٌ على الهُنَيان، والباطِلُ وإنْ راجَ في وقتٍ، فكم دُحِضَ في أزمان، وكم انتفى ونُفِي إلى أيِّ مكان، فإنَّه ليًا وقعَ الكلامُ في تعدُّدِ الجُمُعةِ بالقاهرة، ادَّعَىٰ بَعْضُ مَنْ حَضَرَ دَعْویٰ بأنما مُكابَرة، وقصد بها المُغالبة والمُكاثرة، واللهُ يَعْلَمُ النفسَ البارَّة من النفسِ الفاجرة، ونفى الإجماعَ على المنعِ مِنَ التعدُّدِ، وقصدهُ بلذلك الظهورُ وهو في الفاجرة، والله يُه المتعدُّدِ، والمعرَّحَ بهذه الدَّعوىٰ الباطلة التي الخمولِ في التقدُّمِ والتجدُّد. والعَجَبُ كيف صَرَّحَ بهذه الدَّعوىٰ الباطلة التي

⁽۱) هذه رسالةٌ مفردة وقد تمَّ ترتيبها في هذا الموضع من الفتاوى. وهي كالردِّ على ما أفتى به الإمام التقيُّ السُّبكيُّ من منع تعدُّد إقامةِ جمعتين في بلدٍ واحد، وصنَّف في ذلك تصنيفاً مفرداً سماه «الاعتصامُ بالواحدِ الأحد مِن إقامةِ جُمْعتَيْن في بلد» وهو موجودٌ في «فتاوى السبكي» (١: ١٧١).

هي من حِلْيَةِ التَّقوى عاطِلة، وعن طريقةِ أَهْلِ الفَتْوى عادِلة. وها أنا أذكُرُ مقالةَ العُلهاءِ الأعلام، أئِمَّةِ الإِسلام بحيثُ يَتَّضِحُ لكلِّ واقفٍ علَيْها تكذيبُ هٰذه المقالة، ويقول: عَجَبٌ مِن قائِلها؛ تبَّا له، لا أبا لَهُ، وسَمَّيْتُ هٰذه الكُرَّاسةَ التي بَيَّنْتُ فيها الخِلافَ في المسألةِ وأساسَه _: «تكذيب مُدَّعي الإِجماعِ مُكابَرة على مَنْ عِتدُّدِ الجُمُعةِ في القاهرة» فأقولُ مُستعيناً بالله الواحدِ الأحد، على مَنْ أنكر ذلك بغير سَند، لما اشتملَ عليهِ من المكرِ والحسَد:

المسألةُ مشهورةٌ بالخِلاف، لا يُنكرُ ذلك مَنْ عِنده أدْني إنصاف.

في الصحابة: نَسَبَ جَمْعٌ منَ العلماءِ إلى أميرِ المؤمنين عمرَ بنِ الخطّابِ رَضِيَ الله عنه جوازَ التعدُّد. والذي وجَدْتُه عنه مُسْنداً ما أَسْنَده ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُصَنَّفه» (١) فقال: حَدَّثنا عبدُ الله بنُ إِدريس، عن شُعْبة، عن عَطاءِ بنِ أبي مَيْمونة، عن أبي رافع، عن أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ الله عنه: أنَّهم كَتَبوا إلى عُمَرَ رَضِيَ الله عنه الله عنه عنه الله عنه طاهِرٌ رَضِيَ الله عنه يسألونه عن الجُمُعة، فكتَبَ: جَمِّعوا حيثُ ما كُنتُم. ولهذا ظاهِرٌ في جَوازِ التعدُّدِ (٢) والإسنادُ صحيح.

وعن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما ما ظاهِرُه يخالفُ ذلك إِذْ جاءَ عنه: لا تُقامُ الجُمُعةُ إِلَّا فِي المسجدِ الأكبرِ الذي يُصَلِّي فيه الإمام (٣).

وفي «شَرْح المهذّب» عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهُما مَنْعُ التعدُّدِ فيما لا

⁽١) «المصنَّف» لابن أبي شيبة (٢: ١١).

⁽٢) لكن قال التقيُّ السبكي: وليس في هذا الأثرِ عن عُمَر رضي الله عنه تعرُّضٌ للتعدُّد، وإنّما فيه إجازتُه جمعة في أيِّ مكانٍ كان من القرى والمدن. انظر: «فتاوى السبكي» (١: ١٧١). (٣) «مصنَّف عبد الرزاق» (٣: ٧٧) برقم (٢٠٤٥)، ونقله التقيُّ السبكي عن ابن المُنْذر.

يَعْسُرُ الاجتماعُ فيه (١٠). والظاهِرُ من قولِه رَضِيَ الله عنه ما كانوا عليه في السلفِ من أنَّ إِمامَ الجُمُعةِ هو الإمامُ الخليفة، فكانوا يَخافونَ مِن تَفَرُّقِ الكَلِمة. والآنَ فَقَد زالَ هٰذا المعنىٰ.

وأمَّا في التابعين: فعَنْ عطاءِ بن أبي رَباح: أنَّه يجوزُ إِقامَةُ جُمَعٍ في البَلَد. كذلك نقله عَنه جَمْعٌ مِن العلماءِ، وفي «مُصَنَّفِ عبد الرزاق» (٢) عن ابنِ جُرَيْجٍ، قُلْتُ لعطاء: أرأَيْتَ أَهْلَ البَصْرَةِ لا يَسَعُهُم المسجِدُ الأَكْبَرُ، كيف يَصْنعون؟ قال: لكلِّ قوم مسجِدٌ يُجُمِّعون به، ثم يُجْزِئ ذلك عنهم (٣).

وعن عَمْرو بنِ دينارِ أثَرٌ ظاهِرُه يَقْتضي جَوازَ التعدُّدِ في المساجِدِ أخْرجَه عبدُ الرزاق في «مُصَنَّفه» عن مُحمَّدِ بن مُسْلمِ قال: سمعتُ عَمْرو بن دينار يقول: إذا كانَ المسجِدُ تُجْمَعُ فيه الصلواتُ فليُصَلَّ فيه الجُمْعةُ.

والخلافُ في المسألةِ عندَ أصحابِ المذاهبِ الأَرْبعةِ مشهور:

أمَّا الإِمامُ أبو حنيفةَ رَضِيَ الله عنه فالأَصحُّ عنه جَوازُ تعدُّدِ الجُمُعةِ في السِمِصْرِ الجامِع، ولهذا هو المشهورُ عن مُحمَّدِ بنِ الحَسَن (٤)، وروايةٌ ذكرها

⁽١) «شرح المهذب» (٤:٩١١) وعبارتُه ثمّة: «مذهبُنا أنه لا يجوزُ جُمعتانِ في بلدٍ لا يعسُر الاجتماع فيه».

⁽٢) «مصنف عبد الرزاق» (٣: ٧١) برقم (١٩٨٥).

⁽٣) قال ابن جُرَيْج في إِثْرِ جواب عطاء: فَأَنكر الناسُ ذٰلك أَن يُجَمِّعوا إِلَّا في المسجدِ الأكبر.

⁽٤) وهو الذي صحَّحَه ملّا علي القاري في «فتح باب العناية» (١: ٣٠٤) وجزم به ابن نُجَيْم في «البحر الرائق» (٢: ١٥٤) حيث قال: «يصحُّ أداءُ الجمعة في مصر واحد بمواضع كثيرةٍ. وهو قولُ أبي حنيفة ومحمد، وهو الأصحُّ، لأنّ في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حَرَجاً بَيِّناً، وهو مدفوع». انتهىٰ.

الشيخان (١) عن أبي يوسف. ومن العلماءِ مَنْ قال: لا يَصِحُّ عن أبي حَنيفةَ في هٰذه المسألةِ شيءٌ، ومِنْهم مَنْ نَقَلَ عنه غَيْرَ ذلك. وفي «المنظومةِ» زيادة:

وجَوَّزَ الجُمعةَ في جوامع مُحَمَّدٌ في كلِّ مِصْرٍ جامع وفي الأَصحِّ مَذْهَبُ النُّعان في هٰذه كمَذْهَب الشيباني

وعن أبي يُوسفَ روايةٌ بجوازِ جامِعَيْن في جانبَيْن بينهما نَهرٌ كبغداد (٢). وعنه ثلاث جُمَع. وعن مُحمّد بن الحسن: يجوزُ جُمْعتان. وعنه: ثلاث، ووَجَّه قومٌ رواية جواز التعدُّدِ مع الزيادةِ على الثلاثِ بأنّها كصلاةِ الظُّهر، وهٰذا لا يُحَصِّصُه بالحاجة. وأمَّا عند الحاجةِ فلا توقُّفَ في جوازِ التعدُّدِ بحسب الحاجة.

وأمّا المالكيةُ ففي جَوازِ تعدُّدِها عندَهم ثلاثةُ أقوال: أحدُها: الجوازُ من غيرِ تَقْييد. والثاني: المَنْعُ^(٣). والثالثُ: إنْ كانَ ذا جانِبَيْن أو جوانبَ وبينهما نَهرٌ أو ما في معناه مما يُتكَلِّفُ به المشقَّةُ إذا قُطِعَ، جازت إقامتُها في موضِعَيْن أو مواضع بحسبِ الحاجة. وقال محمد بن عبد الحكم (٤) ويَحيىٰ

⁽١) كذا في النسخ الخطية، ولم يتبيّن لي وَجُهُه.

⁽٢) الروايةُ المحرَّرةُ عن أبي يوسف هي: «يجوزُ الجَمْعُ في موضِعَيْن إِذا كان المِصْرُ كبيراً، أَو حال بين الخُطَّتَيْن نهرٌ كبغداد». انتهىٰ من «فتح باب العناية» (١: ٤٠٤) ولتهامِ الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١: ٥٨٦) و«فتاوىٰ اللكنوى» ص ٣٥٣.

⁽٣) وهو المذهبُ. انظر: «المعونة علىٰ مذهب عالم المدينة» للقاضي عبد الوهّاب (١: ٣١٣) و«حاشية الدسوقي علىٰ الشرح الكبير» (٣: ٤٤١).

⁽٤) الإمام الجليل أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم (ت ٦٨ هـ) من فقهاء المالكية المبرّزين وصاحب التصانيف البديعة في مذهبه. له ترجمة في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٣: ٢٢) و «شجرة النور الزكية» لمحمد مخلوف (١: ١٠١).

ابن عُمر (١): الأَمصارُ العِظامُ مِثْلُ مصرَ وبغدادَ لا بأسَ أن يُجَمِّعوا في مسجدَيْن للضرورة. قال ابنُ عبد الحكم: وقد فُعِلَ ذلك والناسُ متوافِرون فلم ينكروه.

وأما الشافعيةُ فعنِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه نصٌّ وتقرير.

أمّا النصُّ في «الأمِّ»^(٢) و «المُخْتَصر»: ولا يُحجَمَّعُ في مِصرٍ وإنْ عَظُمَ وكَثُرَتْ (٣) مساجدُه إلّا في واحدٍ منها (٤).

وأما التقريرُ، فقد دخل الإِمامُ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه بغدادَ، فوجَدَ فيها يُمقامُ جُمْعتانِ، وقيل: ثلاثُ جُمَع، جزمَ به الرُّويانيُّ في «البحر» وقال: كانوا يُصَلّون في ثلاثةِ جَوامِعَ: جامعِ المنصور، وجامعِ المدينة، وجامع الرُّصافة، ولم ينكِرْ ذٰلك أحدٌ عليهم (٥).

واختلفَ أصحابُه في ذلك، فقالَ قومٌ منهم: المسألةُ اجتهاديّةٌ ولا يُنكَرُ في مواضع الاجتهاد. وهذا نَصُّ مِنهم بأنَّ المسألة خلافية، ولو كانت إِجماعيّةً كما قال المُدَّعي لم تكُن اجتهاديّة، إذْ يكونُ الجِلافُ مُرْتَفِعاً.

⁽۱) في النسخ الخطية «عِمران». ولم أهتدِ إليه. وصوابُه «عمر» وهو الذي في تراجم المالكية: يحيى ابن عمر بن عامر الكناني الأندلسي (ت ٢٨٩ هـ) تفقّه بسحنون وغيره. كان إماماً شُبْتاً فقيهاً كبيراً ضابطاً. له ترجمة في «تاريخ علماءِ الأندلس» لابن الفرضي (٢: ٩٠٦). ووقع على الجادَّةِ في «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» (٣: ٤٤١) حيث نقل قولَه بجوازِ التعدُّدِ إن كان البلدُ كبيراً، وقد جرى العملُ به. انتهى.

⁽٢) الأم (١: ٢٢١) والبلقيني إنَّما ينقُلُ كلامَ الشافعيِّ من «مختصر المزني» ص ٢٨.

⁽٣) في «الأُمّ»: «وكَثُر عامِلُه ومساجدُه».

⁽٤) عبارةُ «الأم»: «إِلَّا في موضع المسجدِ الأعظم».

⁽٥) نقله التقيُّ السبكيُّ في «الفتاويٰ» (١: ١٧٩ - ١٨٠).

وقال آخرون: لأنَّ بَغْدادَ يَعْسُرُ فيها الاجتماعُ في موضع، فيجوزُ التعدُّدُ بحَسبِ عُسْرِ الاجتماع، وبهذا الوَجْهِ أَفْتَىٰ الـمُزَنِيُّ وقال به ابن سُريج (۱) وأبو إسحاق المروزيُّ (۲)، ورَجَّحَه القاضي ابنُ كَجِّ والحَنَّاطي (۳) والقاضي أبو الطَّيّب في كتابه «المجرَّد» والرُّوياني والغَزاليُّ وآخرون. قال الرافعيُّ: وهو اختيارُ أكثرِ أصحابِه (٤) تصريحاً وتَفْريعاً (٥). وجرىٰ علىٰ تصحيحِ ذلك في اختيارُ أكثرِ أصحابِه (٤) تصريحاً وتَفْريعاً (٥). وجرىٰ علىٰ تصحيحِ ذلك في «المحرَّر» واتَبعه عليه صاحبُ «الروضَة» فيها، وفي «شَرْحِ المهنَّب» و «المنهاج»، وعليه جرىٰ في «الحاوي الصغير» وهو الذي يترجَّحُ من حيثُ الدَّليل. وقالَ وَعليه جرىٰ في «الحاوي الصغير» وهو الذي يترجَّحُ من حيثُ الدَّليل. وقالَ آخرون: إنها لم يُنكر في بغداد؛ لأنها كانت في قرى مفرّقة ثمّ اتصلت بالعهارة، وقال آخرون: إنّها لم يُنكر لأنَّ بين جانبيْها نَهراً، فيكون الشِّقّانِ (٢) كالبلَدَيْن،

⁽۱) أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيْج القاضي البغدادي (ت ٣٠٦ هـ)، ناشر مذهب الشافعي، تفقه بأبي القاسم الأنهاطي وغيره، وعلىٰ يده انتشر المذهب انتشاراً كبيراً، عدَّه بعضهم المجدد علىٰ رأس المئة الثالثة، له مصنفات كثيرة زادت علىٰ أربع مئة مصنف فيها يُقال. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٣: ٢١)، و«طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٨٩).

⁽٢) ستأتي ترجمته في المجلد الثاني، ص٢٥٨.

⁽٣) الإمام الجليل أبو جعفر الحسين بن محمد الطبري الحنّاطي تفقّه بفقهِ ابن القاصّ وأبي إسحاق المروزي وغيرهما، له «الفتاوى» مجلد لطيف، وكتابٌ مطوّل. ومات بعد الأربع مئة بقليل. له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (١:١٨٠).

⁽٤) كذا في النسخ الخطية. وفي «شرح الرافعي» (٤: ٣٠٨): أصحابنا. وحكاه التقيُّ السبكيُّ علىٰ الجادَّةِ في «الفتاويٰ» (١: ١٨٠) وتعقَّبه بقوله: «وقولُ الرافعيِّ: أكثر أصحابنا؛ غير مسلَّم له».

⁽٥) كذا في النسخ، والذي في «شرح الرافعي» و«فتاوى السبكي»: «وتعريضاً» وهو الْأَشْبَه بالصواب.

⁽٦) في (ت): «الشعار».

وذلك يجري فيها يكونُ فيه كذلك، ولم يقُل أحدٌ منهم إنَّ المسألة إجماعية، فها دَعْوىٰ ذلك إلّا بَلِيَّـة.

وأمّا الحنابلة ففي «الكافي»(١) لابنِ قُدامة: فإن احتيجَ إلى أكثرَ من جُمُعةٍ جازَ، لأنَّها صُلِّيتُ (٢) في الأمصارِ العظيمةِ في جوامعَ من غيرِ نكيرٍ (٣)، فصارَ إجماعاً، ولأنَّها صلاةُ عيدٍ، فجازَ فِعْلُها في موضعَيْن كغيرِها. وحكى صاحبُ «المحرّر»(٤) فيه روايتَيْن عن أحمدَ رَضِيَ الله عنه (٥).

ثمَّ بعْدَ أَئِمَّةِ المذاهبِ الأربعةِ استمرَّ عملُ المُسلمينَ من العلماءِ وغيرِهم على تعدُّدِها في البلادِ العِظام. وفَتْحُ بابِ قولِ المَنْعِ مُطْلَقاً يُؤدِّي إلى حَرَجٍ عظيمٍ ومَشقَّةٍ بالغةٍ وقد قالَ ربُّنا سُبحانَه وتعالىٰ: ﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ ومَشقَّةٍ بالغةٍ وقد قالَ ربُّنا سُبحانَه وتعالىٰ: ﴿وَمَاجَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [الحج: ٧٨]، وقد اشتهر من كلام الأئمةِ العلماءِ منهم الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه:

⁽۱) لابن قدامة (۱: ۲۲۳). وهو الإمام الجليل، الفقيه المبرّز أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ابن قدامة المقدسيّ ثمّ الدمشقيّ الحنبلي (ت ٢٠٠هـ) صاحب «المغني» الذي هو رابع كتب الإسلام، وغير ذلك من التصانيف البديعة، له ترجمة في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٣٠).

⁽٢) سقط لفظ «صُلِّيت» من (ت).

⁽٣) في النسخ الخطية: «تكبُّر».

⁽٤) يعني المجد بن تيمية (ت ٢٥٢ هـ) تفقّه على الحلاويِّ وغيره، وسمع من الحافظ الرهاوي كان رأساً في الفقه وأصولِه، وكتابُه «المحرَّر» من أشهر كتب المذهب. له ترجمة في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب (٢: ٢٤٩).

⁽٥) المحرَّر (١: ١٤٢). قال ابن مُفلح في تعليقه على «المحرَّر»: «والمذهّبُ عند الأَصحابِ الجوازُ، وهو المنصورُ في كتب الخلاف».

"إذا ضاقَ الأمْرُ اتَّسَع" (١)، ثُمَّ يُؤدّي القوْلُ بالمَنع إلّا في موضع واحدٍ إلى إبطالِ صلاةِ خلقِ كثيرٍ في أعصارِ مُتعدِّدةٍ من جُمْلتهم المدَّعي، وأنَّ هؤلاء القومَ في هٰذه الأعصارِ خرجوا في مُدَّةِ تجميعِهم على هٰذا الوجهِ بغير جُمُعةٍ صَحيحةٍ، وما تلك الدَّعوى إلا بَليَّةٌ عَمّت، وداهِيةٌ طمَّت، أَضْحَتْ بها شُموسُ صلواتِ الأئمة الأعلام وغيرها من المسلمين كاسفة، ليس لها من دونِ الله كاشفة. فيا أيُّها المُسلمون، هل سمِعْتُم بها حَدَث لكم من إبطالِ صلاتِكم في جميع جوامِعكم بلذه الدَّعوى القبيحةِ، والمقالةِ التي هي غيرُ صحيحة. فاجأروا إلى الله في إظهارِ الحقِّ وقَمْع المقالاتِ الباطلة، وأن يزيلَ عن المسلمينَ هذه النازلة، والذي أقوله لكم أيُّها المسلمون: إنَّ جُمَعكم كلَّها صَحيحة، فبهٰذا تُبشِّرون ولغيرِه تُنكِرون، ولا تكونوا إلّا على هذه العقيدةِ، فإنَّها المقالةُ الحميدةُ، جعلَنا اللهُ وإيَّاكُم ممَّن حُمِدَ في أقوالِه وأفعالِه في الدُّنيا والآخرة، وأُلبِسَ النعيم الفاخرة، آمين آمين آمين، والحمدُ لله رب العالمين.

وقد بسطتُ الفوائدَ على هذه المسألةِ في التصنيف الشافي الذي سمّيتُه «إظهار السند(٢) في تعدُّدِ الجمعة في البلد» فليُ نظر فإنه مفيد، وحسبُنا الله ونعمَ الوكيل.

⁽١) ذكره النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٢٩١) عن «شرح التلخيص» للقفّال قال: «سألتُ أَبا زيدٍ ـ يعني المَرْوَزيَّ ـ عن الحُفِّ يُحخْرَزُ بشعر الخنزير، هل تجوزُ الصلاةُ فيه؟ فقال: الأمرُ إِذا ضاق اتَسع». قال القفّال: «مرادهُ أَنَّ بالناسِ حاجةً إِلَىٰ الحَرْزِ به، وللضرورةِ جَوَّزنا ذلك». انتهىٰ.

⁽٢) في (ت): «المسند».

[٣٥] مسألة: قريةٌ لا يجتمِعُ فيها أربعون، هل يُصَلُّونَ الجُمُعةَ أو الظُّهرَ؟ أجابَ: يُصَلُّونَ الظُّهْرَ على مَذْهَبِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه (١). وقد أجازَ جَمْعٌ من العلماءِ أن يُصَلُّوا الجُمُعةَ وهو قَوِيٌّ (٢). فإذا قلَّدوا مَنْ قال هذه المقالة، فإنَّه م يُصَلُّون الجُمُعة، وإن احتاطوا، فصَلَّوُا الجُمُعة، ثم الظُّهْرَ كان حَسَناً، فبابُ الاحتياطِ يُسَوِّعُ مِثْلَ هذا.

[35] مسألة: رجلٌ أدرَكَ رَكعةً من الجُمُعةِ مع الإمام، وفي قُعودِ الإِمام للإِمام اللهِ اللهِ المِمام للإِمام للتشهُّدِ فارَقَه المأمومُ وأتى بركعةٍ ثانيةٍ وسَلَّم، فهل تنعقِدُ له الجُمُعة أم لا؟ أجابَ: نَعَمْ تنعقِدُ له الجمُعة.

[00] مسألة: حكايةُ الوجهَيْن فيمَن أدركَ إِمامَ الجُمُعةِ بعد رَفْعِ رأسِه من الثانية، هل يَنوي الجُمُعة تَبَعاً، أو الظُّهْرَ لأنّها الحاصلةُ له؟ وهل ذلك على سبيلِ الوجوب أو الأَوْلَويّةِ حتىٰ لو نوىٰ الظُّهْرَ علىٰ المرجوحِ لا تصحُّ صلاتُه؟

أَجَابَ: حَكَايةُ الخَلافِ المذكورِ في نيَّةِ الجُمُعةِ أَو الظُّهرِ ظاهرهُ أَنَّه في الإِيجابِ حتى لو نوى غَيْرَه لم تصحَّ صلاتُه. ولكنَّ هذا الخلافَ ليسَ في

⁽۱) انظر: «الأُمّ» (۱: ۱۹۰). وهو مشهورٌ مذهبِ الحنابلةِ كها في «المغني» لابن قدامة (٣: ٢٠٤). واشترطت المالكية العدد ولكن دون تقييده بالأربعين كها في «المعونة» للقاضي عبد الوهّاب البغدادي (١: ٣٠٠).

⁽٢) وهو مذهبُ الأحناف كما في «بدائع الصنائع» للكاساني (١: ٦٠١) وهو مرويٌّ عن الإمام أحمد كما في «المغني» (٣: ٢٠٤).

شيءٍ من نُصوصِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه، ولا في شيءٍ من كلامِ أصحابِه في الطريقَتَيْن (١)، ولا يُعْرَفُ الحلافُ إلّا في كلامِ صاحب «البيان» (٢). وفي «شرح الرافعيّ» (٣) نَقَلَ الوجهَيْن عن صاحب «البيان» وغيرِه، ولم يذكُر ذلك في «الروضة» (٤) بل حكى الوجهَيْن من غير نسبةِ حِكايةِ ذلك عن أحد. ولكن في «شرح الموضة» (١) بل حكى الوجهَيْن من غير نسبةِ حِكايةِ ذلك عن أحد. ولكن في «شرح المافعيّ». وقال في الذي صَحَّحه تَبَعاً للرافعي: إنَّه قطعَ به الرُّويانيّ في «الحلية» وآخرون.

والذي في «شرح الرافعيّ»: أنه هو الذي ذكرة القاضي الرُّوياني ولم يَقُل: في «الحلية»، فذكره شارحُ «المهذّب» عن «الحلية»، ولكن قال: وآخرون. ولم يُبيّن مَن الآخرون؟ والذي أقولُه: إنّه قد يُتَخَيَّل أَخْذُ ما صُحِّحَ من نَصِّ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه في «الأمِّ» (٦) و «خُتصر المزني»: على أنّ مَنْ لا عُذْرَ له في التخلُّفِ عن الجُمعةِ إذا صلّى الظُّهر بعد الزوالِ وقَبْلَ انصراف الإِمام أنبًا لا تُجزئ، وعليه أن يُعيدها إذا انصر ف الإمام ظُهْراً أربعاً. قال في «الأمِّ» (٧): مِن قِبَل أنَّه لم يكُن له أن يُصلّمها _ يعني الظُّهر _ وكان عليه إثيانُ الجُمعةِ، فلما فاتَتْهُ صلّاها قضاءً، له أن يُصلّمها _ يعني الظُّهر _ وكان عليه إثيانُ الجُمعةِ، فلما فاتَتْهُ صلّاها قضاءً،

⁽١) يعني طريقتي العراقيين والخراسانيين كها هو مُقرَّر في المذهب.

⁽٢) يعنى الإمامَ العِمرانيَّ. وانظر كلامَه في «البيان» (٢: ٢٠١).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٤: ٣٢٧).

⁽٤) «روضة الطالبين» بحاشية البلقيني (١: ٢٠٦ –٤٠٧).

⁽٥) «المجموع شرح المهذب» (٤: ٥٥٦).

⁽٢) «الأمّ» (١: ١٩٠).

⁽٧) المصدر السابق (١: ١٩٠).

وكان كمَن تركَ الصلاة (١) حتى فاته وقْتُها، ويُصَلِّها قضاءً، ويَجْمَعُها، ولا أَكْره جَمْعَها إلّا أَن يَجْمَعَها استخفافاً بالجُمعةِ أو رَغْبَةً عن الصلاةِ خَلف الأئِمة. هذا كلامُه في «الأمِّ». وأَخَذَ بظاهِرِه ابنُ الصبَّاغ (٢) والشاشيُّ في «الحلية» (٣) فقالا: لا يصحُّ ظُهْرُ هٰذا على الجديد ما لم يتحقَّقِ الفوات، وذلك بعدَ سَلامِ الإمامِ لاحتمالِ عارضٍ يُفْسِدُها، فيجبُ استِئنافُها. ومِنَ الأصحابِ مَنْ قَطَعَ بصحَّةِ صلاةِ الظُهر من غيرِ المَعْذورِ إذا رَفَع الإمامُ رأسَه من ركوعِ الثانية.

و هذا التخيُّل الذي قَدَّمْناهُ بَعيدٌ، فإنّ الكلامَ في مسبوقٍ لم يتعمَّد تفْويتَ الجُمعةِ، وإنَّما تأخَّر بِعُذْرٍ ثم لَجَقَ الإمامَ بعد رَفْعِ رأسِه من ركوعِ الثانية. وهذا فَرْضُه حينَ عَذِ الظُّهْرُ قَطْعاً وليس كالمتعمِّدِ بصلاةِ الظُّهْرِ قبلَ انصرافِ الإمامِ من صلاةِ الجمعة، فإنَّ ذاكَ يُغَلَّظُ عليه بها ذُكِر.

ولو أَنَّ ذاك بعدَ تعمُّدِه التأخيرَ بادر (٤) إلى حضورِ الجُمعةِ فوجَدَ الإِمامَ قد رفعَ رأسَه من ركوعِ الثانية، فأرادَ أن يدخُلَ مع الجماعةِ ليصلِّي معهم، فإنَّ حُكْمَه حُكْمُ المَسْبوقِ الذي لم يتعمَّدِ التأخيرَ لوجودِ الإقلاعِ عن ذلك الذي تعمَّده.

والصوابُ عِندي فيهم إ: أنَّه يَنْوي الظُّهْرَ، لأنَّها الحاصلةُ له. وما ذكرَه من

⁽١) سقط لفظ «الصلاة» من (ت).

⁽٢) في(ت): «ابن الصلاح».

⁽٣) «حلية العلماء» للقفّال الشاشي (٢: ٢٧٤).

⁽٤) في النسخة (ت): «بإدراك».

احتمالِ عارضٍ يُفسِدُها فيجبُ استِئنافُها، فذاك في المُغلَّظِ عليه الذي يُريدُ الانفرادَ بصلاةِ الظهر، وذاك المعنى صالحُ للتخليظ بخلافِ ما نحنُ فيه، وكذلك ما يُتخَيَّلُ من أنَّ الإمامَ قد يكونُ تركَ من الأُولىٰ ما يُلَفِّقُ الثانيةَ، فتذكَّر ذلك فيأتي بركعةٍ، هو أيضاً بَعيدٌ لذِكْرِ التغليظِ لا للنيَّة، لأنَّ النيَّة تَعْتَمِدُ ما هو قائِمٌ دونَ المُحْتَمل بخلافِ التغليظ.

وما ذكرْتُه مِن أَنَّه يَنْوي الظُّهْرَ قَطعاً هو مُقْتَضَىٰ نصِّ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه، ومُقْتضیٰ الآثارِ التي ذكرَ الشافعیُّ رَضِيَ الله عنه بعضها، ففي أواخِرِ «كتابِ اختلافِ علیِّ وابنِ مسعودٍ» (١) رَضِيَ الله عنهما في أثناءِ «باب الحدود» قُبَيْلُ «بابِ الصِّيام» قال الشافعیُّ رَضِيَ الله عنه: أخبرنا أبو مُعاوية، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبدِ الله قال: إذا أدرَكْتَ ركعةً من الجُمُعةِ فأضِفْ إليها أُخرىٰ، فإنْ فاتَك الركوعُ فصَلِّ أربعاً.

قال الشافعيُّ: وبهذا نقول لأنَّه مُوافِقٌ مَعْنىٰ ما رُوِّينا عن النبيِّ ﷺ. وقد خالفَ هٰذا بعضُهم، فزعمَ أنَّه إذا لم يُدْرِك الخطبةَ صلّىٰ أربعاً، ورجعَ بعضُهم إلىٰ أن قالَ مِثْلَ قَوْلِنا. وقال بعضُهم: إذا أدركَ الإمامَ في شيءٍ من الصلاةِ وإن كانَ جالساً صلَّىٰ ركعتَيْن، فخالفَ هٰذا الحديثَ والذي قَبْلَه.

فهذا الأثرُ الذي أخذَ به الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه صريحٌ بأنّه يُصَلِّي أربعاً ولا يَنْوي الإنسانُ إلا ما يُصَلِّيه. ومُقْتضىٰ هذا: أنَّه يُصَلِّي الظُّهْرَ، فحينَئذِ يَنْوي الظُّهر، ولو نوىٰ الجُمعةَ علىٰ هذا لم تصحَّ نِيَّتُه، لأنَّها لا تحصُلُ له، فكيفَ يَنوي

⁽١) انظر: «الأمّ» (٧: ١٨٦).

ما لم يحصُلْ له، وما يُتَخيَّلُ من الاحتهالَيْن السابقَيْن لا يَصلُحان للنيَّةِ إنّما يصلُحان للتغليظِ كها سبق.

وقد أسند البَيْهَقيُّ (١) عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما مِثْلَ ما ذُكِرَ عن ابنِ مُمَرَ رَضِيَ الله عنهما مِثْلَ ما ذُكِرَ عن ابنِ مسعودٍ، وذكر قبْلَ ذلك كُلِّه حديثَ أبي هُريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أدركَ ركعةً من الجُمُعةِ فليُصلِّ إليها أُخرىٰ، فإنْ أدركَهم جُلوساً صلّىٰ أربعاً» (٢) قال البيهقيُّ: ورُويَ ذلك عن أبي هُرَيْرةَ من قولِه (٣).

وفي «البيان» (٤) ذكر حديث أبي هُريْرة وفيه: «ومَنْ أَدْرك دونَ الرَّكعةِ صلّاها ظُهْراً أربعاً» وأورد في «البيان» ذلك للحجَّةِ على المخالفين الذين قالوا: يُصَلِّها جُمُّعةً وإنْ أَدْركه في التشهُّد، أوْ في سجدتي السَّهْوِ بعدَ السلام. قال: فيكونُ نُطْقُ الخبر دَليلاً على إبطالِ قَوْلِ غيرِنا فيها، فيقالُ لصاحبِ «البيان»: ونُطْقُ الحقِّ دليلٌ على إبطالِ ما حكيْتَه مِن أنّه يَنْوي الجُمعَة، ويأتي بأربع بَعْدَ سلام الإمام، لكنَّ الخبرَ الذي ذكره ضَعيفٌ ولا سيَّا هذه الزيادة، والحديثُ من أَصْلِه رواهُ الحاكمُ في «مستدركه» (٥) من ثلاثِ طُرُقٍ (٢) وقال: أسانيدُها من أَصْلِه رواهُ الحاكمُ في «مستدركه» (٥) من ثلاثِ طُرُقٍ (٢)

⁽١) في «السنن الكبرىٰ» (٣: ٣٠٣) وبنحوه أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٨٨٤) من حديثِ ابن عمر رَضِيَ الله عنهما.

⁽۲) «السنن الكبري» (۳: ۲۰۳).

⁽٣) يعني موقوفاً عليه رَضِيَ الله عنه.

⁽٤) للعِمراني (٢: ٢٠٢).

⁽٥) «المستدرك» للحاكم (١: ٤٢٩).

⁽٦) يعني عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه.

صَحيحة. ورواه ابن ماجَهْ^(۱) والدارقطنيُ^(۲) وغيرُهما. ويُغني عنه حديثُ أبي هُرَيرةَ الثابتُ: «مَن أُدرك ركعةً من الصلاةِ فقد أدركها»^(۳) فإنّه بعُمومِه^(٤) يتناولُ الجُمُعةَ وغيرَها.

وروى ابن ماجَـه من حديثِ ابنِ عُـمَر رَضِيَ الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ من صلاةِ الجمعةِ أو غيرها، فقد أَدركَ الصلاة»(٥) ومفهومُ حديثِ أبي هُريرةَ الثابتِ أنّ من لم يُدْرِك ركعةً لا يكونُ مُدْرِكاً لتلك الصلاةِ، ومن لا يُدْرك الجُمُعةَ فعليه صلاةُ الظُّهر، فينوي حينئذٍ ما عليه.

فإن قيل: فلو تُخُيِّلَ أَنّه يُسْتَحَبُّ أَن يَنْويَ الجُمُعةَ كَمَا استحبَّ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه لأصحابِ الأعذارِ أنَّهم لا يُصَلَّون الظُّهْرَ حتى يَنْصَرِفَ الإِمامُ، لأنه لعلَّه يَقْدِرُ على إتيانِ الجُمُعةِ، فيكونُ إتيانُها خيراً له.

قلنا: ذاكَ ذكره الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه لتأخيرِ صلاةِ الظُّهرِ لا لنيَّةِ صلاة الجمعة لمن لا تحصُل له. وعلىٰ لهذا التخيُّلِ يكونُ ما صحَّحوه في الاستحباب،

⁽۱) «سنن ابن ماجَهْ» (۱۱۲۱) وأعلّه البوصيري في «زوائد ابن ماجَهْ» (۱: ۲۷۳) بعمرو بن حبيب متّفق علىٰ تضعيفه.

⁽٢) «سنن الدارقطني» (٢: ١٠).

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٢٨٤) والبخاري (٥٨٠) ومسلم (٦٠٧) وغيرهم من حديث أبي هريرة. وتمامُ تخريجه في «المسند».

⁽٤) سقط لفظ: «بعمومه» من (ت).

⁽٥) أخرجه ابن ماجَه (١١٢٣) وفي إسناده بقيّةُ بن الوليد، صدوقٌ كثير التدليس عن الضعفاء، كما في «التقريب» (٧٣٤) وقيل: بل ضعيف كما في «تحرير التقريب» (٧٣٤).

وما لم يُصَحِّحوه في الإيجاب فلم يتواردا على مَحلِّ واحدٍ، وقد قدَّمْنا ما يتعلَّق بذلك.

ووُجِّه في «البيان» (١): أنَّه يَنْوي الجُّمُعةَ بأنَّ الإمامَ لم يُسَلِّم منها، وهذا فيه إشعارٌ بأنَّ الإمامَ ما دامَ في صلاةِ الجُّمعةِ فإنه يُترجّىٰ أن يستأنِفَ الجُّمُعةَ لفسادٍ، أو أن يقومَ إلىٰ ركعةٍ لوجودِ ما يقتضيها ممّا ترك في الأُولىٰ، وهذا التَّرجِّي إنها يصحُّ (٢) للتأخيرِ لا للنيَّةِ كها سبق.

ووجّه الرافعيُّ في «الشّرح» هذا الوَجْه لموافقةِ الإمام. وهذا التوجيهُ لا يصحُّ على أصلِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه الذي ترجَم عليه في «الأم» (٣) و «مختصر المزني» (٤): «اختلافُ نِيَّةِ الإمامِ والمأموم» فذكر في أوّلِه حديثَ مُعاذٍ وفيه: أنَّ الرجلَ الذي خرجَ من الصلاةِ خلفَ معاذٍ قال للنبيِّ عَيَّاتِيْ: إنَّ مُعاذاً صلّى مَعَك ثم رجَع فأمّنا، وذكره من طرق، ثم أردَفه بحديثِ صلاةِ بَطْنِ نَخْلٍ في صلاتِه بكُلٍ من الطائفتيْن كلَّ الصلاة (٥). قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: والآخِرةُ مِن هاتَيْن للنبيِّ عَيَّاتِهُ نافِلةٌ، والأُخرىٰ فَريضة، ثمَّ حكىٰ عن عطاءِ جوازَ صلاةِ الظُّهرِ خلفَ مَن يُصَلِّي العَصْرَ، ثمَّ حكىٰ عنه جوازَ صلاةِ العشاءِ خلفَ من يُصلِّي المغرب. قال

⁽١) «البيان» للعِمراني (٢: ٢٠١).

⁽٢) في (ز): «يصلُح».

⁽٣) «الأم» (١: ٠٠٠).

⁽٤) «مختصر المزني» (٨: ١١٥).

⁽٥) انظر: «روضة الطالبين» (٢: ٤٩).

الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه: ورُوِيَ عن عمرَ بنِ الخطّابِ ورجلِ آخرَ من الأنصارِ مِثْلُ لهذا المعنىٰ (۱). ويُرْوىٰ عن أَبي الدَّرْداءِ وابنِ عبّاسٍ قريباً منه. وكان وَهْبُ ابنُ مُنبَّهِ والحَسَنُ وأبو رجاء العُطارِديَّ يقولون به، ثم حكىٰ عن طاووسٍ صحَّةَ العِشاءِ خَلْفَ مَن يُصَلِّي القِيام.

قال الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه (٢): وكلُّ لهذا جائزٌ بالسنَّة، وما ذكَرْنا ثُمَّ بالقِياس، ونِيَّةُ كُلِّ مُصَلِّ نِيَّةُ نَفْسِه لا يُفْسدُها عليه أن يُخالِفَها نِيَّةُ غيرِه وإنْ أمَّه؛ ألا تَرىٰ أنَّ الإمامَ يكونُ مسافِراً ينوي ركعتَيْن، فيجوزُ أن يُصَلِّي وراءه مُقيمٌ بنِيَّتِه وفَرْضُه أربَع؟

أُوَلا ترىٰ أنَّ الإمامَ يسبِقُ الرجلَ بثلاثِ ركعاتٍ ويكونُ في الأخيرة، فيُجزي الرجلَ أن يُصَلِّيها معَه وهي أوَّلُ صلاتِه؟

أُولَا تَرىٰ أَنَّ الإمامَ ينوي المكتوبةَ فإذا نَوىٰ مَنْ خَلْفَه أَن يُصَلِّيَ نافلةً أَو نَذْراً عليه، ولم يَنْوِ المكتوبةَ يُجزي عنه؟

أَوَلا ترىٰ أَنَّ الرجلَ في فلاةٍ يُصلِّي فيُصلیٰ بصلاتِه، فتُجزيه صلاتُه ولا يَدْري لعلَّ المُصَلِّی صَلی^(٣) نافِلةً؟

أُولا ترى أنَّا نُفْسِدُ صلاةَ الإمامِ ونُتِمُّ صلاةَ مَنْ خَلْفَه، ونُفسِدُ صلاةَ مَنْ خَلْفَه، ونُفسِدُ صلاة مَنْ خَلْفَه (٤) ونتمُّ صلاتَه ؟ وإذا لم تَفْسُد صلاةُ المأمومِ بفسادِ صلاةِ الإمام، كانت

⁽١) انظر: «الأم» (١: ٢٠٠).

⁽٢) المصدر السابق (١: ١٧٣).

⁽٣) في (ت): «عليٰ».

⁽٤) قوله: «ونُفسد صلاة مَن خلفه» سقط من (ت).

نِيَّةُ الإمامِ إذا خالفَت نِيَّةَ المأمومِ أَوْلَىٰ أَن لا تَفْسُدَ عليه. وإنَّ فيها وصفْتُ مِن ثُبوتِ سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ الكِفايةَ مِن كُلِّ ما ذكَرْتُ.

وإذا صلّى الإمامُ نافلةً فائتمَّ به رجلٌ في وقتٍ يجوزُ له فيه أن يُصَلِّيَ على الانفرادِ فريضة، ونوى الفريضة فهي له فريضة كما إذا صَلّى الإمامُ فريضة، ونَوى المأمومُ نافلةً كانت للمأمومِ نافلةً، لا يُخْتَلَفُ ذلك.

وقد نَصَّ الشافعيُّ رَضِيَ الله عنه في المسبوقِ إذا اقتدىٰ بالخليفةِ الذي أدركَ الثانيةَ أنَّه يُتِمُّ صلاتَه ظُهْراً، وأنّه لو دخل مسبوقٌ واقتدىٰ به في الركعةِ الثانيةِ التي استُخْلِفَ فيها صَحَّت له الجُمُعة وإن لم تصحَّ للخليفة، فهذا المسبوقُ ينوي الجمعة، وإمامُه إنَّما يحصلُ له الظُّهْر، فأيْنَ التوافق؟

فإن قيل: إمامُه كان نوى الجُمُعة للّا اقتدى بالإِمامِ الأَوَّلِ في الركعةِ الثانية، لكن لمّا لم يَحَصُلْ له ركعةٌ مع إِمامه، لم يكن مُدْرِكاً للجُمُعةِ وهذا المسبوق الذي اقتدى بالخليفةِ أدركَ مع إِمامِه رَكْعةً، فهو مُوافِقٌ لِما نواهُ إمامهُ. قلنا: لكنّ العاقبةَ أَسْفَرَتْ (١) أنّ هذا الخليفةَ يُتمُّ الظُّهْرَ، فها أدركه المسبوقُ إلّا وهو يُصَلِّي الظُّهْرَ فلهذا قال الأصحاب: إنّ النصّ المذكورَ مُفَرَّعٌ على صحةِ الجمعةِ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ، ولو نَظروا لنيَّةِ الخليفةِ أوَّلاً لم يتفرَّع على ذلك.

وممّا يدلُّ لِما قَدَّمْناه: أَنَّه لو صَلِّى الجُمُعةَ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي فَرْضاً غيرَ الجُمُعةِ أو مَنْ يُصَلِّي نافلةً وقد تَمَّ العددُ بغيرِ الإمام المذكورِ، فإنَّ الاقتداءَ صَحيح،

 ⁽١) في (ز): «استقرَّت».

ومن جُمْلةِ الفَرْضِ الظُّهْرُ فتجوزُ صلاةُ الجُمعةِ خلف مَنْ يُصَلِّي الظُّهْرَ، كذلك تجوزُ صلاةُ الظُّهْرِ خَلْفَ مَنْ يُصلِّي الجُمُعةَ إذا لم يتعلَّق بهِ مِن أمرِ الجُمُعةِ ما يَمْنَعُ من ذلك. والمسبوقُ الذي لم يُدْرِك ركوعَ الثانيةِ لم يتعلَّقْ به من أمرِ الجُمُعةِ ما يمنَعُ من صَلاتِه الظُّهْرَ، فيتعيَّنُ أن يَنْويَ الظُّهْر.

وأمّا ما ذُكِرَ عن «حِلْيَة» الرُّويانيِّ فهذه عبارته: «وإنْ فاتَه الركوعُ الأخير (١) تبِعَه فيما بقي، ويَنْوي صلاة الجُمعة لموافقة الإمام، ثمَّ إذا سَلَّم الإمامُ قام وأتمَّ بنِيَّة الظُّهرِ أربعاً، فاعتبرَ نِيَّة أُخْرىٰ عند قيامِه بعد سَلام الإمام، وهي أنَّه يُتمُّ بنِيَّةِ الظُّهْرِ أَرْبعاً، وهذا غيرُ مُعْتَبرِ على الأصحِّ، ويكفيهِ النيّةُ السابقةُ عن هذه النيّةِ الظُّهْرِ أَرْبعاً، وهذا غيرُ مُعْتَبرِ على الأصحِّ، ويكفيهِ النيّةُ السابقةُ عن هذه النيّة.

وقد ذكروا ذلك فيما لو خرج وقتُ الجُمعةِ وهُم في صلاةِ الجَمعة أنَّهم يُتِمُّونَهَا ظُهْراً على المذهب(٢)، وأنَّهم لا يُختاجون إلى تجديدِ نيَّةِ الظُهْرِ على الأصحِ، وعندي يَضعُفُ الخلافُ فيما نحن فيه أو يَضمحلُّ من جهةِ أنَّ أُولئِك عند نِيَّةِ ما لجُمعةَ لم يكُن هُناكَ ما يمنَعُ من نيّةِ الجُمُعةِ، وهنا المانع قائمٌ وهو عند نيّتِهم الجُمعة لم يكُن هُناكَ ما يمنَعُ من نيّةِ الجُمُعةِ، وهنا المانع قائمٌ وهو حصولُ فواتِ الجُمعةِ، فإذا وقعَت النيَّةُ للظُهرِ فلا كلامَ وإنْ وقعتِ النيَّةُ بالجُمعة، فإمّا أَنْ لا تصحَّ كما قُلناه، أو تصحَّ لموافقةِ الإمامِ واعتقادِ المأمومِ أنَّ بالجُمعة، فإمّا أَنْ لا تصحَّ كما قُلناه، أو تصحَّ لموافقةِ الإمامِ واعتقادِ المأمومِ أنَّ اللازمَ له الظُهْرُ، فيُغنيهِ هٰذا عن نِيّةِ الظُهْرِ التي ذكرها الرُّويانيّ، وظهر بذلك أنَّ كلامَ الرَّويانيّ، وظهر بذلك

⁽١) في (ت) و(ز): «الآخر».

⁽٢) انظر: «نهاية المطلب» (٤: ٢٣).

وفي «فتاوى القاضي حسين» (١) ما يوافقُ ما قَرَرْناه، فقال: لو أَدركَ الإمامَ في التشهُّدِ في الجُمعةِ ونَوى صلاة الجُمعة نظر، إنْ نَوى ركعتَيْن صلاة الجُمعةِ، فإذا سَلَّمَ الإمامُ قامَ فصلَّل ركعتَيْن، وهُما له نافلة، ثم يُصَلِّي الظُّهْرَ أَرْبعاً، وإنْ نوى صلاة الجُمُعةِ مُطْلقاً، ففيه وجهان: أحدُهما: يقتصرُ على ركعتين، ثم يُصلِّي الظُّهْرَ. والثاني: يُكمِلُها ظُهْراً أربعاً بناءً على ما لو خرجَ وقْتُ الجُمعةِ، وهو في الظُّهْرَ. والثاني: يُكمِلُها ظُهْراً أربعاً بناءً على ما لو خرجَ وقْتُ الجُمعةِ، وهو في الجُمعةِ، المُذْهَبُ المنصوصُ: أنَّه يُتمُّ أَرْبعاً، وفيه قولُ آخَرُ: أنَّه يَقْتَصِرُ على ركعتيْن، ثم يُصلِّي الظُّهْرَ. فانظُر كيفَ قال القاضي: إنْ نوى صلاة الجُمعةِ ركعتَيْن لا تصحُّ له الجُمُعةُ أَصْلاً، وإنَّما الذي يأتي به نَفْلُ بناءً علىٰ أنَّه إذا بَطَلَ ركعتَيْن لا تصحُّ له الجُمُعةُ أَصْلاً، وإنَّما الذي يأتي به نَفْلُ بناءً علىٰ أنَّه إذا بَطَلَ الفَرْضُ يبقىٰ النَّفل، وأنَّه إذا نوى الجَّمُعةَ وأطلق، ففيه الخلافُ الذي ذكره، ولم يُلْزِمْه القاضي بنيَّةِ الجُمعةِ وفَصَّلَ التَّفْصيلَ المذكور.

وفي «فتاوى البَغَويِّ» (٢): سُئِل الشيخُ عن رجلٍ أدركَ الإمامَ في التشهُّدِ في صلاةِ الجُمعةِ فكيف يَنْوي؟ قال: يَنْوي فَرْضَ الظُّهْرِ، فإن نوى الجُمعةَ قال: فإن قُلنا: إنَّ الجُمعة ظُهْرٌ مَقْصورٌ جازَ، ويُتِمُّ الظُّهْرَ بعد سلامِ الإمامِ وهٰذا أصحُّ، وعلىٰ هذا كان يُفْتىٰ، وإنْ قُلنا: فَرْضٌ علىٰ حِدَةٍ يستأنِف الظُّهْر، وكذلك لو أدركَ الإمامَ في التشهُّدِ يَوْمَ الجُمعةِ وكان في قريةٍ قد تُقامُ الجُمعةُ فيها ورُبَّا لا تُقام وأشكل (٣) الأمرُ عليه أن يُصلِّي الظُّهْرَ أَمْ لا، فنوىٰ الظُّهْرَ فيها ورُبَّا لا تُقام وأشكل (٣) الأمرُ عليه أن يُصلِّي الظُّهْرَ أَمْ لا، فنوىٰ الظُّهْرَ

⁽١) «فتاوى القاضي حسين» ص١٤١-١٤١.

⁽٢) «فتاوي البغوي»/ مخطوط، ورقة (١٨/أ).

⁽٣) في «فتاويٰ البغوي»: «فاشتمل»، وهو خطأً.

المَقْصورَ صَحَّ علىٰ أصحِّ القولَيْن. هذا كلامُ البَغَويِّ، وعليه في بَعْضِه تعقُّبُ ليسَ هذا موضعَ بَسْطه.

والمسألةُ مذكورةٌ عند الحنابلة، ففي «الكافي»(١): قال الخِرَقي(٢): يَبْني عليه ظُهْراً إذا كان قد دَخَلَ بنيَّةِ الظُّهْرِ، فظاهرُ لهذا أَنَّه إنْ دَخَلَ بنيَّةِ الجُمْعةِ لِزِمَه الاستئنافُ، لأنَّهُما صلاتانِ لا يتأدِّى إحداهما بنيَّةِ الأخرى، فلم يَجُزْ بناؤها علَيْها كالظُّهْرِ والعَصر.

وقال أبو إسحٰق بن شاقِلا^(٣): يَنْوي جُمعةً لئلا تُخالِفَ نِيَّتُه نِيَّةَ الإِمام، ثمَّ يَنْنِي عليها ظُهْراً، لأنَّها فَرْضُ وقتٍ واحدٍ رُدَّت إحداهُما من أربع إلى ركعتَيْن، فجازَ أن يبني عليها الأربع كالتامَّة مع المقصورة.

وفي «المحرَّر» (٤) للحنابلة: ومَنْ أدركهم بعدَ الركوع في الثانية، فقد فاتتهُ الجُمُعةُ ويصحُّ ظُهْرُه معهم بشَرْطِ أن يَنْوِيَها بإحرامه. وقال ابنُ شاقِلّا: يَنْوي جُمعةً ثمَّ يَبني ظُهراً. وقيل: لا يصحُّ ظُهْرُه معهم بحال. وهذا الذي ذكره ابنُ شاقِلًا جارٍ على الروايةِ التي يَعْتَبرُ فيها أحمدُ اتفاقَ نيَّةِ الإمام والمأموم، فلا شاقِلًا جارٍ على الروايةِ التي يَعْتَبرُ فيها أحمدُ اتفاقَ نيَّةِ الإمام والمأموم، فلا

⁽١) لابن قدامة (١: ٢١٧).

⁽٢) أبو القاسم عمر بن الحسين الخِرَقي (٣٣٤ هـ) صاحب «المختصر» المبارك المشهور. له ترجمة في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢: ٧٥) و «المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢: ٢٩٨).

⁽٣) إبراهيم بن أحمد بن شاقِلاء (ت ٣٦٩ هـ) من كبار الحنابلةِ. له ترجمة في «طبقات الحنابلة» (٢: ١٢٨) و «المقصد الأرشد» (١: ٢١٦).

⁽٤) «المحرَّر» للمجد بن تيمية (١: ١٥٥).

يصحُّ عنْدَه على هٰذه الرواية صلاةً ظُهْرِ خَلْفَ عَصْرٍ، ولا صلاةُ العشاءِ خَلْفَ مَن يُصَلِّي الله عنه كما قَدَّمْناه. مَن يُصَلِّي الله عنه كما قَدَّمْناه. ولو كانَ عددُ ركعاتِ المأمومِ أقلَّ كالصبحِ خلفَ الظُّهر، فمذهبُ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه جوازُه (١)، وقيل فيه قولٌ من طريقِه بأنَّه لا يصحُّ، وهو غَيْرُ مُعْتَمد.

[٥٦] مسألة: جامعٌ قَديمٌ ببلدٍ بَعيدٍ عن الأبنية، بينه وبينَ أقربِ البيوتِ الله نَحْوُ مئةِ ذِراعٍ، وأهلُ البَلَدِ يَسْمعون النِّداءَ، فهل تُقامُ الجمعةُ فيه؟

أجاب: إذا كان الجامعُ متَّصلاً بالأبنيةِ القَديمةِ ولْكن تَخرَّبَ بعضُ الأبنيةِ بحيث صار الجامعُ على الوجهِ المذكورِ، فإنّه يصحُّ إقامةُ الجُمعةِ (٢) فيه.

[٧٥] مسألة: بلدٌ بها جامِعان، أحدُهما مُنعَزِلٌ عن البلدِ والأبنية، والآخرُ بوَسْطِ البلدِ والأبنية، ولكلِّ من الجامِعَيْن خَطيبٌ بتَوْلِيةٍ شَرْعية، ولوظيفةِ الخُطبةِ مُرتَّبٌ مَعلومٌ إقطاعيٌّ يُصْرَفُ لها مِن خَراجِ البلدِ ليس هو من رَيْعِ وقْفٍ على أحدِهما، بل هو مُرتَّبٌ على خَراجِ البلدِ، وكانت الحُطبةُ قَبْلَ ذلك تُقامُ بالجامعِ الذي هو منعزلٌ عن البلدِ والأبنية، وكان خَطيبُه يتناولُ المَعْلومَ المذكورَ بسببِ الخُطبةِ، ثمَّ إنَّ بَعْضَ العلماءِ أفتى بأنَّ إقامةَ الجُمعةِ لا تصحُّ في الجامع الذي بخط البلد، فحينئذٍ تنقلبُ الجامع الذي بخط البلد، فحينئذٍ تنقلبُ الجمعة في الجامع الذي بخط البلد، فعينئذٍ عن الأبنيةِ وتصحّ في الجامع الذي بخط البلد، فحينئذٍ عن الأبنيةِ الله الله المُعلمِ المُعلمُ المُعلمُ المُعلمُ المُعلمِ المُعلمُ المُعلمُ المُعلمِ المُعلمُ المُعلمُ المُعلمِ المُعلمُ ا

⁽١) سبق النقلُ عن ابن حجر أن جوازَ ائتهامِ المفترضِ بالمتنفِّل إنّها جاز لتوافقِ نَظْمِ صلاتيهما في الأفعال الظاهرة.

⁽٢) سقط لفظ «الجمعة» من النسخة (ت).

ونازعَ خطيبَ الجامعِ الذي بخطِّ البلدِ الذي نُقِلَت إليه الخُطبة، وقال له: وظيفةُ الخطبةِ إليَّ حيثُ أقيمَت الجمعةُ، وحصَل بينهما في ذلك نِزاعٌ، فالجوابُ: في أيِّ الجامِعيْن تصحُّ الجُمعةُ؟ وإذا صَحَّت في أحدِهما فمن يَسْتَحِقُّ الخُطبةَ فيه: خَطيبُه المُولَّىٰ فيه للوظيفةِ أم الآخر؟ ومَنْ أَوْلىٰ بقَبْضِ المعلوم؟

أجاب: أما الجامعُ المنفصِلُ عن البلدِ انفصالاً يَخْرُجُ به مِن أن يكونَ مَعدوداً من أبنيةِ البلد، بحيث إنّ المسافرَ من البلدِ المذكورة إذا جاوزَها جاز له القَصْرُ قبل أن يصلَ الجامع المذكورَ، وليس هو في خُطَّةِ أبنيةٍ أُخرىٰ، فهذا لا يصحُّ إقامةُ الجُمعةِ في الموضعِ الذي هو في خُطَّةِ يصحُّ إقامةُ الجُمعةِ في الموضعِ الذي هو في خُطَّةِ البلدِ (۱)، ويستحقُّ الخُطْبةَ في الجامعِ المذكورِ خطيبهُ الذي تولَّىٰ الخُطْبةَ بالطريقِ الشَّرعيّ، ولا استحقاقَ في ذلك لمن كان متولِّياً الخطبة في الجامعِ المنفصل، والذي يستحقُّ قَبْضَ المعلومِ على ذلك هو القائِمُ بوظيفةِ الخطابةِ في الجامعِ الذي يصحُّ إقامةُ الجمعة فيه.

[٥٨] مسألة: خَطيبٌ له قاعةٌ مُخْتصَّةٌ به، وفيها أمتعةٌ وكُتبٌ، فأرادَ بعضُ الناسِ أن يعملَ للقاعةِ مِفتاحاً، ويدخُلَ هو ومَن يُريدُ، فهل له ذلك؟ وإذا دخَلَ غيرُ الخطيب، وفُقِدَ شَيْءٌ من القِهاش الذي في المكان، فها الحُكْم؟

أجاب: ليس لغيرِ الخَطيبِ ذلك، وإذا استولىٰ المُتعدِّي علىٰ المكانِ وعلىٰ ما فِيه من الأمتعةِ بجلوسِ ونَحْوِه مما يُعَدُّ بهِ مُسْتولياً علىٰ ذٰلك، فإنَّه يكون

⁽١) وتُسمّىٰ دار الإقامة. انظر: «روضة الطالبين» (١: ٣٩٨).

ضامِناً للأمتعةِ وإن لم ينقُلُها. وما وقعَ في كتبِ المتأخِّرين من أنَّ الأصلَ في المنقولِ النَّقْل؛ كلامٌ لا يُفْصِحُ عن المقصود. والمعتمدُ ما قَرَّرْتُه، وقد بَيَّنْتُ ذٰلك في «الفوائدِ المحْضة على الرافعيِّ والروضة».

[09] مسألة: رَجلٌ يُرقِّي الخُطباءَ يَومَ الجُمعةِ، فأبطأ يومَ جُمُعةٍ، وانتظره الناسُ والخطيبُ، فأرسلَ أحدُ الـمُؤذِّنين لإحضارِه فلمـا حضَر، قال له وَليُّ أمر ببلدِه منكراً لإِفحاشِ تأخُّره: أما كانَ عليك صلاةُ جُمعة؟ فقال له: لا، وذُلك بحَضْرةِ جماعةٍ من المُسلمينَ، فهاذا يجبُ عليه إذا لم يكن له عُذْر؟ وماذا يجبُ إذا كان له عُذْر؟ وهل يُقْبَلُ منه العُذْرُ بمُجَرَّد قوله؟

أجاب: يجبُ عليه إذا لم يكُن له عُذرٌ، وقصدَ الجوابَ بغيرِ الواقعِ التعزيرُ الزاجِرُ له ولأمثالِه عن الإقدامِ على مِثْلِ ذلك، ويجبُ عليه التوبةُ من الذي صَدَر منه على الوجه، وإنْ كان له عذرٌ لم يجب عليه شيء، والقولُ قوْلُه في أنّه حصَلَ له عُذرٌ يمنَعُ من توجُّه إيجابِ الجُمُعةِ عليه.

[٦٠] مسألة: صَحَّح الشيخُ نجْمُ الدِّين ابن الرِّفْعَة وغيرُه: أنَّ ساعة الإجابةِ يومَ الجُمُعةِ ما بين صُعودِ الإِمامِ المِنْبَرَ إلى انقضاءِ الصلاة، فهل يتحقَّقُ الظَّفَرُ بها لغيرِ أصحاب الأعذار، فإنَّ مَنْ له العُذرُ عن الجُمعةِ يُمْكِنُه الدعاء في الظَّفَرُ بها لغيرِ أصحاب الأعذار، فإنَّ مَنْ له العُذرُ عن الجُمعة في الصلاةِ، ويُمكنُ الله الوقتِ كُلِّه بخلافِ مَنْ تَلْزَمُه الجُمعة؛ فإنَّه يقرأُ الفاتحة في الصلاةِ، ويُمكنُ مصادفتُها لساعةِ الإجابة، ويُخالفُ ليلةَ القدر، فإنَّ مَنْ قامَ كُلَّها ظَفِرَ بها على مذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه، ومَن قام السَّنةَ صادفَها عندَ غيره؟

⁽١) قوله: «وماذا يجب إذا كان له عذر؟» سقط من النسخة (م).

أجاب: نعم، يتحقَّقُ مُصادَفَتُها لغيرِ أصحابِ الأعذار، بل هُم الذين يَتبادَرُ الفهمُ أنَّهم هم المرادُ بذلك، ويَبْقيٰ النظرُ في إلحاقِ مَن لم يحضُر بالحاضرِ، وفي الحديث: «وهو قائمُ يُصلِّي»(١)، وهذا يدلُّ على أنَّ الصلاةَ لا تمنَّعُه أن يكونَ سائلاً، فإنَّ السؤالَ ليسَ مِن شَرْطِهِ النُّطْق، فإنَّه قد يكون سائلاً بقَلْبه، وحالُه استمرارُ السُّؤالِ مع أنَّه يُصلِّي ويقرأُ «الفاتحة». وقد حمَلَ بعضُ الصحابةِ رَضِيَ الله عنهم قولَه ﷺ: "وهو قائِمٌ يُصَلِّي» علىٰ المختارِ في أنَّ العَبْدَ في صلاةٍ ما كان ينتظِرُ الصلاة. ويحسُنُ حَمْلُ السُّؤالِ علىٰ ما في القَلب، ولا يَتَجوَّزُ في الصلاة بذلك. والمُرَجَّحُ عندنا: أنَّه لا يتعيَّنُ ذلك، لانقضاءِ صلاةِ الجمعة، والذي في حديث أبي موسى الأشعري ذِكْرُ الصَّلاة (٢)، والصلاةُ إذا أطْلِقت بالألفِ واللام فهي لصلاةِ العَصْرِ، ومنه قولُه تعالىٰ ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ ٱلصَّــكَوْةِ ﴾ [المائدة: ١٠٦]، والمراد بها صلاةُ العصر ^{٣)}. وكذلك يكونُ لهذا في ساعةِ الإجابة وفي ذٰلك شيءٌ يتعَلَّقُ بها ذَكَرَ عبدُ الله بن سَلامٍ وأَبو هريرةَ رَضِيَ الله عنهما في غير ذلك ليس هذا مَوْضِعَ بَسْطِها.

⁽۱) هو جزءٌ من حديثِ ساعة الإجابة، أخرجه الإمام البخاري (۲٤٠٠) ومسلم (۸۵۲) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رَضِيَ الله عنه ولَفْظُه عند أحمد (۷۱۵۱): «إنَّ في الجُمعةِ لساعةً لا يوافقُها عبدٌ مُسلمٌ قائمٌ يُصَلِّي يسألُ الله خيراً، إِلَّا أَعطاه إِيّاه».

⁽٢) يعني قولَه ﷺ في شأن ساعةِ الإجابة: «هي ما بين أن يجلسَ الإمامُ إِلَىٰ أَن تُقْضَىٰ الصلاة» أخرجه مسلم (٨٥٣) وأبو داود (١٠٤٩) وغيرهما.

⁽٣) وهو قولُ ابن عباس وعكرمة وإبراهيم النَّخعيِّ في آخرين. ذكره ابن كثير في «التفسير» (٢: ٢١٧).

[71] مسألة: ما ذكرَهُ الإمامُ البخاريُّ رحِمَه الله في «مُسْنَده» (١) في «كتابِ اللباس» في «بابِ افتراش الحرير» من رواية حذيفَةَ رَضِيَ الله عنه أنَّه قال: نَهانا النبيُّ عَلَيْهُ أَن نَشْرَبَ في آنيةِ الفضَّةِ والذَّهبِ، أَوْ أَن نَأْكُلَ فيها، وعن لُبْسِ الحريرِ والدِّيباجِ وأَن نَجْلِسَ عليه. هل لَفْظَةُ: «وأن نجلسَ عليه» ثابتةٌ في نُسَخِ «البخاريِّ» من روايتِه عن حذيفةَ عن النبيِّ عَلَيْهُ أَوْ لا؟

أجاب: نَعم اللفظةُ المذكورةُ وهي «وأن نجلسَ عليه» (٢) ثابتةٌ في «صحيح البخاري» (٣) من روايتِه عن حذيفةَ رَضِيَ الله عنه، عن النبيِّ عَلَيْهُ في البابِ المذكور في السؤال، وهي مِن أَفْرادِ البُخاريِّ، وهي حُجَّةٌ ظاهرةٌ لتحريمِ جلوسِ الرجالِ على الحرير (٤).

[٦٢] مسألة: قولهُم: إنَّ الخاتَمَ لا يُزادُ علىٰ مِثْقالٍ، هل ذٰلك مختَصُّ بخاتَمِ الفضَّةِ للرجلِ، حتىٰ لو اتَّخَذه من نُحاسٍ أو رَصاصٍ فله الزيادة، أو التَّخَذَتُهُ المرأةُ من فِضَّةٍ أو ذَهَبٍ فلا حَرجَ، أم يُمْنَعُ كالإسرافِ في الحُليِّ الْمُباح؟

أجابَ: قولهُم: «لا يُزاد على مِثْقالٍ» مُحتَصُّ بخاتَمِ الفضَّةِ للرجلِ حتىٰ لو اتَّخذَ خاتَماً من نُحاسِ أو رصاصٍ فله الزيادةُ على مثقال. والدليلُ علىٰ

⁽۱) يعني «جامعَه الصحيح». واسمُه العَلَميُّ «الجامع المُسْنَدُ الصحيحُ المُخْتَصرُ من أمورِ رسولِ الله ﷺ وسُننِه وأَيَّامِه». انظر: «تهذيب الأسهاء واللغات» للنووي ص ٥٨ (طبعة الرسالة ناشرون).

⁽٢) سقط لفظ «عليه» من (م).

⁽٣) «صحيح البخاري» (٥٨٣٧).

⁽٤) وهو قولُ الجمهور، وبه جَزَمَ ابن بطّال في «شرح صحيح البخاري» (٩: ١١٢).

اختصاصِ ذلك بخاتَمِ الفضَّةِ للرجُلِ(۱) ما رواه أبو داودَ في «سننه»(۲) في كتاب الخاتَم في «باب خاتَمِ الحديد» من حديثِ بُرَيْدةَ: أنَّ رجُلاً جاءَ إلىٰ النبيِّ عَلَيْهُ وعليه خاتَمٌ من شَبه و (۳)، فقال: «ما لي أجِدُ منك ريحَ الأصنام؟»، فطرحَه، ثمَّ جاءَ وعليه خاتَمٌ من حَديدٍ فقال: «ما لي أرىٰ عليكَ حِلْيةَ (٤) أهلِ النار؟» فطرحه، فقال: يا رسولَ الله مِن أيِّ شيءٍ أتَّخِذْهُ؟ قال: «اتَّخِذْه من وَرِقٍ ولا تُتِمَّه مِثْقَالاً»، فدَلَ هٰذا علىٰ اختصاصِ ذلك بخاتَم الوَرِقِ للرجالِ.

وأمّا خاتمُ النحاسِ والرصاصِ، فإنَّ فيه شيئاً من أَصْلِه كما في الحديث المذكور، ولا يمنَعُ مع ذٰلك الزيادة على المِثْقالِ فيما ذكر. وأمّا المرأةُ فإنَّ لها أن تَتَّخِذَ خاتماً من فضّةٍ أو ذَهبٍ وإن زادَ على المِثْقال، وليس لهذا من الإسرافِ الممنوعةِ منه في الحُلِلِّ.

[٦٣] مسألة: امرأةٌ نَصْرانيةٌ ماتَ ولدُها رجلاً مُسْلماً، وكان بارّاً بها، فأرادت زيارةَ قَبْرِه وتَجْمَعُ عليه جَمْعاً من المسلمينَ يقرؤون القرآن، فهل تُمكّنُ مِن ذلك أم لا؟

⁽١) في (ز): «لأَجل».

⁽٢) "سنن أبي داود" (٢٢٣) وأخرجه الترمذي (١٧٨٥) والنسائي في "المُجتبى" (٨: ١٧٢) وصحّحه ابن حبّان (٨٤٨٥) وفي سنده أبو طيبة عبد الله بن مسلم المروزيُّ قال أبو حاتم الرازي: يُكتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُ به، وقال ابن حبان في "الثقات" (٧: ٤٩): يُخطئ ويخالف. وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (١٠: ٣٢٣): إن كان محفوظاً يعني الحديث _ مُحِلَ المَنْعُ على ما كان حديداً صِرْ فاً.

⁽٣) بالفتح والتحريك فيهما، وبكسر الشين وسكون الباء، وهو النحاسُ.

⁽٤) في (ت): «صلبة».

وما المرادُ من قولِ القاضي أبي الطيِّب في «تعليقِه» حيث قال ما معناه: إنَّ مَنْ كانَ يُسْتَحبُّ له زيارتُه في حياتِه من قريبٍ أو صالح، فتُسْتَحبُّ زيارتُه بعد الموتِ كما في الحياة، فهل ذلك يختصُّ بالمسلمين أو عامٌّ في المسلمين وغيرِهم؟ وقد ذكر النوويُّ في «شرح المهذّب»(۱) عن الأكثرين: أنه يجوزُ للمسلم زيارةُ قَبْرِ قريبهِ الكافرِ، وسكتَ عن زيارةِ الكافرِ قَبْرَ (۲) قريبهِ المُسْلم، فهل سكوتُه عن ذلك لعدم مشروعيَّتِه، والمسؤولُ بيانُ الحُكْم (۳) في ذلك واضحاً، رَضِيَ الله عنكم؟

أجاب: نعم تُمكَّنُ من ذلك، سواء قُلْنا: تُكْرَهُ زيارةُ القبورِ أم لم نَقُلْ بكراهتِها، لأنا وإن قُلْنا بكراهتِها، فذلك لا يَقْتضي التحريم، لكنْ يُرجَّحُ التمكينُ علىٰ عَدَمِ الكراهة. وقد يكونُ في التمكينِ منْ ذٰلك ما يبعَثُها علىٰ الإسلام. وأما جَمْعُها جماعةَ المُسْلمين للقراءةِ فلا يَمْنعُها من ذلك، ويُمكِّنها من سَماع القرآن.

ومما يدلُّ على أنَّا لا نمنعُها من زيارةِ قَبْرِ ولدِها أنَّ المريضَ المسْلِمَ لا يُمْنَعُ أبوه ولا أمَّه من الجلوسِ عنده إذا أُمِنَتِ الفِتْنَةُ، فالـمَيِّتُ أَوْلى. وقد ثبتَ في «صحيح البخاري» وغيرِه من حديث أنسِ بن مالكٍ رَضِيَ الله عنه: أنَّه كان غُلامٌ (٤) يَهوديُّ يَخْدِمُ النبيَّ عَيَالِيَّ يعودُه، فقعَدَ عند

⁽١) «المجموع شرح المهذَّب» (٥: ١٢٠).

⁽٢) سقط لفظ «قبر» من (م).

⁽٣) سقط لفظ «الحكم» من (ت).

⁽٤) سقط لفظ «غلام» من (ت).

رأسِه (١) فقالَ له: «أَسْلِم»، فنظرَ إلى أبيهِ وهو عنده، فقال: «أطِع أبا القاسم» فأسْلم، فخرجَ النبيُّ عَلَيْهُ وهو يقولُ: «الحمدُ لله الذي أنْقَذه من النار» (٢). ولم ينْقُلْ أنَّ النبيَّ عَلَيْهُ أمرَ بإخراجِ أبيه عنه ولا أمر بإخراجِ المريضِ من عنْدِ أهْلِه، فكذلك نَقول: لا تُمْنَعُ المرأةُ المذكورةُ من زيارةِ ولدِها المسلم.

وأيضاً فإنها لو ماتَ لها ولدٌ دونَ البُلوغ، فإنها تزورهُ مع أنَّه من أهلِ الجنّة، ولكنّ ذلك يمكّنُ أهلَه مِن دَفْنِه في مَقْبَرتِهم بخلافِ الذي حُكِمَ له بالإسلام في أحكامِ الدنيا، إمَّا بالاستقلالِ وإما بغَيْرِ ذلك، فإنّا لا نُمكّنُ أقارِبَه الكُفّارَ منه، ويُدْفَنُ في مقابرِ المسلمين، ومَع ذلك فلا يُمْنَعُ أهْلُه مِن زيارتِه.

فإنْ قيل: دخولُ الكافرِ مقْبَرةَ المُسلمين قد يحصلُ به ضَرَرٌ للمؤتى، فيُمْنَعُ مِن لهذه الجهة؟ قلنا: لم يصحَّ في ذلك ما يَقْتضي المَنْعَ. وقد صَحَّ أنَّ أمَّ سَلَمةَ ذكرَتْ لرسولِ الله عَلَيْةِ كنيسةً بأرضِ الحبشةِ، يقال لها: مارية، فذكرَتْ له ما رأتْ فيها من الصُّورِ، فقال رسولُ الله عَلَيْةِ: «أولئِك قَوْمٌ إذا ماتَ فيهم العَبْدُ الصالحُ أو الرجلُ الصالحُ (٣) بنوْا على قَبْرِه مسجداً، وصَوَّروا فيه تِلكَ الصَّورَ، أُولئِك شِرارُ الخلقِ عِنْدَ الله (٤)، ووَجْهُ الدِّلاَلَةِ من لهذا ونحوِه: أنَّ النبيَ عَلَيْ ذَمَّهم على اتِّخاذِ الصورةِ لا على زيارة.

⁽١) قوله: «فقعد عند رأسه» سقط من (ت).

⁽٢) أُخرجه البخاري (١٣٥٦) وأبو داود (٣٠٥٩) وغيرهما.

⁽٣) قوله: «أو الرجل الصالح» سقط من (ت).

⁽٤) أخرجه البخاري (٤٢٧) ومسلم (٥٢٨) وغيرهما.

فإن قيل: فهَلْ يحتجُّون لذَلك بها ثبتَ في «الصحيح» (١) من حديثِ أنسٍ رَضِيَ اللهُ عنه أنه قال: مرَّ النبيُّ عَيَّكِم بامرأةٍ تَبْكي عند قبرٍ، فقال: «اتَّقي اللهُ واصبري»، فقالت: إلَيْكَ عني، فإنك لم تُصَبْ بمُصيبتي، ولم تَعْرِفْه، فقيل لها: إنَّه النبيُّ عَيِّكِم، فأتت بابَ النبيِّ عَيِّكِم، فلم تجِدْ عنده بَوَّابينَ، فقالت: لم أعرِفْك، فقال: «إنَّها الصَّبْرُ عند الصَّدْمة الأولى».

قُلنا: عندنا في ذلك وَقْفَة، لأنّا وإنْ سَلّمنا أنّ تَرْكَ الاستفصالِ في وقائع الأحوال يُنزّلُ مَنْزِلةَ العُمومِ في المقالِ^(۲)، وأنّ النبيّ عَلَيْ لم يستَفْصِلْ حالها، ولم يسأل: أهي مُسْلمةٌ أم ليسَت بمُسْلمة؟ وهل المدفونُ مُسْلمٌ أم ليسَ بمُسْلم؟ وأنّ التّقريرَ بمَنْزلةِ الإِذْنِ، إلا أنّه ضَعُفَ هذا بالنسبةِ إلى قرائنَ موجودةٍ، ولهذا قال لها: «احتسبي»، وأيضاً فإنّه يُحتملُ أن يكونَ في مَقْبَرةِ المسلمين، فإنّ الغالِبَ أنّه لا يأتيهم إلا المسلمون وفيها قَدَّمْناه كفاية.

وأما ما ذكرَه القاضي أبو الطيِّب فلا يختَصُّ ولكنَّ الاستحبابَ لا يتناوَلُ النِّساءَ لِما تقدّم. وأمَّا السكوتُ عن زيارةِ الكافرِ قريبَه المُسْلَم، فلأنَّ الغالبَ أنَّهم يُعادُونَه في الحياةِ وبعْدَ الموتِ، فتُرِكَ ذلك لهذا.

[75] مسألة: الفَساقيُّ (٣) التي تُجْعَلُ للأَموات، هل يجوزُ الدَّفْنُ فيها؟

⁽١) «صحيح البخاري» (١٢٨٣) و «مسلم» (٩٢٦).

⁽٢) انظر بَسْطَ هذه القاعدة وما يتأسَّسُ عليها من الفروع في «البرهان» لإمام الحرمين (١: ٣٤٥) و «القواعد» للتقيِّ الحصني (٣: ٧٥).

⁽٣) جَمْعُ فَسْقَيَّةٍ، وهي كبيتٍ معقودٍ بالبناءِ يَسَعُ جماعةً قياماً.

أجاب: يجوزُ الدَّفْنُ فيها إذا مَنعَت الرائِحةَ، ولا يجوزُ في دارٍ علىٰ وَجْهِ الأَرضِ وإن سُدَّ بابُها وأُسْقِفَتْ، لأنَّ الفَسْقِيَّةَ يَصْدُقُ عليها أنَّها ليست علىٰ وَجْهِ الأرض(١).

فإن قُلْتَ: لو كانَ في تُرْبةٍ ولم يَـ قُدِرْ علىٰ حَفْرِ الأرضِ، فإنَّه يجوزُ أن يُحجُعَلَ على وَجْهِ الأرضِ ويُـ بْنى عليه بالحجارةِ، وقد وقعَ ذلك في بعضِ غَزُواتِ النبيِّ ﷺ؟ قلتُ: هذا لأَجْلِ العُسرِ، إِذ لو اشتغَـلَ المُسْلمون بذلك لتعطَّل عليهم دَفْعُ العَدوِّ.

* * *

⁽١) وهو مكروهٌ عند الحنفية. والكراهةُ فيها من وجوه: عَدَمِ اللَّحْدِ، ودَفْنِ الجماعةِ في قَبْرٍ واحدٍ بلا ضرورة، واختلاطِ الرجالِ بالنساءِ بلا حاجِز، وتجصيصها والبناء عليها. انتهىٰ من «حاشية ردِّ المحتار» لابن عابدين (٢: ٣٥٣).





كِتَابُ الزِّكَاةِ إِلَىٰ البُيُقِعِ





كِتَابُ الزَّكَاةِ إِلَىٰ البُيُوعِ

[70] مسألة: لو كانت مواشِيه مِراضاً، وعنده صِحاحٌ لكنْ مِن غيرِ السنِّ الواجبِ، فهل يُجْزِئُ إخراجُ الصِّحاح؟

أجاب: نَصَّ الشافعيُّ في «الأمِّ»^(۱) في تَرْجَمة «كيف فَرْضُ الصَّدقةِ» أَنَّها تُؤخَذُ ولا تُجزئ مَريضة.

[77] مسألة: أصحابُ سائمةٍ سُومحوا بزكاتِها من مُدَّةٍ بمرسومٍ شَريفٍ مُتقدِّمٍ، فهل يجوزُ ذلك؟ وهل للإمامِ الأعظمِ القائِم بمصالحِ المسلمين في هذا الزمان أن يستعيد عليهم بزكاتِها وأن يَصْرِفَ ذلك لما مَضِي ولما يأتي لَمَنْ يَراهُ مُستَحِقًا له؟ وهل يُثابُ على ذلك؟

أجاب: لا يجوزُ ذلك، ولسُلُطانِ المسلمينَ في لهذا الزمان ـ نصرَه الله ـ أَخْذُ الواجبِ شَرْعاً منَ الذين لم يقوموا به، ويصرفُه في مصارفِه الشَّرعية، ويُثابُ مَوْلانا السلطانُ علىٰ ذلك.

[٦٧] مسألة: أَهْلُ بَلَدٍ وجَبَت عليهم الزكاةُ الشرعية، والفِضَّةُ عندَهُم قَليل، وغالبُ مُعامَلتِهم بالفلوسِ الجُدُد، فهل يَجوزُ لهم إخراجُ الزكاةِ فُلوساً ويُجزيهم ذلك عند تعذُّرِ وجودِ الفِضَّة أم لا؟

⁽١) «الأمّ» (٣: ٥).

أجاب: نَعم، يجوزُ لهم عِندي أن يُخْرِجوا الفُلوسَ الجُدُدَ، وهذا اختياري، وبه أعمل، والفلوسُ أنفعُ للمستحقِّين، وأسهل، وليسَ فيها غِشُّ كما في الفِضَّةِ المَعْشوشة، ويتضرَّرُ المُسْتحقُّ إذا رُدَّتْ عليه، ولا يَجِدُ لها بَدَلاً (١).

[7A] مسألة: رجلٌ وقَفَ غَنَماً على الفقراء، هل تجبُ فيها زكاة أم لا؟ أجابَ: لا تجبُ الزكاةُ في الغَنَم الموقوفةِ الوَقْفَ الصحيح (٢).

[79] مسألة: هل يجوزُ إخراجُ الفُلوسِ عن الزكاةِ المفروضةِ عن النَّقدَيْن وعُروضِ التجارة؟

أَجَابَ: أَمَّا إِخْرَاجُ الفُلُوسِ فَإِنِّي أَعْتَقِدُ جُوازَهُ (٣)، ولكنَّه مخالفٌ لمذهبِ الإمام الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه.

[٧٠] مسألة: قريةٌ فيها زكاةُ الحُبُوبِ، وفيها قومٌ (١) مُستحِقُون للزكاةِ لفَقْرِهم، ولكنّهم لا يُصَلُّون، ويُؤمَرونَ بالصلاةِ فلا يفعلونها، فهل يُعْطَوْنَ من الزكاة؟

أَجَابَ: إذا^(٥) لم يَخْرجوا بذلك عن دينِ الإسلام فإنَّه لا يمتَنعُ صَرْفُ الزكاةِ إليهم، ولكن نَنظُر: فإنْ حصَلَ لهم رُشْدٌ، ثمَّ طرَأَ ما ذُكِر فإنّه يُعْتَدُّ

⁽١) ومنع منه الرمليُّ في «فتاواه» (٤: ٤٤).

⁽٢) ولتمام الفائدة انظر: «فتاوى السبكي» (١: ٢٦٩).

⁽٣) وإِليهَ ذهبَ الصاوي من المَالكية فقال: «وأَمّا إِخراجُ الفلوسِ عن أَحدِ النقدَيْن فالمشهورُ الإجزاءُ مع الكراهة». انتهىٰ من «حاشية الصاوي علىٰ الشرح الصغير» (٢: ٢١٠).

⁽٤) سقط لفظ «قوم» من (م).

⁽٥) سقط لفظ «إذا» من (م).

بقَبْضِهم، وإنْ كانوا مُستمرِّينَ على هذه الصفةِ، بحيثُ لم يحصُلْ هم رشْدٌ، فقدِ امتنعَ بعضُ العلماءِ منَ الاعتدادِ بقَبْضِهم. وعِندي: ليسَ الأمرُ كما قال، فإنَّ اللهُ سبحانَه وتعالى أطلقَ في كتابِه الصَّرْفَ لـمن ذُكِرَ في قولِه: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِللهُ عَرَاءِ ﴾ [التوبة: ٦٠]، وخرج منَ الاعتدادِ بالقَبْضِ: الصبيُّ والمجنونُ، وأمّا مَنْ وصلَ إلى هذه الحالةِ فإنَّه يَتناولُه أَدِلَّةُ الإعطاءِ، وفي حديثِ معاذٍ: «صَدَقةً تُؤخذُ من أغنيائِهم تُردَّ على فُقرائهم» (١)، ولم يَشْتَرِطْ ما يُخْرِجُ مَنْ ذُكِر (٢).

[٧١] مسألة (٢): ما يُسْقَىٰ مِنَ العُيون التي بمَرِّ الظَّهْرانِ (٤) من الحُبُوبِ والثَّهَار، هل يجبُ فيه العُشْرُ أو نِصْفُه؟ وما صورةُ مسألةِ القاضي ابنِ كَجِّ في أَنَّه إذا اشتَرَىٰ الماءَ كان الواجبُ نِصْفَ العُشرِ؟ بَيِّنوا لنا ذلك بياناً شافياً، فالحاجةُ داعيةٌ إليه أثابَكُم الله.

أجاب: إن كانَ بغَيْرِ شراءٍ وضَهانٍ فيه ففيه العُشرُ، وإنْ كان بِشراءٍ صحيحٍ، فالشِّراءُ إن كانَ صادراً على القرار، ودخَلَ الماءُ في البيع بطريقٍ شَرْعيٍّ، فالواجبُ في الذي يُزْرَعُ عليه نِصْفُ العُشْر، لحصولِ الماءِ الذي للزَّرع بالمُؤْنةِ. وكذلك لو صَدَرَ البيعُ على الماءِ وَحْدَهُ بطريقِ شَرْعيٍّ. وما يُزْرَعُ بعدَ ذلك على الماءِ المُشتَحِقِّ في صُورةِ بَيْعِ القرار (٥)، والماءُ لا يتعلَّقُ فيه مُؤنة في ذلك على الماءِ المُشتَحِقِّ في صُورةِ بَيْعِ القرار (٥)، والماءُ لا يتعلَّقُ فيه مُؤنة في

⁽١) أخرجه البخاري (١٣٩٥) ومسلم (١٩) (٣٠) وغيرهم.

⁽٢) في (ت): «ذلك».

⁽٣) ستأتي هذه المسألة بأطول مما هنا برقم (١٠٩).

⁽٤) مكان على مرحلةِ من مكَّةَ شرَّ فها الله تعالىٰ. انظر: «معجم البلدان» (٥: ١٠٤).

⁽٥) في (م): «القِراب».

الذي يُزْرَعُ بعدَ ذلك، فيجبُ فيه العُشْر، فإن بَقِيَتْ بَقِيَّةٌ ممّا قابَلَ الماءَ فالواجبُ فيما يُزْرعُ بالماءِ المذكورِ نِصْفُ العُشر. وأمّا إذا صَدَرَ البيعُ بغَيْرِ طريقٍ شرعيً، فلماءُ مضمونٌ على المُشْتري بمُقْتضى العَقْدِ الفاسِد؛ فكلَّ زَرْعٍ يَسقيهِ به يجبُ فيه نِصْفُ العُشْر، وحيثُ توجّه الشّراءُ إلى الماءِ وَحْدَه في كلِّ زَرْعِه، فالواجبُ فيها نِصْفُ العُشر.

وأمَّا إذا لم يكُن محلُّ البيعِ مَمْلُوكاً، فلا يَصِحُّ شراءُ الماءِ الذي لا مِلْكَ عليه، والواجبُ في هذه الحالةِ على الزَّرْعِ: العُشرُ، وله الرجوعُ على البائِع بها أخذَه منه من ثَمَنِ الماءِ الذي لم يَصِحَّ البيعُ فيه بطريقٍ شَرْعيٍّ. وليسَ هذا كها لو زَرَعَ بهاءٍ مَغْصوبٍ، لأنّه ضامنٌ للهاءِ في صورةِ الغَصْب ولا كذلك هنا، فإنْ حصَلَ المِلكُ على ما جُمِعَ منه في حَوْضٍ ونَحْوِه فبيعَ، فالواجب على الزارع(١) على الماءِ المذكور: فِصْفُ العُشر.

وأمّا صورةُ ما ذكرَهُ القاضي ابنُ كَجِّ فهُو: أن يقعَ الشِّراءُ على ماءٍ مملوكٍ، سواءٌ أكان الشِّراءُ صحيحاً أم كان فاسِداً، لأنّه إذا كان فاسداً فها يُقْبَضُ بالبيعِ الفاسدِ حُكْمُه حُكمُ المغصوب، وقد قال ابنُ كَجِّ في السَّقْي بالماءِ المغصوب: إنَّ الواجبَ فيه: نِصْفُ العُشرِ، لأنَّ عليه ضَهانَه، قال الرافعيُّ: وهذا حَسَنُ جارٍ علىٰ كُلِّ ما أُخِذ (٢)، يعني ممّا سَبقَ في القَنواتِ والسواقي منَ النَّهَرِ العظيم، جارٍ علىٰ كُلِّ ما أُخِذ (٢)، يعني ممّا سَبقَ في القَنواتِ والسواقي منَ النَّهَرِ العظيم،

⁽١) في (م): «الزرع» وكلاهما جَيِّدٌ مُتَّجه.

⁽٢) وعَلَّلُه الرافعيُّ بقوله: «فإنّه لا يتعلَّقُ به صلاحُ الضّيْعةِ بخلافِ القناة» انتهىٰ من «الشرح الكبير» (٥: ٧٨٥).

فإنَّه قَدَّمَ فيها أنَّ الذي أوْرَدَه طوائفُ الأصحابِ، من العراقيِّينَ وغيرِهم: أنَّ الواجبَ فيه العُشرُ، وعَلَّلوه بأنَّ مُؤْنَةَ القَنَواتِ إنها تُحْمَلُ لإصلاح الضَّيْعَة، والأنهارُ تُشَقُّ لإِحياءِ الأرضِ، إذا تَهَيَّأَتْ وصَلَ الماءُ إلى الزَّرْع مرَّةً بعدَ أُخرى، بخلافِ السَّفْي بالنَّواضح ونحوِه، فإنَّ المؤنَّةَ ثُمَّ تُتَحمَّلُ لنَفْسِ الزَّرْع. وادَّعىٰ إمامُ الحرمَيْنِ اتفاقَ الأئمّةِ على هذا، لكنَّ أبا عاصم العبَّاديَّ ذَكَرَ في «الطبقات»: أنَّ أبا سَهْلِ الصُّعْلوكيَّ أَفْتىٰ بأنَّ المسْقيَّ من ماءِ القناةِ فيه نِصْفُ العُشرِ، لكَثْرة المُؤنة. وفَصَّل صاحبُ «التهذيب»، فقال: إن كانَتِ القناةُ أو العينُ كثيرةَ المُؤنة، بأنْ كانت لا تزالُ تَنْهارُ وتحتاجُ إلى استحداثِ حَفْرٍ، فالسَّقْيُ بها كالسَّقْي بالسُّواقي، يعني: فيجبُ فيه نِصْفُ العُشر، وإن لم يكُن لها مُؤنَّةٌ أكثرُ من مُؤنةِ الحَفْرِ الأولى، وكَسْجِها في بعض الأوقات، ففي الـمَسْقيِّ منها: العُشْـرُ(١)، والمشهورُ الأول. هذا كلامُ «الشرح»، وتابَعَه في «الرَّوضةِ»(٢) على ذلك. ولا يَتناوَلُ كلامُ ابنِ كَجِّ ما إذا وقَعَ الشِّراءُ على محلِّ البيع والموجودِ من الماء؛ لأنه، وإن كان الماء يُقابِلُه قِسْطٌ من الثمن، إلَّا أنهُ لا يَتكرَّرُ الحُكمُ فيه، وإنها يجبُ فيه نصفُ العُشْر، حيثُ بقِيَتْ بقيّةٌ من الماء تُقابَلُ بقِسطٍ من الثمَن في الزَّرْعةِ الثانيةِ ونحوِها. وقدِ انكشَفَ الحالُ في هذه الأحوالِ انكشافاً واضحاً، وبَانَ بَياناً شافياً، ولله الحمدُ والمِنّة سبحانَه وتعالى، فكم لهُ مِن نِعَم تتَرادَفُ وتتَوالى.

[٧٢] مسألة: إذا فَرَّعنا على الأصَحِّ، أنَّ وقتَ اعتبارِ نِصابِ زكاةِ

⁽١) انظر: «التهذيب» للبغوي (٣: ٩٢) بتصرُّفٍ يسير في العبارة.

⁽٢) «روضة الطالبين» (٢: ١٤٧).

التِّجارة: آخِرُ الحَوْل، فكان مالُ التِّجارة آخِرَ الحَوْل(١) مغصوباً أو دَيْناً مؤجَّلاً، وكان السِّعرُ غالياً، ثمّ عندَ الحَوْلِ المُقتضي للأخْذِ أو القَبْض في الغَصْبِ نَقَصَ السِّعرُ أو زاد، فهل العِبْرةُ بأقلِّ القِيمتَيْنِ أَوْ لا؟

أجاب: العِبرةُ بأقلِّ القيمتَيْنِ، فهُو الذي دَخَلَ في يَدِ المالك.

[٧٣] مسألة: إذا وَرِثَ شخصٌ أموالَ تجارة، فهل تكونُ موروثةً بهذه الصِّفة، فيستمِرُّ ما صدر من اللُورِّث من قَصْدِ (٢) التِّجارة معَ بقيّةِ الشروط أم يبطُلُ ذلك بموتِ المورِّث وتصيرُ أموالُه قُنْيةً حتىٰ يَصدُرَ من الوارِثِ (٣) مُعاوَضَةٌ معَ بقيّةِ الشُّروط؟ فإنْ قُلنا بالاستمرار، فها حُكمُ الحَوْل؟ هل يَنقطعُ، كها هُو الصَّحيحُ في غير ذلك، أو لا يَنقطعُ الحَوْلُ كها لم يَنقطعُ في التجارة؟

أجاب: أموالُ التِّجارةِ موروثةٌ بهذه الصِّفة، ولا يَبطُلُ ذلك بالموت، كما في السائمةِ: يَكفي (٤) فيها قَصْدُ المورِّث ولا يُحتاجُ إلى تجديد قَصْدِ من الوارِث، ولا يُنقطعُ ذلك إلّا بأنْ يَعلِفَها. وكذلك في أموالِ التِّجارة: لا ينقطعُ إلّا أن يَقصِدَ الوارِثُ القُنْيَةَ فينقطعُ حُكمُ التجارة حينتَذِ وينقطعُ الحَوْلُ على الأصح، كما في غيرها من الأموال الزَّكويّةِ التي يُعتبَرُ فيها الحَوْل (٥).

⁽١) قوله: «فكان مال التجارة آخر الحول» سقط من (م).

⁽٢) في (ت): «فضل».

⁽٣) في (ت): «التوارث».

⁽٤) سقط لفظ «يكفي» من (م).

⁽٥) يوضّحه قولُ البغويِّ في التفريقِ بين القُنْيةِ والتِّجارة: «إنَّ القُنْيةَ أصلٌ في الأموال، والتجارة عارضة، فمُجَرَّدُ النيَّةِ معودُ إلى الأصل، ولا يزول الأصلُ بمُجَرِّدِ النيَّةِ ما لم يُضَمَّ إليه فِعْلُ =

[٧٤] مسألة: رجُلُ مات وخَلَّفَ أولاداً ومُطلَّقةً ادَّعَتْ أنها حامل، ووُقِفَ الميراثُ حتى يظهَرَ الحَملُ، وحالَ الحَوْلُ على المال، فهل يجوزُ للوَصِيِّ إخراجُ زكاةِ المال قبْلَ انفصالِه وقِسْمةِ الميراثِ أم لا؟

أجاب: ليس لهُ ذلك.

[٧٥] مسألة: إذا قُلْنا: يجبُ على الحُرَّةِ فِطرةُ نفسِها لإعسارِ الزَّوج، فلو أَيْسَرَ بعدَ ذلك، هل تَرجِعُ عليه أم لا؟

أجاب: الصَّوابُ: أنها لا تَرجِعُ عليه بشيء، خلافاً للماوَرْديِّ حيث قال: تَرجِعُ عليه بها كما تَرجِعُ عليه بالنَّفَقة (١).

[٧٦] مسألة: إذا لم يَلزَمِ السيِّدَ أن يَبيعَ جُزءاً منَ العَبْدِ لِفطرتِه، وقلنا: إنّ الوجوبَ يُلاقي العبدَ، ثُمَّ عَتَقَ العبدُ بعدَ ذلك واستفادَ مالاً، هل عليه شيءٌ ما تَعلَّقَ به زَمَنَ الرِّق؟

أجاب: الذي يَقتضيهِ كلامُ الأصحاب: أنّهُ لا شيءَ عليه، لكنْ يُمكنُ أن يُقال: قد فَرَضَ رسُولُ الله ﷺ زكاةَ الفِطرِ على العبد(٢)، فلا بُدَّ من تعلُّقِ ذلك

⁼ التجارة، كالمُقيمِ لا يصيرُ مسافراً لمُجرَّدِ النيَّة ما لم يُوجَدْ فِعْلُ السفر... فلو اتّهبَ شيئاً بنيَّةِ التجارة، أو قِبَلَ الوصيَّة، أو ورِثَ مالاً، أو استقرَض، ونوىٰ التجارة، فلا يصير للتجارة، لأنّه لم يملِكُهُ بطريق التجارة». انتهىٰ من «التهذيب» (٣: ١٠٢).

⁽۱) «الحاوي الكبير» (٣: ٧٦٢) وعلّله بقوله: «لأنّ الوجوبَ قد توجّه إليها، والزوجُ بإعسارِه لا يتحمَّلُ ذلك عنها، فإن أيْسَرَ الزوجُ في ثاني حالٍ رجعَت بذلك عليه، كما ترجعُ عليه بالنفقةِ بعد يَسارِه».

⁽٢) لِم اثبتَ من حديثِ ابن عمرَ رَضِيَ الله عنهما: أنّ رسولَ الله علي فرضَ زكاةَ الفِطْرِ، صاعاً =

بذِمَّتِه بناءً علىٰ أنَّ للعبدِ ذِمَّةً يتعلَّقُ بها ذلك، وجعَلَ الإعسارَ في الحُرِّ مانعاً من تعلُّقِ زكاةِ الفِطْر به، فلا يُؤثِّرُ يَسَارُهُ بعدَ ذلك، لعدَم تعلُّقِ الخطابِ به، بخلافِ العبد، فإنَّ الشَّرعَ عَلَقَ الوجوبَ به، فإذا عَتَقَ وأيْسَرَ بعدَ ذلك وجَبَ أن يُخرِجَ ما تعلَّقَ بذِمَّتِه، وهذا من العجائب.

[٧٧] مسألة: شخصٌ له أبُّ وأُمٌّ، فأيُّها يُقدَّمُ في زكاةِ فِطرتِه؟

أجاب: يُــقدَّمُ الأبُ، هذا هو المعتمَدُ في الفَتوىٰ، خلافاً لِما في «الحاوي الصَّغير» من قولِه: قُدِّم مُقدَّمُ النفَقة؛ لأنّ الزكاةَ عبادة، وهي في حقِّ الرِّجال آكَدُ، بخلافِ النفَقة.

[٧٨] مسألة: لو دَفَعَ المالكُ الزَّكاةَ لمن لا يجوزُ دَفْعُ الزكاة إليه، مِن غَنيٍّ ونحوِه، والمالكُ عالمِ بالمانع، هل يقعُ الموقِع؟ وهل يَستردُّ المالكُ ما أَخَذَهُ المدفوعُ إليه؟

أجاب: لا يقَعُ الموقِعَ قطعاً (١)، وللمالكِ أن يَسترِدَّ ما دَفَعَهُ للآخِذِ؛ لأنّ الآخِذَ لم يَملِكُه بطريقِ شَرْعيّ.

من تمثر أو صاعاً من شعير، على كل حُرِّ أو عَبْدٍ، ذكرٍ وأُنثىٰ من المسلمين. أخرجه البخاري
 (١٥٠٤) ومسلم (٩٨٤) وغيرهما.

قال الإمام البغوي في «التهذيب» (٣: ١٢٠): «زكاةُ الفِطرِ واجبةٌ علىٰ كلِّ مسلم، صغيراً كان أو كبيراً، ذكراً كان أو أُنثىٰ، حُرّاً أو عَبْداً، إذا مَلَكَ فَضْلاً عن قُوتِه يومَ العيدِ ولَيْلتَه». انتهىٰ.

⁽۱) لأن الغنيَّ ليس ممّن ذُكِروا فيمن تُدْفَعُ إليهم الزكاة، ولِما ثبتَ من قولِه ﷺ: «لا حظَّ فيها لغَنيّ، ولا لذي مِرَّةٍ سَوِيّ» أخرجه أبو داود (١٦٣٤) والترمذي (٢٥٢) بإسنادٍ صحيح من حديثِ عبد الله بن عمرو بن العاص، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٥٣٠).

[٧٩] مسألة: شخصٌ وجَبَتْ عليه زكاةٌ شَرْعيّةٌ ثمَّ سافَرَ منَ البَلْدةِ التي مالَهُ فيها إلى غيرِها، ووجَدَ بها شخصاً من أهل بلدِ المالِ وهُو منَ المُستحِقِّين (١)، فهل يجوزُ صَرْفُ شيءٍ من الزَّكاةِ لهُ في غيرِ بلدِ المالِ أم لا؟

أجاب: لا يجوزُ صَرْفُ شيءٍ من الزَّكاة لَمَن وَجَده في غيرِ بلدِ المال، إلَّا أَن يكونَ حالًا ببلدِ المال حالة الوجوب، وكان المستحِقُّونَ محصُورينَ وهُو من جُملتِهم (٢).

[٠٨] مسألة: إذا قُلنا بأنّ هلالَ رمضانَ يَثبُتُ بشهادةِ عَدْلِ واحد، كما هو أَصَحُّ القولَيْنِ (٣)، قالوا: وعلى هذا، لا يَثبُتُ بشهادةِ العَدْلِ الواحد إلّا رمضانُ فقَطْ، فلا يجِلُّ الدَّينُ المؤجَّلُ برمضانَ، ولا يقَعُ الطلاقُ المُعلَّقُ برَمَضان، ولا العِتقُ المُعلَّقُ بهِ أيضاً، وهُو مُشكِل، إذْ لا يَلزَمُ من عدَم ثبوتِ هذه الأحكام بقولِ الواحدِ استقلالاً، عدَمُ ثبوتِها تِبْعاً لثبوتِ رمضان، كما قالوا: إنَّ النَّسَبَ لا يثبُت بشهادةِ النِّسوةِ استقلالاً، ويَثبُتُ بشَهادَتَ يْنِ (١٤) تِبْعاً لثبوتِ الولادةِ بشهادِ بَنْ الوَقْف: لو وَقَفَ على مَن سيُولَدُ له، لا يصِحّ (٥٠)، بشهادِ بَنَ، وكما قالوا: في الوَقْف: لو وَقَفَ على مَن سيُولَدُ له، لا يصِحّ (٥٠)،

⁽١) في (م): «بصفةِ الاستحقاق».

⁽٢) هذا فَرْعٌ على مسألةِ جوازِ نَقْلِ الصدقةِ إلىٰ بلدِ آخرَ مع وجودِ المستحقِّين في بلده، والذي جزم به محرِّر المذهبِ الإمام النووي: «أنّه يحرَّمُ النقلُ ولا تسقطُ به الزكاة، وسواءٌ كان النقلُ إلىٰ مسافةِ القَصْرِ أو دونها، فهذا مُحتصَرُ ما يُفتىٰ به». انتهىٰ من «روضة الطالبين» (٢: ٣٣٢).

⁽٣) انظر تفصيل هذه المسألة في «التهذيب» للبغوي (٣: ١٥٢).

⁽٤) في (م): «بشهادتهنَّ».

⁽٥) لأنه مُنْقطعُ الأول، والمذهبُ بُطلانه كما جزم به النووي في «روضة الطالبين» (٥: ٧٢٥).

ولو وقف على أولادِه ومَن سيُولَدُ له: يصحُّ، وبالجملة يُغتَفَرُ في كونِ الشيءِ تابعاً لغيرِه ما لا يُغتَفَرُ فيه إذا كان مستقلًا، حتىٰ إنّ النُّحاةَ راعَوْا هذه القاعدة فقالوا: لا يجوزُ: «يا الحارث»، ويجوزُ: «يا زَيْدُ والحارث» (۱)، ولا يجوزُ: «ورُبَّ (۲) فقالوا: لا يجوزُ: «يا الحارث»، ويجوزُ: «يا زَيْدُ والحارث»، ومن هنا قيَّدَ المملوكُ سخْلتِها»، ويجوزُ: «رُبَّ شاةٍ وسَخلتِها (۲) بِدِرهم»، ومن هنا قيَّدَ المملوكُ الخلافَ الذي ذَكروهُ في أوائلِ كتابِ الوكالةِ فيها إذا وكَّلَ ببَيْع عبدٍ سيَملِكُه، أو إعتاقِ مَن سيَملِكُه، وفي طلاقِ مَن سينكِحُها، بأنّهم حكوْا في صحةِ الوكالة في ذلك ونحوه وجهيْنِ مُطلقين (٤)، وينبغي أن يكونَ محلُّها إذا لم يَجْعَلْ ذلك تابعاً، أمّا إذا جعلَهُ تابعاً، كها إذا قال: وكَّلتُك ببيع مالي الموجودِ وما سأملِكُه، تابعاً لما هُو في ذمّتِه، كها أنّ: وقفتُ علىٰ من سيُولَد، لا يَصِحّ، ويَصِحُّ: وقفتُ علىٰ أولادي ومَن سيُولَدُ لي، فهلِ علىٰ من سيُولَد، لا يَصِحّ، ويَصِحُّ: وقفتُ علىٰ أولادي ومَن سيُولَدُ لي، فهلِ الأمرُ كذلك؟ والمسؤولُ تحقيقُ ذلك.

أجاب: المرتَّبُ على الشيءِ قِسْمان: وَضْعيُّ (٥)، وشَرْعيّ. فإن كان وَضْعِيًّا نَظرتَ، إمَّا أَن يُمكنَ انفكاكُهُ على عُلِّقَ عليه أَوْ لا، فإنْ أمكنَ انفكاكُهُ على عُلِّق عليه أَوْ لا، فإذا عُلِّقَ الطلاقُ على عُلِق عليه لم يَثبُتِ المُعلَّقُ إلّا بها يَثبُتُ به لو كان مستقلًّا، فإذا عُلِّقَ الطلاقُ

⁽١) لتمام الفائدة انظر هذه المسألة في «المقتضب» للمبرِّد (١: ٢٥١).

⁽٢) في (ت): «رب».

⁽٣) الذي أورده النحاةُ في كُتُبِهم هو: «كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهم» كما قالوا: ربَّ رجلٍ وأخيه. فالتأويلُ: وسَخْلةٍ لها. انظر: «الأصول في النحو» لابن السرّاج (١: ٣٢٣).

⁽٤) والذي جزم به الإمامُ النوويُّ أن ذلك لا يصتُّ علىٰ الأصحّ، لأن من شروطِ التوكيل أن يكون مملوكاً للموكِّل. انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٢٩١).

⁽٥) (ت): «طَبْعيِّ». وهو خطأ.

علىٰ دخولِ شهرِ رمضان، وثبتَ دخُولُ شهرِ رمضانَ بواحدٍ كما صَحَّحوه، وهُو خِلافُ ما نقلَ الرَّبيعُ في «الأُمِّ»(١) عنِ الشافعيِّ، من أنّ آخرَ قولَيْهِ أنه لا يَثبُتُ إلّا بشاهدَيْن، والتَّفريعُ علىٰ ما صَحَّحوه، فعليه: لا يقعُ الطلاقُ المُعلَّقُ علىٰ دخولِ شهرِ رمضان، ولا يحِلُّ الدَّينُ المؤجَّل. وهذا إذا علَّق ذلك قبْلَ الثبوت، فأمّا لو ثَبَتَ ذلك عندَ القاضي، ثُمّ عَلَّق المُعلَّق، فإنه يقعُ الطلاقُ كما جزمَ به المتأخِّرانِ (٢) في الشّهاداتِ، وليس مجزوماً به، بل فيه خلافٌ، والأرجَحُ أنّه لا فَرْقَ، وفي «الكافي» للخُوارِزميِّ (٣) ما يقتضي ذلك. وإن لم يُمكنِ انفكاكُهُ عنِ الذي ربّب عليه فإنه يَثبُتُ علىٰ الأصحّ، كما لو شَهِدَ بأداءِ النَّجمِ (٤) الأخير رجلُ وامرأتانِ، أو ثَبَتَ بشاهدٍ ويمين، فإنه يَثبُتُ العِثْقُ علىٰ الأصحّ وإن كان رجلُ وامرأتانِ، أو ثَبَتَ بشاهدٍ ويمين، فإنه يَثبُتُ العِثْقُ علىٰ الأصحّ وإن كان المُرتَّبُ شَرْعيًا، كما في السنّةِ، فإنه يَثبُتُ بلا خلاف؛ لأنّ التعليقَ الشَّرعيَّ عامٌّ، وما كان عامًا، فإنّ الناسَ مُحتاجونَ إليه، فلذلك يَثبُتُ جَزْماً يَبْعاً.

ولو كان المعلَّقُ على الحَمْلِ وَضْعِيًا، كما في: "إنْ وَلَدَتْ فلانةُ فزَوجتي طالق»، وثبَتتِ الولادةُ بأربعِ نسوةٍ أو رجلٍ وامرأتَيْن، فإنه لا يَثبُتُ الطّلاقُ على المذهب؛ لأنّ تعليقَ الطلاقِ وَضْعيُّ، ولو ثَبتَ فعلَّقَ، ففيه ما سبَقَ.

⁽١) انظر: «الأمِّ» (١: ٢٦٣).

⁽٢) كذا في النسخ الخطية. ولعل الصواب: «المتأخرون».

⁽٣) هو محمود بن محمد بن العباس بن رسلان، ظهير الدين، أبو محمد الحُوارَزمِيُّ، تفقه علىٰ البغوي، وشارك في جميع العلوم أصولاً وفروعاً وحديثاً وتفسيراً، وتبحر فيها حتى صار مرجع بلاده، له «الكافي» في الفروع، و «تاريخ خوارزم»، توفي سنة ٢٠٥ هـ، انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (٢٠٠).

⁽٤) من نجومِ الكتابة، وهو وَقْتُ أداءِ الحقِّ من قِبَلِ العَبْدِ لسيِّده.

ومن هذه المادة في الخلاف، لا في التصحيح، ما إذا أوصى لحمْلِ فلانة، فإنه يَستجِقُ الوصيَّة إذا انفَصَلَ حيّاً لوقتٍ يَعلَمُ وجودَه عندَ الوصيّة، فإن انفصَلَ لأكثر مِن ستّة أشهر ودونَ أربع سنينَ، ولا وَطْءَ هناك يُحالُ عليه انفصَلَ لأكثر مِن ستّة أشهر ودونَ أربع سنينَ، ولا وَطْءَ هناك يُحالُ عليه حدوثُ الحُمْل، ففي استحقاقِه قولان، وفي وقوع الطلاقِ في نظيرِه قولان، وله نظائر، والأصحُّ الاستحقاقُ في الوصيّة، ووقوعُ الطلاق؛ لأنّ تعليقَ الطلاقِ على كونِها حاملاً قد ثبتَ بوضع الحمُل، ولا وَطْءَ يُحالُ عليه الحدوثُ، فحكَمْنا بوقوعِ الطلاقِ على أصحِّ القوليُنِ لوجودِ المستند. وتوجيهُ القولِ الآخرِ: أنّ بوقعِ الطلاقِ على أصحِّ القولَ، للشّكَ في الطلاقُ لأنّ الأصلَ بقاءُ العِصمة، ولا يَستحِقُ الوصيَّة على هذا القول، للشّكِ في الاستحقاق.

وممّا يُذكَرُ في هذه المادة: إذا صُمنا بقولِ واحدٍ ولم نَرَ الهلالَ بعدَ الثلاثينَ، فإنّا نُفطِرُ، سواءٌ كانتِ السّماءُ مُصْحِيةً أو مُغِيمةً (١)، عملاً بها تَرتَّبَ على الواحدِ من الأمرِ الشَّرعي. ولو شَهدَ بالسَّرقةِ رجُلٌ وامرأتان: ثَبَتَ المالُ ولم يثبُتِ القَطْعُ للانفكاك. وقد أشار الرافعيُّ إلى شيءٍ ممّا قرَّرناهُ منَ الترتيبِ: الشَّرعيِّ والوَضْعيِّ في الشَّهاداتِ والمُعتَدة بالأشهر إذا أكْمَلَت عِدّتَها بالأشهرِ وآخرُها شعبان، ويَثبُتُ انقضاؤه بواحدٍ على ما عليه نُفرِّع، فإنّا لا نَحكُمُ بانقضاءِ عِدّتِها والمُن العَبدُ وقد المَّرعياً كما في الدِّيةِ المؤجَّلةِ بثلاثِ سنين، وكان آخرَ كلِّ سنةٍ شعبان، فهذا لا يَثبُتُ بواحدٍ في الدِّيةِ المؤجَّل باختيارِه.

⁽١) انظر بَسْطَ هذه المسألة وما يُناظرها من المسائل في «التهذيب» للبغوي (١٥١:٢).

وأما الوقفُ فإنه لا يَعتمِدُ (١) ذكْرَ المَصْرف الأوّل، ولا بُدَّ من وجودِ من يُصرَفُ إليه، وإلّا فيكونُ مُنقَطِعَ الأوّل، وهُو باطل. وإذا ذكرَ المَصرِفَ الأوّلَ لَيُصرَفُ إليه، وإلّا فيكونُ مُنقَطِعَ الأوّل، وهُو باطل. وإذا ذكرَ المَصرِفَ الأوّلَ لم يَشترِطْ وجودَ مَن بعدَهُ حالةَ الوَقْف، ولهذا لو قال: أوقَفْتُ علىٰ زَيْد ثُم علىٰ مَن سيولَدُ لي: صحَّ وإن لم يَذكُرْ أولاً أولادَه، لِم اقرَّرناه.

وأما صُورةُ الوكالة فهي منقولةٌ وفيها نزاعٌ أيضاً، وذلك أنه إذا قال: وكَلتُك ببيْع ما في مِلكي وما سأملِكُه، فكلُّ واحد مُنصَبُّ إليه التوكيل، وليس كالوقفِ الذي يُعتبَرُ في صحّبه اتصالُ أوّلِه. ولو نَصَّبَ حاكمٌ أمينَ حُكْمٍ ولا أيتامَ: صَحَّ نَصْبُهُ، للقضيَّةِ العامةِ المحتاجِ إليها، كما يُنصَّبُ القاضي وإن لم تكنْ خصومةٌ موجودة، ولو نُصِّبَ أمينُ حُكْم وهناك أيتامٌ: تناولتْ وِلايتُهُ مَن سيوجَدُ. وأمّا الوكالةُ الخاصةُ فليس فيها ما يُشعِرُ بالحاجة، فامتَنعَ فيها التوكيلُ فيما سيوجَد وإن كان مفقوداً. وأمّا الوكالةُ العامةُ في بيتِ المال فتَصحُّ وإن لم يكنْ ثَمّ مالٌ موجود، وتتناولُ ما سيوجَدُ تَبْعاً واستقلالاً.

وأما المسائلُ النَّحْويّةُ وما يتعلَّقُ بأنّ الشيءَ يُغتَفَرُ تِبْعاً ولا يُغتَفَرُ السَّعَلَمُ السَّعَلِيَّةِ كما قرَّرناهُ، واللهُ تعالىٰ أعلم.

[٨١] مسألة: إذا سافَرَ الكافرُ سَفَراً يَبلُغُ مسافة القَصْر، وابتَداً السفَر ليلاً، وأصبحَ مُفطِراً على عادتِه، ثُمّ أَسْلَمَ في ذلك اليوم وهو مُفطِر، فهل يقال: لا يجبُ الإمساكُ جَزْماً لأنّ السفَرَ يقتضي الترخيص، أو يقال: يأتي الخلاف في الكافر يُسلمُ من غير تفصيل؟

⁽١) في (ت): «يعتمد»، دون «لا».

أجاب: لم أقفْ على نَقْلٍ في ذلك، وظهَرَ لي تخريجُهُ على ما إذا أسلَمَ المسافرُ في أثناءِ المسافة، هل لهُ أن يَقصُرَ فيما بقِي (١)؟ فإن قلنا بها قاله أبو المحاسِن - كها نَقَلَ في «البيان» (٢) وجزَمَ به النوويُّ في «الرَّوضة» (٣) في آخِرِ زيادتِه قبْلَ الجُمُعة ـ أنه يترَخَّصُ، فكذلك هنا: لا يَلزَمُ الإمساكُ جَزْماً، وإنْ قُلنا: لا يَترَخَّصُ، وهُو ما أفتيْتُ بهِ لظاهرِ القرآنِ في تخصيصِ رُخصةِ القَصْر بالمؤمنين، فكذلك هنا، لظاهر تخصيصِ رُخصةِ الفِطْرِ بالمؤمنينَ بقولِه تعالى: ﴿فَمَن فَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلَيَصُمُ مَنَّ كَانَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلَيَصُمُ مَنَّ وَهِ المُؤمنينَ بقولِه تعالى: ﴿فَمَن صَهِدَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلَيَصُمُ مَنَّ كَانَ مِنكُمُ الشَّهُرَ فَلْيَصُمُ مَنَّ وَهِ المُؤمنينَ ، فأما الكافرُ فلا قضاءَ عليه. نعَمْ، ذلك اليومُ الذي أسلَمَ فيه، فيه الخلافُ، وهذا فَرْعٌ حسَنٌ فليُتنَبَّهُ له.

[٨٢] مسألة: التقطيرُ في باطنِ الأُذُن والإحْليل، هل يُفطِّرُ أم لا؟

أجاب: التقطيرُ في باطنِ الأُذُنِ والإحْليلِ مُفطِّرٌ على الأَصَعِّ، يُحترَزُ بهِ عن إدخالِ الميلِ في الأُذُنِ والإحليل، فإنه لا يُفطِرُ به، قاله الغَزاليُّ في «الإحياء»(٤)، إلّا أَنْ يُمقطِّرَ فيه ما يَبلُغُ باطنَ الأُذُنِ والمثَانة، ولم يَذْكُرْ في «الرَّوضةِ» الميلَ، بل

⁽١) وانظر المسألة المتقدمة برقم (٤٧).

⁽٢) انظر: «البيان» للعِمراني (٢: ٤٥٩).

⁽٣) «روضة الطالبين» (١: ٤٠٤) وعبارتُه ثمّة: «لو نوىٰ الكافرُ أوِ الصبيُّ السفرَ إلىٰ مسافةِ الفَصْرِ ثم أسلم، وبلغ في أثناء الطريق فلهُما القَصْرُ في بَقِيّته».

⁽٤) «إحياء علوم الدين» (١: ٢٣٣).

اقتصرَ على التقطير (١)، قال في «الذحائر» (٢): إذا زَرَّقَ في إحْليلِه شيئاً، أو أدخَل فيه مِيلاً، أو قَطَّرَ فيه شيئاً، ففيه ثلاثة أوجُه، أحَدُها: أنه يُفطِرُ بذلك، سواءً وصَلَ إلى المَثانة أو لم يَصِلْ؛ لأنه مَنْفَذٌ يُفطِرُ بالخارجِ منه، فيُفطِرُ بالداخِل فيه، كالفم، ومن الأصحابِ من قال: يُشترَطُ أن يَصِلَ إلى المَثانة؛ لأنه ما لم يَصِلْ إلى المثانة فهُو في حُكم الظاهر، فهُو كها لو كان الطعامُ في فمِهِ أو حَلْقِهِ ولم يَصِلْ إلى المثانة فهُو في حُكم الظاهر، فهُو كها لو كان الطعامُ في فمِهِ أو حَلْقِهِ ولم يَصِلْ إلى المثانة؛ لأنها ليست بجَوْف، وما يَصِلُ إليها لا يصِلُ إلى الجَوْف، وبه قال أبو حنيفة (٣)، ولكنّ أكثرَ الأصحابِ على خِلافِه لما ذكرْناهُ. وإنّها قُلنا: يُفطِرُ بذلك كلّه؛ لأنهُ واصِلٌ إلى الجَوْف، وبه قال أبو حنيفة (٣)، واصِلٌ إلى الجَوْف، والمَّماغُ يُسمَّىٰ جَوْفاً أيضاً، واصِلٌ إلى الجَوْفِ مِن مَنْفَذٍ مفتوح، فأشبَهَ الفَم، والدِّماغُ يُسمَّىٰ جَوْفاً أيضاً، فهُو كالبَطْن. ثم قال في «الذَّخائرِ» بعدَ أسطُر: وأمّا إذا قَطَّرَ في إحْليلِه دُهْناً فقد تردَّدَ الأصحابُ فيه، بناءً علىٰ مَن زَرَّقَ في إحْليلِه شيئاً ولم يَصِلْ إلىٰ المثانة، فإنّ تردَّدَ الأصحابُ فيه، بناءً علىٰ مَن زَرَّقَ في إحْليلِه شيئاً ولم يَصِلْ إلىٰ المثانة، فإنّ تردَّدَ الأصحابُ فيه، بناءً علىٰ مَن زَرَّقَ في إحْليلِه شيئاً ولم يَصِلْ إلىٰ المثانة، فإنّ

⁽١) «روضة الطالبين» (٢: ٣٥٧) وهو الأصحُّ، والثاني: لا يُفْطِر كالاكتحال، قاله الشيخ أبو علي والقاضي حسين والفوراني.

⁽٢) في «فروع الشافعية»، للإمام القاضي أبي المعالي مُحبِّل بن جُ مَيْع المخزومي الشافعيّ (ت • ٥٥ هـ) وهو من الكتب المعتبرة في المذهب، وكان من كبار الفقهاء، وعليه المُعوَّل في الفُتيا في الديار المصرية، وقد رتَّبَ كتابه «الذخائر» علىٰ مَسْلَكِ لم يُسْبق إليه. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٧: ٢٧٨) وانظر: «كشف الظنون» (١: ٨٢٢).

⁽٣) انظر: «شرح فتح القدير» للكهال ابن الهُهام (٢: ٣٤٤). واضطرب قولُ محمد بن الحسن في هذه المسألة، وذهبَ أبو يوسف إلى أنّه يُفْطِر بناءً على أنّ بَيْنَه وبين الجوفِ منفذاً بدليلِ خروجِ البول. قال في «الاختيار لتعليل المختار» (١: ١٤٢): «والأصحّ أنه ليس بينهما مَنْفَذ، بل البولُ يترشَّحُ إلى المثانةِ ثم يخرج، وما يخرجُ رشحاً لا يعودُ رشحاً فلا يَصِل». انتهى.

فيه وجهَيْنِ كذلك هنا، ووَجهُ التردُّدِ فِي المَوْضِعَيْنِ أنه جَوْفٌ ولكنْ ليس فيه قوةٌ تحصُلُ بها التّغذِيةُ ولا الدَّواءُ، والظاهرُ أنه لا يُفطِرُ فيهما، وهذا الظاهرُ الذي قاله هو الظاهر، وهذا تفصيلُ المذهب. انتهىٰ.

[٨٣] مسألة: هل يَلزَمُ الزَّوجة موافقةُ زوجِها على السفَرِ في البحرِ، للحَجِّ أو لغيرِه، إذا أراد ذلك، أم لها الامتناعُ، أم يُفرَّقُ بينَ أن يكونَ الغالبُ فيه السلامة فيكزَمَ أو خِلافَها فلا(١)؟ وكذا عند استوائهما للخطر؟

أجاب: إن غَلَبتِ السَّلامةُ ولا يَحصُلُ للزَّوجةِ ضَرَرٌ في حالها بسببِ ركوبِ البحر، فإنه يَلزَمُها موافقتُه (٢).

[48] مسألة: امرأةٌ متزوِّجةٌ وقَصَدتْ أن^(٣) تَقضيَ حَجَّةَ الإسلام، وزَوجُها متعذِّرٌ عنِ السفَر، وهِيَ بصُحبةِ نِسوةٍ ثقات، ولها ولَدٌ عمُرُهُ اثنتا^(٤) عشرَةَ سنةً قريبَ البلوغ؛ فهل يَجوزُ سَفَرُها معَهنَّ ومعَ الولدِ المذكور ويُحرِمُ بها أم لا؟

أجابَ: نعَمْ، يجوزُ لها ذلك(٥).

⁽١) سقط لفظ «فلا» من (ت) و (م).

⁽٢) لتمام الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٨).

⁽٣) سقط لفظ «أنّ» من (ت) و(م).

⁽٤) في (م): «اثنا».

⁽٥) وهو الذي جرى عليه الرافعيُّ في «الشرح الكبير» (٧: ٢٢) واشترط القفّالُ أن يكون مع واحدةٍ من النسوةِ الثقات مَحْرُمُ ليُكلِّمَ الرجال عنهن وليدفَع عنهن إذا نزلت بهن نائبة. قال الرافعيُّ: «والأصِحُّ لا، لأنّ النساءَ إذا كثُرْن انقطعت الأطماعُ عنهُنَّ وكُفينَ أمرهُنّ».

[٨٥] مسألة: إذا قُلنا بالمذهب: إنّ التَّمتُّعَ أفضلُ منَ القِرَان (١١)، فأتَىٰ للقِرَانِ بعمَكَ يْنِ كَمَا هُوَ الأفضَل، فهل يَستويانِ حينَئذٍ في الفضيلة، أو يكونُ التمتُّعُ أفضلَ على حالِه لزيادةٍ بالحَلْق أو التقصير؟

أجاب: التمتُّعُ أفضَلُ؛ لأنّ الأعمالَ التي أتَىٰ بها المُتمتِّعُ في النَّسُكَيْنِ منَ الأركانِ يُثابُ عليها ثوابَ الرُّكن، وأمّا القارِنُ فإنهُ إذا أتىٰ بالعَمَلَيْنِ فإنها يأتي بالواحدِ منهُما على الفضيلةِ لا على أنهُ رُكن، إن سلّم أنّ في نُسْكِه فضيلةً. فإنْ كانَ مِنْ عقيدتِهِ أنّ ذلك واجبٌ فصَلَ (٢) التمتُّعَ بإحرامَيْن، والتحلل من كلّ واحدٍ منَ النَّسُكَيْنِ وحده، ولأنّ القارِنَ يأتي في حالِ قِرانِهِ بها يختصُّ بالحجِّ، وهُو الوقوفُ والمبيتُ بمُزْدَلِفة والرَّميُ والمبيتُ بمِنَىٰ، ويتأخّرُ عليه الطَّوافُ بالمبيّتِ للعُمرةِ، الذي كان يُفعَلُ بعدَ الإحرام من غيرِ تحَلُّلِ رُكْنِ بينَهُ وبينَ الإحرام، فيؤدِّي إلىٰ تأخُّر طَوافِ العُمْرةِ، بخِلافِ المتمتِّع، فإنه يُكمِلُ العُمرة على ما استَقَرَّ لها، فيكونُ المُتمتِّع أفضلَ.

فإن قيل: الذي يوجبُ طَوَافَيْنِ علىٰ القارِن وسَعْيَيْنِ يقولُ: إنهُ يَطُوفُ أُولًا للعُمرةِ قبلَ الوقوفِ بعَرَفةَ ويَسعَىٰ سَعْيَ العُمْرة عَقِبَ الطَّوافِ الأوّلِ، ثُمّ يَطُوفُ طَوافَ القُدوم ويسعَىٰ بعدَهُ للحجِّ، ثُم يَطُوفُ يومَ النَّحْر طَوافَ ثُمّ يَطُوفُ يومَ النَّحْر طَوافَ الإفاضة فلم يتأخَّر طَوافُ العُمْرةِ عن وقتِهِ لو كانت مُفرَدةً. وأيضاً، فالخروجُ من الخلاف أَوْلى، وفيه تكثيرُ العمل.

⁽١) وهو أن يجمع بين الحجّ والعُمرة، وفائدتُه: أنّه يكفيه طوافٌ واحدٌ وسعيٌ واحد بعد الوقوفِ بعرفة، وأما التمتُّع فهو أن يُجاوزَ الميقات بعُمْرةِ ويتحلّلَ بمكّة ويتمتّع بالمحظوراتِ إلى وقتِ الحجّ في شروطٍ معروفة. انظر: «الخلاصة» للإمام الغزالي ص ٢٤١-٢٤٢.

⁽٢) في (ت): «فضل».

قُلنا: هذا كلُّه لا يقتضي تفضيلَ القِرَان حينَئذٍ على التمتُّع؛ لأنَّ الإثْيانَ بطَوافَيْن في الابتداءِ، وسَعْيَيْنِ على ما بَيَّنَّاه، لم يَصِحَّ عن النَّبِيِّ ﷺ ولا عن أحدٍ منَ الصّحابة، والذي صَحَّ عن النّبيِّ عَيْكُ وأصحابهِ الذين قَرَنوا، أنهم لم يَطُوفوا بينَ الصَّفا والمَرْوةِ غيرَ الطَّوافِ الأوّل، وفي «صحيح مُسلم»(١)، من حديثِ أبي الزُّبَيْر، عن جابرِ رَضِيَ الله عنه، أنه قال: لم يَطُفِ النَّبيُّ ﷺ ولا أصحابُهُ بينَ الصَّفا والمَرْوةِ إلَّا طَوافاً واحداً، طوافه الأوَّل (٢). ولمَّا حَكَىٰ جابرُ في حديثهِ الطّويل(٣) في صفةِ حَجَّةِ النّبيِّ ﷺ حَكَىٰ أَنَّ النّبيَّ ﷺ أَتَىٰ البَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكنَ فرَمَلَ ثلاثاً ومشَىٰ أربعاً، وذَكَرَ صَلاتَه للرَّكعتَيْنِ ثُم خَرَجَ منَ الباب إلى الصَّفا، فذَكَرَ سَعْىَ النبيِّ ﷺ ولم يَذكُرْ طَوافاً وسَعْياً عَقِبَ (٥) ذلك، ثمّ ذكَرَ في آخِر الحديثِ إفاضةَ النبيِّ ﷺ يومَ النَّحر إلى البّيْت، ولم يَذْكُرْ بَعدَ ذلك سَعْياً. والذينَ يُفضِّلونَ القِرَان يحتَجُّونَ بأنَّ النبيَّ ﷺ أَحْرَمَ بالحَجِّ أُوَّلاَّ ثُم قَرَنَ (٦). ومنَ الذينَ يُفضِّلونَ القِرَان مَن يوجبُ طَوَافَيْن وسَعْيَيْنِ على ا القارِنِ كما تقَدُّم. والسَّعْيانِ في القِرَان لا يُعرَفُ فيهما حديثُ عن النبيِّ عَيْكُ ولا

⁽۱) أخرجه مسلم (۱۲۱۰) وأبو داود (۱۸۹۰) والنّسائي (٥: ٢٤٤) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢: ٢٠٤) وصحّحه ابن حبان (٣٨١٩) وفيه تمامُ تخريجه.

⁽٢) انظر المصادر السابقة.

⁽٣) وهو ثابتٌ في «الصحيح»، أخرجه مسلم (١٢١٨) وابن حبّان (٣٩٤٤) وغيرهما.

⁽٤) قوله: «حكى أن النبي ﷺ» سقط من (ت).

⁽٥) وفي نسخة: «غير»، وهو جَيِّلٌ مُتَّجِه.

⁽٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٠٦) ومسلم (١٢٤٣) وابن ماجه (٣٠٩٧) والتّرمذي (٢٠٩) وصحّحه ابن حبان (٤٠٠٠) من حديثِ ابن عباس رَضِيَ الله عنها.

عن أحدٍ منَ الصّحابةِ رَضِيَ اللهُ عنهم، فيكونُ فعلاً خارجاً عن السُّنّـة، ولا يُعتَبَرُ الخروجُ من خلافٍ يُخالفُ السُّنَّةَ. وقد قال الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه في «الأُمِّ»: إنَّ صلاةَ الفَرْض في جَوْفِ الكعبةِ أفضَلُ مِن صَلاةِ الفَرْضِ خارجَ الكعبة إنْ لم يَرْجُ جماعة (١)، فلم يَعتَبِرِ الخروجَ مِن خِلافِ مَن لم يُصحِّحْ صَلاةً الفَرْض في الكعبة لمُخالفتِه عندَه لمُقتضَىٰ السُّنَّةِ الصَّحيحة. وقد أخرَجَ البُخاريُّ ومُسلمٌ، من حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها، قالت: خرَجْنا معَ رسُول الله ﷺ في حَجَّةِ الوداع، فأهْلَلْنا بعُمرة، ثم قال: «مَن كان مَعَهُ هَدْيٌ فلْيُهِلَّ بالحَجِّ والعُمْرة ثُم لا يَحَلُّ حتّىٰ يَحِلُّ منها»، فطافَ الذين أهَلُّوا بالعُمرة ثُم صَلَّوْا، ثم طافوا طَوافاً آخَرَ بعدَ أن رجَعوا مِن مِني، وأما الذين جَمَعوا بيْنَ الحَجِّ والعُمْرةِ فإنَّما طافوا طَوافاً واحداً (٢). فإن أرادتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها بذلك الطُّوافِ بالبَيْت: طَوافَ الرُّكن، فلم يوجَدْ ذلك إلَّا في يوم الـنَّحر، ولم تعــد عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها طَوافَ القُدوم؛ لأنه لا يُغني القارِنَ عندَه، إنَّما يُغني القارِنَ الطُّوافُ يومَ النَّحر عنِ الحَجِّ والعُمرة.

وقد أُخرَجَ مُسلمٌ، عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها، أنّ رسُولَ الله ﷺ قال لها: «إنّ طَوافَكِ بالبَيْت، وبالصَّفا والمَرْوةِ، كافيكِ لحَجِّكِ وعُمْرتِك» (٣)، وهذا

⁽١) «الأم» (١: ٩٩) وعَلَّله بقوله: «وكلُّ ما قَرُبَ منها كان أحبَّ إليَّ ممَّا بَعُد».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٥٥٦) ومسلم (١٢١١) وأبو داود (١٧٨١) وغيرهم، وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٣٩١٢).

⁽٣) أخرجه مسلم (١٢١١) والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٥: ١٠٦) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (٢٤٩٣٢).

الطَّوافُ بالبَيْتِ هُو طَوافُ الإفاضة. ثُم إنَّ عائِشةَ رَضِيَ اللهُ عنها أتَتْ بعُمْرةٍ مُنْفردةٍ لتنالَ فضيلةَ العَمَلِ المُفرَد الذي لم يَقترِنْ بغيرِه.

وإنْ أرادتْ عائشةُ رَضِيَ اللهُ عنها الطَّوافَ بينَ الصَّفا والمَرْوةِ فهُو موافقٌ لحديثِ جابرِ الذي ذكَرْناه. وفي «الصحيحين» لابنِ عُمَرَ في ذلك حديثٌ يُحتاجُ إلى إيضاحِه، وهُو أنَّ ابنَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهما أرادَ الحَجَّ عامَ نزَلَ الحَجَّاجُ بابن الزُّبَيْر، فقيل لهُ: إنَّ الناسَ كائنٌ بينَهم قتال(١)، وإنَّا نخافُ أن يَصُدُّوك، فقال: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أَسْوَةً حَسَنَةً ﴾ [الأحزاب: ٢١]، إذَنْ أصنَعَ كما صَنَعَ رَسُولُ الله ﷺ، إنّي أُشهِدُكم أنّي قد أوجَبْتُ عُمْرة، ثم خرَجَ، حتّى إذا كان بظاهرِ البَيْداءِ قال: ما شأنُ الحبِّج والعُمرةِ إلَّا واحداً، أُشهِدُكم أنَّي قد أُوجَبْتُ حجّاً معَ عُمْرتِي، وأهْدَىٰ هَدْياً اشتَراهُ بقُدَيْد، ثُمّ انطَلَقَ يُهِلُّ بهما جميعاً حتَّىٰ قدِمَ مكَّةَ فطافَ بالبَيْتِ وبالصَّفا والمَرْوة ولم يَزِدْ علىٰ ذلك، ولم يَنْحَرْ ولم يَحِلُّ من شيءٍ حَرُمَ منه ولم يَحْلِقْ ولم يُقصِّرْ، حتَّىٰ كان يومُ النَّحر، فنحَرَ وحَلَقَ ورأىٰ أَنْ قد قضَىٰ طَوافَ الحَجِّ والعُمْرةِ بطَوافِهِ الأوّل، وقال ابنُ عُمر: كذلك فَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ (٢). فهذا منَ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ الله عنهما يدُلُّ علىٰ أنَّ القارِنَ يَكْفيهِ الطُّوافُ بالبَيْتِ عندَ القُدوم عن حَجِّهِ وعُمْرتِه، ويتقدَّمُ في القِران الطَّوافُ علىٰ الوقتِ الذي كان يَجوزُ فيه الحَجّ.

⁽١) في (ت): «كان منهم قتال».

⁽٢) أخرجه البخاري (١٦٤٠) ومسلم (١٢٣٠) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٣٩٩٨).

وقد أخذ ابنُ خُزَيْمة بظاهرِ هذا، فقال في «صحيحه»: (بابُ: ذكرُ طَوافِ القارِن بينَ الحجِّ والعُمْرة عندَ مَقْدَمِهِ مكّة، والبيانُ أنّ الواجبَ عليه طوافٌ واحدٌ في الابتداءِ ضدَّ قولِ مَن زَعَمَ أنّ على القارِنِ في الابتداءِ طَوافَيْنِ وسَعْيَيْن). واحدٌ في الابتداءِ طَوافَيْنِ وسَعْيَيْن). ثُمّ ذكر حديث ابنِ عُمَر الذي تقدَّم (١)، وهذا حديث عائشة. وهذا من ابنِ خُزَيْمة يدُلُّ على أخذِه بظاهرِ ذلك، وليس ذلك جارِياً على أصلِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه. ولا يُجزئ القارِنَ الطَّوافُ بالبيت عندَ قدومِهِ قبْلَ عَرَفَة عن حجِّ ولا عُمْرة، وليس هذا الطَّوافُ بواجبٍ، إنّها هُو طَوافُ القُدوم، وليس بواجبٍ على المعروف.

وأَغرَبَ المَرْعَشيِّ (٢) في «ترتيبِ الأقسام»، فحكى في وجوبِهِ قولاً وليسَ بمعروف، فيَحتاجُ إلى جوابٍ عن حديثِ ابنِ عُمَر، وحديثُهُ في «مُسلِم». ولم يتعرَّضْ لذلك الشيخُ النَّوويُّ في «شَرْح مسلم».

والجوابُ على أصلِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه: أنّ ذلك محمولٌ على الطَّوافِ بيْنَ الصَّفا والمَرْوة، فإنهُ يَجوزُ للقارِنِ بعدَ طَوافِ القدوم، ولا يَحتاجُ إلى سَعْي بعدَ طَوافِ القدوم، والا يَحتاجُ إلى سَعْي بعدَ طَوافِ الإفاضة، وأمّا الطّوافُ بالبَيْتِ فلا بُدَّ منهُ يومَ النَّحر كما صَحَّ من حديثِ جابرٍ، عنِ النّبيِّ عَيْكُ اللهِ على كلِّ حال، فلم يفعَلِ النبيُّ عَيْكُ سَعْيَنْ،

⁽۱) انظر: «صحيح ابن خزيمة» (۲۷٤٣).

⁽٢) أبو بكر محمد بن الحسن المرعشي الشافعيّ وكتابه «ترتيب الأقسام» مُحَلِّدٌ فيه غرائبُ ونوادر كها في «كشف الظنون» (١: ٣٩٥) وللمرعشيّ ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٣٠٩)، ولتمام الفائدة انظر: «طبقات السبكي» (٢: ٢٠١).

⁽٣) وقد سبق تخريجُه.

وقد كان في آخرِ الحالِ قارِناً، ولم يفَعلْهُ أحدٌ من الصَّحابة. وقد رَوَىٰ أحمدُ في «المسنَد»، عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنهما، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «مَن قَرَنَ بيْنَ حجّيهِ وعُمرتِه أَجْزَأَهُ لِهُما طَوافٌ واحد»(١).

ورَوَىٰ التِّرِمذَيُّ، عنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنهُما، قال: قال رسُولُ الله ﷺ:
«من أحرَمَ بالحجِّ والعُمرةِ أَجْزَأَهُ طَوافٌ وسَعْيٌ واحدٌ منهُما حتىٰ يجلَّ منهُما جميعاً» (٢). قال التِّرمذيُّ: هذا حديثٌ حسَنٌ (٣)، وقد رَواهُ جماعةٌ موقوفاً علىٰ ابنِ عُمَرَ، والموقوفُ أصَحُّ. هذا كلامُ التِّرمذيِّ. وقد رَوَىٰ البَيْهقيُّ المرفوعَ بإسنادٍ صحيح (٤).

والمرادُ بالطَّوافِ الواحدِ في الحديثَيْنِ: طَوافُ الإفاضة، والمرادُ بالسَّعي الواحدِ: ما يُفعَلُ بعدَ طَوافِ القُدومِ أو طَوافِ الإفاضة، وأمّا الطَّوافُ المفعولُ أوّلاً فذاك طَوافُ القدوم، وهُو لا يُجزئُ عن طَوافِ الرُّكْنِ في الحَجِّ، ولا في العُمرةِ للقارِن.

فإنْ قيل: قولُكَ: إنَّ الإثبانَ بسعيَيْنِ للقارِنِ، لم يَصِحَّ عن أحدٍ مِن أصحابِ النبيِّ عَلِيَّةٍ، وقد جاء عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه أنه جَمَعَ بين الحجِّ والعُمْرةِ

⁽۱) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٣٥٠) وابن ماجه (٢٩٧٥) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢: ١٩٧) وصحّحه ابن خزيمة (٢٧٤٥) وابن حبّان (٣٩١٥) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد».

⁽٢) أخرجه الترمذي (٩٤٨).

⁽٣) عبارة الترمذي: حسن صحيح غريب.

⁽٤) انظر: «السنن الكبرى» للبيهقى (٥: ١٠٧).

فطاف لهم طَوافَيْنِ وسَعَىٰ لهم اسَعيَيْنِ ثُمّ قال: هكذا رأيتُ رسُولَ الله ﷺ فعَلَ. رَواه الدّارَقُطْني (١).

وفي روايةٍ للدارَقُطنيِّ، عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ كان قارِناً، فطافَ طَوافَيْنِ وسَعَىٰ سَعْيَيْن^(٢).

وجاء عن عبدِ الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللهُ عنه قال: طاف^(٣) رسُولُ الله ﷺ لعُمرتِهِ وحَجّتِه طَوافَيْنِ وسَعَىٰ سعيَيْنِ، وأبو بكرٍ وعُمَرُ وعليُّ وابنُ مسعود. رَواه الدارَقُطْنيُّ (٤).

ورَوَىٰ الدارَقُطْنيُّ، عن عِمرانَ بنِ حُصَيْن رَضِيَ اللهُ عنهما: أنّ النبيَّ عَلَيْهُ طاف طوافَيْنِ وسَعَىٰ سَعْيَيْنِ (٥). وعنِ ابنِ عُمرَ: أنه طاف بحَجَّتِهِ وعُمرته طوافَيْنِ (٢) وسَعَىٰ لهُمَا سَعْيَيْنِ، وقال: هكذا رأيتُ النبيَّ عَلَيْهُ صَنَعَ كما صَنَعْتُ (٧).

قُلنا: لم يَصِحَّ شيءٌ من هذه الأخبارِ والآثار. أمَّا ما جاء عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ

⁽١) «سنن الدارقطني» (٣: ٣٠٥) برقم (٢٦٢٨) وقال: حَفْصُ بن أبي داود ضعيف، وابنُ أبي ليلي ردىء الحِفْظِ كثيرُ الوهم.

⁽٢) «سنن الدارقطني» (٣: ٣٠٧) برقم (٢٦٣٠) وأعلّه بعيسى بن عبدالله متروك الحديث. (٣) في (ت): «كان طوافُ».

⁽٤) «سنن الدارقطني» (٣: ٣٠٧) برقم (٢٦٣١) وأعلَّهُ بغيرِ واحدٍ من الضعفاء.

⁽٥) «سنن الدارقطني» (٣: ٣٠٧) برقم (٢٦٣٢) وفي إسناده محمد بن يَحْيَىٰ الأزدي قال الدارقطني: حَدَّث بهذا الحديثِ من حِفْظِه فوهمَ في مَثْنِه.

⁽٦) قوله: «وعمرته طوافَيْن»: سقط من (ت).

⁽٧) «سنن الدارقطني» (٣: ٧٥) برقم (٢٥٩٧) وأعلّه بالحسنِ بن عُمارةَ وهو متروكَ الحديث.

عنه، فقد قال فيه الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه: احتَجَّ بعضُ الناس في طَوافَيْنِ وسَعْيَيْنِ بروايتَيْنِ ضعيفتَيْنِ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه قال ابنُ المُنذِر: لم يَصِحَّ هذا عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه لا أَنْ المُنذِر: لم يَصِحَّ هذا عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه (١).

ورَوَىٰ البَيْهِ قَيُّ مَا أَشَارِ إِلَيهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللهُ عنه، فأَسْنَدَ عن أَبِي نَصْر، قال: لقِيتُ عليّاً، فذكر قصّتَه، وفيها القِرَان، وفيه: يَطُوفُ لهما طَوافَيْنِ ويَسعَىٰ لهُمَا سَعْيَىٰن. قال البَيْهِ قَيُّ: أَبُو نَصْرٍ هذا مجهول، وقد رُوِيَ عن عليٍّ مرفوعاً فَمُا سَعْيَىٰن. قال البَيْهِ قَيُّ: أَبُو نَصْرٍ هذا مجهول، وقد رُوِيَ عن عليٍّ مرفوعاً وموقوفاً، ومَدارُهُ علىٰ الحَسَنِ بن عُمارة وحفصِ بن أبي داود وعيسَىٰ بنِ عبدِ الله وحمّادِ بن عبدِ الله وحمّادِ بن عبدِ الرَّحن، وكلُّهم ضُعَفاءُ لا يُحتَجُّ بروايتِهم. هذا كلامُ البَيْهِ قَيِّ (٢).

وأمّا حديثُ ابنِ مسعودٍ فقال الدَارَقُطنيُّ: في إسنادِهِ أبو بُرْدةَ عَمْرُو بنُ يَزِيد، وهُو ضَعيفٌ، ومَن دونَهُ في الإسنادِ كلُّهم ضُعَفاء. وقال ابنُ الجَوْزِيِّ: فيهِ عبدُ العزيز بنُ أبانٍ، قال يحيىٰ: هُو كذَّابٌ خَبيث، وقال الدارِميُّ والنَّسائيُّ: هو متروكُ الحديث (٣).

وأمّا حديثُ عِمرانَ فقال الدارَقُطْنيُّ: إنّ محمدَ بنَ يَحيىٰ حَدَّثَ به مِن حِفْظِهِ وَوَهِمَ، وقد حدَّثَ به علىٰ الصَّوابِ مِرَاراً، ويقال: إنهُ رجَعَ عن ذِكْرِ الطَّوافِ والسَّعى.

وأمَّا حديثُ ابنِ عُمرَ ففي إسنادِهِ الحسَنُ بنُ عُمَارةً، وهُو متـروكُ

⁽١) من قوله: «قال ابن المنذر» إلى هنا سقط من (ت) و(م).

⁽٢) في «السنن الكبرىٰ» (٥: ١٠٨).

⁽٣) انظر ترجمته في «الكامل» لابن عدى (٣:٦٠٥).

الحديث، قال ابنُ الجَوْزيّ: قال شُعْبةُ: الحسنُ بنُ عُمَارةَ كذَّابٌ يُحدِّثُ بأحاديثَ قد وضَعَها، وقال السَّاجي: أجْمَعوا علىٰ تَرْكِ حديثِه (۱). والمحفوظُ عن ابنِ عُمَرَ ما قدَّمناهُ مِن روايةِ «الصَّحيحَيْنِ». قال الدارَقُطنيُّ: وقد رَوَىٰ الحسنُ بنُ عُمارةَ عنِ ابنِ عبّاس ضدَّ هذا، وهُو قولُ ابنِ عبّاس: لا والله، ما طاف لهُما رسُولُ الله عَلَيْ إلّا طَوافاً واحداً، فهاتُوا مَن هذا الذي يُحدِّثُ أنّ رَسُولَ الله عَلَيْ طاف لهما طاف لهما طاف لهما طاف لهما طاف لهما مُما طاف لهما عَمارةً هما طاف لهما عليه عَلَيْ إلّا عَوافاً واحداً، فهاتُوا مَن هذا الذي يُحدِّثُ أنّ رَسُولَ الله عَليه طاف لهما طاف لهما طاف لهما طاف لهما طاف لهما عَمارة هما طاف لهما طاف لهما عَمارة هما طاف لهما طوافيًن (۲).

وممّا يَرُدُّ هذه الأخبارَ الضَّعيفة أنّ النبيَّ عَلَيْ لو طافَ أوّلَ ما قَدِمَ مكّة وسَعَىٰ، ثُم طافَ ثم سَعَیٰ عَقِبَ السَّعيِ المذكورِ أوّلاً لاشتُهِرَ ذلك ولم يُنكرْ، وكذلكَ مَن كان قارِناً من أصحابِهِ عَلَيْهُ، وحيثُ لم يَنقُلُ ذلك مَن وصَفَ حجَّهُ عَلَيْهُ، ولا فعلَ مُ أحدٌ مِن أصحابِهِ القارِنينَ، ذَلَّ ذلك علی سُقوطِ العملِ مهذه الأحادیثِ التي هي غیرُ صحیحة.

وإذا تقرَّرَ ذلك فقولُه في السُّؤال: فأتَىٰ للقِرانِ بعمَلَيْنِ كَمَا هُو الأفضَلُ مردودٌ، فليس ذلك بالأفضل؛ لأنهُ إتيانٌ بهيئةٍ لم يفعَلْها النبيُّ ﷺ ولا أمَر بها، ففعلُهُ وأمرُهُ الثابتانِ يُخالفانِ ذلك. وأيضاً، فإنّ الطَّوافَ الأوّلَ عندَ مَن أثبَتَ طَوافَيْنِ وسَعْيَيْنِ، هو طَوافُ العُمرة والسَّعيُ بعدَه للعُمرة، والطَّوافُ الذي يعقُبُهما للقدوم، والسَّعيُ بعدَه للحَجِّ والقُدومُ لا يكونُ إلّا أوّلاً، فكيف انتَقَلَ وصار ثانياً، والعُمرةُ مقرونةٌ، فكيف أفرِدَتْ بطَوافٍ أوّل وسعي بعدَه، والحَجُّ

⁽١) انظر ترجمته في «الكامل» لابن عديّ (٩٣:٣).

⁽٢) «سنن الدارقطني» (٣: ٣٠٣) برقم (٢٦٢٢).

مقرونٌ، فكيف أُفرِدَ عنِ العُمرةِ بها ذكروه؟ ولئن جاءت الأحاديثُ الضِّعافُ بطَوافَيْنِ وسَعْيَيْنِ فأين الدِّلالةُ على التفصيلِ الذي ذكروه؟ ولو أنّ قائلاً أخطأ فقال: يَطُوفُ القارِنُ الطَّوافَ الأوّلَ ويَسعَىٰ بعدَه ثُم يَطُوفُ للإفاضةِ ويَسعَىٰ بعدَه، لكان أقلَّ خطأً مِن ذلك التفصيلِ الذي لا دليلَ عليه، ويكادُ المُطَّلعُ علىٰ الأحاديثِ يَقطَع بخطئه.

وأمّا هذا القولُ فإنه مخالفٌ لحديثِ جابِرِ الثابتِ في «الصّحيح» (١)، فإنه لم يَذكُرْ من فعلِهِ عَلَيْ يومَ النّحرِ غيرَ الإفاضةِ للبَيْت، وقد قال الشافعيُّ وأصحابُهُ رَضِيَ الله عنهم: إنَّ المُفرِدَ إذا سَعَىٰ عَقِبَ طَوافِ القدوم لا يُستحَبُ لهُ إعادةُ السّعيِ بعدَ طَوافِ الإفاضة. ونصَّ الشافعيُّ وأصحابُهُ رحمَهم الله علىٰ لهُ إعادةُ السّعيِ بعدَ طَوافِ الإفاضة. ونصَّ الشافعيُّ وقال في «الأُم» في «طَوافِ أن حُكمَ الذي أفرَدَ الحجَّ، وقال في «الأُم» في «طَوافِ مَن لم يُفِضْ ومَن أفاضَ»، قال الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه: ومَن قَدَّمَ طَوافَهُ للحجِّ مَن لم يُفِضْ ومَن أفاضَ»، قال الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه: ومَن قَدَّمَ طَوافَهُ للحجِّ قبْل عَرَفةَ بالبَيْتِ سَبْعاً، وليسَ عليه أن يعودَ للصّفا والمَرْوة، وسواءٌ كان قارِناً أو مُفرِداً، والقارِنُ والمُفرِدُ سواءٌ في كلّ أمرٍ، إلّا أنّ على القارِنِ دمًا وليسَ ذلك على المُفرِد، ولأنّ القارِن قد قَضَىٰ عَجّةَ الإسلام وعُمْرتَه، وعلى المُفرِد إعادةُ (٢) عُمْرته (٣).

وفي «شَرْح المهذَّب»: قال الشافعيُّ والأصحابُ: إذا أَتَىٰ بالسَّعيِ بعدَ طَوافِ القُدوم وَقَعَ رُكْناً، ولا يُعادُ بعدَ طَوافِ الإفاضة، فإنْ أعادَهُ كان

⁽١) وقد سبق تخريجُه.

⁽٢) سقط لفظ «إعادة» من (م).

⁽٣) «الأمّ» (٢: ٢١٥) ولفظُ «إعادة» قد استدركناه من «الأمّ».

خلافَ الأوْلىٰ، وقال الشيخُ أبو محمد (١) والإمامُ (٢) وغيرُهما: تُكرَهُ إعادتُه، لأنه بِدعة (٣). وقال في «شَرْح المهذّبِ» بعدَ ذلك: إنّ ذلك مكروة، ونقلَه عن الأصحابِ. وعلى الجُملةِ، فها كان بِدعةً أو مكروهاً أو خِلافَ الأوْلىٰ لا يَحصُلُ به تفضيلٌ علىٰ الذي جاء بهِ المُتَمتِّع.

وقد طال الكلامُ على هذه المسألةِ لكنْ بفوائدَ حسنة.

[٨٦] مسألة: قولهُم: إنّ صُورةَ القِرَانِ الأصليةَ: أن يُحْرِمَ بالحَجِّ والعُمرةِ معاً، فهل يُشترَطُ تقديمُ الحَجِّ في النيَّةِ واللَّفظِ أو لا يُشترَطُ، حتىٰ لو قال: أحرَمْتُ بالعُمرةِ والحَجِّ؛ صحَّ، وإن قُلنا: إنهُ لا فَرْقَ فأتَىٰ بالحَجِّ ثم سَكَتَ ساعةً زائدة علىٰ قَدْرِ التنفسِ ثم أتىٰ بالعمرةِ فهل يصحّ ذلك أم لا؟ وهل لامتناع إدخالها علىٰ الحَجِّ حَدّ؟

أجاب: السؤالُ معكوس^(٤)! فإنّ فيه: هل يُشتَرَطُ تقديمُ الحبِّ في النَّيةِ واللَّفظ، وصَوابُه: هل يُشترَطُ تقديمُ العُمْرةِ في النَّيةِ واللَّفظ؟ وإنّا كان هذا صوابَه لأنّ العُمرةَ إذا تقدَّمتُه لم يَمتنعِ الإحرامُ بالحبِّ قطعاً إذا كان قبلَ الشروع في طَوافِها، وأمّا الحبُّ فإنه إذا تقدَّم، كان في صحَّة إدخالِ العُمْرةِ على الحَبِّ القولانِ المعروفان، فإذا أوجَبْنا النيّة، التي فيها المَعِيّةُ، بأنْ قال: نوَيْتُ الإحرامَ القولانِ المعروفان، فإذا أوجَبْنا النيّة، التي فيها المَعِيّةُ، بأنْ قال: نوَيْتُ الإحرامَ

⁽١) يعني أبا محمد الجويني والد إمام الحرمين كما صَرَّح به النووي في «شرح المهذّب».

⁽٢) يعني إمامَ الحرمين رحمه الله.

⁽٣) «المجموع شرح المهذّب» (٨: ٧٧ – ٧٧)، وانظر كلام إمام الحرمين في «نهاية المطلب» (٣) «المجموع شرح المهذّب» (٨: ٣٠٣).

⁽٤) في (ت): «مغلوس»، من الغَلَسِ وهو ظلْمةُ آخر الليل، فلعلّه أراد أنه غير واضح.

بِالنُّسُكَيْنِ، أَو نَوَىٰ القِرَانَ، كَان فِي ذلك تحقيقُ المَعِيَّةِ فِي النِّيَّةِ مِن غير تقديم حجِّ (١) ولا تأخيرِ: لفظاً ولا نيَّةً. وأيضاً، فقولُه: أحرَمْتُ بنيَّةِ القِرَان، لا يَضُرُّهُ بعدَ ذلك تقديمُ حجِّ ولا عُمْرةٍ، لفظاً ولا نيَّةً، وصار هذا كمَن قال لغيرِ المدخولِ بها: أنتِ طالقٌ ثلاثاً، فإنهُ بَنَىٰ قولَهُ: «أنتِ طالقٌ» علىٰ نيّةِ الثّلاث، فلا يُتخيَّلُ أنَّهَا تَبينُ منهُ بقولِه: أنتِ طالقٌ، فلا تقعُ عليها إلا واحدةٌ كما قالهُ بعضُ التابِعين (٢)؛ لأنَّ بناءَ أنتِ طالقٌ على نيَّةِ الثَّلاث دافعٌ (٣) لهذا التخيُّل، والأوْلىٰ إذا سَمّاهُما أن يُقدِّمَ العُمرةَ فيقول: لبَّيْكَ بعُمرةٍ وحَجَّةٍ معاً. وفي «صَحيحٍ مُسلم»، مِن حديثِ أنس بنِ مالكٍ رَضِيَ اللهُ عنه، قالَ: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ أَهَلَ بهما جميعاً: «لَبَيْكَ عُمرةً وحجّاً، لبَيْكَ عُمرةً وحجّاً»(٤)، وفي رواية لأنس: سمعت النبيُّ ﷺ يلبي بالعمرة والحجّ جميعاً. وفي روايةٍ لأنس: أن النبي ﷺ باتَ بها، يعني بذي الحُلَيْفة، حتى أصبح، ثُمّ ركِبَ حتى إذا استَوَتْ به على البَيْداءِ حَمِدَ اللهَ وسَبَّحَ وكبَّر، ثُمَّ أَهَلَّ بحبِّج وعُمْرة، وأَهَلَّ الناسُ بهما^(٥). وفي رواية: سَمِعتُهم يَصرُخُونَ بهما جميعاً: الحجِّ والعُمْرة (٢). وهذا واسعٌ أيضاً، ولكنّ

⁽١) سقط لفظ «حج» من (ت) و(م).

⁽٢) انظر بَسْطَ هذه المسألةِ في «المجموع شرح المهذّب» (١٧: ١٢٨).

⁽٣) في (ت): «رافع».

⁽٤) أخرجه مسلم (١٢٥١) وأبو داود (١٧٩٥) وغيرهما، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٣٩٣٠).

⁽٥) أخرجه البخاري (١٥٥١) وأبو داود (١٧٩٦) والطحاوي في «شـرح معاني الآثـار» (١: ١٨٤) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٣٨٣١).

⁽٦) وهي ثابتةٌ في «الصحيح» أخرجها البخاري (١٥٤٨) وأبو يَعْلَىٰ في «المسند» (٤١٩١) والبيهقي في «السنن الكبرىٰ» (٥: ١٠).

الأوّلَ للقارِنِ أَوْلَىٰ، وقد صَرَّحَ بذلك جَمْعٌ منَ العلماء، فقالوا: يُقدِّمُ العُمرةَ على الحَجِّ في اللفظِ ويقول: لَبَيْكَ بعُمْرةٍ وحَجَّةٍ معاً (١). ووَجَّهَهُ بعضُ مَن قال: القارِنُ يَطُوفُ طَوافَيْنِ ويَسعَىٰ سعيَيْنِ، فإنهُ يبدأ بأفعالِ العُمرة، فكذا يبدأ بذكْرِها، وإنْ أخَرَ ذلك في التَّلبيةِ والدُّعاء فلا بأسَ به؛ لأنّ الواوَ للجَمْع، والتوجيهُ المُعتبَرُ ما قدَّمناه. وكان ينبغي أن يقولَ في السُّؤالِ: ولا يُشتَرَط، حتىٰ لو قال: أحرَمْتُ بالحجِّ والعُمْرة؛ صَحَّ؟

وقولُهُ: وإذا قُلنا: إنه لا فَرْقَ، فأتى بالحجِّ ثُمَّ سَكَتَ ساعةً زائدةً على قَدْرِ التنفُّس، ثُمَّ أَتَى بالعُمرة، فهل يصِحُّ ذلك؟ جوابُهُ: أنه إذا نَوَى بقولِه: أحرَمْتُ القِرَانَ بيْنَ النُّسُكَيْن، فإذا تلفَّظَ بالحجِّ ثُمَّ سَكَتَ مُدَّةً طويلةً ثُم قال بلَفْظِةِ: والعُمْرة، كانا صَحيحَيْن، ولا يجيءُ (٢) فيه القولانِ في الذي أحرَمَ بالحجِّ ثُمَّ أدخَلَ العُمْرة عليه.

وقولُهُ في السُّؤال: وهل لامتناع إدخالها على الحجِّ حَدُّ؟ جوابُه: أنّ النِّيةَ عندَ قولِهِ: أحرَمْتُ توجَهَتْ إلى النُّسُكَيْنِ، فلا يَضُرُّهُ بعدَ ذلك تأخيرُ اللَّفظِ بالعُمرة. وأمّا إذا نَوَى بقولِهِ: أحْرَمْتُ بالحجِّ، ولم يَسكُتْ شيئاً زائداً على قَدْرِ النَّفس، ثُمّ قال: والعُمْرة، ناوِياً لها حينَ قولِهِ المذكور، فإنهُ يَأْتي فيه القولانِ في إدخالِ العُمرةِ على الحَجِّ.

[٨٧] مسألة: إذا تمَتَّعَ ثم قَرَنَ، هل يَلزَمُهُ دَمَانِ أم يُجزِئُهُ دَمٌ واحدٌ، وقد

⁽١) وهو الذي جزم به الماوردي في «الحاوي الكبير» (٤: ٧٦).

⁽٢) في (م): «يَجُري».

نُقِلَ في المسألةِ شيءٌ عن الشيخ أبي حامدٍ (١) وتلميذِهِ المَحَامِليِّ (٢)، والمُزَنِيِّ قبلَهما، فما المُعمولُ به من ذلك؟

أجاب: يَلزَمُهُ دَمَان: دَمٌ لتمتُّعِه، ودمٌ لقِرَانِه، حيث وُجِدَ شَرْطُ إيجابِ الدَّمِ فِي المتمتِّع والقارِن، وفي «التجريدِ» للمَحامِلِيِّ، عنِ المُزنِيِّ: أن قياسَ المذهبِ أنه يَلزَمُهُ ثلاثةُ دماء، يعني: دماً لتمتُّعِه، ودَماً لقِرانِه، ودَماً لكونِهِ أحرَمَ بالعُمرةِ مِن جَوْفِ مكّة. ونُقِلَ عن الشيخ أبي حامدٍ أنّ الذي قالَهُ المُزنيُّ صحيحٌ ما سوى دمِ التمتُّع. والمسألةُ ذكرَها البَعَويُّ في «التهذيب» (٣)، وجَزَمَ بوجوبِ دَمَيْنِ سوى دمِ التمتُّعِه، والآخرُ: لقِرَانِه، وأوجَبَ دمَ الإساءةِ على الوجهِ الضعيف (٤)، وهُو إنّا يتَّجِهُ على قولِنا: إنهُ لا يَسقُطُ بالخروج إلى الجِلّ، وإلاّ فخُروجُهُ إلى عَرَفات، وهِيَ منَ الجِلِّ، يُسقِطُ دمَ الإساءة. والصَّحيحُ: أنّ المكيِّ إذا قرَن يُحرِمُ من جَوْفِ مكّة إدراجاً للعُمرةِ تحتَ الحجِّ، وكذلك الآفاقيُّ إذا كان بمكّة وأرادَ القِرَان.

[٨٨] مسألة: إذا وجَبَ على المكِّيِّ صَوْمُ عشَرةِ أيام بسبَبِ تَرْكِ الإحرامِ

⁽١) يعني الإسفرايني، وللمحاملي تعليقة عنه. انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٧٤).

⁽٢) أبو الحسن أحمد بن محمد الضَّبيّ، الإمام الجليل بين الشافعية، وصاحب التصانيف المشهورة كالباب والتجريد وغيرهما، له ترجمة في «طبقات السبكي» (٤: ٨٤).

⁽٣) لا يخفى على العلماءِ والباحثين أن كتابَ «التهذيب» المطبوع قد أَخَلَّ بكتابِ الحجِّ والمناسك وأن الموجودَ منه إنّها هو قطعةٌ مُخْتَصَرة ليست جاريةً على سَنَن «التهذيب» في التأصيل والتفريع والنقولِ الغزيرة عن فحولِ الشافعية المُتَقَدِّمين.

⁽٤) انظر: «التهذيب» (٣: ٢٧٧).

منَ المِيقات، أو طَوافِ الوَداع، أو غيرِ ذلك مما يُتَصَوَّرُ في حقِّه، فكيف يَصُومُها؟ وهل يَسقُطُ التفريقُ بينَ الثّلاثةِ والسَّبْعةِ في حقِّهِ (١) أم يجبُ؟ وإذا قُلنا: يجبُ، فهل يَكفي التفريقُ بأقلِّ ما يُمكنُ، وهو يومٌ، أو لا بُدَّ منَ التفريقِ بأربعةِ أيام كما قيلَ بذلك في غيرِه، وليسَ هُنا مُدَّةُ سَيْرٍ حتىٰ تُعتبَرَ؟

وإذا وجَبَ على الآفاقيِّ الصَّومُ بسبَبِ تَرْكِ طَوافِ الوداعِ أو غيرِه ممّا لا يُمكنُ فيهِ وقوعُ الثلاثة في الحجِّ، فهل تُوصَفُ الثلاثةُ بكونها أداءً؟ فإنْ وُصِفَتْ بذلك فإلى متى تُوصَفُ به، وبهاذا يُفَرَّقُ بينَها وبينَ السَّبعةِ إذا صامَها في وطنِه؟

وإذا كان الصَّومُ المذكورُ متعلِّقاً بالعُمرةِ لتَرْكِ الإحرام بها منَ المِيقَاتِ مثلاً، فمتىٰ يَصُومُ الثلاثةَ ومتىٰ يُوصَفُ بكونِهِ أداءً، وهل يتَوقَّفُ صَومُها علىٰ الإحرامِ بالحَجِّ حتىٰ يقَعَ في الحجِّ؟ وإذا لم يتوقَّفُ فكيفَ يُفرَقُ بينَها وبينَ السَّبعة؟

أجاب: تَرْكُ المكِّيِّ الإحرامَ منَ المِيقات: إن كان في الحَجِّ فصومُهُ الأيامَ الثّلاثةَ يكونُ في الحَجِّ، فإنْ صامَهنَّ في أيامِ التشريقِ: جاء فيه الخلافُ المعروف، والأرجحُ جَوازُه (٢)، ولا يَسقُطُ التفريقُ بينَ الثلاثةِ والسبعة، ويَصُومُ السبعة إذا رجَعَ إلىٰ مكّةَ. وأمّا تاركُ طَوافِ الوَداع فإنهُ يَصُومُ "الثلاثةَ بعدَ مُفارَقتِهِ

⁽١) قوله: «في حَقّه»: سقط من (ت) و(م).

⁽٢) وهو قولُ الإمام الشافعيِّ في القديم، وهو قولُ ابن عُمَر وعائشة، ثم رجع عنه الشافعيُّ في الجديد. انتهيٰ من «التهذيب» للبغوي (٢: ٢٠١).

⁽٣) سقط لفظ «يصوم» من (م).

مكّة ووصولِهِ إلى موضِع يتقرَّرُ (١) عليهِ فيه إيجابُ الدَّمِ على قياس صَوْم الأيام في الحجِّ الذي بهِ تقرَّرَ وجوبُ الدم. وأمّا السبعةُ فيصومُها أيَّ وقتِ أراد، ولكنْ يُفرِّقُ بينَها وبينَ الثلاثةِ بيوم، ولا يأتي هنا التفريقُ بأربعةِ أيام؛ لأنّ أصلَ ذلك أنّ صومَ يوم النَّحر حرامٌ، وأنه ليس للمُتمتع صومُ ثلاثةِ أيامِ التشريق، وهذا لا يأتي إلّا لمَن كان وقتُ صومِهِ الأيامَ الثلاثةَ قبلَ يوم النَّحر، وهذا مفقودٌ فيها نحنُ فيه.

أما غيرُ ذلك: فإنْ كان في الحجِّ فقد سَبَقَ في صورةِ تَرْكِ الإحرام منَ الميقات، وإن كان في غيرهِ فقد سَبَقَ ما بُيِّنَ حُكمُهُ في تاركِ طوافِ الوَداع. وأمّا إذا وجَبَ على الآفاقيِّ الصومُ بسببِ تَرْكِ طوافِ الوداعِ أو غيره ممّا لا يُمكنُ وقوعُ الثلاثةِ في الحجِّ، فإنّ الثلاثة توصَفُ بأنها أداءٌ إذا فُعِلت على نظيرِ ما قدَّمناهُ في المحيِّ تاركِ طوافِ الوداع، وحُكمُ غيرِه كذلك إلّا ما تقدَّمَ في تقريرِ الدم في طوافِ الوداع، فإذا أخَّرَها عن ذلك الوقتِ كانت قضاءً.

وهذا مستمَدُّ من حديثِ النَّوّاس بن سَمْعانَ في أيام الدَّجّال، وقولِ النبيِّ عَلَيْهِ لمّا سُئِلَ عنِ اليوم الذي هُوَ كَسَنَةٍ: هل يكفينا فيه صلاةُ يوم؟ فقال: «لا، اقْدُروا له مِقدارَه»(٢). وتوصَفُ الثلاثةُ بالأداءِ في الوقتِ المقدَّرِ مِن نَظيرِه في الحجِّ كما بَيَّناهُ في المحيِّ تاركِ طَوافِ الوداع. وإذا جاء إلى وطنِه ولم يَصُمْها فرَّقَ بينَها وبينَ الثلاثةِ بقَدْرِ مدّةِ السَّيْرِ إلى وطنِه.

⁽١) في (ت): «يتعذَّر».

⁽٢) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٢٩) ومسلم (٢٩٣٧) وأبو داود (٤٣٢١) والترمذي (٢٢٤٠) وغيرهم.

وأمّا ما يتعلَّقُ بالعُمرةِ فيَصُومُ الثلاثةَ إن شاء في العُمرةِ قبلَ^(١) التحَلُّل منها، وإن شاء تَحَلَّل وصامَ الثلاثةَ عَقِبَ التحلُّل (٢). والفرقُ بينَها وبينَ الحجِّ: أنَّ الحاجَّ لا يَحصُلُ لهُ التحلُّلُ إلَّا بِما يفعَلُهُ ليلةَ النَّحر ويومَهُ، فصيامُهُ الثلاثةَ في الحجِّ لا يطولُ به عليه الإحرام، فإنَّ تأخُّرَ التحَلُّلُ في الحجِّ لا بدَّ منه، صامَ أم لم يَصُمْ، ولا كذلك في العُمرةِ، فإنه لو ألزَمْناهُ صيامَ الأيام الثلاثةِ فيها طالَ عليه زمنُ الإحرام بأمرٍ لا يوجَدُ نظيرُهُ في الحجِّ، فتعَذَّرَ حَمْلُ حالِ المعتمِر حينَئذٍ على حالِ الحاجّ. وتوصَفُ الثلاثةُ بكونِها أداءً بأنْ يَصُومَها في العُمرةِ إن أراد، وبأن يَصومَها عَقِبَ التَحَلُّل منَ العمرة، وهُو اللازمُ له، فلا يتَوقَّفُ صَومُها علىٰ الإحرام بالحبِّ؛ لأنه قد لا يَحُبُّ، وذاك الذي في الحبِّ غيرُ هذا. ويُفرِّقُ بينَها وبينَ السبعةِ بيوم إن كان مكِّيّاً، وبمُدّةِ المَسِيرِ إلى أهلِهِ إنْ كان آفاقيّاً. وما ذكَرْناهُ في تَرْكِ الإحرام منَ المِيقاتِ وطَوافِ الوَدَاع مِن صوم المتمتِّع هو الذي جَرَىٰ عليه العراقيُّونَ وجماعةٌ مِن غيرِهم، والأصَحُّ عندَنا أنَّ اللازمَ في ذلك دَمُ ترتيبِ وتعديل؛ لأنَّ التعديلَ هُو القياس، ولا يُصارُ إلى التقدير إلَّا بتوقيفٍ.

ونَصَّ الشَّافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ في «الأمِّ» على ما يقتضي ذلك في ترجمةِ ما يُفسِدُ الحجَّ، قبْلَ ترجمةِ الإحصار. قال الشَّافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه: وإن لم يَجِدِ المُفسِدُ بَدَنةً: ذَبَحَ بقرةً، وإن لم يجدُ^(٣) بقرةً ذَبَحَ سبعاً من الغَنَم، فإن كان مُعسِراً

⁽١) في (ت): «عقب».

⁽٢) من قوله: «منها وإن شاء تحلل» إلى هنا سقط من (ت).

⁽٣) قوله: «بدنة: ذبح بقرة وإن لم يجد» سقط من (ت) و(م).

عن هذا كلِّه (۱) قُوِّمتِ البَدنةُ دراهمَ بمكّة، والدراهمُ طعاماً، ثم أَطعَمَ، وإن كان مُعسِراً عنِ الطعام: صامَ عن كلِّ مُدِّ يوماً، وهكذا كلُّ ما وَجَبَ عليه فأعسَرَ ممّا لم يَأْتِ فيه نصُّ خبرِ صنَعَ فيه هكذا، وما جاء فيه نصُّ خبرِ على ما جاء فيه نصُّ خبرِ على ما جاء فيه أَن في «مختصرِ المَزنيِّ» (۳) على ذلك، فهذا من الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه يدُلُّ على أن في هذه المسائلِ كلِّها العملَ بالتعديل: لا يَصُومُ المتمتَّعُ. وقد صَحَّحَ هذا في «المحرَّر» و «المنهاج»، وهُو المعتمد.

[٨٩] مسألة: إذا قُلنا بالوَجْهِ الصائرِ إلىٰ أنّ الإحرامَ لا يَنعقدُ إلا بالتلبية، فَمَا القَدْرُ الذي يجبُ من ذلك؟ هل هُوَ جميعُ التلبيةِ إلىٰ قولِه: لا شريكَ لك، أو قولِه: لبَيْكَ اللهُمَّ لبَيْك، فقَطْ، كما حكاه الماوَرديُّ في مسألةِ التَّكرارِ ثلاثاً؟

أجاب: ينعقدُ بالنِّيةِ المقارِنةِ لقولِه: لبَّيْكَ، عندَ منِ اعتَبرَهما كما في الصلاةِ تَنعقدُ بالنِّيةِ المقارِنةِ لقولِه: اللهُ أكبر، وكذلك مَن قال: تنعقدُ بالتَّلبية، يكفيهِ أن يقولَ: لبَّيْكَ. ويُحتمَلُ في التفريع على هذا أن يقولَ: تلبيته تختصُّ بالمناسِك، فيقولُ: لبَيْكَ اللَّهُمَّ لبَيْكَ. والذي حكاه الماوَرديُّ في التَّكرار منَ الأُوجُهِ الثلاثةِ في تأويلِ قولِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه: وإذا لبَّىٰ فأستحبُّ أن اللهِ عُلاثً فقال في وجهٍ: يقول: لبَّيْكَ، ثلاثَ مرّات (٤)، وفي الثاني: يُكرِّر في الثانية ثلاث قوله (٥): لبيك اللهم لبيك، ثلاث مرات، والثالث: يكرِّرُ جميعَ التلبية ثلاث

⁽١) سقط لفظ «كلّه» من (م).

⁽٣) «مختصر المزني» ص ٦٩.

⁽٤) «الحاوى الكبير» (٤: ٩٢).

⁽٥) في (ت): «وفي الثاني: يكبر وقوله».

مرات، وهذا الثالثُ يَبعُدُ إِنْيانَهُ فيها نحنُ فيه، والأوّلُ أرجَحُ فيها نحنُ فيه. وما ذكرناهُ من الاحتمالِ له قوة.

[٩٠] مسألة: قد ذكروا أنّ رمي جَمْرةِ العقبةِ في يوم النّحرِ لا يُستحَبُّ لهُ عُسلٌ لقُربِ العهدِ بغُسلِ وقوفِ المُزدَلفة، فلو تقدَّمَ قبلَ طلوعِ الفجرِ، بأنْ كان منَ الضّعَفةِ وغيرِهم بعدَ إِثيانِهِ بالقَدْرِ الواجب، فهل يُستحَبُّ الغُسلُ للرَّمي جَزْماً؟ وكذلك: لو أراد أن يأتي بطَوافِ الإفاضةِ في الوقتِ الفاضل والزَّحةُ موجودةٌ، فهل يَعتسِلُ لهُ على الجديدِ، إذا لم يَعتسِلْ لوقوفِ المُزدَلفةِ؟ وكذا لو تركَ غُسْلَ الوقوفِ المُزدَلفةِ، ولم يَعتسلْ لرمي جِمْرةِ العقبة وأفاضَ للطّواف، هل يَعتسلُ لهُ أيضاً على الجديد؟

أجاب: الجوابُ فيها من جهةِ السُّنةِ الصحيحة: أنّه لم يَصِحَّ عنِ النبيِّ عَلَيْهِ غُسلُ في شيءٍ ممّا ذكر في السؤال، والشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ استَحبَّ الغُسلَ في الوقوفِ بالمُزدَلفة، ولم يَستدلَّ عليه بحديثٍ عنِ النبيِّ عَلَيْهِ، وإنّها استَحبَّ الشافعيُّ ذلك بالقياس، وقال في «الأُمّ» في الحجِّ في (بابِ المَوْضِع الذي يُستحبُّ فيه الغُسلُ): وأستَحِبُّ الغُسلَ للوقوفِ بمُزدَلفةَ ولرمي الجِمَار، سوى يومِ النَّحر، وأستَحِبُّ الغُسلَ بينَ هذا عندَ تغيُّر البَدَنِ بالعَرَقِ وغيرِه، تنظيفاً للبَدَن، وكذلك أُحبُّه للحائض. وليسَ من هذا واحدٌ واجباً(۱). ثُمَّ ذَكَرَ الأخبارَ والآثارَ التي ورَدَتْ في الغُسلِ لدخولِ مكّة (۲)، ولم يَذكُرْ في غُسلِ الوقوفِ بالمُزدَلفةِ

⁽۱) «الأمّ» (۲: ۲۶۱).

⁽٢) فمِن ذلك ما رُوِيَ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فَرُّوةَ، عن عثمان بن عروة عن أبيه: أنَّ =

خبراً ولا أثراً. وإذا جرَيْنا على ما نَصَّ عليه منَ استحبابِ الغُسلِ للوقوفِ بالـمُزدَلفة، وأنه لا يُستَحَبُّ الغُسلُ لرمي يوم النَّحر، فإنْ وَجَهْنا ذلك لقُربِ العهدِ من غُسلِ الوقوفِ بالمُزدَلفة، فإذا لم يوجَد ذلك استُحِبَّ الغُسلُ لرمي جَمْرةِ العَقَبة، وإن وَجَهنا ذلك بأنه أُخذُ في أسبابِ التحلُّل وإنها يُستَحَبُّ الغُسلُ عندَ الدخولِ في الإحرام، فهاهُنا لا يُستحَبُّ الغُسلُ لرمي جَمْرةِ العقبة، ولا لِطوافِ الإفاضة. وإن لم يُنظرُ في ذلك إلّا لِمَا صَحَّ عنِ النبيِّ عَلَيْ فلا يُستَحَبُّ الغُسلُ لشيءٍ ممّا ذُكِرَ مطلقاً. فإنْ حصَلَ تغيَّرٌ في البَدَنِ بِعَرَقِ أو نحوهِ: استُحبُّ الغُسلُ لشيءٍ ممّا ذُكِرَ مطلقاً. فإنْ حصَلَ تغيَّرٌ في البَدَنِ بِعَرَقِ أو نحوهِ: استُحبَّ لهُ حينَاذٍ أن يتَعاطىٰ ما يُزيلُ ذلك.

[91] مسألة: قولُ الأصحابِ: إنّ المرأةَ الجميلةَ أو الشريفةَ تـوّخُرُ طُوافَ القُدومِ إلى اللّيل^(۱)، هل يَجري ذلك في طَوافِ الوَدَاع حتىٰ يَجُوزَ لِمثلِ ذلك تقديمُهُ في الليلِ إذا كانت علىٰ عَزْم السَّفَرِ في نهارِ تلك اللّيلة، وهل صَرَّحَ بذلك أحد؟

أجابَ: لا فَرْقَ فيها (٢) بينَ طَوافِ الوَدَاعِ وغيرِه، إلَّا أنَّ طَوافَ الوَدَاعِ يعتَبُرُ فيه أن يَعقُبُهُ الخروجُ مِن مكّة شَرَّفَها اللهُ تَعالىٰ، فإذا لم يَعقُبُهُ الخروجُ علىٰ

رسولَ الله ﷺ باتَ بذي طُوىٰ حتىٰ صلّىٰ الصُّبْحَ ثم اغتسل بها ودخل مكّة. انتهىٰ من «الأمّ» (٢: ١٤٦).

⁽١) جزم بذلك محرِّرُ المذهب الإمام النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٧٦) وعبارتُه ثمّة: «ولو قدِمتِ المرأةُ نهارًا وهي جميلةٌ أو شريفةٌ لا تبرزُ للرجال، أخّرت الطوافَ إلىٰ الليل» انتهىٰ. ولتهام الفائدةِ انظر: «حاشية البلقيني علىٰ الروضة» (٢: ٣٥٨).

⁽٢) سقط لفظ «فيها» من (ت) و(م).

ما هو مقرَّرٌ في مَوضِعِه، وأقامتِ المرأةُ بقيّةَ الليل، وخرَجَتْ نهاراً، لم يكن ذلك الذي طافَتْهُ وَدَاعاً إذا أمكنَها الطّوافُ بحيثُ يَعقُبُهُ الخروجُ، فإن لم يُمكِنْها ذلك فإنهُ يُعتَدُّ بما فعلَتْه ولا يُحتاجُ في مِثلِ هذا إلى تصريح أحدٍ به. وقد طافَتْ عائشةُ رَضِيَ الله عنها طواف الوَدَاعِ ليلاً، فقد رَوى القاسمُ عن عائشةَ، قالت: خرَجْنا مع رسُولِ الله عَلَيْ في ليالي الحجِّ، وذَكرتِ الحديث، وقالت: حتى قضَىٰ اللهُ الحجَّ ونفَرْنا مِن منىٰ فنزَلنا المُحَصَّب، فَدَعا عبدَ الرحمن بن أبي بكرِ، فقال: «اخرُجْ بأُختِكَ منَ الحرم ثُمّ افْرُعَا مِن طَوافِكها، ثُمّ تَأْتِياني هنا بالمُحصَّب»، فقالت: وقفَىٰ اللهُ تعالىٰ العُمرةَ وفَرَغْنا مِن طَوافِكها، ثُمّ تَأْتِياني هنا الليل، فأتَيْناهُ بالمُحَصَّبِ فقال: «فَرَغْتِ؟» قلنا: نَعَمْ، فأذَّنَ في الناس بالرَّحيل، الليل، فأتَيْناهُ بالمُحَصَّبِ فقال: «فَرَغْتِ؟» قلنا: نَعَمْ، فأذَّنَ في الناس بالرَّحيل، فمرَّ بالبيتِ فطاف به، ثُمَّ ارتَحَلَ متوجِّها إلىٰ المدينة. أخرَجَه البخاريُّ ومسلم (٢)، وفي روايةِ البخاريِّ وأبي داود: وارتَحَلَ فمرَّ بالبيتِ قبلَ صَلاةِ الصُّبح، فطاف به حينَ خَرَجَ، ثُمَّ انصَرَف (٣) متوجِّها إلىٰ المدينة (١٤).

والقَصْدُ مِنْ سِيَاقَةِ هذا: أنّ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها طافَتْ للوَداعِ لللهُ، ولكنّها لم يتَأخَّرْ خروجُها إلى النهار، بل خَرَجَتْ عَقيبَه مَع أخيها، وجاء النبيُّ ﷺ للوَداع ليلاً.

⁽١) من قوله: «من طوافكما، ثم تأتياني هنا» إلى هنا سقط من (ت).

⁽٢) «صحيح البخاري» (١٧٨٨) و «صحيح مسلم» (١١٢٣) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حبّان» (٣٧٩٥).

⁽٣) من قوله: «وارتحل فمرَّ بالبيت» إلى هنا سقط من (ت).

⁽٤) انظر: «سنن أبي داود» (٢٠٠٦).

وفي قصة (١) عائشة رَضِيَ الله عنها وأمثالها من المُعتمِرينَ نُكتة حسنة، وهُو أنّ عائشة رَضِيَ الله عنها أحْرَمَتْ بالعُمرةِ من التَّنعيم، ولم يُنقَلْ عنها أخّا طافَتْ تلك الليلة طَوافَيْنِ: أحدُهما للعُمرةِ، والآخَرُ للوداعِ، فيَظهَرُ مِن ذلك أن يقال: يُعني طوافُ العُمرةِ عن طوافِ الوَداع، ويَقْصُرُ بعدَ السَّعي ذلك أن يقال: يُعني الله واف العُمرةِ عن طوافِ الوَداع، ويَقْصُرُ بعدَ السَّعي ويَخرُجُ عَقِيبَ السَّعي المذكور. وكذلك يُقاسُ عليه مَن أخَرَ طَوافَ الإفاضةِ حتىٰ فَرَغَ مِن رَمْي أيام منّى، ثم طافَ للإفاضة، فإنه يُجزِئه ذلك عن طَوافِ الوَداع، ولا سيَّا إذا كان قد سَعَىٰ قبلَ ذلك، فإنه يَخرُجُ عَقِيبَ الطَّوافِ بلا عائقٍ يَعُوقُهُ، ويَحتَجُّ بقِصّةِ عائشة رَضِيَ الله عنها على أنّ طَوافَ الوَداع لا عبطُلُ بالسَّعي عقيبَه، هذا إن لم يُنقَلْ أنّ عائشة رَضِيَ الله عنها طافَتْ تلك الليلة طوافيْنِ؛ أحدُهما: طَوافُ العُمرةِ والسَّعي بعدَهُ، والآخَرُ طوافُ الوَداع، فإنْ نُقِلَ لم يكنْ طَوافُ العُمرةِ والسَّعي بعدَهُ، والآخَرُ طوافُ الوَداع، فإنْ نُقِلَ لم يكنْ طَوافُ العُمرةِ عَالله عَنها على أن عَلك الله عَنه عَلَيْهُ عَنها على أن عَله الوَداع، ولا نُون يُقِلَ لم يكنْ طَوافُ العُمرةِ والسَّعي بعدَهُ، والآخَرُ طوافُ الوَداع، فإنْ يُقَلَ لم يكنْ طَوافُ العُمرةِ عَلْما فَافِ الوَداع.

فإن قيل: يُستَشعَرُ من قولِ النبيِّ ﷺ: «ثم افْرُغا مِن طوافِكما، ثُمَّ تَأْتِياني هنا»، أنَّ المرادَ: الطَّوافُ الذي للوَداعِ بعدَ فراغ العُمرة، يُستَشعَرُ ذلك من قولِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها: فقَضَىٰ اللهُ العُمرة، وفَرَغْنا مِن طَوافِنا مِن جَوْفِ اللّيل.

قُلنا: نحن لا نَمنَعُ منَ استشعارِ ذلك، ولكنّ مِثلَ هذا الاستشعارِ هل تقومُ بهِ الدِّلالةُ على اعتبارِ طَوافَيْنِ للمُعتمرينَ بعدَ الحجِّ أم يَكفيهِم طَوافُ العُمرةِ عن الوداع، ولا يَضرُّ السَّعيُ بعدَه؟ الظاهرُ: الثاني، ويكونُ الإغناءُ في طَوافِ الإفاضة، الذي لا سَعْيَ بعدَه، أوْلىٰ كها تقدَّم.

⁽١) في (م): «قضيّة».

وقد فَهِمَ البخاريُّ مِن قِصَّةِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها أنه يُجزِئُ للمُعتمِرِ طَوافُ العُمرةِ عن طَوافِ الوداع، فترجَمَ لهُ(١) (بابُ المُعتمِرِ إذا طاف طَوافَ العُمرةِ ثُمَّ خَرَجَ هل يُجزِئُهُ ذلك مِن طوافِ الوداع؟)، وذَكَرَ حديثَ القاسِم عن عائشةَ. وظهَرَ مِن ذلك أنّ البخاريَّ لم يَصِحَّ عندَهُ أنّ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها طافَتْ تلكِ الليلةَ طوافَيْنِ(٢).

وإذا جَرَيْنا على إغناء طوافِ العُمرةِ عن طوافِ الوَداعِ: لم يَبطُلْ طوافُ الوداع بالسَّعي بعدَه. ويَقرُبُ مِن ذلك مسألةٌ وقعَ فيها كلامٌ للسَّلفِ والخلف، وهُو أنّ المُحرِمَ بالحَجِّ من مكّة إذا خَرَجَ لمنى فطاف للوَداع، هل يَجوزُ أن يَسعَىٰ عَقِيبَ طَوافِ الوداع هذا؟ قال في «البيان»: قال الشيخُ أبو نَصْر: يجوزُ ذلك. قال: وبمذهبنا هذا قال ابنُ عُمر وابنُ الزُّبيْر والقاسمُ بنُ محمد، وقال مالكُّ وأحمدُ وإسحاقُ: لا يجوزُ ذلك لهُ وإنها يَجوزُ للقادم، ودَليلُنا أنه إذا جازَ ذلك لمن أحرَمَ مِن خارجِ مكّة جازَ للمُحرِم منها. هذا نَقْلُ صاحبِ «البيان»(٣). قال الشيخُ محيي الدِّين النوَويُّ في «شَرْح المهذَّب»: ولم أرَ لغيرهِ ما يُوافقُه. وظاهرُ كلامِ الأصحابِ أنه لا يَجوزُ السَّعيُ إلا بعدَ طوافِ القدومِ أو الإفاضة (٤). وكان الشيخُ شارحُ «المهذَّب» قد قَدَّمَ قبلَ ذلك، في الواجبِ الرابع مِن واجباتِ الشيخُ شارحُ «المهذَّب» قد قَدَّمَ قبلَ ذلك، في الواجبِ الرابع مِن واجباتِ

⁽١) سقط لفظ «له» من (م).

⁽٢) يُوضِّحُه قولُ الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣: ٦١٢): «وكأنّ البخاريَّ لمّا لم يكن في حديثِ عائشةَ التصريحُ بأنها ما طافت للوداعِ بعد طوافِ العُمرة، لم يبُتَّ الحكمَ في الترجمة».

 $^{(\}Upsilon)$ ونقله النووي في «المجموع شرح المهذّب» (Λ) : (Υ)

⁽٤) «المجموع شرح المهذّب» (٨: ٧٧ – ٧٣).

السَّعي، أنه لا يُتَصوَّرُ وقوعُ السعي بعدَ طوافِ الوداع؛ لأنَّ الوداعَ هو: الواقعُ بعدَ فراغ المَناسِك، فإذا بقِيَ السعيُ لم يكنِ المفعولُ طوافَ وداع.

وما ذَكَرَهُ الشيخُ أبو نصر نَقَلَهُ ابنُ المُنذِر في «الإشراف»(١) في باب وقتِ سعى أهلُ مَكَّةَ بينَ الصَّفا والمَرْوةِ، فقال: كان عطاءٌ والشافعيُّ يقولانِ: إنْ طافَ قبلَ خروجِه أَجْزأُهُ، يُريدُ بالطوافِ السَّعيَ بينَ الصَّفا والمَرْوة، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]، قال ابنُ المنذِر: غيرَ أنَّ عطاءً قال: تأخيرُهُ أفضَلُ، وقد فَعَلَ ذلك ابنُ الزُّبَيْر، طاف وسَعَىٰ وخَرَجَ. وأجاز ذلك القاسمُ بنُ محمد. قال أبو بكر (٢): أيَّ شيءٍ فَعَلَ أَجْزَأَهُ. وما ذَكَرَهُ ابنُ الْمُنذِر منَ النَّقل عن الشافعيِّ وابنِ الزُّبيروالقاسم بن محمدٍ يُوافقُ مَا نَقَلَه صاحبُ «البيان». ويُعرِّفُ أنّ قولَ الشيخ في «شَرْح المهذَّب»: «ولم أرّ لغيرهِ ما يُوافقُه»، مُتعقَّبٌ بها ذَكَرَهُ ابنُ المنذر. ووقَعَ في كتابَي المَحَامِليِّ: «المجموع» و (التَّجريد): قال الشافعيُّ في (البُّويْطيِّ): إذا أرادَ الخروجَ من مكَّةَ إلى الحجِّ فأَسْتَحِبُّ أَن يُودِّعَ البيتَ فيطوفُ ويَسعَىٰ ويُصَلِّي ركعتَيْن. وهذا يوافقُ ما نَقَلَه في «البيان» عن المذهب، وما ذَكَرَهُ ابنُ المنذِرِ عنِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه. ولكنّي تتبَّعتُ ذلك في ﴿البُوَيْطِيِّ ﴾، فلم أجدْ فيهِ ذلك، والذي فيهِ: فإن كان متمتِّعاً

⁽١) يعني «الإشراف على مذاهب أهلِ العلم»، وهو كتابٌ نفيسٌ غايةٌ في بابه، جرى فيه على المعهود مِن منهجه في استقصاء الخلاف وتحرير الأقوال والمصيرِ إلى ما يؤديه إليه الدليل على الرغم من انتسابه للمذهبِ الشافعيّ. وقد سبقت الإشارة إلى طبعته في ص٢١٢.

⁽٢) يعني ابن المنذر رحمه الله.

أَخَذَ مِن شَعَرِهِ وأقام حَلالاً، فإذا أراد التوجُّهَ إلى عَرَفة توجَّه يومَ التَّرْوِيةِ قبلَ الظُّهرِ، فطاف بالبيتِ سَبعاً للوَداع ثُمّ أهلَّ بالحجِّ متوجِّهاً إلى المسجد. وكذلك نَصَّ في «الأُمِّ» في ترجمةِ التلبية (١). فلم يذكُرِ الشافعيُّ في هذا السَّعي، ولعله تَصَحَّف «سبعاً» بسَعْي، ولكنْ لمّا نَقَلَ ابنُ المُنذِر ذلك عُرِفَ أنهُ مذهبُ الشافعيِّ وإن لم يَشتَهِرْ في كتُبِ الفقه.

وإذا جَرَيْنا علىٰ ذلك لم يَبطُلْ طَوافُ الوداع بالسعي بعدَهُ كما في قِصّةِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عنها، والراوي هُو القاسمُ بنُ محمدِ (٢)، عن عائشة، فمذهبه يُوافقُ روايتَهُ مِن أنّ السعيَ عَقِبَ طَوافِ الوداع لا يُبطِلُ طوافَ الوَداع. وأمّا طَوافُ الوداع الذي بَقِيَ بعدَهُ شيءٌ منَ المَناسِك فلا يُؤثّرُ في هذه الصُّورة.

واختَلَفوا في الحاجِّ إذا طافَ يومَ النَّحرِ للإفاضةِ وطافَ بعدَهُ للوَداع، ثُمّ أتىٰ مِنًىٰ، ثُمّ أرادَ السَّفر منها في وقتِ النَّفْرِ إلىٰ وطنِهِ واقتَصَرَ علىٰ طوافِ الوداع السابق، هل يُجزِئُ؟ قال صاحبُ «البيان»: اختَلَفَ أصحابُنا المتأخّرون فيه، فقال الشريفُ العُثْهانيُّ: يُجزِئُهُ؛ لأنّ طوافَ الوداع يُرادُ لمُفارقةِ البيت، وهذا قد أرادَها. ومنهم مَن قال: لا يُجزِئهُ، وهُو ظاهرُ مذهبِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنهُ وظاهرُ الحديث؛ لأنّ الشافعيَّ قال: ليس على الحاجِّ بعدَ فَرَاغِهِ من منى إلّا وداعُ البيت، فيُودِّعُ ويَنصرفُ إلىٰ أهلِه. هذا نقلُ صاحبِ «البيان»(٣)، وحكاهُ وداعُ البيت، فيُودِّعُ ويَنصرفُ إلىٰ أهلِه. هذا نقلُ صاحبِ «البيان»(٣)، وحكاهُ

⁽۱) «الأم» (۲: ۲۲۱).

⁽٢) ابن أبي بكر رَضِيَ الله عنه.

⁽٣) «البيان» للعِمْراني (٤: ٣٦٦). أن المنافقة من المنافقة من المنافقة المن

في «شَرْحِ المهذَّب»، ثم قال: وهذا الثاني هو الصَّحيحُ، وهو مُقتضَىٰ كلام الأصحابِ. هذا ما ذَكَرَهُ في «شَرْح المهذَّب» (١). ودَلَّ هذا الفَرْعُ على أنّ العِبرةَ بالخروجِ عَقِبَ طَوافِ الوَداع من مكة ولا يَضُرُّهُ إقامتُهُ ببعضِ بقاع الحَرَم.

ويَحتمِلُ أَن يُقالَ علىٰ هذا: إِنْ كَان يُجزئُهُ طَوافُ الوداع، فينبغي أنه إذا نَوَىٰ بطَوافِ الإفاضةِ الإفاضةَ والوَداعَ لا يَحتاجُ إلىٰ طَوافِ وَداعٍ بعدَهُ، كما قَدَّمناه.

فإنْ قيل: كيف يُغني طَوافُ الرُّكْنِ في الصُّوَر التي ذَكَرْتُم عنه وعن طوافِ الوداع وهُو واجبٌ علىٰ أصحِّ القولَيْن (٢)؟

قُلنا: واجبٌ لمعنَّىٰ، وهُو أَنْ يكونَ آخِرُ عهدِهِ بالبَيْتِ الطَّوافَ، وقد وُجِدَ، وإنها سُقْنا هذه الصورةَ لأنَّا لمَّا ذكرْنا أنّ الإقامةَ ببقيّةِ اللّيل لغيرِ ضرورةٍ لا يُجزِئُ ما وَقَعَ قبلَها منَ الطَّواف بنيّةِ الوداع، سُقْنا ذلك كلَّهُ استطراداً حسناً.

[٩٢] مسألة: ما الذي يختارُهُ سيِّدُنا شيخُ الإسلامِ في العُمرةِ والطَّوافِ أَيُّها أفضل؟ وما الذي يُفتي بهِ في ذلك، وما نَقَلَهُ بعضُ المتأخّرينَ مِن أنّ في المسألةِ ثلاثةَ أوْجُه، ثالثُها التفصيلُ بينَ أن يُصرَفَ زمَنُ العُمرةِ إلىٰ الطواف، فهو أفضلُ، وإلا فهي، هل لذلك أصل؟

⁽۱) «المجموع شرح المهذّب» (٨: ٢٥٦).

⁽٢) لِم اثبت من قولِه ﷺ: «لا ينفرنَّ أحدٌ حتى يكونَ آخِرَ عهده بالبيت» رواه مسلم (١٣٢٧) من حديثِ ابن عبّاس رضي الله عنهما، ولتهام الفائدة انظر: «غنية المحتاج» (٢: ٦٣٢).

أجاب: الكلامُ فيها قد شاعَ وصَنَّفَ فيها صاحبُنا الشيخُ الإمامُ العالم وَلِيُّ الله عبدُ الله اليافِعيُّ (١) مُصنَّفاً سَمَّاه «الدُّرةَ المُستَحسَنة في تكرارِ العُمرةِ في السَّنة» (٢). والمُفتَىٰ بهِ في ذلك: أنَّ تَكرارَ العُمرة أفضَلُ، ولا سيَّما في شهرِ رَمضانَ. والتفصيلُ على الوَجْهِ المذكورِ لا يَصِحُّ، فإنّ الكلامَ في شخصَيْنِ، أحدُهما طاف زماناً، والآخرُ اعتَمَرَ في ذلك الزمان.

[٩٣] مسألة: قال الرافعيُّ: ويَتْبَعُ اسمَ الرَّمي، فإنه الذي وَرَدَ، فلا يُعتَدُّ بوضعِ الحَجَر في المَرْمَى، وفيه وَجُهُ^(٣)، وقال في بابِ صفةِ الوضوءِ في مَسْحِ الرأس: لو بَلَّ الرأس ولم يَجِدْ ما يَمسَحُ به مِن يدٍ أو خِرْقةٍ أو غيرِهما فوجهانِ، أصحُّها الإجزاءُ؛ لأنّ المقصودَ وصُولُ الماءِ، ولا نَظَرَ إلىٰ كيفيةِ الإيصال، ويجري الوجهانِ فيها لو قَطَّرَ علىٰ رأسِه قَطْرةً ولم يَجْرِ، وإن جَرَىٰ كفَىٰ بلا خلاف. انتهیٰ (٤). فحاصلُ الخلافِ: هل يجبُ الإثيانُ بها يَصدُقُ عليهِ صِيغةُ الأمرِ أو لا يجبُ ويُكتفىٰ بالمقصودِ؟ وهُو وصولُ الحَجَرِ إلىٰ المَرْمَىٰ، والماءِ إلىٰ المَرْمَىٰ والماءِ المَعْسِودِ؟

⁽۱) أبو السعادات عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي الشافعي اليمني ثم المكيّ (ت ٧٦٨ هـ) أخذ الفقه عن نجم الدين الطبري والرضي الطبري، وكان كثير التصانيف والإحسان إلى الطلبة، وكان مُعَظِّماً لابن عربي ومتعصِّباً على ابن تيمية، له ترجمة في «البدر الطالع» للشوكاني (١: ٣٦١) و «شذرات الذهب» (٦: ٢١٠).

⁽٢) ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٧٤٣).

⁽٣) «الشرح الكبير» (٧: ٣٩٨).

⁽٤) المصدر السابق (١: ٣٥٦).

الرأس، فراعَوْا^(١) في المَسْح حصُولَ المقصودِ علىٰ الأصِحِّ، وراعَوْا في الرَّميِ مُسَيَّاهُ الذي وَرَدَ الشَّرِعُ بهِ، فها الفَرْقُ؟

أجاب: صيغةُ الأمرِ: إما في طريقِ تحصيلِ المأمورِ بهِ، أو في نفسِ المأمورِ به، أو يترَجَّحُ أحدُهما به، أو يترَدَّدُ النظرُ: هل ذلك المحلُّ من هذا أو مِن هذا؟ ويترجَّحُ أحدُهما بدليل، فإن كان في طريقِ تحصيلِ المأمور بهِ فلا يتعيَّنُ، كقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَءَاتُوهُم مِن مَالِ اللهِ اللّهِ اللّذِي ءَاتَكُمُ ﴾ [النور: ٣٣]، فلا يتعيَّنُ الإيتاء بل لو أبرأهُ مِن بعضِ النَّجوم: جازَ، بل هُو الأوْلَىٰ، لا سيَّا إذا أبراهُ براءةً يَحصُلُ بها العِتقُ لظهورِ أنّ ذلك طريقٌ، لا (٢) أنّه واجبٌ لعينهِ، وإن كان الثاني كما في قولِه تعالىٰ: ﴿وَرَحَكُمُوا وَالسَّحُوا وَالسَّحُوا اللهِ وَاللهُ مِن حصُولِ ذلك قطعاً، وإن تردَّدَ النظرُ بينَهما، كقوله: ﴿وَامَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] فإنه يَحتمِلُ أن تردَّدَ النظرُ بينَهما، كقوله: ﴿وَامَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ [المائدة: ٦] فإنه يَحتمِلُ أن يكونَ المقصودُ إيصالَ الماءِ، والأمرُ بالمسح طريق، ويَحتمِلُ أنّ المسْحَ هو للقصودُ، والأرجحُ الأوّلُ؛ لأنّ مسح اليدِ ونحوِها غيرُ مأمورٍ به، وقد حَصَلَ المقصودُ. وقولُ المُخالِف: إنهُ لا يسمَّىٰ مَسْحاً عنوعٌ.

وأمّا الرَّمْيُ فَهُو متردِّدٌ بينَهما، والراجحُ أنه مقصودٌ لعَيْنِه لا طريق، لأنّ جَوْهَر الرَّمي يدُلُّ علىٰ حَذْفِ شيءٍ إلىٰ شيء، بخلافِ ﴿ وَٱمۡسَحُوا ﴾، فإنّ جَوهَرَ لفظِهِ لا يدُلُّ علىٰ مدِّ(٣)، بل حصولِ مُلاقاةِ شيءٍ منَ الماءِ لشيءٍ منَ

⁽١) في (م): «فَرَّعوا» من التفريع.

⁽٢) في (م): «إلَّا».

⁽٣) يعني مَدَّ اليد، لأنَّ المقصودَ وصولُ الماء، ولا نظر لكيفيّة الإيصال. انتهى من «غنية المحتاج» (١: ٩٥) ووقع فيه: «الاتصال» ولعلَّ الصوابَ ما هو مثبت.

الرأس، ويدُلُّ عليه أنه لو جَرَىٰ الماءُ الذي قَطَرَهُ: كفىٰ بلا خلاف، لكنْ في نفي الخلافِ هنا نظرٌ؛ لأنه بالجَرَيانِ صار غُسْلاً، وفي إجزاءِ الغُسلِ وجهان، الأصَحُّ: الإجزاء (١)، والمرادُ هنا نَفْيُ الخلافِ بالنِّسبةِ إلىٰ اعتبارِ المدِّ علىٰ وجهٍ، لا بالنِّسبةِ إلىٰ الغُسل، فظَهَرَ بذلك كلِّه أنّ المسحَ ليس مقصوداً في نفسِه بدليل إجزاءِ الغُسل علىٰ الأصَحّ، بخلافِ الرمي، لما بَيَّنَاه.

[98] مسألة إذا قُلنا بالأظهر إنّ الفِديةَ على الحالِق الذي حَلَقَ رأسَ النائم، أو المُكرَه، أو المُغْمَىٰ عليه، فحَلَقَ ثلاثةٌ رأسَهُ معاً أو بعضَ رأسِه، بحيثُ يتكمَّلُ الدَّمُ، فأخرَجَ واحدٌ منهم ثُلُثَ شاة، والآخرُ صاعاً من الطعام، وصام الآخرُ يوماً، فهل يَجوزُ ذلك؟

أجاب: لم أقِفْ على نقل فيه صريحاً، ولكنْ ذكروا مسألةً في جَزاءِ الصَّيدِ في ثلاثةِ مُحْرِمينَ قَتَلوا ظَبْيةً ما يقتضي الإجزاءَ هنا، ويَحتملُ الفَرْقَ، وهُو الأرجَح (٢)، فإنّ ذلك تعديلٌ وبدَل، فلا يَفوتُ شيء، وهذا تقديرٌ ولا بدَل فلم يَحصُل المقصود.

[90] مسألة: تدعو الحاجةُ إليها ويقَعُ السؤالُ عنها كثيراً، وهُو: ما إذا كَرَّرَ الجِماعَ بعدَ التحَلُّلِ الأوّل، هل يَجري فيه الأقوالُ فيما إذا أفسَدَ حجَّهُ بالجِماع، ثُم جامَعَ ثانياً؟ وهل صَرَّحَ فيها أحدٌ بشيءٍ أيَّدَكمُ الله تعالىٰ؟

أجابَ: يَجرِي فيها الأقوالُ فيها إذا أفسَدَ حجَّهُ بالجِمَاعِ ثُم جامَعَ ثانياً،

⁽١) لأنه مَسْحٌ وزيادة. والثاني: لا، لأنه مأمورٌ بالمسح، والغسلُ ليس بمَسْح.

⁽٢) ولتمام الفائدة انظر: «حاشية البلقيني على الروضة» (٢: ٢٢٨).

وقد صَرَّحَ بذلك الشيخُ أبو حامدٍ في "تعليقِهِ" في الكلامِ على قولِ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه: "ومَن وَطِئَ أهلَهُ بعدَ رَمْي الجِمَار فعليه بَدَنةٌ، ويُبَتِمُّ حجُه». قال الشيخُ أبو حامد: قد ذكرْنا أنه إذا تحَلَّلَ التحلُّلَ الأوّلَ ثُم وَطِئ، فعليه الفِدْيةُ بلا خلاف، وما تلك الفِديةُ؟ على قولَيْنِ، أحدُهما: شاةٌ؛ لأنه استمتاعٌ لا يَفسُدُ بهِ الحبج، فوَجَبَ أن لا يجبَ فيه بَدَنةٌ أصلاً، كالقُبْلةِ والوَطْءِ فيها دونَ الفَرْج، والثاني: عليه بَدَنةٌ؛ لأنه وَطْءُ عامدٍ محرَّم عليه بحُكم الإحرام، فشابَهَ إذا وَطِئَ قَبْلَ التحلُّلُ ثُم كفَّر ثُم وَطِئَ، فإنّ عليه بالأوّلِ وَليَنْ التحلُّل، وهكذا إذا وَطِئَ قَبْلَ التحلُّلُ ثُم كفَّر ثُم وَطِئَ، فأن عليه بالأوّلِ بَدَنة، وكذلك ههنا قد قُلنا: إنهُ إذا وَطِئَ الْ تُكفَّر وَطِئَ، فان قلنا: لا شيء شاة، والثاني: بَدَنة، وهل عليه في الثاني شيءٌ أم لا؟ على قوليْنِ، فإن قلنا: لا شيء فعليهِ بالأوّلِ بَدَنة، وهل عليه في الثاني شيءٌ أم لا؟ على قوليْنِ، فإن قلنا: لا شيء عليه فلا كلام، وإذا قلنا: عليه كفارة في تكلُّ وحامدٍ بأنّ المذكورَ في تكرُّرِ وبعدَ التحلُّل يأتي في تكرُّرِ وبعدَ التحلُّل.

[97] مسألة: إذا اعتَبَرْنا سعرَ الطعام بمكّة، فهلِ الواجبُ عندَ إخراج الطعام أو تعديلِهِ غالبُ قوتِهِ الطعام أو تعديلِهِ غالبُ قوتِ مكّة أو غالبُ قوتِهِ نفسِه، أو غالبُ قوتِ محلِّ (١) الإتلاف؟

أجاب: لم أقفْ على نَقْلِ في ذلك، وقضيّةُ إلحاقِهِ بالكفّارة أنّ العِبرَة (٢) بغالبِ قوتِ مكّـة؛ لأنّ بغالبِ قوتِ مكّـة؛ لأنّ

⁽١) من قوله: «غالب قوت بلد المتلف» إلى هنا سقط من (ت).

⁽٢) في (م): «المُعتبَر».

الإخراجَ لا يكونُ إلا (١) فيها، والاحتمالُ الأوّلُ أوْلىٰ. وفي المسألة بَسْطُ ذكَرْتُهُ في «الفوائِدِ المَحْضة علىٰ الرافعيِّ والرَّوضة» (٢) فليُنظَرْ فيه.

[٩٧] مسألة: الذي فاتَهُ الحجُّ، وقُلتُم: إنه يَلزَمُهُ أن يتَحَلَّلَ بالطَّوافِ والسعي والحَلْق، وإن أراد البقاءَ على إحرامِهِ لم يكنْ (٣) لهُ ذلك ويَأثَمُ به كما هُو المنهبُ، فلو ارتكبَ هذا المحظورَ وبقِيَ مُحرماً إلى قابِل، فحَجَّ بذلك الإحرام، هل يُجزئهُ أم لا؟

أجاب: لم أقفْ على هذا الفَرْع في أكثر التصانيف، وقد نَقَلَهُ ابنُ المُنذِر في «الإشراف»، فقال: واختَلَفوا فيمَن فاتَهُ الحجُّ فأقام حَراماً إلى قابِل، فقال الشافعيُّ وأصحابُ الرأي: لا يُجزِئُهُ أن يَحُجَّ معَ الناس من قابِل بإحرامِهِ الأوّل، وحَكَىٰ ابنُ وَهْب عن مالك ذلك، وحَكَىٰ ابنُ نافع عنهُ غيرَه (٤).

[٩٨] مسألة: امرأةٌ حاضَتْ ولم تطُفْ طوافَ الإفاضة ورَجَعَتْ إلى القاهرةِ مثلاً والدمُ مُسْتَمِرٌ لل حينِ فِراقِ مكّة، هل تبقَىٰ على إحرامِها إلى أن تعودَ إلىٰ مكّةَ وتَطوف، أو تتَحَلَّلُ كالمُحْصَر؟

أجاب: تتَحَلَّلُ كالمُحصَر.

⁽١) سقط لفظ «إلاه» من (م).

⁽٢) وهذه المسألة بعينها قد ذكرها البلقيني في حاشيته على «روضة الطالبين» (٢: ٢٢٩).

⁽٣) في (ت): «يُنكر».

⁽٤) قد سبقت الإشارة إلى أن المطبوع من كتاب «الإشراف» ليس كاملاً وأن بدايته من كتاب النكاح. وانظر: «البيان» للعِمراني (٤: ٣٨٠) حيث ذكر الخلاف المنصوب بين الفقهاء في هذه المسألة.

[99] مسألة: رجُلٌ حَجَّ عن ميِّتٍ تبرُّعاً، فهل تَسقُطُ حَجَّة الإسلام عنِ اللَّيِّت أم لا؟

أجاب: نَعَمْ، تَسقُطُ حجَّةُ الإسلام عن الميِّتِ إذا كان الذي حجّ حُرّاً مُكلَّفاً، وليس عليه حَجّةُ فَرْض ولا حَجَّةُ قضاءٍ ولا نَذْر (١).

[١٠٠] مسألة: في مسجدِ الحَرَم المكيّ، وصِفَتُهُ أنه يَشتملُ على فضاءٍ مُسَّع يُحيطُ بهِ أروِقةٌ على عُمُدٍ مُسقَّفةٍ تُكِنُّ منَ الحرِّ والبردِ والمطر، والكعبةُ المُشرَّفةُ في وَسَطِ ذلك الفضاء، وبئرُ زَمْزَمَ إلىٰ جانبِها مُشرفةٌ تَعْلوها قُبّة، وقريبٌ منها قُبّتانِ: إحداهما لما يَحتاجُ إليه الحرَمُ مِن آلاتٍ يُزالُ بها ما يطرَأُ بالمسجدِ الشَّريف مما يُنزَّهُ عنه وما يُسرَجُ بهِ مِن شُموع ويُبسَطُ به من بَوارِ (٢)، والثانيةُ على فَسْقية لعلّها مكانُ السِّقايةِ العبّاسيّة، وتُجاهُ بابِ الكعبةِ قُبَّةٌ صغيرةٌ علىٰ المقام الإبراهيميّ ويتصِلُ بها سَقْفٌ لطيفٌ يُصليّ تَحتهُ الإمامُ الشافعيُّ (٣) ما لم يكنْ سَيْلُ أو مطر، فإن كانت فتَحْةُ الأرْوِقةِ خَلْفَ المقامِ الإبراهيميّ، ووراءَ المقام بنحوِ ستّةِ أذرُع رَكيزَتانِ، ارتفاعُ كلِّ واحدةٍ منها عنِ الأرض وراءَ المقام بنحوِ ستّةِ أذرُع رَكيزَتانِ، ارتفاعُ كلِّ واحدةٍ منها عنِ الأرض نحوٌ مِن ذِراعَيْنِ في عَرْضِ ذلك وسُمكِه، موضوعٌ (٤) في كلِّ واحدةٍ منها المنه واحدةٍ منها عن الأرض

⁽١) لأن الحجَّ من الأعمالِ التي تجري فيها النيابة بشروطها المعروفة. انظر: «الوسيط» للغزالي (٤: ١٦٤).

⁽٢) جَمْعُ بارِيّة، وهي الحَصيرةُ تُفْرَشُ في المسجد.

⁽٣) يعني مَنْ يؤمُّ بالشافعية في بيت الله الحرام. وهو من التفرُّق المذموم الذي أفضى إليه التعصُّبُ المذموم للمذاهب الفقهية.

⁽٤) في (ت): «مَصوغ».

أخشابٌ قائمة، مسمورٌ في أعاليها أخشابٌ مُعرَّضةٌ لتعليق القناديل.

وجُعِلَ لكلِّ إمام من بقية المذاهب الثلاثة دَكَةٌ مَبْنيّةٌ مرتفعةٌ عن الأرض مقدار ذراع، مِن شَرْقيِّها إلى غَرْبيّها مقدارُ ستة أذرع، ومن قبليّها إلى بَحْريّها مقدارُ ثلاثة أذرع، وجُعِلَ على طرَقي كلِّ منَ الدِّككِ المذكورة ركيزتانِ بها من الأخشابِ مثلُ ما ذُكِرَ فيها تقدَّم، يُصلّي كلُّ إمام وراءَ دَكّتِهِ المغربَ والعشاءَ والصبحَ ما لم يكن سَيْلٌ أو مطر، وأمّا الظُّهرُ والعصرُ، فإنْ كان غَيْمٌ ففي موضعِه، وإلا فتنَحَّى إلى ما يُحاذِي ذلك منَ الأرْوقة خلفَه، فتهدَّمت دَكّةُ إمام الحنفيّة، فأعادها إنسانٌ على أربع ركائز كهيئةِ المَرامي التي تجعَلُها التُركُ بالصحراء يَقعُدونَ بها لرمي النَّشَاب، فهل يجوزُ له ذلك معَ ما يتحقَّقُ ويُتوقَع من المفاسد:

فمنها: مَنْعُ مُشاهَدةِ البيتِ لَمَن يَجِلسُ حِيالَ ذلك مِن ورائِه. ومنها: تغييرُ البُقْعة عما وُقِفَتْ عليه.

ومنها: قَطْعُ الصفِّ.

ومنها: تعثُّرُ الضَّريرِ القاصِد لبعض أرجاءِ المسجد.

ومنها: مَنْعٌ منَ السجودِ والطُّواف والاعتكافِ عليها.

ومنها: أنّ مَن لا خيرَ فيه، أو لا علمَ عندَه قد يتَوارى بها لارتكابِ مُحرَّم أو مكروه، كخَلْوةٍ بأجنبيّة ووسائلِ ذلك ومقاصدِه، أو إزالة حُقْنةِ امرأةٍ أو صغيرِ أو أعرابيٍّ جافٍ، لا سيّما في اللّيالي المُظلِمة.

ومنها: إعانةُ اللصُوص علىٰ أخْذِ مَتاعِ الغريبِ الذي يَأْوي إلىٰ ذلك البناء. ومنها: ما يُحَدِّثُهُ كَذَبَةُ المكيِّين لوفدِ الحَجيج مِن فضائِلِ ذلك البناءِ كَسُرَّةِ الدنيا والعُروة الوُّثقيٰ وغيرِ ذلك. وهل تَذكُرونَ _رَضِيَ اللهُ عنكم _ مِن أقوالِ علماء الأئمّةِ الأربعةِ أو أَتْباعِهم ما يُفهَمُ منه جَوازُ ذلك؟ فإنّ بعضَ مَن ينتسبُ لمذهبِ أبي حنيفةَ زَعَمَ أنَّ مذهَبَهُ جوازُ ذلك، مُستَنِداً إلى كلام في «فتاوى» قاضي خان(١)، وهُو ما ذكرَهُ في فصلِ فيما يُحدَثُ في المسجد، قال: أهلُ المسجد: إذا احتَفَروا بئراً في المسجدِ ووَضَعوا فيه حُبّـاً (٢) يُصَبُّ فيه الماء، وطَرحوا فيه البَواريَ أو الحشيشَ أو الحَصَىٰ أو ركّبوا باباً، أو عَلَّقوا فيه القناديلَ، أو طَلَوْهُ، فعَطِبَ بذلك شيءٌ: لا ضَمانَ عليهم؛ لأنَّ أهلَ المسجدِ فيها هُوَ مِن تدبيرِ المسجد بمنزلةِ الْمُلَّاك، وكذا لو فَعَلَ ذلك غيرُهم بأمرِهم، فإن فَعَلَ بغيرِ أمرِهم كان ضامناً لِما عَطِبَ في قول أبي حنيفة، وقال صاحِباهُ: لا يَضمَنُ استحساناً إذا كان ذلك للعامّة إلّا في حَفْرِ البئر وما لا يكونُ مِن باب التمكينِ لإقامةِ الصّلاةِ. لهما(٣): أنَّ كلُّ مسلم مندوبٌ إلى عِمَارةِ المسجد، وإلى ما كان من بابِ التمكينِ

⁽۱) للإمام الفقيه فخر الدين حسن بن منصور الأوزجندي الفَرْغاني الحنفي (ت ٥٩٢ هـ) ذكرها حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٢٢٧) ونوّه بذكرِها، وأنها مشهورةٌ مقبولةٌ معمولٌ بها مُتداوَلةٌ بين أيدي العلماء والفقهاء، وأنّها كانت نُصْبَ عَيْنِ من تصدَّر للحُكمِ والإفتاء.

قلت: انظر ترجمة قاضي خان في «تاج التراجم» لابن قُطلوبغا الحنفي ص ١٥١.

⁽٢) بضمِّ الحاء، وهو الخابية، فارسيُّ مُعَرَّب.

⁽٣) يعني صاحِبَيْ أبي حنيفة: أبا يوسف القاضي ومحمد بن الحسن الشيباني.

لإقامةِ الصلاة، وإنّا يختَصُّ أهلُ المسجدِ بالبناءِ وحَفْرِ البئر لأنها من بابِ التمكينِ لإقامةِ الصلاة. ولأبي حنيفة: أنّ أهلَ المسجدِ تختَصُّ بالتدبيرِ في هذه البُقعة، ولهذا كان فتحُ الباب والإغلاقُ ونصبُ المؤذّنِ والإمام إليهم، لا إلى غيرهم. انتهىٰ. فزَعَمَ أنّ مُستندَه قولُه: أو طلَوْه، فجَعَلَها: أو ظلَلوهُ، بظاءٍ معجَمةٍ ولامَيْنِ بعدَها، والذي رأيناهُ في نُسخٍ أربعٍ هُو ما أسلَفْناه منَ الطّلاءِ كالتطيينِ أو التنوير. واستند أيضاً إلى قولِه: وإنّا يُختَصُّ أهلُ المسجدِ بالبناءِ وحَفْرِ البئر لأنها مِن بابِ التمكين لإقامةِ الصلاة.

قال(۱): وهذه الظُّلةُ فيها التمكينُ لأنها تُكِنُّ مُريدَ سَماعِ الخُطبةِ يومَ الجُمعة، وتُقرِّبُ الإمامَ ومَن يكونُ تحتها في كلِّ الصَّلَواتِ منَ البيت، وتقِي مُشاهِدَ البيت الحَرَّ والبَردَ والمطر. قال: والرَّكيزَ تانِ المُزالَتانِ كانتا شاغلتَيْنِ الْمَثرَ منَ الركائِز الأربع؛ لأنّا ذَرَعْنا الدَّكةَ الأُولى وركيزتها، وما جعلناهُ منَ الركائِز والسُّقُفِ وجَدْناه أقلَّ من ذلك بأحدَ عشرَ ذراعاً، فهل فيها استندَ إليه هذا الحنفيُّ مستندٌ لو سُلمَ لهُ أنّ النُّسخة كها زَعَمَ، ويكونُ ما أبداهُ من المصالح مُقاوِماً لما يُتَحقَّقُ ويُتوقَّعُ منَ المفاسِد، وهل يمكنُ أن يُجابَ عن الظُّلةِ بأنّ هذا في مصجدٍ لم يُجعلُ له ما يُكِنُّ المُصلِّين؟ أمّا مِثلُ هذا فلا يجوزُ التصرُّفُ في فضائِه، لا سيّا عندَ الحنفيِّينَ المُجوِّزينَ لمُقابلةِ الفَضاء بالأعواض في الإجَارةِ، في فضائِه، لا سيّا عندَ الحنفيِّينَ المُجوِّزينَ لمُقابلةِ الفَضاء بالأعواض في الإجَارةِ، وهل يمكنُ أن يُجابَ عن قولِه: وإنّها ليختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يُمكنُ أن يُجابَ عن قولِه: وإنّها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يمكنُ أن يُعابَ عن قولِه: وإنّها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يمكنُ أن يُجابَ عن قولِه: وإنّها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يمكنُ أن يُجابَ عن قولِه: وإنّها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يمكنُ أن يُجابَ عن قولِه: وإنّها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يمكنُ أن يُجابَ عن قولِه: وإنّها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يمكنُ أن يُجابَ عن قولِه: وإنّها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يُمكنُ أن يُعابِ عن قولِه وأنها يختصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وهل يمكنُ أن يُجابَ عن قولِه وإنها يختصُّ أهلُ المناحِدِ العامة وأبيا يغتصُّ أهلُ المسجد، بأنّ هذا في مسجدٍ وأبي المناحِد العامة وأبي المناحِد العامة وأبي المناحِد المناحِد العامة وأبي المناحِد العامة وأبي المناحِد المناحِد العامة وأبي المناحِد المناحِد المناحِد المناحِد العامة وأبي المناحِد العامة وأبي المناحِد المناحِد

⁽١) يعني متابعاً في وصْفِ الحرم المكيِّ.

مُفتقرٍ لتمكُّنِ جماعتِه، أمّا ما التمكُّنُ فيه حاصلٌ فكيف يقالُ بجوازِ مِثلِه؟ وأمّا سَمَاعُ الخُطبةِ وقُربُ الإمام ومَن معَهُ والمُشاهِد فالأَرْوِقة، وأمّا الرَّكيزتان فهل يُمكنُ أن يُجابَ عنهُ بأنّ الوَضْعَ جُهِلَ في الرَّكيزتَيْنِ، وحَمْلُ التصرُّفِ على للسَّدَاد، لا سيّما فيها (١) قَرُبَ منَ الأعصارِ الفاضلة، هُو المُتعيِّن، والآنَ فركيزَتانِ (٢) قد تحقَّقَ التعَدِّي بوضِعها؟

أجاب: لا يجوزُ ذلك، ويُزالُ الخشَبُ المذكورُ، والرَّكائزُ لا توقَفُ في ذلك، ويجبُ على القائمِ بأمورِ المسلمينَ ـ سَدَّدهُ اللهُ تعالىٰ ونَصَرَهُ ونَصَرَ بهِ أهلَ الدِّين، وأعانَهُ على القيام بمصالح المؤمنين ـ المُبادَرةُ إلىٰ إزالةِ ذلك، لما يُخافُ ويُجذَر ممّا هنالك.

والدِّلالةُ على ما ذكرْناهُ منَ الكتابِ والسُّنةِ واتّفاقِ أَئمةِ الناس والقياس، كما سيَظهَرُ ذلك بلا التباس. ولقد أقْدَمَ فاعلُ ذلك على جُرأةٍ عظيمةٍ على بيتِ الله تعالى وفِنائه المسجدِ الحرام الذي هُو حولَ البيتِ العتيق، وجنى على المسلمينَ في مَطافِهم ومَواضِع مناسِكِهم حولَ البيتِ المحرَّم، وهُو الذي أمرَ اللهُ تعالى بتطهيرِه للطائفينَ والعاكِفينَ والقائمينَ والرّاكعينَ الساجِدين، قال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذْ بَوَأْنَا لِإِبْرَهِيمَ وَالرَّكِي السَّبُودِ ﴾ [الحج: ٢٦]، وقال اللهُ وطَهِر بَيْتِيَ لِطَابَفِينَ وَالْقالِمِينَ وَالرَّكِي السَّبُودِ ﴾ [الحج: ٢٦]، وقال اللهُ سبحانه وتعالى: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَهِيمَ وَ إِسْمَعِيلَ أَن طَهِرا بَيْتِي لِلطَّابِفِينَ وَالْمَكِفِينَ

⁽١) سقط لفظ «فيها» من (ت).

⁽٢) كذا في النسخ الخطية، ولعلُّ الصواب: «فالركيزتان».

وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. والأمرُ في ذلك _ وإن تعَلَّقَ بالبيتِ المحرَّم في ذلك _ وإن تعَلَّقَ بالبيتِ المحرَّم، وهُو المسجدُ الحرام.

وهذا المسجدُ الحرام فيه شيءٌ مِن تأسيسِ أبينا إبراهيمَ على ذلك ما ذكرَهُ الأزرَقيُّ في «تاريخ مكّة» في ترجمةِ ما جاء في حدِّ المسجدِ الحرام وفضلِه وفَضْلِ الصَّلاةِ فيه منَ الأخبار، فأسندَ مِن حديثِ عبدِ الله بن عَمْرِو ابن العاص أنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام، الذي وَضَعَهُ إبراهيمُ على من الحُزْورةِ إلى المسعى إلى خُرج سَيْل أجياد. ورجالُ إسنادِه أخرَجَ هم مسلمٌ في «صحيحه» إلّا واحداً، ولم يُنسَبْ إلى جَرْح، فقال: حدّثني محمدُ بن محمد بن عيى، قال حدّثنا هشامُ بنُ سليمانَ، عن عبدِ الله بن عِكرِمةَ، عن أبيه، عن عبدِ الله بن عَمْرِو بن العاصِ رَضِيَ اللهُ عنهُ الله عنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام الذي وضَعَهُ إبراهيمُ على الله عن الله عنها أنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام الذي وضَعَهُ إبراهيمُ على الله عن الله عنها أنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام الذي وضَعَهُ إبراهيمُ على الله عن الله عنها أنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام الذي وضَعَهُ إبراهيمُ على الله عن الله عنها أنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام الذي وضَعَهُ إبراهيمُ على الله عن الله عنها أنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام الذي وضَعَهُ إبراهيمُ على الله عن الله عنها أنه قال: أساسُ المسجدِ الحرام الذي وضَعَهُ إبراهيمُ على الله عنها أنه قال المنعَى الله عَمْرِ عنه الله أجياد.

شيخُهُ هو محمد بن أبي عمر العَدَني نزيلُ مكّة يروي عن سفيان بن عُينْةَ وجماعةٍ كثيرة من المكيِّنَ وغيرِهم. رَوَىٰ عنهُ مسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَه. وسُئِل الإمامُ أحمدُ: عمّن يَكتُبُ؟ فقال: أمّا بمكّةَ فابنُ أبي عمر، ذكرَه ابنُ حِبّانَ في «الثِّقات»(١). وشيخُهُ هشامُ بنُ سُليانَ بنِ عِكرمةَ بن حالدِ بن العاصِ القُرشيُّ المخزوميُّ المكِّيُّ أخرَجَ له مسلمٌ أيضاً (٢)، وعِكرمةُ المذكورُ في السند هو: ابنُ عبدِ الرَّحن بنِ الحارِثِ بن هشام بن المُغيرةِ المَخْزوميُّ، وهُو السند هو: ابنُ عبدِ الرَّحن بنِ الحارِثِ بن هشام بن المُغيرةِ المَخْزوميُّ، وهُو

⁽١) «الثقات» لابن حبّان (٩: ٩٨) برقم (١٥٣٩٧).

⁽٢) له ترجمة في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (١١: ٣٨).

أخو أبي بكرٍ بنِ عبدِ الرَّحمن وإخوتُه، أخرَجَ له الشيخانِ البخاريُّ ومسلم (۱). وأمّا عبدُ الله بنُ عِكرِمةَ المذكورُ في السنَد، فقد ذَكَرَهُ ابنُ حِبّان في «الثقات»، فالحديثُ محتَجٌّ بهِ ولله الحمد. والظاهرُ أنَّ عبدَ الله بنَ عَمْرٍ و رَضِيَ اللهُ عنها لا يقولُ ذلك إلا بتوقيفٍ منَ النبيِّ عَيْلِهُ، أو يكونُ هذا مشهوراً بينَ قُريْشٍ يتَداوَلونَه بينَهم. وقد رَوَىٰ أبو هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه (۱).

[١٠١] مسألة: مَن فاتَهُ الحجُّ، ثم جامَعَ عَمْداً معَ العلم بالخُرمةِ قبلَ أن يتَحلَّلُ بعملِ العُمرة، هل نَصِفُ إحرامَهُ بأنه فَسَدَ بالجِمَاع المذكور؟

أجاب: قَلَّ مَن تعرَّضَ لهذه المسألة، وذَكَرَ القاضي أبو الطيِّب (٣) في «المُجرَّد»، والقاضي الرُّويانيُّ في «البحر»، عنِ ابنِ المَرزُبان (٤٠): أنَّ حُكمَ الذي فاتَهُ الحجُّ حُكمُ مَن تَحَلَّلَ التَحَلُّلُ الأول. قال القاضيانِ: وهذا على قولِنا: إنّ

⁽١) له ترجمة في «تهذيب التهذيب» (٧: ٢٣٢) ونقل عن ابن سعد قال: كان ثقة قليلَ الحديثِ، ووثّقه النسائي وابن حبّان.

⁽٢) كذا في النسخ الخطية. وفي الحاشية: «كذا وُجِدَ بخَطِّه».

⁽٣) الإمام الجليل أبو الطيب طاهر بن عبدالله الطبري (ت ٤٥٠ هـ) أحد أئمة المذهب وشيوخه الكبار، تفقه على أبي علي الزجاجي وابن كجِّ وغيرهما، ومن تصانيفه المشهورة «التعليق» وهو جليل كبير، و «المجرَّد» وغيرهما. له ترجمة في «طبقات السبكي» (٥: ١٢) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٢٦).

⁽٤) الإمام الفقيه أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي المعروف بابن المرزبان (ت ٣٦٦ هـ) أحد أئمة المذهبِ وأصحاب الوجوه، تفقّه بأبي الحسين بن القطّان، وعليه درس الإمامُ أبو حامد الإسفرايني. له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٤٢).

الحلق استباحة محظور، وقد سَقَطَ الرَّميُ عنهُ، فيكونُ كمَن رَمَىٰ. فأمّا إن قلنا: إنّ الحَلقَ نُسُكُ، فلا بُدَّ منه. ومُقتضَىٰ هذا أنه لو جامَعَ على القولِ بأنّ الحلق نُسُكُ، قبْلَ الحلقِ، فإنه يَفسُدُ إحرامُهُ ويَلزَمُهُ بَدَنة. وحَكَىٰ ذلك عنهما صاحبُ «الرَّوضة» في «شَرْح المهذَّب» (۱)، وزاد: أنّ الدارِميَّ (۱) ذكرَ نحوَ ما ذكرَاه ولم يَزِدْ علىٰ ذلك، وقضيَّةُ كلامِهم: أنه لو قَدَّمَ الطَّوافَ هنا على الحلقِ فقد حَصَلَ لهُ التَحَلُّلُ الأوّلُ بالطَّواف، وسُقوطُ الرَّمي يُنزَّلُ منزِلةَ فِعْلِه، ولم يُصرِّحوا بذلك.

وقضية كلامِهم: أنّه لو جامَع، كما ذكرْنا في أوّلِ المسألة، أن يَنقَلِبَ إلىٰ حُكم الفاسِدِ حتىٰ يَلزَمَهُ الرميُ والمَبِيت، وأن يَلزَمَه القضَاءُ مِن قابِلِ ولو كان حَجُّهُ فرضاً. والعراقيُّون يقولونَ (٣) ذلك في الذي فاتَهُ الحجّ، ولكنّ الذي جَرَىٰ عليه المتأخِّرونَ، تِبْعاً لبعض الخراسانيِّن، أنّ الذي فاتَهُ الحَجُّ وكان حَجُّه فَرْضاً، يبقىٰ كما كان. وقضيّةُ هذا أنه لا يجبُ القضاء، فإذا جامَعَ وأفسَدْناه: لَزِمَهُ القضاء. وكلُّ هذه الأحكام مُشكِلة والذي نقولُه نحنُ: إنه لا يَفسُدُ هذا الإحرامُ بالجِمَاع المذكورِ الصّادِرِ قبْلَ الحلقِ والطَّواف (٤)، ولا يَلزَمُ بَدَنةُ، تفريعاً علىٰ قولِنا: إنّ الحَلقَ نُسُك، لوجوه:

⁽١) «المجموع شرح المهذّب» (٧: **٣٩٩**).

⁽٢) أبو الفرج محمد بن عبدالواحد بن محمد الدارمي البغدادي (ت٤٤٨هـ) تفقه بأبي حامد الإسفرايني والأردبيلي، وكان إماماً بارعاً محقّقاً للكلام في دقيق المسائل، من تصانيفه «الاستذكار» مجلّدان. له ترجمة في «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٣٤).

⁽٣) سقط لفظ «يقولون» من (م).

⁽٤) سقط لفظ «الطواف» من (م).

أحدُها: أنّ هذا الموجودَ إحرامٌ لا يَحصُلُ بهِ سُقوطُ فَرْضَ الحجِّ عن الذِّمّة، ولا يُعتَدُّ بهِ عن حجِّ تطوُّع، فلم يَفسُدْ بالجِمَاع فيه، ولا يَجبُ به بَدَنةٌ، قياساً على المُفسِدِ بالجِماع إذا جامَعَ ثانياً قبْلَ التحَلُّلِ الأوّل، فإنه لا يَلزَمُهُ بَدَنة.

فإن قيل: الـمُفسِدُ بالجِماع قد أفسَدَ إحرامَهُ، وإفسادُ الفاسِد تحصيلُ الحاصل، وهُو مُحالُ، فلم يَلزَمْ به بَدَنة (١٠)؟ قلنا: والمُفوِّتُ قد فَوَّتَ المقصودَ مِن إحرامِه، وإفسادُ الفائتِ أيضاً مُحَال. فإن قيل: الفائتُ الحبُّجُ والباقي الإحرام؟ قلنا: فينبغي أن لا يَفْسُدَ بالجِماع فيه؛ لأنّ الذي يَفسُدُ بالجِماع هُو الحَبُّ أو العُمرة، وليس واحدٌ منهما بموجود.

الوجهُ الثاني: أنّ الذي فاتَهُ الحجُّ أقَلُ في التغليظ والإحرام منَ الذي أفسَدَ الحجَّ؛ لأنّ الذي فَوَّتَ الحجَّ لا يَلزَمُهُ الرميُ ولا المبيتُ هنا، بخلافِ الذي أفسَدَ الحجَّ. وإذا كان الذي أفسَدَه عليه الرميُ والمبيتُ فحالُهُ في الإحرام بالنِّسبة إلىٰ الحجِّ أشدُّ، وهو لا يَلزَمُهُ بَدَنةٌ بجِماعِهِ الثاني قبلَ التحلُّلِ الأوّل، فكذلك مَن فاتَهُ الحجُّ. وفيه منَ المباحِثِ المترتِّبة علىٰ ذلك ما سَبق.

الوجهُ الثالثُ: أنّ الذي أفسَدَ الحجَّ قد وَقَفَ بعَرَفاتٍ: إمّا قبْلَ الجِمَاعِ وإمّا بعدَه، فحالُهُ في شَبهِ الحُجَّاجِ آكَدُ، وهُو لا يَلزَمُهُ بالجِمَاعِ الثاني قبلَ التحلُّل بَدنة، فالذي فاتَهُ الوقوفُ بعَرَفات، وبُعْدُ شَبههِ بالحُجَّاجِ أَوْلَىٰ أن لا يَفسُدَ حجُّهُ بالجِمَاعِ الثاني قبلَ الحَلق، ولا يَلزَمُهُ بَدَنة.

⁽١) سقط لفظ «بدنة» من (ت).

الوجهُ الرابع: أنَّ إفسادَ الحجِّ بالجِمَاعِ الأوَّل قبلَ التحلُّل الأوَّل والْمُضِيِّ في فاسِدِه، ولزوم بَدَنةٍ، خَرَجَ عنِ القياس للأثرِ الذي صَحَّ في ذلك عن عبدِ الله ابن عَمْرٍو، وعبدِ الله بن عُمرَ رَضِيَ اللهُ عنهما(١)، وما خَرَجَ عنِ القياسَ لا يُقاسُ عليه، ولا سيّما إذا لم يكُنْ في معناهُ. وكان الخلافُ بينَ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه وأبي حنيفةَ رَضِيَ اللهُ عنه: في الجِمَاع بعدَ الوقوفِ، فألحَقَ الإِمامُ الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنه بذلك مَن جامَعَ بعدَ الوقوفِ إذا كان قبلَ التحَلُّلِ الأوّل، لبقاءِ الطُّوافِ الذي هُو ركنُ الحجِّ والحلق، علىٰ أصحِّ القولَيْنِ في الحلقِ أنه رُكن، فحَكَمَ بالفسادِ لقضيّةِ الأثرِ والقياس خلا ما قبلَ الوقوف، فلا يَلحَقُ به طُوافٌّ ليس برُكنِ في الحَجِّ ولا حَلْقٌ كذلك، إنَّما الذي يَأْتِي بِهِ للتَحَلَّل، ولهذا قال الشافعيُّ رَضِيَ اللهُ عنهُ: تَحَلَّلَ بأعمالِ العُمرة، فلا يُلحَقُّ مَن عليهِ طَوافُ التَحَلُّل بِمَنْ بَقِيَ عليه طَوافُ الحبِّ المُعتدُّ به، فإن قيل: فلو لم يُجامِع المُفوِّتُ، ولكنْ تَطيَّبَ أَو لَبِسَ أَو قَـلَّمَ قبلَ الحلقِ والطُّوافِ، والتفريعُ على أنَّ الحَلقَ نُسُك؟ قلت: هذا يَحتمِلُ وجهَيْن:

أحدُهما: وهُو الذي ذَكَرَهُ الدارِميُّ في «الاستذكار». أنه يَلزَمُهُ فِدْيةُ الطِّيْبِ وما جَرَىٰ مَجْراهُ.

والوَجْهُ الثاني: أنه لا يَلزَمُه شيءٌ مِن ذلك، وهُو الذي خَرَّجْناهُ ونختارُهُ، وهو مقتضَى إطلاقِ ابنِ المَرْزُبَان في أنّ حُكمَ الذي فاتَهُ الحَجُّ حُكمُ مَن تَحَلَّل التَحَلُّلَ الأوّل، وعلى هذا لو عَقَدَ النِّكاحَ في هذه الحالةِ جاء فيه القولانِ

⁽١) لتهام الفائدة انظر: «غنية المحتاج» (٢: ٢٥١). والمنافعة من ويور والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة

في صحّةِ عَقْدِ النِّكاحِ بعدَ التحَلُّلِ الأول. وقد حَكَىٰ الحَنَّاطيُّ في صحّتِه وجهَيْن. ولو كان حُكمُه كحُكم ما قَبْلَ التحَلُّلِ الأولِ تَفريعاً علىٰ أنّ الحَلْقَ نُسُك، لكان باطلاً قَطعاً.

فإنْ قيل: بيانُ الخلافِ مِن أجلِ الخلاف في الحَلْق، هل هُو نُسُكُ أوِ استباحةٌ محظورٌ؟ قلنا: الظاهرُ الإطلاقُ.

فإنْ قيل: فهُو في إحرامِهِ، فكيف لم يُلزِموهُ بفِدْيةِ الطِّيبِ واللِّباس والقَلْمِ ونحوِها؟ قُلْنا: هُو في إحرامِ يُشبِهُ الإحرامَ بعدَ التحَلُّلِ الأوَّل.

فإن قيلَ: التَحَلُّلُ الأوّل، تفريعاً على أنّ الحَلْقَ نُسُكُ، إنّها يَحَصُلُ باثنينِ من ثلاثة وهِي: الرَّميُ، والحلق، والطواف، وهاهنا الرميُ سَقَطَ، ولم يفعَلِ الحَلْقَ ولا الطَّواف، فكيف ألحَقْتُموهُ بالذي تَحَلَّلُ التحلُّلُ الأوّل؟ قُلنا: لأنه لمَّا فاتَهُ الحَجُّ انقَطَعَ حُكمُه ولم يبقَ إلا تَحَلَّلُ واحد؛ لأنّ التَحَلُّلُ إنها جُعِلا في الحجِّ لطُولِ زمنِه، وهذا مفقودٌ هنا.

فإن قيل: فألحِقوهُ بالعُمرةِ حتىٰ يتَوقَّفَ التحَلُّلُ على الطَّوافِ والحَلْق؟ قلنا: ليس عُمرة، ولا يُجزئ عن عُمرةِ الإسلام على المذهب(١)، فلذلك لم نُلحِقْهُ بالعُمرة، ولو ألحقناهُ بالعمرة لقُلنا له: طُفْ أوَّلاً ثم احلِقْ كما في العُمرةِ، كما هو مُقتضَىٰ الرِّوايات التي جاءت عن الصَّحابةِ في ذلك، وهُو معتبرٌ على وجهِ إجزائها عن عُمرةِ الغلام فلا يَبْعُدُ اعتبارُهُ على وَجْهٍ، وإن لم يُجْزِ عن عُمرةِ الإسلام مُراعاةً لصُورةِ العُمرة.

⁽١) انظر: «البيان للعِمراني» (٤: ٣٨٠).

وقضيَّةُ هذا: أَنْ يُعيدَ السَّعْيَ إذا كان سعَىٰ، والمنقولُ أنه لا يَلزَمُهُ، فَشَبَتَ أنه ليس بعُمرةٍ ولا بحجّ، وأنه نوعٌ منَ الإحرام لا يُشبِهُ الإحرامَ المطلَقَ؛ لأنّ ذاك يَنصرفُ إِنَّى الحجِّ أَوِ العُمرةِ أَو كِلَيْهِمَا إِذَا كَانَ الْإِحْرَامُ المَطْلَقُ فِي أَشْهُرِ الحجِّ، ولا يُشبِهُ غيرَهُ مِن وجوهِ الإحرام، ولم يحصُلْ فيه تحَلُّلُ بفعلِ شيءٍ منَ الأفعالِ المُعتبَرةِ في التحَلُّل في الحجِّ والعُمرة، ويُمتحَنُّ به، فيقال: إحرامٌ ليس له إلَّا تَحَلُّلُ واحدٌ بمقتضَىٰ الفِعل، وإنها قُلنا: بمقتضىٰ الفعل؛ لأنَّ ابنَ المَرزُبانِ نَزَّلَ مَن فاتَهُ الحبُّ بمنزلةِ مَن تَحَلَّلَ التحَلُّلُ الأوّل، ويقال أيضاً على ما قرَّرناهُ: إحرامٌ بالحجِّ لا يُعتبَرُ في التحلُّلِ الأوّلِ منهُ اتحادُ شيءٍ منَ الثلاثةِ التي هِيَ: رمي جَمْرةِ العَقَبة، والحَلْقُ، وطَوافُ الإفاضة. ولمّا كان هذا نوعاً منَ التَّحَلُّل، خارِجاً عن التَحَلُّلاتِ المعروفة، لم يُلحَقْ بها، وأُجرِيَ الحالُ فيه ـ علىٰ غَرابتِه ـ علىٰ مُقتضيٰ الأدلَّة، فلم يَفسُدْ بالجِمَاع فيه قبلَ الحَلْقِ والطَّواف، لِما تَـقَدَّم، ولا يَحُرُمُ فيه طِيبٌ ولا لُـبْسٌ ولا نحوُهما ممّا يُباحُ بعدَ التحَلُّل الأوّل لِما تقدَّم، ولا يُشترَطُ فيه تقدُّمُ الطَّوافِ علىٰ الحَلْق، كالعُمرة، كما تقَدَّمَ. هذا هو المُعتمَدُ في ذلك، وقد بَيَّنتُ فيه المسالك، ولله الحمدُ والنِّعمة، ومنه التوفيقُ والعصمة.



(١) أضفنا هذا العنوان لتقسيم الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسة. (الناشر).





كِتَابُ الْبُيُوعِ إِلَىٰ كِتَابِ الإِجَارَةِ





كِتَابُ البُيُوعِ إِلَىٰ كِتَابِ الإِجَارَةِ

[١٠٢] مسألة: لو قالَ البائع: (تَشتري عَبْدي بألف؟)، فقالَ المُشتري: (اشْتَريتُ)، هلْ يَنْعقدُ البيعُ أمْ لا؟

أجاب: لا يَنْعقدُ البيع^(۱)، قياساً على ما لوْ قالَ الوليّ: (تَزَوَّجْتَ بِنْتي؟)، فقالَ الزوج: (تَزَوَّجْتُ). فإنَّ المجزومَ به هناكَ عدمُ الانعقاد^(۲).

[١٠٣] مسألة: السُّكَّرُ إِذَا تَنَجَّسَ هل يصحُّ بيعُهُ أَمْ لا؟ أَجاب: لا يَصِحُّ بيعُه؛ لأَنَّهُ لا يُمكِنُ تَطهيرُه (٣).

⁽١) إلا أن يقول بعده: (بعتك) أو نحوه؛ فإن جوابَه قبولٌ يفتقر إلى الإيجاب فلا يكفي بدونه، كما في «الروض مع شرحه» لشيخ الإسلام (٢: ٤). وانظر: «الحاوي» (٥: ٤١) و«تحفة المحتاج» (٤: ٢٢١) و«مغني المحتاج» (٢: ٥).

وقد ذكر المصنّفُ هذه المسألة بعينها في «حواشيه على الروضة» (٣: ٥٧) من غير صيغة السؤال والجواب، لكنه لم يأتِ - كما هنا - بالاستثناء الذي نقلتُه آنفاً.

⁽٢) لأنه استفهام؛ إلا أن يقولَ الوليُّ بعده: زوجتك. «روضة الطالبين» (٧: ٣٩).

⁽٣) «الحاوي» (٥: ٣٨٤) و «مغني المحتاج» (٢: ١١)، و «تحفة المحتاج» (٤: ٢٣٥). وقد ذكر المصنّفُ هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢٧) وزاد: «ذكره في «الحاوي» للماوردي قبل باب السّلَم بأوراق».

[١٠٤] مسألة: السَّبُعُ الذي لم يَصِد، ولكنْ يُرْجَىٰ أَنْ يَتعلَّمَ الصيد، هلْ يَصِحُّ بيعُهُ قَبْلَ تَعَلَّمِه؟

أجاب: الأرجَحُ جوازُ بَيْعِه(١).

[١٠٥] مسألة: إذا قُلنا بجوازِ بَيعِ العَلَقِ^(٢) لأجلِ امْتصاصِ الدَّمِ كما هوَ المَذهَب، فهل يجوزُ بيعُ النملِ الكبيرِ في البلادِ المُنْتَفَعِ بهِ فيها لِـمَسْكِ الجلدِ والْتِآمِه؟

أجاب: يَجوزُ بيعُ النملِ الكبيرِ في البلادِ المنتَفَعِ بهِ فيها لِـمَسْكِ الجلدِ والْـتِآمِه^(٣)، وهوَ مُقْـتَضَىٰ كلامِ الأصحاب؛ لأنَّ الأصحابَ علَّلوا بعَـدَمِ النَّفْع، وقدْ جَوَّزُوا بيعَ العَلَقِ لأجلِ امْتصاصِ الدّم، فكذا النملُ لأجلِ منفعةِ النَّفْس^(٤).

⁽۱) في (م): «الأرجح جوازه». قلتُ: فلا يشترط للصحة: أن يكون معلَّاً بالفعل. انظر: «تحفة المحتاج» (٤: ٢٣٨) و «حاشية الشرواني» عليها. وقد ذكر المصنِّفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٦٩) وقال بعد السؤال: «فيه وجهان حكاهما الماوردي ولم يرجِّح شيئًا، والأرجحُ الجواز».

⁽٢) دُوَيْبة في الماء تمصُّ الدم. «القاموس» (ع ل ق).

⁽٣) صرَّح بجواز ذلك الشهابُ الرملي في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ١٠) بعين عبارة البُلْقِيني دون عزوها له.

⁽٤) الإمامُ السّراج البُلْقِيني ناظرٌ إلى كلام الأصحاب من جهة ما اقتضاهُ تعليلُهم عدمَ جواز بيع الحشرات كالنمل بعدم النفع، ثم أخذ من تجويزهم بيعَ العَلَق وهو من الحشرات لأجل نفعه في مسك الجلد والتآمه. =

لكن قد يُنْظَر إلى كلامِهم من جهة ما يقتضيه إطلاقُهم عدم جواز بيع الحشراتِ والتمثيلُ للما بالنمل مطلقاً كما في «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٢٨) و «روضة الطالبين» (٣: ٣٥٣)؛ فيُقال: بعدم جواز بيع النمل الكبير، وأنه لا نظرَ إلى النفع المذكور، ويُفرق بينه وبين العَلَق: بأن النفع بهذا الأخير عامٌ بخلافه في النمل الكبير، فالنفعُ المذكورُ به خاص، وقد فَرضَ السائلُ ذلك أعني: تجويزَ بيعه في بلد ينتفع بها أهلُه بذلك النفع وخرج الجوابُ على هذه بخصوصها.

وقد يؤيد هذا النظر ما ذكره الشيخانِ بعد تقرير المعتمد من عدم جواز بيع الحشرات والتمثيلِ له بالنمل: «ونقل أبو الحسن العَبَّاديُّ وجهاً آخر: أنه يجوز بيعُ النمل في عَسْكر مكرم، وهو المدينة المشهورة بخراسان؛ لأنه يعالَجُ به السكر. ونَصِيبين؛ لأنه يعالَج به العقارب الطيارة». قالا: «وهو شاذٌ ضعيف». فانظر كيف لم يعتدوا بنفع النمل الموجود في هذين البلدين، وكان ينبغي على فَهْم السِّراج البُلْقِيني: أن يُسْتَشْني النمل، والله اعلم.

ومما قد يقوِّي التفريق المتقدِّم: أن ما استئنوه من الحشرات كان نفعُه عامًا كالنحل ودود القَزّ، أو كان مما يؤكل كاليربوع والضَّبّ. ثم رأيتُ البُجَيْرمي في «حاشيته على الإقناع» (٣: ٧) ينقلُ عن شيخه الأُجْهُوري ما يؤيِّدُ ذلك، قال البُجَيْرمي: «قوله (كالحشرات) وأصلُّها صغارُ دوابِّ الأرض، ويُسْتَننى نحوُ يربوع وضَبّ مما يؤكل، ونَحْل ودود قَزّ وعَلَق؛ لمنفعة امتصاص الدم. م ر.

فإن قيل: إن منفعة هذه المذكوراتِ في الخواص، فها وجهُ استثنائها دون غيرها؟ قلت: أجاب شيخُنا: بأن هذه لما اشتهرت وعَلِمَها غالبُ الناس استُثْنِيَت، وأما غيرُها فلا؛ لاختصاصها بحُذّاق الأطباء. أج». انتهى.

قلتُ: هذا كلُّه مجرَّدُ تَفَقُّه، وإلا فمن مثلي ليُقدِّم بين يدي هذا الإمام الكبير وقد تابعه الشِّهابُ الرملي، لا سيَّما وهو مستندٌ إلى ما يقتضيه كلامُ الأصحاب، والتمثيلُ بالنمل موجودٌ في كتب الشيخين، لكن هل هو منصوصٌ عليه بخصوصه في كتب الأصحاب التي لا اطلاعَ لي عليها؟ مع أن الظاهرَ أنها تَلَقَّيا ذلك من كلامهم، وعليه يدلُّ ما نقلاه عن العبادي، والله أعلم.

[1 • 1] مسألة: إذا أَمَرَ السيدُ عبدَهُ بإتلافِ شيء، وكانَ العبدُ أعجميًّا يَعتقدُ وُجوبَ طاعةِ الأمر، أوْ غيرَ (١) مُمَيِّز، وقُلْتُمْ: إنهُ لا يَتَعلَّقُ (٢) الضمانُ برقبتِهِ (٣) كما هوَ الأصحّ، ولا يمكنُ إيجابُ القِصاص؛ لأنهُ كالآلة (٤)، ولا يتعلَّقُ بالذِمّةِ (٥) أيضاً، فهل يصحُّ بيعُه؛ تفريعاً على الأصحّ؟

أجاب: بيعُهُ صحيحٌ إذا فَرَّعْنا على الأصحّ (٦).

[١٠٧] مسألة: إذا جَنى العبدُ جنايةً تُوجِبُ قِصاصاً، فأَعتَقَهُ سيّدُهُ وكانَ مُعسِراً، ثمّ عَفا المُستحِقُ على مال، فهلْ نقول (٧): يَتبيّنُ بُطلانُ العِتْقِ على

⁽١) قوله: «أو غير» تكرّر في (م).

⁽٢) في (ز): «يتعين».

⁽٣) معنىٰ تعلّق الضهان برقبة العبد: أنه يباعُ في الشيء الذي أتلفه إن لم يُفْدِهِ سَيِّدُه بالأقلِّ من قيمته والمال. انظر: «بغية المسترشدين» (ص١٣٢).

⁽٤) فالقصاص حينتذِ على السّيد. انظر: «روضة الطالبين» (٩: ١٤٠).

⁽٥) معنى تعلّق الضمان بذمة العبد: أنه لا يطالبُ ببدل ما أتلفه حتىٰ يَعْتق. انظر: «بغية المسترشدين» (ص١٣٢).

[[]فائدة] قال الخطيب الشِّربيني في «مغني المحتاج» (٢: ٩٩): «والضابطُ فيها يُتْلفه العبدُ أو يَتْلَفُ تحت يده: إن لَزِم بغير رضا مستحِقَّه كإتلاف أو تلف بغصب؛ تعلَّق الضهانُ برقبته ولا يتعلق بذمته في الأظهر. وإن لزم برضا مستحقِّه كها في المعاملات؛ فإن كان بغير إذن السيد تعلَّق بذمته يُتُبعُ به بعد عتقه، سواء رآه السيدُ في يد العبد فتركه أم لا. أو بإذنه تعلَّق بذمته وكَسْبه ومالِ تجارته».

⁽٦) صرَّح في «تحفة المحتاج» (٨: ٣٩٠): بأن للسيّد التصرف في العبد حينئذ. انتهى. قلت: ذكرَ المصنِّفُ هذه المسألةَ في «حواشيه علىٰ الروضة» (٣: ٧٦) مستدركاً إياها على الإمام النووي.

⁽٧) قوله: «فهل نقول» ساقط من (ز).

أرجح الوجهَينِ كما في المسألةِ (١) المذكورةِ في الرهن (٢)، أوْ نقول: يَنْفُذُ هنا لقوّةِ العِتْقِ، ويلزمُ السيّدَ الفداءُ ويُنتظرُ يَسارُه (٣)؟

أجاب: الأقَيسُ نُفوذُهُ هنا^(٤)؛ لقوّةِ العِتْق، ويلزمُ السيّدَ الفداء، ويُنْتَظَرُ^(٥) يسارُه^(٦).

[١٠٨] مسألة: فُضُوليٌّ باعَ جاريةً لشخصٍ وسلَّمَها للمُشْتَري، وشَرَطَ أَمَّا [غيرً] هارِبة (٧)، ثمّ أراد (٨) بَيْعَها فدفعَها لدَلَّالٍ فهربَتْ مِن الدلَّال، فهلْ للمُشْتَري الرجوعُ على البائِع؟ وهلْ على الدلّالِ ضمانُ الجارِيَة؟ وهل البيعُ صحيح؟

أجاب: للمُشْتَري الرجوعُ على البائع (٩) بالثَّمَنِ الذي دفعَهُ له. والمُشْتَري

⁽١) في (ز): «مسألة».

⁽٢) هي: أن يَرْهنَ عبداً ويُقبضَه المرتهن ثم يُعتقهُ فهل ينفذ عتقه؟ فيه أقوال؛ أظهرها: ينفذ من الموسر دون المعسر. انظر: «تحفة المحتاج» (٥: ٧٧).

⁽٣) قوله: «يساره» ساقط من (ز).

⁽٤) أي: في مسألتنا وهي عتقُ المعسر العبدَ الجاني.

⁽٥) في (م): «وينظر».

⁽٦) هذا الجواب ساقط من (ت). وقد ذكر المصنِّفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٦٩).

⁽٧) في الأصول الخطية: «وشرط أنها هاربة». والمناسبُ للسياق إثبات ما جعلته بين معقوفتين، والله أعلم.

⁽٨) أي: المشتري.

⁽٩) الذي هو الفضولي.

ضامِنٌ لقيمةِ الجاريةِ لمالِكِها(١)، وكذلكَ الدلّالُ ضامِنٌ ذلكَ لمالِكِها(٢)، وإذا كانَ الدلّالُ عالماً: بأنَّ البيعَ الصادِرَ كانَ مِنْ غيرِ مالك؛ فقرارُ الضمانِ عليه (٣)، وإنْ لمْ يَعْلم الحالَ في ذلكَ فقرارُ الضمانِ على المُشْتَري (٤).

والبيعُ مِنْ أصلِهِ غيرُ صحيح (٥).

[١٠٩] مسألة (٢): العُيونُ التي بِمَرِّ الظَّهْرانِ (٧) مِنْ أعمالِ مَكَّةَ المُشرَّفةِ وَغَيرِها (٨) مِنْ بلادِ الحِجاز، لا يُعْرَفُ الأصلُ الذي تَنبعُ منهُ غالباً، وإنّما يَجري الماءُ في مجارٍ إلى أنْ يَبْرُزُ إلىٰ الأراضي (٩) التي يُسْقَىٰ بها، ويَتَبايعونهُ (١٠) بالليالي

⁽١) لأن المشتري قَبَضَها ببيع فاسد، والمقبوضُ به كالمغصُوب، فعليه ضائه.

⁽٢) لأن يَدَه ترتبت على يَدِ المشتري، ويدُ المشتري يدُ ضهان؛ لأنه قابضٌ بالبيع الفاسد فهو كغاصب، والأيدي المترتبةُ على يد الغاصب أيدي ضهان وإن جهل صاحبُها الغصب، لكن لا يأثم عند الجهل. وعلى أنه ضامن كالمشتري فإنَّ مالكَ الجارية يطالِبُ أيَّها شاء. انظر: «تحفة المحتاج» (٦: ١٣ - ١٤).

⁽٣) فإذا ضمن المشتري قيمةَ الجارية لمالكها كان له الرجوعُ بما ضمنه علىٰ الدلال.

⁽٤) فليس له حينئذ الرجوع بها ضمن على الدلال.

⁽٥) لأنه بيعُ فضوليّ؛ وهو باطل؛ لقوله ﷺ: «لا بَيْعَ إلا فيما تملك». رواه أبو داود برقم (٢١٩٠) بإسناد صحيح كما قال الحافظ ابن الملقن في «تحفة المحتاج» (٢: ٢٠٦).

⁽٦) تقدمت هذه المسألة مختصرة برقم (٧١).

⁽٧) قال ياقوت في «معجم البلدان» (٤: ٦٣): «الظهران: وادٍ قربَ مكة، وعنده قرية يقال لها: مَرّ، فتُضاف إلى هذا الوادي فيقال: مرّ الظهران».

⁽۸) في (م) و(ز): «وغيره».

⁽٩) في (م): «الأرض».

⁽۱۰) في (م) و (ت): «ويتبايعوه».

والأيامِ والساعات؛ يَشْتَري الشخصُ مِنْ آخَرَ ساعةً مِنَ النهارِ أو الليلِ بثَمَنِ معلومٍ وَيَتَصرَّفُ فيها، فهلْ يصحُّ هذا ويملِكُهُ على المذهبِ الصحيحِ في أنَّ الماءَ يُمْلكُ(١)، أمْ لا؟

ثمَّ إذا قُلنا بالمِلْك؛ فها حُكمُ الشُّرْبِ مِنْ هذا الماءِ المُشترَكِ مِنْ غيرِ إذْنِ مُلاّكِه، لا سِيَّا وفيهمْ صِغارٌ وغيرُهُمْ مِتَنْ لا يُعْتَبَرُ إِذْنُه على تقديرِ الإذن؟ وهل القرائنُ المُعتادةُ كافيةٌ في ذلك؟

وَجرَتْ عادَتُهُمْ بِمَكَّةَ أَنهمْ يَكتبون: (اشتَرَىٰ فلانٌ مِنْ (٢) فلانٍ ساعةً مِنْ قَرارِ عينِ كذا)، فهل ذلك مُعتبرٌ أمْ لا؟

وما يُسْقَىٰ بهذهِ العُيونِ مِنَ الحبوبِ والثِمار، هل يجبُ فيهِ العُشْـرُ أو نِصْفُه (٣)؟ وما صورَةُ مسألةِ القاضي ابنِ كَـجِّ في: أنّه إذا اشتَرىٰ الماءَ كانَ الواجبُ نِصفَ العُشْر؟

بَيِّنوا لنا ذلكَ بياناً شافياً، فالحاجةُ داعيةٌ إليه، أثابَكُمُ اللهُ تعالى(٤).

أجاب: النظرُ فيها^(ه) إلى مِلكِ القَرارِ الذي يكونُ فيهِ الماء؛ إمّا القَرارُ

⁽۱) انظر: «روضة الطالبين» (٥: ٢٠٤–٥٠٥).

⁽٢) في (م): «بن».

⁽٣) أي: مقدار المخرج من زكاته هل هو عشرُه أم نصف عُشرِه؟ وجوابُه مَبْنيٌّ على ملك ذلك الله الله الله الله عدمه.

⁽٤) قوله: «فهل ذلك معتبر ... أثابكم الله تعالىٰ» ساقط من (م). وقوله: «معتبر أم لا ... أثابكم الله تعالىٰ» ساقط من (ز). وقوله: «أم لا وما يسقىٰ ... أثابكم الله تعالىٰ» ساقط من (ت).

⁽٥) أي: في القضايا التي في المسألة مِن صحة تبايع الماء وتملّكه، وحكم الشُّرْب من الماء المشترك من غير إذن مُلّاكه، ومقدار الواجب في الحبوب التي يُسقىٰ بهذا الماء المبيع.

الذي ينبُعُ منه الماء، أو القَرارُ (١) الذي يَصِلُ الماءُ إليهِ ثمَّ تُسْقىٰ (٢) منه الأراضي.

فإذا كانَ القَرارُ المَذكورُ مَمْلوكاً لواحدٍ أو لمُتعدِّد؛ فإِنْ كانَ المملوكُ مَحَلَّ النبع؛ فالماءُ أيضاً (٣) مملوكُ لذلكَ الواحدِ أو للمتعدِّدِ علىٰ حَسَبِ الشركةِ كاللبنِ مِنَ الحيوانِ المملوك.

وإنْ لم يكن محلُّ النبعِ مَملوكاً لأحدٍ ولكنّ المملوكَ الموضعُ الذي يَصِلُ الماءُ إليه؛ فالماءُ الذي وصلَ إلىٰ ذلكَ القَرارِ المملوكِ غيرُ مملوكٍ لأحد، فإذا خرجَ منه فهوَ علىٰ إباحتِه.

فإذا صَدرَ بيعٌ في الصورةِ الأولىٰ (٤)؛ فإنْ وقع (٥) على القرار، إمّا علىٰ كلّهِ وإمّا علىٰ كلّهِ وإمّا علىٰ جُزءٍ منهُ معلومٍ (٦)؛ فهوَ صحيح، ويكونُ الماءُ الموجودُ في دخولِهِ الخلافُ (٨) المذكورُ في بابِ الألفاظِ دخولِهِ الخلافُ (٨) المذكورُ في بابِ الألفاظِ

⁽١) في (م) و(ز) و(ت): «والقرار».

⁽٢) في (ز) و (ت): «يُسقى».

⁽٣) قوله: «أيضاً» ساقط من (ت).

⁽٤) هي: ما إذا كان محلُّ النبع مملوكاً لأحد.

⁽٥) أي: البيع.

⁽٦) في (م) و(ز) و(ت): «معلوم فيه».

⁽٧) الضمير يعود على قوله: (الماء الموجود).

⁽٨) مبتدأ مؤخر، وخبرُه مُتَعَلِّق قولِهِ: (في دخوله). والمراد: أنه لما وقع البيع على القرار وهو المحلُّ دون التعرّض للماء الموجود فيه، هل يدخل الماءُ الموجودُ في ذلك المحلّ في بيع القرار بمجرد إطلاق اللفظ أم لا يدخل؟ فيه خلاف. والصحيح: أنه لا يدخل، بل هو للبائع.

التي تُطلَقُ في البيع (١)، وقد ذُكِرَ شيءٌ منهُ في الربا(7) وفي إحياءِ المَوات(7).

وأمَّا إذا شُرِطَ دخولُهُ فإنهُ يُعمَلُ بمقتَضي الشرط.

وفي «الروضة» تَبَعاً «للشرح»: «لوْ باعَ الماءَ مَعَ قَرارِهِ نُظِر؛ إِنْ كانَ جارياً فقال: بعتُكَ هذهِ القناةَ مَعَ مائها(٤)، أوْ لمْ يكنْ جارياً وقُلنا: الماءُ لا يُمْلَكُ لم يصحَّ البيعُ في الماء. وفي القَرارِ قَوْلا تفريقِ (٥) الصّفقَة (٢)»(٧).

وهوَ كلامٌ غيرُ مُسلَّم في صورةِ الجاري؛ فإنَّ مجرَّدَ الجريانِ لا يَقتضي بُطلانَ بيعِ الماءِ تفريعاً على أنَّ الماءَ المذكورَ مملوكٌ إذا كانَ الجريانُ ينتهي إلى مقطع (^) بحيثُ يمكنُ الاستيلاءُ (٩) عليه.

⁽١) انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٤٧) و «مغنى المحتاج» (٢: ٨٥).

⁽٢) بل قبيل باب الربا. انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٣٧٨) ونصها: «ومما تَعمُّ به البلوى ما اعتاده الناسُ من بيع نصيبه من الماء الجاري من النهر. قال المَحامِلي في «اللَّباب»: هذا باطل لوجهين؛ أحدهما: أن المبيع غير معلوم القدر. والثاني: أن الماء الجاري غيرُ مملوك. وسيأتي هذا مع غيره مبسوطاً في آخر كتاب إحياء الموات إن شاء الله تعالى، والله أعلم».

⁽٣) سيأتي للمصنف نقلُ ذلك.

⁽٤) في(ت): «ما فيها».

⁽٥) في (ز): «تفرق».

⁽٦) أي: والأظهر منهما الصِّحة. انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٤٢٢–٤٢٣) و «مغني المحتاج» (٢: ٤٠).

⁽٧) «روضة الطالبين» (٥: ٣١٢) و «العزيز شرح الوجيز» (٦: ٣٤٣).

⁽A) في (ك): «مخرج».

⁽٩) في (ك) و(م): «الابتداء».

فإنْ كانَ ينتهي إلى نزول^(۱) في بحرٍ ونحوِ ذلكَ فهذا ينبغي أنْ يصحَّ البيعُ فيه، وما ينزلُ منهُ في البحرِ كَتَلَفِ^(۲) بعضِ المبيع قَبلَ القبض^{(۳)(٤)}.

وهذا قد يُتَخيّـلُ مخالفتُه لما^(ه) سنذكرُهُ في صورةِ القناة، وهناكَ نذكُرُ العُذرَ عنِ المُخالَفة.

وَبَيْعُ قَدْرٍ مَعْلُومٍ مِنْ هَذَا المَاءِ جَائَزٌ وإنْ لَمْ يُوجِدْ فِي إِنَاء، والعِلمُ يَحْصُلُ بِأَنْ يبيعَ اللهِ عَلَمُ يَحْصُلُ بِيعَ اللهِ عَلَى مِنَ الأَجْزَاءِ المعلومة، أَوْ بَأَنْ يبيعَ منهُ مِئةَ رِطْلٍ أَوْ أَلْفَ رَطْلٍ أَوْ مِئةَ قِرْبَةٍ بِقِرْبَةٍ مُعَيّنَةٍ أَو مضبوطةٍ ضَبطاً يحصلُ بهِ العِلم.

وأمّا شراءُ الماءِ المذكورِ ساعةً مِنَ النهارِ أوِ الليل؛ فهذا لا يصحُّ لجَهالَةِ المَبيع.

⁽١) في الأصول الخطية: «نزوله». وما أثبته من «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢: ١٦١) للشهاب ابن حجر.

⁽٢) في (م): «فتلف».

⁽٣) في (ز): «للقبض».

⁽٤) تعقَّبه الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاويٰ الفقهية الكبريٰ» (٢: ١٦١) فقال: «وقوله: (أن ذلك غير مُسَلَّم) لا يُلْتَفَت إليه؛ لما مرَّ عن «روضة الطالبين».

وقوله: (مجرّد الجريان إلخ) ممنوع؛ لما مرَّ من الجهلِ بقدره وعدمِ إمكان تسليمه، وكونُه ينتهي إلىٰ مقطَع يُمْكن الاستيلاءُ عليه لا ينظر إليه؛ لندرة إمكان ذلك.

ودعواهُ: أن ما تلف بنزوله إلى نحو بئر كتلف بعض المبيع قبل القبض؛ غيرُ صحيحة؛ لأن الصورة في تلف المبيع قبل القبض: أنه كان تسلُّمُه قبل تلفه حين البيع مقدوراً عليه، بخلافه هنا».

⁽٥) في (ت): «فيما».

⁽٦) في (م): «البيع».

فإنْ قيل: فقد ذكروا في قِسمَةِ ماءِ القناةِ المُهايَأةَ (١) بالأيامِ والساعات. قُلنا: لأنَّ القِسْمةَ يُتَسامَحُ فيها ما لا يُتَسامَحُ في البيع.

وقدْ قالَ بعضُ الأصحاب: لا تصحُّ^(۲) القسمةُ بالـمُهايأة^(۳)؛ لأنَّ الماءَ يَقِلُّ ويكثر، وتختلفُ فائدةُ السقْي باختلافِ^(٤) الأيام^(٥). والعملُ بالمُناضَحَةِ^(٢) هوَ المعروف.

وفي «الروضة» تَبَعاً «للشرح» في بيع ماءِ البئرِ والقناةِ كَلامٌ مُتَعَقَّب، فإنهُ قال: «ولا يجوزُ بيعُ ماءِ البئرِ والقناةِ فيهما (٧)؛ لأنهُ مجهولٌ ويزيدُ شيئاً فشيئاً في في ختلطُ ويَتعذَّرُ التسليم. وإنْ باعَ منهُ آصُعاً؛ فإنْ كانَ جارياً لم يصحّ؛ إذْ لا يمكنُ (٨) رَبْطُ العقدِ بمقدار، وإنْ كانَ راكداً _ وقُلنا: إنهُ غيرُ مملوكِ _ لم يصحّ (٩)، وإنْ قُلنا: مملوكِ، فقالَ القَفّال: لا يصحُّ أيضاً؛ لأنهُ يزيدُ فيختلطُ

⁽١) في (م): «المياه». وهو خطأ. والمهايأة من تهايأ القوم تهايؤاً من الهيئة: جعلوا لكلِّ واحدٍ هيئة معلومة. والمرادُ النوبةُ. وهايأته مهايأة». «المصباح المنير» (هـي أ).

⁽٢) في (ك) و (ت): «تصحّ».

⁽٣) في (ك): «بالمسامحة».

⁽٤) في (ز): «بالخلاف».

⁽٥) انظر هذا الخلاف في: «روضة الطالبين» (٥: ٣١٠).

⁽٦) في (ز) ضرب الناسخ على قوله: «بالمناضحة» وأثبت فوقها قوله: «بالمسامحة».

⁽٧) قوله: «كلام مُتَعَقّب، فإنه قال: ولا يجوزُ بيعُ ماءِ البئرِ والقناةِ فيهما» ساقط من (م).

⁽A) في (م) و(ز) و(ت): «ولا يمكن».

⁽٩) قوله: «وَإِنْ كَانَ راكداً وقُلنا إنهُ غيرُ مملوك لم يصح» ساقط من (م). والصواب إثباته كما في سائر الأصول الخطية و «روضة الطالبين» (٥: ٣١٢).

المبيع. والأصحُّ الجوازُ كبيعِ صاعِ مِنْ صُبْرة، وأمّا الزيادةُ فقليلةٌ فلا تضرّ (١)، كما لوْ باعَ القَتَّ (٢) في الأرضِ بشرطِ القَطْع، وكما لوْ باعَ صاعاً مِن صُبْرةٍ وصَبَّ عليها صُبْرةً أخرى فإنَّ البيعَ بحالِه، ويَبقىٰ البيعُ ما بقيَ (٣) صاعٌ مِنَ الصُّبْرة» (٤).

وما ذكرهُ في بيعِ ماءِ البئرِ مِنْ تعليلِ عدمِ الجوازِ بأنهُ مجهولٌ؛ كلامٌ غيرُ مُسْتقِيم؛ فإنّ الجهالَةَ في مِثلِ ذلكَ لا تضرّ، كبَيعِ الصُّبْرةِ التي لا يُعْلَمُ مِقدارُها(٥).

وقولُه: «ويزيدُ شيئاً فشيئاً فيختلطُ ويَتعذّر التسليم» يخالفُهُ ما ذَكرَهُ في

⁽١) في (ز) و(ت): «يضرّ».

⁽٢) قال في «المصباح المنير» (ق ت ت): «القَتُّ: الفِصْفِصةُ إذا يَبِست. وقال الأزهري: القَتُّ حبُّ بَرِّيٌ لا يُنْبته الآدمي، فإذا كان عامُ قحطِ وفقد أهلُ البادية ما يقتاتون به من لبن وتمر ونحوه دَقُّوه وطَبَخوه واجتزءوا به على ما فيه من الخشونة». وقال في مادة (ف ص ص): «الفصفصة ـ بكسر الفاءين ـ : الرطبة قبل أن تجفّ، فإذا جفت زال عنها اسمُ الفصفصة، وسُمِّيت القَتّ».

⁽٣) في الأصول الخطية عدا (ك): «تبقى».

⁽٤) «روضة الطالبين» (٥: ٣١٢).

⁽٥) تعقَّبه الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢: ١٦٠) فقال: «وما ذكرَهُ هو الذي ليس بمستقيم؛ فإنه في «روضة الطالبين» لم يقتصر على التعليل بالجهل فقط، بل قال: ويزيد شيئاً فشيئاً إلخ. وبه اندفع تشبيهُ البُلْقِيني لماء البئر بالصبرة المذكورة. وإيضاحُه: أن الصبرة يحيط العِيان بجوانبها ويمكنُ حَزْرُها فيقِلُ الضررُ فيها، بخلاف ماء البئر المتزايد شيئاً فشيئاً؛ فإن العِيان لا يحيطُ به فيكثُرُ الضررُ. هذا واضحٌ لا خفاء فيه، وسيأتي عن البُلْقِيني نفسِهِ ما يُصرِّح به».

صورةِ القَفّال، والأصحُّ فيها قولُ القَفّالِ خلافَ ما ذكرَهُ في «الروضةِ» تَبَعاً «للشرح»؛ لأنَّ صورةَ المسألة: أنَّ هناكَ ماءً آخَرَ يَنبعُ ويَختَلطُ بالراكِد، والنبعُ مستمرّ، فلا يقعُ البيع^(۱) إلا مُقارناً للاختلاط^(۲).

وهذا بخلافِ ما قدّمناهُ في صورةِ الماءِ الجاري؛ لأنهُ ليسَ فيها إلا تَلَفُ بعضِ المَبيعِ قبلَ القبضِ^(٣) بخلافِ المُقارِنِ للاختلاط.

فإنْ قيل: فقد باع ما لا يَقدِرُ على تَسليم بعضِه.

قُلنا: قدْ يُمكنُ تسليمُ كلِّه بِمقطعِ يَمنعُ تلفَ شيءٍ (٤) مِنَ المبيع.

وما ذكرَهُ مِنَ القياسِ على بيعِ صاعِ مِنْ صُبْرةٍ لا يَستقيم؛ لأنَّ الصُّبْرةَ ليسَ هناكَ شيءٌ يزيدُ فيها بخلافِ صورَةِ المُساقاة، فلوْ فُرِضَ أنَّ الصُّبْرةَ كانتْ

إذا قالت حَذام فصَدِّقوها فإن القولَ ما قالت حَذام

ومِن أنَّ ما ذكره أولاً يخالفه ما ذَكَرَهُ في صورة القفال؛ يُرَدُّ بوضوح الفرقِ بين الصورتين؛ فإن الماء في الصورة الأولى مجهولٌ كما مرّ، بخلافه في الثانية؛ فإنه لا جهلَ فيه؛ لأن الصورة أنه راكدٌ والمبيعُ إنها هو آصعٌ معلومةٌ منه، فليس فيه إلا اختلاطُ المبيع بغيره، الذي نَظَرَ إليه القفّال، وسيأتي الجوابُ عنه».

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ز): «النبع». وما أثبته هو الصواب، وهو كذلك في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢: ١٦٠) للشهاب ابن حجر نقلاً عن «فتاوى البُلْقِيني».

⁽٢) تعقَّبه الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢: ١٦٠) فقال: «وما زَعَمَهُ مِن أَنَّ الأصحَّ هو قولُ القفال لا يُلْتفتُ إليه؛ فإن الشيخين صَحَّحا خلافَه، والمعوَّلُ في الترجيح ليس إلا عليهما:

⁽٣) قوله: «قبل القبض» ساقط من (ت).

⁽٤) في (ك): «يمكن فوات شيء».

في موضع وهناكَ شيءٌ مِن جِنسها يَنزِلُ عليها مِنَ السقف أَوْ مِن نَـقْبِ^(۱) في الحائطِ ونحوِ ذلك؛ فإنهُ لا يصحُّ البيعُ إذا لم يَتعيِّنِ المُختلط، فإنْ تعيَّن المُختَلِطُ وباعَ مِنْ غيرِه صحّ^(٢).

وما ذكرَهُ مِنْ أَنَّ «الزيادةَ قَليلةٌ فلا تضرُّ» مَمنوع، فقد (٣) تكونُ الزيادةُ كثيرة، ولوْ كانتْ قليلةً ضَرَّت أيضاً (٤).

وما ذكرهُ مِنَ القياسِ على القَتِّ لا يستقيم؛ فإنَّ الزيادةَ في القَتِّ مِن عَينِهِ تَخالفُ (٥) الماءَ والصُّبْرةَ التي ينزلُ عليها شيءٌ آخَرُ كما مَرَّ، فإنَّ الزيادةَ مِنْ غيرِ ذلك.

وأيضاً فقدْ تكونُ الزيادةُ في القَتِّ كثيرة، وقدْ أطلقوا ثبوتَ الخِيارِ للبائِعِ في صورةِ القَتِّ، ولا يأتي مثلُ ذلكَ فيها نحنُ فيه، إنها يثبتُ الخِيارُ للمشتري^(٦).

⁽١) في (ز): «ثقب».

⁽٢) تعقَّبه الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢: ١٦١) فقال: «وقوله (لا يستقيم) هو الذي لا يستقيم، ولا نظرَ لفرقه بأنه ليس فيها شيء يزيد بخلافه هنا؛ لما ذكره في «روضة الطالبين»: من أن الزيادة قليلة فلا تضر، فكأن الزيادة هنا كَلَا زيادة، وإذا كان كذلك اتضحت المساواةُ بين المسألتين، ولم ينظروا لصورة الفرق الذي ذكره البُلْقِيني.

وقوله: (فإن فرض إلخ) لا حاجةَ بنا إليه؛ لأنا بَيَّنّا أن الكلام في صورة لم تحصل فيها زيادةٌ، وأنها مع ذلك نظيرة مسألتنا».

⁽٣) في (م): «قد».

⁽٤) في (ت): «ولو كانت قبله ضرت». وقوله: «أيضاً» ساقط من (م).

⁽٥) في (ز): «بخلاف».

⁽٦) تعقّبه الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاوىٰ الفقهية الكبرىٰ» (٢: ١٦١) فقال: «وما ذكره هو الذي لا يستقيم؛ لأن النوويَّ لم يقصد التشبية بينهما إلا من حيثُ إنَّ الزيادة في كلِّ من =

وقوله: «كما لو باعَ صاعاً مِن صُبْرةٍ وصَبَّ عليها صُبْرةً أخرى، فإنَّ البيعَ بحاله» قياسٌ مَردود؛ فإنَّ البيعَ وقعَ على الصاع مِنَ الصَّبْرة قبلَ الاختلاطِ فصحّ، وفي صورة (١) الماء ونحوها وقعَ البيعُ مقارِناً للاختلاطِ فلمْ يصحّ (٢).

وقولُه: «ويَبقى البيعُ ما بقي صاعٌ (٣) مِنَ الصَّبْرة»؛ هذا مُتَعَقَّبٌ مِنْ جهة أَنَّ الصُّبْرة ويَبقى البيعِ على أنَّ الصُّبْرة إذا كانتْ صِيعائها معلومةً للمتعاقِدَين، فإذا تنزيلَ البيعِ على الإشاعةِ هو المذهبُ المعتمدُ (٤) عندَ الأكثر (٥)، فإذا تَلِفَ مِنَ الصُّبْرةِ شيءٌ تَلِفَ بِقَدْرِهِ مِنَ المَسِع.

وإِنْ حُمِلَ ما ذُكِر (٦) على أنْ تكونَ الصِّيعانُ مجهولةً فقدْ حَصَلَ الاختلاط، فإذا لم يَبْقَ إلا صاعٌ مِنَ المختلطِ فكيف يبقى البيعُ فيهِ وبعضُه غيرُ مَبيع (٧)؟!

القَتِّ والماءِ المذكورِ قليلةٌ تافهةٌ لا يُنظر إليها في الغالب، وسواء أكانت من العين أو من شيء مماثل لتلك العين. فاندفع نظرُه لذلك في الفرق؛ لأنه لا يرتبطُ به هناك كبيرُ معنى. وقوله: (قد تكون الزيادة في القَتِّ كثيرة) يُرَدُّ: بأن الكلام إنها هو في الغالب وفيها من شأنه، ومِن شأنها في القَتِّ والغالبِ فيها أنها قليلة، فلا ينظر إلى أنها قد تكثر».

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ك): «وصورة».

⁽٢) تعقَّبه الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢: ١٦١) فقال: «وليس القياسُ مردوداً كها زَعَمَه، بل هو مقبول؛ فإن حدوثَ الخلط ولو في مجلس البيع لا يمنع صحتَه، مع أن الواقع في المجلس حكمُه حكمُ الواقع في العقد، فكذلك مقارنتُه للبيع في مسألة الماء لا تمنعه».

⁽٣) في (م): «صاعاً».

⁽٤) في (ت): «هو المعتمد».

⁽٥) «روضة الطالبين» (٣: ٣٦٢).

⁽٦) في (ت): «وإن حمل علي ما ذكر».

⁽٧) قال الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاوي الفقهية الكبري» (٢: ١٦١) في تعقبه لكلام البُلْقيني =

ومِمّا ذَكرهُ (١) في «الروضةِ» مِمّا يُتَعَقّبُ: أنهُ إذا باعَ بئرَ الماءِ وأطلق، أوْ باعَ داراً فيها بئرُ ماءٍ مَعينِ وأطلقَ، فإنهُ يجوز (٢).

ثمَّ قال: «فإنْ قُلنا: المَاءُ يُمْلَكُ فالموجودُ حالَ البيعِ يَبقىٰ للبائعِ»(٣)، يعني: على المُرجَّحِ، وفيهِ وجه: أنهُ يكونُ للمُشتري، وعلى الأول: ما يحدثُ للمشتري(٤).

قالَ البَغَويّ: «وعلى هذا لا يصحُّ البيعُ حتى يُشترطَ أنَّ الماءَ الظاهرَ للمُشترى؛ لِئَلا يختلطَ (٥) الماءان»(٦).

والتَّعَقُّبُ في ذلك: أنهُ أَطلقَ أنهُ لا يصتُّ البيع، وليسَ كذلك، فالدارُ والبَّرُ لم يحصلْ فيهما خللٌ مِنْ جهةِ الاختلاطِ إلا إذا فُرِضَ جهالةُ الماء (٧)، فيصيرُ كما لو جُمعَ بينَ معلومٍ ومجهول، والأرجحُ فيهِ بطلانُ البيع؛ تفريعاً علىٰ أنَّ الإجازَة بالقِسط.

في هذا الموضع: «واعترض أيضاً قولَه: (ويبقىٰ البيع ما بقي صاع من الصبرة) باعتراض أعرضت عنه؛ لأنه لا يناسب ما نحن بصدده».

⁽١) في (ز): «ذكر».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٥: ٣١٢) لكن ليس فيها لفظ «معين».

⁽٣) «روضة الطالبين» (٥: ٣١٢).

⁽٤) المرجع السابق.

⁽٥) في (ك) و(م): «يخلط».

⁽٦) المرجع السابق. و«التهذيب» (٣: ٣٨٠).

⁽٧) في (ت): «بالماء».

هذا كلُّهُ فيها يتعلَّقُ بالصورةِ الأُولىٰ.

وإنها بَسَطنا القولَ فيها؛ للاحتياجِ إليها، ولأنَّ التقسيمَ الذي قَسَّمْناهُ اقتضىٰ ذلك، وإنْ كانَ السؤالُ ظاهِرُهُ لا يَتناوَلُها.

وأمّا الصورةُ الثانية، وهيَ: أنْ لا يكونَ محلُّ النَّبْعِ(١) مملوكاً لأحد، وإنها المملوكُ الموضعُ الذي يصل الماءُ إليه؛ فإذا صدرَ بيعٌ في هذهِ الصورةِ علىٰ الماءِ الكائنِ في الأرضِ فلا يصحّ؛ لأنه غيرُ مملوكٍ لصاحبِ الأرض، ولهذا إذا خَرَجَ منْ أرضهِ كانَ علىٰ إباحتِه، وإذا باعَ القرارَ لم يدخلِ الماءُ الذي هوَ غيرُ مملوكِ له، وإنها يدخلُ في ذلكَ استحقاقُ الأرضِ فيهِ(١) المسمّىٰ بالشّرب(٣).

وفي «الروضة» في (بابِ الألفاظِ التي تُطلقُ في البيعِ) تَبَعاً «للشرح»: «لا تدخل في في شرْبُها مِنَ القناةِ «لا تدخل فيهِ شِرْبُها مِنَ القناةِ والنهرِ (٥) المَمْلوكَينِ إلا أَنْ يَشْرِطَهُ (٢) أَوْ يقول: بحقوقِها. وفي وَجه: لا يكفى (٧) ذِكْرُ الحقوق» (٨).

⁽١) في الأصول الخطية: «البيع». والصواب ما أثبته.

⁽٢) قوله: «فيه» ساقط من (ك).

⁽٣) في (ز) و (ت): «في الشرب».

⁽٤) في (ز): «يدخل».

⁽٥) في (ت): «والنهي».

⁽٦) في (م): «يشترطه».

⁽٧) في مطبوعة «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٣٣٦): «أنه» بدا «لا». وهو خطأ.

⁽٨) «روضة الطالبين» (٣: ٤٦٥) و «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٣٣٦).

وهذا لا يخالفُ ما قدّمناه؛ لأنَّ الذي قدّمناهُ في الشِّرْبِ مِنْ غيرِ المملوك.

وفي «الروضة» في آخِر (بابِ البيوعِ المنهيِّ عنها) عنِ «التلخيص» (١): «أَنَّهُ نُهِيَ عَنْ بَيْعِ الماءِ» (٢). وهو محَمولٌ (٣) على ما إِذا أُفردَ ماءُ نهرٍ أو عينٍ (٤) أو بئرٍ بالبيع (٥)، فإنْ باعَهُ معَ الأرض؛ بأنْ باعَ الأرضَ مع شِرْبها مِنَ الماءِ في نهرٍ (٢) أو أو وادٍ؛ صحَّ ودخلَ الماءُ في البيعِ تَبَعاً، وكذا إذا كانَ الماءُ في إناءٍ أوْ حوضٍ أو غيرِهِما مُحتَمِعاً؛ فَبَيْعُهُ صحيحٌ مُنفرداً وتابِعاً» (٧).

وما ذكرَهُ في السؤال مِنْ أنهُ لا يُعرفُ الأصلُ الذي نَبعَ منهُ غالباً؛ جوابُه: أنهُ لا يصحُّ بيعُ الماءِ في هذهِ الصورةِ؛ لأنهُ غيرُ مملوك.

والتبايعُ الواقعُ بالليالي والأيامِ والساعاتِ كلُّهُ غيرُ صحيح؛ لأنهُ لمْ يُصادفُ (^) مِلْكاً للبائع في ذلك، ولا يَملكُ المشتري شيئاً مِنْ ذلك.

ولو فرّعنا علىٰ الصحيحِ أنَّ الماءَ يُمْلكُ؛ فإنهُ ليسَ هنا سببٌ يقتضي

⁽١) للإمام أبي العباس أحمد بن أبي أحمد بن القاصّ الطبري (ت٣٥٥ هـ). انظر ترجمته في: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٥٩).

⁽٢) أخرجه أبو داود برقم (٣٤٧٨) والترمذي برقم (١٢٧١) وقال: حسنٌ صحيح.

⁽٣) في (م): «مجهول».

⁽٤) في (م): «أو غيره».

⁽٥) في مطبوعة «روضة الطالبين» (٣: ٤٢٢): «على ما إذا أفرد ماء عين أو بئر أو نهر بالبيع».

⁽٦) في (ت): «نهي».

⁽٧) «روضة الطالبين» (٣: ٢١١-٤٢١).

⁽A) في (م): «لأنه يصادف».

مِلْكَ المَاء، والسببُ الذي يقتضي مِلْكَ (١) المَاءِ قَدْ مَرّ، فإنْ كَانَ هناكَ يَدُ علىٰ عَلَىٰ المَّعِ اللهِ على عَلَىٰ النَّبع (٢) فهيَ دالَّةُ على الملكِ للمحلِّ والمَاءِ النابعِ منه.

وفي «الروضةِ» تَبَعاً «للشرحِ» في (إحياءِ المَوات): «لوْ صادَفْنا نهراً (٣) يُسْقَىٰ (٤) منه أَرَضُونَ ولم نَدْرِ أنه حُفِرَ أو (٥) انْخَرَق؛ حَكَمْنا بأنهُ مملوك؛ لأنهمْ أصحابُ يدٍ وانتفاع (٦). وهذا شاهدٌ لِما ذكرناه.

وقولهُ في السؤال: «ثمَّ إذا قُلنا بالمِلك»؛ إنْ كانَ في الصورةِ التي فَرَضها فليسَ لنا فيها قولٌ بالمِلك، والماءُ على إباحتِهِ قطعاً.

وقولُه: «فها حُكمُ الشُّربِ مِنْ هذا الماءِ؟».

جوابُه: الشُّربُ جائزٌ ولا مِلكَ لأحدٍ علىٰ هذا الماء^(٧).

⁽۱) في (ت): تكررت كلمة «مِلْك» مرتان.

⁽٢) في الأصول الخطية: «البيع». والصواب ما أثبته.

⁽٣) في (ز) و(ت): «نهر».

⁽٤) في مطبوعة «روضة الطالبين» (٥: ٣٠٨): «تسقىٰ».

⁽٥) في مطبوعة «روضة الطالبين» (٥: ٣٠٨): «أم».

⁽٦) «روضة الطالبين» (٥: ٣٠٨-٣٠٨).

⁽٧) قال الشهابُ ابنُ حجر في «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢: ١٦٢) عند ذكره أشياء تتعلق ببيع الماء ما نصه: «ومنها: أنه هل يجوز الشرب من الماء المذكور؟

وجوابه: أن فيه تفصيلاً، وهو: أنه مَرَّ أن الماء إن مُلِك محلُّ نَبْعه كان مملوكاً، أو محلُّ وصولِه وقرارهِ كان مستحقاً، وإن لم يُمْلك شيءٌ من ذلك كان مباحاً.

فالشُّرَّبُ من الثالث ظاهرٌ، وكذا من الثاني، ويجوز دخولُ الأرض المملوكة لأخذه، وليس لصاحبها المنعُ من ذلك حيثُ اعْتِيدَ دخولُ الناس له، قاله العَبَّاديُّ والـمُتَوَلِّ. وإطلاقُ =

وأمّا دخولُ الأرضِ المملوكةِ لغيرِهِ التي فيها هذا الماءُ (١) للشُّرْبِ ونحوِه؛ فقال الشيخُ أبو عاصم العبّاديُّ والمُتَولِّي: يجوز، وليسَ لصاحبِ الأرضِ المنعُ مِنْ ذلك. ومنهمْ مَنْ أطلقَ: أنهُ لا يُدْلي فيهِ أحدٌ دَلُواً. والمعتمدُ الأول (٢).

بخلافِ ما وصلَ مِنْ ذلكَ دارَ إنسانٍ أَوْ مِلكَهُ الذي لم تَجْرِ العادةُ بأنَّ الناسَ يطرقونَه (٢)، فإنهُ ليسَ لغيرِهِ الدخولُ فيهِ بغير إذنِ المالك (٤).

بعضهم: أنه ليس لأحدٍ أن يُدْلِى فيه دَلْواً؛ ضعيفٌ أو محمولٌ على ما دَخل من ذلك دارَ إنسان أو مِلكَه الذي لم تَجْرِ العادةُ بأن الناس يَطْرُقونه؛ فإن الدخول له حينئذِ يتوقَّف علىٰ إذن المالك.

وأما الشُّرْبُ من الأول؛ فإن كان يجري على وجهِ لا يَخْتفلُ به مُلَّاكُه واطَّردت عادتُهم بأنهم لا يَعْتبَر إذنُه كصغير، قاله لا يَعْتبَر إذنُه كصغير، قاله البُلْقِيني.

وأَلْحَق به التقاطَ السنابل فيجوز وإن كان مالكُها صغيراً ونحوَه. قال: بخلاف الإعراض عن كِسْرةٍ؛ فإنه إنها يصحُ ممن يُعتبر إعراضُه».

"وعلى تسليم ما ذكره من الفرق بين التقاط السنابل والإعراض عن الكسرة، فقد يُفرق: بأن السنابل لا يُمكن استيعابُها بالأخذ، بل لا بدَّ من سقوط شيء منها فبعضُها فائتٌ على المالك ضرورة، فحينئذ لم يفترق الحالُ في مالكها بين صحة إعراضه وعدمها؛ لأن الأخذَ منها ليس مَلْحَظُه الإعراض عنها حتى نعتبرَ في المالك أهلية الإعراض، بخلاف الكسرة فإن سببَ أخذِها الإعراض، فاعتبر فيها أن يكون المعرِضُ عمن فيه أهليةُ الإعراض».

(١) قوله: «هذا الماء وأمّا دخولُ الأرضِ المملوكةِ لغيرِهِ التي فيها هذا الماء» ساقط من (م).

(٢) تقدم آنفاً ما يوافقه عن الشهاب ابن حجر.

(٣) في (ز): «تطرقونه».

(٤) في (م): «الملك».

فإنْ فَرَضَ السائلُ سؤالَه (١) في الماءِ النابِعِ مِنَ المكانِ المملوكِ لواحدٍ أو متعدِّد؛ فقدْ سبقَ حُكْمُ البيع في ذلكَ في الصورةِ الأولىٰ.

وأمّا الشُّرْبُ مِنْ هذا الماء؛ فإنْ كانَ يَجري على وجه لا يَخْتَفِلُ بهِ مُلّاكُهُ ولا يَمنعونَ منهُ أحداً أو عادتُه (٢) المطّردةُ كذلك؛ فهذا يجوزُ الشُّرْبُ منهُ ولوْ كانَ مِنْ مُلّاكِهِ في الأصلِ الصغيرُ وغيرُهُ ممّنْ لا يُعتَبر إذنُه، وليسَ هذا كما إذا أعرضَ عنْ كِسْرة؛ لأنَّ ذلكَ في الذي يُعتبرُ إعراضُه، وأمّا التقاطُ السنابلِ فهوَ قريبٌ ممّا نحنُ فيه (٣).

وفي «الروضة» مِنْ زياداتِه: «الأرجحُ (٤) أنهُ يملكُ الكِسْرةَ (٥) والسنابلَ ونحوَها، ويصحُّ تصرّفُهُ فيها بالبيعِ ونحوِه (٢)، وهذا ظاهِرُ حالِ السلف (٧)، ولمْ يُحْكَ أنهمْ مَنعوا مِنْ أَخْذِ شيءٍ مِنْ ذلكَ والتصرّفِ فيه (٨)»(٩).

⁽١) في (ك): «بسؤاله».

⁽٢) في (م): «وعادته».

⁽٣) تقدّم آنفاً نقل ما يتعلق بذلك عن «الفتاوي الفقهية الكبري» (٢: ١٦٢) للشهاب ابن حجر.

⁽٤) في متن مطبوعة «روضة الطالبين» (٣: ٢٥٧): «الأصح». وأشار محققها: أن في مخطوطة الظاهرية: «الأرجح».

⁽٥) في (م): «الكرة».

⁽٦) في مطبوعة «روضة الطالبين» (٣: ٢٥٧): «وغيره».

⁽٧) في مطبوعة «روضة الطالبين» (٣: ٢٥٧): «وهذا ظاهر أحوال السلف». وفي (م) و(ك): «السلف الصالح».

⁽٨) في مطبوعة «روضة الطالبين» (٣: ٢٥٧): «ولم يُحْكَ أنهم منعوا مَنْ أخذ شيئاً مِن ذلك مِن التصرف».

⁽٩) «روضة الطالبين» (٣: ٢٥٧).

وقولُه: «الأرجحُ يقتضي إثباتَ خلافٍ في السنابل» وليسَ كذلك، ولا فَرْقَ في صورةِ السنابلِ بينَ أنْ يكونَ الزرعُ للصغيرِ (١) أو لغيرِهِ ممّنْ لا يُعتَبرُ إذنه، وكذلكَ في صورةِ الماءِ علىٰ الوجهِ المذكور.

وقولُهُ في السؤال: «وهلِ القرائنُ المعتادَةُ كافيةٌ في ذلك؟».

جوابُه: نَعَم، وذلكَ ظاهرٌ ممّا قرّرناه.

وما جَرَتِ العادةُ بهِ في مكّةَ شرّفَها اللهُ تعالىٰ مِنْ أنهمْ يكتبون: (اشترىٰ فلانٌ ساعةً مِنْ قرارِ عيْنِ كذا)؛ فهذا غيرُ صحيحٍ ولا مُعتبَر، وطريقُ البيع: أنْ يقعَ علىٰ القرارِ الذي هوَ محلُّ النبع، وحُكمُ الماءِ قَدْ سبق (٢).

وقولُهُ في السؤال: «وما يُسْقَىٰ بهذهِ العُيونِ مِنَ الحبوبِ والثمارِ هلْ يجبُ فيهِ (٣) العُشرُ أَوْ نِصفُهُ (٤)؟».

جوابه: إنْ كانَ بغيرِ شراءٍ ولا ضهانَ فيهِ ففيهِ العُشْر. وإنْ كانَ بشراءٍ صحيح؛ فالشراءُ (٥) إنْ كانَ صادراً على القرارِ ودخلَ الماءُ في البيع بطريقٍ شرعيٍّ فالواجبُ (٦) في الذي يُزْرَعُ عليه نِصفُ العُشر؛ لحصولِ الماءِ الذي للزرعِ بالمُؤنة، وكذلكَ لوْ صدرَ (٧) البيعُ على الماءِ وحدَهُ بطريقٍ شرعيّ، وما

⁽١) في (ز) و(ت): «لصغير».

⁽٢) إلى هنا انتهى الجوابُ في (م) و(ز)، ثم بدأت المسألة التي بعدها، فما بينهما ساقط.

⁽٣) قوله: «فيه» ساقط من (ت).

⁽٤) في (ت): «نصف».

⁽٥) في (ت): «فشري».

⁽٦) في (ت): «فالجواب».

⁽٧) في (ت): «وصدر».

يُزرَعُ بعدَ ذلكَ على الماءِ المستَحَقِّ (١) في صورةِ بيعِ القرارِ والماءِ لا يتعلَّقُ (٢) عنهُ مُؤنةٌ في الذي يُزرَعُ بعدَ ذلكَ فيجبُ (٣) فيهِ العُشر، فإنْ بَقِيتُ بقيّةٌ ممّا (٤) قابَلَ الماءَ فالواجبُ فيما يُزرَعُ بالماءِ المذكورِ نِصفُ العُشْر.

وأمّا إذا صدرَ البيعُ بغيرِ طريقٍ شرعيٌ؛ فالماءُ مَضمونٌ بمقتضى (٥) عِلم المُشتري بمقتضى العقدِ الفاسد، فكلُّ زَرعٍ يسقيهِ بهِ يجبُ فيهِ نِصفُ العُشْر، وحيثُ تَوجَّهَ الشراءُ إلى الماءِ وَحدَهُ في كلِّ زَرعِ فالواجبُ فيهِ نِصفُ العُشْر.

وأمّا إذا لمْ يكنْ محلُّ البيعِ مملوكاً فلا يصتُّ شراءُ الماءِ الذي لا يُمْلَكُ عليه، والواجبُ في هذهِ الحالةِ علىٰ الزارع العُشْر.

ولهُ الرجوعُ على البائعِ بها أخذَهُ منهُ مِنْ ثَمَنِ الماءِ الذي لم يصحَّ البيعُ فيهِ بطريقٍ شرعيّ، وليسَ هذا كما لوْ زَرَعَ بهاءٍ مغصوب؛ لأنهُ ضامِنٌ للماءِ في صورةِ الغَصْب، ولا كذلكَ هنا.

فإنْ حصلَ على ماءٍ ^(٦) جُمِعَ فيهِ مِنْ حوضٍ ونحوِهِ فبِيعَ ^(٧)، فالواجبُ علىٰ الزارعِ علیٰ الماءِ ^(٨) المذكورِ نِصفُ العُشْر.

⁽١) في (ت): «أحق».

⁽٢) في (ت): «الذي يتعلق».

⁽٣) في (ت): «فوجب».

⁽٤) في (ت): «فيا».

⁽٥) في الأصول الخطية عدا (ت): «يقتضي».

⁽٦) قوله: «ماء» ساقط من (ت).

⁽٧) في الأصول الخطية عدا (ت): «فنبع».

⁽٨) قوله: «على الماء» ساقط من (ت).

وأمّا صورةُ ما ذكرَ القاضي ابنُ كَجِّ فهي (١): أنْ يقعَ الشراءُ على ماءٍ مملوك، سَواءٌ كانَ الشراءُ صحيحاً أوْ كانَ فاسداً؛ لأنهُ إذا كانَ فاسداً فها يُقْبَضُ (٢) بالبيعِ الفاسدِ حكمهُ حُكْمُ المغصوب (٣)، وقدْ قالَ ابنُ كَجِّ في السَقْي بالماءِ المغصوب: إنَّ الواجبَ فيهِ نِصفُ العُشْر؛ لأنَّ عليهِ ضهانَه (٤).

قالَ الرافعيّ: «وهذا حَسن؛ جارٍ علىٰ كلِّ مأْخَذ»(٥)، يعني: ما(٦) سبقَ في ماءِ القنواتِ والسواقي مِنَ النهرِ (٧) العظيم.

فإنهُ (٨) قدَّمَ فيها (٩): أنَّ الذي أوردَهُ طوائفُ مِنَ الأصحابِ مِنَ العراقيِّين: أنَّ الواجبَ فيهِ العُشْر. وَعلَّلوه: بأنَّ مُؤْنةَ القنواتِ إنّما (١٠)

⁽۱) في (ت): «فهل». قال الإمام الرافعي في «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧٧): «فرع: أشار القاضي ابنُ كَمِّ إلىٰ أنه لو احتاج إلىٰ شراء الماء كان الواجبُ نصفَ العشر، ونقله عنه صريحاً صاحبُ (الرَّقْم)». وانظر: «روضة الطالبين» (٢: ٢٤٥).

⁽٢) في (ت): «يقتضي».

⁽٣) في (ت): «حكم حكمه».

⁽٤) انظر: «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧٧) و «روضة الطالبين» (٢: ٢٤٥).

⁽٥) «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧٧). وانظر: «روضة الطالبين» (٢: ٧٤٥). وفي (ت): «جري عليٰ كل ماء أخذ».

⁽٦) في (ت): «فيا».

⁽٧) في (ت): «نهي».

⁽٨) أي: الإمام الرافعي.

⁽٩) أي: القنوات والسواقي.

⁽۱۰) في (ت): «أنها».

تُتَحَمَّلُ (١) لإصلاحِ (٢) الضيعة، والأنهارُ تُشَقَّ لإحياءِ الأرض، فإذا تَهَيَّأَتْ وَصَلَ (٣) الماءُ إلى الزرعِ مرّةً بعدَ أُخرى بخلافِ السقي بالنواضِحِ ونحوِها؛ فإنَّ المؤنة تُتَحمَّلُ لنفسِ الزرع، وادَّعىٰ إمامُ الحرمينِ اتّفاقَ الأئمةِ علىٰ هذا (٤).

لكنَّ أبا عاصم العبّاديَّ ذكرَ في «الطبقات»: أنَّ أبا سهلِ الصُّعْلُوكِيَّ أفتىٰ: بأنَّ المسقيَّ مِنْ ماءِ القناةِ فيهِ نِصفُ العُشْر؛ لكثرةِ المُؤنة.

وفصّلَ صاحبُ «التهذيبِ» فقال: «إنْ كانتِ القناةُ أوِ العينُ كثيرةَ المُؤنة؛ بأنْ كانتْ لا تزالُ تنهارُ وتحتاجُ إلىٰ (٥) استحداثِ (٦) حَفْر؛ فالمسقِيُّ (٧) بها كالسَّقي بالسَّواقي ـ يعني: فيجبُ (٨) فيها نِصفُ العُشْر (٩) ـ ، وإنْ لمْ يكنْ

⁽۱) في الأصول: «تحمل». وما أثبته من «العزيز شرح الوجيز» (۳: ۷۱) و «روضة الطالبين» (۲: ٤٤٤) أنسب.

⁽٢) في (ت): «لأصحاب». وما أثبته من (ك) هو الموافق لما في «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧١) و «روضة الطالبن» (٢: ٢٤٤).

⁽٣) في الأصول الخطية: «وعلا». وما أثبته من «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧١) و «روضة الطالبين» (٣: ٤٤٤) أنسب.

⁽٤) «نهاية المطلب» (٣: ٢٦٨).

⁽٥) قوله: «أو العينُ كثيرةَ المؤنة؛ بأنْ كانتْ لا تزالُ تنهارُ وتحتاجُ إلى ساقط من (ت).

⁽٦) في الأصول الخطية: «مستحدثات». وما أثبته من «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧١)، وفي «روضة الطالبن» (٢: ٢٤٤): «إحداث».

⁽٧) في (ت): «فالسقي» وما أثبته من (ك) هو الموافق لما في «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧١).

⁽۸) في (ت): «يجب».

⁽٩) ما بين شرطتين من توضيح السِّراج البُلْقِيني.

لها مُؤنةٌ أكثرُ مِنْ مُؤنةِ الحَفْرِ الأولِ وكَسْجِها(١) في بعضِ الأوقاتِ ففي المَسْقيِّ بها العُشْر، والمشهورُ الأول»(٢).

هذا كلامُ «الشرح» (٣) وتابعَهُ في «الروضةِ» (٤) على ذلك.

ولا يَتَناوَلُ كلامُ ابنِ كَجِّ ما إذا وقعَ الشراءُ على محلِّ البيعِ والموجودِ مِنَ الماء؛ لأنهُ وإنْ كانَ الماءُ (٥) يقابلُهُ قِسْطٌ مِنَ الثَّمَنِ إلا أنهُ لا يَتكرَّرُ الحُكْمُ فيه.

وإنها (٢) يجبُ نِصفُ العُشرِ حيثُ بقيتٌ بقيّةٌ مِنَ الماءِ تُقابَلُ بقِسْطٍ مِنَ الثمنِ في الزراعةِ الثانيةِ ونحوِها.

وقدِ انكشفَ الحالُ في هذهِ الأحوالِ انكشافاً واضحاً، وبانَ بياناً شافياً، ولله الحمدُ والمِنّة، سُبحانَهُ وتعالىٰ، فكمْ لهُ مِنْ نِعمة، تترادفُ وتَتَوالىٰ(٧).

⁽١) أي: كَنْسِها. «القاموس» (ك س ح).

⁽٢) "التهذيب" (٣: ٩٢). لكن النصّ في المطبوعة هو: "وكذلك إذا كَان يُسقى من قناة أو عين تكثر مؤنتها؛ بأنْ كانت لا تزال تنهارُ ويصوب ماؤها؛ فتحتاج إلى استحداث حفر فهو كالبئر التي ينزح منها بالسواقي".

⁽٣) «العزيز شرح الوجيز» (٣: ٧١).

⁽٤) «روضة الطالبين» (٢: ٢٤٤).

⁽٥) قوله: «الشراء على محل ... وإن كان الماء» ساقط من (ت).

⁽٦) في (ت): «فعا» أو نحوها.

⁽٧) هنا انتهى السقط من (م) و(ز) في هذه المسألة. وقوله: «فكم له ... وتتوالى» ساقط من (ت).

[11٠] مسألة: قالَ الرافعيُّ (١) في بابِ الربا (٢) ـ فيما لوْ باعَهُ مُكايَلةً (٣)، أَوْ كيلاً بكيل، أو مُوازَنة (٤)، أوْ وزناً بِوَزْن ـ : «وحيثُ قُلنا بالصحّة، فلوْ تفرَّقنا (٥) بَعْدَ تقابُضِ الجُمْلَتيْنِ وقَبْلَ الكيلِ والوزن، فهلْ يَبْطُلُ العقدُ؟ فيهِ وجهان؛ أصحُّهُما: لا، لوجودِ التقابضِ في المجلس إلىٰ آخرِه.

هذا مُشْكِل؛ لأنهُ قَبْضٌ فاسِد، وقد ذكروا في بابِ قبضِ المبيع^(۱): أنهُ إذا بيعَ بهِ مُقَدَّرٌ بكيلٍ أوْ وزنٍ فلا يصحُّ قبضُهُ بدونِ التقدير، فلوْ قبضَهُ جُزافاً كانَ القبضُ (۷) فاسداً، فلا عِبرة به، لا سِيَّا في هذا الباب، فإنهُ لا يُتَسامَحُ فيهِ ما يُتَسامَحُ (۸) في غيره؟

⁽١) قوله: «الرافعي» ساقط من (ز).

⁽٢) «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٨٣).

⁽٣) قال الإمام النووي في «المجموع شرح المهذب» (٩: ٢٧٩): «واعلم أن للمبيع مكايلةً صوراً؛ منها قوله: بعتك هذه الصبرة كلّ صاع بدرهم. ومنها: بعتك على أنها عشرة آصع. ومنها: بعتك عشرة آصع منها وهما يَعْلمإنِ صيعانَها أو لا يعلمان إذا جوزنا ذلك». وانظر: «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٢٠٨)

⁽٤) قال الإمامُ الشافعيُّ رضي الله عنه ورحمه في «الأم» (٣: ٣٠): «والموازنة: أن يضعَ هذا ذهبَه في كفة، وهذا ذهبَه في كفة، فإذا اعتدل الميزانُ أخذ وأعطىٰ».

⁽٥) في الأصول الخطية: «تصرَّفا». والصواب ما أثبته كها هو صورة المسألة وانظر: «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٨٣) و «روضة الطالبين» (٣: ٣٨٥).

⁽٦) «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٣٠٧) و «روضة الطالبين» (٣: ١٩٥ – ٧٠٠)

⁽٧) في (م): «المسك».

⁽A) في (م) و(ز): «ما لا يتسامح».

أجاب: قبضُ المبيع إذا كانَ شرطاً في صحّةِ العقدِ كقبضِ رأسِ مالِ السَّلَمِ ونحوِهِ في إجارةِ الذمّةِ ومِنَ الجانبَيْنِ في الصَّرْفِ^(۱) وبيع الطعامِ بالطعام، فهذا لا يُعتبرُ فيهِ التقديرُ على ما صحَّحوهُ لدخولِهِ تحتَ قولِهِ عَيْدٍ: «يَداً بِيد» (۲)، ولدخولِهِ تحتَ مُقتضىٰ السَّلَم، وليسَ للتقديرِ (۳) في القبضِ المُصَحِّح معنىً.

وإنْ كانَ (٤) لاستقرارِ البيعِ فلا يُشترطُ فيهِ التقديرُ، بل يستقرُّ بهِ بدونِه (٥). وإنْ كانَ (٦) لدخولِهِ في ضمانِ القابِضِ فلا يَخْتاجُ إلىٰ التَّقديرِ أيضاً.

وإنْ كانَ لصحّةِ تصرّفِ القابِضِ فهذا يُعتَبرُ فيهِ التقديرُ على الأصحّ، حتىٰ لوْ تصرّفَ بالبيعِ في القدرِ الذي يَتَيَقَّنُ أنهُ لَهُ لمْ يصحَّ علىٰ الأصح^(٧). والعِلّةُ في ذلكَ ليَدخُلَ علىٰ بصيرةٍ مِنْ قَدرِ ما يَتصرَّفُ فيه.

وما ذُكِرَ فِي السؤال مِنْ أَنهُ قَبْضٌ فاسد؛ فجوابُه: أَنَّ فسادَهُ بالنِّسبةِ إلى

⁽١) هو: بيعُ النقدِ بالنقدِ من جنسه وغيره. «مغني المحتاج» (٢: ٢٥). وسواء كان النقد مضروباً أو غير مضروب. «حاشية الشبراملسي» (٤: ٥).

⁽٢) قطعةٌ من حديث أخرجه مسلم في «الصحيح» عن عُبادة بْنِ الصّامِتِ رضي الله عنه، برقم (١٥٨٨).

⁽٣) في (ت): «للنقدين».

⁽٤) أي: قبض المبيع.

⁽٥) في (م): «بدون».

⁽٦) قوله: «كان» ساقط من (م).

⁽٧) قوله: «حتى لو تصرف.... علىٰ الأصح» ساقط من (م).

الإطلاقُ لا يصحّ، ولا بالنسبةِ إلى الثاني والثالثِ قَطْعاً، فلمْ يَبْقَ إلا في الأولِ والأخير، وقدْ ظهرَ الفرقُ بينهما والمُدْرَكُ فيهما.

[111] مسألة: قالَ الرافعيُّ في قاعدةِ (مُدِّ عَجْوةٍ) في بابِ الربا^(١)، وتَبِعَهُ في «الحاوي» (٧) و «الروضة» (٨): أنه إذا باعَ داراً بذَهبِ فظهرَ فيها مَعْدِنُ ذَهَب، أو داراً فيها بئرُ (٩) ماءٍ بدارٍ فيها بئرُ ماء، أنَّ الأصحَّ مِنَ الوجهَيْنِ الصحّة، وَوَجَّهَهُ (١٠): بأنَّ المَعْدِنَ والماءَ تابع، والمقصودُ الدار. وجَعلوا ذلكَ مُستثنىً مِنْ قاعِدةِ (مُدِّ عَجْوَة)؛ وهو مُشْكِل. والتبعيَّةُ ممنوعة؛ لأنَّ عقودَ الربا لا يُتَسامَحُ فيها بمثل ذلك.

⁽١) وهو: كون قبض المبيع شرطاً في صحة العقد.

⁽٢) وهو: كون قبض المبيع شرطاً لاستقرار المبيع.

⁽٣) وهو: كون قبض المبيع شرطاً لدخول المبيع في ضمان القابض.

⁽٤) وهو: كون قبض المبيع شرطاً لصحة تصرف القابض فيه.

⁽٥) أي: في الصور كلها.

⁽٦) «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٨٨). مد عجوة ودرهم هي: أن تجمع الصفقة ربوياً من الجانبين واختلف الجنس منها، كمُدِّ عَجْوة ودرهم بمُدِّ ودرهم، وكمُدِّ ودرهم بمُدَّين أو درهمين. أو النوع كصحاح ومكسرة بهما أو بأحدهما فباطلة. انظر: «مغني المحتاج» (٢: ٢٨).

⁽٧) يعني: «الحاوي الصغير» للقَزْويني.

⁽۸) «روضة الطالبين» (۳: ۳۸۸).

⁽٩) في (م): «تِبْر».

⁽۱۰) في (م): «وجهه».

والذي يظهرُ وَجهُهُ البُطلان؛ قياساً على ما لوْ باعَ (١) داراً مُمَوَّهَةً (٢) بِذهبِ عصلُ منه (٣) شيءٌ بذهب، وقدْ صرّحَ بذلكَ في أواخِرِ الكلامِ على اللّفظِ الثالثِ مِنَ الألفاظِ في البيعِ فقال: «لوْ كانَ في الأرضِ أوِ الدارِ مَعْدِنٌ ظاهِرٌ كالنّفْطِ (٤) والملحِ والقارِ (٥) والكبريتِ (٦) فهو كالماءِ فلا يدخلُ في البيع. وإنْ كانَ باطناً كالذهبِ والفضةِ دخلَ، إلا أنهُ لا يجوزُ بيعُ ما فيهِ مَعْدِنُ الذهبِ بالذهب، مِن جهة الربا» (٧)؟

أجاب: الذي صحَّحوهُ في البيعِ محمولٌ على ما إذا لم يكنْ مَعْدِنُ الذهبِ معلوماً عندَهُما حالَ البيع، فإنَّ القصدَ حينئذِ الدار، والمَعْدِنُ تَبَع.

وما ذكرَهُ في الألفاظِ المطلَقةِ في البيعِ محمولٌ على ما إذا كانَ مَعْدِنُ الذهبِ معلوماً لهما عندَ البيع، وحينئذٍ يَتوجَّهُ الجزمُ بالبُطلان.

وأمَّا صورةُ الدارَيْنِ فيهما بئر، فهوَ مُفرَّعٌ علىٰ أنَّ الماءَ يَدخلُ بطريقِ

⁽١) في (م): «قياساً على ما باع».

⁽٢) أي: مطلية.

⁽٣) في الأصول الخطية: (فيه) وما أثبته أنسب.

⁽٤) بكسر النون أفصح مِن فتحها. «أسنى المطالب» (٢: ٤٥٢).

⁽٥) هو: الزفت. كما في «روضة الطالبين» (١٠: ١٦٨). قال في «لسان العرب» (ق ي ر): «القير والقار ـ لغتان ـ وهو: صعد يُذاب فيُستخرج منه القار، وهو شيءٌ أسود تُطليٰ به الإبلُ والسفنُ يمنع الماء أن يدخل، ... وقيل: هو الزفت».

⁽٦) في (م): «والكبير».

⁽٧) منقول بتصرُّف من: «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٣٦) و «روضة الطالبين» (٣: ٧٥٠).

التبعيّة، وهوَ وجهُ مَرجوح، والأصحُّ: أنهُ لا يدخلُ إلا بالشرط^(١). وحينئذٍ إذا ذَكَراهُ في البيع بَطَلَ البيع^(٢).

والكلامُ في الماءِ الذي يكونُ ربويًا، فأمّا الماءُ المِلْحُ الذي لا يُشْرَبُ فهذا غيرُ مطعومِ ولا رِبا فيه.

[۱۱۲] مسألة: رجلٌ اشترىٰ كُوفيّة مطرّزة بذهب، ثمَّ اشتراها منهُ البائعُ قبلَ نقدِهِ الثَّمنَ بأقلَّ مِنَ الثَّمنِ الأول، وكتبَ على المشتري حُجّة بالثمنِ الأولِ كلَّ شهرٍ أربعين، فهلْ يُباعُ الذهبُ بالفضةِ (٣) مُؤجَّلاً ؟ وهلْ يصحُّ شراؤُها بأقلَّ مِنَ الثَّمنِ قبلَ نَقْدِ الثَّمَن؟ وإذا لمْ يَصحَّ وأَحْرقَ (٤) المشتري الكوفية وأتلف (٥) الذهب الحاصل منها، فها اللازمُ له؛ القيمةُ أو الثَّمنُ الذي وَقَعَ العقدُ عليه؟

⁽١) انظر: «العزيز شرح الوجيز» (٤: ٣٣٦) و «روضة الطالبين» (٣: ٧٤٠).

⁽٢) لأنه حينتذِ ربا؛ فإنه بيعُ ماءٍ بهاءٍ غير معلوم التهاثل. والماءُ العَذْبُ ربويٌّ عندنا؛ لأنه مطعوم، ولذا سيُخْرِجُ الماءَ الملحَ الذي لا يُشْرِب.

⁽٣) في (م): «بفضة».

⁽٤) في (ت) هنا أقحمت عبارةٌ طويلةٌ بين قوله: «وأحرق» وقوله: «المشتري» والعبارة من مسألة ستأتي وهي: «تصحُّ هذه الإقالةُ على هذا الحكم؟ وفي يوم ذلكَ قالَ المُشتري لرجلِ آخر: (بعتُكَ ما اشتريتُهُ مِنْ فلانٍ بألفِ دِرهم ودِرهم)، فقالَ له: (وأنا اشتريتُ). ولم يُعَيِّنا شيئاً. ولم يَتسلم المُشتري الثاني شيئاً وأَبْراً ذِمتهُ مِنْ هذا الثمنِ الثاني وقبلَ البراءة، فهلْ يجوزُ هذا البيعُ المذكورُ الذي فيهِ الجهالةُ المانِعةُ مِنْ صحّةِ البيع، ولا البيع».

⁽٥) في (م): «وإذ تلف».

أجاب: لا يجوزُ بيعُ الذهبِ بالفضةِ إلىٰ أجل، وشراءُ ما باعَ في هذهِ الصورةِ غيرُ صحيحٍ لترتُّبِهِ على بيع غيرِ صحيح (۱). وأمّا في غيرِ ذلكَ فإنهُ لا يجوزُ بيعُ (۲) المبيع مِنَ البائعِ قَبلَ أَنْ يقبضَهُ المُشتري، فإنْ كانَ المُشتري قبضَ المبيعَ ثمَّ باعَهُ للبائعِ بأقلَ ممّا باعَ قَبْلَ نَقْدِ الثمنِ فإنهُ يكونُ البيعُ جائزاً (۳).

(٣) وهذا هو المسمّىٰ بيع العِينة، وهو جائزٌ عندنا لكن مع الكراهة. انظر: «تكملة شرح المهذب» للإمام التقيّ السُّبكي (١٠: ١٤٨-١٥) فقد توسّع في بحث ذلك. وفي «ترشيح المستفيدين» للعلامة السيد أحمد بن علوي السَّقّاف (ص٢٢١) كلامٌ مهمٌ في حكم هذا البيع فقال بعد أن نقلَ عن «الزواجر» للشهاب ابن حجر الدليلَ علىٰ جواز الحيلة المخلصة من الربا كبيع العِينة ما نصه: «إذا تأمّلت ذلك مع ما نقله الشارحُ عن شيخه ابن حجر: أن ضرورة الاقتراض تدفعُ عن المقترض إثم إعطاء الربا؛ أي: بغير تعاطي حيلة في ذلك؛ علمتَ أن التخلُّص بهاته الحيل القائل بجوازها هذان الإمامان _ يعني: أبا حنيفة والشافعي بحسب ما نقله قبل ذلك _ أولى، بل تتعيَّن للخلاص من ورطة الربا الصريح كما أرشد إلى ذلك على المحتط ذلك على المعريح، فقد عمَّ شؤمُ الربا والعياذُ بالله في البلاد وذاع، وارتكبه صراحاً بلا محاشاة ولا نكير الأعيان والرَّعاع، وصار لا يَتخلَّص منه بهاته الحيل إلا المحتاط النادر، فيا لها من كبيرة صغَرها عدمُ النظر لليوم الآخر.

⁽۱) إن كان الثمنُ في صورة السؤال ذهباً كانت المسألةُ من فروع قاعدة: (مد عَجُوة ودرهم)؛ لأن في جانبي العقد (الثمن والمثمن) مالين ربويين مع غيرهما؛ ففي جانب المثمن كوفيةٌ وهي مالٌ غير ربوي والذهبُ الذي طُرِّزت به الكوفية وهو مالٌ ربوي وقد قُوبل هذان بثمنٍ هو ذهب، فصار البدلان الربويان غيرَ معلومي التماثل كما هو معلومٌ بحسَب القاعدة. وإن كان الثمنُ فضة وهو ما يُشير إليه السائل؛ فالبيعُ الأول باطل؛ لأن المتبايعين لم يقبضا في المجلس بل أُجِّل الثمن، ولا يجوز ولا يصحّ تأخيرُ أحد البدلين في بيع الأموال الربوية. (۲) في (م): «لا يبع».

ولا يَلزمُ المُشتري الثَّمَنُ الذي وَقَعَ عليهِ العَقدُ الذي لمْ يصح (١٠). ويَلزمُ المُشتري مثلُ الذهبِ الذي صارَ في يدِهِ بعدَ التحريق، ويَلزمُهُ قيمةُ الجُرْقة التي كانتْ مطرّزة، وأجرةُ المثلِ عنِ الصنعةِ (٢) التي فاتَت، وفي صورةِ الجُرِيِّ عملٌ لا يُعتَرَضُ بهِ علىٰ هذا لقيام الفارق.

[١١٣] مسألة: هل يجري الربابينَ السيّدِ وعَبْدِه (٣)؟

أجاب: نصَّ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ في «البُوَيْطِيِّ» في (بابِ المُكاتَبِ)

وما أجملَ الاطلاعَ على طرقِ الشريعة وبيانَ رخصها ليتمسَّك بها من تعسَّر عليه الأخذُ بعزائمها، ولا يهلك دونها، ولعلَّ تشنيعَ من شنَّع على متعاطي تلك الحيل مبنيٌّ على حيل لم تستوفِ الشروطَ شرعاً أو للخروج من الخلاف تورُّعاً، إلا أن الثاني لا يورث تشنيعاً، ولا يوجبُ تقريعاً. وأما ما اختاره بعض المتورعين من المتأخرين من حرمة تعاطي حيل الربا مطلقاً مغلطين القائلين بجوازها مشددين النكير على من يتعاطاها فلا شك أن مقاصدهم في ذلك حسنة إلا أنهم لو وقفوا على بساط الأدب مع هذَين الإمامين واقتصروا على اختيار موافقة الآخرين لكان أوفق بتفاوت المقامين وأقربَ إلى قبول الموعظة لدى المحتاطين، على أنه ماذا على من تخلّص بمكروهِ لدى قوم وحرامٍ عند آخرين من كبيرة لدى كلّ المسلمين؟! وهل التشنيعُ عليه إلا غلو في الدين أو تَغالي يؤدي إلى حرج مبين؟! وما كفى هؤلاء المشدّدين تغليطُ هذَين الإمامين حتى قالوا: كها غلط أبو بكر وعمر، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». هذَين الإمامين حتى قالوا: كها غلط أبو بكر وعمر، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». (1) لأن المقبوضَ بالشراء الفاسد لفقد شرط أو لشرط فاسدٍ يضمنه المشتري ضهان الغصب؛ لأنه

⁽١) لأن المقبوضَ بالشراء الفاسد لفقد شرط أو لشرط فاسدٍ يضمنه المشتري ضمان الغصب؛ لأنه مخاطبٌ كلَّ لحظةٍ بردّه، فيضمنه عند تلفه بالمثل في المثلي وبأقصى القيم في المتقوِّم من وقت القبض إلى وقت التلف. انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٤١٠) و «أسنى المطالب» (٢: ٣٦).

⁽٢) في (م): «الصيغة».

⁽٣) سيأتي للمصنف في (كتاب العتق إلىٰ آخره) جوابٌ علىٰ مثل هذا السؤال، وهو برقم (٨٨٥)، فلينظر.

علىٰ أنهُ لا رِبا. ولفظُهُ: «وكانَ الشافعيُّ لا يرىٰ بينَ المُكاتَبِ وبين سيِّدهِ رِبا». وهذا غريب(١).

[١١٤] مسألة: رجلٌ اشترى نِصفَ بستان، وشُرِطَ على المشتري خِدمةُ النِّصفِ الذي للبائع بيدِهِ فعَمِل، هل يستحقُّ أجرة؟

أجاب: نعم، يَستحقُّ إذا كانَ إنها عَملَ على ظنِّ حصولِ المبيعِ له (٢)؛ بخلاف الإجارةِ الفاسدة، فإنهُ يَستَحقُّ العاملُ فيها أجرةَ المثلِ وإنْ عَلِمَ فسادَها (٣).

⁽۱) ذكر المصنفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ١١٤) ونصها: «لا ربا بين السيدِ وبين عبدِه، قاله ابنُ المنذر في «الإشراف» عن جماعةٍ من أهل العلم. ثم قال: «وهذا على مذهب الشافعي، وبه يقول». انتهى وقد رأيتُ في البُوَيْطي في باب المكاتَب: «وكان الشافعيُّ لا يرى بين المكاتَب وبين سيدِه ربا». وهذا غريب».

قلت: رجعتُ إلى النسخة المحققة من «مختصر البويطي» في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة؛ فوجدتُ أصولها الثلاثة متفقةً على إسقاط (لا) النافية، وعليه فتنفرد نسخة المصنف من بين هذه النسخ بها ذكره من النفي.

⁽٢) توضيح السؤال وجوابه: أن شراء ذلك الرجل لنصف البستان باطل؛ لاقتران شرط الخدمة المذكور؛ فهو بيع وشرط وهو باطل. فلما خَدَم المشتري في نصف البستان الذي للبائع؛ فإن كان يخدم على ظن أن البيع صحيح وأنه مَلك نصف البستان وأنه يخدم في نصف البائع وفاء بشرط البيع كان حينئذ يعمل طامعاً لا متبرعاً، فلما تبين له بطلان البيع استحق أجرة المثل. أما إن لم يكن يظن ملكه للنصف؛ فإنه حينئذ يكون قد عمل متبرعاً فلا يستحق الأجرة.

⁽٣) في (ت): «فسادهما». وقد ذكر المصنفُ فتواه هذه بالسؤال والجواب في «حواشيه على شرح الروضة» (٣: ١١٩).

[١١٥] مسألة: لوْ تَلِفَ الثوبُ المُشْتَرَىٰ علىٰ أَنهُ عَشْرَةُ أَذْرِع، فإذا هو تِسعة، فهلْ يَثبتُ للمُشْتَرِي الأَرْشُ؟ وإذا استأجرَ أرضاً علىٰ أنها فدّانٌ وظهرتْ نِصفَ فدّانٍ بعدَ مُضِيِّ المدّةِ أَوْ في أثنائها، فهلْ يَثبتُ لهُ الأَرْشُ أَمْ لا؟

أجاب: نعم، يَثبتُ للمُشْتَري الأَرْشُ(١)، وكذلكَ يَثبتُ للمستأجِر الأَرْشُ (١)، وكذلكَ يَثبتُ للمستأجِر الأَرْشُ فيها استوفاهُ ناقصاً. ولوْ قيلَ: يَفسخُ المستأجِرُ (٢) الإجارةَ فيها مَضَىٰ وما يُسْتَقْبَل، ويُعْطي أجرةَ المثل، ويَرجعُ بالمسمّىٰ ويَأخذُ التفاوت؛ كانَ مُمكناً على بُعد، والذي تَقدَّمَ أَرجح (٣).

[١١٦] مسألة: إذا اشترى شيئاً شراءً فاسداً، وبنى المشتري أو غَرس، فجاءَ المُستَحِقُّ فنَقَضَ بِناءَهُ أو قَلَعَ غِراسَه، فهلْ لَهُ (٤) الرجوعُ بأَرْشِ النقصِ (٥) أمْ لا؟

أجاب: الأصحُّ أنَّ لهُ الرجوعَ بأَرْشِ النقص، كما هوَ مذكورٌ في نظيرِهِ في الغَصْب^(٦).

⁽١) ولو لم يتلف الثوب لثبت للمشتري الخيار في الفسخ، وإذا أجاز يجيز بجميع الثمن على الأظهر، وبقسطه على القول الآخر. انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٤٠٩).

⁽٢) قوله: «المستأجر» ساقط من (م).

⁽٣) ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ١٢٧).

⁽٤) أي: المستحق.

⁽٥) في (ك) و(ز) و(ت): «النقض». والمراد بالنقص الحادث في الأرض بعد البناء والغراس عما كان قَبْل ذلك.

⁽٦) قال في «المنهاج»: «زيادة المغصوب إن كانت أثراً محضاً كقصارةٍ فلا شيء بسببها، وللمالك تكليفُهُ ردّه كما كان إن أمكن وأرشُ النقص. وإن كانت عيناً كبناء وغراس كُلِّف القَلْعَ».=

[۱۱۷] مسألة: لوِ اشترىٰ سَفيهٌ مِنْ سَفيهٍ شيئاً وقَبَضهُ وأَتْلفه، هلْ يلزمُهُ ضَانُه؟

أجاب: نعم، يلزمُهُ ضمانُه (١)، بخلافِ ما إذا اشترىٰ مِنْ غيرِ سفيهِ وأتلفَه، فإنهُ لا يلزمُهُ ضمانُه (٢).

[١١٨] مسألة: السُّفهاءُ المحجورُ عليهمْ إذا كانوا في موضع لا حاكمَ فيهِ ولا مَنْ يَصْلُحُ للتصرُّفِ لكونِهِ تحتَ الحَجْر، هلْ يجوزُ مُبايعتُهمْ بعضُهمْ مِنْ بعضٍ إذا لم يُمكِنْ مُراجعةُ الحُكّام ولا مَنْ يصلُحُ للتصرُّف؟

قال الشُّراح بعد قوله آخر (كُلَّفَ القلع): «وأرش النقص». انظر: «تحفة المحتاج» (٦: ٤٢)
 و «مغنى المحتاج» (٢: ٢٩١).

وقد ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ١٢٨) بأبسط مما هنا ونصه عند قول «روضة الطالبين»: (إذا اشترى شراء فاسداً إلخ): «فلو بنى المشتري أو غَرس، فجاء المُستَحِقُّ فنقَضَ بِناءَهُ أو قَلَعَ غِراسَه، في رجوعه بأَرْشِ النقصِ وجهان في «فتاوى القاضي المُستَحِقُّ فنقَضَ بِناءَهُ أو قَلَعَ غِراسَه، في رجوعه بأَرْشِ النقصِ وجهان في «فتاوى القاضي الحسين» في مسائل الإجارة؛ أحدهما عن ابن شريج: لا يرجع. والثاني: يرجع. ولم يرجِّح المقاضي شيئاً من الوجهين، بل حكى عن الشافعي نصَّينِ يدلَّان على ثبوت الرجوع فيها وفي مسألة النفقة التي صحَّح المصنفُ فيها من زياداته: أنه لا يرجع. ولكن الأصحَّ الرجوع في مسألة أرش النقص دون الإنفاق، كما هو مذكورٌ في نظيره في الغصب، والله أعلم».

قلتُ: يعني بمسألة النفقة ما لو أنفق المشتري على العبد المشترَى بشراء فاسد مدَّة، هل يرجع بها على البائع إن يرجع بها على البائع إن كان المشتري عالماً بفساد البيع، وإلا فوجهان. قلتُ: أصحُّها: لا يرجع، والله أعلم».

⁽١) قطعاً صرّح به أصحابُنا، وفِقهُهُ ظاهرٌ كما قال الإمام النووي في «روضة الطالبين» (٤: ١٨٤).

⁽٢) لأن الذي أقبضه هو المضيعُ. ويستردُّ وليُّ السفيه الثمنَ إن كان أقبضه. «روضة الطالبين» (٤: ١٨٤).

أجاب: نعم، يجوزُ مبايعتُهمْ بعضِهمْ مِنْ بعضٍ في هذهِ الحالةِ في المأكولِ وما يسترُ العورةَ والأشياءِ الضروريةِ خاصَّة.

[١١٩] مسألة: رجلٌ قالَ لرجل: (جاء (١) عليكَ دِرهمٌ لله)، فقال: (ما معي شيء)، فقال: (اشتريتُ موجودَكَ بألْفَيْ دِرهم)، فقال: (بعتُكَ كلَّ ما تملكُهُ يَدَيَّ بألفِ دِرهم)، فقال: (وأنا اشتريتُ). ولم يعيِّنِ البائعُ للمُشتري شيئاً ممّا تملكُهُ يدُه. فهل يجوزُ هذا البيعُ على هذا الحُكم أمْ لا؟ ولمَ يتسلّم المُشتري شيئاً ممّا تملكُهُ يدُه. فهل يجوزُ هذا البيعُ على هذا الحكم أمْ لا؟ ولمَ يتسلّم المُشتري شيئاً ممّا تملكُهُ يدُ البائع، فهل يجوزُ هذا البيعُ على هذا الحكم؟ ثمّ بعدَ ذلكَ تَقايَلا (١) أحكامَ البيعِ فيها قالاهُ ولم يُعَيِّنا شيئاً، فهل تصحُّ هذهِ الإقالةُ (٣) على هذا الحكم؟

وفي يومِ ذلكَ قالَ المُشتري لرجلِ آخر: (بعتُكَ ما اشتريتُهُ مِنْ فلانِ بألفِ دِرهم ودِرهم)، فقالَ له: (وأنا اشتريتُ). ولم يُعيِّنا شيئاً. ولم يَتسلم المُشتري الثاني شيئاً وأَبْراً ذِمتهُ مِنْ هذا الثمنِ الثاني وقَبِلَ البراءة، فهلْ يجوزُ (٤) هذا البيعُ الثاني والبراءة؟

أجاب: لا يجوزُ البيعُ المذكورُ (٥) الذي فيهِ الجهالةُ المانِعةُ مِنْ صحّةِ البيع، ولا البيعُ المترتِّبُ عليه.

⁽١) قوله: «جاء» ساقط من (ز).

⁽٢) أي: فسخا البيع.

⁽٣) في (ت): «المقابلة».

⁽٤) في (ز): «تجوز».

⁽٥) ولا يصحّ؛ لأن شرطَ صحة البيع العلم بالمعقود عليه، وما في صورة السؤال غيرُ معلوم.

[۱۲۰] مسألة: شريكانِ في ناقة، باعَ أحدُهما نصيبَهُ في غَيْبةِ الآخَرِ وسلَّمها للمُشتري (١)، ثمَّ حضَرَ الغائبُ فباعَ نصيبَهُ بعدَ أخذِها (٢) للبائع (٣)، فأقامتْ عندَهُ أياماً ثم ماتَت (٤)، وهوَ لم يكنْ أخذَ مِنَ المُشتري شيئاً، فلمَّا طالبهُ بِثَمنِ النِّصفِ امتنعَ لكونِها ماتَتْ عندَه، فهلْ يكونُ ثَمَنُ النَّصفِ مُسْتَحَقَّا عليه؟

أجاب: ثَمَنُ النَّصفِ مُسْتَحَقُّ (٥) على المُشتري الذي تسلَّمَ الناقة، وكانَ المُشتري الذي استولى المُشتري عليهِ المُشتري المذكورُ ضامناً لنصيبِ الشريكِ الغائبِ الذي استولى المُشتري عليهِ بغيرِ إذنِ الشريكِ الغائب، وكذلك بائعُ المشتري (٦). فلمَّ أخذَ الغائبُ الناقةَ مِنَ المُشتري ارتفعَ ضمانُ نصيبِ الغائبِ عنِ المُشتري وعنْ بائِعِه.

ثُمُّ يُنْظَر؛ إنْ سلّمَها لهُ باختيارِهِ فلا ضمانَ على الغائبِ الذي حضرَ وسلَّمهُ المُشتري الناقة.

ثمَّ إِنَّ الغائبَ لمَّا بِاعَ نصيبَهُ وسلَّمَ الناقةَ للبائعِ (٧) الأولِ بغيرِ إذنِ المُشتري المُشتري، المُشتري، المُشتري،

⁽١) في (ز): «المشترى».

⁽۲) في (ز): «أخذهما».

⁽٣) في هامش (م) هنا: «أي: بعد أن أخذها الغائبُ من المشتري».

⁽٤) في (م): «وماتت».

⁽٥) في (ز): «يستحقّ». وفي (ت): «مستحقّا».

⁽٦) العبارة في (ز): «وكانَ المُشتري المذكورُ ضامناً لنصيبِ الشريكِ الغائبِ، وكذلك بائعُ المشتري عليهِ بغير إذنِ الشريكِ الغائب، وكذلك بائع المشترى».

⁽٧) في (ز): «البائع».

فإذا لم يرتفع (١) ضهانُ هذا إلا (٢) بطريقٍ شرعيٍّ فإنَّ للمُشتري التعلُّقَ على بائعِهِ بضهانِ نصيبِه، وللبائع (٣) عليهِ الثَّمَن، وقدْ يحصُلُ التَّقاصُ (٤) بشروطِه، وصاحبُ الفضلِ يرجِعُ به.

وأمّا إذا كانَ الغائبُ سلَّمَ المُشْتَرِي منهُ (٥) الناقةَ بإذنِ شريكِهِ المُشتري المُذكورِ فلا ضمانَ على المغائبِ ولا على المُشتَرِي منه، وللبائِع مطالبةُ المُشتَرِي منهُ بالثَّمَنِ الذي عليه، وكذلكَ لوْ سلَّمَ الناقةَ بغيرِ إذنِهِ ولكنْ سقطَ ضمانُهُ بطريقِ شرعيٍّ لهُ مطالبةُ المُشْتَرِي منهُ بالثَّمَن.

[١٢١] مسألة: وكيلُ بيتِ المالِ باعَ شخصاً أرضاً محدودةً بحدودٍ أربعة، ثمَّ قالَ الـمُوثِّق: (ومِساحةُ القطعتَيْنِ المذكورتَيْنِ طُولاً وعَرْضاً في التكسيرِ مِثَتا فَدّان)، هلِ الذي وقعَ عليهِ العقدُ الأرضُ المحدودةُ الموصوفةُ سواءٌ كانتْ فُدُنْها أقلَ أوْ أكثر، أو العقدُ على عددِ الفُدُن؟

أجاب: العِبرةُ بالحدودِ المعروفة، فيكونُ (٦) جميعُ ما أحاطَتْ بهِ الحدودُ

⁽١) في (ز): «ترتفع».

⁽٢) قوله: «فإذا لم يرتفعْ ضهانُ هذا إلا» ساقط من (م).

⁽٣) في هامش (م) هنا: «أي: بائع المشتري أولاً، وهذا البائعُ هو الشريكُ الغائبُ وقد اشترى من الغائب وسلم الناقة منه، فلهذا الثمن على المشتري أولاً وللمشتري عليه قيمةُ نصفه التى سلمها ...» وموضع النقاط كلام غير واضح.

⁽٤) في (ز): «التقايض».

⁽٥) في هامش (م) هنا: «وهو البائعُ أولاً المشتري ... من الغائب».

⁽٦) في (ز): «فتكون».

مبيعاً؛ لأنَّ العِلمَ بالمبيعِ يكونُ بحدودِهِ لا بمجرَّدِ ذِكرِ عددِ فُدُنِه؛ ولأنهُ يصيرُ معنى الكلامِ الحدَّ المعيِّنَ للابتداءِ والانتهاءِ إذا وقعَ عقدُ البيعِ بالإشارةِ إليهِ (بعتُكَ مِنْ هنا إلى هنا)، وإذا وقعَ العقدُ في الغَيْبة: (بعتُك مِنَ الموضعِ الفلانيِّ إلىٰ الموضعِ الفلانيِّ). وحينئذٍ فالمحدودُ مَبِيعٌ بلا تَوَقُّف، وذِكْرُ القَدْرِ بعدَ ذلكَ لا يقتضي الخروجَ عنِ الحدّ.

[۱۲۲] مسألة: إذا حكمَ الحاكمُ بمُوجَبِ هذا العقدِ وزادَتْ فُـدُنُ الأرض، هلْ يَدخُلُ الزائِدُ في حكمه؟ وهلْ لحاكمٍ يرىٰ باعتبارِ العَددِ الحُكمُ بِبُطلانِ البيع في القدرِ الزائد؟

أجاب: نعم، مِنْ مُوجَبِ حُكْمِ الحاكمِ الشافعيِّ أنَّ الذي دَخلَ في الحدودِ يكونُ مبيعاً. وليسَ لحاكمٍ يرى أنَّ العبرة بالعدِّ أنْ يَحكمَ بِبُطلانِ البيعِ في الزائدِ على قدر (١) المِساحة.

ثُمَّ صدورُ الحكمِ المشروحِ قويّ، ومَنْ نِعُ^(٢) مَنْ يرى: أَنَّ العبرةَ بالعدَّ؛ ضعيف. فكيفَ يُنْقَضُ بهِ الحكمُ بالمَنْزعِ القويّ^(٣)!

⁽١) قوله: «قدر» ساقط من (ز).

⁽٢) قال في «اللسان» (ن زع): «يقال للرجل إذا استنبط معنى آيةٍ من كتاب الله عزَّ وجَلّ: قد انتزع معنىً جيدا. ونَزَعَه مثلُه؛ أي: استخرجه». وهو مجازٌ كها في «تاج العروس» (ن زع).

⁽٣) في هامش (م) هنا ما نصه: «هذه المسألةُ وقعت في زماننا في حرائم الصالحية في ناحية القنطرة، فأفتى العلماءُ فيها: بأن العبرةَ بالحدود لا بالعدد، أخذوا المسألة من هذه. وحينئذِ فليس لحاكم يرى أن العبرةَ بالعدد أن ينقضَ حكمَ الشافعيّ بالحدود وإدخال الزائد على العدد فيها، كما صرّح به».

[۱۲۳] مسألة: مكانٌ موقوف؛ احتكر الموقوف عليه قطعة ملاصِقة للمكانِ الموقوف، وأقام بها جداراً وأَسْقَفَه، وجعلَ أطراف السقفِ على الموقوف، وليسَ لهذا المكانِ ممرٌ إلا مِنَ الوقف، ولا يُنتَفَعُ به إلا تَبَعاً للوقف، هل يصحُّ بيعُ هذا المكانِ المذكورِ (١) ورَهنُهُ ووقفُهُ (٢) على جهةِ الوقف؟

أجاب: إذا لم يكن للمكانِ المذكورِ عمرٌ إلا مِن عمرِّ الوقف، ولم يكنْ هناكَ ما يَقتضي إثباتَ حقِّ المرورِ من الوقف، ولا يُمْكنُ إحداثُ عمرٌ لهُ مِنْ شارعٍ ولا غيرِهِ فلا يصحُّ بيعهُ ولا رهنُه، وأمّا وقفُهُ علىٰ جِهةِ الوقفِ فإنهُ صحيح.

ولو كانَ البيعُ والرهنُ وَرَدَ على الآلاتِ المملوكةِ للراهِنِ فهوَ صحيح، كما لوْ باعَ^(٣) آلاتٍ لهُ في أرضِ مغصوبة (٤).

[١٢٤] مسألة: رجلٌ اشترى داراً مِنْ وكيلِ بيتِ المالِ ظنَّا منهما أنها (٥) مَوْروثةٌ (٦) لبيتِ المال، وقبضَ وكيلُ بيتِ المالِ مِنَ المُشتري بعضَ الثَّمَن، فأذِنَ لعاملِ بيتِ المالِ في قبضِ باقي الثَّمَنِ فقبضَه. ثمَّ ظهرَ فسادُ البيعِ بحضورِ صاحِبِ الدار، فهلْ للمُشتري الرجوعُ على وكيلِ بيتِ المالِ بجميعِ الثَّمَنِ أوْ على كلِّ واحدٍ منهما بها قبضَه، أوْ لهُ المطالبةُ لَنْ شاءَ منهما؟

⁽١) قوله: «المذكور» ساقط من (م).

⁽۲) في (م): «أو رهنه أو وقفه».

⁽٣) في (ز): «أباع».

⁽٤) في (ز): «مغصوب».

⁽٥) في (ك): «أنهما».

⁽٦) في (ز): «مو زونة».

وإذا ثبتَتْ لهُ مطالبةُ (١) مَنْ شاءَ منهما فاختارَ وكيلَ بيتِ المالِ فوجدَهُ قدْ مات، فهلْ لهُ المطالبةُ في تركتِهِ أمْ لا؟

أجاب: نعم، لهُ أنْ يرجعَ على وكيلِ بيتِ المالِ بها قبضَهُ بنفسِهِ إنْ كانَ باقياً، وكذا إن تلف في يده بتقصير منه أو أتلفه تعدّياً.

فأمّا إنْ كانَ قدْ صُرِفَ في مصارفِ بيتِ المالِ؛ فإنَّ للمشتري الرجوعَ بذلكَ في مالِ بيتِ المال، وهكذا(٢) حُكْمُ ما قَبضهُ العاملُ؛ يرجعُ المشتري إلىٰ عينِهِ إنْ كان باقياً، وما تَلِفَ في يدِهِ بتقصيرٍ أو أتلفهُ مُتعدّياً فللمُشتري أنْ يُغَرِّمَهُ بدلَه.

وإنْ صُرِفَ في مصارفِ بيتِ المالِ فلهُ الرجوعُ بهِ في مالِ بيتِ المال(٣).

وإذا ثبتَ للمشتري الرجوعُ على وكيلِ بيتِ المالِ كما تقدّمَ فلهُ الرجوعُ في تركتِهِ بطريقِهِ المُعتَبر.

وإذا لم يثبت للمشتري (٤) الرجوعُ إلا في بيتِ المال، فلا تَعَلُّقَ لهُ بالوكيلِ ولا بالعاملِ إذا لم يَظهَر تقصيرٌ في الإقدام على البيع.

[١٢٥] مسألة: رجلٌ اشترى طاحوناً وتسلَّمها وأصلَحَ ما يَتوقَّفُ الانتفاعُ عليهِ واستعملها، ثمَّ ادّعاها (٥) شخصٌ بمقتضى ابْتياعِها مِنْ

⁽١) في (ت): «وإذا ثبت له المطالبة».

⁽٢) في (ز): «وهذا».

⁽٣) قوله: «فلهُ الرجوعُ بهِ في مالِ بيتِ المال» ساقط من (ت).

⁽٤) قوله: «للمشتري» ساقط من (ز).

⁽٥) في (ز): «أعادها».

مالكها قَبلَ البيعِ الثاني وأقامَ بيّنةً. فهل سكوتُهُ في المدّةِ قادحٌ في دعواه؟

وإذا لمْ يكنْ قادحاً؛ هلْ يَلـزَمُ المُشتري الثاني أجرةُ مثلِ الطاحونِ قَبلَ إصلاح؟

وهلْ للبائعِ مَدخَلٌ في غرمِ الأجرةِ عنِ المدّة المذكورةِ لتلبيسِه (١)؟ وما حكمُ الأعيانِ التي تهيّأتْ بها الطاحون، وحُكمُ مُؤنةِ قَلْعِها؟

أجاب: لا يكونُ سكوتُهُ قادحاً في ذلك، ويلزمُ المشتري أجرةُ مثلِ الطاحونةِ قبلَ الإصلاح، وأمّا ما تجدّد ممّا يتعلقُ بآلاتِ المُشتري فإنهُ لا يلزمُهُ ذلك، وما تجدّد بإصلاحِ الحَجَرِ أو القاعدةِ أو نحوِ ذلك، فإنهُ يلزمُه.

[۱۲٦] مسألة^(٣): رجلُ اشترىٰ حوشاً^(٤) مُشتَملاً علىٰ بئرِ وأشجارِ وأبنية، والأرضُ مُحْتَكَرةُ^(٥) معه، فوقفَ المُشتري البئرَ المذكورة، وسَبَّـلَها^(٦)

⁽١) في (ز): «ليلتبسه».

⁽٢) في (ز): «ذكروا لصاحب».

⁽٣) في هامش (ك) هنا ما نصّه: «بلغ مقابلة».

⁽٤) حوش الدار: فناؤه. «المعجم الوسيط» (ح و ش).

⁽٥) صورة الأرض المحتكرة على ما جرت به العادة: أن يُـؤذنَ في البناء في أرض موقوفة أو مـملوكة بأجرةٍ مقدرةٍ في كـلِّ سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مدة. فهي كالخراج المضروب على الأرض كلَّ سنة بكذا، واغتُفِر ذلك للضرورة. انتهى. «حاشية الشبرامَلِّسي على نهاية المحتاج» (٥: ١٩٦).

⁽٦) في هامش (ك) مقابل هذه المسألة ما نصّه: «بلغ مقابلة».

علىٰ المسلمين، ثمَّ باعَ الحَوْشَ إلا البئرَ. فهلْ للمُشتري الثاني منعُ الناسِ مِنَ الدخولِ إلىٰ البئرِ للانتفاع؟ وهلْ وقفُ البئرِ صحيح؟

أجاب: ليسَ للمُشتري الثاني منعُ الناسِ مِنْ ذلك، والأمرُ في ذلكَ مُعلَّقُ بأصحابِ الحِكْرِ إِنْ لمْ يكنْ هناكَ إجارةٌ للبائع، فإنْ كانَ هناكَ إجارةٌ للبائع فالمرورُ مِنْ مُقتضى إجارةِ البائع (١)، وليسَ للمُشتري في المرورِ المذكورِ عُلْقة.

[۱۲۷] مسألة (٣): شخصٌ لهُ بناءانِ متجاوران، باعَ أحدَهما، وبينَهما جدارٌ مِنْ حقوقِ المِلْكِ الذي لم يَبِعْهُ حاملٌ لبعض (٤) رَوْشنِ (٥) الأخشابِ مِنَ المبيع وبعضِ غرودِه (٦) وبنائِه.

واتَّفَقَ المتبايِعانِ على إبقائِهما على ذلكَ مِنْ غيرِ أُجرةٍ على المُشتري، ثمَّ باعَ المالِكُ نصفَ البناءَيْن في الجدارِ المذكورِ كما هو، فأرادَ المشتري الثاني إلزامَ

⁽١) في (ز): «البيع».

⁽٢) انظرها في: «تحفة المحتاج» (٦: ٢٣٩).

⁽٣) هذه المسألة ساقطة من (م).

⁽٤) في (ز): «البعض».

⁽٥) الرَّوْشن: الرَّف، أو الكُوَّة. «لسان العرب» (رشن).

⁽٦) الغرود ـ بالغين المعجمة والدال المهملة ـ جمع غَرْد ـ بفتح الغين وإسكان الراء ـ : الخُصّ ـ بضم الخاء والصاد المشددة ـ . «حاشية الشّرييني على الغرر البهية شرح البهجة الوردية» (٣: ١٤٣) و «القاموس» (غ ر د).

الأولِ بقلعِ ما عليهِ مِنَ الأخشابِ وغيرِها معَ علمِهِ بالحالِ عندَ البيع، فهلْ له ذلك؟ وإذا ادّعى جَهلَ الحالِ هلْ يثبتُ لهُ الخِيارُ أمْ لا؟

أجاب: ليسَ للمُشتري النصفَ المذكورَ إلزامُ مشتري البناءِ الأولِ برفعِ رَوْشَنِ الأخشابِ والبناءِ والغردِ المحمولِ ذلك على الجدارِ^(۱) المذكور، ولا فَرْقَ بينَ أَنْ يكونَ المُشتري المذكورُ عالماً بذلكَ أَوْ جاهلاً، ويثبُتُ الجِيارُ لهُ في فسخ البيع إذا كانْ جاهلاً بذلك.

[۱۲۸] مسألة: رجلٌ اشترىٰ ثلاثةً وعشرينَ سَهْاً مِنْ دار، ولمْ يَعلمِ المُستَحِقَّ للسهمَ الآخر، فسكنَ في الدارِ وعَمَّرَ وغيَّرَ معالمَ الدار، ثمَّ بعدَ مدّةٍ أثبتَ شخصٌ أنَّ السهمَ الآخرَ وقفٌ عليهِ مِنْ جهة جدِّه، وأرادَ مشاقَة المُشتري وهَدْمَ ما بناهُ على الوجهِ المذكور، فهلْ لهُ ذلك؟ وهلْ لهُ المطالبةُ بغيرِ أجرةِ المثلِ عنِ السهمِ المذكورِ مدّةَ استيلاءِ المُشتري عليه؟ وهلْ يُمْنَعُ مِنَ أجرةِ المثلِ عنِ السهمِ المذكورِ مدّةَ استيلاءِ المُشتري عليه؟ وهلْ يُمْنَعُ مِنَ الإضرارِ بالمُشتري؟ وهلْ يُلزَمُ بإعادةِ المعالمِ على ما كانتْ عليهِ لأجُلِ السهمِ الشائع؟

أجاب: ليسَ لهُ قصدُ الضِّرارِ الذي لا تعودُ على جهةِ الوقفِ منهُ مصلحة، فإذا كانَ الهدمُ لا يحصلُ بهِ منفعةٌ للوقفِ ولا لمُستَحِقِّهِ وكانَ يفوتُ بهِ على الوقفِ الأجرةُ وكانَ النظرُ في ذلكَ للحاكم _حيثُ لم (٢) يثبتْ للمذكورِ نظر _؟

⁽١) في (ك): «الجواز». وفي (ز): «الجوار».

⁽٢) في (ز): «لا».

فالحاكمُ يفعلُ ما تعيّنتِ المصلحةُ فيهِ مِنْ إبقاءِ^(١) ما ذُكِرَ بأجرةِ المثل. ويُمْنَعُ المَذكورُ مِنَ المُشاقَّةِ والإِضرار. وأمّا المعالم؛ فينظرُ الحاكمُ في ذلكَ ويفعلُ ما تقتضيهِ المصلحة.

[۱۲۹] مسألة: امرأةٌ كانتْ صغيرةً في بلادِ التتار، وأبواها حُرّانِ كافران، فباعها أبوها لتاجر، ثمَّ باعها التاجر، ثمَّ اشتراها رجلٌ مِنْ سِيواس^(۲)، فكسبها شخصٌ غصباً مِنْ سيّدِها وباعها، فأهداها المُشتري لبعضِ الملوك، فوهبها الملكُ لشخص، ثمَّ اشترتْ نفسَها منهُ وتـزوجتْ وحجّتْ، فوَجدَتْ بنتَ سيّدِها الذي أُخِذتْ منهُ بمكة المشرّفة، فقالتْ لها: (حجُّكِ وحسناتُكِ لي وصدقتُك).

فهلْ تكونُ حسناتُها وحجُّها لها أوْ لبنتِ سيّـدِها؟ وهلْ (٣) يصحُّ بيعُ أبيها؟ وإذا لمْ يصحَّ فهلْ هيَ حرّةُ أوْ رقيقة؟

أجاب: حسناتُها وحجُّها لها دونَ بنتِ سيّدِها، ولا يصحُّ البيعُ الصادرُ مِنْ أبيها، وهي حُرّة.

وهذهِ المسألةُ قدِ اتّسعَ فيها الخَرْقُ، فأفتيتُ فيها بالحريّة؛ إمّا لأنَّ هذهِ غيرُ صورةِ الحربيِّ إذا قَهرَ أباهُ أوِ ابنَهُ (٤)؛ مِنْ جِهةِ أنَّ مجرّدَ الصِّغرِ لوْ كانَ

⁽١) في (ك): «إيفاء».

⁽٢) دولة بالروم. «القاموس» (س و س). وهي اليوم مدينة في وسط تركيا.

⁽٣) في (ز): «أو هل».

⁽٤) في (م): «وابنه».

الصغيرُ بهِ مقهوراً لَلَزِمَ مِنْ ذلكَ: أنَّ الأَبَ يَمْلِكُ أُولادَهُ الصغارَ في حالَةِ الرَّضاع وبعدَها، وهذا ليسَ محلَّا للخلافِ بينَ ابنِ الحدّادِ^(١) وغيرِه^(٢).

وإمّا لاختيارِنا في الفتوى ما اختارَهُ ابنُ الحدّاد (٣)، خلافاً لِما صَحَّحَهُ في «الروضةِ» تَبَعاً «للشرح»(٤).

وإمّا لأنَّ البيعَ إذا حصلَ بهِ القهرُ فاللِلكُ بالقهرِ متأخَّرٌ عنِ البيعِ أَوْ مُقارِنٌ لهُ اللهُ وَأَلَّمُ اللهُ اللهُ عنهُ للمُشتري. له (٥)، فلا يكونُ البيعُ المذكورُ مقتضياً لِلكِ القاهِرِ لانتقالِ اللِلكِ عنهُ للمُشتري.

أحدهما: لا؛ لأنه يَعْتِق عليه بالملك فلا يستقرُّ له ملك حتىٰ يبيعه. وبه قال ابنُ الحداد. والثاني: نعم؛ لأن القهر دائم، فكما يرفعُ ابتداؤُه الحريةَ الأصليةَ يرفعُ دوامُهُ العتقَ المرتّبَ علىٰ الملك. انظر: «روضة الطالبين» (١٢: ١٣٤) و«العزيز شرح الوجيز» (١٣: ٣٤٥).

ابنه هل له بيعُه؟ فيه وجهان:

⁽۱) هو الإمامُ الجليلُ أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر بن الحداد الكِناني المصرى (۲۲٤-۳٤٥هـ) صاحب «الفروع»، كان متعبداً خاشعاً حافظاً للغة واسعاً في الفقه عالماً بالحديث والرجال والتاريخ، أخذ الفقه عن الفريابي وغيره وجالس أبا إسحق المروزي. له كتاب «أدب القضاء» في أربعين جزءاً، و «الباهر في الفقه» في نحو مئة جزء، و «جامع الفقه والمولَّدات» وهو كتاب «الفروع» صغيرُ الحَجْم، لكن اعتنى به الأئمة وشرحوه. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٣: ٧٩-٩٨) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٣٢-١٣٣).

⁽٣) وهو: أنه إن قَهَر أباهُ أو ابنه يملكه، لكن لا يصحُّ منه بيعه؛ لأنه يعتق عليه لمجرد الملك كما تقدّم.

⁽٤) الذي في «الشرح» (١٣: ١٣٥) و «روضة الطالبين» (١٢: ١٣٤) ذِكْرُ الوجهين من غير تصحيح عند ذكرهما، لكنهما قالا بعد ذكرهما: «ويشبه أن يرجح الأول» والأول هو الوجه القائلُ به ابنُ الحداد، فلم يظهر لي مخالفةُ الشيخين لابن الحداد كما يقول المصنف، والله أعلم.

⁽٥) أي: على الخلاف في أن المعلولَ يقارن علته زماناً أم يَعْقُبها. انظر: «شرح المحلي على جمع الجوامع» مع «حاشية البناني» (٢: ٤٢٩).

وقدْ أفتيتُ هذهِ المرأةَ بذلك، لِما رأيتُ مِنَ المُقتضي لذلك، فإذا جرتِ المرأةُ على ذلكَ تخلّصتْ مِنْ هذهِ الشبائِك، وتسهَّلتْ لها المسالك، بما ظهرَ مِنَ المَدارك، اللهمَّ نجّنا مِنَ المهالك، فلكَ الحمدُ والشكرُ على ما منحتْ هنا وهناكَ وهناكَ وهنالك، والمقصودُ دفعُ الحرج عنْ أهلِ الدِّين، ونفع المهتدين.

النصف الآخر الذي بقي على ملك البائع مِنْ مالِه ما دامتِ الفرسُ تحت يدِهِ النصفَ الآخر الذي بقي على ملكِ البائع مِنْ مالِهِ ما دامتِ الفرسُ تحت يدِهِ النصفَ الآخر الذي بقي على ملكِ البائع مِنْ مالِهِ ما دامتِ الفرسُ تحت يدِهِ مِنْ غيرِ رجوع على البائع بشيءٍ مِنْ ذلك، ثمَّ أقامتِ الفرسُ عندَ المُشتري مدّة سنة. وللبائع ولدُّ رجلٌ غيرُ صالحٍ مخالفٌ لأبيه، فحضرَ إلى البلدِ الذي فيهِ الفرسُ وأخذها بيدِه العادِية، ورَكِبَ (٣) وسافرَ بغيرِ إذنِ والدِه وبغيرِ رضاه، فهلْ يَسقطُ شيءٌ مِنَ الثَّمنِ عنِ المُشتري بهذا أمْ لا؟ وهلْ يُكلَّفُ البائعُ إحضارَ ولدِهِ والمسافرة خلفهُ في البلدانِ (٤) أمْ لا؟ وهلْ للمُشتري مطالبةُ البائع والرجوعُ عليهِ بالكُلفةِ أوْ بشيءٍ (٥) منها؟

أجاب: لا يسقطُ شيءٌ مِنَ الثَّمَنِ عنِ المُشتري بمجرَّدِ ما ذُكِر، ولا يُكلَّفُ البائعُ إحضارَ ولدِه.

⁽١) في (ز): «للذي».

⁽٢) في الأصول عدا (م): «وأمر من يكلف» وفي (ز): «يكلفه». والمراد: من يتكفله بالنفقة.

⁽٣) في (ز): «وركبها».

⁽٤) في (م): «البلاد».

⁽٥) في (م) و (ت): «شيء».

وأمّا ما أنفقهُ المُشتري؛ فإنْ كانَ قدْ تبرّعَ بذلكَ فلا رجوعَ لهُ على البائع به، وإنْ لمْ يتبرعْ (١) بهِ ولكنْ وقعَ الاتّفاقُ بينهما علىٰ أنَّ المُشتري يركبُ وعليهِ العَلَف؛ فإنَّ للمُشتري الرجوعَ علىٰ شريكِهِ بنصيبهِ مِنْ ذلك، ولشريكِهِ الرجوعُ عليهِ بأجرةِ المثل (٢).

[۱۳۱] مسألة (۱۳): رجلٌ اشترى نصفَ حِجْرة (٤) مِنْ شخصَين، ولم يَعرِفْ صاحبَها الآخَرَ ولا حضرَ عنده في مدّة سِنين، فعرضَ له سفر، وكانتِ الحِجْرةُ صُحْبَتَهُ، فعرضَ لها شيءٌ مِنْ عوارضِ الخيلِ في الطريق، فباعَها هناكَ في قريةٍ حتى لا تتلفَ عليهِ بالكليّة. ثمَّ جاءَ شريكُهُ بالنصفِ المذكور، وذكرَ لهُ البيعَ وما جرى، فلمْ يُجِزِ البيعَ ولا رضيَ بذلك، وطلبَ حصّته وأُجرة النصفِ المنتري منهُ النصفِ والتسليم مِنْ عندِ المُشتري. فهلْ عليهِ غيرُ رُؤيةِ المُشتري منهُ ورَفْعِ اليدِ عنِ النصفِ والتسليم مِنْ عندِ المُشتري في مكانِهِ أَوْ رُؤيةُ المُشتري المنتري في مكانِهِ أَوْ رُؤيةُ المُشتري المنتري في مكانِهِ أَوْ رُؤيةُ المُشتري أو يَتراضيا فيما بينها؟

⁽١) في (م): «يترع».

⁽٢) أي: لما ركبه من نصيبه في الفرس.

⁽٣) هذه المسألة ساقط من (ز).

⁽٤) الحجر من غير هاء آخرها: الأنثى من الخيل. وزيادة الهاء لحن. «القاموس المحيط» (حجر).

⁽٥) أي: عما ركبه من نصيبه.

⁽٦) في (م) و (ت): «وأخذها».

⁽٧) في (م): «أو تتم».

⁽A) قوله: «له» ساقط من الأصول عدا (م).

أجاب: عليهِ أَنْ يُسَلِّمَ الشريكَ حصَّتَه، ولا تكفي رؤيةُ المُشْتري منه. وإذا كانتْ تالفةً فعليهِ ضهانُ حصّةِ شريكِهِ المذكور، وللشريكِ مطالبتُهُ بأجرةِ المثلِ عنْ نصيبِهِ مدّةَ استيلائِهِ واستيلاءِ المُشْتري منه.

ولصاحِبِ النصفِ المذكورِ أَنْ يُغَرَّمَ المُشتري^(١) أجرةَ المثلِ عنْ نصيبِهِ مدَّةَ استيلائِه، ولهُ أَنْ يُضَمِّنَهُ القيمةَ عنْ نصيبهِ إذا تعذَّرَ ردُّ الفرسِ المذكور.

وقرارُ ضمانِ القيمةِ علىٰ المُشتري (٢)، وكذلكَ أجرةُ المثلِ مدَّةَ استيلائِه، وأمَّا الأجرةُ لِما قبلَ ذلكَ فهيَ علىٰ البائع خاصّة.

[۱۳۲] مسألة: رجلٌ اشترىٰ نصفَ مِلكِ إلىٰ أجل، وضَمِنَهُ شخصٌ في الذِّمَّةِ على حُكمِ الأَجلِ بإذنِه، فسافرَ المُشتري وحلَّ الأجلُ ولم يُعْرَفْ مكانُ المضمون، فطُلِبَ الضامِنُ وأُلْزِمَ بالثَّمَن، ورُسِمَ عليهِ حتىٰ وُزِنَ بعضُهُ وعَجَزَ عن بقيّةِ الثمَن، فهلْ لهُ أنْ يبيعَ العينَ المبيعة ويُوَفِي (٣) منها؟

أجاب: ليسَ للضامِنِ ذلكَ بالنسبةِ إلى ما بقيَ مِنَ الدَّيْن، ولكنْ لهُ أَنْ يَطْلُبَ وَفَاءَ دينِهِ الذي أدّاهُ بمقتضى الضمانِ بالإذنِ مِنَ الذي للغائبِ مِنَ الْمُبتاعِ^(١) وغيرِهِ إذا لمْ يكنْ هناكَ رهنٌ يتقدّمُ المُرْتَهَنُ بهِ على غيرِه، وإذا أنفقَ ذلكَ وفي ما أمكنَه.

⁽١) أي: الذي اشترى من الشريك.

⁽٢) أي: الثاني.

⁽٣) في (ز): «وتوفي».

⁽٤) أي: من العين المشتراة، وهي: نصف الملك المذكور في السؤال.

وأمّا ما عَجَزَ عنهُ فلا يلزمُهُ القيامُ بهِ^(١) في حالةِ إعسارِه، والقولُ قولُهُ في الإعسارِ بيمينِهِ حيثُ لمْ يَظهرْ لهُ مالٌ والحالُ ما ذُكِر.

[۱۳۳] مسألة: رجلٌ اشترى قيراطَيْنِ (٢) مِنْ مِلك، فأقامَ بيدِهِ مدّةً تزيدُ على عشرينَ سنة، فهاتَ وَوُرِثَ عنه، وأقامتْ في يدِ الوارِثِ خمسَ عشْرَةَ سنة، ثمَّ ماتَ البائعُ وتركَ ولداً، فأخرجَ مِنْ يدِهِ كتابَ وقف: «وأنّ (٣) القيراطَيْنِ وقفٌ»، فهلْ يصيرُ وقفاً بمجرّدِ قولِه؟ وهلْ يُكلَّفُ إثباتَ الكتاب؟

وفي كتابِ الوقف: أنَّ الوقفَ قيراطانِ مِنَ المِلك، فهلْ ينحصرُ ذلكَ في القيراطَيْنِ اللَّذَيْنِ وقعَ عليهما العقد؟

أجاب: لا يلزمُ ذلكَ بمجرَّدِ قولِ ولدِ البائع، ويَحتاجُ الولدُ المذكورُ إلىٰ إثباتِ الوقفِ المذكورِ وإثباتِ أنَّ القيراطَيْنِ اللَّذَيْنِ وقع عليهما عقدُ البيعِ هما الموقوفانِ المذكورانِ في الوقفِ الذي أظهرَه.

* * *

⁽١) قوله: «القيام به» ساقط من (ز).

⁽٢) القيراطُ معيارٌ في القياس، «المعجم الوسيط» (ق رط).

⁽٣) قوله: «وأن» ساقط من (ت).

[باب الخيار]

[١٣٤] مسألة: لوْ عَـزَلَ الْمُوكِّـلُ الوكيلَ في زمنِ خيارِ المجلسِ قبلَ الافتراق، أو ماتَ الْمُوكِّلُ في المجلس، هلْ يَبطلُ البيعُ أمْ لا؟

أجاب: ذَكَرَ الرُّويانيُّ في «البحرِ» في الفروعِ المذكورةِ قبلَ بابِ بيعِ اللحمِ باللحمِ النُّويانيُّ في زَمَنِ خيارِ اللحمِ باللحم (١): أنَّ البيعَ يبطلُ إذا عَزَلَ المُوكِّلُ الوكيلَ (٢) في زَمَنِ خيارِ المجلسِ قبلَ الافتراق. وإذا ماتَ المُوكِّلُ في المجلسِ بَطلَ البيع؛ لبُطلانِ الوكالةِ قبلَ تمام البيع (٣).

⁽۱) «البحر» (۲: ۱۵۰).

⁽٢) في (ت): «الوكيل الموكل».

⁽٣) ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ١٦١). وقد عَقَدَ شيخُ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ٥٦–٥٣) تنبيهاً ذكر فيه كلامَ البُلْقِيني هذا الذي ارتضىٰ فيه كلام البُلْقِيني، ثم ذكر أن تلميذَه العراقيَّ استشكله، ثم قال شيخ الإسلام: «وفي ما قاله في «البحر» حكماً وتعليلاً نظر».

ورجَّح الشهابُ الرملي وولدُه الشمسُ محمدٌ والخطيبُ الشَّرْبيني استمرارَ البيع. انظر: «حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب» (٢: ٥٣) و «نهاية المحتاج» (٤: ٩-١٠) و «مغني المحتاج» (٢: ٤٦). قال في الأخير: «ولا يبطل البيع بعزل الموكّل وكيلَه في زمن خيار المجلس، ولا بموت الوكيل ولا الموكل في المجلس وإن خالف في ذلك الرُّوياني». وقد سئل الشهاب الرملي - كما في «فتاويه» (٢: ٢١٤) - عما ذكره شيخُ الإسلام من كلام البُلْقِيني، واعتمد أيضاً استمرارَ البيع.

[١٣٥] مسألة: رجلٌ اشترى عبداً بدراهمَ وبهِ عيبٌ لمْ يَعلمْ بِه، وباعَهُ بِثوب، ثمَّ وَجدَ بالعبدِ عيباً، هلْ لهُ أَنْ يردَّهُ علىٰ البائع أمْ لا؟

أجاب: نَعم، لهُ أَنْ يردَّهُ على البائعِ وإنْ كانَ قدْ علمَ بالعيبِ في يـدِ المُشتري؛ لأنهُ قَصَدَ (١) رَدَّ الثوب؛ والعبدُ عادَ إليهِ لا باختيارِه (٢)، فهوَ كما لوْ رُدَّ عليهِ بالعَيْب (٣).

[١٣٦] مسألة: شخصٌ اشترىٰ جَمَلاً وقبضَه، فوجدَ بهِ عيباً قديها، وليسَ هناكَ قاضٍ ولا شهودٌ يَختارُ الفسخَ عندَهم، فأشْهَدَ جماعةً مِنَ الناس: أنهُ اختارَ الفسخَ وتوجَّهَ الردُّ علىٰ البائع، فهربَ البائع، فتركهُ المُشتري يرعىٰ

و أما الشهابُ ابنُ حجر فقد تَبرَّىٰ في «تحفة المحتاج» (٤: ٣٣٩) مما في «البحر» ثم قال: «ويوجَّه: بأن لمجلس العقد حكمه؛ بدليل إلحاقهم الشرط الواقع في مجلسه بالواقع فيه، فكان انعزاله في مجلسه كانعزاله قبل تمام الصيغة». وقد قرَّر الشبراملسي في «حاشيته على النهاية» (٤: ١٠) أن ابن حجر جارٍ على كلام «البحر» ثم قال: «لكن يُؤخذ من قوله بعد إن الحق ينتقل بموت العاقد أو جنونه أو إغهائه للموكل عدمُ اعتباده».

⁽١) في (ز): «قد».

⁽٢) في (ز): «لاختيار».

⁽٣) ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ١٨٧-١٨٨) بانياً حكمَها على مسألة ذكرها القاضي حسين في «فتاويه»، وزاد عما هنا ذكر وجه آخر: «أنه إن كان عالماً بالعيب في يد المشتري لا ردَّ؛ لأنه بِرَدِّ الثوب اختار ملك العبدِ معيباً». قلت: في مطبوعة «الحواشي» أخطاء كثيرة، والصوابُ ما أثبته من عبارته هنا في المتن والحاشية.

⁽٤) قوله: «عيباً» ساقط من (ز).

معَ بهائِمِهِ بحضرةِ الناس، فهاتَ الجملُ بسببِ العيبِ المذكور، فلمّا حضرَ البائِعُ ادَّعىٰ: أنَّ الجملَ ماتَ بسببِ آخر، فهلْ يكونُ القولُ قولَ البائِعِ أوِ المُشتري؟

أجاب: إذا وُجِدَ الفسخُ بطريقِ شرعيٍّ فإنهُ يَلْزَمُ البائعَ أَنْ يردَّ الثَّمَنَ للمُشتري. وللبائِعِ أَنْ يُغْرِّمَ المشتري^(۱) القيمة؛ لأنهُ مُسْتولٍ^(۲) عليهِ بعدَ الفسخ^(۳).

وهذا الاختلافُ لا فائدةَ فيه؛ لأنَّ ذلكَ إذا كانَ مرضاً فالموتُ منهُ لا يقتضي فسادَ البيع، بخلافِ مَنْ قُتِلَ بِرِدَةٍ سابقةٍ ونحوِه (٤)، وحينئذٍ (٥) إِنْ لمْ يَصْدُرْ فسخٌ شرعيٌّ فللمشتري الأَرْشُ فقطْ إذا لمْ يوجدْ ما يُسقِطُ الأَرْش، وإنْ وُجِدَ فَسِخٌ شرعيٌّ فقدْ تقدَّمَ حكمُه.

⁽۱) في (ز): «المشترى».

⁽٢) في الأصول الخطية: «مستولى».

⁽٣) ذكر المصنف معنى هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ١٨٩) ونصه: «فلو أشهد على الفسخ ثم جاء إلى البائع فأعلمه بالعيب فلم يأخذ منه المبيع فهات في يده؛ لم يذكروه، وقد قال المصنفان _ يعني: الشيخين _ في كتاب الصداق: إن المبيع في يد المشتري بعد الإقالة مضمون عليه. وقالوا أيضاً: إن المبيع إذا انفسخ بإقالة أو ردِّ بعيبٍ كان مضموناً على المشتري».

قلتُ: الحكمُ بكونِ المبيع بعد الرد بالعيب مضموناً على المشتري يتفقُ مع قوله أعلاه: «وللبائِع أَنْ يُغْرِّمَ المشتري القيمةَ؛ لأنهُ مُسْتولِ عليه بعدَ الفسخ».

⁽٤) انظر: «مغني المحتاج» (٢: ٥٢).

⁽٥) أي: حين إذ لم يقتضِ الموتُ فسادَ البيع.

[١٣٧] مسألة: شخصٌ ابنُ خمسَ عَشْرةَ سنةً مثلاً، وهوَ مشرقيّ، اشترىٰ عبداً ابنَ مئةِ سنة، وهوَ مغربيّ، ثمَّ باعَهُ فأبق، هلْ يَحلِفُ عندَ إمكانِ العيبِ على البَتِّ أَوْ علىٰ نَفْي العلم؟

أجاب: الأصحُّ جوازُ الحَلِفِ على البَتِّ (١)، وقد نصَّ الشافعيُّ في «البُوَيْطيِّ» على ذلكَ فقالَ في آخرِ (بابِ الشهاداتِ) في ذِكرِ الأشياءِ التي يجوزُ بها الحَلِفُ والشهادة: «وكذلكَ العبدُ يشتريهِ الرجلُ الذي هوَ أصغرُ سنًّا مِنَ العبدِ فَيأبَقُ، فيَحلِفُ أنهُ ليسَ بآبِق. إنها ذلكَ على ما عَلِمَ مِن (٢) ظاهرِهِ أنهُ ليسَ بآبِق، وما تظاهرَ بهِ مِنَ الخيرِ (٣) أنهُ ليسَ بآبِق، وما تظاهرَ بهِ مِنَ الخيرِ (٣) أنهُ ليسَ بآبِق، .

* * *

⁽۱) كأن يقول: لقد بعته وما به هذا العَيْب. أي: فلا يلزمه الحلف على نفي العلم. وانظر في هذا: «روضة الطالبين» (٣: ٤٩٠-٤٩١) و «أسنى المطالب» (٢: ٧٧) و «تحفة المحتاج» (٤: ٣٨٤) و «مغنى المحتاج» (٢: ٦١).

⁽٢) في النسخة المحققة بالجامعة الإسلامية من «مختصر البويطي»: «ما عَلِمَ مِنه مِن ظاهِرِه».

⁽٣) في النسخة المحققة المذكورة من «مختصر البويطي»: «وما تظاهَرَ به عندَه الخَبَرُ..».

⁽٤) وقد ذكر المصنف هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ١٩٩)

[باب قبض المبيع]

[۱۳۸] مسألة: لوْ قَتَلَ العَبدُ المَبيعُ قبل القبض (١) عبداً آخرَ للمُشتري أو ابن (٢) المُشتري أو المُشتري نفسَه، فاقتَصَّ منهُ المُشتري في الصورتَيْن الأُولتَيْن، أوْ ورثةُ المُشتري في الصورةِ الثالثة، فهلْ يكونُ ذلكَ قَبْضاً حتىٰ يستقرَّ الثمنُ، أمْ لا يكونُ ويُجْعَلُ بمنزلةِ ما لوْ صالَ علىٰ المُشتري فقتلَهُ دَفْعاً؟

أجاب: لم أقف على نقل فيها، لكن قياسُ ما ذكروهُ فيها إذا قَتَلَ العبدُ المغصوبُ سِيّدَهُ وهو في يدِ الغاصِب: أنّ لورثةِ السيّدِ قَتْلَهُ وأَخْذَ قيمتِهِ مِنَ المغاصب الناصب (٣)؛ أنْ يكونَ كذلكَ هاهنا (٤)، ولم يظهر لي بينهما فَرْق (٥).

⁽١) قوله: «قبل القبض» ساقط من الأصول الخطية عدا (م)، وإثباته هو الصواب.

⁽٢) معطوف على (عبداً) والتقدير: أو قتل ابنَ المشتري، وكذا ما بعده.

⁽٣) «روضة الطالبين» (٥: ٣٩).

⁽٤) أي: فلا يكون الاقتصاص منه قبضاً. وهو كذلك كها استظهره ابنُ الرِّفْعة. قال شيخُ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ٧٩): «ولو قتله المشتري قصاصاً؛ قال ابنُ الرفعة: يظهرُ أنه كالآفة». قال الشهاب الرملي في «حواشي أسنى المطالب»: «(قوله ولو قتله المشتري قصاصاً إلخ) مثله ما لو كان القصاصُ لغيره، وكان المشتري هو الإمام أو مأذونه فقتله لحقِّ المقتص». وجزم بذلك أيضاً الشهابُ ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٤: ٢٩٧-٢٩٧) قال في تعليله وتعليل نظائره: «لأنه لما أتلفه بحقٌ كان تلفه واقعاً عن ذلك الحقِّ دون غيره».

⁽٥) ذكر المصنفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢١٢). وفي هامش (م) هنا ما نصه: =

[١٣٩] مسألة: لوِ اشترى منقولاً هوَ في يدِهِ فهلْ يُشْتَرَطُ النقلُ أم لا؟ أجاب: لا يُشتَرَطُ النقلُ أم لا؟

[١٤٠] مسألة: لوِ اشترى العبدُ نفسَهُ مِنْ سيّدِه، فهلْ يُعتَبرُ مُضِيُّ إمكانِ زمنِ القبضِ أمْ لا؟

أجاب: لمْ أَرَ ذلكَ منقولاً، ولكنْ إنْ قُلنا: إنهُ عقدُ عَتاقةٍ (٢) فلا، وإنْ

[«]الفرق بين المسألتين واضح؛ فإن المغصوبَ يجبُ على الغاصب في كلِّ وقت أن يردَّه إلى مالكه، ولا كذلك هنا؛ فإن البائع لا يلزمه النقل، وإنها يلزمه إذا طلبه المشتري ألا يحول بينه وبينه، وإلا [...] الغاصب اعتدى على المالك وقهره وأخذه منه، ولا كذلك البائع. ويد الغاصب عادية بخلاف يد البائع، بل قد يكون له الحبسُ حتى يقبضَ الثمن، بل قد يجب الحبسُ إذا [كان] البائع وصياً أو ولياً أو وكيلاً أو نحوه».

⁽١) أي: كما ذكره الإمام النووي في «روضة الطالبين» تبعاً للشرح في باب الرهن، كما أفاده المصنف في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢٢٦)؛ فقد ذكر هذه المسألة هكذا، وأفاد أيضاً: أنها مما تستثنى من نقل المبيع المنقول على الفتوى.

قلتُ: عدمُ اشتراط القبض هنا يعني: أنه يصيرُ مقبوضاً بنفس العقد. قال الشهابُ ابن حجر: وإن كان للبائع حقُّ الحبسِ؛ أي: تبعاً لما نقله الإمام النووي كابن الرفعة عن المتولِّي وأقرَّاه. وخلافاً لما اعتمده شيخُ الإسلام والخطيب الشربيني والشمس الرملي من أنه إن كان للبائع حقُّ الحبس فيعتبر في قبضه مضيُّ زمن يمكنُ فيه النقل مع إذن البائع. انظر: «أسنى المطالب» (٢: ٨٦) و «تحفة المحتاج» (١: ٨١٤ - ٤١١) و «مغني المحتاج» (٢: ٧٧) و «نهاية المحتاج» (٤: ٩- ٩٠).

⁽٢) وهو الأصح. والعَتاقة هي: بيعُ السَّيد عبدَه من نفسه بثمن في ذمته حالاً أو مؤجلاً. انظر: «تحفة المحتاج» (١٠).

قُلنا: عقدُ بيع _ حتىٰ يَثبتَ فيهِ خيارُ المجلس^(۱) _ فيَبْعُدُ اعتبارُ مُضِيِّ الزمان؛ لأنهُ بمجرَّدِ اللزوم يَعْتِق، وفيهِ نظر.

وقد قالوا فيها إذا كانَ المبيعُ بيدِ المُشتري عندَ الشراءِ بوديعةٍ أَوْ عارِيّةٍ ونحوِهِما أنهُ يُعْتَبَرُ مُضِيُّ إِمكانِ زمنِ القبضِ للتصرّفِ علىٰ الأصح، وقياسُهُ اشتراطُهُ هنا إنْ قُلنا: عقدُ بيع (٢).

* * *

⁽١) وعليٰ أنه عقد عتاقة لا يثبت خيار المجلس.

⁽٢) في هامش (م) هنا ما نصه: «المعتمد: أنه لا يثبت في بيع العبد من نفسه خيار المجلس له. قال جمعٌ: ولا لسيده».

[من مسائل الدَّور]

أجاب: للورثة ردُّ المحاباة في القدر الزائد على الثلث (٢)، فإذا ردُّوا نَفَذَ البيعُ في ثُلُثَي الدارِ بِثُلْثُي الثَّمَن (٤)، وعادَ للمشتري ثلثُ الثمن (٥)، واستقرَّ للورثة ثلثُ الدارِ وقيمتُهُ أربعون، ومِنَ الثَّمَنِ ثُلُثاهُ وهوَ أربعون، وذلك (٢) هوَ ثلثا مئة وعشرين، وحصلَ للمشتري المحاباةُ في الثلُثِ في ضمنِ ما استقرَّ لهُ وهوَ الثلُثنِ بثلُثَي الثَّمَن.

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ز).

⁽٢) في (م): «دار».

⁽٣) ثلث التركة هنا بحسب قيمة الدار أربعون، فللورثة ردّ الثلثين وهو ما قيمته ثمانون. المحاباةُ في مرض الموت وصية فللورثة ردّ ما زاد على الثلث.

⁽٤) وهو أربعون.

⁽٥) وهو عشرون.

⁽٦) أي: قيمة ثلث الدار هو أربعون، وثلثا الثمن وهو أربعون أيضاً.

وهذا على ما رجَّحهُ المتأخرون في تنفيـذِ^(١) البيع في الصورةِ المذكورةِ وأمثالها بنسبةِ الثلُثِ مِنَ المحاباة، وذلكَ مُنْفِذٌ لبيع^(٢) الأَجنبيّ^(٣).

وفي المسألةِ طريقٌ أخرى ونَصٌّ وعملٌ ليسَ هذا موضعَ بسطِه (٤).

والكلامُ حيثُ لمْ يُتْلِفِ البائعُ العِوَضَ، فإنْ أَتَلَفَ العِوَضَ لمْ ينفذِ البيعُ الله في ثلُثِ الدارِ بثلُثِ الثَّمَن، فإنَّ المقصودَ أنْ يحصلَ للورثةِ مِثْلا المحاباة، وقدْ حصل، ويَرجِعُ المُشتري على التركةِ بأربعينَ درهماً تبقىٰ مع الورثةِ مِنَ الدارِ ما قيمتُهُ أربعون، وهيَ مِثْلا المحاباةِ التي هيَ عشرون (٥).

* * *

⁽١) في (ت): «تقييد».

⁽٢) في هامش (م) هنا: «بيع».

⁽٣) في هامش (ك) هنا: «بلغ مقابلة بأصل جامعه فصح ولله الحمد والمنة».

⁽٤) انظر ذلك في: «روضة الطالبين» (٣: ٤٢٩-٤٣١) و «أسنى المطالب» (٢: ٤٤-٥٥).

⁽٥) انظر: «روضة الطالبن» (٣: ٤٣٠-٤٣١).

[باب الألفاظ التي تطلق في البيع]

[١٤٢] مسألة: لو اشترى ثوباً بمئة، ثمَّ باعَهُ بمئتين، ثمَّ اشتراهُ بخمسين، فهلِ الإخبارُ(١) عن الأولِ أوْ عنِ الأخير؟

أجاب: الإخبارُ عن الأخير؛ وهوَ الخمسون(٢).

[127] مسألة (٣): إذا اختلفتْ قيمةُ العَرْضِ في زمنِ الخِيار، فهلْ تُعتَبَرُ (٤) قيمةُ يوم (٥) العقدِ أوْ يوم الاستقرار؟

أجاب: لم أقف على نقلِ فيها، ويُحْتَمَلُ أنْ تكونَ (٦) كما في الشُّفْعة (٧)(٨).

⁽١) أي: الإخبار بالثمن الذي اشتراه به عند بيعه مرابحةً.

⁽٢) ذكر المصنفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢٤٠)، وزاد عما هنا قوله: «ولنا وجهٌ: إنه لا يبيعه مرابحةً أصلاً؛ لأنه ربح مثل رأس ماله الأخير. حكاه الروياني في (البحر)».

⁽٣) جاء في هامش (ك) مقابل هذا السؤال ما نصّه: «بلغ مقابلة».

⁽٤) في (ك) و(ت): «يعتبر». والمراد: ما الذي يعتبر في الإخبار به في بيع المرابحة.

⁽٥) قوله: «يوم» ساقط من الأصول الخطية عدا (م).

⁽٦) في (ز): «يكون».

⁽٧) في (ت): «الشقة». وفي (م) بين السطرَين كلامٌ الظاهرُ أنه تعليقٌ من الناسخ ونصه: «لم لا يُقال: نعتبر أعلى أحوال المجلس مع يوم القبض، لأنّ المجلس كلّه وإن طال ينزّل منزلة العقد كما هو مقرّر».

⁽٨) ذكر المصنفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢٤٠).

[188] مسألة: لوْ أَنَّ البائعَ باعَ الأحجارَ (١) لغيرِهِ (٢) بحيثُ يصحُّ البيعُ برؤيةٍ معتبرةٍ سابقة، فهلْ يكونُ المشتري حلَّ محلَّ البائِع فلا يلزمُهُ الأجرةُ (٣) إذا كانَ قبلَ القبض، أوْ يلزمُهُ (٤) مطلقاً لأنّهُ أجنبيٌّ عنِ البيع؟

أجاب: لم أقف على نقلٍ في ذلك (٥)، ولكنَّ الأصحَّ الثاني؛ وهوَ لزومُ الأجرةِ مطلقاً (٦).

⁼ قلتُ: أما مسألة الشفعة فالراجع فيها اعتبارُ قيمته يوم البيع لا الاستقرار كما في «المنهاج». انظر: «مغني المحتاج» (٢: ٢٠ - ٦٨). واعتمد الشمسُ الرملي تبعاً لوالده اعتبار القيمة يوم العقد لا الاستقرار. وخالف الشهابُ ابن حجر فاعتمد هنا: اعتبار القيمة يوم الاستقرار على خلاف ما في الشفعة. انظر: «حاشية الشهاب الرملي على أسنى المطالب» (٢: ٩٣) و «تحفة المحتاج» (٤: ٤٣٤) و «نهاية المحتاج» (٤: ١١٦).

⁽١) أي: المدفونة في الأرض مما لا يدخل في بيع الأرض.

⁽٢) أي: لغير مَن اشترىٰ الأرض. فصورة السؤال: أن زيداً له أرضٌ باعها لعمرو وكان في الأرض حجارة مدفونة لا تدخل في بيع الأرض فهي ما زالت على ملك زيد، فباع زيدٌ الحجارة لخالد. فهل يحلُّ خالد محلَّ زيد البائع.... إلخ السؤال.

⁽٣) أي: أجرة مثل مدة تفريغ الأرض من الحجارة.

⁽٤) تكرر في (ز) قوله: «الأجرة إذا كان قبل القبض».

⁽٥) ذكر المصنفُ هذه المسألةَ في: «حواشيه على الروضة» (٣: ٧٤٠) إلى هنا، ولم يصرِّح فيها بشيء، ففيها في الفتاوىٰ هنا زيادة.

⁽٦) في هامش (م) هنا ما نصّه: (واعتمده شيخنا الرملي). وانظر تصحيحَ الشهاب الرملي للثاني بعد نقل هذا الإفتاء عن البُلْقِيني في: «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٩٩).

وقد سئل الشهاب الرملي _ كما في «فتاويه» (٢: ١٥٠-١٥١) _ عما قاله البلقيني في جوابه هذا وأقرَّه. ونصها: «سئل: عما لو باع الحجارةَ المدفونةَ لغير مشتريها الجاهلِ بها، فهل حَلَّ =

[150] مسألة: لوْ كانتِ الأمتعةُ المشحونةُ بالدارِ المبيعةِ لغيرِ البائع؛ إمّا بإعارةٍ منهُ أوْ بنحوِ ذلكَ أوْ بغصب، فهلْ يستحقُّ المُشتري على الأجنبيِّ (١) الأجرةَ أمْ لا؟ ولوْ كانتْ للبائعِ ثُمَّ باعَها بعدَ البيعِ (٢) فهلْ تجبُ الأجرةُ للمشتري على المُشتري مِنَ البائع؟

أجاب: نعم، يستحقُّ الـمُشتري على الأجنبيِّ الأجرة، وكذلكَ تجبُ الأجرةُ للمشتري على المُشتري مِنَ البائع^(٣).

[1٤٦] مسألة: رجلٌ معهُ قياشٌ باعهُ لشخصٍ علىٰ يَدِ دلّالِين، ثمَّ بعدَ ذلكَ باعهُ المُشْتَري المذكورُ لشخصٍ بغيرِ حضورِه، وأشهدَ عليهِ بثمنه (٤) باسمِ صاحبِ القياشِ الأول، وجاءَ بالإِشهادِ المذكورِ لصاحبِ القياشِ ورضيَ بهِ صاحبُ القياش، ثمَّ ماتَ المشهودُ عليه. فهلْ يكونُ ثَمَنُ القياشِ المذكورِ لازماً للمشتري الأولِ أو الثاني؟

⁼ المشتري محلَّ البائع فلا تلزمه الأجرة قبل القبض، أو تلزمه مطلقاً؛ لأنه أجنبيٌّ عن المبيع، قاله البلقيني؟

فأجاب: بأنه ما قاله مأخوذ من تعليلهم.

وكذلك نقل كلام البُلْقِيني هذا شيخُ الإسلام في «الغرر البهية شرح البهجة الوردية» (٢: ٣٢) ولم يتعقبه.

⁽١) هو: صاحب المتاع.

⁽٢) في هامش(م) هنا: «أي بعد بيع الدار».

⁽٣) ذكر المصنفُ هاتين المسألتين في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢٥١). وقد نقلهما عنه الشهابُ الرملي في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ٩٨) ولم يتعقّبه. وذكرهما قبل ذلك (٢: ٩٦) من غير عزو إلى البُلْقِيني.

⁽٤) في (م): «بيمينه».

أجاب: يكونُ الثَّمَنُ الذي صدرَ بهِ البيعُ الأولُ لازماً للمشتري إذا لمُ ينتقلْ عنهُ بطريقٍ شرعيٍّ، ومجرَّدُ (١) ما ذُكِرَ ليسَ فيهِ نقل.

[18۷] مسألة: رجلٌ باعَ عقاراً لرجل، ثمَّ بعدَ مدّةٍ أظهرَ كتابَ وقف، ولمْ يكنْ أحدٌ مِنْ شهودِ المكتوبِ حيًّا وتَعذّرَ ثبوتُهُ بغيرِهم، وأرادَ البائعُ أنْ يُحاسِبَ الـمُشتري بأجرةِ المثلِ في تلكَ المدّة، ويحسبُ ذلكَ مِنَ الثمنِ على مذهبِ الإمامِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه، فهلْ لهُ ذلكَ إذا صَدَّقهُ المُشتري أمْ لا؟

وإذا لم يصدّقه المُشتري وتعذّر (٢) الشوتُ المذكور، فهلْ (٣) يُنزَعُ مِنْ يدِ المُشتري، أَمْ يُقَرُّ فِي يَدِهِ حتىٰ يُصَدِّقَ البائعَ أَوْ تقومَ بيّنة؟

أجاب: إذا لم (٤) تظهر بيّنةٌ شرعيّةٌ تُشْبِتُ العقارَ المذكورَ أنهُ وقفٌ صحيحٌ فلا يُنْزَعُ مِنْ يدِ المُشتري أصلاً. فإنْ (٥) ثبتَ الوقفُ نُنزعَ مِنْ يدِ المُشتري وتسلَّمَهُ (٦) البائع، ويُحاسِب البائعُ المشتري بأجرةِ المثلِ في تلكَ المدّةِ ويَحسبُها (٧) مِنَ الثَّمَن.

⁽١) في (ك): «ومحل».

⁽٢) في (ت): «تعذر».

⁽٣) قوله: «فهل» ساقط من (ت).

⁽٤) قوله: «لم» ساقط في (م).

⁽٥) قوله: «فإن» تكرر في (ز).

⁽٦) في (م): «وسلمه». وفي (ت): «ويسلمه».

⁽٧) في (م): «ويحاسبها».

فإنْ لم تكنْ (١) بَيِّنةٌ وصَدَّقَهُ المشتري أنهُ وَقْفٌ؛ فيُواخَذُ بإقرارِهِ ويُنْزَعُ مِنْ يدِهِ ويُخاسَبُ (٢) كما سَبق، فإنْ لم يصدّقهُ يُقَرُّ في يدهِ حتىٰ يُصَدِّقَهُ أَوْ تقومَ بَيِّنة.

[128] مسألة: امرأةٌ ناظرةٌ على وقفٍ على الفقراء، أَخْفَتْ كتابَ الوقفِ وباعَتْ الوقفَ مُدّعِيّةً أنها مالِكَتُه، وصدّقها المُشتري على ذلك، ثمَّ وقفَهُ المُشتري على مصالحِ الحرمِ الشريفِ النبويّ(٣)، ثمَّ ظهرَ بعدَ موتِ البائعةِ كتابُ الوقفِ على الفقراء، وهو ثابتٌ محكومٌ بصحّتِه.

فهلْ يَبطلُ البيعُ المذكورُ ويُرجَعُ بأجرتِهِ ليُصْرَفَ في عمارتِهِ إِنِ احتاجَ إليها، وإِلّا صُرِفَ للفقراءِ أمْ لا؟

وهلْ يَلزمُ المُشتري ضهانُ ما أَفسدَ مِنْ جدارٍ أَوْ غيرِهِ مِنَ الوقفِ المذكورِ أَمْ لا؟

وهلْ يجبُ على وليِّ الأمرِ _ أعزَّهُ اللهُ تعالىٰ _ القيامُ بكتابِ الوقفِ علىٰ الفقراءِ الثابِتِ المحكوم بصحّتِهِ ويُثابُ هوَ وكلُّ مُعينٍ علىٰ ذلكَ أمْ لا؟

أجاب: يتبَيَّنُ (٤) بذلك بطلانُ البيع، ويَرجِعُ على المُشتري بأجرةِ المثلِ مدّة استيلائِهِ على ذلك، ويلزمُ المُشتري ضهانُ ما أفسد، ويجبُ على وليِّ الأمرِ _ أيدهُ اللهُ تعالىٰ _ القيامُ بها في كتابِ الوقفِ الثابتِ المحكومِ فيهِ بالصحّةِ

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ك): «تثبت».

⁽Y) في الأصول الخطية عدا (ك): «و يحاسبه».

⁽٣) في (ت): «النبي».

⁽٤) في (ت): «تبين».

ويُثابُ علىٰ ذلك، وكذلكَ يُثابُ كلُّ مَنْ ساعدَ علىٰ ذلكَ مِنَ المسلمينَ بالقصدِ الجميلِ الثوابَ الجزيل.

[184] مسألة: شخصٌ اشترى سَقفاً مِنَ الخشبِ على أَنْ يقلعَه، وكان البيعُ صحيحاً برؤيةٍ معتبرة، ثمَّ اشترى الجُدُرَ^(۱) آخرُ فطالبَ مشتري السقفِ بنَزْعِهِ فلمْ يَنْزِعْه، فهلْ تكونُ الأجرةُ لازمةً لهُ أَمْ لا؟ ولوْ كانَ المشتري اشترى الجُدُرَ وأبقى السقف (٢) للبائع فلمْ يُقْلَع، هلْ يلزمُهُ الأجرةُ أَمْ لا؟

أجاب: الأجرةُ لازمةٌ لمشتري السقفِ في الصورةِ الأولى، ولا يَلزمُ البائعَ الأجرةُ في الصورةِ الأانيةِ إذا كانَ قبلَ قَبْضِ المُشتري؛ لأنَّ البائعَ إذا استعملَ المبيعَ قبلَ القبضِ لا أجرةَ عليه (٣).

[١٥٠] مسألة: لوْ تشقَّقَ بعضُ جَوزِ القطن، فهلْ يصحُّ بيعُهُ أَمْ لا؟

أجاب: نعم، يصحُّ البيعُ في الذي تَشقَّق (٤)، ويبطل (٥) فيها لم يتشقَّقُ بالقسطِ مِنَ الثَّمَنِ إذا كانَ ذلكَ ممكناً، وهذا إذا باعَ الجوزَ فقط (٦).

⁽١) في مطبوعة «حواشي المصنف علىٰ الروضة» (٣: ٢٥٦): «الجدار».

⁽٢) قوله: «لهُ أمْ لا؟ ولوْ كانَ المشتري اشترى الجُدُرَ وأبقى السقفَ» ساقط من (ت).

⁽٣) أي: لأن إتلافه المبيع قبل القبض كآفة. انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٥٠٣) و «أسنى المطالب» (٢: ٨٠). وقد ذكر المصنفُ هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢٥٦) مصرِّحاً بأنها فتوىٰ له.

⁽٤) لأنه بدا صلاحُه بتشققه.

⁽٥) في (ك): «وتبطل».

⁽٦) في هامش (م) ما نصّه: «لم لا يُقال: يبطل في الجميع؛ لأنه جمع بين معلوم ومجهول؟». قال =

فإنْ باعَ الأصلَ^(۱) وقدْ تشقّقَ بعضُ الجوزِ وأَبْطَلنا البيعَ فيما لمْ يتشقّق؛ فهلْ نقولُ: يكونُ الأصلُ كلَّهُ للمشتري لِـوُرُودِ البيعِ^(۱) عليه، وللمشتري أيضاً ما تشقّقَ^(۱) مِنَ الجوز، ويَبْقىٰ الذي لمْ يتشقّقْ للبائع. أمْ نقولُ: يبطلُ^(١) إذا بطلَ البيعُ فيما لمْ يتشقّقْ بطلَ في نظيرِهِ مِنَ الأصل؛ لأنهُ حاملٌ للكلِّ^(٥)، فإذا بطلَ البيعُ في بعضِ المحمولِ بطلَ في نظيرِهِ مِنَ الحامل؟

الصوابُ الأول؛ لأنَّ الحاملَ أصلٌ وقدْ وردَ البيعُ^(٦) عليه، والمحمولَ فرع، ولا يَلزمُ مِنْ إبطالِ البيعِ في بعضٍ إبطالُهُ في نظيرِهِ مِنَ الأصلِ، كما لو باعَ الشجرةَ وفيها أغصانٌ يابسةٌ فإنها لا تدخلُ في البيعِ ولا يبطلُ البيعُ في شيءِ مِن أصلِها.

[١٥١] مسألة: القطنُ الذي لا يَبقىٰ في أصلِهِ أكثرَ مِنْ سنةٍ إذا بِيعَ معَ أصلِهِ

الإمام النووي في «روضة الطالبين» (٣: ٢٠٨): «فرع: قال _ أي الإمام البغوي _ في «التهذيب»: تشقّق بعض جوز القطن، كتشقّق كله». يعني: في الحكم ببدُوِّ صلاحه، وقال الإمام النووي مُوَجِّهاً كلام الإمام الماوردي السابق: «ومقصودُ الماوردي من هذا: أنه إذا تشقق بعضه جاز بيع المشقق منه وغير المشقّق إذا نظمها العقد وغيره».

⁽١) أي: الشجرة.

⁽٢) في (م): «البائع».

⁽٣) في (ز): «يتشقّق».

⁽٤) في (ز): «تبطل».

⁽٥) في الأصول الخطية: «للعمل»، ولم يظهر لي معناها في هذا السياق. وفي مطبوعة «حواشي المصنف على الروضة» (٣: ٢٥٩): «لا حمل». وما أثبته أنسب، والله أعلم.

⁽٦) في (م): «البائع».

بعدَ تَشَقُّقِ بعضِ الجَوْزَقِ (١) بشرطِ (٢) القطع، هلْ يصتُّ أَمْ لا؟ وإذا بِيعَ مُفرَداً (٣) عنْ أصلِهِ بعدَ تشقُّقِ بعضِ الحَوْزَقِ (٤) هلْ (٥) يصتُّ البيعُ في جميعِ القطن، أوْ يَبطلُ في جميعِه، أوْ يَبطلُ فيما لمْ يتشقَّق؛ وفيها تشقّقَ قَوْلا تفريقِ الصفقَة؟

أجاب: يصحُّ البيعُ في الصورتَيْنِ في الذي تشقَّقَ إذا كانَ التقويمُ للتوزيعِ محناً.

وتَختصّ الصورةُ الأولىٰ بصحّةِ البيعِ في الأصلِ كلِّهِ وإنْ بَطلَ في الذي لمْ يَتشقَّق، ويقعُ التوزيعُ فيها على الأصولِ كلِّها وما تشقَّق وعلىٰ ما لم يَتشقَّق، ويَبقى ما لم يتشقَّق للبائع بلا أصولٍ في الأُولىٰ، وبالأصولِ في الثانية.

[۱۵۲] مسألة: رجلٌ اشترىٰ ثُوماً مزروعاً في أرضِهِ وتسلَّمَ المَبيعَ وقلَعَ منهُ قدرَ ما اشترىٰ، فهلْ يصحُّ البيعُ أمْ لا؟ وإذا لمْ يصحَّ؛ فهلْ يَرُدُّ عَينَ المقلوعِ معَ الأَرْش؟ وإنْ لمْ يكنْ موجوداً هلْ يَرُدُّ^(٦) قيمتَه؟

أجاب: لا يصحُّ البيع، ويَردُّ المقلوعَ معَ أَرْشِ النقص، وإنْ(٧) لمْ يكنْ

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ك): «الجوز». والجوزق: كُوز من القطن. مَعَرَّب. «تاج العروس» (ج زق).

⁽٢) في (ت): «وبشرط».

⁽٣) في (ت): «منفرداً».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ك): «الجوز».

⁽٥) في (م) و(ت): «وهل».

⁽٦) في (م) و(ز): «ترد».

⁽٧) في (م): «فإن».

عينُهُ موجودةً يَرُدُّ قيمتَهُ نابتاً (١). وإنها وجبتْ قيمتُهُ نابتاً (٢) لأنهُ مُتَقوِّم، ولأنهُ ليسَ مثليًّا (٣) حتى يصحَّ السَّلَمُ فيه.

* * *

(١) في (ز): «ثانياً».

⁽٢) في (ز): «ثانياً».

⁽٣) في (ز): «منقولاً».

[باب اختلاف المتبايعين]

[١٥٣] مسألة: لوْ أَحضرَ البائعُ المَبيعَ المعيَّنَ في غيرِ بلدِ البيع^(١)، أوْ أحضرَ الغاصبُ المغصوبَ في غيرِ بلدِ الغصب، هلْ يلزمُ المُشتري^(٢) أو المالكَ قبضُهُ أمْ لا؟

أجاب: يلزمُ المُشتري قبضُهُ مِنَ البائع، وكذا المالكُ في الغَصْب، إلا أنها يفترقان؛ فيلزَمُ الغاصبَ مُؤنَةُ النقلِ بخلافِ البائع^(٣).

[١٥٤] مسألة: رجلٌ باعَ شيئاً بيعاً شرعيًّا إلى أجلٍ بحضرةِ شاهِدَيْن، ثمَّ بعدَ التهامِ ادَّعىٰ البائعُ: أنهُ بشرطِ إقامةِ ضامن، وأَطلقَ ولمْ يُعيِّن، وأنكرَ المُشتري، فهلْ إطلاقُ الضامنِ يُفسِدُ العقدَ فيُقْبَلُ قولُ مُدِّعي التضمينِ (٤) معَ يمينهِ أمْ لا؟

⁽١) في (م): «المبيع».

⁽٢) في (ز): «للمشتري».

⁽٣) ذكر المصنفُ هاتين المسألتين في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٢٣). وقد نَقَل هذا الجوابَ بعينه الشهابُ الرمليُّ في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ١٤٠) من غير عزوه إلى البُلْقِيني. وذكر مثله قبل ذلك (٢: ٨٠) نقلاً عن القاضي حسين لكن بخصوص البائع لا الغاصب. قال الشَّوْبَري - مُجرِّدُ حواشي الشهاب الرملي - بعد ذلك: «قال شيخنا - يعني: الشمس محمداً الرملي -: ينبغي أن يكون محلَّه عند عدم لحوق ضرر على المشتري».

⁽٤) في هامش (م) ما نصّه: «أي: (فيقبل قول مدّعي التضمين) هو البائع، فيكون من باب المقرّ قوله مدّعي الفساد».

ولوْ فرضنا أنَّ الضامنَ^(١) كانَ مُعَيَّناً ولا بيّنةَ حالَ العقد، وأنكرَ المُشتري، هلْ تكونُ هذهِ الدعوىٰ زيادةً ادَّعىٰ بها البائعُ فيُطالبُهُ ببيانِه، أوْ يكونُ مِنْ صُورِ الاختلافِ فَيَتَحالفان؟

ولوْ فُرِضَتْ هذهِ الصورَةُ وكانتْ البيّنةُ في صُلبِ العقدْ وشَهدتْ: أنَّ العقدَ عارِ عنِ الشرطِ المذكور، فهل هي شهادةٌ على نفي محصور؟

أجاب: نعم، إطلاقُ اشتراط الضامِنِ في عقدِ البيعِ مفسدٌ للعقد، والمعتمدُ في ذلكَ ما تقتضيهِ نصوصُ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنهُ في التحالف، خلافاً لمَنْ صحَّحَ: أنَّ القولَ قولُ مدّعي الصحّة، ولِمَنْ قالَ: إنَّ القولَ قولُ مدَّعي الصحّة، ولِمَنْ قالَ: إنَّ القولَ قولُ مدَّعي الفساد. والتحالُفُ عندَ التعيينِ أَوْلى.

والشهادةُ المذكورةُ: بأنَّ العقدَ عارٍ عنِ الشرطِ المذكور؛ مقبولة.

[١٥٥] مسألة: شخصٌ (٢) اشترى حِصّةً مِنْ طاحونٍ بمئتي دِرهم مِنِ امرأتَين، وأذِنَنا لهُ في صَرْفها على بقيّة حصّتِهما، وإنْ عَجَزَ الثَّمَنَ صَرفَ مِنْ مالِهِ ليرجعَ عليهما ففعلَ ذلك، ثمَّ أنكرتا الإذنَ وقالتا: (ما بعناكَ إلا لتُعمِّرَ أنتَ)، فالقولُ لَن؟ وهل البيعُ صحيح؟ وإذا لمْ يثبتْ إذنهُما بزائدٍ على الثَّمَن؟ هل لهُ الرجوعُ بها صرفَه؟

أجاب: ليسَ القولُ لواحدٍ مِنَ المُشتري والبائعتَيْنِ، بل الحكمُ بينهمُ

⁽١) قوله: «أن الضامن» ساقط من (ز).

⁽٢) في (م): «رجل».

التحالُف، فإذا حصلَ التحالفُ وفسخوا البيعَ أوِ المُشتري^(۱) أوِ البائعتانِ أوِ الحاكمُ عادتِ الحَصّةُ المذكورةُ إلىٰ البائعتَيْن، وعادَ الثَّمَنُ إلىٰ المُشتري، والحاكمُ عادتِ الحَصّةُ المذكورةُ إلىٰ البائعتَيْن، وعادَ الثَّمَنُ إلىٰ المُشتري، واستَحَقَّ المُشتري بَدَلَ ما صرفَهُ في العِمارة؛ لاعترافِهِما بأنهما ما عيّناهُ ممّا ذُكِرَ مِنَ المئتينِ والعِمارةُ فيما بقيَ لهما.

وأمّا دعوىٰ المُشتري بالإذنِ لهُ فيها ذُكِرَ مِنَ الصرفِ فإنَّ القولَ قولهُما في نَفْي الإذنِ بيمينِهما، ولكنَّ هذا لا يَدفعُ الغُرْمَ (٣) للمشتري مِنْ بدلِ (٤) ما صرفَهُ في العِمارة؛ لأنَّ اختلافَ الجهةِ في مثلِ ذلكَ لا يَضرّ.

[١٥٦] مسألة: لو اختلفا في رؤية المَبيع؛ القولُ للنافي أوْ للمُثْبِت، فإنهُ جعلَهُ في «الروضةِ» مِنْ قاعدةِ مدّعي الصحّةِ والفساد (٥)، والأصلُ عدمُ الرؤية؟

أجاب: إذا اختلفا في الرؤيةِ فالأرجحُ فيهما: أنَّ القولَ قولُ مدَّعي الصحّة (٢)، ولا يُغتَرُّ بقولٍ يُحالفُ ذلك، وقدْ بَسَطْنا القولَ في ذلكَ في «المليّات» (٧)، فليُنظَرْ منه (٨).

⁽١) أي: أو فسخ المشتري.

⁽٢) في (م) تكّرر قوله: «البائعتان أو الحاكم عادت الحصة المذكورة إلى».

⁽٣) في (ز): «العزم».

⁽٤) في (ت): «وبدل».

⁽٥) «روضة الطالبين» (٣: ٣٧٨).

⁽٦) المرجع السابق.

⁽٧) هو «الملمات برَدِّ المهمات» ردُّ على كتاب شَيخِهِ الإمام الجمال الإسنوي. قال ابنُ قاضي شهبة: «كتبَ منه أجزاء مفرقة». انظر: «طبقات ابن قاضي شهبة» (٢: ٣٧٢).

⁽٨) سئل الشهابُ ابن حجر عن ذلك كها في «فتاويه» (٢: ٢٣٢). فأجاب بها قرَّره السراج البلقيني مصرِّحاً به.

[١٥٧] مسألة: رجلٌ اشترى فرساً مِنْ مدّةِ سنة، ثمَّ ظهرَ بالفرسِ المذكورةِ عيبٌ قديمٌ مُزْمن، فهلْ للمشتري الرَّدُّ بالعيبِ المذكور، ولم يكنْ عَلِمَ المُشتري بالعيبِ عندَ البيع، ولا أَعْلَمَهُ البائعُ به؟

أجاب: نعم، للمشتري الردُّ بالعيب بطريقِهِ المعتبر.

[١٥٨] مسألة: رجلٌ اشترى مِنْ شخصٍ شعيراً بثمنٍ معلوم، ثم اختلفا في قدرِ الثَّمَن، فتحالَفا وانفسخَ العقد، وادَّعى البائع: أنه لم يَقبض مِنْ ثَمَنِ الشعيرِ شيئاً وصدَّقهُ المُشتري. ثمَّ بعدَ ذلكَ بساعةٍ أُخرجَ المُشتري مِنْ يدِهِ ورقةً ضِمْنُها إشهادٌ على البائع: أنهُ قبضَ مِنَ المُشتري مِنَ الثَّمَنِ المعيّنِ ألفَ درهم، فادَّعىٰ عليهِ بها عندَ الحاكم، فقال: نعم، أشهدْتَ عليَّ لكنْ (١) لم أقبض.

فهلْ يَحْلفُ البائع: أنهُ لم يقبض شيئاً؛ ولا سِيَّا وقدْ صدَّقهُ المُشتري على ذلكَ أمْ لا؟ أوْ يَحْلفُ المُشتري: أنهُ قَبَضَه؟ وهلْ إذا ادَّعلى (٢) نسيانَ الإقباضِ حالةَ تصديقِه: أنه لم يَقْبِضِ البائعُ شيئاً؛ يُقْبَل أم لا؟

أجاب: لا يَخْلفُ البائع؛ لوجودِ تصديقِ المُشتري علىٰ أنهُ لم ْ يَقْبضْ شيئاً. فإنْ قالَ المُشتري: كنتُ ناسياً، وكذَّبهُ ظاهرُ الحالِ لم يُقْبَل منه، وإنْ لم يكذّبهُ ذلكَ فإنهُ تُسْمَع (٣) دعواهُ وبيِّنتُه (٤)، وللبائعِ تحليفُهُ حينتَذ. ولذلكَ شواهدُ في المرابحةِ وغيرها.

⁽١) في (ت): «ولكن».

⁽٢) أي: المشتري.

⁽٣) في (ز): «يسمع».

⁽٤) في (ت): «أو ببينته».

ومِنْ جَملةِ ذلكَ: مَنْ أقرَّ أنهُ لا حَقَّ لهُ قِبَلَ فلانٍ بوجهِ ولا سَبب، ثمَّ ادَّعلى بمسطورٍ بدَيْنٍ ادَّعلى نسيانَه. وقدْ أفتى فيها الشيخُ أبو عمرو ابنُ الصلاح: بأنهُ تُسْمَعُ دعواه، ويكونُ الحَلِفُ في جهتِه، واستشهدَ بنصِّ الإمامِ الشافعيِّ رضى الله عنه (۱).

وفي ذلكَ بَسْطٌ ذكرتُهُ في «الفوائدِ المحضةِ علىٰ الرافعيِّ والروضةِ» في مسألةِ الهُرَويِّ (٢) واعتِراضِ صاحبِ «الروضةِ» عليه، وذكرنا ما في الحوالةِ وصورةِ الوقفِ التي ذكرَها الرُّويانيّ، ونصُّهُ في «الأمِّ» يطولُ شرحُهُ هنا.

* * *

⁽١) انظر نصَّ جواب الحافظ ابن الصلاح في: «فتاويه» (ص ١٣٥).

⁽٢) هو الإمامُ القاضي أبو سَعْد محمدُ بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي يوسف الهروي، تلميذُ الإمام أبي عاصم العبّادي وشارحُ «أدب القضاء» له، قال التاج السبكي: «وهو في حدود الخمس مئة إما قبلَها بيسير وهو الأقرب، ... وإما بعدها بيسير». انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ٣٦٥) و «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة (١: ٢٩٩-٣٠٠).

[كتاب السَّلَم]

[١٥٩] مسألة: لوْ أسلمَ في شيءٍ بلفظِ الشراءِ هلْ ينعقدُ بيعاً أوْ سَلَماً؟

أجاب: الذي صحَّحهُ (١) المتأخّرون: أنه ينعقدُ بيعاً (٢). ولكنْ نَصَّ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ في «الأمِّ» على أنه: ينعقدُ سَلَماً (٣). وصحَّحهُ

أقول: نصُّ «الأم» (٣: ١١٧-١١٨): «ولا يجوز الخيارُ في السلف، لو قال رجل لرجل: أبتاع منك بمئة دينار أنقدُكها مئة صاع تمراً إلى شهر علىٰ أني بالخيار بعد تفرُّقنا من مقامنا الذي تبايعنا فيه أو أنت بالخيار أو كلانا بالخيار؛ لم يجز فيه البيع، كما يجوز أن يتشارطا الخيار ثلاثا في بيوع الأعيان. وكذلك لو قال: أبتاع منك مئة صاع تمراً بمئة دينار علىٰ أني بالخيار يوماً إن رضيتُ أعطيتُك الدنانير، وإن لم أرض فالبيعُ بيني وبينك مفسوخ؛ لم يجز؛ لأن هذا بيعٌ موصوف، والبيعُ الموصوفُ لا يجوز إلا بأن يقبضَ صاحبُه ثمنَه قبل أن يتفرقا؛ لأن قبضَ ملك، ولا يجوز أن يكون الخيارُ لواحد منها؛ لأنه إن كان للمشتري فلم يملك البائعُ ما باعه؛ لأنه إن كان للمشتري فلم يملك البائعُ ما دفع إليه، وإن كان للبائع فلم يملك البائعُ ما باعه؛ لأنه عسىٰ أن يتنعَ باله ثم يردَّه إليه، فلا يجوز البيعُ فيه إلا مقطوعاً بلا خيار».

⁽۱) في (ز): «صحّحوه».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٤: ٦).

⁽٣) في هامش (م) هنا ما نصّه: «حمل المتأخرون النصّ علىٰ ما إذا قال: (بعتك سَلَمَّا)».

ابنُ الصبّاغ(١)، وهوَ الذي يَقْوَىٰ مِن جهةِ المعنىٰ(٢).

(۱) هو الإمامُ الكبيرُ فقيهُ العراق أبو النصر عبدُ السَّيِّد بن محمد بن عبد الواحد بن الصَّبَّاغ البغدادي (۲۰۰ه – ۷۷۷هـ) انتهتْ إليه رياسةُ الأصحاب. له: «الشامل» في فقه المذهب قال فيه الشهابُ ابن حجر الهيتمي في «فتاويه» (٤: ۱۸۷): «وناهيك به وبكتابه هذا؛ فإنه من أجلِّ كتب الشافعية». _ و «الكامل» في الخلاف بيننا وبين الحنفية، وغيرها. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٥: ١٢٢) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ٢٥١-٢٥٢).

(٢) ذكر المصنفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٠٠٠) ونقل نصَّ الإمام الشافعيِّ رضى الله عنه ورحمه الذي نقلتُه آنفاً.

قلتُ: الوجهُ الأولُ هو الأصحُّ في «أصل الروضة» وصَحَّحه البَغَويُّ وغيرُه، واعتمده ابنُ المقري في «روضه» وشيخُ الإسلام في «شرحه» (٢: ١٢٤) والشهابُ ابنُ حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ٨) والخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (١٠٤) والشمسُ الرملي في «نهاية المحتاج» (١٠٤).

والثاني الذي قوَّاه المصنفُ نَقَله الشيخُ أبو حامد عن الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه ورحمه وعن العراقيين، وصَحَحه الحُرْجاني والرُّوياني وابنُ الصباغ. وقال الإسنويُّ بعد نقله ذلك: فلتكن الفتوىٰ عليه. وقال الأذْرَعي: إنه المذهب والمختار؛ نظراً إلى المعنىٰ، واللفظُ لا يعارضُه؛ إذ كلُّ سَلَم بيع، كما أن كلَّ صرف بيع؛ فإطلاقُ البيع علىٰ السلم إطلاقٌ علىٰ ما يتناوله. وكلامُ الرافعي في الإجارة ظاهرٌ في ترجيحه. ولم يصرِّح في «الشرحين» في السلم بترجيح. انظر: «أسنى المطالب» (٢: ١٠٤) و«مغنى المحتاج» (٢: ١٠٤).

وعلى الأول: يجبُ تعيينُ رأس المال في المجلس إذا كان في الذمة؛ ليخرجَ عن بيع الدين بالدين، لا قبضُه، ويثبت فيه خيارُ الشرط، ويجوز الاعتياض عنه، وعلى الثاني ينعكس ذلك. قاله في «تحفة المحتاج» (٥: ٨-٩).

وهذا الخلافُ يرجعُ إلىٰ تغليب اللفظ أم المعنىٰ؟ وقد ذكر الشهابُ ابنُ حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ١٨٨-١٨٩) أولَ الصُّلح ما يتآيَّد به تغليبُ اللفظ، وذلك: أن البيع حيثُ أُطْلِق إنها ينصرف لمقابل السَّلَم؛ لاختلاف أحكامها، فلا يخرج عن موضوعه لغيره، فإذا نافى لفظه معناهُ غُلِّب لفظُه؛ لأنه الأقوىٰ.

والذي في «شرح المنهج» لشيخ الإسلام (٣: ٢٢٦-٢٢٧) ـ بـ «حاشية الجمل» ـ أن: =

[١٦٠] مسألة: رجلٌ لهُ علىٰ شخصٍ دَيْنُ سَلَمٍ أَوْ ثَمَنُ مبيعِ أَو نحوِه، وقَبَضَهُ كيلاً أَوْ وزناً، ثمَّ ادَّعیٰ القابضُ نقصاً، هلِ القولُ قولُهُ أَوْ قولُ المُقْبِض؛ لتفرُّقِهِما عنْ قبضٍ صحيح، ودعویٰ القابضِ (١) خلافُ (٢) ذلك.

وما معنى قولِهِ في «الروضة» في قبضِ المبيع: أنهُ لوْ أَقرَّ بجريانِ الكيلِ لمْ يُقْبَل منهُ خلافُه (٣). هلْ معناهُ: أنَّ القولَ قولُ المُقْبِضِ إنِ ادَّعَىٰ نقصاً محتمَلاً بعدَ (٤) الكيلِ أو الوزن. ولمّا أعادَ المسألةَ مِن اختلاف المُتبايِعَيْنِ قال: «إنِ (٥) ادَّعَىٰ نقصاً (٢) مُحْتَملاً بعدَ الكيلِ أو الوزنِ قُبِل، وإلا فلا على الأظهر (٧). هلْ يقتضي المناقضة (٨)، والعملُ على أيِّ كلامِه؟

[«]التحقيق أنه بيعٌ نظراً للفظ، سلمٌ نظراً للمعنى، فلا منافاة بين النصِّ وغيره، لكن الأحكام تابعةٌ للمعنى الموافق للنص، حتى يمتنع الاستبدال فيه». وفي «فتاوى الشهاب ابن حجر» (٢: ٢٦٧) أنه سئل عن هذه المسألة فاعتمد أنه بيعٌ لا سلم، ثم قال: «إذ التحقيقُ حملُ النصّ وغيره على: أنه سَلَمٌ من حيث المعنى فقط». وعليه فيكون ما في فتاواه مخالفاً لما في «تحفة المحتاج» في كون الأحكام تابعةً للمعنى الذي هو السَّلم، والله أعلم.

⁽١) قوله: «نقصاً هلِ القولُ قولُهُ ... ودعوىٰ القابضِ» ساقط من (ت).

⁽٢) في (م): «مثلا».

⁽٣) «روضة الطالبين» (٣: ٥٢٠)، لكن في الأصول الخطية: «لم يقبل منه كلامه». وما أثبته أنسب وهو في مطبوعة «روضة الطالبين» هكذا: «لم يُسمع منه خلافه».

⁽٤) كانت العبارة في (ك) هكذا: «... محتملاً بعد جريان الكيل أو الوزن».

⁽٥) في (م): «فإن».

⁽٦) في (م): «فادَّعىٰ نقصاً».

⁽٧) في مطبوعة «روضة الطالبين» (٣: ٥٨٠) «... ثم جاء وادَّعىٰ نقصاً، فإن كان قدراً ينفع مثله في الكيل والوزن قُبِل، وإلا؛ فلا علىٰ الأظهر».

⁽٨) في (ز): «المناقصة».

أجاب: القولُ في ذلكَ قولُ المُقْبِضِ بيمينِه؛ لأنَّ القابضَ يدَّعي خلافَ الظاهر (١)، ولأنهُ يُخَلَّى وسكوتَه، فهوَ مدَّع على القولين (٢)، والمُقْبِضُ مُدَّعي عليه على القولين (١)، والمُقْبِضُ مُدَّعي عليه على القوْلين (٣)، وما ذكرهُ في «الروضَّة» في قبضِ المَبيع يُشْعِرُ بذلك. ولكنَّ ظاهرَه: أنه لو ادَّعيٰ عدم (١) فإنهُ لم يُسْمَعْ منهُ كما في نظائرِه، ولكنْ يُسْمَعُ منهُ للتحليف (٥) لا للحَلِف.

ولا(٦) مناقضةَ بينَ ما ذَكَرَهُ في قبضِ المبيع، وما ذكرَهُ في اختلافِ

⁽١) في (ز): «للظاهر».

⁽٢) أي: في حدِّ المَدَّعي. قال في «روضة الطالبين» (١٢: ٧) بعد أن ذكر أن في حدِّ كلِّ من المَدَّعي والمَدَّعي عليه قولين ما نصه: «أظهرُ هما عند الجمهور: أن المَدَّعيَ: مَن يدَّعي أمراً خفياً يُخالف الظاهر، والمَدَّعيٰ عليه: مَن يُوافق قولُه الظاهر. والثاني: المَدَّعيٰ: مَن لو سَكَت خُلِّيَ ولم يُطالب بشيء، والمَدَّعيٰ عليه: مَن لا يُخَلَّى ولا يكفيه السكوت.

فإذا ادَّعَىٰ زيدٌ ديناً في ذمة عمرو أو عيناً في يده فأنكر؛ فزيدٌ هو الذي لو سَكَت تُرِك، وهو الذي يَذْكُرُ خلافَ الظاهر؛ لأن الظاهرَ براءة دمة عمرو وفراغ يده من حق غيره، وعمرو هو الذي لا يُتْرَك، ويُوافقُ قولُه الظاهر. فزيدٌ مدَّع بمقتضىٰ القولين، وعمرو مدَّعى عليه، ولا يختلف موجبُهما غالباً، وقد يختلف كما إذا أسلم زوجان قبل الدخول، فقال الزوج: أسلمنا معا، فالنكاح باق. وقالت: بل على التعاقب ولا نكاح. فإن قلنا: المدَّعي مَن لو سكت ترك، فالمرأة مدَّعية، وهو مدَّعي عليه؛ لأنه لا يُتْرك لو سكت؛ لأنها تزعم انفساخ النكاح، فيحلف ويستمر النكاح. وإن قلنا بالأظهر؛ فالزوج مدَّع؛ لأن ما يزعمه خلاف الظاهر، وهي مدَّع عليها، فتحلف ويرتفع النكاح».

⁽٣) أي: في حدِّ المَّدَّعيٰ عليه، وقد ذكرتهما آنفاً.

⁽٤) كذا هي العبارة في الأصول الخطية.

⁽٥) في (م): «التحليف».

⁽٦) في (م): «ولكن».

التبايع (١) محمولٌ على قَبولِ الدعوى لا قبولِ القول؛ ولهذا قالَ: «وإلا فلا على التبايع (١) محمولٌ على الأظهر». يعني: أنهُ لا تُقبلُ (٢) دعواهُ فيها إذا ادَّعىٰ نقصاً لا يُحْتَمَل، والعملُ علىٰ ما قدّمناهُ في أوّل الفتوىٰ (٣).

[١٦١] مسألة (٤): رجلٌ عاقَـدَ رجلاً علىٰ دَيْنِ (٥) عَشَـرَةِ أرادبِ (٦) سِمْسِم، يأخذُ ثَمَنَها منهُ سَلَماً بمبلغ، وكتبَ عليهِ لهُ (٧) بها حُجّةً، ولمْ يدفعْ لهُ

(٣) في «فتاوى الشهاب ابن حجر» (٢: ٢٧١) ما نصه: «وسئل رضي الله عنه: اختلف كلامُ الشيخين فيمَن قبض مقدراً، فقالا: «لو أقرَّ بجريان الكيل ـ أي: أو الوزن ـ في المبيع أو الثمن لم يُسمَع منه خلافُه». وفي «روضة الطالبين»: «لو أقر بإقباض رهن وقال: لم يكن إقراري عن حقيقة؛ سُمعت دعواه لتحليف خصمه وإن لم يذكر لإقراره تأويلاً». وفَصَّلا في اختلاف المتبايعين بين ما يقعُ مثلُه بين الكيلين فيُقبل، وما لا فلا؟

فأجاب بقوله: لا تناقض؛ لأن معنى قولهما أولاً (لم يُسْمع منه خلافُه): أنه لا يصدق بيمينه، فلا تُسمع دعواهُ ليَحْلِفَ هو، بل لِيُحَلِّفَ خصمَه، كما قاله البُلْقِيني. وحينئذِ فيوافق هذا ما ذُكِرَ عن «روضة الطالبين» في الرهن.

وتفصيلُهما المذكورُ في اختلاف المتبايعين مفروضٌ فيها: إذا لم يقرَّ القابضُ بوصول حقِّه إليه، وإنها قال بعد جريان الكيل أو الوزن: كنتُ أظنُّ تمامَ حقِّي، فبان ناقصاً. فتعارض هنا أصلُ عدمِ قبض الكلِّ وظاهرُ عدمِ الغلط، فيُصدَّقُ إن أمكن في العادة الغالبة أن يُبْخَسَ به في الكيل أو الوزن، فلا يُصَدَّق في أن العشرةَ تسعة، خلافاً لمن زَعَمَ: أنه يمكن البَخْس فيه».

- (٤) في هامش (ك) هنا: «بلغ مقابلة».
 - (٥) قوله: «دين» ساقط من (ت).
- (٦) جمع إرْدَب، وهو: كيلٌ معروفٌ بمصر، يساوي أربعةً وعشرين صاعاً بصاع النبيِّ ﷺ. «المصباح المنير» (ر دب).
 - (٧) قوله: «له» ساقط من (ت).

⁽١) قوله: «التبايع» ساقط من (ز) و(ت).

⁽٢) في (ز): «يقبل».

رأسَ السَّلَم. ثمَّ بعدَ ذلكَ دفعَهُ لهُ علىٰ نَقْداتٍ متفرَّقة، وتأخَّرَ لهُ عندهُ مِنْ رأسِ السَّلَم سبعةَ عشرَ درهماً.

وإنَّ صاحبَ الدَّيْنِ كانَ لهُ على رجلٍ مسطورٌ بمبلغ أربع مئة وهوَ مُوفي، فمسكَهُ صاحبُ الدَّيْنِ وسألهُ أنْ يضمنَ لهُ المديونَ (١) بالسِّمْسِمِ فلمْ يُجِبْهُ إلى ذلك، فحَلَفَ بالطلاقِ إذا لمْ يضمنهُ وإلا ادَّعَيْتُ عليكَ بهذا المسطور، ولا أُسيِّكَ إلّا إنْ قبضتُهُ (٢) منك، وهو مشهورٌ بالربا، فاختشى منه، فَضَمِنهُ لهُ بالسِّمْسِمِ ضهانَ تبرّع في غَيْبةِ المديون.

فلمّ استَحَقَّ الدَّيْنُ حضرَ إلى عندِ والدِ الضامنِ فطالبَهُ عنْ ولدِه، فقالَ لهُ والدُه: أَيْش تأخَّرَ لهُ عندكَ مِنْ رأسِ مالِ السَّلَم، فأخرجَ ورقةً مُنَزَّلَةً بأنهُ دفعَ لفلانٍ ولفلانٍ (٣) ولفلان، وتأخّرَ لهُ مِنْ رأسِ مالِ السَّلَمِ سبعةَ عشرَ درهماً.

ثمَّ إنهُ ألزمَ والدَ الكافلِ إلىٰ أنْ قَبَضَ السِّمْسِمَ مِنه، وأشهدَ والدَهُ أنَّ السِّمْسِمَ مِنْ مالِ ولدِهِ دونَ مالِه، وأنهُ قبضَهُ ليَرْجِعَ ولدُهُ (٤) بهِ علىٰ المديون.

فهلْ يصحُّ عقدُ ذلكَ بغيرِ قبضِ رأسِ مالِ السَّلَمِ بعدَ اعترافِهِ بذلكَ بحضورِ عَدْلَيْنِ شاهدَيْنِ أمْ لا؟ وهلْ إذا فسدَ العقدُ وبَطَلَ الضمان، فهلْ

⁽١) في (م): «الديون».

⁽٢) في (ز): «إلى أن أقبضته».

⁽٣) في (م): «وفلان».

⁽٤) في (م): «والده».

لهُ الرجوعُ على صاحبِ الدَّيْنِ بها قَبَضهُ مِنَ السِّمْسِمِ مِنْ والدِهِ بطريقِ الكَفالةِ أَمْ لا؟ وهلْ يَلزمُ ما كانَ دفعَهُ مِنَ الثَّمَنِ للمديونِ الكافلِ بعدَ فسخِ العقدِ أَمْ لا؟

أجاب: لا يصحُّ عقدُ السَّلَمِ والحالُ ما ذُكِرَ مِنْ تفرُّقِهِما قبلَ قبضِ شيءٍ مِنْ رأسِ مالِ السَّلَم. ولا يلزمُ الضامِنَ شيءٌ مِنْ ذلك.

وللمذكورِ أَنْ يَرجعَ بالسِّمْسِمِ الذي قبضَهُ المذكورُ مِمَّا لَه على القابضِ المذكور.

وعلىٰ المديونِ أَنْ يُقَوِّمَ بالدراهِمِ التي قبضَها لصاحبِ الدَّيْن.

[١٦٢] مسألة: هل يجوزُ الاستبدالُ (١) عنِ المُسْلَمِ فيه؟

أجاب: لا يجوزُ الاستبدالُ عنِ المُسْلَمِ فيهِ غيرَ جنسِه، وأمّا غيرُ نوعِهِ فصحَّحَ جمعٌ مِنَ المتأخّرينَ: أنهُ لا يجوز^(٢). ونصَّ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنه علىٰ أنهُ يجوزُ أنْ يأخذَ غيرَ بُرِّ الشامِ إذا أسلفَهُ في بُرِّ الشام^(٣).

⁽۱) هو: بيعُ الدَّيْن ممن هو عليه. قاله البُجَيْرمي في «حاشيته على الإقناع» (۳: ۱۹). قال في «روضة الطالبين» (۳: ۲۰): «اعلم أن الاستبدال: بيعٌ لمن عليه دين». وانظر تفصيلَ أحكامه في: «تحفة المحتاج» (٤: ٢٠٤) و «مغني المحتاج» (٢: ٧٠) و «شرح المنهج بحاشية الجمل» (٣: ١٦٤).

⁽٢) هو الأصح في «روضة الطالبين» (٤: ٢٩-٣٠) وانظر: «تحفة المحتاج» (٥: ٣٠).

⁽٣) «الأم» (٣: ١١٧). وقد نقل المصنفُ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٢١) نصَّ «الأم» هذا عند كلام «روضة الطالبين» على حكم الاستبدال عن المسلم فيه.

[١٦٣] مسألة: إذا أُسلمَهُ في شيءٍ مؤجَّلاً فجاءَ أجنبيٌّ بالعينِ المُسْلَمِ فيها مُتبرِّعاً للمُسْلِم، هلْ يَلزمُهُ القَبول؟

أجاب: لا يلزمه القبول(١).

* * *

⁽١) في هامش (م) هنا ما نصه: «ح: فإن سلمها للمسلم إليه، وسلمها المسلم إليه للمسلم يتبقىٰ أنه يلزم المسلم القبول قياساً علىٰ الزوجة في النفقة. ه».

وقد ذكر المصنفُ هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٢١) مع نقل نصَّين للإمام النووي في ذلك.

[باب القرض]

[١٦٤] مسألة: إذا أقرضَ رجلٌ رجلاً مالاً، ثمَّ حُجِرَ عليه بفَلَس، هلْ للمُقْرِضِ أَنْ يرجِعَ في عينِ مالِه؟

أجاب: نعم، للمُقْرِضِ أَنْ يرجِعَ في عينِ مالِهِ ويأخذَهُ وإِنْ لمْ يرجِعِ الذي اقتَرَضَ (١) منه، لأنَّ المُقْتَرضَ (٢) لهُ الرجوع، فللمُقرِضِ الرجوع.

وكذلكَ إذا باعَ شخصٌ شيئاً بشرطِ الخِيارِ أَوْ كَانَ خِيارُ المجلسِ باقياً ثمَّ حُجِرَ على المُشتري بِفَلَس؛ فللبائعِ أَنْ يَفسخَ ويَأخذَ المَبيعَ وإنْ لمْ يفسخهُ المُشتري. وكذلكَ في الرَّدِّ بالعيبِ لَهُ أَنْ يَفسخَ بالعيبِ وإنْ لمْ يفسخُ لهُ المُشتري. المُشتري (٣).

* * *

⁽١) في (ز): «أقرض».

⁽٢) في (ز): «المقرض».

⁽٣) قوله: «وكذلكَ في الرَّدِّ بالعيبِ لهُ أَنْ يَفسخَ بالعيبِ وإنْ لمْ يفسَخْهُ المُشتري» ساقط من (٣).

[كتاب الرهن]

[١٦٥] مسألة: شخصٌ رهنَ عندَ شخصٍ داراً كانَ وَقَفَها علىٰ نفسِهِ ثُمَّ علىٰ حَرَمِ المدينةِ وغاب، فباعَهُ المُرْتَمِنُ، هلْ يصحّ

أجاب: إذا كانَ صاحبُ الدَّيْنِ قدْ رفعَ القضيّة (١) إلى الحاكم وباعَ الحاكمُ ذلكَ بالطريقِ الشرعيِّ ولم يكنِ الوقفُ المذكورُ حَكَمَ بهِ حاكمٌ يرى صحّة وقفِ الإنسانِ على نفْسِه (٢)، وكانَ الحاكمُ (٣) الذي باعَ مِنْ عقيدتِهِ بُطلانُ وقفِ الإنسانِ على نفسِه؛ فإنهُ يكونُ البيعُ المذكورُ صحيحاً، وإنْ لم يكنْ كذلكَ فلا يكونُ صحيحاً.

وأمّا إذا لم يحكم حاكمٌ يرى صحّة وقفِ الإنسانِ على نفسِهِ وكانَ البائعُ لهُ اللهُ على نفسِهِ وكانَ البائعُ لهُ اللهُ اللهُ على خلافِ لهُ اللهُ اللهُ اللهُ على خلافِ على خلافِ عقيدته، ولكنهُ قابلٌ للبيع بعدَ ذلكَ بالطريقِ المعتبر (٥).

⁽١) في (ز): «القصة».

⁽٢) لا يصحُّ علىٰ الأصح _ كما في «المنهاج» _ أن يقفَ الشخصُ مالَه على نفسه؛ لتعذُّر تمليك الإنسان ملكه أو منافع ملكه لنفسه؛ لأنه حاصل ويُمنع تحصيل الحاصل. انظر: «تحفة المحتاج» (٣: ٤٤٤)

⁽٣) في هامش (م) هنا ما نصّه: «ح أي: كالقاضي الشافعي».

⁽٤) في هامش (م) هنا ما نصّه: «ح أي: كالقاضي الحنفي».

⁽٥) في (ت): «بالطريق الشرعي المعتبر».

[١٦٦] مسألة: امرأةٌ رهنتْ داراً على دَيْنٍ على ولدِها لإنسان، ثمَّ أقرّتْ أَنَّ الدارَ لولدِها ليسَ لها فيها ملك، فهلْ يضرُّ هذا الإقرارُ المُرْتَمِن؟ وهلْ يصادفُ الإقرارُ محلاً؟

أجاب: إنْ كانَ هذا الإقرارُ بعدَ لزومِ الرهنِ بالقبضِ المعتبر؛ فإنهُ لا يضرُّ المُرْتَمِنَ. ولا يصادفُ الإقرارُ المذكورُ مَحَلَّا إلا إذا ذَكَرتْ في إقرارِها: أنها استعارَتُها مِنْ ولدِها لتَرْهَنَها (١) على الدَّيْنِ المذكورِ وصَدَّقها الولدُ المذكورُ علىٰ ذلك: فإنهُ يصادفُ الإقرارُ محلاً. ومعَ ذلكَ فلا يضرُّ المُرْتَمِن.

[١٦٧] مسألة: رجلٌ رهنَ عندَ شخصٍ شيئًا على دَيْنِ مُؤجّلٍ فحلَّ بعضُه، فطلبَ المُرْتَمِنُ وفاءَهُ مِنْ غيرِ الرهن، وطلبَ الراهنُ أَنْ يبيعَ بعضَهُ مَشاعاً ويُوفِي منهُ الحال، فهلْ يُجابُ المديونُ أَوْ صاحبُ الدَّيْن؟

أجاب: نعم، يُجابُ المديونُ إلىٰ أَنْ يُباعَ مِن الرهنِ بقدرِ ما استحقَّ عليه، ولا يُجابُ صاحبُ الدَّيْنِ إلىٰ ما طَلَب، فإنَّ الذي طلبَهُ صاحبُ الدَّيْنِ غيرُ موضوعِ الرهن، فإنَّ موضوعَ الرهنِ أَنْ يُباعَ في وَفاءِ الدَّيْنِ، وما طلبَهُ صاحبُ الدَّيْنِ إضرارٌ (٢) بالراهنِ ببقاءِ الرهنِ كلِّهِ والوفاءِ مِنْ موضعِ آخر، وإنْ وقعَ عيبٌ بالتشقيصِ (٣) فإضرارُ ذلكَ بالراهنِ أكثر.

⁽١) في (ك) و(ت): «ليرهنا» بالياء.

⁽٢) في (ك): «إضراراً».

⁽٣) أي: التَّجْزؤ الحاصل ببيع بعض الرهن.

وأيضاً؛ فدخولُ المتعاقدَيْنِ في هذا العقدِ يقتضي تراضيهما بمقتضاه، ومقتضاهُ: أنَّ القِسطَ الذي يَحَلُّ يُوفَىٰ مِنَ المرهونِ المذكور.

وما ذُكِرَ مِنْ أنهُ إنها ينفكُّ البعضُ في صُور؛ ليستْ هذهِ الصورةُ منها، فالمرادُ بذلكَ الانفكاكُ القهريُّ بمقتضىٰ التعدّدِ الثابت^(١)، فأمّا لوْ تراضى المتراهنانِ علىٰ فكِّ بعضِ الرهنِ فإنهُ يُعْمَلُ بذلك.

وقدْ وقعتْ هذهِ الصورةُ التي ذكرناها آخِراً في بلادِ الصعيدِ مِنْ سنينَ كثيرة، وأفتيتُ فيها بذلك.

ولوْ تَـلِفَ بعضُ المرهونِ انفكَّ الرهنُ فيه (٢)، وهذا قَهريُّ؛ لكنْ لا بمقتضىٰ التعدُّدِ الثابتِ بها يقتضيهِ الحال.

[١٦٨] مسألة: لوْ فَكَ الْمُرْتَمِنُ الرَّهْنَ فِي البعضِ هلْ ينفك؟

أجاب: لم أَرَ مَنْ تعرّضَ لها، والمعتمَدُ فيها الانفكاكُ في ذلكِ البعض؛ لأنَّ الحقّ له، ولهُ إسقاطُ بعضِهِ كما لهُ إسقاطُ كلّه (٣).

⁽١) أي: كتعدد مستحق الدين أو المديون. انظر ذلك في: «روضة الطالبين» (٤: ١٠٨ وما بعدها) و «أسنى المطالب» (٢: ١٧٦).

⁽٢) ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٩٦). ونقلها عنه الشهابُ الرملي في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ١٧٦) وولده الشمس محمد في «نهاية المحتاج» (٤: ٢٩٥) و (٣) ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٩٦). ونقلها عنه الشهابُ الرملي في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ١٧٦) وولده الشمس محمد في «نهاية المحتاج» (٤: ٢٩٥). وانظر المسألة الآتية برقم (١٧٩).

[١٦٩] مسألة: شخصٌ رهنَ عندَ شخصٍ عيناً، ثمَّ إنَّ المُرْتَهِنَ رَهَنَ العينَ المرهونةَ عندَ آخرَ فتلفتْ عندَه، فهلْ للراهنِ الثاني مطالبةُ المُرْتَهِنِ الثاني بالعين، أوْ يكونُ المُطالِبُ هوَ الراهنُ الأول؟ وهلْ يَتَخيَّرُ الراهنُ الأولُ في مطالبةِ مَنْ شاءَ منها؟ وهلْ إذا غَرِمَ المُرْتَهِنُ الأولُ لهُ الرجوعُ على المُرْتَهِنِ الثاني أمْ لا؟وهلِ القرارُ على الأولِ أو الثاني؟ وهلْ يُفَرَّقُ بينَ أنْ يكونَ المُرْتَهِنِ الثاني جاهلاً بأنَّ العينَ مرهونةٌ أوْ عالماً؟والعينُ المرهونةُ مُتَقَوِّمة، وقيمتُها لمُ تتغير.

أجاب: الطلبُ إنها هو للراهنِ الأولِ المالك، ولهُ أنْ يطالبَ مَنْ شاء؛ مِنَ الْمُرْتَهِنِ الأولِ ومِنَ المُرْتَهِنِ الثاني.

وإذا غَرِمَ الأولُ رَجَعَ الأولُ علىٰ الثاني إذا كان الثاني عالماً بتعدّي راهنِهِ الذي سلَّمهُ العينَ أَوْ تَلِفَتْ العينُ عندهُ بتقصيرٍ منهُ ولوْ كانَ جاهلاً بالتعدّي المذكور.

وإنْ كانَ^(۱) جاهلاً ولم يُوجدْ منهُ ما يقتضي تضمينَـهُ فإنهُ يَرجِعُ علىٰ راهنِهِ بها غَرِم.

الأعيانِ على دَيْنٍ مَنَ الله عندَ شخصٍ عيناً مِنَ الأعيانِ على دَيْنٍ شرعي، وتسلّمَ المُرْتَمِنُ العينَ المرهونة، ثمَّ بعدَ ذلكَ رهنَ المُرْتَمِنُ العينَ المرهونة

⁽١) قوله: «كان» ساقط من (ت).

⁽٢) الشطر الأول من هذه المسألة هو عين المسألة السابقة، لكن الشطر الثاني زائد عليها، ولعله أعادها لذلك.

عندَ آخرَ فتَلِفَتْ العينُ المرهونةُ عندَ الـمُرْتَمِنِ الثاني، فهلْ تكونُ (١) العينُ مضمونةً (٢) على المُرْتَمِنِ الأولِ أوِ الثاني؟ وهلِ القرارُ على الأولِ أوِ الثاني؟ وهلْ يُفَرَّقُ في (٣) تضمينِ المُرْتَمِنِ الثاني بينَ الجَهْلِ والعِلمِ أنَّ (٤) العينَ ملكُ مَنْ رَهنَها أمْ لا؟ وهلِ القولُ قولُه في ذلكَ أمْ لا؟

وهلْ يأتي ذلكَ كلَّهُ فيمَنِ استأجَرَ عيناً مِنْ شخصٍ ثمَّ رهنَها عندَ آخرَ وتَلِفَتْ العينُ المذكورة، هلْ يكونُ الضمانُ علىٰ المستأجِرِ الذي هوَ راهن، أمْ علىٰ المُرْتَهِن؟ وهلْ للمالكِ مطالبةُ مَنْ شاءَ منهما أمْ لا؟

وإذا غَصَبَ شخصٌ العينَ المرهُونةَ أو المُسْتأجَرةَ وقُلتمْ: إنَّ المالكَ هوَ المُخاصِم، فامْتَنَعَ المالِكُ مِنَ المخاصِمة وقال: أنا أخاصِمُ مَنْ تسلمَ منّي المخاصِم، فأمْتَنَعَ المالِكُ مِنَ المخاصِمة وقال: أنا أخاصِمُ أمْ لا؟ العين، هلْ لَمَنْ كانتِ العينُ تحتَ يدهِ مِنْ مُرْتَهِنٍ أَوْ مُسْتأجِرٍ المخاصِمةُ أمْ لا؟

ولوْ خاصمَ المالكُ^(٦) ولم يُظْهِرْ بيّنةً تشهدُ على الغاصبِ وحَلَفَ اليمينَ الشرعيّة، هلْ لمالكِ العينِ بعدَ ذلكَ أنْ يُخاصِمَ مَنْ كانِتِ العينُ تحتَ يدِهِ أمْ لا؟

أجاب: تكونُ العينُ مضمونةً على الأولِ والثاني. ثمَّ إنْ كانَ المُرْتَهِنُ الثاني عالماً بالرهنِ فقرارُ الضمانِ عليه. وإنْ كانَ جاهلاً بالحالِ كانَ طريقاً في

⁽١) قوله: «تكون» ساقط من (ت).

⁽٢) في (ت): «المضمونة».

⁽٣) في (م): «بين».

⁽٤) في (ت): «بأن».

⁽٥) في (ت): «خاصم».

⁽٦) في (م): «الملك».

الضهان، حتى إذا غَرِمَ فإنهُ يرجعُ بها غرمَهُ على الْمُرْتَهِنِ الأول. والقولُ قولُ المُرْتَهِنِ الأول. والقولُ قولُ المُرْتَهِنِ الثاني في أنهُ (١) لم يعلم الرهنَ، ويجري مثلُ ذلكَ في الإجارة.

والمخاصمةُ في إثباتِ الملكِ لا يدخلُ فيها المستأجرُ ولا المُرْتَمِن. وإنْ كانَ لغرضِ نزعِها منهُ لينتفعَ بها بقي فلهُ ذلك. وللمُسْتأجِرِ اختيارُ الفسخ، وكلُّ زمانٍ يمضي تنفسخُ (٢) فيهِ الإجارة، وأجرةُ المثلِ التي على المنتفعِ للمالكِ لا للمُستَأجِر، وللمالكِ المخاصمةُ في الصورةِ المذكورةِ آخِراً.

[1۷۱] مسألة: إذا أثبتنا لمالكِ العينِ المرهونةِ إجبارَ الراهنِ المستعيرِ (٣) منه على فكّ العينِ المرهونة، فامْتَنعَ الراهنُ مِنْ ذلكَ وهوَ مُوسِر، فهلْ نقول: يبيعُ القاضي مِنْ مالِ الراهنِ ما يُوَفِّي بهِ الدَّين، ولهُ إجبارُ الراهِنِ على البيع، فإنِ امْتَنعَ منهُ حبسَهُ القاضي بطلبِ المالكِ، أمْ لا؟

أجاب: لم يصرّحِ الشافعيُّ (٤) ولا أصحابُهُ بهذهِ الأمور، وذكروا في ضامِنِ الدَّيْنِ في ذمَّتِهِ بالإذن: «لهُ مطالبةُ الأصيلِ بتخليصِهِ بأداءِ المال». وهلْ لهُ حبسُهُ إِنْ حُبِس؟ وجهانِ؛ صحّحَ النوويُّ تَبَعاً للرافعيِّ: أنهُ ليسَ لهُ ذلك (٥).

⁽١) قوله: «أنه» في محلها من (ت) بياض.

⁽٢) في (ك): «ينفسخ».

⁽٣) في (ت): «استعير منه».

⁽٤) نقل هذا الجوابَ جميعَه الشهابُ الرملي في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ١٤٩) لكن في مطبوعة «الحاشية»: «لم يصرِّح الرافعيُّ ولا أصحابه». والمثبتُ هو الموجودُ في الأصول كمطبوعة «حواشي المصنف على الروضة» (٣: ٣٤١) وهو الصواب.

⁽٥) «روضة الطالبين» (٤: ٢٦٥).

والذي نقولُـهُ هنا: إنَّ القاضي يَحبِسُ الراهنَ بطلبِ المالك. والفرقُ بينهما: أنَّ المالكَ يتضرَّرُ هنا بتأخّرِ تصرّفِهِ عنْ عينه، ولا كذلكَ ضمانُ الذمة. وهذا فرعٌ تقديريٌّ زادَ على أصلِهِ مِنْ أجلِ تضرُّرِ المالكِ بتأخُّرِ التصرُّفِ في عينِهِ المرهونة (۱).

[۱۷۲] مسألة: رجلٌ لهُ دَيْنٌ بهِ رهنٌ أحالَ بهِ علىٰ المديون، هلْ ينفكُّ الرهن؟

أجاب: نعم، ينفكَّ الرهنُ بمجرّدِ الحوالةِ الصحيحة، والذي أفتىٰ بهِ قاضي القضاةِ شرفُ الدينِ البارِزِيُّ الحَمَويُّ^(۲) مِن انتقالِ الدَّيْنِ برهنِهِ إلىٰ المحتال؛ مخالفٌ للمنقول، فلا يُعْتَمَدُ في ذلك^(۳).

⁽١) ذكر المصنفُ هذه المسألة في «حواشيه علىٰ الروضة» (٣: ٣٤١).

⁽٢) هو الإمامُ الفقيهُ المتفنِّنُ قاضي القضاة شرفُ الدين أبو القاسم هبةُ الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم الجهني الحموي، المعروف بابن البارزي (٦٤٥-٧٣٨هـ) انتهت إليه مشيخةُ المذهب ببلاد الشام، وَلِيَ قضاءَ حماه، وعَمِيَ في آخر عمره، أَفْتىٰ ودَرَّس وصنَّف التصانيفَ الكثيرة؛ منها: «روضات الجنات» في تفسير القرآن، و «مختصر جامع الأصول» و «شرح مسند الإمام الشافعي» و «تيسير الفتاوي في تحرير الحاوي» و «الغرر البهية شرح البهجة الوردية» و «الزُّبك». انظر: «طبقات الشافعية» لابن قاضي شههة (٢ : ٢٩٨-٢٩٩) و «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُههة (٢ : ٢٩٨-٢٩٩).

⁽٣) أفتىٰ الشهابُ ابن حجر _ كما في «فتاويه» (٣: ٦٨) _ بها أفتىٰ به الشرفُ البارزي من انتقال الرهن والكفيل إلى المحتال، وأشار في آخر فتواه إلىٰ أنه اعتُرض علىٰ البارزي في ذلك. ونصها: «وسئل: عمَّن أحال بدين له به رهنٌ أو كفيلٌ فهل ينتقل الدينُ إلى المحتال مع وصف الكفالة والرهن؟

[۱۷۳] مسألة: إذا ماتَ الراهِنُ قبلَ إقباضِ العينِ المرهونةِ للمُرْتَهِن، وأبقينا الرهن، وقامَ وارثُ الراهن مقامَـهُ في القبضِ فأقبضها للمُرْتَهِن، وكانَ هناكَ ديونٌ لغيرِ المرتَهِن، هلْ يكونُ المُرْتَهِنُ مقدَّماً بهذا الرهنِ علىٰ الغرماءِ أمْ لا؟

أجاب: لا يكونُ المُرْتَمِنُ مقدَّماً بهذا الرهنِ على الغرماءِ، قُلْتُهُ تخريجاً مِنْ جهة أنَّ حقَّ الغرماءِ قدْ تعلَّقَ بجميعِ التركةِ بالموت، وليسَ للوارثِ التخصيص، وفي إقباضِهِ تخصيص (٢).

أجاب بقوله: نعم ينتقل إليه بصفة الكفالة والرهن كصفة الأجل والحلول، ولا يعتبر رضا الراهن أو الكفيل، كما ينتقل الدين إلى ورثة الدائن بصفة الرهن والكفيل من غير اعتبار رضاهما. وفارق هذا: ما لو أحال المديون دائنة بدين له به رهن أو كفيلٌ فقبل؛ فإنهما ينفكان؛ لبراءة ذمة المحيل اللازم منها براءة كفيله وانفكاك رهنه. هذا ما أفتى به البارزي، وبَيَّن في «القُوت» ما فيه من اعتراض وغيره، فلينظر منه». انتهىٰ. و «القُوت» هو: «قوت المحتاج بشرح المنهاج» للإمام الشهاب الأذرعي.

⁽١) في (ز): «الرهن».

⁽٢) ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٦٠). ونقل جوابَه هذا الشهابُ الرمليُّ في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ١٥٧) ولم يعتمدُه. فقال عقب قول البُلْقِيني (وفي إقباضه تخصيص): «وهو ممنوع؛ إذا المخصِّصُ في الحقيقة عقدُ المورث، وكلامُهم صريحٌ أو كالصريح في خلاف ما قاله».

وقد سئل عن ذلك في «الفتاوى» (٢: ١٧٧) ونصها: «سئل: عما لو مات الراهنُ قبل قبض المرهون، ثم أقبضه وارثُه، هل يختصُّ المرتهنُ بالمرهون كما هو ظاهر كلامهم، أم لا كما أفتىٰ به البُلْقِيني؟

فأجاب: بأنه يختصُّ المرتمنُ بالمرهون، فيُقدَّم بثمنه على الغرماء».

[١٧٤] مسألة: إذا كانَ الراهنُ مُوسراً ببعضِ قيمةِ المرهونِ الذي أعتقَه، هلْ يَعْتِقُ ذلك القدر؟ وما حكمُهُ بعدَ العِتْق؟

أجاب: الذي يجري على القواعدِ فيها: أنهُ يَعْتِقُ ذلك القدرُ الذي هوَ مُوسرٌ بقيمتِه، ويُؤخذُ منهُ القيمةُ وتُجعَلُ رهناً مكانَه (١).

[١٧٥] مسألة: لوْ كَانَ الدَّيْنُ عليهِ رهنٌ مساوٍ لهُ أَوْ أَزيدُ منهُ بحيثُ يَظهرُ ظهوراً كبيراً (٢) أنهُ يُوَفَّى منه، فهلْ نقولُ معَ ذلكَ: يتعلَّقُ الدَّيْنُ ببقيّةِ التركةِ كها هوَ مقتضى إطلاقِهم، أوْ لا يَتعلَّقُ ببقيّةِ التركة ؟

أجاب: لم أقف على نقلٍ في المسألة، ولا يبعدُ (٣) أنْ يكونَ الشيءُ يتعلّقُ تَعلّقُ تَعلّقُ عَلَى نقلٍ في المسألة، ولا يبعدُ (٤): تعلُّقاً خاصًّا، وتعلُّقاً عامًّا، كما نقولُهُ في العبدِ إذا التقطَ ولم يكنْ أهلاً وتَركَ السيّدُ اللُّقطةَ في يدِه؛ فإنَّ (٥) الربيعَ روىٰ: أنهُ يتعلّقُ بالعبدِ وسائرِ أموالِ السيّدِ. خلافاً لرواية المُزنيّ، والأصحُّ الأول (٢).

ومعَ ذلكَ فالأقربُ في هذا الفرع: أنهُ لا يَمتنِعُ على الوارثِ التصرّفُ في الباقي، ويشهدُ لهُ فرعٌ في التفليسِ مِنَ السَّلَم (٧).

⁽١) ذكر المصنفُ هذه المسألة في: «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٦٦).

⁽٢) في (ز): «كثيراً».

⁽٣) قوله: «يبعد» ساقط من (ز).

⁽٤) في (م): «بتعلقين».

⁽٥) في (ت): «قال».

⁽٦) «روضة الطالبين» (٥: ٣٩٥).

⁽٧) ذكر المصنفُ هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٧٤).

[١٧٦] مسألة: رجلٌ أقرَّ بدَيْنٍ لرجل، ورَهَنَ عندَهُ أشجارَ بستانٍ عندَهُ أشجارَ بستانٍ عندَهُ اللَّقرُ لهُ بإذنِ اللَّقِرَ، عتلفةَ الأجناس، نخلٌ وغيرُها، وحدَّدَ البستان، وتسلَّمَهُ اللَّقرُّ لهُ بإذنِ اللَّقِرَ، ثمَّ أعادَهُ للمُقِرِّ لينتفِعَ بهِ معَ بقائِهِ على حُكْمِ الرهن.

ثمَّ بعدَ ذلكَ آجَرَ اللَّقِرُّ أرضَ البستانِ لشخصِ آخرَ للدَّةِ تزيدُ على مدَّةِ اللَّيْنِ بأجرةٍ معينةٍ، وساقى الآخرُ المستأجرَ على ما بالأرضِ مِنَ الأشجارِ ليقصدَ بذلكَ بيعَ الثمرة، لكونِ أنها لم تبرُز، على أنَّ مهما أطلعَهُ اللهُ تعالىٰ مِنْ ثمرةٍ تكونُ مقسومةً بينَهما على ألفِ جُزءٍ؛ للآخر جُزءٌ واحد، وللمُستَأجِرِ يسعُ مئةٍ وتسعونَ جزءً، فها حُكمُ الله تعالىٰ في ذلك؟

أجاب: أمّا الإجارةُ فصحيحة؛ فإنَّ الرهنَ لم يَرِدْ على الأرض. وإذا كانتِ الأرضُ في إجارةِ الراهنِ فلهُ الإجارةُ علىٰ ما في مُدَّته.

وأمّا المساقاةُ على الأشجارِ المذكورة؛ فإنْ كانَ ذلكَ قبلَ خروجِ الشمرةِ _ والحُلُولُ يقعُ قبلَ خروجِ الشمرةِ _ فإنَّ المساقاةَ لا تصحّ؛ لأنها تؤدّي إلى نقصٍ يقعُ في المرهون. وإنْ كانَ ذلكَ بعدَ خروجِ الشمرةِ فالمساقاةُ صحيحة، ويُجْبَر الراهنُ على بيعِ الرهنِ عندَ حلولُ الأجل.

ولا تنفَسِخُ(١) الإجارةُ ولا المساقاةُ الصحيحةُ بذلك.

وليسَ تفصيلي في المساقاةِ على الأشجارِ المرهونةِ جارياً على تفصيلِ البَغَويِّ في بيعِ الحديقة المُساقاةِ (٢) عليها؛ للمُدْرَكِ الذي ذكرتُه. وما ذكرَهُ

⁽١) في (ز): «ينفسخ».

⁽٢) في (ز): «المساقى».

البَغَويُّ في «فتاويهِ» في ذلكَ غيرُ مُعْتَمَد (١)، وقدْ ذَكَرَ في الوصيَّةِ ما يخالفُه.

(۱) قال شيخ الإسلام في «الغرر البهية شرح البهجة الوردية» (٣: ٣٠٩): «خاتمة: قال الرافعي: بيعُ المالكِ الحديقة في المدة يُشْبِهُ بيعَ العين المستأجرة قال: ولم أَرَ له ذِكْراً، لكن أفتى البَعَوي بأنه: «إن باعها قبل ظهور الثمر لم يصح؛ لأن للعامل حقاً في ثمرها، فكأنه استثنى بعضَه، وكذا إن باع ما يخصُّه من الثمر بعد ظهوره دون الأصل للحاجة إلى شرط القطع وتعذُّره في الشائع. فإن باعه مع الأصل صَحّ، وكان العاملُ مع المشتري كما كان مع البائع». واستحسن في «روضة الطالبين» ما قاله البَعَوي، وجزم به في «الأنوار».

قال العلامة عبد الرحمن الشربيني في «حاشيته على الغرر البهية شرح البهجة الوردية»: «(قوله لكن أفتى البَغَوي إلخ) قال الناشري بعد نقل ما ذُكِرَ عن البَغَوي: «قال البُلْقِيني في «فتاويه»: «ما ذكره البَغَوي مخالف لما صححوه في الوصية من صحة البيع قبل خروج الشمرة، وذلك فيها إذا أوصىٰ لزيد بثمرة بستانه مدة حياته، ثم مات الموصي؛ فإن للوارث بيع البستان من الموصىٰ له ومن غيره، سواء كانت الثمرة بارزة أو لم تبرز، ولا يمنع ذلك بيع البستان. والمعتمد ما ذكروه في الوصية، وهذا استثناء شرعيٌ فلا يبطل به البيع، بخلاف الاستثناء اللفظي.

وما ذكره الرافعيُّ من تشبيه ذلك ببيع العين المستأجرة فَكَرَهُ البويطي في «مختصره» من عند نفسه لا من كلام الإمام الشافعي» انتهي كلام البُلْقِيني.

وقال الإِسْنَوي: «ما قاله البَغَوي واستحسنه النوويُّ مردود، وذكر ما ذكروه في الوصية. وكذلك ابنُ النَّحْوي في «شرحه» للكتاب.

وقال السُّبْكي: بيعُ الأشجار المساقى عليها جائز، وقد ذكرتُه في تصنيف لي سميتُه «الرياض الأنيقة في قسمة الحديقة». ورَدَّ ما قاله البَعَوي وقال: «فإن قلت: إذا حُكِم بصحة البيع فالعملُ المستَحَقّ للبائع على العامل لا يمكن إبقاؤه له لخروج الأشجار عنه، فهل له إبدالها أو تنتقل للمشتري؟ قلت: تنتقل للمشتري بالتبعية، كما لو اشترىٰ ثمرةً بعد بُدُوِّ صلاحها وألز منا البائع بتبقيتها، فباعها صاحبُها لأجنبي؛ فإنه يثبت له حقُّ السَّقْي كما كان لمن اشترىٰ منه». لكن ما ذكره الشارحُ عن البَعَوي ذكرَه الرملي في «شرح المنهاج» وسكت عليه». انتهى. ويُمْكن أن يفرق: بأن المالكَ هنا لما كان هو عاقد المساقاة لزمه أن يستثني ما شرطه للعامل؛ لالتزامه له، بخلاف الوارث، فليتأمل».

وبيعُ الأشجارِ الساقَىٰ عليها تَعرَّضَ لهُ البُوَيْطيّ.

وأمّا رهنُ الأشجارِ المُساقَىٰ عليها، والمساقاةُ (١) على الأشجارِ المرهونة، فهما فرعانِ حَسَنان، والحكمُ فيهما ما قَرَّرْتُه (٢).

[۱۷۷] مسألة: رجلٌ نزلَ لهُ شخصٌ عنْ رزقة أَحْباسِيّةٍ^(٣) ووقّع بها. ثمَّ إنَّ رجلاً قالَ للمَنْزولِ لَه: إنَّ الرزقةَ المنزولَ لكَ عنها مرهونةٌ عندي، وأنا مُستأجِرُها أيضاً، ولمْ تَمضِ مدّةُ الإجارة، فلمْ يصحَّ لكَ النزول. فخوّفهُ بذلك.

ثمَّ تصالَحَ المنزولُ لهُ والذي ادَّعَىٰ الرهنَ ـ وهوَ المستأجرُ المذكورُ ـ علىٰ المدّةِ التي بقيتُ لهُ علىٰ مبلغ، فكتبَ لهُ حجّةً صورتُها عنْ خراجِ زراعتِه، فهل الرُّذُقُ الأحباسيَّةُ يصحُّ رهنُها أمْ لا؟ وهلْ تنفسخُ إجارةُ مدّعي الرهنِ والإجارةِ بمجرَّدِ النزولِ عنها والتوقيعِ لهُ بها أمْ لا؟ وهلْ هذا المبلغُ الذي تصالحا عليهِ علىٰ أنهُ أجرةٌ عنْ زراعةِ المدّةِ التي بقيتُ له صحيحٌ أمْ لا؟

أجاب: لا يصحُّ رهنُ الرُّزُقِ الأحباسيَّة. وتنفسخُ الإجارةُ بها ذُكِرَ مِنْ خروج^(٥) الرزقةِ عن المؤجِّر.

⁽١) في (ت): «المساقى».

⁽٢) في (ز) و (ت): «قدرته».

⁽٣) قال المقريزي في «الخطط» (٤: ٨٨): «الرزق الأحباسية: وهي أراضٍ مِن أعمال مصرَ على المساجد والزوايا للقيام بمصالحها، وعلى غير ذلك من جهات البرّ». وانظر: «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» للأستاذ دهمان (ص٨٢).

⁽٤) قوله: «فهل» ساقط من (م).

⁽٥) في (م) و(ز) و(ت): «خراج».

وتصحُّ المصالحةُ الصادرةُ بين (١) المنزولِ لهُ وبينَ المستأجِرِ على المنفعةِ المُستَحَقَّةِ للمنزولِ لهُ بها ذُكِرَ مِنَ المبلغِ إذا صدرَ الصلحُ بالطريقِ المعتبرِ فيه.

[۱۷۸] مسألة: رجلٌ لهُ ملك، ومَلَّكَه لأولادِه، ثمَّ إنهُ رَهَنَهُ على دَيْنٍ شرعيّ، ثمَّ إنَّ الرجلَ توقيّ وتُوُفِّيتْ أولادُه، فاستولى عليهِ صاحبُ الدَّيْن، ولهُ على ذلكَ مدّة خس (٢) وثلاثين سنة. ثمَّ ظهرَ للمتوفَّى أولادُ عمِّ ذكورٌ أشقّاء، فهلْ لهمْ أنْ يأخذوا الملكَ ويقُومُوا بالذي عليهِ مِنَ الدَّيْنِ الشرعيِّ؟ وهلْ يلزمُهُ أجرةٌ في هذهِ المدّةِ المذكورةِ أمْ لا؟

أجاب: إذا استولى عليه بغير طريق شرعيٍّ فعليه رفع يده وتسليمه لستحقِّه شرعاً. وإذا كانَ الرهنُ غيرَ صحيح فلا أثرَ له. وحيثُ اقتضى الحالُ تعلَّق صاحبِ الدَّيْنِ بالملكِ بطريقٍ شرعيٍّ فللوُرّاثِ أنْ يأخذوا الملكَ ويَقُوموا بالدَّيْنِ المذكور. ويلزمُ الواضعَ أجرةُ المثلِ مدّةَ استيلائِهِ على الوجِهِ المذكور.

[١٧٩] مسألة: سُئِـلَ^(٤) رضيَ اللهُ عنهُ عنْ رهنِ اتَّحد عقداً^(٥) وراهِناً ومرتهناً. ثمَّ إنَّ المُرْتَهِنَ فَكَّ الرهنَ في بعضِ المرهون، هلْ ينفكُّ ذلكَ البعضُ ويصيرُ الباقي رهناً بجميع^(٦) الدَّيْنِ المرهونِ بهِ أمْ لا؟

⁽١) قوله: «بين» ساقط من (ك).

⁽٢) في (ت): «خمسة».

⁽٣) في (ز): «وثلاثون».

⁽٤) هذه المسألة ساقطة من (ز). وقوله: «سئل» ساقط من (م).

⁽٥) في (م): «عن رهن بحد». وفي (ت): «رهن الحدّ عقد راهناً». والصواب ما أثبته.

⁽٦) في (ز) و(م): «لجميع».

أجاب: نعم، ينفكُّ ذلكَ البعض، ويصيرُ الباقي رهناً بالدَّيْنِ المرهونِ به(۱).

قال (٢): «وقد وقعت هذه المسألة قديها بالبَهْ نَسا (٣)، ووقع فيها تنازع، وكتبتُ فيها بهذا، وهو المعتمد. وما ذُكِرَ مِنْ قولِ مَنْ يقولُ: لا ينفكُ البعض؛ فذلكَ في صُورٍ ليست (٤) هذه منها، إنها مرادُهُم ما يكونُ الانفكاكُ بأداء أو إبراء أو حوالة ونحو ذلكَ مِمّا يقتضي فراغ الذمة عنْ ذلك القدر المتعلّق بذلك البعض مِنْ جهة التعدّي، ولهذا لم يتعرّض لصورة تلف بعض المرهونِ ونحوه مِمّا لا يقتضي فراغ الذمة مِنْ ذلك القدرِ المتعلّق بذلك مِمّا لا يقتضي فراغ الذمة مِنْ ذلك القدرِ المتعرّف لصورة تلف بعض المرهونِ ونحوه مِمّا لا يقتضي فراغ الذمة مِنْ ذلك القدرِ المتعلّق بذلك البعض». انتهت.

* * *

⁽١) وانظر المسألة المتقدمة برقم (١٦٨).

⁽٢) أي: السراج البُلْقيني. وهذا من ابنه العَلَم جامع «الفتاويٰ» يحكيه عن المصنِّف.

⁽٣) بالفتح ثم السكون وسين مهملة مقصورة: مدينة بمصر مِن الصعيد الأدنى، غربي النيل. قاله في «معجم البلدان» (١: ١٦٥-١٧٥).

⁽٤) في (م) و (ت): «ليس».

[كتاب التفليس]

[١٨٠] مسألة: لوِ اسْتَوْلَدَ المحجورُ عليه بالفَلَسِ جاريةً بعدَ الحَجْر، هلْ يَنْفُذُ الاستيلادُ؟

أجاب: المنقولُ في «الخلاصةِ» للغزاليّ: أنهُ يَنْفُذُ الاستيلادُ (١). وهذا الذي ذكرَهُ الغزاليُّ هوَ الذي يَظهرُ القطعُ به؛ لأنَّ حَجْرَ الفَلَسِ دائرٌ بينَ حَجْرِ السّفَهِ والمرض، وكلاهُما يَنْفُذُ معهُ الاستيلاد، حتىٰ يكونَ في مسألةِ المريضِ مِنْ رأسِ المال (٢).

⁽۱) «الخلاصة»، ص۳۱۲.

⁽۲) ذكر المصنفُ هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (۳: ٤١٨). واعتمد الشهابُ ابن حجر ما قرَّره البُلْقِيني في «تحفة المحتاج» (٥: ١٢٤) _ دون تصريح به _ ، فإنه قال عطفاً على ما يصح من التصرفات من المفلس: «وكذا إيلادُه كها رجَّحه ابن الرفعة، وخالفه السُّبكي؛ كإيلاد الراهن المعسر. وفرق غيرُه: بأن الراهن هو الذي حجر على نفسه، بخلاف المفلس. وبأن حجر الرهن أقوى؛ لأنه يقدم به على مؤن التجهيز بخلاف المفلس يتقدم بها على الغرماء». وخالف الشهابُ الرملي وتبعه ولدُه الشمس والخطيب الشَّرْبيني، قال في «مغني المحتاج» وخالف الشهابُ الرملي وتبعه ولدُه الشمس على: يصح كالمريض. والراجحُ عدمُ النفوذ. قال شيخي: لأن حجرَ الفلس أقوى من حجر المرض؛ بدليل: أنه يتصرف في مرض الموت في شيخي: لأن حجرَ الفلس أقوى من حجر المرض؛ بدليل: أنه يتصرف في مرض الموت في ثلث ماله». وشيخُه هو الشهاب الرملي. وانظر: «نهاية المحتاج» (٤: ٣١٦).

[۱۸۱] مسألة: لوْ تزوّجَ المفلسُ، هلْ تُزاحَمُ الزوجةُ بالصداق؟ أجاب: لا تُزاحَمُ كها اقتضاهُ إطلاقُ الأصحاب، بلْ ولا بالنفقةِ كها صرَّح بهِ المُتَوَلِّي والرافعيُّ في كتابِ النكاح^(۱).

* * *

⁽١) ذكر المصنفُ هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٢١١).

[كتاب الحجر]

[۱۸۲] مسألة: شخصٌ حَجَر عليه بعضُ الحُجّاب، وقد باعه بعضُ الحُجّاب، وقد باعه بعضُ البزّازينَ قهاشاً، فهل يختصُّ به؟

أجاب: الحَجْرُ الصادرُ بغيرِ الطريقِ الشرعيِّ ليسَ صَحيحاً (١)، والأمرُ (٢) في ذلكَ لصاحِبِ القماش (٣)؛ فإنْ رأى تقديمَ المالكِ بالمتاع فهوَ له.

[١٨٣] مسألة: لوْ وَهَبَ العينَ الْمُشتراةَ لولدِهِ وأَقبضها إيّاهُ ثمَّ أَفلس، فهلْ للبائِع استرجاعُها مِنْ يَدِ الولدِ كما لوالدِهِ استرجاعُها منه؟

أجاب: نعم لهُ ذلك، ويدلُّ على صحّةِ هذا: أنهُ لوْ وَهَبَ لأجنبيِّ (٤) ولم يُقْبِضْهُ كانَ للبائعِ الرجوع، صرّحَ بهِ الماورديّ (٥). فعلىٰ هذا لا يَحسُنُ إطلاقُ

⁽١) قال «روضة الطالبين» (٤: ١٢٧): «يحجر القاضي علىٰ المفلس بالتهاس الغرماء الحجر عليه بالديون الحالة الزائدة علىٰ قدر ماله، فهذه قيود».

⁽٢) في (م): «أو الأمر».

⁽٣) في الأصول الخطية عدا (ت): «المتاع».

⁽٤) في (م): «الأجنبي».

⁽٥) «الحاوى» (٦: ٢٧١).

القول: بأنَّ العينَ متىٰ خَرجتْ عنْ ملكِ المفلسِ فلا رجوع؛ لثبوتِهِ في هاتَيْنِ الصورَتَيْنِ (١).

(۱) لم يذكر سوى صورة واحدة، فلعلَّ هناك سقطاً في الأصول الخطية؛ فإن الماوردي ذكر صورتين فعلاً هما: الهبةُ والقرض، ونصه في «الحاوي» (٦: ٢٧١): «فلو كان المشتري قد وَهَبَهُ ولم يُقْبِضه؛ كان للبائع استرجاعه؛ لأن الهبة قبل القبض لا تلزم، ولو كان قد أقبضه لم يسترجعه البائع. فلو كان المشتري قد أَقْرَضَهُ وأَقْبَضَه؛ كان للبائع استرجاعُه من يد مقرضه، كما كان المشتري بعد قرضه وإقباضه أن يسترجعه».

قلتُ: قد اعتمد شيخُ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ١٩٨) ما أفتى به البُلْقِيني من أن للبائع استرجاعها من يد الولد. وكذلك الشهابُ ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ١٤٨) لكن من غير تصريح بالبُلْقِيني.

وخالف في ذلك السهابان الأذرعيُّ والرمليُّ وولدُه الشمسُ والخطيبُ الشربيني فلم يجوِّزا للبائع استرجاعَها. انظر: «حاشية أسنى المطالب» (٢: ١٩٨) و «نهاية المحتاج» (٤: ٣٤١) و «مغنى المحتاج» (٢: ١٦٠).

وقد اعترضَ الشهابُ الرمليُّ على تخريج البُلْقِيني لجواب صورة السؤال على ما ذكره الماوردي من الهبة لأجنبي: بأن صورة مسألة الماوردي لم يملك الموهوب له تلك العين ولم تخرج عن ملك المشترى بحال.

قلتُ: الاعتراضُ في محلّه، لكن إن سَلِمَ هذا للشهاب الرملي في صورة الهبة للأجنبي، فها جوابُه عن صورة القَرْض التي نقلتُها آنفاً عن الماوردي؛ فإن المقترِضَ فيها ملكَ العين بالقبض وخرجت عن ملك المشتري؟! وإن كان للمقرِض الرجوعُ متىٰ شاء بقَرْضه، لكنَّ مقصودَ البُلْقِيني من استناده إلى هاتين الصورتين منعُ إطلاق القول: بأنَّ العينَ متىٰ خَرجتُ عنْ ملكِ المفلسِ فلا رجوع. ومقصودُه حاصلُ في صورة القرض. اللهم إلا أن يُقالَ كها احتمله الشهابُ الأذرَعي: أن مَن اختار الرجوعَ في صورة القرض بناهُ على أنه لا يُمْلك إلا بالتصرف. قلتُ: يبقىٰ هذا احتمالاً، والظاهرُ أن الماورديَّ لم يَبْنِ ما قاله علىٰ ذلك، والله أعلم.

[١٨٤] مسألة: لوْ أَشارَ الوليُّ إلىٰ عينِ مالِ الصبيِّ وقال: (إنَّ هذهِ بعتُها مِنْ فلان)، هل يُقْبَلُ قولُهُ أمْ لا؟

أجاب: نعم، يُقْبَلُ قولُهُ في ذلك، بخلافِ ما لوْ قالَ: (هذهِ لفلان)، ولمْ يقلْ: (بعتُها منه). يقلْ: (بعتُها منه).

[١٨٥] مسألة: رجلٌ زَوَّجَ ابْنَتَهُ برجلٍ فدخلَ بها، وتَجَمَّدَ لها حقوقُ الزوجيّة، وهي محجورة، فهلْ للأبِ المطالبةُ بحقِّها بغيرِ رضاها؟ وهلْ يطالِبُ أيضاً بها تَجَمَّدَ مِنَ النفقةِ ويُقرِّرُ لها فرضاً؟

أجاب: نعم، لوالدِها مطالبةُ الزوجِ بذلكَ بطريقِهِ بغيرِ رضاها. ولهُ مطالبتُهُ بالنفقةِ إلا إذا كانتِ الزوجةُ قدْ أنفقَ عليها زوجُها على الوجهِ المطلوب؛ فإنهُ ليسَ لوالدِها المطالبةُ بها سَقطَ على الوجهِ المذكور، ولهُ المطالبةُ بها تجدّدَ(١) وجوبُهُ عليهِ مِنَ النفقةِ.

وأمّا مطالبتُهُ بتقريرِ الفرضِ والبنتُ راضيةٌ بأنْ تأكلَ معَ زوجِها على العادة، ولأنَّ تقريرَ الفرضَ مِمّا يوحِشُ بينها (٢) وبينَ الزوج، فليسَ للأبِ ذلك، والفرضُ الذي يُطْلَبُ ليسَ بمُعْتَمَد.

[١٨٦] مسألة: رجلٌ بينَهُ وبينَ أخته (٣) محاكماتٌ مِنْ جهةِ إرثِهما مِنْ

⁽۱) في (م): «تجمد يتجدد».

⁽٢) في (ز): «بينهما».

⁽٣) في (ك) و (ز): «أخيه».

والدِهما، ثمَّ إِنَّ أَختَهُ تُوفِّيتْ إِلَىٰ رحمةِ الله تعالىٰ، وخَلَّفتْ زوجاً وولداً صغيراً، فهلْ لوالدِ الولدِ: أَنْ يَدَّعِيَ بدعاوىٰ ولدِهِ في الميراث، ويلتمِسَ لهُ الأَيْمانَ ويَجلِفَ عنه، أَمْ لأمينِ الحكم؟ أَمْ تُؤَخَّرُ المحاكماتُ إلىٰ بلوغِ الولدِ الحُلُمَ ويدَّعي بهاله ويُدَّعَىٰ عليهِ أَمْ لا؟

وإذا ادَّعَىٰ والدُ الولدِ لولدِهِ والتمسَ لهُ الأَيْمانَ قبلَ بُلوغِهِ ثمَّ بلغَ الولد، فهلْ لهُ أَنْ يدَّعِيَ بهاله أمْ لا؟

أجاب: إذا كانَ الوالِدُ أهلاً للولايةِ على ولدِهِ فلهُ أَنْ يدَّعيَ ويطلبَ الأيهان، وليسَ للوليِّ أَنْ يحلفَ عنِ الولد. وإنْ لمْ يكنِ الوالدُ أهلاً للولايةِ فالدعوىٰ لأمينِ الحكم، وكذلكَ طلبُ اليمين (١).

وللولدِ بعدَ رُشْدِهِ (٢) أَنْ يدّعيَ بها يُسُوغُ بِهِ الدعوىٰ (٣) شرعاً (٤). ولهُ أَنْ يَطلبَ الْحَلِفَ إلا في قضيةٍ حَلَّفَ فيها وَلِيَّه خَصْمَه وظهرَ (٥) ذلكَ عندَ الحاكم، فلا يُحَلِّفُ خَصْمَهُ مرّةً أخرىٰ.

[١٨٧] مسألة: رجلٌ لهُ محجورٌ بلغَ الحُلُم، فهلْ ببلوغِهِ ينفكُّ حَجْرُ الصَّبا، فهلْ يكونُ المحجورُ عليهِ بالخِيارِ في الصَّبِيِّ أَمْ لا؟ وإذا انفكَّ حَجْرُ الصِّبا، فهلْ يكونُ المحجورُ عليهِ بالخِيارِ في

⁽١) في (ز) و(ت): «طلبه بيمين».

⁽٢) في (ز) و (ت): «بعد تصرفه».

⁽٣) في (ك): «الدعي».

⁽٤) قوله: «شرعاً» ساقط من (م) و(ت).

⁽٥) في (ت): «فظهر».

الإقامةِ عندَ الوليِّ وفي الانفرادِ عنهُ أمْ لا؟وهلْ يكونُ للوليِّ منعُهُ أمْ لا؟ وإذا أرادَ التزويجَ أوْ شراءَ جارية لخدمة، هلْ يُجْبَرُ الوليُّ علىٰ ذلكَ أمْ لا؟

أجاب: نعم، ينفكُ حَجْرُ الصَّبِيِّ بالبلوغ، ولكنْ إذا لم يكنْ رشيداً؛ فإنهُ يكونُ عليهِ الحَجْرُ لعدمِ رُشْدِه، وللوليِّ منعُهُ مِنَ التصرُّف. وإذا أرادَ التزوُّجَ وظهرتْ حاجتُهُ للنكاحِ زَوَّجَهُ الوليُّ بالطريقِ المعتبر، فإنْ أبى تعديًّا زَوَّجَهُ الحاكم. وإذا احتاجَ إلىٰ جاريةٍ للخدمةِ ومالُه يقتضي ذلكَ لزمَ الوليَّ إزالةُ حاجتِه (۱).

[۱۸۸] مسألة: امرأةٌ محجورةٌ متزوجةٌ برجل، فقبضتْ منهُ مبلغ صَداقِها عليهِ أَوْ بعضَه، فلوْ أرادتْ أَنْ تُبْرِئَهُ مِنْ مبلغ الصَّداقِ (٢) أَوْ مِنْ بعضِه أَوْ تُقِرَّ لأحد (٣) بدَيْنِ أَوْ عين، فكتبَ الشهودُ ما أقرّتْ به، ثمَّ قالوا بعدَ ذلك: (وذلكَ بحضورِ والدِها وإذنِهِ في الإشهادِ عليها بذلك (أنَّ)، فهلْ يكفي ذلك (٥) في صحّةِ إقرارِها بها (٦) أقرّتْ به، أَمْ يُضافُ إليه: (وأنَّها أهلُ لِما شُهِدَ بهِ عليها)؟

⁽١) لم يُجِب المصنفُ عها هلْ يكونُ المحجورُ عليهِ بالخِيارِ في الإقامةِ عندَ الوليِّ وفي الانفرادِ عنهُ أمْ لا؟وهلْ يكونُ للوليِّ منعُهُ أمْ لا؟ وانظر تفصيلَ حكم ذلك في «روضة الطالبين» (٩: ١٠٣-١٠٣).

⁽٢) في (م): «صداقها».

⁽٣) في (م) و (ز): «لأجنبي».

⁽٤) في (م): «ذلك».

⁽٥) في (م): «تلك».

⁽٦) في (ك): «ما».

أَمْ يُضافُ إِلَىٰ ذلكَ شيءٌ آخر؟ وهلْ حُكْمُ المحجورِ عليهِ في ذلكَ حكمُ المحجورةِ أَمْ لا؟

أجاب: لا يكفي ذلكِ في صحّةِ إقرارِها بها أقرّت به، ويُعْتَدُّ بها قَبَضَتْ بإذنِ الوليّ.

وصحّةُ التصرّفاتِ متوقّفةٌ على الرشد؛ فإذا اعترفَ الوليُّ برُشْدِها وجوازِ تصرُّفِها فإنه (١) يُعْمَلُ بذلك. وحُكمُ المحجورِ عليهِ في ذلكَ حكمُ المحجورةِ عليها.

[١٨٩] مسألة: هلْ يجوزُ لوليِّ المحجور أنْ يشتريَ لهُ عَقاراً، أوْ جاريةً للوَطْءِ أوْ للخدمة، أوْ حَيواناً أوْ قِماشاً للتجارة، أوْ شيئاً مِنَ الأشياءِ مِمّا هوَ مُستغنِ عنهُ ولهُ منهُ بُدُّ بالنسيئة؟ ومَنْ أفتىٰ بجوازِ ذلك هلْ أصابَ أمْ أخطأ؟

أجاب: إذا كانَ الشراءُ واقعاً على وجهِ الغِبْطة؛ بأنِ اشترى شيئاً بنسيئةٍ ببعضِ ثمنِهِ لوْ كانَ نقداً أوْ بمثلِهِ نسيئةً بحيثُ يَظهرُ وجهُ الغِبْطةِ فهو جائز، سواءٌ كانَ المحجورُ عليهِ المذكورُ لهُ ماليّةٌ تفي بالثّمَنِ أمْ لمْ يكن، هذا هوَ المعتمدُ في المذهب(٢)، وكلامُ الأئمة ينطبقُ عليهِ لظهورِ الغِبْطةِ في ذلك الشّمَن.

وأمَّا مَا شَرَطُوهُ فِي مثالِ صورةِ الرهن؛ مِنْ أَنْ يشتريَ بمئةٍ نسيئةً ما

⁽١) في (ك): «به».

⁽٢) قال «روضة الطالبين» (٤: ١٢٧): «يحجر القاضي على المفلس بالتهاس الغرماء الحجر عليه بالديون الحالة الزائدة على قدر ماله، فهذه قيود».

يُساوي مئتينِ نقداً ويرهَنَ على ذلكَ مئة؛ فذلكَ مِنْ أجلِ الرهنِ لا مِنْ أجلِ النسيئة.

وذكرَ الماورديُّ في «الحاوي» في بابِ تجارةِ الوصيِّ بمالِ اليتيمِ وبيعِ عقارِه: «مِنْ جملةِ الشروطِ المعتبرةِ فيها يُشْتَرَى للمحجورِ عليهِ أَنْ يكونَ بالنقدِ لا بِالنَّساءِ، لأَنَّ شراءَ (۱) النقدِ أرخص، والربحُ فيهِ أظهر، ولأنَّ في النَّساءِ الزامَ دَيْنِ لا يُؤمَن معهُ تلفُ المالِ وبقاءُ الدَّيْن» (۲).

وذكرَ الماورديُّ في كتابِ الرهنِ زيادةً فقال: «المحجورُ عليهِ لصِغَرِ أَوْ جنونٍ أَو سَفَهٍ؛ فأمّا الابتياعُ لهُ؛ فإنْ لم يكنْ محتاجاً إلىٰ شراءِ ما ابتاعهُ لهُ كانَ باطلاً، وإنْ كانَ محتاجاً أَوْ كانَ لهُ فيهِ حظّ؛ فإنْ كانَ واجِداً لثَمَنِهِ ابتاعهُ لهُ نقداً ولم يَجُزْ أَنْ يبتاعَهُ لهُ بالنسيئةِ لأمرين (٣).

فذكرَ الأمرَيْنِ السابقينِ ثمَّ قال: «وإمّا أنْ يكونَ عادِماً للثَّمَنِ فلا يجوزُ أنْ يبتاعَ بالنسيئةِ إلا في موضع واحدٍ، وهوَ أنْ يكونَ محتاجاً إلى ما لا (٥٠) يَسْتَغْني عنهُ مِنْ مأكولٍ أو لباسٍ أوْ ما في معناهُ مِمّا لا يَجِدُ منهُ بُدَّالًا)، فحينئذٍ يجوزُ أنْ يبتاعَ لهُ بالنسيئةِ إذا لمْ يجدْ في مالِهِ ما يبتاعُهُ لهُ بالنقدِ»(٧).

⁽١) في (م): «لأنّ شرط». وفي (ز): «لا شراء».

⁽۲) «الحاوى» (٥: ٣٦٣).

⁽٣) المصدر السابق (٦: ٢٦).

⁽٤) في (ت): «عامداً».

⁽٥) قوله: «لا» ساقط من (م).

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ك): «بد».

⁽٧) «الحاوى» (٦: ٢٦).

وحينئذٍ؛ مَنْ أفتى بجوازِ الابتياعِ للمحجورِ عليهِ بالنسيئةِ على الوجهِ المذكورِ في السؤالِ غيرُ مُصِيبٍ في إطلاقِه، ولكنَّ الظاهرَ: أنَّ مرادَهُ حيثُ كانَ هناكَ حظُّ أو حاجَة.

وأمّا ما نقلَهُ الشيخُ نجمُ الدينِ ابنُ الرِّفْعةِ عنِ الماورديِّ فليسَ مخصوصاً بالمجنون، ثمَّ الذي نقلَهُ الشيخُ نجمُ الدينِ بنُ الرفعةِ عنِ الماورديِّ (١) مُتَعَقَّب؛ فإنهُ أطلقَ النقلَ عنهُ في استثناءِ الموضعِ الواحد (٢)، والموضعُ المذكورُ إنها استثناهُ الماورديُّ في عادِمِ الثَّمَن، وأمّا الواجِدُ فلمْ يَسْتَثْنِ فيهِ شيئًا، وقدْ ذكرتُ لكَ كلامَهُ في البابَيْنِ لهذا القصد.

وظهرَ مِنْ كلام الماورديِّ: أنَّ المرادَ بعادِمِ الثَّمَنِ مَنْ لمْ يكنْ عندَهُ نَقْد، وكلامٌ ذكرَهُ بعدَ ذلكَ في الرهنِ يقتضي هذا.

وما ذكرَهُ الماورديُّ ليسَ بالمذهبِ الصحيح؛ لا في الواجدِ ولا في العادم، وما نُقِلَ عنِ الأئمةِ في صورةِ الرهنِ يَرُدُّه. وفي «الكفاية» بعدَ ذلكَ بورقة: ذَكرَ صورةَ الرهنِ ونَقَلَها عنِ الأئمة.

وما نَظَرَ إليهِ الماورديُّ: بأنَّ شراءَ النقد أرخص؛ فيقالُ لَه: فلوِ اشتراها بالنسيئةِ بنظيرِ النقدِ أو بعضِهِ بانَ هذا المعنى.

وقولُه: «ولأنَّ في النَّساءِ إلزامَ دَيْنِ لا يُؤْمَنُ معهُ تلفُ المالِ وبقاءُ الدين»؛

⁽١) قوله: «فليس مخصوصاً ... عن الماوردي» ساقط من (م) و(ز).

⁽٢) قوله: «الموضع الواحد» ساقط من (م).

يقالُ في جوابِه: إنَّ مثلَ هذا المتقوَّمِ لا يقاوِمُ المصلحةَ الناجزة، وليسَ لمُتعَلِّقٍ أَنْ يتعلَّقَ بمنعِ الابتياعِ للمجنونِ بالنسيئة؛ لقولِهِ في «الروضة»: «ولوْ جُنَّ وعليهِ دَيْنٌ مُؤَجَّلٌ حَلَّ علىٰ المشهور» (١)، لأنَّ ذلكَ ليسَ بمشهور، والمذهبُ: أنَّ الديونَ لا تَحِلُّ بالجنون (٢).

وفي «شرحِ الرافعيِّ» ذكرُ طريقتَيْن؛ أحدُهُما عنِ الشيخِ أبي محمد: أنْ قَوْلَيَ المفلسِ يترتَّبُ على القَوْلَيْن في أنّ مَنْ عليهِ الدَّيْنُ المُؤجّلُ لوْ جُنَّ هلْ يَجِلُّ الأَجل؟ وأنَّ الحُلولَ في صورةِ الجنونِ أَوْلَىٰ؛ لأنَّ المجنونَ لا استقلالَ لهُ كالميِّت، ولهُ قيِّمٌ ينوبُ عنه كما ينوبُ الوارثُ عنِ الميت.

ويرى الإمامُ الترتيبَ بالعكسِ أَوْلىٰ؛ لأنَّ قَيِّمَ المجنونِ لهُ أَنْ يَبتاعَ بِثَمَنٍ مُؤجِّلٍ عندَ ظهورِ المصلحة، فإذا لم يَمْنَعِ الجُنونُ ابتداءً فَلَأَنْ لا يَقطعَ الأَجلَ دواماً أَوْلىٰ(٣).

وقدْ صرّحَ الإمامُ في «النهاية» قبلَ هذا الكلامِ الذي نقلَهُ الرافعيُّ: بأنَّ

⁽١) «روضة الطالبين» (٤: ١٢٨ - ١٢٩).

⁽٢) عزا هذا الترجيح للبُلْقِيني الشهابُ الرملي في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ١٨٤). وقال شيخ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ١٨٤): «(ولا يحل) المؤجل (بالحجر والجنون)؛ لأن الأجل حق مقصود للمديون فلا يفوت عليه، ولأنهما إذا لم يمنعا ابتداء الأجل فدوامه أولى. ووقع في أصل «روضة الطالبين» تصحيحُ: أنه يحلُّ بالجنون. وهو مخالف لكلام الرافعي، وقال الأذرعي: إنه سهو فقد صحح في «تنقيحه» عدم الحلول به». وانظر: «مغني المحتاج» (٢: ١٤٧).

⁽٣) «العزيز شرح الوجيز» (٥: ٦).

الأصحَّ أنَّ الديونَ لا تَحِلُّ بالجنون^(١). وما صَحَّحهُ الإمامُ تابَعَهُ عليهِ غيرُه، وهوَ المعتمد.

وليسَ للمسألةِ عُلْقةٌ بابتياعِ الوليِّ لهُ بالنسيئةِ إلا مِنْ جهةِ اعتقادِ أنَّ الجنونَ (٢) لا يَثبُتُ (٣) معهُ الأجل. وهوَ اعتقادٌ لا أصلَ لهُ لاتّفاقٍ في المذهبِ علىٰ: أنَّ لوليِّهِ أنْ يَبتاعَ لهُ مُؤجِّلاً كما تقدّم. وما وقعَ في كلامِ الماورديِّ فقدْ تقدَّمَ فيهِ كفاية.

[١٩٠] مسألة: لوْ لمْ يَقترضِ الوصيّ، ولكنْ أَذِنَ لشخصٍ في الإنفاقِ على المحجورِ (٤) حيثُ (٥) يجوزُ الاقتراضُ فأنفق، فهلْ لهُ الرجوع؟

أجاب: نعمْ لهُ أَنْ يرجع، وإذا كانَ يرجعُ قَيِّمُ الحاكمِ لوْ أَنفقَ مِنْ مالِ نفسِهِ ليَرْجِعَ على رأي ذكرَهُ في «الروضةِ» تَبعاً «للشرحِ» في اللقيط^(٢)، فَلَأَنْ يَرجِعَ المَأْذُونُ لهُ أَوْلى. ولا يُتَخَيَّلُ اختصاصُ هذا الإذنِ بالحاكم، فإنَّ الذي ينشأُ عنهُ معَ وجودِ الإنفاقِ إنها هوَ اقتراضُ (٧)، والحاكِمُ والوَصيُّ في ذلكَ سواء (٨).

⁽١) «نهاية المطلب» (٦: ٤٠١).

⁽٢) في (ت): «المجنون».

⁽٣) في (م): «المجنون يثبت».

⁽٤) قوله: «على المحجور» ساقط من (م) و(ت).

⁽٥) في (م): «بحيث».

⁽٦) «العزيز شرح الوجيز» (٥: ٣٩٣) و «روضة الطالبين» (٥: ٤٢٧).

⁽٧) في (ت): «افتراض».

⁽٨) من هنا في (ز) سَقُط يشمل المسائل: (١٩١)، (١٩٢)، (١٩٣).

[191] مسألة (١): أمينُ حكم على أيتام لهمُ حقوقٌ ورقيقٌ وغِلال (٢)، فاقْتَضَتِ المصلحةُ بَيعَ ذلكَ فباعَهُ لأغنياءَ حالًا بثمنِ مثلِه، وعَجزَ عنْ تسليم (٣) الثَّمَنِ لمانعِ منعَهُ (٤) إلى مدّة، فهلْ للحاكِم مطالبةُ أمينِ الحكم ليُؤدِّي، ويرجعُ أمينُ الحكم على مَنْ باعَه، أمْ يطالِبُ الحاكمُ والأمينُ المذكورُ بالأعيان؟ ويرجعُ أمينُ الحكمِ على مَنْ باعَه، أمْ يطالِبُ الحاكمُ والأمينُ المذكورُ بالأعيان؟ وإذا حصلَ مالُ للأيتامِ فهلْ يبقى تحتَ يَدِ أمينِ الحكمِ ليصرفَ منهُ قرضَ الأيتامِ ويتصرَّفَ فيهِ كما يتصرّفُ الأمناءُ في أموالِ محاجيرهم (٥)، أمْ يدفعُ للحاكم المتكلم علىٰ الأمناء؟

أجاب: إذا كانَ أمينُ الحكمِ قد سَلَّمَ ما باعَهُ قبلَ قبضِ ثمنِهِ فإنَّهُ يكونُ مقصِراً لذلكَ البيعِ مِنْ غيرِ تسليمٍ مقصّراً لذلكَ البيعِ مِنْ غيرِ تسليمٍ مِنْ أمينِ الحكم.

وللحاكم وأمينِ الحكمِ (٦) مطالبةُ مَنِ اشترىٰ بالثَّمَنِ إذا لمْ يَخرِجْ أمينُ الحكمِ عنْ أهليةِ الأمانة، ولكن (٧) إذا غَرِمَ حيثُ توجَّهَ عليهِ الغُرْمُ فإنهُ يَرجعُ بها غَرِمَ علىٰ مَنِ اشترىٰ.

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ز) و(ت). وستأتي مكررة برقم (٨١٦).

⁽٢) جمع غلة، وهي: كل شيء يـحصل من ريع الأرض أو أجرتها ونحو ذلك. «المصباح المنير» (غ ل ل).

⁽٣) المراد تسلُّمه.

⁽٤) في (م): «منه».

⁽٥) في الأصول الخطية بالزاي، والصواب ما أثبته بالراء؛ جمعُ محجور.

⁽٦) في (م): «ولاية»، بدل: «وأمين الحكم».

⁽٧) قوله: «لكن» ساقط من (م).

وما للأيتام فالأمرُ فيهِ إلى الحاكمِ لا أمينِ الحكم، فإنْ رأى تقريرَهُ في يَكِ أمينِ الحكمِ حيثُ كانتْ أهليتُهُ قائمةً فلهُ ذلك، وإنْ كانتْ ولايةُ أمينِ الحكمِ مستمرّةً فلهُ أَخْذُهُ وصرفُهُ بالطريقِ الشرعيِّ ما لم يمنَعْهُ الحاكمُ مِنْ ذلك.

[۱۹۲] مسألة (١): إذا كانَ للبالغِ الذي لمْ يَظهرْ تبذيرُهُ مالٌ هلْ لوليِّهِ المطالبةُ به؟

أجاب: إذا كانَ للولدِ الذي لم يَظهرْ تبذيرُهُ ولا رُشدُهُ مال، فحَجْرُ وَلِيِّهِ مستمرّ، وللوليِّ المطالبةُ بذلكَ والتصرّفُ فيهِ مِنْ غيرِ إذنِ المذكور(٢).

[١٩٣] مسألة (٣): قيّمُ أيتامٍ قَبضَ لهمْ مالاً، فتوعَّكَ في جسدِهِ فأَخرَجَ المالَ ليسلّمَهُ لغيرِهِ، فوَزَنَ ذهباً منهُ فنقَصَ خمسينَ مثقالاً عنْ أصلِهِ، وتُوفِيَ القيّم، فهلْ للمتحدِّثِينَ علىٰ الأيتامِ بَعدَهُ أَخْذُ النقصِ مِنْ تركتِهِ أَمْ لا؟

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ز) و(ت).

⁽٢) لأن حجر الصِّبا لا يرتفع إلا بالبلوغ رشيداً؛ لأن الله تعالى علَّق دفع المال إليه بالبلوغ وإيناس الرشد. حتى لو ادَّعى الرشد بعد البلوغ وأنكره وليَّه لم ينفك الحجرُ عنه، ولا يلف الولي كالقاضي والقيم؛ بجامع أن كلا أمينٌ ادُّعيَ انعزاله، ولأن الرشد يوقف عليه بالاختبار فلا يثبت بقوله. «أسنى المطالب» (٢: ٨٠٨) و «حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج» (٥: ١٦٣ - ١٦٣).

وفي «تحفة المحتاج» (٥: ١٦٣) فرعٌ مفيدٌ فيها نحن فيه: «(فرع) غاب يتيمٌ فبلغ ولم يُعلم رشدُه؛ لم يجز لوليه النظرُ في ماله معتمداً استصحابَ الحجر؛ للشك في الولاية عند العقد، وهي شرط، وهو لا بدَّ من تحققه؛ فإن تصرف أثم، ثم إن بان غيرَ رشيد نفذ التصرف، وإلا فلا. وقد ينافيه ما يأتي من تصديق الولي في دوام الحجر؛ لأنه الأصل، إلا أن يقال: محلَّ ذاك في حاضر؛ لأنه يُعْرَفُ حالُه غالباً، بخلاف الغائب».

⁽٣) هذه المسألة ساقطة من (ز) و(ت).

أجاب: نعمْ لهمْ ذلكَ إلا أنْ يَدَّعِيَ القيّمُ: أنَّ النقصَ خرجَ مِنْ عهدتِهِ بطريقٍ شرعيِّ، والقولُ حينَ ذاكَ كانَ لهُ بيمينِه، وإذا ماتَ فالقولُ قولُ ورثتِهِ بطريقٍ شرعيٍّ، والقولُ حينَ ذاكَ كانَ لهُ بيمينِهم فيما يَدّعونَهُ مِنْ إنفاقِ مُورِّتِهِمْ ذلكَ على الأيتامِ ومِنْ تلفِهِ على حكمِ الأمانة.

وحيثُ لم يُـدَّعَ (١) بها ذُكِرَ أولاً وآخِراً؛ فإنَّ للمتحدَّثِينَ على الأيتامِ الرجوعَ بنقصِ الذهبِ مِنْ تركةِ الميتِ المذكور.

[194] مسألة: رجلٌ تُوفيِّ عنِ ابنٍ وبنتٍ بالغَيْنِ عاقِلَيْنِ وزوجة، والابنُ ثابتُ العدالة، وأوصىٰ على الوَلدَيْنِ أوصياءَ منهم الزوجة، وجعلهما تحت حَجْرِ الأوصياءِ فرُدُّوا إلى الزوجة، فهلْ لها الحَجْرُ على الولدِ المذكورِ مع ثبوتِ عدالتِهِ أمْ لا؟ وهلْ لأمينِ الحكمِ أنْ يَحتاطَ على الموجودِ(٢) أمْ لا؟ وإذا مَلكَ زوجتَهُ المذكورة وولدَيْهِ جميع أملاكِهِ أثلاثاً في مرضِ موتِهِ بغيرِ عِوضٍ هلْ يصحّ؟ وهلْ يحتاجُ الولدُ المذكورُ إلىٰ مَحْضَرِ رُشْدٍ مع ثبوتِ عدالتِه؟

أجاب: ليسَ للزوجةِ المذكورةِ الحَجْرُ على الولدِ الثابتِ العدالةِ الذي لمْ يكنْ لوالدِه عليهِ حَجْرٌ حالةَ الوصيّة، وليسَ لأمينِ الحكمِ أنْ يحتاطَ على ما يتعلّقُ بالولدِ الذي لمْ يَظْهَرْ صِحّةُ إِيصاءِ والدِهِ عليه. وأمّا البنتُ؛ فإذا بلغتْ رشيدةً فإنهُ لا حَجْرَ لأحدٍ عليها. ولا يحتاجُ الولدُ الثابتُ العدالةِ الذي لم

⁽١) في الأصول الخطية: «يدعي». والدعوى هنا من القيم أو وارثهِ.

⁽٢) في (ز): «الوجود».

يَظهرْ منهُ ما يخالفُ الرشدَ إلى إثباتِ محضرٍ برُشدِه، ولا يَنفذُ التمليكُ المذكور، ولكلِّ مِنَ الابنِ والبنتِ ردُّ التمليكِ الصادرِ للزوجةِ بالزائدِ على حصَّتِها التي تستحقُّها بطريقِ الإرْثِ، وهوَ الثُّمُن. وللابنِ ردُّ الزائدِ الذي للبنتِ حتى يأخذَ قدرَ الذي تأخذُهُ أختُه مرتَيْن.

[190] مسألة: رجلانِ مُشتَرِكانِ في ملك، لواحدٍ منها الثَّلُثان، وللآخر الثُّلُث، فتوفيِّ صاحبُ الثُلُث، وخَلَّفَ ولداً ذكراً وثلاثة (١) أطفالٍ صغار. وللميّتِ ابنُ عمّ، فهل لابنِ العمِّ أنْ يَحْجُرَ عليهمْ ويبيعَ عليهمْ الملك، أوْ للحاكم الحَجْرُ عليهمْ وبيعُ ملكِهِم؟

أجاب: ليسَ لابنِ العمِّ ذلكَ بغيرِ ظهورِ سببٍ شرعيٍّ يقتضِيه، والمتكلِّمُ في أمرهِم هوَ الحاكم.

[١٩٦] مسألة: رجلٌ بالغ، وإلى الآنَ لمْ يُرَشِّدُهُ وَالدُه، ثمَّ إنهُ أرادَ أَنْ يُشْبِتَ رُشْدَهُ عندَ الحاكمِ ويتزوِّجَ بغيرِ إذنِ والدِه، فهلْ لهُ ذلكَ أمْ لا^(٢)؟

أجاب: إذا ثبتَ عندَ الحاكمِ رُشْدُهُ بالطريقِ الشرعيِّ وأَعْذَرَ إلى الأبِ فلمْ يُبيِّنْ ما يمنعُ مِنَ الثبوتِ المذكورِ؛ فإنَّ الحاكمَ يقضي برُشْدِهِ إذا امتنعَ الأبُ مِنْ ذلك.

⁽١) في الأصول الخطية: «ثلاث».

⁽٢) قوله: «أم لا» ساقط من الأصول الخطية عدا (م).

[كتاب الصُّلح والحقوق المشتركة]

[۱۹۷] مسألة: إذا صالَحَ صاحبُ الدَّيْنِ المديونَ مِنَ الدَّيْنِ على بعضٍ معيّنِ مِنْ جنسِ الدَّيْنِ، مثل: أنْ صالحَ مِنْ مئةِ درهم على خمسينَ درهماً معيّنة، ثمَّ ظهرتْ الخمسونَ المصالَحَ عليها مستحقّة، ما حكمُه؟

أجاب: صُلْحُ الحَطِيطةِ^(۱) في الدَّيْن: إبراء، وينبغي أَنْ يُزاد: (واستيفاء)، ولم يذكرُوه، ولا بدَّ منه. فإذا ظهرتْ الخمسونَ المصالَحُ عليها مُسْتَحَقَّةً فقدْ بَطَلَ الصلح.

وهلْ نقول: يعوْدُ الدَّيْنُ كما كان؟ أمْ نقول: الإبراءُ قدْ نفذَ لمصادَفتِهِ محلَّهُ فلا يُرَدّ، وليسَ لصاحبِ الدَّيْنِ الخمسونَ (٢) الباقيةُ (٣) في الذمة؟ لم يتعرّضوا لهذا التفريع، والأرجحُ الأول؛ لأنَّ صاحبَ الدَّيْنِ إنها صالحَ صُلحَ الحَطِيطةِ

⁽١) صُلْح الحَطيطة؛ إن جرى على بعض العين المدَّعاة؛ كان هبةَ بعضِ المدَّعىٰ لمن في يده. وإن جرىٰ على بعض الدين المدَّعىٰ؛ فهو إبراء عن بعض الدين. انظر: «روضة الطالبين» (٤: ١٩٥-١٩٥).

⁽٢) قوله: «الخمسون» ساقط من (م) و(ز). والعبارة في (م): «وليس لصاحب الدين إلا باقيه في الذمة».

⁽٣) في (ت): «الباقي».

لِيُسَلَّمَ لهُ المصالَحُ عليه، فإذا لمْ يُسَلَّمْ لهُ عادَ دينُهُ كما كان، وكذا لوْ تَلِفَ المُصالَحُ عليهِ (١) المعيِّنُ قبلَ قبضِه.

ويترتَّبُ على ذلك: أنهُ لوْ صالحَ صاحِبُ الدَّينِ وكيلَ أحدِ الابنَيْنِ الوارِثَيْنِ للمديونِ لمُوكّلِهِ ولأخيهِ الذي لمْ يوكِّلْه، وقلنا: ببطلانِ الصفقةِ كتلفِها هنا مِنْ غيرِ تفريقِ أنْ يعودَ الدَّيْنُ كما كان.

ووجهُ^(٢) إبطالِ الصفقةِ^(٣) كلِّها: أنَّ الوكيلَ قدْ خالفَ مُوكِّلَهُ فيها فعلَهُ مِنْ وجهَين:

أحدُهما: أنَّ المالَ المعينَ مِنَ التركةِ مُشتركٌ بينَ موكِّلِهِ وبينَ أخي مُوكِّلِه، ومُوكِّلُه، ومُوكِّلُه، والوكيلُ إذا خالفَ الإذنَ لمْ تُفَرَّقِ الصفقةُ الصادرةُ منهُ على النصِّ المعتمدِ في العارِيّةِ للرهن. فإذا استعارَ عبداً ليرهنهُ على مئةٍ فرهنهُ على مئةٍ وخسينَ بَطَلَ الرهنُ مِنْ غيرِ تخريجِ على تفريقِ الصفقة؛ لمخالفة (٤) المستعير الإذنَ الصادر َ مِنْ صاحبِ العارِيّة. وهذا يقتضي: أنَّ الوكيلَ لمخالفَ للإذنِ (٥) تَبطلُ صفقتُ لهُ كلُّها. وقد خَرَّجَ بعضُ الأصحابِ صورةَ العارِيّةِ على تفريقِ الصفقة، وليسَ بالمرجّح (٢)(٧).

⁽١) قوله: «فإذا لم يسلم ... المصالح عليه» ساقط من (م).

⁽٢) في (م): «وجه».

⁽٣) قوله: «كتلفها هنا ... إبطال الصفقة» ساقط من الأصول عدا (م).

⁽٤) في (ت): «المخالفة».

⁽٥) في (ت): «الإذن».

⁽٦) في (م): «المرجح».

⁽٧) انظر الخلاف المذكور هنا في «روضة الطالبين» (٤: ٥٢).

الوجهُ الثاني: أنَّ مبْدأَ الصلحِ جَمَعَ فيهِ الوكيلُ بين موكِّلهِ(١) وبينَ غيرِه، وهذا مُخالفٌ لإذنِه، فبَطَلتْ صفقةُ الوكيل كلُّها؛ لِما قدّمناه.

وهذا الوجهُ يشملُ الصلحَ^(٢) على العَينِ المشتركةِ بينَ الموكِّلِ^(٣) وبينَ غيرِه، والصلحَ على الدَّيْن.

[19۸] مسألة صورتُها: المسؤول مِنَ السادةِ العلماءِ رضيَ اللهُ عنهم أَجْمِعِينَ أَنْ يَتَأَمَّلُوا المُكَتُوبَ أَعَالِيَ هذا السؤالِ باطناً وظاهراً، وإذا كانتْ هذه المصالحةُ (٤) صدرتْ لتكونَ النُّقْرةُ (٥) أربعينَ ألفَ درهم عَمَّا ساقَهُ الحسابُ المذكورُ إلىٰ آخرِ المدّةِ المذكورةِ (٦) مِنَ الحاصلِ تحتَ يدِ مَنْ ذُكِرَ في الحسابِ المذكورِ مِنْ غلّاتٍ وغيرِها حسبَها هوَ مفرَّق.

معَ أَنَّ ذلكَ لمْ يدخلْ تحتَ يدِ ابنِ الجَزَرِيِّ المذكور، بلْ كَانَ في جِهاتِهِ حَسْبها عُيِّنَ في الحسابِ المذكور، وتلقّاهُ ابنُ الخابوريِّ الذي باشرَ بعدَ مدّة الحسابَ المذكور، وأوردَهُ في حسابِه، وصُدِّقَ علىٰ ذلك، وكمَّلهُ علىٰ نَفسِهِ في حسابه لقطلُبك (٧).

⁽١) قوله: «بين موكِّلِه» ساقط من (م).

⁽٢) قوله: «الصلح» ساقط من (ز).

⁽٣) في (م): «الوكيل».

⁽٤) في (م): «المصلحة».

⁽٥) هي القطعة المذابة من الفضة. «المصباح المنير» (ن ق ر). والمرادُّ الفضة الخالصة.

⁽٦) قوله: «المذكورة» ساقط من الأصول الخطية عدا (ك).

⁽٧) في (م): «لقلطلبك».

ثمَّ إنهُ غُيِّبَ بعدَ ذلك، فصدرتْ هذهِ المصالحةُ بالمبلغِ المذكورِ على الوجهِ المذكور؛ لأنَّ قطلُبك زعمَ أنهُ لمْ يعرفِ ابنَ الخابوريِّ ولا باشرَ بِه، وإنها عَرَفَهُ مِنْ جهةِ ابنِ الجزريِّ، فتصالحا(۱) بالمبلغِ المذكورِ على الحاصلِ المذكور، وكُتِبَ هذا المسطورُ على هذا الحكمِ بتصادُقِهما، فهلْ هذا الصلحُ صحيح؟

وإذا كانَ باطلاً وكانَ المبلغُ المذكورُ قدْ وصلَ إلى قُطْلُبك، فهلْ يستحقُّهُ ابنُ الجزريِّ عندَه؟

وهلْ حُكمُ هذا الحاكمِ بها حَكمَ بِهِ مُحَصَّنٌّ ومانعٌ مُطالبةَ قَطْلُبك؟

وعلىٰ تقديرِ أَنْ يكونَ صحيحاً كصُلحِ الأجنبيِّ وبيعِ المغصوبِ ـ والحالةُ أنهُ لمْ يحصلْ لابنِ الجزريِّ شيءٌ مِما صالحَ عليهِ قطلُبك بالأربعينَ ألفَ درهمٍ ـ فهلْ لهُ الرجوعُ عليهِ بالمبلغ المذكور؟

وإذا كانَ لهُ الرجوعُ بالمبلغِ المذكورِ على تقديرِ صحّةِ الصلح وبطلانِهِ -فهلْ إقرارُهُ بأنَّ هذا القدرَ المُعَيِّنَ أعلىٰ هذا المكتوبِ هوَ الذي تأخَّرَ في ذمّتِهِ بمقتضىٰ المصالحةِ يمْنَعُهُ بمطالبتِهِ بها صالحَهُ عليهِ إذا لمْ يحصلْ له؟

وهلْ هذا المبلغُ الذي اعترَفَ قطلُبك بوصولِهِ إليهِ وحاسَبَ بهِ ابنَ الجزريِّ مِنْ جهةِ ابنِ خطيبِ داريّا(٢) _ وكيلِ قطلُبك ، ومبلغُهُ ثمانيةٌ

⁽١) في (م): «فيصالحه».

⁽٢) في (م): «دريا». ودارَيا: بفتح الراء وتشديد الياء المثناة مِن تحت، قرية معروفة بجنب دمشق. «تهذيب الأسماء واللغات» (٣: ١٠٨).

وسبعونَ ألفَ درهمٍ ومئةٌ وثلاثونَ درهماً لازِمٌ لقطلُبك بمقتضى إقرارِهِ هذا وتصديقِه، ويستحقُّ ابنُ خطيبِ دارَيّا ـ خصمُهُ عليهِ في حسابِهِ ـ محاسبتُهُ بهِ أَمْ لا؟

وهلْ هذا الالتزامُ الذي التزمَ بِهِ ابنُ الجزريِّ بأعاليهِ (١) مِنْ تَحَقِّقِ ما تَحَقَّقَهُ في جهةِ مَنْ عَيَّنَ يلزمُ ابنَ الجزريِّ؟ وإذا لمْ يلزمْه؛ فهلْ يكونُ حكمُ الحاكم بِمُوجَبِ ما قامَتْ بهِ البينةُ ظاهراً وباطناً معَ العلمِ بالخلافِ يتوجَّهُ إلىٰ هذا الالتزام، أمْ يُحمَلُ غيرُهُ مِمَّا تَضمّنهُ هذا المكتوبُ مِمَّا يجوزُ شرعاً؛ صيانةً لحكمِهِ عن الخطأ (٢)؟

وهلْ يجوزُ بوجهٍ (٣) مِنَ الوجوهِ أَوْ عندَ أُحدِ علماءِ الإسلامِ أَنْ يُلْزَمَ ابنُ الْجَزريِّ بشيءٍ مِنْ ذلكَ (٤) إذا لمْ يَتَحَقَّقُهُ (٥) في مالِهِ وذمّتِه، لا سِيَّا وهوَ لمْ الْجُزريِّ بشيءٍ مِنْ ذلك؟ يدخُلْ تحتَ يدِهِ ولا شيء منه، معَ أنهُ وكيلُ شرعيٌّ يُقْبَلُ قولُهُ في ذلك؟

وهلْ تجوزُ لقطلُبك الدعوىٰ عليه بمقتضىٰ هذا الالتزام؟ وهلْ يحلُّ لهُ مطالبتُهُ به؟

وعلى تقديرِ أَنْ يكونَ التزمَ بهِ مُروءةً وطلباً للرّاحةِ مِنَ المخاصمةِ لظالمٍ

⁽١) في (م): «بأعليه». والمراد: أعالي السؤال.

⁽٢) في (م): عن الأخطاء. وهي ساقطة من (ز).

⁽٣) في (م): «بوجهة».

⁽٤) قوله: «بشيء من ذلك» تكرَّر في (ز).

⁽٥) في الأصول الخطية عدا (ز): «يحققه».

يَتَعَنَّتُ (١) عليهِ ولا يَرجعُ إلى حقِّ، فأحضرَ إشهاداً على ابنِ سُنْقُر المذكورِ أعلاهُ بالمبلغ المنسوبِ إليه، ووُجِدَ أميرُ آخورَ أَربدُ قدْ مات، فأحضرَ ورقةً على مَنْ تسلّمَ المالَ منه، وأنهُ لمْ يكنْ دخلَ تحتَ يدِ ابنِ الجزريِّ مِنَ المالِ المذكورِ شيء، وثبتَ ذلكَ على حكّامِ (٢) المسلمين، فهلْ يَخرُجُ مِنَ العهدةِ بذلك، لا سِيَّا وقدْ ثبتَ إيرادُ المبلغ المذكورِ في حسابِ ابنِ (٣) الخابوريِّ لقطلُبك، فهلْ ذلكَ إلا مجرَّدُ تعنُّتٍ وطلبُ باطلٌ (٤) بلا شكِّ مِنَ ابنِ الجزريِّ؟

وهلْ هذا المَحضَرُ الذي أحضرَهُ ابنُ الجزريِّ علىٰ مَنْ تَسلَّمَ الزيتَ كافٍ في الخروج مِنْ عُهدتِه؟

وهلْ هذهِ الثلاثةُ والستونَ ألفاً المذكورةُ مِنْ جهةِ ابنْ عِنانٍ إذا ثَبتَ أنَّ الذي قبضَها لقطلُبك عنِ ابنِ الجزريّ، ودخلتْ في حسابِ قطلُبك، فهلْ يستحقُّ ابنُ الجزريِّ الاثنيْ عَشَرَ ألفاً ومئةً وخمسينَ درهماً عندَ مَنْ قبضها أوْ دخلتْ في حسابه؟

وهلْ هذا الإشهادُ الذي على ابنِ الجزريِّ أنهُ لا يستحقُّ على قطلُبك مِمَّا حُمِلَ إليهِ مِنْ خراجِ بستانِ الطبّاخِ حقَّا يقتضي أنْ لا يستحقَّ شيئاً مُتأخّراً كانَ عندَ مستأجرِ البستانِ مِنَ الأجرةِ إلى تاريخ البيع؟

⁽١) في (ت): «يبعث».

⁽٢) في (ت): «حاكم».

⁽٣) قوله: «ابن» ساقط من (ت).

⁽٤) في (م): «باطلاً».

وهلْ يستحقُّ ابنُ الجزريِّ الأجرةَ والمُغَلَّ مِنَ البستانِ المذكورِ إلىٰ تاريخِ هذا البيعِ مِمَّا لمْ يكنْ مُحِلَ إلىٰ قطلُبك؟

وهلْ ما كانَ في هذا البستانِ المذكورِ مِنْ أخشابِ جَوْزِ وأحطابٍ وغيرِ ذلكَ وقُطِعَتْ قبلَ البيعِ يستحقُّها ابنُ الجزريِّ البائعُ دونَ قطلُبك المشتري أمْ لا؟

وهلْ إقرارُ ابنُ الجزريِّ: بأنهُ لا يستحقُّ فيها حُمِلَ إلىٰ قطلُبك مِنَ الخراجِ (١) شيئاً؛ يمنعُ (٢) مطالبتَهُ قطلُبك بثمنِ الأخشابِ التي وصلتْ إليهِ قبلَ البيع؟

وهلْ إظهارُ قطلُبك ورقةً بخطِّ ابنِ الجزريِّ فيها: أنهُ قبضَ مِنْ شخصٍ حقَّهُ مِنْ ثَمَنِ نِصفِ خَشبِ بستانِ الطبّاخِ شِرْكةَ قطلُبك (٣)؛ يقتضي أنْ يكونَ البستانُ (٤) المذكورُ كانَ شركةً بينَ قطلُبك وبينَ ابنِ الجزريِّ، أوْ يقتضي أنَّ ابنَ الجزريِّ لا يطالبُ قطلُبك بنصفِ الأخشابِ المذكورةِ التي استولى عليها مِنَ البستانِ المذكور؟

وإذا كانَ يقتضيه، فهلِ ابتياعُهُ للحصّةِ المذكورةِ مِنَ البستانِ المذكورِ مِلكُ يقتضي تصديقَ قطلُبك لابنِ الجزريِّ على أنَّ الحصّةَ مِنَ البستانِ المذكورِ مِلكُ

⁽١) في (ت): «إخراج».

⁽٢) في (م) و(ز): «لمنع».

⁽٣) في (ز): «قطلوبك».

⁽٤) قوله: «البستان» ساقط من (ز).

ابنِ الجزريِّ إلى حينِ البيع، ويكونُ ذلكَ ردًّا ومكذباً لبينته (١): أنَّ الحصّةَ المذكورةَ أو شيئاً منها كانَ ملكاً (٢) لقطلُبك؟

وهلْ يُقبَلُ تفسيرُ ابنِ الجزريِّ لهذا الخطِّ بأنَّ الخشبَ كانَ شركةً لقطلُبك بابتياع شرعيٍّ (٣) انتقلَ إليهِ منهُ أوْ بنحوِ ذلكَ مِمّا يقتضي الانتقال؟

وإذا قُبِل؛ فهلْ لابنِ الجزريِّ الدعوىٰ علىٰ قطلُبك بثَمنِهِ إذا لم يكنْ قبضَهُ منه، أوْ لهُ تحليفُهُ علىٰ ذلك؟

وهلْ ما أُشْهدَ بهِ عليها في ظاهرِ هذا المكتوبِ مِنْ أنهُ: متى ظهرَ أنَّ أحداً منها قبضَ للآخرِ مالاً زيادةً على ما عُيِّنَ في الحسابِ المرفوعِ باطنِهِ في مدّةِ الحسابِ أو بعدها إلى آخرِه؛ يقتضي أنَّ ابنَ الجزريِّ لا يُطالِبُ قطلُبك بالأربعينَ ألفاً التي قبضَها مصالحةً عنْ ثَمَنِ الأخشابِ المعيّنةِ في الحسابِ ولم يحصلْ ولا شيءَ منها لابنِ الجزريّ؟

وهلِ القولُ قولُ ابنِ الجزريِّ في ذلكَ؛ لكونِهِ وكيلاً شرعيًّا؟ وهلْ لابنِ الجزريِّ في ذلك؟ وهلْ يكونُ هذا الإقرارُ منهما الجزريِّ تحليفُ قطلُبك على ما ينكرُهُ مِنْ ذلك؟ وهلْ يكونُ هذا الإقرارُ منهما مانعاً مِنْ ذلك؟

وهلْ لابنِ الجزريِّ مطالبةُ قطلُبك بأصنافٍ وصلتْ إليهِ منهُ ولمْ تَرِدِ^(٤)

⁽١) في (م): «ومكذباً لبينة». وفي (ز): «وملكه بالبينة».

⁽٢) قوله: «ملكاً» ساقط من (ت).

⁽٣) قوله: «شرعي» ساقط من الأصول عدا (م).

⁽٤) في (ز) و (ت): «يرد».

الحسابَ المذكورَ ولا دخلتْ فيها عَيّنَ ظاهراً ولا باطناً؟ وهلْ لهُ تحليفُهُ علىٰ ما يُنْكِرُ مِنْ ذلك؟

وهلْ قولُ قطلُبك: إنَّ ذلكَ داخلٌ في الإقرارِ منهما باعتبارِ العمومِ يمنَعُ مِنْ دعوىٰ ابنِ الجزريِّ عليهِ بذلك؟

وإذا حَلَفَ قَطْلُبكُ وعَجَزَ ابنُ الجزريِّ (١) عنْ إقامةِ البيَّنةِ عليهِ في هذا (٢) الوقت، فهلْ لابنِ الجزريِّ مطالبةُ مَنْ أوصلَهُ شيئاً مِنْ ذلكَ ليوصِلَهُ إلىٰ قطلُبك حتىٰ يحقِّقَهُ في ذمةِ قَطْلُبك، أو يقومُ بهِ لابنِ الجزريِّ؟

وهلْ يَلزمُ ابنُ الجزريِّ شيءٌ مِنْ جهةِ المباشِرِ الذي هرب، لا سِيَّا بعدَ محاسبةِ قطلُبك له، وكتابُهُ حجةٌ له بها فَضَلَ لهُ عندهُ بتصديقِهما علىٰ ذلك؟

وهلْ قولُ قطلُبك لابنِ الجزري: (إني ما عرفتُهُ إلا مِنْ جهتِك، وإني ما حاسبتُهُ على مالي إلا عنك، وما كتبتُ عليهِ حجّةً باسمي إلا لأجلك)، يُقبَلُ بعدَ هذا التصرّف؟

وهلْ محاسبةُ قطلُبك لابنِ الخابوريِّ وكتابُهُ حجَّةٌ عليهِ رضاً بهِ وتقريرٌ لهُ وردٌّ لدعواهُ وتكذيبٌ لبيّنتِهِ بها ينافي هذا؟

وهلْ لقطلُبك بعدَ ذلكَ كلّه رجوعٌ على ابنِ البجزريِّ مِنْ جهةِ ابنْ الخابوريِّ بوجه، لا سِيَّما وقدْ ثبتَ أنَّ ابنَ الخابوريِّ كانَ متكلمًا لقطلُبك

⁽١) قوله: «عليه بذلك؟ وإذا حَلَفَ قَطْلُبَكُ وعَجَزَ ابنُ الجزريِّ» ساقط من (م).

⁽٢) في (م): «وهذا».

بطريقِ الوَكالة؛ إمّا مِنْ جهةِ قطلُبك أوْ مِنْ جهةِ ابنِ الجزريِّ بإذنِ قطلُبك لهُ في التوكيلِ عنه، أوْ يُلْزَمُ ابنُ الجزريِّ بذلكِ شيء؟

وإذا شهد (١) عليه ابنُ الخابوريّ: أنَّ في ذِمَّتِهِ لابنِ الجزريِّ مبلغاً هوَ آخِرُ ما تأخّرَ في ذِمَّتِهِ لابنِ الجزريِّ مطالبتُهُ ما تأخّرَ في ذِمَّتِهِ لابنِ الجزريِّ مطالبتُهُ بحسابِ أصلِ ما دخلَ تحتَ يدِهِ لهُ مِنَ الملكِ الذي تأخّرَ لهُ منهُ المبلغُ المذكور؟

وهلِ اتّفاقُ ابنُ الخابوريِّ معَ قطلُبك علىٰ أَنْ يقولَ لابنِ الجزريِّ: (لمُّ يكنْ لكَ عندي شيءٌ)، أو يقولَ: (ما كنتُ أقررتُ بهِ لقطلُبك كانَ عندَ ابنِ الجزري، وأنا ما قلتُ: إنهُ عندي). ألا يقولُ ابنُ الجزريِّ: (ذلكَ يسري في حقِّ ابنِ الجزريِّ)؟ وهلْ نحوُ هذهِ الأقوالِ التي يُقصَدُ بها دفعُ ابنِ الجزريِّ عنْ مطالبتِهِ لقطلُبك ولابنِ الخابوريِّ يُقبل؟

وهلْ مجرّدُ أخذِ خطوطِ الصيارِفِ إجباراً أو طواعيةً (٣) بأنهُ قد دخلَ تحتَ أيديهمْ مالٌ لقطلُبك وصرفَهُ ابنُ الجزريِّ يُقْبَلُ في حقِّ ابنِ الجزريِّ؟

وهلْ يَحَلُّ لقطلُبك مطالبةُ ابنُ الجزريِّ بشيءٍ مِنْ ذلكَ قَلَّ أَوْ جَلَّ بمجرِّدِ قولِ الصيارِفِ المذكورين، لا سِيَّا وقدْ عُمِلَتْ محاسبتُهُمْ بحضورِ حاكمِ المسلمين، وثَبتَ عليهم: أنهُ دخلتْ تحتَ أيديهمْ مِنْ جهةِ قطلُبك ومِنْ جهةِ ابنِ الجزريِّ مبلغٌ كبيرٌ لا يعرفونَ شيئًا مِنْ ذلك؟

⁽١) في الأصول الخطية عدا (م): «وإذا أشهد».

⁽٢) قوله: «وأنا ما قلت ... ابن الجزري» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ت): «وطواعية».

وهلْ إذا جُهِلَ حالُ المالِ يُقَسَّمُ بينَ الجهتَيْن؟ وهلْ إذا عُمِلَتْ محاسبتُهُمْ وفَضَلَ فيها لابنِ الجزريِّ جملةٌ مِنَ المالِ يُعْمَلُ بها أمْ لا؟ وهلْ يستحقُّ ابنُ الجزريِّ مطالبةَ الصيارِفِ بمقتضىٰ الإشهادِ المذكور؟

وإذا كانَ قد صَرَفَ المالَ المذكورَ باسمِ قطلُبك متكلِّمٌ شرعيّ، ووَكَلَ في حسابِهِ لقَطْلُبَك، وهوَ الذي وَرَدَ علىٰ يدِهِ المالُ إلىٰ الصيارف، فهلْ يبرأُ(١) أوْ يكونُ لقطلُبك مطالبةُ الصيارِفِ بها صرَفَهُ المتكلِّمُ له؟

وهلْ يحلُّ لقطلُبك التَّعنُّتُ على ابنِ الجزريِّ بها يُشبِهُ^(٢) هذهِ التَّعَنَّتاتِ التي تقتضي سكوتَ ابنَ الجزريِّ عن حقِّهِ ومطالبتِهِ بهالِهِ في جهتِه؟

وهلْ إذا عَلِمَ أنه لمْ يدخلْ تحتَ يدِهِ شيءٌ غيرُ ما أَوْردَهُ إليهِ أَوْ كَانَ يُهانِعُهُ عَنْ حَقِّهِ ظَلْماً وعدواناً (٣) يأثَمُ بذلك؟ ويجبُ على ولاةِ أمورِ المسلمينَ مساعدتُهُ على خلاصِ حقِّهِ وبراءَةِ عِرضِهِ مِنْ ذلكَ أَمْ لا؟ أفتونا مأجورين.

أجاب: لا يصحُّ هذا الصُّلحُ لوجوهِ منها:

أنهُ صلحٌ على ما في جهةِ غيرِ المصالَحِ المُقِرِّ بالمبلغ المذكور، وهو ما ساقَهُ الحسابُ المذكورُ مِنَ الحاصلِ تحتَ يدِ مَنْ ذُكِرَ في الحسابِ المذكور؛ فإنْ كان صلحاً لأجنبي فلم يوجد شرطُ صحّةِ الصلحِ للأجنبي، وهوَ أنْ يقولَ المصالِحُ: إنَّ الأجنبي مُقِرُّ بهِ لك، ووكَّلني في مصالحَتك.

⁽١) في (ز): «تبرأ».

⁽۲) في (ز): «نسبه».

⁽٣) في (ز): «أو عدواناً».

وإنْ كانَ (١) الصُّلحُ (٢) لنفسِ المصالِح فيا كانَ مِنَ الديونِ في ذلكَ لا يصحُّ الصلحُ فيه. وما كانَ مِنَ الأعيانِ التي لم يَرَها المصالِحُ فلا يصحُّ الصلحُ فيها. وما كانَ مِنْ أعيانٍ رآها ولا يَقدِرُ على انتزاعها مِمّنْ هي تحتَ يدِه، فلا يصحُّ الصلحُ فيها. وما يقدرُ على انتزاعِه لا يصحُّ الصلحُ فيه إلا بشرطِ أنْ يصحُّ الصلحُ فيه إلا بشرطِ أنْ يكونَ مَن تَحتَ يدِهِ مُنكِراً، وأنْ (٣) يقولَ المصالِحُ: إنهُ مبطلٌ في إنكارِه، ولم يَذكُرْ ما يقتضى ذلك.

ومِنَ الوجوهِ المقتضيةِ لإبطالِ هذا الصلح: أنهُ صلحٌ على دراهمَ وغيرِها بدراهم، وذلكَ باطلٌ؛ لأنهُ يؤدي إلى الربا، وقد صحَّ النهيُ عنْ ذلكَ في قلادةِ خَيْبرَ الثابتِ حديثُها في «الصحيح»(٤)، وهذا الوجهُ مقتضٍ (٥) لإبطالِ الصلحِ وإنْ كانَ ما صُولِحَ عليهِ تحتَ يدِ المصالِح، فكيفَ إذا لمْ يكنْ تحتَ يده؟!

⁽١) قوله: «كان» ساقط من (م).

⁽٢) قوله: «للأجنبي وهو أن يقول ... وإن كان الصلح» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ت): «أو أن».

⁽٤) هو ما أخرجه مسلم في «الصحيح» برقم (١٥٩١) عن فَضالة بن عبيد الأنصاري يقول: أُتِي رسولُ الله على وهو بخيبرَ بقلادة فيها خَرزٌ وذَهَب، وهي من المغانم تُباع، فأمر رسولُ الله على بالذهب الذي في القلادة فنُزع وحدّه، ثم قال لهم رسولُ الله على الذهب بالذهب وزنا بوزن». وعن فَضالة بن عبيد قال: اشتريتُ يوم خيبر قلادةً باثني عشر ديناراً، فيها ذهبٌ وخَرز، ففصلتُها، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرتُ ذلك للنبي على فقال: «لا تباع حتى تفصل».

⁽٥) في (ت): «مقتضي».

وأمّا ما زعمَهُ المصالَحُ معهُ مِنْ: أنهُ لا يعرفُ ابنَ الخابوريِّ ولا باشرَ بهِ إلىٰ آخرِ ما ذكرَه؛ فإنَّ هذا مِنَ الوجوهِ (١) المقتضيةِ لإبطالِ الصلحِ مِنْ جهة: أنَّ ذلكَ يقتضي أنَّ سببَ الطلبِ ما ذكر، وليسَ صحيحاً، وتصادقُهما(٢) مِنَ النسيانِ بعدَ تاريخِ الورقةِ التي ظهرتْ يقتضي أنَّ الحِصّةَ المبتاعةَ (٣) كانتُ لابنِ الجزريِّ إلىٰ حينِ البيع، ويُقْبَلُ تفسيرُ ابنِ الجزريِّ بهذا الخطِّرُ؛ بها ذُكِر؛ لأنهُ موافِقٌ للظاهرِ كما سبق، فإنَّ لهُ ذلك.

وما أشهدا بهِ عليهما في ظاهرِ هذا المكتوب^(٥): (أنهُ متى ظهرَ) إلى آخره؛ لا يكونُ مانعاً لابنِ الجزريِّ مِنْ مطالبتِهِ لِما ذكر، والقولُ قولُ ابنِ الجزريِّ بيمينِهِ في أنهُ لم يقبِضْ شيئاً مِمّا ذُكر، ولابنِ الجزريِّ تحليفُ قطلُبك على ما يُنكِرُ مِنْ ذلك.

وما وقعتْ بهِ الشهادةُ مِنْ: أنَّ كلَّا منهما لا يستحقُّ علىٰ الآخرِ يميناً بالله تعالىٰ لا يَسقطُ مِنَ استحقاقِ الحَلِف.

وفي كتبِ الحنفيّة: أنهُ إذا وجبتْ اليمينُ للمدّعي بعدَ الإنكارِ وعَدَمِ البيّنةِ فقال: (أسقطتُ اليمينَ)، أوْ: (أسقطتُ حقّي مِنَ اليمينِ) لا يَسقط، ولهُ أَنْ يحلِّفُه.

⁽١) قوله: «الوجوه» ساقط من (م).

⁽٢) في (م): «ويصادفهما».

⁽٣) في (ز): «المتبايعة».

⁽٤) في (ت): «الحظّ».

⁽٥) قوله: «في ظاهر هذا المكتوب» ساقط من (ز).

وقضيّة هذا: أنَّ اليمينَ لا يَسقُطُ بالإسقاطِ ولا بالإقرارِ بعدمِ استحقاقِها، بخلافِ المالِ فالحقُّ (١) غيرُ اليمين، ولهمْ كلامٌ غيرُ ذلكَ موافقٌ لما قرَّرناه.

ولابنِ الجزريِّ المطالبةُ بالأصنافِ المذكورةِ المستحقِّةِ له، والحالُ أنها لمُ تدخلُ الحسابَ ولا فيها ذُكِرَ باطناً ولا ظاهراً (٢).

وأمّا ما ذُكِر مِنْ دخولِ ذلكَ في العموم؛ فإنهُ لا يمنعُ مِنَ الدعوىٰ إذا لمْ يكنِ ابنُ الجزريِّ ذاكراً له، أوْ كانَ ذاكراً لهُ^(٣) ولكنْ قال: (لمُ أُرِدْهُ بالعموم)، الله أنَّ صورةَ الإرادةِ فائدةُ الدعوىٰ فيها التحليفُ^(٤) لا الحَلِف، بخلافِ الأُولىٰ.

ولابنِ الجزريِّ مطالبةُ مَنْ دفعَ إليهِ إذا لمْ يَخرُجْ عنْ (٥) عُهدتِهِ بطريقٍ شرعيِّ، ولا يَلزَمُ ابنَ الجزريِّ ما تعلَّقَ بالهارِبِ مِنْ غيرِ ظهورِ طريقٍ شرعيِّ.

ومجرّدُ قولِ قَطْلُبك: (إني لمْ أعرفِ المباشِرَ إلا مِنْ جهتِك) لا يقتضي إلزامَ ابنِ الجزريِّ بذلك.

وأمَّا قضيةُ ابنِ الخابوريِّ فلا يَلزَمُ ابنَ الجزريِّ مَا يَتعلَّقُ بهِ بغيرِ (٦)

⁽١) في (ز): «والحق».

⁽٢) في (م): «ظاهراً ولا باطناً».

⁽٣) قوله: «أَوْ كَانَ ذَاكِراً له» ساقط من (ت).

⁽٤) في (م): «الحليف».

⁽٥) قوله: «يَخُرُجْ عن» ساقط من (ز).

⁽٦) قوله: «بغير» ساقط من الأصول عدا (م).

ظهورِ^(۱) سببٍ شرعيٍّ يقتضي ذلك، ومجرِّدُ كتابةِ الحجِّةِ لا يَمنعُ مطالبةَ ابنِ الجزريِّ لهُ بها يدَّعيهِ (۲) عليهِ بطريقٍ شرعيّ، ولا يُسْمَعُ قولُ ابنِ الخابوريِّ في حقِّ ابنِ الجزريِّ بمجرِّدِ ما ذُكِر (۳).

ومجرّدُ خطوطِ الصيارفِ بها ذُكِر لا يُقبَلُ في حقّ ابنِ الجزريّ، ولا يَحلُّ مطالبتُهُ بغيرِ طريقٍ شرعيّ.

وتَخرِجُ الصيارفُ عنْ عُهْدةِ ما صرفَهُ المتكلِّمُ الشرعيُّ مِنْ جهةِ قطلُبك بالطريقِ المعتبر.

و لا يَحَلُّ التعنُّتُ (٤)، ويأثَمُ مَنْ تَعدّى بها ذُكِرَ بإجبارِهِ معَ العلمِ بالحال.

ويجبُ على وُلاةِ أمورِ الإسلامِ مساعدةُ المظلومين، ويُثابُ كلُّ مَنْ ساعدَ المظلوم مِنَ المسلمينَ بالقصدِ الجميلِ الثوابُ الجزيلُ والحالُ ما ذُكِر.

ولقد طالتِ الأسئلةُ والأجوبة، وطالتِ القضيّة، اللهمَّ افصلُها عنْ قريب، يا قريبُ يا مجيب، واللهُ سبحانَهُ وتعالى أعلمُ بالصواب.

[199] مسألة: لوْ تصالحا على الإنكارِ بلا بيّنة، ثمَّ أقرَّ الْدَّعىٰ عليهِ بعدَ ذلكَ باللَّدَّعىٰ، هلْ يُخَرَّجُ على مسألةِ (مَنْ باعَ مالَ أبيهِ على ظنِّ أنهُ حيُّ فبانَ أنهُ ميت) أمْ لا؟

⁽١) في (م): «بظهور».

⁽٢) في (ز): «تدّعيه».

⁽٣) في (ت): «ذَكَره».

⁽٤) في (ز): «العنت».

أجاب: الذي يظهرُ أنها لا تخرّجُ على مسألةِ مَنْ باعَ مالَ أبيهِ على ظنِّ أنهُ حيُّ فبانَ أنهُ ميت، مِنْ جهة: أنَّ المُدَّعىٰ عليهِ الذي صارَ مشترياً يَدّعِي العينَ لنفسِه، فكيفَ يُعاوِضُ (١) مِلكَهُ بِمِلكِهِ على مُعتَقَدِهِ ظاهراً؟ فمِنْ أجلِ هذا إقرارُهُ بعدَ ذلكَ لا يُصَحِّحُ لهُ الصلحَ؛ لأنهُ كانَ لهُ مندوحةٌ عنْ ذلكَ: بأنْ يُقِرَّ ثمَّ يُصالِح، فلمّ اقصّر كانَ الصلحُ باطلاً، بخلافِ البائعِ في مسألةِ مَنْ باعَ مالَ أبيهِ على ظنِّ أنهُ حيّ، فإنَّ المُشتري منهُ لا يَدّعي العينَ لنفسِه، وليسَ منهُ تقصير، فجرىٰ فيهِ الخلاف، والأصحُ فيهِ الصحة (٢).

[٢٠٠] مسألة: شخصٌ مَلَكَ أَنْ شابَ (٣) بستانِ أَرضٍ مُحتكرة، فباعَ نصفَ أَنْشابِه (٤)، ثمَّ تَقاسَماهُ بالتراضي وجعلا (٥) مَرَّ أُحدِهِما في نصفِ الآخرِ مِقدارَ نقصِهِ ونصفٍ عَرْضاً في مكانٍ معيّن (٦). ثمَّ باعَ المُشتري النصفَ لآخر، وعيّنَ أنَّ المَرَّ في نصيبِ شريكِه، ثمَّ باعَ المالكُ الأولُ ما أُفْرِزَ لهُ ولم يُعَيّن المَرَّ

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ك): «يُعارض».

⁽٢) انظر: «روضة الطالبين» (٣: ٣٥٧). وقد ذكر المصنف هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٤٨٧).

⁽٣) النَّشبُ: المال. قال في «تاج العروس» (ن ش ب): «ونقل عن أئمة الاشتقاق: أن النشبَ أكثرُ ما يُستعمل أكثرُ ما يُستعمل في الأشياء الثابتة التي لا براح بها كالدُّور والضِّياع. والمال أكثر ما يُستعمل فيها ليس بثابت كالدراهم والدنانير».

⁽٤) في (ز): «نصفه شائعاً». وقوله «أنشابه» في موضعها بياض في (ت).

⁽٥) في (ت): «وجعلاه».

⁽٦) في (ت): «في مكان فعل معيّن».

للمُشتري. فهلْ لهذا المُشتري منعُ المشتري الأولِ المرورَ بحكمِ أنَّ الأرضَ لا يصحُّ استثناءُ المَمِّ منها على الدوام لكونِها مُحتكرة؟

أجاب: إذا اختَصَّ الذي صارَ إليهِ المذكورُ بالمَمِّ المذكورِ (۱) بطريقٍ شرعيّ؛ إمّا بإجارةٍ (۲) مِنْ أصحابِ الجكرِ (۳)، وإمّا بإجارةٍ (٤) مِنَ المستأجَرِ منهم، وإمّا بإذنٍ مِنْ أصحابِ الجكرِ (٥) بحيثُ لا يكونُ (٦) هذا القدرُ مِنْ عُلْقةِ الشريكِ الآخر، فليسَ لمُشتري ذلكَ المقسومِ الذي فيهِ الممرُّ أنْ يمنعَ الشريكِ المدكورَ مِنَ المرورِ في الممرِّ المذكور (٧).

وإنْ لمْ يختصَّ الذي صارَ إليهِ النصيبُ المذكورُ بالممِّ المذكورِ (^) بها ذكر؛ فلهُ أنْ يطلبَ نصيبَهُ مِنَ الممِّ إذا استَحَقَّ منفعة ذلكَ بطريق شرعيّ، وليسَ لهُ أَنْ يمنَعَهَ مِنَ المرورِ للقيامِ بمصالِحِ موضعِه، كها ليسَ لبائعِهِ ذلكَ عندَ تعيُّنِهِ طريقاً لذلك.

[٢٠١] مسألة(٩): زُقاقٌ ضيّقٌ غيرُ نافذ، داخلُه إصطبَلٌ يسكنُهُ السُّقاة،

⁽١) قوله: «بالمر المذكور» ساقط من (ت).

⁽٢) في (ز): «بأجرة».

⁽٣) قوله: «الحكر» ساقط من (م) و(ز). وفي (ت): «الحكم».

⁽٤) في (ز): «بأجرة».

⁽٥) في (ز): «الحكم».

⁽٦) في (م): «صار». وفي (ز): «يخرج». وفي (ت): «إنّ». والمثبتُ من (ك).

⁽٧) قوله: «المذكور» ساقط من (ك) و(ت).

⁽٨) قوله: «بالممر المذكور» ساقط من (ت).

⁽٩) هذه المسألة ساقطة من (ز).

فبرزَ شخصٌ (١) على رأسِ النُّقاقِ بِرَوْشَنِ (٢) مَنعَ الجِمالَ الدخولَ إلى الإصطبلِ (٣) فخلا بسببِ ذلك، فهلْ يلزمُ صاحبَ الرَّوْشَنِ هدمُ ما بَرزَ وأجرةُ الإصطبلِ في المدّةِ الخاليةِ، أو يبقى (١) الرَّوْشَنُ على حالِهِ ولا أجرةَ (٥) عليه؟

أجاب: لَمَنْ يَمِرُّ إِلَىٰ بَابِ^(٦) دَارِهِ مِنْ تَحَتِ الرَّوْشَنِ الذي هَوَ عَلَىٰ الزُّقَاقِ الذي ليسَ بنافذِ أَنْ يَمنَعَ صَاحِبَ الرَّوْشَنِ مِنْ ذَلَكَ وَيَهدِمَ (٧) ذلك، ولا يلزمُهُ أَجرةُ الإصطبل.

* * *

⁽۱) في (ز): «شيء».

⁽٢) في (ت): «بروزاً». والرَّوشن كلمة فارسية تعني: الرَّف والكوة والشُّرْفة. «المعجم الوسيط» (ر ش ن) و «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» (ص٨٤).

⁽٣) في (ت): «السكن».

⁽٤) في (ك): «يبق». وقوله «الخالية، أو يبقىٰ» ساقط من (م)، وكتب مكانه: المطالبة.

⁽٥) في (م): «والأجرة». بدل قوله: «و لا أجرة».

⁽٦) قوله: «باب» ساقطة من الأصول الخطية عدا (م).

⁽٧) في (م): «وهدم».

[كتاب الحوالة]

[۲۰۲] مسألة: رجلانِ عليهما دَيْنٌ لشخصِ وهُما متضامنانِ فيه، فأحالَ الدائنُ (۱) رجلاً بما عليهما لدينِ لهُ عليه، وقَبضَ المُحتالُ مِنْ أحدِهما مبلغاً يسيراً ومِنَ الآخرِ أكثرَ منه، ثمَّ ضَمِنَتْ زوجةُ هذا الثاني زوجَها بإذنِه، ورجلٌ غيرُها ببقيّةِ ما عليهِ مِنَ الدينِ المذكورِ وهوَ عَشَرةُ آلاف، ورهنتْ بهِ رهناً، وتسلّمَهُ المُحتالُ بإذنها، ثمَّ تُوفِي دافعُ المبلغ اليسير.

فهلْ يبرأُ الضامنانِ^(٢) مِنَ الضهانِ بمجرّدِ الحوالة؟ وهلْ وَقَعَ قبضُ المحتالِ موقعَه، أمْ للثاني منهما الرجوعُ بشيءٍ مِنَ المقبوضِ أمْ لا؟

أجاب: لا يَبرَأُ واحدٌ مِنَ الضامنَيْنِ مِمّا ضَمنهُ (٣) بمجرّدِ الحوالةِ المذكورةِ باتّفاقِ أصحابِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه.

ولا تلتبسُ هذهِ المسألةُ بها ذُكِر في الضهان؛ مِنْ أنهُ إذا أُحيلَ على الأصيلِ يبرأُ الضامِنُ مِنَ الضهان(٤)، أو أُحيلَ على الضامنِ لم يبرأ الأصيل؛ لأنَّ ذلكَ

⁽١) في (ت): «المداين».

⁽٢) في هامش (م): «أي: المتضامنان وهما المديونان».

⁽٣) في هامش (م): «عن صاحبه».

⁽٤) «العزيز شرح الوجيز» (٥: ١٧٢) و «روضة الطالبين» (٤: ٢٦٤).

في حوالةٍ مجرّدةٍ (١) على أحدِهِما، وصورةُ مسألتنا حوالةٌ عليهما، وقضيةُ ذلكَ: أنَّ الحوالةَ علىٰ كلِّ منهُما بجميع ما عليهِ أصالةً وكَفالة.

وهذه الصورةُ ذهبَ ذاهبونَ مِنَ الأصحابِ إلىٰ: صحّةِ الحوالةِ وبقاءِ الضان، وأنَّ للمُحتالِ أنْ يُطالِبَ^(۲) كلَّا منها بجميعِ المبلغ، ولا يبرأُ واحدٌ منها مِنْ شيءٍ مِنْ ذلك؛ عملاً بها صدرتْ بهِ الحوالةُ علىٰ كلِّ منها بالجميع، وأنَّ الإطلاقَ مُنَزَّلُ علىٰ ذلك. ومقتضىٰ صحّةِ الحوالةِ وبقاءِ الضهان: أنْ لا يبرأَ كلُّ مِنَ الضامِنيْنِ مِنْ ضهانِه، وهذا هو الذي صحّحهُ الشيخُ أبو حامدٍ شيخُ العراقيين.

وذهبَ ذاهبونَ مِنَ الأصحابِ إلى بطلانِ الجوالة، واختارَهُ القاضي أبو الطيِّب، وهوَ الأرجحُ لأمورِ بيَّناها في «الفوائدِ المحضةِ على الرافعيِّ والروضةِ» معَ أبحاثٍ في ذلكَ ليسَ هذا موضعَ بسطِها(٣).

⁽١) في (ز): «محرّرة».

⁽٢) في (ت): «يطلب».

⁽٣) في هامش (ك) ما نصّه: «فائدة: الذي علَّله شيخُنا رضي الله عنه في بطلان الحوالة: أنّ الحوالة كالقبض في إبراء المُحال عليه، والقبض من الأصيل لا يتصوّر معه بقاء الدَّيْن على الفامن، والقبض من الضامن لا يتصوّر معه بقاء الدَّيْن على الأصيل، وحينئذ [...] يبطل إذا صدرت الحوالة عليها دفعة واحدة. انتهى كلامه.

وقال السبكي: فإن قلتَ: الحوالة تتضمّن القبض سواء جعلناها استيفاء أم بيعاً، فيكون قابضاً مِن أحدهما، وقضيّة الضهان أنه بالقبض مِن أحدهما يبرأ الآخر، فكيف يبقى الدَّيْن على أحدهما على الإبهام وإن عليها بعد ذلك حتى يطالب المُحتال أيهما شاء؟ قلتُ: الدَّيْن على أحدهما على الإبهام وإن قدر قبضه الحوالة فينتقل إلى المحتال على إبهامه كما كان للمحيل فله المطالبة به، وإنها يبرأ =

ومقتضى بطلانِ الحوالة: بقاءُ الدَّيْنِ في ذمةِ المُقِرِّينَ للمُقَرِّ له المحيل أصالةً وكفالة، فلا يخلصُ كلُّ مِنَ الضامِنَيْنِ مِنْ ضهانِهِ علىٰ المذهبَينِ المذكورَيْن.

وأمّا المقبوضُ فإنهُ وقعَ موقعَه؛ لأنَّ قضيةَ الحوالةِ الإذنُ في القبض، فإذا بَطَلَ خصوصُ الحوالةِ بقي عمومُ الإذن.

وهذهِ القاعدةُ فيها اختلافُ ترجيح، والأرجحُ عندنا في هذا المحلِّ أنهُ ليسَ للمُقْبِضِ المذكورِ أنْ يرجعَ بشيءٍ مِنْ ذلك؛ لأنهُ تَوارَدَ عليهِ مُدْرَكان؛ صحّةُ الحوالةِ وحصولُ قبض بإذن.

وأمّا بقيّةُ الدَّيْنِ فللمُحتالِ طلبُهُ على تصحيحِ الشيخِ أبي حامد لصحّةِ الحوالةِ واستمرارِ حُكمِها.

وعلىٰ الرأي^(۱) الآخرِ الأرجحِ: له أنْ يَقْبِضَ بمقتضىٰ الإذن، فصدورُ الحوالةِ مِنَ الابتداءِ مرفوعٌ حكمُها، وتَعَيَّنَ العموم، كما لوْ أحرمَ بالحجِّ في غيرِ أشهرِهِ فإنهُ ينعقدُ عُمرة؛ نظراً إلىٰ بقاءِ مُطلقِ الإحرامِ فينعقدُ عُمرة، وليسَ هذا كما لو انعقدَ الخاصُّ ثمَّ ارتفع، ولا سِيَّا إذا انضمَّ إلىٰ ذلكَ اعترافُ الضامنِ الثاني بأنَّ الباقيَ (٢) في ذمّتِهِ بمقتضىٰ إذنِه لزوجتِه، وللرجلِ المذكورِ بضمانِه (٣) بذلك.

أحدهما معيناً بأداء الآخر معيناً وبراءته من الدين المضمون، وهنا لم يبرأ أحدهما منه وإنها
 انتقل لغير مستحقة. انتهى كلامه. بلغت هذه الفائدة مقابلة من خط مؤلفه».

⁽١) قوله: «الرأي» ساقط من (ز).

⁽٢) في هامش (ك) هنا ما نصّه: «بلغ مقابلة بأصل مؤلفه فصح ولله الحمد والمنة على ذلك».

⁽٣) من هنا في (ك) سقط يشمل تتمة المسألة (٢٠٢)، والمسائل (٢٠٣-٢١٠)، وصدر مسألة (٢١١) إلى قول السائل: (مكة المكرمة صحبة الركب المتوجه...) إلى آخره.

ولا نَظَرَ إلى قولِه: (كنتُ مُعتَقِداً أنَّ الدَّيْنَ عليَّ فبانَ أنهُ ليسَ عليَّ)، لأنهُ يُقالُ له: (بلْ بانَ أنهُ عليكَ بالاتّفاقِ) كما تقدَّم.

ولا ينبغي لحاكمٍ أنْ يلتفتَ إلىٰ قولِ الضامنِ المذكور، وعليهِ العملُ ببقاءِ الدَّيْنِ علىٰ الباقي المذكور.

وهذهِ المسألةُ فيها دقائقُ وأحكام، وقدْ(١) أبرزْنا جملةً منها.

وهذهِ الفتوىٰ قدْ أشرْنا إلىٰ أنها مبسوطةٌ في «الفوائدِ المحضةِ علىٰ الرافعيِّ والروضة»، وربها يُخيَّلُ في القبضِ الاتّحادُ وليسَ كذلك؛ لأمورٍ ليسَ هذا موضعَ بسطِها.

ولا ينبغي أنْ يخوضَ في هذا إلا مَنْ تَمَكَّنَ في الفقهِ التمكِّنَ (٢) المُعْتَبر، والمبادَرةُ إلى تضييع الحقوقِ على الناسِ ليسَ مِنَ الطريقةِ المرضيّة.

[٢٠٣] مسألة (٣): رجلٌ لهُ دَيْنٌ شرعيٌّ على شخصٍ بمسطور، ولهُ بهِ رهنٌ وضامن، فأحالَ صاحبُ الدَّيْنِ رجلاً بالدَّيْنِ المذكور، فهلْ ينتقلُ الدَّيْنُ بالرهن والضامن أمْ لا؟ وهلْ في المسألةِ نقلٌ في مذهبِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنه؟

أجاب: لا ينتقلُ الرهنُ ولا الضهان (٤). ومسألةُ الرَّهنِ في «التـتمة»،

⁽١) في (ز) و (ت): «قد».

⁽٢) في (ز): «المتمكن».

⁽٣) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٤) في هامش (م) هنا ما نصّه: «تقدّم في هذا الكتاب في باب الرهن أنّ الرهن لا ينتقل، فهو موافق لا هنا مِن عدم الانتقال».

ومسألةُ الضمانِ في «الروضة» (١) تبعاً «للشرح» (٢) وفي غيرِهما. وأمّا ما أفتىٰ به قاضي حَماة (٣) مِنْ أنهما ينتقلان، فغيرُ معتَمَد.

[٢٠٤] مسألة (٤): رجلٌ لهُ دَيْنٌ على شخصٍ وبهِ ضامِن، ثمَّ إنَّ ربَّ الدَّيْنِ أحالَ بالدَّيْنَ على الأصيلِ شخصاً حوالةً شرعيّة، فهلْ ينتقلُ الدَّيْنُ والضامنُ (٥) المذكورُ جميعاً بنفسِ الحوالة، أوْ ينتقلُ الدَّيْنُ خاصّة؟

أجاب (٦): ينتقلُ الدَّيْنُ خاصّة، ويبرأُ الضامِنُ بالحوالةِ علىٰ الأصيل (٧).

[• • ٢] مسألة (^): الدَّيْن الـمُحالُ بهِ إذا كانَ بهِ رهنٌ أو ضامِن؛ إذا قُلتُمْ: بأنهُ لا يَنتقلُ مرهوناً ولا مضموناً. فهلْ يُقالُ: ببطلانِ الرهنِ والضهانِ

⁽١) «روضة الطالبين» (٤: ٢٦٤).

⁽٢) «العزيز شرح الوجيز» (٥: ١٧٢).

⁽٣) هو شرفُ الدين البارِزِيّ، وتقدَّم التعرض لفتواه في مسألة رقم ١٧٢.

⁽٤) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٥) في (ز) و (ت): «والضمان».

⁽٦) في (م) هنا: أُقْحمت كلمة «للمحتال» بين كلمة «أجاب» وكلمة «ينتقل».

⁽٧) في «فتاوى الشهاب الرملي» ما يتعلق بهذا ونصه (٢: ١٩٦): «سئل: عن رجل له دين على آخر وقد ضمنه آخر بإذنه فأحال صاحبه آخر على الأصيل والضامن فهل له أن يأخذه من أيها شاء أم يبرأ بالحوالة المذكورة الضامن؟

فأجاب: بأن للمحتال أخذه من أيها شاء، سواء قال المحيل: أحلتك بالدين على الأصيل أو الضامن؛ لتأخذه من أيها شئت. أو قال: أحلتك به عليها.

فإن قيل: إنه إذا أحاله بدين أو على دين به رهن أو ضيان انفك الرهن وبرئ الضامن! قلنا: صورة براءة الضامن إذا أحال به على الأصيل ولم يتعرض الضامن بالحوالة أيضاً».

⁽٨) هذه المسألة ساقطة من (ك).

بمجرّدِ صدورِ الحوالةِ بحيثُ لوْ تَقايَلا في الحوالةِ لا يعودُ الدَّيْنُ بتلكَ الصفةِ مرهوناً مضموناً، أمْ كيفَ الحالُ بعدَ الإقالةِ في الحوالة؟ وهل المسألتانِ منقولتانِ أمْ لا؟

أجاب: أمّا مسألةُ الرهنِ والضهان؛ فإنهُ ينفكُّ الرهنُ بمجرّدِ الحوالةِ الصحيحة، ويبرأُ الضامنُ مِنَ الضهانِ بالحوالةِ على الأصيل، ولوْ تقايَلا في الحوالةِ لا يعودُ الدَّيْنُ بالصفةِ المذكورة.

ومسألةُ الرهنِ منقولةٌ في «التتمة»، ومسألةُ الضهانِ منقولةٌ في كثيرٍ مِنَ التصانيف، وهي موجودةٌ في «شرحِ الرافعيِّ»(١) و «الروضةِ»(٢) في الضهان.

وأمّا ما ذكرَهُ قاضي حَماةَ البارِزيُّ مِنْ: أَنَّ الرهنَ والضمانَ باقيان، وأنهُ ينتقلُ بالحوالةِ مرهوناً ومضموناً؛ فهذا تفقُّهُ منه، وهوَ مخالفٌ للمنقول^(٣).

وكان السائلُ الذي أرسلَ إليهِ السؤالَ عنْ ذلكَ قالَ: إنهُ لمْ يجدُهما منقولتَيْن، وقد أظهرْنا النقولَ في ذلكَ قديهاً.

وأمّا مسألةُ الإقالةِ في الحوالةِ فإنها في «الكافي» للخُوارِزْميّ^(٤).

⁽١) «العزيز شرح الوجيز» (٥: ١٧٢).

⁽٢) «روضة الطالبين» (٤: ٢٦٤). وفي (م): «الرونق» بدل «الروضة».

⁽٣) انظر ما تقدُّم نقلُه عن فتاوي الشهاب ابن حجر الهيتمي في التعليق على مسألة رقم ١٧٣.

⁽٤) ذكر المصنفُ هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٣: ٥٢٠) بأبسط مما هنا، وفي نقله فائدة، قال: «هل تجوز الإقالة في الحوالة؟ هذه المسألة كشفتُ عنها مصنفاتٍ كثيرة في المذهب فلم أجد أحداً صرَّح بها، وظهر لي فيها الجواز؛ لأن الصحيح: أنها بيع، والبيع فيه الإقالة. =

= فإن قلت: الحوالةُ لا تثبتُ فيها خيار المجلس وإن قلنا إنها بيع على الأصح، فلا تثبت فيها الإقالة.

قلتُ: ليس بينهما تلازم، ألا ترى أن الصداقَ لا يثبتُ فيه الخيارُ ومع هذا فقد قال القاضي الحسين في «فتاويه»: إن الإقالة فيه جائزة إذا قلنا إنه مضمون ضمانَ عقد.

وعلىٰ الجملة فقد وجدت المسألة منقولة نقلاً صريحاً في «الكافي» للخُوارزمي فقال: «إقالةُ الحوالة دون إذن المحال عليه إن كان عليه دينٌ هل يصح؟ وجهان؛ أظهرهما: يصحّ. وإن لم يكن عليه دين صحَّ وجهاً واحداً كالمضمون له إذا أبرأ الضامنَ دون إذنه. انتهىٰ كلامه.

وهذه فائدة جليلة، ومسألة مهمة نفيسة، والذي يقتضيه النظرُ في الصورة التي جزم فيها الخُوارزمي أن يتخرَّجَ ذلك على أن العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها؛ لأن صيغة الإقالة إنها تستعمل في المتقابلين ولا تَقابُلَ هنا ... وإجراءُ الخُوارزمي الوجهين في الصورة الأولى قيَّدها بعدم إذن المحال عليه. ومقتضاهُ: أنه إذا وجد إذنه صحَّت وجهاً واحداً، وفيه بحث». وما حذفتُه متعلِّقٌ بثبوت الإقالة في الهبة.

وقد ذكر إفتاءَ السراج البُلْقِيني هذا الشهابُ ابنُ حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ٢٢٦) وظاهرُ صنيعه أنه يرتضيه. لكنّه صرَّح في «فتاويه» بخلافه كها سيأتي نقله. وكذلك ذكر إفتاءَه الشمسُ الرملي في «نهاية المحتاج» (٤: ٢٦١-٤٢٢)وردَّه.

وقد سُئِلَ الشهابُ الرملي في «فتاويه» (٢: ١٩٣): «عن الإقالة في الحوالة هل تجوز كما نقله البُلْقِيني وغيره عن «كافي» الحُوَارزْمي أو لا تجوز؟

فأجاب: بأن الإقالةَ لا تجوزَ فيها كما جزم به الرافعي في كتاب التفليس، وكذلك القَمُولي والسُّبْكي. وقال المتولي: الحوالةُ من العقود اللازمة ولو فُسخت لا تنفسخ».

وفي «فتاوى الشهاب ابن حجر» (٣: ٦٧) ما نصه: «سئل: هل تجري الإقالة في الحوالة؟ فأجاب بقوله: جزم الرافعي أوائل التفليس بعدم جوازها. ولم يطَّلِعْ على ذلك البُلْقِيني، وهو عجيب. فقال: إنه كَشَفَ كُتُبًا كثيرة فلم يَرَ ذلك. ثم قال: والذي يظهر الجواز؛ لأن الصحيح أنها بيع، وأن الحُواز. وقيَّد ذلك: بأن يكون فذلك بدون إذن المحال عليه. ومقتضاهُ: أنه إن كان بدون إذنه صح وجها واحدا. انتهى. والمعتمدُ ما ذكره الرافعي، ويُررَدُ تعليلُ البُلْقِيني: بأنها وإن كان الصحيحُ أنها بيع، لكن =

وأمّا ما وقعَ السؤالُ عنهُ في المترتّبِ على الإقالةِ فالفقهُ فيه ممّا قدَّمْنا؛ لأنَّ الحوالةَ إنْ كانتْ بيعاً (١) فإنها يتعلّقُ البيعُ بالدَّيْنَين (٢) خاصَّة، فإذا حصلتِ الإقالةُ عادَ الحالُ إلى الدَّيْنَين (٣) خاصّة؛ لزوالِ تلكَ الصفةِ بالبيع.

وإنْ كانتِ الحوالةُ استيفاءً فقدِ انفكَّ الرهنُ وبرِئَ الضامنُ بالاستيفاءِ، وهذا دَيْنٌ جديدٌ لا يَتعلَّقُ بهِ ضهانٌ ولا رهن.

ولهم صورةٌ فيها اعتياضٌ ثمَّ هلاكٌ للعِوَض، وما ذُكِرَ فيها لا يجري فيها نحنُ فيهِ لقيام الفرق.

[٢٠٦] مسألة (٤): رجلٌ كتبَ على نفسِهِ لزوجتِهِ مسطوراً، ولم يَقبضِ العِوَض، ثمَّ أحالتْ عليهِ شخصاً بالمبلغ، فطالبَهُ الشخصُ بطريقِ الحوالة، فالتمسَ يمينَ زوجتِهِ عنْ قبضِ العِوَض. فهلْ لهُ ذلك؟ وإذا كانَ له؛ فهلْ للمُحتالِ مطالبتُهُ بالمبلغ أم لا (٥)؟

أجاب: نعمْ لـ هُ ذلك، فإنْ حَلَفَتْ فقدِ انقطعتِ الخصومةُ بينهما.

التحقيق كما في «روضة الطالبين»: أنه لا يطلق القول فيها بأنها بيع ولا بأنها استيفاء؛ لأن بعضَ فروعها يقتضي الأول وبعضَها يقتضي الثاني، لكن فروع الأول أكثر، فمن ثمَّ اشتهر أنها بيع».

⁽١) في (ت): «تبعاً».

⁽٢) في (ز) و(ت): «بالدين».

⁽٣) في (ت): «الدين».

⁽٤) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٥) قوله: «أم لا» ساقط من (ز) و(ت).

وللمحتالِ مطالبتُهُ بالمبلغِ الذي احتالَ به، وإنْ نَكَلَتْ فَحَلَفَ المحالُ عليهِ أَوْ أَقَرَّتْ بها قالَ المحالُ عليه؛ فإنها تَغرمُ للمُحالِ عليهِ _ يعني زَوْجَها _ نظيرَ المبلغِ الذي أحالتْ بهِ عليهِ ما لم يظهرْ بطريقٍ شرعيٍّ أنَّ الحوالةَ المذكورةَ وَكالة، فلا تَغرمُ لهُ شيئاً ولا تطالبُهُ بها ذُكر.

[۲۰۷] مسألة (١): جنديُّ آجَرَ إقطاعَهُ لشخصٍ مدَّةً معلومةً بأجرةٍ معلومةٍ على حكمِه (٢)، معلومةٍ على قِسطين، فقَبضَ بعضَ الأجرة، ثمَّ أحالَ بالباقي على حكمِه (٢)، ثمَّ انتقلَ الإقطاعُ لآخَر، فهلْ يطالبُهُ (٣) المحتالُ (٤) أمْ يرجِعُ على المُحيل؟

أجاب: نعم، للمحتالِ مطالبَةُ المُحالِ عليه، ولا تبطلُ الحوالةُ بمجرّدِ ما ذُكِر، ويرجعُ المُحالُ عليهِ على المُحيلِ بها صدرتْ بهِ الحوالةُ الصحيحةُ المستمرّة، ولا يَتوقفُ ذلكَ على أنْ يغرمَ المُحالُ عليه، هذا هوَ المعتمدُ خلافاً لِما صحَّحَهُ في «الروضة»: من أنهُ لا يَرجعُ حتىٰ يَغرَم. وقدْ بسطتُ ذلكَ في «الفوائدِ المحضةِ على الرافعيِّ والروضة».

[٢٠٨] مسألة (٥): رجلٌ أقرَضَ رجلاً مبلغ عَشَرةِ آلافِ درهم وبهِ ضامنٌ في الذمة، ولشخصٍ على ذمةِ ربِّ الدَّيْنِ مبلغُ عَشَرةِ آلافِ درهم (٢)

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٢) كذا في الأصول الخطية.

⁽٣) في (ز) و (ت): «يطالب».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ت): «المحال عليه».

⁽٥) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٦) قوله: «وبه ضامن في الذمة ... آلاف درهم» ساقط من (ت).

مُوافِقةٌ لذلك، فأحالَ ربُّ الدَّيْنِ الرجلَ على ذمّةِ الضامِنِ المذكورِ حوالةً شرعيّة، ثمَّ قَبِلَ الضامِنُ ولمْ يوجدْ لهُ ورثةٌ ولا تَرِكة، فهلْ لهُ مطالَبةُ المُقِرِّ(١) بالمبلغ الذي في ذِمَّتِه، أوْ تنفَسِخُ الحوالة، أوْ يروحُ الدَّيْنُ الذي علىٰ المحتال؟

أجاب: ليسَ لهُ مطالبةُ المُقِرِّ^(٢) بالدَّيْنِ، ولا تَنفسخُ الحوالة، ويَنْصِبُ الحاكمُ مسخَّراً^(٣) يَدَّعي علىٰ المُقِرِّ^(٤) بالمبلغ المذكور^(٥)؛ فإنَّ الحوالة استيفاء.

* * *

⁽١) كذا في الأصول الخطية، والمناسب للسؤال أن يكون المقرض. وفي هامش (م) إشارة إلى ذلك، سأنقلها بعدُ.

⁽٢) في هامش (م) هنا ما نصه: «قوله: (ليس له مطالبة المقرّ) الظاهر أنّ المراد به المقترض، والحوالة صحيحة، بدليل قوله (ولا تنفسخ الحوالة). وقوله: (وينصب الحاكم مسخَّراً إلىٰ آخره، الظاهر أنّ نصب الحاكم المسخَّر؛ لأنّ الحقّ انتقل إلىٰ بيت المال فوليه الحاكم فيستوفيه الحاكمُ من المقترض. وهل يدفعه إلىٰ المحتال علىٰ الضامن أولا؟ الظاهر نعم».

⁽٣) المسخَّرُ _ بفتح الخاء المعجمة المشددة _: شخصٌ يقيمه القاضي ينوب عن الغائب في الدعوى، كها ذكروه في فصل القضاء على الغائب.

⁽٤) انظر التعليق السابق وما قبله.

⁽٥) في هامش (م) على قوله: «وينصب الحاكم ...» ما نصه: «أي: ينصب الحاكم من جهة الضامن».

[كتاب الضمان]

[۲۰۹] مسألة (۱): رجلٌ دَيَّنَ رجلاً مالاً، وضَمِنَهُ لهُ رجلٌ في الذَّمَّة، ثمَّ أَقَّ رَبُّ الدَّيْنِ أَنَّ المَالَ لرجلٍ آخَر، والرجلُ يستحِقُّهُ دونَه، فهلْ لِرَبِّ المَالِ الأولِ أَنْ يُطالِبَ الضامِنَ أَمْ لاً؟

أجاب: إنْ ظهرَ بالإقرارِ المذكورِ أنَّ الدَّيْنَ في الابتداءِ كانَ للمُقَرِّ لهُ ثانياً، وأنَّ المُقِرَّ لهُ ثانياً، وأنَّ المُقِرَّ لهُ أولاً كانَ وكيلاً عنه؛ فإنَّ للوكيلِ أنْ يطالبَ الضامن، ولا يَمنعُ مِنْ ذلكَ كَونُهُ لمْ يَعرفِ المُوكِّل؛ لأنَّ معرفةَ الوكيلِ كافية.

وإنْ كانَ الإقرارُ المذكورُ عنْ سببِ اقتضىٰ نَقلَ الدَّيْنِ عنِ الْمُقِرِّ لهُ أُولاً إلى الْمُقَرِّ لهُ أَنهُ أَنهُ أَنهُ اللهُقَرِّ لهُ ثَانياً أَنْ يَطالبَ الضامِن؛ لأَنَّ ذلكَ مُنزلُ(٢) علىٰ الحوالة، والحوالةُ تقتضى براءةَ الضامن.

[۲۱۰] مسألة (٣): شخصٌ لهُ غَلّةٌ تحتَ يدِ طهارٍ وشخصٍ ضامِنِ له، فرحَلَ أهلُ البلدِ ورحَّلُوا الطمارَ والضامِنَ غصباً، وتركوا الغِلالَ ونَجَوْا؛ خوفاً مِنَ القتل. فهلْ (٤) يلزمُهُما ذلك؟

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ك). وانظر المسألة الآتية برقم (٢١٦).

⁽٢) في (م) (ت): «مشترك».

⁽٣) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٤) في (ز): «هل».

أجاب: لا يلزمُ الضامنَ ولا الطهارَ شيءٌ مِنْ ذلكَ مِنْ جهة أنَّ الذينَ أكرهوهُمْ على الخروج منَ البلدِ أزالوا يدَهُمْ عنِ الغلّة، فكانَ ذلكَ كمَنْ أخذَ الوديعةَ مِنَ المُودَع قهراً مِنْ غيرِ أنْ يُسَلِّمَها المقهور(١).

[٢١١] مسألة: رجلٌ عاقَدَ رجلاً على حَمْلِ حُمُولةٍ معلومةِ الوزنِ على جِمالٍ على مَمْلِ مُمُولةٍ معلومةِ الوزنِ على جِمالٍ يُقيمُها مِنْ مالِه وصُلْبِ (٢) حالِه (٣)، وعلى جمله (١) أيضاً، بأجرةٍ معلومةٍ حالّةٍ (٥) مقبوضةٍ في سَنةٍ معيّنةٍ إلى (٢) مكةَ المشرفةِ صُحبةَ الركبِ المتوجِّهِ في السنةِ المعيّنة.

وضَمِنَ شخصٌ في ذمَّتِهِ دَرَكَ (٧) المُعاقَدِ (٨) المذكورِ فيها عاقَدَ عليهِ وَفيها قبضَه، فعندما جهّزَ المعاقَدُ المذكورُ أحمالَه للسفر لم يَحْضُرِ المُعاقِدُ المذكورُ في تلكَ السنة، فعندَ (٩) ذلكَ ظَفِرَ وكيلُ المعاقِدِ المذكورِ بالضامِنِ المذكورِ وطالَبَهُ

⁽١) قال في «المنهاج» في الوديعة: «فلو أكرهه ظالم حتى سلَّمها إليه فللهالك تضمينُه في الأصح، ثم يرجع على الظالم». قال في «تحفة المحتاج» (٧: ١٢١) بعد شرح هذا الموضع: «أما لو أخذها الظالم قهراً من غير فعل من الوديع فلا ضهان عليه قطعاً». وانظر في ذلك: «روضة الطالمن» (٦: ٣٤١–٣٤٢).

⁽٢) في (ت): «وصلت».

⁽٣) وردت مثل هذه الجملة في «جواهر العقود» للأسيوطي (ص ١٩٠).

⁽٤) قوله: «وعليٰ جمله» ساقط من (م).

⁽٥) في (ت): «معلومة الوزن على حالة».

⁽٦) هنا انتهى السقط من (ك).

⁽٧) الدَّرك ـ بفتح الراء وسكونها ـ: التبعة؛ أي: المطالبة والمؤاخذة. انظر: «مغني المحتاج» (٢: ١٠١).

⁽A) في (م): «العاقد».

⁽٩) في (ز) و(ت): «فبعد».

بالمبلغِ المذكورِ المقبوض؛ لعدمِ قصدِ مُوكّلِهِ السفر (١)، فهلْ يتوجَّهُ مطالبةٌ علىٰ الضامن المذكورِ أمْ لا(٢)؟

أجاب: لا يتوجَّهُ مطالبةٌ علىٰ الضامِن بمجرَّدِ ما ذُكر.

[٢١٢] مسألة: شخصٌ ضَمِنَ لشخصٍ جماعةً وَجْهاً^(٣) وبَدَناً وذمة، ثمَّ أبرأَهُ مِنْ ضمانٍ وجهِهِمْ لا ثمَّ أبرأَهُ مِنْ ضمانٍ مهلْ يُقْبَلُ ظاهِراً؟ مِنْ ضمانِ الذمّة)، فهلْ يُقْبَلُ ظاهِراً؟

أجاب: إنْ كانَ هناكَ قرينةٌ تقتضي تنزيلَ كلامِهِ على ما ادّعاه؛ فالقولُ قولُهُ في ذلكَ بيمينِهِ في ظاهرِ الحكم، سواءٌ أقلنا (٢٠): إنَّ المفرَدَ المضافَ يَعُمّ، أمْ قلنا: إنهُ لا يَعُمّ (٧). وقَبولُهُ في الثاني أظهر. وإنْ لم يكنْ هناكَ قرينةٌ تقتضي ذلكَ فلا يُقبلُ منهُ في ظاهِرِ الحكم.

⁽١) هذه العبارة تفيد: أن الذي لم يحضرُ هو المستأجرُ المريدُ للسفر. وعليه انبنى ضبطي لاسم الفاعل واسم المفعول في قوله (المعاقد)، والله أعلم.

⁽٢) قوله: «أم لا» ساقط من (م).

⁽٣) ضمان الوجه هو كفالة الوجه، وهي اسم لكفالة البدن. انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣٥٣) و «أسنى المطالب» (٢: ٢٤١).

⁽٤) في (ك): «ضمانه».

⁽٥) في الأصول الخطية: «أبرأته».

⁽٦) في (ز) و (ت): «قلنا».

⁽٧) قال المحقِّقُ الجلالُ المحلي في «شرح جمع الجوامع» بـ «حاشية البناني» (١: ٤١٣): «والمفرد المضاف إلى معرفة للعموم على الصحيح كها قاله المصنف في «شرح المختصر». يعني: ما لم يتحقَّق عَهْد». والمفردُ المضاف في المسألة هنا هو قولُه (ضهانهم).

[٢١٣] مسألة: ثلاثةٌ اقترضوا مِنْ شخصٍ دراهمَ على أنْ يقوموا بها بعدَ ثمانيةِ أشهرٍ وكتبوها بِحُجّةٍ حالّة، ثمَّ إنه بقي يطالِبُ أحدَهُم بكفالتِهِ عنْ شريكَيْهِ (١) ويَتَعرّضُهُ دونَهما وهو عاجزٌ عنِ القيامِ بها كفله، فهلِ القولُ قولُ الكافل: إنهُ عاجزٌ أمْ لا؟ وهلْ لربِّ المالِ مطالبةٌ (٢) بالمبلغِ المذكورِ كُلَّا منهمْ إذا كانَ الكافلُ عاجزاً؟

أجاب: القولُ قولُ الكفيلِ في الإعسارِ بالقدرِ الذي هوَ^(٣) كفيلٌ بهِ إذا كانَ قدْ قامَ بها هوَ عليهِ بطريقِ الأصالةِ إذا لمْ يُظْهِرْ^(٤) ملاءَتَهُ إلا بالقدرِ الذي هوَ فيهِ أصيل، وأمّا قبلَ أنْ يُوجَدَ^(٥) منهُ ذلكَ القدرُ فإنهُ لا يكونُ القولُ قولَهُ في الإعسارِ في الكفالة؛ لأنهُ مُوسِرٌ بذلكَ القدرِ مطلقاً.

وإنِ ادَّعَىٰ عليهِ مِنْ جهةِ الكفالةِ بها هو أكثرُ مِمّا هوَ مليءٌ بهِ فالقولُ قولُهُ بيمينِهِ في الإعسارِ بالقدرِ الزائدِ.

ويُتَلَقَىٰ جوابُ هذهِ الصورةِ مِنْ (٦) صورةٍ في السِّرايةِ لابنِ الحدَّادِ وغيرِه، ولنا فيهِ كلامٌ طويلٌ ليسَ هذا مَوْضِعَ بسطِه.

⁽١) في (ك) و(ز) و(ت): «شركته».

⁽٢) في (ت): «مطالبته».

⁽٣) في الأصول الخطية عدا (ت): «هو فيه».

⁽٤) في (ت): «تظهر».

⁽٥) في (ت): «يؤخذ».

⁽٦) في (ت): «في».

[٢١٤] مسألة (١): رجلٌ ضَمِنَ جماعةً بإحضارِ وجهِهمْ وبدنهم لرجلٍ فيها (٢) قبضوا أوْ فيها سيقبضوا (٣)، ولم يَعْرِفْ ما قَبضوه، وأنهُ (٤) متى عَجَزَ عنْ إحضارِهِم كانَ عليهِ القيامُ بها في جهتِهم، ثمَّ أشهدَ على المضمونِ له: أنه متى (٥) أحضرَهُمْ وسلَّمَهُمْ إليهِ كانَ بريئاً مِنْ ضهانِهم لهُ البراءةَ الشرعيّة. ثمَّ إنَّ الضامِنَ أحضرَهُمْ إليهِ وسلَّمَهُمْ له، وأشهدَ عليهِ بتسليمِهم، فهلْ لهُ بعدَ ذلكَ مطالبةُ الضامنِ بها ضَمِنَهُ لهُ أمْ لا؟

أجاب: ليسَ لهُ مطالبةُ الضامِن؛ لفسادِ ضهانِهِ بقولِه: وأنهُ متى عَجَزَ عَنْ إحضارِهِم كانَ عليهِ القيامُ بها في جهتِهم (٦).

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ز).

⁽٢) في (ت): «وفيما».

⁽٣) كذا في الأصول الخطية.

⁽٤) في (ت): «أنه».

⁽٥) في (ك): «متىٰ عجز». والأولى ما أثبته من (م) و(ت) كما لا يخفى.

⁽٦) قال في «المنهاج»: «و[الأصح] أنه لو شرط في الكفالة: أنه يغرمُ المالَ إن فات التسليمُ بطلت». أي: لأن ذلك شرطٌ ينافي مقتضىٰ الكفالة، بناءً على الأصحِّ من أن الكفيلَ لا يغرم عند الإطلاق. انظر: «مغني المحتاج» (٢: ٥٠٥ – ٢٠٠). قال في «تحفة المحتاج» (٥: ٢٦٦): «وليس من الشرط: (كفلتُ ببدنه، فإن مات فعليَّ المالُ) لأنه وعدٌ؛ فيلغو [أي: التزامه بالمال] وتصحُّ الكفالةُ، ولا أثرَ لإرادة الشرط هنا فيها يظهر خلافاً للزركشي ٤٠ لأن (إن) إنها وقعت شرطاً لما بعدها المنفصلِ عن (كفلتُ) فلم يؤثر فيه وإن أراده». انتهى، وما بين معقوفتين من توضيحي. لكن خالفه الخطيبُ الشربيني والشمسُ الرملي فاعتمدا ـ تبعاً للزَّرْكشي ـ أنه إن أراد بذلك الشرط بطلت الكفالة أيضاً. انظر: «مغني المحتاج» (٢: ٢٠٦) و «نهاية المحتاج» (١٠ ت ٢٠٠٠) و «نهاية المحتاج»

[٢١٥] مسألة (١): شخصٌ ضَمِنَ إحضاراً بسببِ دَيْن، وِأَنْ يُحْضِرَه كلَّما التُمسَ إحضارُه، فإذا أحضرَهُ مرّةً واحدةً هلْ يَبْرَأُ مِنَ الضهانِ أَمْ لا؟

أجاب: لا يَبْرَأُ الضامِنُ بالتسليمِ مرةً واحدة؛ لأنَّ (كلّم) تقتضي التَّكرار، ولأنَّ صاحِبَ الدَّيْنِ كلّما طلبَ المذكورَ يَلزَمُ المديونَ الحضور، وضامنُ (٢) الإحضارِ بـ (كلّما) قدْ تكفَّلَ بإحضارِ المديونِ على الوجهِ الذي يلزمُ المديونَ مِنَ الحضور، فطابَقَ (٣) المدلولُ اللغويُّ في الضامِنِ الحكمَ المشروعَ في حضورِ المديون.

وهذا بخلاف قول (متى التمس)، أو (مهم التمس) ونحو ذلك مِمّا لا دلالة على التكرارِ فيه؛ فإنه لم يطابق الحكم الشرعيّ، وحضورُ المديون ما(٤) يُقْتَصَر فيه على مرّة واحدة نظراً للمدلول اللغويّ.

[٢١٦] مسألة (٥): رجلٌ اقترضَ مِنْ شخصٍ وضَمِنَهُ لهُ إنسانٌ ضمانَ ذمّة، ثمَّ إنَّ المُقْرِضَ المذكورَ أقرَّ أنَّ المبلغَ إنها هوَ لزيدٍ وليسَ له، فهلْ يكونُ الضمانُ بحالِهِ حتىٰ يكونَ لزيدٍ مُطالبةُ الضامنِ بالمبلغِ المضمونِ للمُقرِضِ دونَ غيره؟

أجاب: نعم، يكونُ الضمانُ (٦) بحالِهِ حتى يكونَ لزيدٍ مطالبةُ الضامنِ

⁽١) وانظر المسألة الآتية برقم (٢١٨).

⁽٢) قوله: «الحضور، وضامن» ساقط من (ز).

⁽٣) في الأصول الخطية: «فتطابق». وما أثبته أنسب للسياق، والله أعلم.

⁽٤) نافية.

⁽٥) وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢٠٩).

⁽٦) في (م): «الضامن».

بالمبلغ المضمون، وهذا إذا لم يَظهر هناكَ انتقالٌ بالحوالة، فإنْ ظهرَ ذلك؛ فإنهُ يَثْرَأُ الضامنُ بالحوالة.

وأمّا الإقرارُ؛ فإنهُ إذا لمْ يَظهَرِ انتقالٌ بالحوالة لهُ(١) فإنهُ يُعْمَلُ بمقتضى الإقرارِ الذي يكونُ للوكيل، وفي الذي الإقرارِ الذي يكونُ للوكيل، وفي الذي لم يظهرُ يكونُ للمُوكِّل، ومعرفةُ الضامنِ للمضمونِ لهُ يكفي فيها معرفةُ الوكيل.

وقريبٌ منهُ (٢) انتقالُ الضمانِ إلى الوارِث، وإنْ لمْ يَعرِفِ الصائرَ إليهِ عَرَفَ مُورِّثَهُ فِي الابتداء، بخلافِ الوكيل (٣).

[٢١٧] مسألة: جماعةٌ ضَمِنُوا شخصاً بهال، ثمَّ هربَ المضمون، فهلْ لصاحِبِ المالِ الرجوعُ علىٰ كلِّ واحدٍ منهمْ بجميعِ المالِ أوْ يكونُ الضمانُ بالقسط؟

أجاب: يكونُ كلُّ واحدٍ مِمِّن ضَمِنَ ضامناً لجميعِ المالِ كما صحَّحَهُ المُتَولِّي في «التتمة»، وهو المعتمدُ في الفتوى؛ لأمورٍ ليسَ هذا موضعَ بسطِها. والتقسيطُ وإنْ كانَ وجهاً محكيًّا مرجوحاً عنْ بعضهِمْ فليسَ بالمعتمد(٤).

⁽١) قوله: «له» ساقط من (م) و(ت).

⁽٢) قوله: «منه» ساقط من (ك).

⁽٣) في الأصول عدا (ك): «الموكل».

⁽٤) ذكر المصنفُ مثل هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٤٢) نقلاً عن المتولي معتمداً ها.

وقد بسط الشهابُ ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ٢٧١-٢٧١) القولَ في هذا الخلاف واعتمد ما اعتمده البُلْقِيني من استحقاق المضمون له مطالبة الجميع بجميع الدين فقال: «فرع: أفتى السُّبْكي وفقهاءُ عصره تبعاً للمُتَولِّي واعتمده البُلْقِيني: بأنه لو قال رجلان لآخر ضمِنّا مالَكَ على فلان؛ طالب كلاً بجميع الدين؛ كرَهَنّا عبدَنا بألف، يكون نصفُ كلِّ رَهْنا بجميع الألف.

وقال جمعٌ متقدمون: يطالِب كلاً بنصف الألف؛ كاشترينا هذا بألف. ومال إليه الأَذْرَعيّ، قال البدر بن شُهْبة: وبهذا أفتيت عند دعوى الضامنين أنها لم يضمنا ذلك إلا على أن على كل النصف، وحَلَّفْتُهما على ذلك؛ لأن اللفظ ظاهر فيها ادعياه. انتهىٰ.

وظاهرٌ أن قياسَ الأولين على الرهن واضح، والأخيرين على البيع غيرُ واضح؛ لتعذر شراء كلِّ له بألف؛ فتَعَيَّن تنصيفُه بينهما.

وإذا اتَّضح قياسُ الأولين اتَّضح ما قالوه.

ولا نُسَلِّمُ ظهورَ اللفظ فيها ادعياه، وإلا لبطل ما ذكروه في الرهن.

وإنها تَقَسَّطَ الضهانُ في: (أَلْقِ متاعَك في البحر وأنا ورُكابُ السفينة ضامنون)؛ لأنه ليس ضهاناً حقيقة، بل استدعاء إتلاف مال لمصلحة؛ فاقتضت التوزيع؛ لئلا ينفرَ الناسُ عنها. ثم رأيتُ شيخَنا اعتمد ما اعتمدته، قال: وبه أفتيتُ وعلَّله: بأن الضهانَ وثيقةٌ لا تُقصد فيه التجزئة.

وأبا زُرْعة اعتمده أيضاً، وفَرق بنحو ما فَرقت به، وهو: أن الثمنَ عوضُ الملك، فوجب بقدره، ولا معاوضة في الضهان.

ثم رأيتُ الْتُولِّيُّ نفسه فَرق بذلك».

وفصَّل في جوابٍ له في «الفتاوى» (٣: ٧٩) بين ما إن قالوا معاً: ضمناه؛ فكلُّ يطالب بالقسط. وبين ما إن قال كلُّ على حدة؛ فكلُّ ضامنٌ للجميع. وحمل الرأيين المذكورين على ذلك. وخالف الشهابُ الرملي ما أفتىٰ به البلقيني ونص «فتاويه» (٢: ١٩٩١): «سئل رحمه الله: عن شخص عليه عشرون ديناراً فضمنها شخصان، فهل يكون كلُّ منها مطالباً بكلِّها كما صَحَّمه المتولِّي وصَوَّبه السُّبْكي، أو بنصفها كما رَجَّحَهُ الماوردي والبَنْدَنيجي ومال إليه الأَذْرَعي؟ فأجاب: بأن المعتمد مطالبة كل من الضامنين بنصف الدين فقط».

[۲۱۸] مسألة (۱): لو قال: (ضمنتُ إحضارَهُ كلّما طلبَهُ (۲) المكفولُ له)، ما حكمه ؟

أجاب: هذا قدْ يتبادَرُ إلى الفهمِ أنهُ يتكرّرُ ولا يخرجُ عنِ العُهدةِ ما دامَ طلبُهُ ثابتاً على المكفولِ ببدنِه. والذي يقتضيهِ النظرُ السديدُ (٣): أنهُ لا يلزمُ غيرَ المرّةِ الواحدة، وأنهُ يكونُ مقتضى التكريرِ تعليقَ الضهانِ على طلبِ المكفولِ له، وتعليقُ الضهانِ باطل (٤).

وإنها قلنا: إنَّ هذا تعليقٌ باطل؛ لقيامِ الشاهدِ لهُ مِنْ نظيرِهِ مِنْ قولِه (٥): (وَكَّلْتُكَ، وكلِّما عزلتُكَ فأنتَ وكيلي)، ومِنْ قولِه: (كلّما دخلتِ الدارَ فأنتِ طالق)، وهذا يصحُّ فيهِ التعليق.

و أفتى شيخُ الإسلام - كما قال في «أسنى المطالب» (٢: ٢٤٩) - بالأول، وأفتى الشهابُ الرملي بالثاني - كما ذكر في «حواشيه على أسنى المطالب» (٢: ٢٤٩) - ، واعتمده الخطيب في «مغني المحتاج» (٢: ٢٠٨)، وأما الشمسُ الرملي فذكر في «نهاية المحتاج» (٤: ٢٠٩ - ٤٦٠) الوجهين وأنصارَ كلِّ وتعليلَهما من غير أن يجزم لنفسه بشيء، لكنَّ كلامَه يميلُ إلى ما أفتىٰ به والدُه، والله أعلم.

⁽١) وانظر المسألة المتقدمة برقم (٢١٥).

⁽٢) في (ك): «طالبه».

⁽٣) في (م) و(ز): «الشديد».

⁽٤) نقل الشهابُ الرملي هذه المسألة وجوابها في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ٢٤٣) ثم قال عقب قول السراج البُلْقِيني (وتعليق الضهان باطل) ما نصه: «ومقتضاه صحة الضهان، وأن الخلاف في التكرر وعدمه. والأوجهُ عدمُ صحة الضهان؛ لأنه معلَّق فكأنه قال: ضمنت إحضاره إن طلبه المكفولُ له ش». وقال عقب ذلك الشَّوْبَري _ جامع حواشي الشهاب الرملي _: «وقوله (قال البلقيني: الذي يقتضيه النظر إلخ) أشار إلى تصحيحه».

⁽٥) في (م): «من له».

ومِنَ الذي لا يصحُّ فيهِ التعليقُ: (راجعتُكِ وكلَّما طلقتُكِ فقدْ راجعتُكِ)، ولذلكَ (١) شواهدُ لا تخفى.

فإنْ قيل: يلزمُكَ في صورةِ الإطلاقِ في قولِه: (متى التمسَ إحضارَهُ منهُ أحضرَهُ لهُ)؛ فإنهُ تعليق.

قلنا^(۲): إنها صحّحنا ذلكَ بقولِه: (ضمنتُ إحضارَه)، وما ذكرَه بعدَ ذلكَ مِنْ قولِه: (متى التمسَ) بيانٌ للمُطْلَق، لا أنهُ تعليق.

[۲۱۹] مسألة: شخصٌ (٣) ظهرتْ عليهِ ورقةٌ مكتوبٌ فيها: أنهُ ضمنَ وكَفَلَ وجهَ وبدنَ فلانٍ الفلانيِّ وإحضارَه، مِنْ مدّةٍ تزيدُ على أربعةَ عشرَ سنة، وفي هذهِ المدّةِ الطويلةِ هربَ المضمونُ خمسَ مراتٍ وأكثر، ولم يتعرّضِ الشخصُ المضمونُ لهُ للضامنِ (٤) المذكورِ بسببه، ثمَّ في هذهِ الأيامِ ماتَ المضمونُ له، وللمتَوفِّ المذكورِ دَيْنٌ كثيرٌ على المضمون، فطالبَتْهُ الورثةُ بالدَّيْن، فهرَب، والهاربُ فُنْدُقانيّ (٥).

فجاءَ شخصٌ وادَّعىٰ أنَّ لهُ قَهاشاً في الفُنْدقِ ولم يجده، فهل يلزمُ الرجلَ الضامنَ شيءٌ مِنْ ذلكَ أمْ لا؟ وهلِ الضهانُ انقطعَ بموتِ المضمونِ لهُ أمْ لا؟

⁽١) في (ك): «وكذلك».

⁽٢) قوله: «قلنا» ساقط من (ت).

⁽٣) قوله: «شخص» ساقط من (ز) و (ت).

⁽٤) في (ز): «الضامن».

⁽٥) الظاهر - كما يؤخذ مما بعده -: أنه نسبة إلى الفُنْدُق، مكان عمله.

أجاب: لا يلزمُ الرجلَ الضامنَ شيءٌ مِنْ ذلكَ القهاشِ والحالةُ هذه، والضمانُ الصحيحُ لا ينقطعُ بالموتِ والحالُ ما ذُكر.

[۲۲۰] مسألة: رجلٌ ضَمِنَ في ذمَّتِهِ ومالِهِ رجلاً (۱) بعشرينَ إِرْدَبَ قَمَّ مَّمَ اللّهُ الشخص، ثمَّ إنَّ صاحبَ الدَّيْنِ طالَبَ الضامِنَ بالقمحِ المذكورِ في زمنِ الغلاء، فاشترىٰ لهُ القمحَ بمئةِ درهم الإرْدَب، ثمَّ إنَّ القمحَ صارَ بعشرينَ درهماً (۱۳) الإرْدَب. فهلْ يرجِعُ الضامنُ على المضمونِ بالثمنِ الذي اشترىٰ بهِ القمح؟ أمْ ليسَ لهُ (۱۶) إلا قمحاً، سواءً ارتفعتْ قيمتُهُ أو انخفضَت؟ ولوْ كانتِ المسألةُ بحالها لكنْ حينَ المطالبةِ والغُرْمِ كانَ القمحُ بعشرين، ثمَّ ارتفعتْ قيمةُ القمح، فهلْ يرجعُ الضامنُ بعشرينَ درهماً (۱۵) عنْ كلِّ إِرْدَبٍ أمْ ارتفعتْ قيمةُ القمح، فهلْ يرجعُ الضامنُ بعشرينَ درهماً (۱۵) عنْ كلِّ إِرْدَبٍ أمْ يرجعُ بالقمح؟

أجاب: يرجعُ الضامنُ على الأصيلِ بمثلِ القمحِ في الصورتَيْنِ المذكورتَيْن.

[٢٢١] مسألة: رجلٌ زرابي (٦) توجَّهَ إلى بعضِ الأسواقِ مِنَ البلادِ تُسمَّىٰ

⁽١) في (ت): «رجلان».

⁽٢) كذا في الأصول الخطية.

⁽٣) في الأصول الخطية: «درهم»، والصواب ما أثبتناه.

⁽٤) قوله: «له» ساقط من (ك).

⁽٥) في الأصول الخطية: «درهماً»، والصواب ما أثبتناه.

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ت): «زرابني». والزَّرَابي جمع زريبة.

شَلَقان (١) ليشتريَ أبقاراً، وصَحِبَتْهُ زوجتُه، فاشترى الأبقارَ خمسةَ أَرْقُس (٢)، ونزلَ هوَ والمرأةُ وعدّةُ نساءٍ ورجالٍ والأبقارُ في مَرْكَبِ بالبحرِ الأعظم، فانقلبتِ المركِبُ وغَرِقَتِ المرأةُ والأبقارُ والنساءُ والرجال، ولم يَطلُع غيرُ الرجل، هلْ يلزمُهُ المطالبةُ بها؟ وهلْ لأهلِ المرأةِ المطالبةُ على الرجلِ المذكور؟ أو يلزمُهُ (٣) شيءٌ مِنْ أمرِ المرأةِ أمْ لا؟

أجاب: ليسَ لأهلِ المرأةِ^(٤) مطالبةُ زوجِها بشيءٍ مِمّا يتعلقُ بذلكَ بمجرّدِ ما ذُكر .

* * *

⁽١) قرية بمصر على شاطئ النيل على ملتقى بحري رشيد ودمياط. «تاج العروس» (ش ل ق).

⁽٢) في (ت): «رؤوس».

⁽٣) قوله: «على الرجل المذكور أو يلزمه» ساقط من (م).

⁽٤) قوله: «المطالبة على الرجل ... لأهل المرأة» ساقط من (ت).

[كتاب الشركة]

[۲۲۲] مسألة: رجلٌ شاركَ شخصاً وأَذِنَ لهُ في المعاملة، فسافرَ بقماشٍ إلى الشام، وباعَ على مُعْسِرٍ وغيرِه، وكتبَ المساطيرَ باسمِهِ خاصّة، ولم يكنْ أَذِنَ لهُ في ذلك، فهلْ يصحُّ البيعُ للمُعْسِرِ في نصيبِ الشريكِ؟ وإذا بقيَ شيءٌ مِنَ المساطيرِ المُكْتَبَةِ باسمِهِ يكونُ ضامناً لها بتعدّيهِ بكتابتِها باسمه؟

أجاب: لا يصحُّ البيعُ في نصيبِ الشريكِ في صورةِ المُعْسِر الذي لم يتناوَلْهُ الإذن، ويكونُ البائعُ بتسليمِهِ المبيعَ لَينْ (١) ذُكِرَ ضامناً لنصيب شريكِه.

وأمّا مجرّدُ كتابةِ المساطيرِ باسمِه؛ فإنْ كانتِ العادةُ جاريةً أنَّ الحاضِرَ مِنَ الشَّرَ كَاءِ يَكتُبُ المساطيرَ باسمِهِ واشتَهَرتْ هذهِ العادةُ بحيثُ بلغَتِ الشريكَيْنِ أَوْ مِنَ الشُّرَ كَاءِ يَكتُبُ المساطيرَ باسمِهِ واشتَهَرتْ هذهِ العادةُ بحيثُ بلغَتِ الشريكَيْنِ قبلَ عَقدِ الشركةِ فقدْ صدرتِ الشركةُ على ما يقتضيهِ ذلك، ولا ضهانَ بسببِه.

وإنْ لمْ تكنْ (٢) هناكَ عادةٌ فإنهُ يكونُ ضامناً (٣) لنصيبِ شريكِه.

⁽١) قوله: «لمن» ساقط من (ك) و(ت).

⁽٢) في (ك): «يكن».

⁽٣) قوله: «ضامناً» ساقط من (ك).

[۲۲۳] مسألة: شخصٌ لهُ شريكٌ في أرض، أذنَ لهُ شريكُ هُ (١) في بَذْرِ مِنْ مِقدارٍ مشتركٍ بينهما فلمْ يُكْمِلِ الزرعُ الأرضَ (٢)، فكمَّلَها الآخرُ مِن بَذْرٍ مِنْ مالِه، فها الحكمُ فيها يَطْلُع؟

أَجَابِ: مَا أَطَلَعَهُ اللهُ تَعَالَىٰ مِنْ نَبَاتِ الْبَذْرِ المُشتركةِ فَإِنهُ يَكُونُ بَينَهَا نَصَفَيْن، وأمّا مَا بَذَرَه صاحبُ البَذْرِ الزائدِ ولمْ يَنتقِلْ^(٣) مِنْ مَلْكَهِ إلىٰ شريكِهِ شيءٌ (٤) مِنْ ذَلْكَ؛ فإنهُ يكونُ مُختصًّا بِهِ إنْ (٥) كَانَ مَا بَذَرَهُ يُعْرَفُ مُوضِعُه.

فإنْ كانَ مختلِطاً بحيثُ لم يُعْرِفْ؛ فإنهُ يُنْظَرُ إلىٰ اتّفاقِهما واختلافِهما؛ فإنِ اتّفقا على قَدْرٍ يَأْخذُهُ صاحبُ البَدْرِ فإنهُ يفعلُ ما اتّفقا عليه، ويُحالِلُ^(١) كُلُّ واحدٍ منهما صاحبَه، وإنِ اختَلفا أَخَذَ صاحبُ البَدْرِ ما بذرَ منه، ويُوقَفُ الزائدُ للصُّلْح.

[۲۲٤] مسألة: شركاء في جَبّاسة (٧)، تعدّىٰ اثنانِ منهم في بعضِ الجِبْسِ وأخذاه (٨) بغير إذنِ الباقي، ما حكمه؟

⁽١) في (ك): «شريك».

⁽٢) في (ت) أُقْحِمَ بعد قوله: «الأرض» جزءٌ من الجواب وهو «فإنه يكون بينهما».

⁽٣) في (م): «ينقل».

⁽٤) في (ت): «بشيء».

⁽٥) في (ت): «وإنّ».

⁽٦) كُتِبَت في (ك): «و يحالك».

⁽٧) هي: موضعُ الجِبْس. «تاج العروس» (ج ب س).

⁽A) في (ت): «وأخذ».

أجاب: إنْ كانا قدْ تَعَدِّيا بأخْذِ ذلكَ ولمْ يتبيَّنْ بيعٌ شرعيٌّ بحيثُ يكونُ الثَّمَنُ قيمةَ مثلِه؛ فإنَّ للشريكِ^(١) المذكورِ أنْ يطالِبَهما بِبَدَلِ حصَّتِهِ إذا تعذّرَ ردُّ عينِها.

والجِبْسُ وإنْ كانَ (٢) داخَلَهُ النارُ التي تكون منضبطةً (٣) عندَ أهلِ ذلك؛ فإنها لا تُخرجُهُ عنْ أنْ يكونَ مثليًّا، فيطالبُها المُستَحِقُّ بمثلِ الجِبْسِ المُستَحَقِّ له.

وأمّا إذا اتّفقَ (٤) بيعُ ذلكَ بمقتضى الشركةِ فقدِ انتقلَ الحالُ مِنَ الجِبْسِ إلى ثَمَنِهِ المشتركِ بينهم، فلهُ أنْ يُطالِبَ بحصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ بطريقِهِ المعتبر.

[٢٢٥] مسألة: شريكانِ اشتركا في مال، واشترى أحدُهما بالمالِ قهاشاً وباعَهُ في القاهرةِ مثلاً، وكتَبَ ثَمَنَهُ بمساطيرَ باسمِهِ خاصّة، ثمَّ أشهدَ على نفسِهِ أنَّ المساطيرَ ـ وَهُمْ كذا وكذا درهماً (٥) ـ مِنْ عَيْنِ مالِ الشركة، وذكرَ ما يخصُّهُ مِنَ المبلغ، وما يخصُّ شريكه، وسلَّمَ المساطيرَ لشريكِه، ووكَّلهُ في استخراجِ ما يخصُّهُ منها، ثمَّ تُوفِي، وطلبَ الشريكُ إثباتَ الشركةِ في المساطير، فهل يقدحُ في ثبوتِ ذلكَ عندَ عدمِ ذِكرِ تاريخِ المساطيرِ في مشهودِ (١) التصادُقِ الجاري بين الشريكين، والحالُ أنهُ لمْ يوجدْ مساطيرُ سواها؟

⁽١) في (م): «فإن كان للشريك».

⁽٢) قوله: «كان» ساقط من الأصول الخطية عدا (ز).

⁽٣) في (ك): «يكون منضبطاً».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ز): «أنفق».

⁽٥) في الأصول الخطية: «درهم»، والصواب ما أثبتناه.

⁽٦) في (ز): «مشهو دة».

وهلْ للحاكِمِ أَنْ يُقْدِمَ علىٰ إثباتِ التصادقِ وإدخالِ المساطيرِ في مالِ الشركةِ وتسليمِ المساطيرِ قبلَ وفاتِهِ لشريكِهِ أَمْ لا؟

أجاب: لا يقدحُ في ثبوتِ ذلكَ عدمُ تاريخِ المساطيرِ في مشهودِ التصادق، وما ذُكرَ مِنَ التصادقِ ظاهرُ الصلاحيّةِ لإثباتِه. ثمَّ إنَّ وجودَ التاريخِ لا يرفعُ الاحتمال؛ لأنهُ يجوزُ أنْ يكونَ مِمّا(١) اتَّفَقَ في ذلك.

فإنْ قيل: الأرجحُ الظاهرُ عَدَمُ هذا.

قلنا: وكذلكَ فيها إذا لم يُذكرِ التاريخ، وينصَرِفُ^(٢) الحالُ إلى ذلكَ المشهودِ بهِ بمقتضىٰ الظاهر، كها نصَّ عليهِ الإمامُ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ في القضاءِ على الغائب: إذا ادَّعىٰ أنهُ لهُ مشارِكٌ في اسمِهِ ونَسَبِه؛ فإنَّ الشافعيَّ رضيَ اللهُ عنهُ لم ينظرُ إلىٰ هذا الاحتهال^(٣)، وجرىٰ عليهِ الأصحاب^(٤)، وذلكَ الجَرْيُ علىٰ مقتضىٰ الظاهر.

وأمّا صورةُ الثوبِ^(٥) المذكورِ في الوديعةِ فليسَ فيها ذِكرُ صفةٍ تُميّزُ الثوب، بخلافِ ما نحنُ فيه، وقدْ حصلَ في هذا الإشهادِ مِنَ التميّزِ ما يُسَوِّغُ للحاكمِ أَنْ يُجيبَ صاحبَ الحقِّ إلىٰ^(٦) إثباتِ حقِّهِ بمقتضىٰ الإشهادِ المذكور، ولا ينبغى أَنْ يُتَوَقَّفَ في ذلك.

⁽١) في (ت): «ما».

⁽٢) في (ز) و (ت): «ويتصرف».

⁽٣) «الأم» (٢: ١٨ ٢).

⁽٤) «الحاوى» (١٦: ٢٣٩).

⁽٥) في (ت): «الثبوت».

⁽٦) قوله: «إلى ساقط من (ز).

[٢٢٦] مسألة: شخصٌ ادَّعىٰ علىٰ شخصٍ شركةً (١) بمقتضىٰ ورقةٍ عنده، فقالَ اللُدَّعیٰ علیه: (هذا عقدُ شركةٍ كان بیننا، وقدْ هلكَ المالُ المذكورُ فيها في يدي (٢)، والورقةُ التي عندهُ شاهدةٌ بالحقّ بیننا)، فهلْ یَلزَمُ المُدّعيَ (٣) إحضارُ الورقةِ أمْ لا؟

أجاب: إنْ كانتِ الورقةُ مِلْكا^(٤) للمُدَّعَىٰ عليهِ أَوْ لهُ فيها شركةٌ في نفسِها؛ فإنْ طَلَبَ إحضارَها إنْ كانتْ باقية.

وإنْ لمْ يكنْ لُدَّعي الشركة في الورقةِ ملكُ ولكنْ له فيها حقُّ فطلبَ إحضارَها مِمّنْ هيَ تحتَ يدِهِ واعترفَ مَنْ طُلِبَتْ منهُ أنَّ تحتَ يدِهِ ورقةً تتعلّقُ بهذهِ القضيةِ وامتنعَ مِنْ إحضارِها بغيرِ سببٍ شرعيّ؛ فإنهُ يلزمُهُ إحضارُها لظهورِ الحقِّ ورفع التعدّي.

[٢٢٧] مسألة: شريكان؛ أحدُهما شافعيٌّ والآخرُ مالكيّ، فعامَلَ المالكيُّ مُعاملةً صحيحةً عندهُ باطلةً عندَ شريكِه، فهلْ يجوزُ للشريكِ الشافعيِّ تناوُلُ شيءٍ منها؟ وهلْ يبطلُ منها شيء؟ وهلْ إذا عاملَ الشافعيُّ معاملةً فاسدةً عندَهُ صحيحةً عندَ المالكيِّ يجوزُ (٥) أنْ يتناوَلا منها شيئاً؟ وهلْ يكونُ

 ⁽١) في (ك): «شريكه».

⁽٢) في (ت): «يده شيء».

⁽٣) في (ت): «المدعى عليه».

⁽٤) في (ت): «ملك».

⁽٥) قوله: «يجوز» ساقط من (ت).

حكمُ عامِلِ القِراضِ والوكيلِ والعبدِ المأذونِ حكمَ الشريكَيْن (١)؟

أجاب (٢): لا يجوزُ للشافعيِّ أَنْ يَأْخَذَ مَا يَعْتَقَدُ تَحْرِيمَه، ولا يَلْزَمُ مِنْ فَسَادِ الشركةِ أَنْ يَكُونَ الأَخَذُ مِحَرَّماً؛ لجوازِ أَنْ تَفْسُدَ الشركةُ ويكونَ العقدُ الذي يحصلُ بهِ المَالُ صحيحاً عندَ الشريكيْن، فلا يحرمُ أَخَذُ مَا يَسْتَحَقَّانِهِ (٣) بمقتضىٰ العقدِ المذكور، وعندَ صحّةِ الشركةِ والاختلافِ في العقيدةِ يَعْمَلُ كلُّ منها في ذلكَ بمقتضىٰ (٤) عقيدَتِه.

وأمّا القراضُ؛ فإنهُ إذا فَسَدَ لا يحرمُ ما يحصلُ بالعقدِ الصحيحِ. وللعامِلِ المعتقِدِ الفسادَ أجرةُ المثلِ إلا في قولِهِ: (قارضتُكَ علىٰ أنَّ جميعَ الربحِ لي)، فإنهُ لا شيءَ للعامل.

وهذا إذا كانتْ أُجرةُ المثلِ دونَ الذي يحصلُ بالقسمةِ أوْ مساويةً (٥) له؛ فإنْ كانتْ زائدةً عليهِ فالعبرةُ في ذلكَ بعقيدةِ (١) المالك، إلا إذا ارتفعا (٧) إلى حاكم يرى عقيدةَ العامل؛ فحينئذٍ يحكمُ (٨) بعقيدتِه.

⁽١) المراد السؤال عما إذا كانت عقيدة كلِّ من عامل القراض والوكيل والعبد المأذون مخالفة لعقيدة رب المال والموكِّل والسيد.

⁽٢) قوله: «أجاب» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ك): «يستحقاه». وفي (م): «يستحقاه به».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (م): «مقتضىٰ».

⁽٥) في (ك): «والمساوية».

⁽٦) في (م): «بعقيدته».

⁽٧) في (ك) و(م): «إذا أراد ارتفعا».

⁽A) قوله: «بعقيدة المالك إلا إذا ... يحكم» ساقط من (م).

وأمّا الوكيلُ والعبدُ المأذون^(١)؛ فالعبرةُ في أمرِهما باعتقادِ المالك، فإنْ كانَ للوكيلِ^(٢) جُعْلُ جاءَ فيهِ ما سبقَ في عامل القِراض.

[٢٢٨] مسألة: جماعةٌ اشتركوا في (٣) زراعة حبوب، ونَصَبوا لها ساقية، فسَقَوْا منها الحبوبَ المشتركة، وأُخرجَ كلُّ مِنَ الشركاءِ ثَوْراً مِنْ مالِهِ للساقيةِ المشتركة، فهاتَ ثورٌ في الساقيةِ المذكورةِ بسببِ الساقيةِ المشتركة، فهلْ يَختشُ ضهائهُ بهالكِهِ أمْ بجميعِ الشركاء؟ فإنَّ الماءَ المنقولَ مِنَ الساقيةِ للزراعةِ المشتركةِ قناةٌ واحدة، وجميعُ ما يُصرَفُ على الزراعةِ المذكورةِ مشتركُ إلى المنتركةِ قناةٌ واحدة، وجميعُ ما يُصرَفُ على الزراعةِ المذكورةِ مشتركُ إلى المنتركةِ قناةٌ واحدة، وجميعُ ما يُصرَفُ على الزراعةِ المذكورةِ مشتركُ النوراعةِ المذكورةِ مشتركُ المناقيةِ المناق

أجاب: لا ضمانَ على بقيّة الشركاءِ فيما يَتعلَّقُ بالثور؛ لأنَّ قضيةَ الاشتراكِ في العَلَفِ تقتضي أنْ يكونَ كما لوْ قال: (أعرْتُكَ دابتي لتعلِفَها)؛ فإنهُ يكونُ إجارةً فاسدةً لا ضمانَ فيها، وتجبُ فيها أجرةُ المثل، كذلكَ هنا لا ضمانَ على بقيّةِ الشركاء؛ لأنهمُ استعملوا ما يتعلَّقُ بهمْ مِنَ (٥) الثور بعَلفِه.

ولوْ لمْ يكنِ العلفُ مشتركاً، بلْ كانَ كلُّ واحدٍ يَعْلِفُ ثورَهُ تَعَلَّقَ الضمانُ بَهِمْ فِي الذي يَتعلَّقُ بهِمْ مِنَ الثورِ^(٢)؛ نظراً لترجيح الإشاعة، وهوَ الـمُعتَمَدُ

⁽١) في (م): «والمأذون».

⁽٢) قوله: «الوكيل» ساقط من (ز).

⁽٣) قوله: «في» ساقط من (ك).

⁽٤) في (م): «مشتركة».

⁽٥) قوله: «بهم» ساقط من (ت).

⁽٦) قوله: «بعلفه ولو لم يكن ... بهم من الثور» ساقط من الأصول الخطية عدا (ك).

إلا فيها خرج بدليلٍ مِنْ ترجيحِ الانحصار، وذلكَ لا يأتي هنا(١).

ومَنْ جرىٰ علىٰ الانحصارِ وأنَّ كلَّ واحدٍ ينحصِرُ عملُ ثورِهِ في نصيبِه؛ فإنهُ لا ضمان، لكنه مرجوحٌ هنا، وهذا مِنَ الفروع الغريبةِ التي لمْ تقعْ لنا إلا في هذه الفتوىٰ.

[۲۲۹] مسألة: دارٌ مشتركةٌ بينَ اثنيْن، فيها أَثْلةٌ (٢) مشتركةٌ بينهما (٣)، فغرسَ أحدُهُما في الدارِ المشتركةِ المذكورةِ غُصناً (٤) بغيرِ إذنِ شريكِه، ومنعَهُ مِنَ الانتفاعِ بالفرع المغروس (٥)، فهلْ يكونُ المغروس (١) مشترَكاً بينهما كالدارِ أمْ لا؟ وإذا لمْ يكنْ مشترَكاً (٩)؛ فهلْ للشريكِ أجرةٌ علىٰ ذلك؟ وهلْ لهُ قلعُه؟

أجاب: الأَثْلُ^(٨) المغروسُ مِن^(٩) المشتركُ^(١٠) مشتركٌ بين الشريكين، وإذا رَضِيَ الشريكُ الآخرُ^(١١) تقريرَهُ بأجرةٍ فلهُ الأجرةُ بعدَ رضاهُ بذلك،

⁽١) انظر ما يتعلق بقاعدة الحصر والإشاعة في: «المنثور» للزركشي (٢: ٤٦-٥٥) و «تحفة المحتاج» (٥: ٠٠٠) و (٧: ٢١٤-٤١٤).

⁽٢) شجرةٌ عظيمة لا ثمر له. «المصباح المنير» (أث ل).

⁽٣) قوله: «فيها أَثْلَةُ مشتركةٌ بينهما» ساقطة من (ز).

⁽٤) في (ز): «غرساً»، وفي (ت): «غصباً منهما».

⁽٥) قوله: «ومنعه مِن الانتفاع بالفرع المغروس» ساقط من (ز).

⁽٦) في (ك) و(ت): «المغرس».

⁽٧) في (ك): «تكن مشتركة».

⁽٨) قوله: «الأثل» ساقط من (ز).

⁽٩) في (ز): «في».

⁽١٠) أي: المأخوذ من الأثل المشترك بينها، فهو مشتركٌ بينهما بعد غرسه.

⁽١١) في (ز): «الأجرة».

ولهُ(١) الأجرةُ لِما قبلَ رضاه، وللشريكِ(٢) طلبُ قلعِـهِ والحالُ قبلَ رضاهُ بتقريرِه(٣).

[۲۳۰] مسألة: إذا كانَ بينَ الشريكَيْنِ مالٌ مشترَكٌ على تفاوتٍ بإرثٍ بإقرارِهما، فقالَ صاحبُ القليل: (إنَّ لهُ _ زائداً علىٰ رأسِ مالِه _ حصّة بسببِ ربحٍ حدَث)، وقالَ صاحبُ الكثير: (لم يحدثُ ربح، والباقي بعدَ حصّة (٤٠) صاحبِ القليلِ لي)، فالقولُ قولُ مَنْ منها؟

أجاب: القولُ قولُ صاحبِ الكثيرِ بيمينِه؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الربح، ولأنها توافَقا علىٰ أنَّ المالَ المشتركَ خرجَ منهُ بتصادُقِهما القدرُ المُقَرُّ^(٥) بهِ لصاحبِ القليل، بقيَ الباقي لصاحبِ الكثير، وذلكَ يَدَّعي ربحاً^(٢) الأصلُ عدمُه، فالقولُ قولُ غريمِهِ باليمين.

فإنْ قُلتَ: ففي عاملِ القِراضِ إذا ادَّعىٰ ربحاً وقالَ المالكُ: (لا رِبحَ)؛ فإنكَ تُصدِّقُ العاملَ علىٰ الأصحّ، معَ أنَّ الأصلَ عدمُ الربح، فها الفرق؟

قلتُ: قدْ يُفرقُ بينَهما: بأنَّ المالِكَ(٧) أثبتَ للعاملِ على مالِهِ عملاً في

⁽١) في (ز): «وهل».

⁽٢) في (ت): «والشريك».

⁽٣) في (ز) و (ت): «وتقريره».

⁽٤) في (ك): «حصته».

⁽٥) في (م): «المقرر».

⁽٦) قوله: «يدعي ربحاً» ساقط من (ز).

⁽٧) في (ت): «المال».

مقابلِهِ شيء، فلوْ صَدَّقنا المالكَ لفاتَ حقُّ العامل (١) بالكليّة (٢)، ولهذا صار بعضُ الأصحابِ إلى أنهما يتحالفان.

والصوابُ عندي خلافُ ذلك، وأنَّ القولَ قولُ المالك؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الربح، وعدمُ استحقاقِ (٣) العامل، هذا هوَ الذي تقتضيهِ القواعدُ الشرعيّةُ والشواهدُ المُرْضِيّة.

ويمكنُ أَنْ يُقال: ما صَحَّحوهُ _ مِنَ المصيرِ إلىٰ أَنَّ القولَ قولُ العامل _ سَبَبُهُ: أَنَّ المالكَ يدَّعي أَنَّ العاملَ قدِ استولىٰ لهُ علىٰ قدرٍ والعاملُ ينكرُه، والأصلُ عدمُ الاستيلاءِ فَصُدِّقَ العاملُ حينئذ، بخلافِ الشركة؛ فإنهما قدِ اعترفا بأنَّ مالَ الشركةِ بينهما كذا، واعترفا بأنَّ رأسَ مالِ أحدِهما منهُ كذا (٤)(٥).

⁽١) في الأصول الخطية: «المالك». وهو خطأ، وقد كنتُ أثبتها «العامل» ثم رأيتُها هكذا علىٰ الصواب في «حواشي شرح الروضة» (٤: ١٤) ولله الحمد.

⁽٢) في (ت): «لكلية».

⁽٣) في (ك): «وعدم الربح استحقاق».

⁽٤) قوله: «منه كذا» في محله بياضٌ في «حواشي شرح الروضة» (٤: ١٤)، فقد نقل السراج البلقيني هذا الإفتاء له هناك، لكن بعد نهاية الجواب المذكور أعلاه زيادة ليست في الأصول الخطية ونصها: «فلو فرضنا في الشركة أنه دفع مالاً لشريكه ثم اختلفا فقال: دفعتُ إلىٰ كذا مشتركاً بيننا والباقي حدث ربح، فهذا إن كان مع استواء المالين لا فائدة فيه وإن كان مع اختلاف المالين ... [بياض]».

⁽٥) نقل هذا الجوابَ بطوله الشهاب الرملي في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٢٦٠) ولم يتعقَّبه بشيء.

[٢٣١] مسألة: رجلٌ تسلّمَ مِنْ رجلٍ مبلغاً على سبيلِ الشركةِ بينها، وصارَ المتسلِّمُ للمبلغِ يَتَّجِرُ فيه، والربحُ الحاصلُ بينهما بالسَّويّة، ثمَّ إنَّ المبلغَ عَدِم مِن السَّريكَ ضمانُ نصيبِ عَدِم مِن أَ يَدِهِ مِنْ غيرِ تفريطٍ ولا عَمْد، فهلْ يلزمُ الشريكَ ضمانُ نصيبِ شريكهِ أمْ لا؟

أجاب: لا يلزمُهُ ضهانُ نصيبِ^(۱) شرِيكِهِ الذي عَدِمَ منهُ على سبيلِ الأمانة^(۳).

* * *

⁽١) في (ز): «في».

⁽٢) قوله: «أمْ لا أجاب لا يلزمُهُ ضمانُ نصيبِ» ساقط من (ت).

⁽٣) قوله: «الأمانة» ساقط من (ت).

[كتاب الوكالة]

[٢٣٢] مسألة (١): إذا أفسدنا الوكالة بالتعليق، فهل يحلُّ للوكيلِ الإقدامُ على التصرّفِ أمْ لا؟

أجاب: الذي يقتضيه إطلاقُ الأصحابِ: الحِلّ، وفي كلامِ الغزاليِّ وغيرِهِ التصريحُ بالجواز (٢)، لكنْ في «شاملِ ابنِ الصبّاغِ» (٣) عنِ الشيخِ أبي حامد: أنهُ لا يحلّ. ورَدَّ عليهِ ابنُ الصبّاغ، وراجعتُ «تَعْلِيقةَ الشيخِ أبي حامدٍ (٤)» فلمُ أجدْ فيها شيئاً مِنْ ذلك، والصوابُ الحلُّ (٥).

⁽١) قوله: «مسألة» ساقط من (ت).

⁽٢) انظر: «الوسيط» (٣: ٢٨٤) و «الوجيز» ضمن «العزيز شرح الوجيز» (٥: ٢١٩).

⁽٣) في (ت): «في شامل الصبّاغ».

⁽٤) «أبي حامد» تكررت في (ز).

⁽٥) قال الإمام النووي في «روضة الطالبين» (٤: ٣٠٢): «وإذا أفسدنا الوكالة بالتعليق، فتصرَّف الوكيل بعد حصول الشرط؛ صح تصرفُه على الأصح؛ لحصول الإذن وإن كان العقد فاسداً، كما لو شَرَط للوكيل جُعْلاً مجهولاً، بأن قال: بع كذا ولك عُشْرُ ثَمَنِه؛ تفسد الوكالة، ويصح البيع. فعلى هذا، فائدةُ فساد الوكالة سقوطُ الجُعْل المسمَّى إن كان، والرجوعُ إلى أجرة المثل، كما أن الشرطَ الفاسدَ في النكاح يُفْسِد الصداق، ويُوجِب مهرَ المثل، ولا يؤثّرُ في صحة النكاح».

وقد نقل السراج البُلْقيني هذا الجوابَ أعلاه في «حواشيه على الروضة» (٤: ٣١).

[٢٣٣] مسألة: إذا عيّنَ المُوكِّلُ شخصاً بأنْ قال: بعْ مِنْ زيدٍ، فباعَ مِنْ وكيلِه، هلْ يجوزُ أمْ لا؟

أجاب: المنقولُ أنهُ لا يجوز (١)، ولوِ انعكسَ التصويرُ بأنْ قال: بعْ مِنْ وكيلِ زيدٍ، فباعَ مِنْ زيد؛ فلمْ أَرَ مَنْ تعرَّضَ لها، والذي يظهرُ البطلانُ أيضاً (٢)، إلا إذا لُحِ المعنىٰ.

[٢٣٤] مسألة: الوكيلُ بالشراءِ^(٣) إذا اشترىٰ ما ظنَّهُ رقيقاً فبانَ حُرَّا بعدَ أَنْ سَلَّمَ الثَّمَن، فهل للمُوكِّلِ تغريمُه أَمْ لا؟

أجاب: إنْ (٤) كانَ قَصَّرَ في ذلك؛ فإنَّ للمُوكِّلِ ذلك، وإنْ لمْ يُقَصِّرْ فليسَ للمُوكِّلِ ذلك، وإنْ لمْ يُقَصِّرْ فليسَ للمُوكِّلِ مطالبةُ مَنْ فليسَ للمُوكِّلِ مطالبةُ مَنْ قَبَضَ الثَّمَن (٦).

[٢٣٥] مسألة: لوْ وكَّلَهُ في بيع شيء، ثمَّ إنَّ المُوكِّلَ أوصىٰ به، أوْ كانَ عبداً فَدَبَّرَهُ أوْ علَّقَ عِتقَهُ بصفة. فهلُ نقول: ينعزلُ الوكيلُ مِنْ البيع؛ لِما في

⁽١) انظر: «أسنى المطالب» (٢: ٧٧٥) و «مغني المحتاج» (٢: ٢٢٨).

⁽٢) صرَّح في «مغني المحتاج» (٢: ٢٢٨): بعدم الصحة في هذه الصورة. ونقل الشهاب الرملي في «حواشي أسنى المطالب» كلامَ البُلْقِيني هذا ولم يتعقبه.

⁽٣) في الأصول الخطية عدا (ز): «بالشرى».

⁽٤) في (م): «إذا».

⁽٥) قوله: «تغريمه أم لا ... فليس للموكل» ساقط من (ت).

⁽٦) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٤: ٥٨).

ذلكَ مِنْ إبطالِ غَرَضِ المُوكِّل؟ أَوْ نقول: لا ينعزلُ حتىٰ لوْ أَقدمَ علىٰ بيعِ ذلكَ معَ العلمِ بالحالِ أو الجهل؛ فإنهُ يكونُ التصرّفُ صحيحاً؟

أجاب: لم أقف على نقل في ذلك، والأقرب أنه لا يَنْ فُذُ (١) تصرّ فُ (٢) الوكيل، لا سِيّا إذا كانَ وكيلاً في البيعِ مِنْ غير تعيينِ (٣) سِلعةٍ بعينِها (٤). ولوْ فَرّعْنا على الانعزالِ فباعَ جاهلاً به جرى فيهِ الخلافُ في تصرّ فِ الوكيلِ وهوَ جاهلٌ بالعزل، وفيهِ نظر (٥).

[٢٣٦] مسألة: رجلٌ لهُ على رجلٍ دَيْنٌ بهِ ضامن، فوكّل صاحبُ الدَّيْنِ الضامنَ في قبضِهِ مِنَ الأصيلِ فقبضَه، وأشهدَ الأصيلُ على الضامنِ بقبضِ المالِ لموكِّلِهِ وعليهِ إيصالُ ما قَبَضَهُ لمُوكِّلِه. ثمَّ إنَّ الوكيلَ حضرَ إلى موكِّلِهِ ودفعَ إليهِ ما قَبضَ لهُ مِنْ دَيْنِهِ بغيرِ إشهادٍ عليه، وسافرَ الوكيل.

ثمَّ إنَّ صاحبَ الدَّيْنِ المُوكِّلَ حضرَ إلى المديونِ وطالبَهُ بهالِه، فقال: قبضَهُ مني وكيلُك، فلمْ يصدِّقْهُ المُوكِّل، فأخرجَ المديونُ الإشهادَ على الوكيلِ بالقبض، وهو ثابتُ الحكم بقبضِهِ وبوكالَتِه.

⁽١) قوله: «ينفذ» ساقط من (م).

⁽٢) في (م): «ينصرف».

⁽٣) في (ت): «تعين».

⁽٤) قال في «مغني المحتاج» (٢: ٣٣٣) على قول «المنهاج» في أسباب انعزال الوكيل: «وبخروج محل التصرف عن ملك الموكِّل». ما نصه: «وكذا الإيصاءُ والتدبيرُ وتعليقُ العتق كما بحثه البُلْقِيني وغيرُه». وانظر: «تحفة المحتاج» (٥: ٣٤١).

⁽٥) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٤: ٦٢).

ثمَّ إِنَّ الوكيلَ حضرَ مِنْ سفرٍ فطالبَهُ المُوكِّلُ بالمالِ بطريقِ الكفالة، فقالَ لهُ الوكيل: (أنا قبضتُهُ لكَ بطريقِ الكفالة، ودفعتُهُ إليكَ في وقتِ كذا). فأنكرَ المُوكِلُ القبضَ ولمْ يصدِّقِ الوكيلَ علىٰ ذلك، فأخرجَ الوكيلُ الوكالةَ والإشهادَ علىٰ نفسِهِ مِنَ المديونِ بالقبض، وهما ثابتا الحكم بمجلسِ الشرعِ الشريف، فهلْ إذا قبضَ الوكيلُ لمُوكِّلهِ مالاً كانَ ضامناً لهُ قبلَ الوكالة؟

ثمَّ إِنهُ قَبضَهُ لهُ بطريقِ الوكالة، فهلْ يكونُ تحتَ يدِ الوكيلِ أمانة، أمْ يكونُ مرتّباً في ذمَّتِهِ لكونِ أنهُ كانَ ضامناً له؟ وهلِ القولُ قولُ المُوكِّلِ في القبضِ أمْ قولُ الوكيلِ في الدفع؟

أجاب: نعم، يكونُ المالُ الذي قَبضَهُ الوكيلُ لمُوكِّلِهِ بمقتضى الوكالةِ المتناولةِ ذلكَ أمانةً في يدِ الوكيل. ومجرّدُ كونِهِ كانَ ضامناً لمِا كانَ في ذمةِ الأصيلِ لا يقتضي أنْ يكونَ ضامناً لمِا (١) قبضَهُ لمُوكِّلِه، والقولُ قولُ الوكيلِ في دفع المالِ للمُوكِّلِ (٢) بيمينِه (٣).

[٢٣٧] مسألة: رجلٌ وكّلَ شخصاً وكالةً شرعيّةً مِنْ جملتِها قبضُ كلِّ حقِّ يتعيّنُ لهُ قبضُهُ مِمّنْ هوَ في جهتِهِ وتحتَ يدِهِ بكلِّ طريقٍ ممكنِ شرعيّ، وفي

⁽١) قوله: «لمِا» ساقط من (ز).

⁽٢) في (م): «لموكله».

⁽٣) أشار المصنفُ إلى إفتائه هذا في «حواشي الروضة» (٣: ٥٥٦) ونصه: «لو كان الضامنُ وكيلَ صاحب الدينِ في القبض، فيلزم من ذلك: أنه إذا أقبضه لموكله كان أميناً. وقد كتبتُ عليها فتوىٰ في الوكالة».

إيجارِ ما هو جارٍ في ملكِهِ وإقطاعِه، وما هوَ موقوفٌ عليه، وما هوَ وقفٌ تناهَتْ منافعُهُ إليها مِمّا جميعُ (١) ذلكَ بالديارِ المصريّة، خاصّة الكاملَ مِنْ ذلكَ والمَشاعَ، وقبضِ الأجرة عنْ ذلكَ وغيرِه (٢) وما يتحصلُ لهُ مِنْ ذلكَ وغيرِه (٣).

وقالَ في آخرِ الوكالة: إنهُ كلّما عُزلَ الوكيلُ المذكورُ فهوَ وكيلٌ مستمرُّ على وكالتِه، ومستقرُّ على عادتِه.

ثم توفّي المُوكِّلُ إلى رحمةِ الله تعالىٰ، واستقرَّ على الإقطاعِ ولدُه، وأشهدَ عليه: أنهُ وكّلَهُ في جميعِ ما وَكَّلَ فيهِ والدُهُ علىٰ ما نَصَّ وشَرحَ بعدَ أَنْ قُرِئتْ عليهِ الوكالةُ المذكورةُ مِنْ أولِها إلى آخرِها، وفَهِمَ معناها.

ثمَّ إِنَّ الوكيلَ المذكورَ قبضَ مبلغاً لموكِّلِهِ الثاني مِمَّنِ استأجرَ مِنَ الوكيلِ اقطاعَهُ بالبلادِ الشاميّة، فحضرَ شخصٌ بيدهِ وكالةٌ مِنَ المُوكِّلِ الثاني أنهُ وكّلهُ في إيجارِ إقطاعِهِ بالبلادِ (٤) الشاميّة، وقبضَ الأجرةَ عنه، وأنهُ عزلَ كلَّ وكيلٍ وكَّلهُ في ذلكِ غيرُه، وتاريخُ وكالتِهِ وما فيها مِنَ العزلِ قبلَ قبضِ الوكيلِ المذكورِ للمبلغ المذكور، فهلْ يكونُ قبضُ الوكيلِ الأولِ صحيحاً أمْ لا؟

وإذا كانَ صحيحاً فأرادَ الوكيلُ الثاني أنْ يدَّعي على المستأجرِ أوْ علىٰ المتحدِّثِ عنهُ بالمبلغ الذي قبضَهُ الوكيلُ الأول، فهلْ يُمَكَّنُ مِنْ ذلكَ أمْ لا؟

⁽١) في (ك): «جمع». وفي (م): «هو جميع».

⁽٢) في (ت): «أو غيره».

⁽٣) في (ت): «أو غيره».

⁽٤) قوله: «الشاميّة فحضر شخصٌ ... إقطاعِهِ بالبلاد» ساقط من (ت).

وإذا اتّفقَ أنهُ قبضَ مِنَ المتحدِّثِ عنِ المستأجِرِ شيئاً مِنْ ذلك، فهلْ للمستأجِرِ المذكورِ (١) مطالبةُ المحديلِ الأولِ بها قبضَهُ منهُ علىٰ الوجهِ المذكورِ أمْ لا؟

أجاب: نعم، يكونُ قبضُ الوكيلِ الأولِ صحيحاً عملاً بقولِ المُوكِّل: (كلَّما عُزِلَ الوكيلُ المذكورُ فهوَ وكيلٌ مستمرُّ على وكالتِه)، والعزلُ العامُّ الذي بيدِ الوكيلِ الثاني وإنْ تناولَ الوكيلَ الأول ولم نَقُلْ (٢) بصحّةِ تعليقِ الوكالةِ كما هو المعتمد (٣)؛ فالتصرّفُ الصادرُ مِنَ الوكيلِ الأولِ نافذُ بمقتضى الإذنِ الذي لم يحصلْ إرادة (٤) مانعةٌ منه.

وليسِ للوكيلِ الثاني أنْ يدَّعيَ علىٰ المستأجِرِ ولا علىٰ المتحدَّثِ عنهُ بالمبلغ الذي قبضَهُ الوكيلُ الأول.

وللمستأجرِ أنْ يستردَّ مِنَ الوكيلِ الثاني ما^(ه) قبضَهُ مِنَ المتحدَّثِ عنهُ على الوجهِ المذكور.

وليسَ للمستأجِرِ المذكورِ مطالبةُ الوكيلِ الأولِ بها قبضَهُ منهُ (٦) لُوكِّلِهِ على الوجهِ المذكور، ولا عُلْقةَ لهُ معهُ فيه، والعُلْقةُ في ذلكَ بينَ الوكيلِ المذكورِ ومُوكِّلِه.

⁽١) قوله: «استردادُه منهُ أمْ لا؟ وهلْ للمستأجِرِ المذكور» ساقط من (ت).

⁽٢) في (م) و (ز): «يقل».

⁽٣) انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣٠٢).

⁽٤) في الأصول الخطية: «إدارة».

⁽٥) في (م) و (ز): «مما».

⁽٦) قوله: «منه» ساقط من (ز).

[٢٣٨] مسألة: رجلٌ قالَ: (لله عليَّ أَنْ أَتصدَّقَ على رجلٍ مِنَ المسلمين (١) فقيه مالكيِّ بألفِ درهم)، ثمَّ وكَّلَ وكيلاً في وفاءِ نذرهِ عارفاً بمقالتِه، فدفعَ الوكيلُ المالَ إلى (٢) مُراهِقٍ فقيه مالكيِّ لدخولِهِ في زمرةِ الرجال؛ مُستدلًّا بقولِهِ تعالىٰ: ﴿وَبَثَ مِنْهُما رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾ [النساء: ١]، وقولِه: ﴿وَإِن كَانُوۤا إِخُوهَ رِجَالًا وَنِسَآءً ﴾ [النساء: ١٦]، ولقولِهِ ﷺ: «فلأَوْلَى رَجُلٍ إِخَوَةً رِجَالًا وَنِسَآءً ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحوِ ذلك، ولقولِهِ ﷺ: «فلأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَر» (٣)، ولأنَّ قولَهُ مقبولُ في حملِ الهديّةِ ونحوِها فيُقبَلُ في التقليد، كما لوْ وقفَ على المالكيّة، فإنهُ يُصرَفُ له.

فهلْ يكونُ الوكيلُ مُمْتثلاً لأمرِ المُوكِّلِ وتَبْرَأُ ذمّتُهُ مِنْ نذرِهِ أَمْ لا؛ فيجبُ عليهِ ضمانُ ما تصرَّفَ فيه؟

ولوْ كانتِ الصورةُ بحالِها ودفعَ الوكيلُ المالَ لرجلَيْنِ بالصَّفةِ المذكورة؛ ظنَّا منهُ أنَّ قولَهُ: (رجل)؛ المرادُ بهِ الجنسُ لا الوَحْدة، كها لوْ قال: (إنْ كانَ ما في بطنِكِ ذكراً فأنتِ طالقٌ) فولدَتْ ذكرَيْن، وفيها ما عُلِم في (بابِ الطلاقِ) و(الوصية)(٤)، فهلْ يكونُ الوكيلُ ممتثلاً لأمرِ المُوكِّلِ وتبرأُ (٥) ذِمَّتُهُ مِنْ نذرِه؟

⁽١) قوله: «من المسلمين» ساقط من (ت).

⁽٢) قوله: «إلى» ساقط من (ك).

⁽٣) أخرجه البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث الجد مع الأب والإخوة، رقم الحديث (٣٧)، وباب: ابني عم أحدهما أخ للأم والآخر زوج، برقم (٦٧٤٦). ومسلم، كتاب الفرائض، باب ألحقوا الفرائض بأهلها فها بقى فلأولى رجل ذكر، برقم (١٦١٥).

⁽٤) انظر تفصيل ذلك في: «روضة الطالبين» (٦: ١٦٧) و(٨: ١٤١).

⁽٥) في (ك): «تبرأ».

ولوِ اتّفقَ نظيرُ ذلكَ في الوقف، فقال: (يُصرَفُ مِنْ رَيعهِ لرجلٍ فقيهٍ مالكيِّ يقومُ بالوظيفة الفلانيّة)، وقرّرَ الواقفُ مالكيِّ يقومُ بالوظيفة الفلانيّة)، وقرّرَ الواقفُ في حالِ حياتِهِ في كلِّ واحدةٍ مِنَ الوظيفتَيْنِ رجلاً بالصفّةِ المذكورة، ثمَّ ماتا، فنصبَ الناظرُ مراهقاً في إحدى الوظيفتيْنِ ورجليْنِ في الوظيفةِ الأخرى، فهلْ يصحُّ هذا التقريرُ أم ثلا؟

أجاب: لا يكونُ الوكيلُ ممتثلاً أمرَ المُوكِّل، ولا تَبرأُ ذمتُهُ مِنْ نذرِه، ويجبُ على الوكيل ضمانُ ما تصرّفَ فيهِ على الوجهِ المذكور.

وأمّا استدلالُ الوكيلِ بقولِهِ تعالىٰ: ﴿ وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا ﴾ [النساء: ١]، ﴿ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا ﴾ [النساء: ١٧] فلأنّ الدليلَ قدْ قامَ علىٰ أنّ المرادَ الذكورُ لإجراءِ هذا الحكمِ عليهمْ وإنْ كانوا في حالةِ الرَّضاع، بلْ في حالةِ الحَمْل، وهذا لا يكونُ في قولِ القائل: (لله عليّ أنْ أتصدَّقَ علىٰ رجلٍ مِنَ المسلمينَ فقيهِ مالكيّ)؛ فإنّ اللفظ في مثلِ هذا يقتضي عدمَ الاكتفاءِ بمجرّدِ الذكورة، فلا يكونُ مساوياً لمقتضىٰ الدليلِ المذكور، وكذلكَ الكلامُ في الحديثِ المذكور. وحينئذٍ تَعيّنَ بمقتضىٰ اللفظِ المذكورِ والعُرْفِ صرفُ ذلكَ إلىٰ البالغين.

وأمّا صحّةُ التقليدِ بالنسبةِ إلى ما ذُكِرَ فلا يلزمُ منهُ الصرفُ إليه؛ لِما تقدّم.

وأمّا إذا وَقَفَ على المالكيّةِ فالصرفُ إلى المذكورِ يقتضي (١) الإطلاق، وأنهُ يُعَدُّ في العرفِ مِنَ الطائفةِ المذكورة.

⁽١) في (ت): «بمقتضيٰ».

وأمّا إذا صرف المالَ المذكورَ لرجلينِ^(١) بالصفةِ المذكورة؛ فإنْ كانَ ذلكَ لرجلينِ مراهقَيْنِ على مُعتقدِه؛ فإنَّ ذلكَ لا يُعْتَدُّ بهِ كما سبقَ في الواحد.

وإنْ كانَ الصرفُ للبالغَيْنِ بالصفةِ المذكورة؛ فإنْ سَوَّىٰ بينهما ضَمِنَ النصفَ لَمْنُ أرادَ الوكيلُ أَنْ يُكملَ له، وإنْ لم يُسوِّ فمَنِ اختارَ أَنْ يُكملَ لهُ ضَمِنَ لهُ بقيّةَ الألف.

وأمّا ما ذُكِرَ في الطلاقِ والوصيّةِ في صورةِ (إنْ كانَ ما في بطنِها)؛ فليسَ نظيرَ ما نحنُ فيه؛ لأنهُ يتعيّنُ في صورةِ الوصيّةِ الصَّرفُ إلىٰ الذَّكرَين، ولم يقلْ أحدٌ هنا: يتعَيَّنُ التعدُّد، فبطلَ التنظير.

وقدْ يَقْرُبُ مِمّا نحنُ فيهِ ما إذا قال: (إنْ كانَ في بطنِها غلامٌ فأعطُوهُ كذا)، فولدتْ غلامَيْن، فأمّا إذا صحَّحنا الوصية يصرِفُهُ (٢) الوارثُ (٣) إلى مَنْ شاءَ منهما على الأصحّ، وفي وجهٍ: يُوزَّعُ عليهما، وفي وجهٍ: يُوقَفُ إلى أنْ يبلغا ويَصطلِحا عليه (٤).

فقدْ صُحِّحَ في هذهِ الصورةِ وأنظارِها: التخييرُ دونَ التوزيع، فَعُلِمَ أَنَّ الوصيةَ يَتَخَيَّرُ فيها الوصيّ، ولا يُوزِّع؛ لأنَّ الإبهامَ قائم، ولا نظرَ إلى التوحيدِ ولا إلى الجنس. وفي صورةِ الوصيةِ (٥) ما يقتضي التوحيدَ بقولِه: (فقيهِ مالكيِّ).

 ⁽١) في (م): «إلى الرجلين».

⁽٢) في (م): «نصرفه».

⁽٣) قوله: «الوارث» ساقط من (م).

⁽٤) انظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٦٧).

⁽٥) في (م): «الصورة».

ولا يصحُّ ما فعلَهُ الناظرُ في صورةِ الوقفِ مِنَ التقرير؛ لِما فيها مِنْ قيامِ الدليلِ عليها، ولا سِيَّما وقدْ قرَّرَ الواقفُ مَنْ ذُكِرَ مِمَّا يقتضيهِ ما صدرَ (١) مِنْ لفظِهِ ويخالفُ ما فعلَهُ الناظر.

[٢٣٩] مسألة: شخصٌ ضَمِنَ شخصاً لشخص، ثمَّ إنَّ المضمونَ لهُ وكَلَهُ في قبضِ ذلكَ الدَّيْنِ فقبضَه، وكَلَهُ في قبضِ ذلكَ الدَّيْنِ فقبضَه، فهلْ يكونُ أميناً؟ وعلىٰ تقديرِ أمانتِه؛ هلْ يكونُ القولُ قولَهُ في الدفع للمُوكِّل؟

أجاب: يكونُ أميناً على ما قبضَهُ على الوجهِ المذكور، والقولُ قولُهُ بيمينِهِ في دفع المال لمُوكِّلِه، ولا يُتَخَيَّلُ أنهُ مسقطُّ (٢) عنْ نفسِهِ الدَّيْنَ لأمرَيْن:

أحدهما: أنَّ صورةَ المسألةِ أنهُ ثَبَتَ (٣) قبضُهُ إمّا ببيّنةٍ أوْ بتصديقِ المُوكِّل. والثاني: أنَّ المُوكِّلُ سلّطَهُ (٤) علىٰ ذلكَ، وحينئذٍ يُقَرَّرُ (٥) ما سَبق (٦).

[٢٤٠] مسألة: لوِ ادَّعَىٰ الْمُوكِّلُ: أَنَّ الوكيلَ باعَ بدونِ ثَمَنِ المثلِ بغَبْنِ فاحش، وادَّعَىٰ الوكيلُ: أَنهُ إِنهَا باعَ بثَمَنِ المثل. ولمْ تظهرْ بينةٌ توافقُ قولَ أحدِهما، فهلِ القولُ قولُ المُوكِّلِ أوِ الوكيل؟

⁽١) في (ت): «هدر».

⁽٢) في (ت): «يسقط».

⁽٣) في الأصول الخطية ما عدا (ك): «يثبت».

⁽٤) قوله: «سلطه» ساقط من (ت).

⁽٥) في مطبوعة «حواشي الروضة» (٤: ٨٥): «تقرر».

⁽٦) ذكر السراج البُلْقِيني هذا الإفتاء له في «حواشيه على الروضة» (٤: ٥٨). كما نقله عنه الشهابُ الرملي ماثلاً إليه في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٢٨٤).

أجاب: القولُ قولُ الوكيلِ بيمينِه (١)؛ لأنَّ المُوكِّلَ يدَّعي خيانتَهُ وتقصيرَهُ وضمانَه، لا سِيَّا إنْ كانَ بعدَ التسليم، هذا هو المعتمد (٢).

[٢٤١] مسألة: شخصٌ وكّلَ وكيلاً في إيجارِ رِزقتِهِ وقَبْضِ خَراجِها، وذكرَ لهُ أنَّ عادتَهُ أنْ (٣) يصرِفَ العُشرَ مِنْ محصولِها لمَنْ يقبِضُها، ورضيَ الوكيلُ وقبَضها سنينَ وهوَ يصرفُ العُشر، وآجَرَ في السنةِ الثالثةِ (٤) وقبضَ

⁽١) اعتمده الشهابُ الرملي في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٢٨٤).

⁽٢) انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣٤٣). وقد نقل السراج البُلْقِيني إفتاءَه هذا في «حواشيه على الروضة» (٤: ٧٦) وزاد عليه فقال: «ووقع في «فتاوىٰ البغوي» في أول الوكالة بعد مسألة: (إذا قال الموكل باع موكلي بالعين. وقال المشتري: بل بثمن المثل). فالقول قول الموكل بيمينه؛ لأنه يدعي فساد العقد والأصيل بقاء ملكه. فلو أقام كلُّ واحد بينةً فبينةُ المشتري أولىٰ؛ لأن عندها زيادة علم، وهي انتقال الملك له من البائع. انتهیٰ.

وما ذكره أولاً من أن القول قول الموكل؛ أجراه على ما صحَّحه في البيع من أن القولَ قولُ مدعى الفساد. والأصحُّ خلافه.

وقوله (الأصل بقاء ملكه) يُعارضه: أن الأصلَ عدمُ تضمين الوكيل والقابض منه، والموكِّلُ يدَّعي خيانة الوكيل وتقصيره، والأصلُ عدمُ ذلك، وقد صحَّحوا: أن القولَ قولُ الوكيل فيها إذا اختلفا بعد تسليم المبيع أن الوكيلَ هل قبض فالقول قوله؛ لأن الموكل يدعي خيانته وتقصيره. وما ذكره في [اليمين] لا يتم على طريقته.

فإن قلت: فإذا اختلف الرشيد والوصيُّ في صدور المبيع بلا حاجة أو بلا غبطة؛ فإن القولَ قولُ الرشيد! قلتُ: الفرق أن الرشيدَ لم يسلطه على البيع، بخلاف الموكل هنا. انتهت». والكلمة بين معقوفتين من تصحيحي، وهي في المطبوعة: «السنين».

⁽٣) قو له: «أن» ساقط من (ك).

⁽٤) في (م): «الثانية».

الأجرة، فصَرف (١) لهُ المُوكِّلُ العُشر، فقبضَ بعضَهُ وأَوْدَع (٢) الباقي عندَ المُوكِّل، فلمَّا طالبَهُ لمْ يرضَ المُوكِّلُ إلا بدفع نِصفِ العُشر والثُّمُنِ (٣) عنه، فهلْ لهُ منعُهُ بقيَّة العُشر؟ وهلْ يلزمُهُ الثُّمُنُ أَمْ لا؟

أجاب: إنْ لمْ يصدُرْ إلا مجرّدُ ما ذُكرَ فليسَ ما صدَرَ مقتضياً للإلزامِ (٤) بالعُشر المذكور. وإذا كانَ العُشرُ يزيدُ وينقصُ بِحَسَبِ المتحصِّلِ فلا يلزمُ بمجرّدِ ما ذُكرَ إلا أجرةُ المثل.

وإنْ كانَ العُشرُ لا يزيدُ ولا ينقصُ وهوَ معلومٌ لهما وصدرَ ما يقتضي الإلزامَ مِن جعالةٍ أوْ إجارة؛ فإنهُ ليسَ لصاحبِ الرِّزقةِ منعُ المذكورِ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ المذكور.

[۲٤٢] مسألة: شخصٌ اتَّهَبَ (٥) فرساً، ثمَّ أقرَّ لغرضٍ مِنَ الأغراضِ أنهُ اشتراها، وأنَّ الثَّمَنَ باقٍ في ذمَّتِه، فأخذَ وكيلُ المُقرِّ لهُ الثَّمَنَ منه، ولمّا حضرَ المُوكِّلُ كذَّبَ المُقِرَّ الذي أقرَّ بأنهُ (٦) اشترىٰ الفرسَ، فعندَ ذلكَ رَجَعَ المُقِرُّ عنِ المُوكِلُ كذَّبَ المُقرَّ الذي أقرَّ بأنهُ (٦) أمْ لا؟ الإقرارِ بالبيع، فهلْ يرجعُ على الوكيلِ بالثَّمَنِ بها فعلَهُ وضيَّعَ الثَّمَنَ (٧) أمْ لا؟

⁽۱) في (ت): «وصرف».

⁽٢) في (ت): «وادَّعيٰ».

⁽٣) في (ت): «أو الثمن».

⁽٤) في (م): «مقتضاه الإلزام».

⁽٥) أي: قَبلَ الهبة.

⁽٦) في (ت): «أنه».

⁽٧) قوله: «الثمن» ساقط من (ك).

أجاب: نعم (١)، يرجعُ على الوكيل.

[٢٤٣] مسألة: شخصٌ أرسلَ مساطيرَ معَ شخص، ولم يوكِّلهُ، بل أذنَ لهُ في المطالبةِ؛ فإنْ تحصّلَ شيءٌ دفعَهُ (٢) إلى شخصٍ سبّاهُ له، فطالبَ بَعْضَهُم فدفَعَ لهُ دنانير، فدفَع ذلكَ إلى الشخص، ثمَّ رَجَعَ عليهِ الدافعُ بها أقبضهُ لهُ لكونِهِ غيرَ وكيلٍ شرعيّ، وتُوفِي صاحبُ المساطير، فهلْ يُطالِبُ الشخصَ أو الدافع أوْ في التركة؟

أجاب: إذا كانَ الذي دفَعَ الدنانيرَ قدْ صدَّقَ المدفوعَ لهُ علىٰ أنهُ وكيلٌ شرعيٌّ في القبضِ فقدْ ظلمَهُ بها أخذَهُ منهُ بالقوة، فَيَرْجِعُ المظلومُ فيهِ علىٰ مَنْ ظلمَهُ بالأخذِ المذكور. وإنْ لمْ يصدِّقْهُ علىٰ أنهُ وكيلٌ وإنها دفعَ الذهبَ لهَ علىٰ أنْ يسلِّمهُ لصاحبِه؛ فلهُ (٣) أنْ يأخذَهُ منهُ إذا لمْ يسلِّمهُ لصاحبِه.

وما دفعَهُ القابضُ إلى الشخصِ المذكورِ فقدْ وقعَ الموقِعَ على اعتقادِ الدافع إنْ كانَ عنْ دَيْنٍ لهُ على صاحبِ المساطير، فلا رجوعَ لهُ على صاحبِ الدَّيْنِ، وهوَ الشخصُ المذكور، ويرجعُ بهِ على المديون؛ لأنهُ يُنَزَّلُ مَنْزِلَتهُ (٤) إذا أَدَّى دَيْنَهُ بإذنِه.

وقدْ يُتَخَيَّلُ أَنهُ لا رجوعَ لهُ عليه، ولهُ وجه، ولكنَّ الأرجحَ هذا.

⁽١) قوله: «نعم» ساقط من (ك).

⁽٢) في (ك): «دفع».

⁽٣) في (م): «فهل».

⁽٤) في (ت): «منزله».

وأمّا إنْ كانَ صاحبُ الدَّيْنِ هوَ الشخصَ المذكورَ أَخَذَهُ وديعةً لصاحِبِ المساطير؛ فَدَيْنُ صاحبِ المساطيرِ باقٍ على المديون، وما أخذهُ المُودِعُ مُسْتَحَقُّ لصاحبِ المساطير. لصاحبِ المساطير.

[٢٤٤] مسألة: رجلٌ ماتَ ولهُ والدُّ وزوجةٌ وأولادٌ منها ومِنْ غيرِها، ولهُ أخوان، فأقامَ الوالدُ أحدَهما وكيلاً في ردِّ^(۱) الأجوبةِ لَمَنْ يدّعي أنَّ لهُ ديناً على الميتِ أوْ تعلُّقاً فيها يدّعي أنهُ خَلَّفه، فاتّفقَ أنِ ادَّعیٰ والدُ الزوجةِ علیٰ الوكيلِ المذكورِ بأمور، فأجابَ الوكيلُ بالجوابِ الشرعيّ، ووقعتِ المنازعةُ بينَ الوكيلِ المذكورِ وبينَ والدِ الزوجةِ مدّة، ثمَّ ادَّعیٰ والدُ الزوجةِ علیٰ الوكيلِ بلذكور: بأنهُ وضعَ يدَهُ علیٰ تركةِ أحیه، فأجابَ الوكیلُ بالإنكارِ وحَلَفَ علیٰ الذكور: بأنهُ وضعَ يدَهُ علیٰ تركةِ أحیه، فأجابَ الوكیلُ بالإنكارِ وحَلَفَ علیٰ ذلكَ اليمينَ الشرعيّ.

ثمَّ بعدَ مدَّةٍ طلبَ الحاكمُ مِنَ الوكيلِ أَنْ يوفي الصَّداق، فقالَ الوكيل: (أنا ما وضعتُ يدِي على شيءٍ ولا تحت يدِي شيء)، فقالَ الحاكمُ المذكورُ للنقيب: (وَدِّيهِ الحبسَ)، وليسَ للقاضي علىٰ ذلكَ مستندٌ شرعيّ، فحُسِسَ المذكور، وأقامَ في الحبسِ أياماً ثمَّ أُخرِج، وألزَمَهُ الحاكمُ بأنْ يُعَوِّضَ الزوجةَ المذكورةَ داراً ينسِبونها للميّت، فعَوَّضَ الوكيلُ في ردِّ الجوابِ وليسَ وكيلاً في التعويض.

فهلْ كَانَ يُحلُّ للحاكمِ أَنْ يَجبسَ الوكيلَ المذكورَ على الوجهِ المذكورِ أَمْ

⁽١) في (م): «في أخذرد».

لا؟ وهلْ ذلكَ قادحٌ في الحكمِ^(۱) أمْ لا^(۲)؟ وهلْ ما صدرَ منهُ جَوْرٌ ومَيْلٌ عنِ الحقِّ أمْ لا^(۳)؟ وهلْ يصحُّ التعويضُ الصادرُ مِنَ الوكيلِ بمجرَّدِ كونِهِ وكيلاً في ردِّ الجوابِ أمْ لا؟

أجاب: ما كان يحلُّ للحاكمِ أنْ يحبسَ الوكيلَ على الوجهِ (٤) المذكور، وذلكَ قادحٌ في الحاكمِ وجَوْرٌ ومَيْلٌ عنِ الحقّ، نسألُ اللهَ تعالى العافية مِنْ ذلك، ولا يصحُّ التعويضُ الصادرُ مِنَ الوكيلِ بمجرَّدِ ما ذُكِر.

* * *

⁽١) في (ت): «الحاكم».

⁽٢) قوله: «وهل ذلكَ قادحٌ في الحكم أمْ لا» ساقط من (م).

⁽٣) قوله: «أم لا» ساقط من (ت).

⁽٤) قوله: «على الوجه» ساقط من (م).

[كتاب الإقرار]

[٢٤٥] مسألة: رجلٌ أقرَّ في مرضِ موتِهِ أنَّ في ذِمَّتِهِ لزوجتِهِ ولابنِهِ (١) كذا وكذا درهماً نُقْرةً (٢) تَرَتَّبَ لهما في ذمتِهِ متفاضِلاً، والمبلغُ المذكورُ عَمَّا تَسَلَّمَهُ وأضاعَه، وهو كذا وكذا مثقالُ ذهبٍ زركشٍ مطرَّز، وكذا كذا (٣) مثقالُ عَنْبَر، وكذا وكذا أوقيّة لؤلؤ، فهلْ يصحُّ ذلكَ أمْ لا؟ وإذا لمْ يصحَّ إلا ما أقرَّ به، فهلِ القولُ قولُ المُقرِّ لهما، أوْ لا بُدَّ (٤) مِنْ إجازةِ بقيّةِ الورثة؟

أجاب: العنبرُ مثليّ، فإذا أضاعَهُ مَنْ هوَ تحتَ يدِهِ لزمَهُ مثلُه، وكذا اللؤلؤُ الذي يصحُّ السَّلَمُ فيه، والذهبُ المطرّزُ بهِ الذي زادتِ القيمةُ فيهِ بالصنعةِ (٥) كيفيّةُ ضمانِهِ معروفةٌ في المبسوطات (٦)، واختَلفَ الاختيارُ فيها.

⁽١) في (م): «ولابنته». وفي (ز) و(ت): «ولأبيه».

⁽٢) تقدُّم أنها: القطعة من الفضة. والمراد الفضة الخالصة.

⁽٣) قوله: «كذا» ساقط من (ت).

⁽٤) في (ت): «و لا بد».

⁽٥) في (ز): «لصنعة».

⁽٦) وذلك في كتاب الغصب فذكر في «روضة الطالبين» (٥: ٢٣) في بيان كيفية ضهان الذهب والفضة الغير مضروبين أن أتلف حلياً وزنه عشرة وقيمته عشرون مثلاً؛ أربعة أوجه، قال: «أحدها: يضمن العين بوزنها من جنسها والصنعة بقيمتها من غير جنسها، سواء كان ذلك نقد البلد أم لا؛ لأنه لو ضمناه الجميع بالجنس لقابلنا عشرة بعشرين وذلك ربا.

وإذا(١) أقرَّ هذا المُقِرُّ بالدراهم بناءً على ما قَوَّمَهُ وأعقبَ الإقرارَ بما ذُكِرَ فَاولُ كلامِهِ صحيح؛ وهوَ الإقرارُ بالمبلغ.

وما أعقبَ بهِ إنْ كانَ في التقويمِ مساوياً لِما ذُكِرَ لمْ يتخرَّجْ على تعقيبِ الإقرارِ بها يرفعُ هُ^(۲)، لأنّ^(۳) ذلكَ في إبطالِ الإقرارِ مِنْ أصلِهِ بحيثُ يكونُ الذي أعقبَهُ بهِ بلزمُهُ بهِ شيء^(۵)، وأمّا هاهنا فالذي أعقبَهُ بهِ يلزمُهُ بتقديرِ بطلانِ الإقرارِ بالدراهم المثلُ فيها لهُ مثل.

وفي المطرّزِ يوافِقُ إقرارُهُ رأياً مُرَجَّحاً إذا كانتِ الدراهمُ غالبَ نقدِ البلد، ولا يُخالِفُ (٦) مَنْ يقول: يَغْرَمُ ذهباً إِنْ كانَ نقدُ البلدِ ذهباً، ولا يُبالىٰ بالتفاضل في الإتلاف.

وقُولُ مَنْ يقولُ: يَغْرَمُ عنِ الذهبِ ذهباً وعنِ الصنعةِ دراهمَ إنْ كانَ

⁼ والثاني: يضمن العينَ بوزنها من جنسها والصنعة بنقد البلد كما لو أتلف الصنعة وحدها بكسر يضمن بنقد البلد سواء كان من جنس المكسور أم لا. والثالث: يضمن الكلَّ بغير جنسه تحرزاً عن الفاضل وعن اختلاف الجنس في أحد الطرفين. والرابع ـ وهو أصحها ـ يضمن الجميع بنقد البلد وإن كان من جنسه ولا يلزم من ذلك الربا؛ فإنه إنها يجري في العقود لا في هذه الغرامات». وهذا النقل يفيد في فهم ما يأتي في الجواب.

⁽١) في (ت): «فإذا».

 ⁽٢) في (م): «يعرفه»، كأن قال: له عليَّ ألف من ثمن خمرٍ أو كلب، لزمه الألف؛ لأنه عقَّب الإقرار بها يرفعُه فيلغو. انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣٩٦) و «أسنى المطالب» (٢: ٣١٢).

⁽٣) في (ك): «لأدّىٰ».

⁽٤) قوله: «به» ساقط من (ت).

⁽٥) قوله: «شيء» ساقط من (ز).

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ك): «ويخالف».

نقدُ البلدِ دراهم. وهذا إنها يظهرُ أثرُهُ عندَ التنازع، فإنِ اتَّفقَ بقيَّةُ المستحقِّينَ للتركةِ معَ الزوجةِ والبنتِ علىٰ أمرِ تَتابَع في ذلكَ عُمِلَ به.

وإنْ حصلَ تنازعٌ فقالتِ الزوجةُ والبنت: (ما لنا(١) إلا الدراهم التي أَقَرَّ بها)، وقالَ بقيّةُ المستحقِّين: (ما لكمْ إلا ما فصَّلَهُ)، أوْ بالعكسِ؛ أُجِيبَ مَنْ تعلَّقَ بمقتضىٰ الإقرار، ولا نظرَ إلىٰ التعقيب.

[٢٤٦] مسألة: شخصٌ أقرَّ في مرضِ موتِهِ أنَّ جميعَ الملكِ الفلانيِّ وقفٌ عليه مدَّةَ حياتِه، ثمَّ مِنْ بعدِهِ على أولادِهِ وأولادِ أولادِهِ على ما عيّنَ في كتابِ الإقرارِ بذلك، ثمَّ مات، فهلْ يصحُّ هذا الإقرارُ ويستمرُّ ذلكَ وقفاً بمقتضىٰ ما أقرَّ بهِ وشَرَطَ وعيّنَهُ أمْ لا؟

أجاب: الإقرارُ صحيح، وأمّا نفوذُه؛ فإنهُ ينْفُذُ في حقِّ غيرِ المُقِرّ؛ لأنهُ لا يمكنُهُ إنشاءُ الوقفِ على نفسِه، فلا ينْفُذُ إقرارُهُ فيه، ويمكنُهُ إنشاؤُهُ على غيرِهِ فينْفُذُ إقرارُهُ بذلك.

[٧٤٧] مسألة: رجلٌ لهُ ابنتان، باعَ إحداهُما حِصةً (٢) في بستان، وأقرَّ بقبضِ الثَّمَنِ ولمْ تكنْ أَقْبَضَتْهُ شيئاً، ثمَّ توفِّيت، فهلْ لهُ (٣) إقامةُ البيّنةِ على إقرارِها بأنها (٤) لم تُقْبِضْهُ شيئاً؟ وهلْ يُـقْبَلُ رجلٌ معَ يمينِ المدَّعي، أوْ رجلٌ وامرأتان؟

⁽١) في (م): «ما لا».

⁽٢) في (ز) و (ت): «حصته».

⁽٣) قوله: «له» ساقط من (ك).

⁽٤) في (م): «بأنه».

أجاب: نعم، للأبِ ذلكَ إذا ذكرَ تأويلاً يُخْرِجُهُ عنْ أَنْ يكونَ مُكَذَّباً بالبيّنة، والشهادةُ على إقرارِها بأنها لم تُقْبِضِ الأبَ شيئاً مساعدةٌ للتأويلِ المذكور.

وللمسألةِ استمدادٌ مِنْ صورةِ المرابحةِ والحوالةِ في صورةِ العبدِ الذي أقرَّ السيدُ بِعِتْقِه، ومِنْ صورةِ الوقفِ التي فيها النصُّ، والمعتَمَدُ هنا ما كتبناه.

ويثبتُ الإقرارُ المذكورُ بالشاهدِ واليمينِ، أوْ برجلٍ وامرأتين.

[٢٤٨] مسألة: إذا أقرَّ الأصلُ للفرعِ بشيءٍ ولمْ يُعْهَدْ للفرعِ مِلْك، هلْ يؤاخَذُ بهِ ويصيرُ مِلْكاً للفرع؟

أجاب: يُؤاخَذُ الْمُقِرُّ المذكورُ بإقرارِه.

[٢٤٩] مسألة(١): الإقرارُ في مرضِ الموتِ لأجنبيِّ هلْ يصحُّ أمْ لا؟

أجاب: نعمْ، يصحُّ هذا الإقرارُ إذا لمْ يكنْ هناكَ غَيْبةُ العقلِ بإغماءِ أو غيرِه. ثمَّ إنْ كانَ هذا الإقرارُ إنشاءً عنْ تبرُّعٍ في مرضِ الموت؛ فإنهُ يَحتاجُ إلىٰ إجازةِ الورثةِ في الزائدِ على الثُّلُث، وإنْ لمْ يكنْ عنْ تبرُّعٍ في مرضِ الموت؛ فإنهُ لا يَحتاجُ إلىٰ إجازةِ الورثةِ في الزائد.

[٢٥٠] مسألة: شخصٌ أقرَّ أنهُ لا يستحقُّ على شخصٍ سمّاهُ شيئًا بمسطورٍ ولا بغيرِه (٢)، وأبرأَهُ مِنْ كلِّ شيء، ثمَّ ادَّعىٰ عليهِ بمسطورٍ قبلَ تاريخِ الإبراء، هلْ تُسمَعُ الدعوىٰ؟

أجاب: الإقرارُ صحيحٌ معمولٌ به، وإذا ادَّعىٰ بشيءٍ مِنْ ذلك؛ فإنْ

⁽١) قوله: «مسألة» ساقط من (ت).

⁽٢) في (م) و (ز): «غيره».

قال: (لمْ أُرِدْهُ وقتَ الإقرار)؛ فلهُ تحليفُ خَصْمِه، وإنْ قال: (لمْ أَعْلَمْهُ حالةَ الإقرار) ولمْ يكذّبهُ ظاهرُ الحال؛ فإنَّ القولَ قولُهُ في ذلكَ بيمينِه، ولهُ أنْ يطالِبَهُ بِعِ بطريقِهِ المعتبر.

[٢٥١] مسألة: شخصٌ أقرَّ أنَّ هذا البناءَ لفلان، ثمَّ أثبتَ الْقِرُّ أنهُ مالكٌ حائزٌ للبناءِ عندَ حاكم مالكيّ، ثمَّ باعَه، فادَّعىٰ عليهِ الْقَرُّ لهُ بالملكُ فتمسَّكَ بالشبوت، فهلْ يَقدَحُ إقرارُهُ الأولُ في الثبوتِ معَ إمكانِ انتقالِه؟

أجاب: اعترافُ المذكورِ أولاً قادحٌ في الذي صدرَ منهُ مِن ادّعائِه الملك، وما قامتْ بهِ البيّنةُ المذكورةُ لا تُخَلِّصُ إلا أنْ تشهَدَ بالانتقالِ مِنَ المُقرِّ لهُ إلىٰ المُقِرِّ ونحو ذلك؛ فإنهُ (١) يجوزُ (٢) أنْ يَعتَمِدَ البيّنةُ ظاهرَ اليدِ والاستمرارَ الذي ارتفعَ بإقرارِ المُقِرِّ المذكور، والأصلُ عدمُ الانتقال.

[۲۰۲] مسألة: إشهادٌ فيه: (أقرَّ فلانٌ أنهُ لا يَستحقُّ ولا يَسْتَوْجِبُ في الدارِ الفلانيَّةِ المحدودةِ مِلكِ فلانٍ وفلانٍ وبقيّةِ ورثةِ فلانٍ جدِّ المُقرِّ لها على الوجهِ الشرعيّ، وأنَّ ما انتقلَ إلى المُقِرِّ المذكورِ مِنْ عَمِّهِ فلانٍ بالإرثِ اختصَّ بهِ المُقرُّ لهما وبقيّةُ الورثةِ بالطريقِ الشرعيّ، وذلكَ بعدَ اعترافِهِ بالمقدارِ المُنتقِلِ إليهِ مِنْ عمِّهِ (٣) المذكور، وأنهُ لا يَستحقُّ عليهما ولا تحتَ يدِهما حقًّا ولا دعوى ولا مطالبةً ولا شيئًا قلَّ ولا جَلّ)، هل هذا الإقرارُ صحيح؟

⁽١) تعليلٌ لكون البينة لا تخلص إلا أن تشهد إلخ.

⁽٢) قوله: «فإنه يجوز» تكررت في (ت).

⁽٣) قوله: «فلان بالإرث ... من عمِّه» ساقط من (ت).

أجاب: الإشهادُ على الإقرارِ المذكورِ صحيح، والجهالةُ لا تَمَنَعُ صحّةَ الإقرار.

وما كُتِبَ أولاً مِنْ: أنهُ لا يستحقُّ ولا يستوجِبُ في الدارِ الكائنة، إلى الخرِ كلامِه؛ لم يُكْتَب مفعولُه، ودلَّ ما صرَّحَ بهِ آخِراً على أنَّ مفعولَهُ (شيئاً)، ولكنْ لم يُعْلَمْ مِنْ إقرارِهِ ما يستحقّهُ المذكورونَ في الدارِ المذكورة، وهذا يَظهرُ مِنْ حصرِ الورثةِ في (۱) غيرِ ما انتقل إلى المُقرِّ له.

وأمّا ما انتقلِ إليه؛ فإنهُ لا يُعْلَمُ مِنْ إقرارِهِ القدرُ المنتقلُ لكلِّ واحدٍ مِمّنْ ذُكِر.

وإذا ظهرَ بطريقِ شرعيٍّ ما يقتضي تسويةً في ذلكَ أو تفصيلاً فإنهُ يُعْمَلُ به، فإنْ لمْ يَظهرْ فإنهُ يُرْجعُ إلى المُقِرِّ في بيانِ ذلك، فإنْ تعذَّرَ يُوقَفُ (٢) الحالُ في قدرِ ذلكَ على بيانِهِ مِنْ طريقِ آخَر، والقضاءُ بالتسوية نظراً للظهورِ يخالفهُ مراجعةُ المُقِرِّ.

[٣٥٣] مسألة: شخصٌ (٣) أشهدَ على نفسِهِ أنَّ لزيدٍ في ذمَّتِهِ ألفَ درهم خارجاً عمّا تضمّنه خطُّ أخيهِ فلان، وهوَ مبلغُ ثلاثةِ آلافِ درهم، فهلْ ظاهرُ ذلكَ إقرارُهُ بالثلاثةِ آلافِ درهم (١) الأخرى، أمْ ظاهرُهُ الضمانُ عنْ أخيه؟

⁽١) في (م): «من».

⁽٢) في (م): «توقف».

⁽٣) قوله: «شخص» ساقط من (ز).

⁽٤) قوله: «درهم» ساقط من (ك) و(م).

أجاب: ليسَ ذلكَ ظاهراً بإقرارِهِ بالمبلغِ الذي تضمَّنَهُ خطُّ أخيه، والإمامُ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ لا يُلْزِمُ في الإقرارِ إلا باليقينِ في القدرِ المُقرِّ به الله الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ لا يُلْزِمُ في الإقرارِ الله باليقينِ في القدرِ المُقرِّ به المناهرِ الإقرارِ فيكتفي فيها بالظاهر، وليسَ ذلكَ بظاهرٍ إلا في أنَّ المبلغ المنتقرِّ بهِ لا عُلْقةَ لهُ بالمبلغِ الذي بخطِّ الأخ، فذاكَ حكمٌ آخَرُ مستقِل، وقدْ يُسْتَشْعَرُ منهُ الإقرار، لكنْ ليسَ بالظاهرِ المعتمد.

[٢٥٤] مسألة (٢): رجلٌ (٣) أقرَّ لآخَرَ بمبلغ ستة آلافِ درهم وستِّ مئة درهم أقْرة، منها خمسُ مئة درهم نُقْرة حالة بدلَ قرض شرعيّ، وبقيّة ذلكَ قبض عنه العوض الشرعيّ، وكتبَ الشهودُ ذلكَ كما أقرَّ به، فهلْ ذلكَ جائزٌ أمْ لا؛ لكونِه جمعَ في إقرارِه بينَ عِوَضِ وقَرْضِ؟

أجاب: نعمْ ذلكَ جائزٌ، ولا أثرَ لجَمْعِ ذلكَ في الإقرار.

[٢٥٥] مسألة (٤): إذا أقرَّ رجلٌ لآخَرَ بألفِ درهم نُقْرةٍ إلى شهرٍ مثلاً، واعترفَ بقبضِ العِوَضِ الشرعيِّ عنْ ذلكَ فلوساً جُدُداً (٥)، فهلْ هذا الإقرارُ صحيحٌ عندَ الأئمةِ الأربعةِ رضيَ اللهُ عنهم؟ وإذا لمْ يصحَّ عندَ بعضهم؛ فما الحيلةُ في كتابةِ عبارةٍ يصحُّ الإقرارُ بها عندَ جميعهم؟ وما الأَوْلى في ضبطِ الفلوسِ الحيلةُ في كتابةِ عبارةٍ يصحُّ الإقرارُ بها عندَ جميعهم؟ وما الأَوْلى في ضبطِ الفلوسِ

⁽١) قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ورحمه: «أصلُ ما أبني عليه الإقرارُ اتباعُ اليقين واطراحُ الشَّكِّ والغَلَبة؛ إذ الأصل براءة الذمة». انظر: «نهاية المطلب» (٧: ٦٣).

⁽٢) هذه المسألة ساقطة من (ز).

⁽٣) قوله: «رجل» ساقط من (ك).

⁽٤) هذه المسألة ساقطة من (ز).

⁽٥) في (ت): «جدد».

الجُدُدِ(١) إذا كانتْ قَرْضاً أَوْ عِوَضاً، هلِ الأَوْلَىٰ ضبطُها بالوزنِ أَوْ بالعدد؟

أجاب: الإقرارُ المذكورُ صحيحٌ، والخلاصُ^(٢) في ذلكَ أَنْ يَكتبَ الموثِّقون^(٣): (إنَّ في ذمةِ فلانِ مِنْ الفلوسِ الجُدُد)، ويُضبطَ ذلكَ بالوزنِ بالأرطالِ^(٤) والقِنْطار، ولا يضرُّ حينئذِ أَنْ يكونَ في الفلوسِ كبيرٌ وصغير؛ لأنَّ الجهلَ بالوزنِ والعددِ ليسَ بضابطٍ لِا يقعُ فيهِ مِنَ الاختلافِ^(٥) مِنْ جهةِ كِبَرِ الفلوسِ وصِغرِها.

[٢٥٦] مسألة: شخصٌ أنظرَ شخصاً في دَيْنِ لَهُ عليهِ لِعِلْمِه بحالِهِ أَنهُ لا يقدرُ على الوفاء، هلْ يُقْبَلُ قولُهُ أَمْ لا يقدرُ على الوفاء، هلْ يُقْبَلُ قولُهُ أَمْ لا؟

أجاب: يلزمُهُ العملُ بمقتضى إقرارِهِ أنهُ لا يَقْدِرُ على وفائِهِ إلا كذلك، إلا أَنْ يُقيمَ بَيِّنةً أنهُ حدثَ لهُ مالٌ بعدَ الإقرارِ المذكور، أوْ يقولَ: (كانَ لهُ مالٌ لمْ أَعْلَمْهُ عندَ إقراري المذكور، وقدْ ظهرَ لي بعدَ إقراري المالُ المذكور)، وأقامَ بينةً بذلك؛ فحينت له مطالبتُ على حَسبِ المالِ الذي ظهرَ بالطريقِ الشرعيِّ (٢).

⁽١) قوله: «الجدد» ساقط من (م).

⁽٢) في (ك): «والخلاف».

⁽٣) في (ت): «الموقعون».

⁽٤) في (ت): «بالإبطال».

⁽٥) في (ت): «اختلاف».

⁽٦) قوله: «إلا أن يقيم بينةً ... بالطريق الشرعي» ساقط من (ز).

[٢٥٧] مسألة: شخصٌ رَسَم على شخصٍ (١) حتى أقرَّ لهُ بشيء، فهلِ الترسيمُ (٢) قرينةٌ دالَّةٌ على الإكراهِ أمْ لا؟ وهلِ القولُ قولُهُ بيمينِهِ في الإكراهِ أمْ لا؟

أجاب: الترسيمُ قرينةٌ دالّةٌ على الإكراه، والقولُ قولُهُ بيمينِهِ في الإكراه، نصَّ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ علىٰ ذلك.

[٢٥٨] مسألة: رجلٌ شريفٌ اسمُهُ عُمَر، وشريفٌ آخَرُ اسمُهُ عليّ، فصدر (٣) مِنْ عليٍّ إبراءٌ لعمر المذكور ولزوجِهِ خالةِ عليٍّ المذكور، وصورتُها: (إنَّ عليًا لا يستحقُّ على عمر ولا على زوجتِهِ دعوى ولا طلباً بوجهٍ ولا سبب، ولا فضةً ولا ذهباً، بمسطورٍ ولا بغيرِ مسطور، ولا مُحَبًا ولا مُدَّخراً، ولا وَديعةً ولا عاريّة، ولا قياشاً ولا أثاثاً، ولا مَصاغاً (٤) ولا نُحاساً، ولا عُلْقةً ولا دَوَابّاً، ولا إرثاره ولا موروثاً، بسببِ والدهِ يوسف ولا بسببِ غيرِه، ولا أجرةً ولا إجارةً، ولا دعوى ولا محاكمةً، ولا يميناً بالله تعالى، ولا شيئاً قلَّ ولا جَلَّ، لِا مضى مِنَ الزمانِ وإلىٰ يومِ تاريخِه).

⁽١) رَسَم علىٰ كذا: كَتَب. «تاج العروس» (رسم). والترسيم يعني: الحجر أو التوقيف أو ما يقابل في عصرنا الإقامة الجبرية أو المراقبة ويقال: رُسِمَ على فلان؛ أي: وضع تحت المراقبة، انظر: «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» للأستاذ دهمان (ص٤٤) و «التراتيب الإدارية» للمحدِّث الكتاني (١: ٢٤٦).

⁽٢) انظر التعليق السابق.

⁽٣) في (ز): «قصد».

⁽٤) في (ز): «مضاغاً».

⁽٥) قوله: «ولا إرثاً» ساقط من (ت).

ثمّ أقرَّ عمرُ المذكور: أنهُ لا يستحقُّ علىٰ عليٍّ شيئًا مِمّا ذُكِرَ أعلاه، ولا شيئًا (١) قلَّ ولا جلَّ إلىٰ تاريخِه(٢). وتصادقا علىٰ ذلكَ تَصادقاً شرعيًّا مؤرَّخاً ذلكَ بتاريخِ معين.

ثمَّ بعدَ ذلكَ ادَّعىٰ عمرُ المذكورُ علىٰ رَجِهِ - زَوْجِ عليِّ المذكور - : أنهُ لهُ في دارٍ بيدِها قيراطانِ ونصفُ (٣) مِن الدارِ المذكورة، والدارُ المذكورةُ بيدِ رَجِهِ وتصرُّفِها قبلَ تاريخِ البراءةِ المذكورةِ وإلىٰ الآن.

فهلْ إذا ثبتَ أنَّ لِأُمِّهِ الحصّةَ المذكورةَ وانتقلتْ إليهِ بالإرثِ الشرعيِّ يستحقُّ ذلكَ على رَحِمِهِ المذكورة، أوْ سقطَ^(٤) استحقاقُهُ بوجودِ البراءةِ المذكورةِ منه؟

أجاب: يُؤاخَذُ بمقتضى ظاهرِ (٥) إقرارِه، فإنْ قال: لمْ أُرِدْ (٦) ما ادّعيتُ بهِ لمُ يُقْبَلُ قولُهُ، ولهُ تحليفُ خصمِه.

وإنْ قالَ: (كنتُ ناسياً لهذا الذي ادّعيتُ بهِ)، أوْ: (جاهلاً)؛ فالقولُ قولُهُ بيمينِهِ إذا كانَ ما ادّعاهُ محتملاً، ولهُ طلبُ حقِّهِ بالطريقِ الشرعيّ.

⁽١) قوله: «شيئاً» ساقط من (ز).

⁽٢) قوله: «ثم أقرَّ عمر ... إلى تاريخه» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ت): «ونصفاً».

⁽٤) في (م): «أسقط».

⁽٥) قوله: «ظاهر» ساقط من (م).

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ت): «أزد».

[٢٥٩] مسألة: رجلٌ أقرَّ بدَيْنٍ لبعضِ أولادِه، ورَهنَ على ذلكَ الملكَ الملكَ اللكَ وهوَ بيدِه، ثمَّ بعدَ يومٍ أقرَّ بذلكَ الملكِ للمُقرِّ لهمْ بالدَّيْن، ثمَّ تُوفِيً وخلّفَ تركةً وَفَتْ جميعَ ما عليهِ مِنَ الدَّيْن، فهلْ يصحُّ إقرارُهُ بالملكِ لِلَّذينَ أَقَّ لهمْ بالدَّيْنِ أَمْ لا لإقرارِهِ بالرهنِ لهم؟

وهلْ يكونُ إقرارُهُ بالملكِ لهمْ كمنْ قال: هذهِ الدارُ لزيدِ بلْ لعمرو (١)، حتىٰ لوْ بقيَ شيءٌ مِنَ الدَّيْنِ أوْ بِيعَ الرهنُ في الدَّيْنِ لعدمِ ظهورِ مالٍ للمَدينِ (٢) ثمَّ ظهرَ لهُ مالٌ يلزمُهُ قيمةُ ما أُبِيعَ (٣) بهِ للمَدينِ في تركتِهِ أمْ لا؟

أجاب: نعم، يصحُّ إقرارُهُ بالملكِ لِلَّذينَ أقرَّ لهمْ بالدَّين، ولا يَمنعُ ذلكَ إقرارُهُ بالرهن؛ لأنَّ الحقَّ في ذلكَ لمْ يخرِجْ عنِ المُقرِّ لهمْ بالرهن.

وليسَ هذا كمنْ قالَ: (هذهِ الدارُ لزيدٍ بلْ لعمرٍو)؛ لأنَّ عَمْراً في هذهِ الصورةِ قدْ حالَ اللَّقِرُّ بينَهُ وبينَ ملكِهِ بتقدُّمِ إقرارِهِ لزيد، فلمَّا تعلَّقَ الحَقُّ بزيدِ غَرَّمْنا اللَّقِرَّ لعمرٍو (٤) قيمةَ الدار، وأمّا هنا فلمْ تحصلْ (٥) حيلولةُ بينَ اللَّقِرِّ لهمْ وبينَ الدار، فإنَّ الحَقَّ لا يَعْدُوهُم.

⁽١) فإنه إن قال ذلك؛ سُلِّمَت الدارُ إلى زيد، وفي غرمه لعمرو قولان؛ أظهرهما عند الأكثرين: يغرم. انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٢٠١).

⁽٢) في (م): «للمديون»، وفي (ز): «المدين».

⁽٣) كذا في الأصول الخطية.

⁽٤) في (م): «لعمر».

⁽٥) في (ك): «يحصل».

وأمّا ما يتعلَّقُ بعدمِ تكذيبِ الْقَرِّ لهمْ (١) فهذا لا يختصُّ بهذهِ المسألةِ، بلْ هوَ شرطٌ غيرُ مختصِّ بها نحنُ فيه.

ولا يبقىٰ الرهنُ _ والحالُ ما ذُكِرَ _ حتىٰ يُتَخَيَّلَ بيعُهُ في الدَّيْنِ ولا قيمةُ ما بِيعَ في الدَّيْنِ، فهذا تَخَيُّلُ لا أصلَ له؛ لِما قرّرناه.

[٢٦٠] مسألة: شخصٌ أقرَّ لبعضِ الورثةِ في مرضِ موتِهِ بأعيان، هلْ يَحتاجُ لإجازةِ البقيّةِ أمْ لا؟

أجاب: إذا ظهرَ ما يقتضي صدورَ انتقالِ ذلكَ عنهُ في الصِّحَّةِ لَمَنْ ذُكِرَ أَوْ في مرضِ الموتِ بِعِوَضٍ لا مُحاباةَ فيه؛ فإنهُ لا تَعَلَّقَ لبقيّةِ الورثةِ به، وكذا لوْ لمْ يُعرَفْ أنهُ كانَ مِلْكَه.

فإذا عُرِفَ أنهُ مالِكُهُ (٢) إلى حالةِ (٣) المرضِ المذكور، وقالَ بقيّةُ الورثة: إنهُ انتقلَ عنهُ في المرضِ بغيرِ عِوَض. وقالَ الْمُقَرُّ له: بَلْ كانَ بعوَضٍ لا محاباةَ فيه؛ فالقولُ قولُ مَنْ قال: إنهُ كانَ بغيرِ عِوَضٍ بيمينِه (٤)، وحينئذٍ يُحتاجُ إلى إجازتِه (٥).

[٢٦١] مسألة: إذا كانَ الإقرارُ الصادرُ مِنَ الوارثِ لمُشارِكِه في الإرث،

⁽١) قوله: «وبين الدار فإن ... المقر لهم» ساقط من (ز).

⁽٢) قوله: «فإذا عُرِفَ أنه مالكه» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ز): «حال».

⁽٤) قوله: «وقال المقرله ... عوض بيمينه» ساقط من (م).

⁽٥) نقل جوابَ السراج البُلْقِيني هذا الشهابُ ابنُ حجر في «فتاويه» (٣: ١٢٢) مُقرّاً له أثناءَ جوابٍ طويلٍ له متعلِّق بإقرار الشخص في مرض موته لوارثه بأعيان عُرِفت أنها كانت ملكاً للمريض. قوله: «وقال المقرله ... عوض بيمينه» ساقط من (م).

وهما مستغرقانِ للتركة^(۱)، كزوجةٍ وابنٍ أَقرَّ ابنُها لها بدَيْنٍ على أبيهِ وهي مصدِّقةٌ له، هلْ تُضارِبُ بسبعةِ أثهانِ الدَّيْنِ معَ أصحابِ الديون، أو تضارِبُ بجميع الدينِ^(۲).

أجاب: تضارِبُ^(٣) بسبعةِ أثمانِ الدَّيْن معَ أصحابِ الديون^(٤)؛ لأنَّ الإقرارَ صدرَ مِمِّنْ عبارتُهُ نافذَةٌ في الأثمانِ السبعة، فعَمِلَتْ عبارتُهُ فيها كعملِ عبارةِ الحائزِ في الكلّ^(٥).

[٢٦٢] مسألة: رجلٌ أقرَّ لشخصِ بدراهمَ نُقْرةٍ نَقْدِ مصرَ المحروسةِ بمسطور (٢) شرعيّ، وهي عزيزةٌ في هذا الزمان، فأعطىٰ المُقِرُّ المُقَرَّ لهُ فلوساً جُدُداً (٧) لكونها راجتْ في مصرَ رواجَ الدراهم، فقصدَ غَريمُهُ الإضرار، وقال: ما آخذُ إلا دراهم، فهلْ لهُ ذلك؟ وهلْ للحاكمِ أنْ يحبسَهُ حتىٰ يُعطِيَ الدراهمَ أمْ لا؟

أجاب: ليسَ لهُ قصدُ الضررِ والإهانةِ بالحبس(٨)، وليسَ للحاكمِ حبسهُ

⁽١) في (ز): «التركة».

⁽٢) قوله: «أو تضارب بجميع الدين» ساقط من (ز) و(ت).

⁽٣) في الأصول الخطية «يضارب».

⁽٤) قوله: «أجاب: يضارِبُ بسبعةِ أثمانِ الدَّيْن معَ أصحابِ الديون» ساقط من (ز).

⁽٥) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٤: ٨٩) وأنه أفتىٰ بذلك، قال: «وهو من النفائس».

⁽٦) في (م): «بمشهود».

⁽٧) في (م): «جدد».

⁽٨) في الأصول الخطية عدا (ز): «والسجن».

معَ وجودِ المالِ المذكور؛ فإنْ رضيَ صاحبُ الحقِّ بأخذِ الفلوسِ عنِ الدراهمِ فقدِ انفضّتِ (١) القضيّة، وإنْ لمْ يَـرْضَ صاحبُ الحقِّ (٢) وُضِعَ ذلكَ (٣) في مُودَع الحكم إلى أنْ يجدَ دراهمَ (٤) تُدْفَعُ لصاحبِ الدَّيْنِ المذكور.

[٣٦٣] مسألة (٥): رجلٌ أقرَّ بدَيْنٍ شرعيٍّ بمسطورٍ شرعيٍّ بمبلغ نُقْرةً، ثمَّ إِنَّ المُقِرَّ أَقبضَ صاحبَ الدَّيْنِ مِنَ المبلغِ الذي عليهِ على يدهِ ويدِ غيرِه نَقَداتٍ متفرقةً، ثمَّ إِنَّ ربَّ الدَّيْنِ جمعَ جميعَ القبضِ الذي قبضَهُ ونزَّلَهُ في المسطورِ المذكورِ له، ثُمَّ طالبَ المُقِرَّ ببقيّةِ ما لَهُ عليهِ فقال: أنا أعطيتُكَ أكثرَ مِنْ ذلك. فهلْ يكونُ القولُ قولَهُ أَوْ قولَ المُقِرِّ؟ وهلْ يدخلُ القليلُ في الكثيرِ أمْ لا؟

أجاب: القولُ قولُ صاحبِ الدَّيْنِ بيمينِه، والقليلُ يدخلُ في الكثيرِ إنْ كانَ المستنَدُ الغايةَ أَوْ إنشاءَ قبضٍ (٧) في كانَ المستنَدُ الغايةَ أَوْ إنشاءَ قبضٍ (٧) في ذمَّةٍ (٨) أَوْ إنشاءَ (٩) قبضٍ فلا يدخُلُ القليلُ في الكثير.

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ك): «انفصلت».

⁽٢) الإشارة إلى الفلوس الجدد.

⁽٣) قوله: «صاحب الحق» ساقط من (م).

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ك): «تبدل بدراهم».

⁽٥) هذه المسألة ساقطة من (ز).

⁽٦) في (ت): «المستند عنه».

⁽٧) قوله: «الغاية أو إنشاء قبض» ساقط من (م). وفي (ت) هنا بياض بمقدار كلمتين وكتب في وسطه «أو».

⁽۸) في (ت): «ذمته».

⁽٩) في (م) و(ت): «وإنشاء».

[٢٦٤] مسألة: شخصٌ ادُّعِيَ عليهِ بدَيْنٍ فأنكر، ثمَّ أتى بضامِنٍ فأذنَ لهُ بضمانِهِ في الدَّيْن، فهلْ يكونُ ذلكَ إقراراً بالدَّيْنِ أمْ لا؟

أجاب: نعم، يكونُ ذلكَ إقراراً.

[770] مسألة: رجلٌ أقرَّ أنَّ كَساوِيَ (١) زوجتِهِ مدَّةً عيَّنَها باقيةٌ في ذمَّتِهِ ثَمَّ مات، هلْ تُؤْخَذُ الكساوي مِنْ تركتِهِ قهاشاً أوْ نقداً بغيرِ رضاها؟ وإذا أقرَّ أنَّ مات، هلْ يُصحُّ الإقرارُ؟ أنَّ (٢) في ذمَّتِهِ كذا كذا درهماً عِوَضاً عنْ كِسوتِها، هلْ يصحُّ الإقرارُ؟

أجاب: يُؤخَذُ قهاشاً، ولا يصحُّ الإقرارُ المذكور (٣)، ولا يتخرِّجُ على تعقيبِ الإقرارِ بها يرفعُه (٤)؛ لأنَّ هاهنا سبباً يرجعُ إليهِ وهوَ الكسوة، ولا سِيَّها إذا وافقتِ المُقرُّ لها على ذلكَ وكانتِ (٥) الكِسْوةُ قيمتُها أقلَّ؛ فيُمْكنُ في الزائدِ عندَ عدم الموافقةِ تخريجُ ذلكَ على تعقيب الإقرارِ بها يرفعُه.

ولا يتخيّلُ في أصلِ السؤال: أنها باعتْهُ الكِسْوةَ بعدَ أَنْ قبضَتْها؛ لأَنَّ ذلكَ ليسَ عِوَضَ الكسوة، وإنها هو ثمنُ قهاشِ كانَ كِسْوة.

⁽١) جمع كسوة.

⁽٢) قوله: «أنَّ» ساقط من (م).

⁽٣) ذكر السراج البُلْقِيني المسألة الثانية وجوابها في «حواشيه على الروضة» (٤: ٨٩) وأنه أفتىٰ بذلك.

⁽٤) كأن قال: له عليَّ ألف من ثمن خر أو كلب؛ لزمه الألف؛ لأنه عقَّب الإقرار بها يرفعه فيلغو. انظر: «روضة الطالبين» (٤: ٣٩٦) و «أسنى المطالب» (٢: ٣١٧).

⁽٥) في (ت): «أو كانت».

[٢٦٦] مسألة: شخصٌ قال: (لفلانٍ عَلَيَّ أَلفُ درهمٍ إلا مئةً إلا مِئتَيْن)، ما الذي يلزمُه؟

أجاب: هذهِ المسألةُ قَلَ مَنْ تعرّضَ لها مِنَ الفقهاء، وقدْ تعرّضَ لها النُّحاة، فقالَ الفرّاء: «يلزمُهُ ألفُ درهم ومئةُ درهم»، والمعنى عندَهُ: (لهُ عليّ النُّحاة، فقالَ الفرّاء: «يلزمُهُ ألفُ درهم ومئةُ درهم الاستثناءَ منقطعاً، وصحّحَهُ ألفُ درهم إلا مئةً سوى مئتيْنِ لهُ عندي)، فجعلَ الاستثناءَ منقطعاً، وصحّحَهُ ابنُ مالك؛ لجريانِهِ على قاعدة: أنَّ الاستثناءَ الأولَ مُحْرِجٌ، والثاني مُدْخِل.

وقالَ أكثرُ النحاة: (يلزمُهُ سبعُ مئةِ درهم)، فجعلوا الاستثناء (١) الثاني خُورِجاً معَ الأولِ أيضاً.

وَرُدَّ علىٰ الفرّاء: بأنَّ الانقطاعَ خلافُ الأصل، وإذا أمكنَ الاتّصالُ لم يُعْدَل إلىٰ الانقطاع.

وعندي: أنَّ اللازمَ لهُ تسعُ مئة؛ مِنْ جهةِ أنَّ أصلَ (٢) الْقُرِّ بهِ ألفٌ، فكيفَ يلزمُ ألفٌ ومئةٌ؟! وما لم يتعيِّنْ إلزامُ (٣) الزائدِ لا يُصارُ إليه. وجَعْلُ الاستثناءِ الثاني مُحْرِجاً أيضاً خلافُ (٤) قاعدِة الاستثناء بعدَ الاستثناء (٥).

⁽١) في (ز) «فجعله للاستثناء».

⁽٢) قوله: «أصل» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ز): «التزام».

⁽٤) في (م): «بخلاف».

⁽٥) القاعدة في الاستثناء: أن الاستثناء من الإثبات نفي، ومن النفي إثبات؛ فلو قال: علي عشرةٌ إلا تسعة إلا ثمانية؛ لزمه تسعة. فقوله (إلا ثمانية) استثناء بعد استثناء؛ فالاستثناء الأول كان من الإثبات فهو نفي، فيكون الاستثناء الثاني من النفي فهو إثبات. فكأنه قال: =

فلمْ يَبْقَ إلا إلغاءُ الاستثناءِ الثاني؛ لتعذُّرِهِ بالزيادةِ كما قالَ الفرّاء، والنقصانِ بالإخراجِ كما قالَ الأكثر، وقدْ تحقّقنا إلزامَ ذمّتِهِ بتسع مئة؛ عملاً بالاستثناءِ الأول، وشكّكنا في الثاني، وتعذّرَ العملُ بهِ كما تقدّم، فكانَ اللازمُ تسعَ مِئة (١)(٢).

[٢٦٧] مسألة (٣): عتيقٌ أَفَرَّ بأُخُوّةِ شخصٍ ولهُ ابنُ ابنٍ مُعْتَق (٤)، هلْ يُقْبَل إقرارُهُ أَوْ لا بدَّ مِنْ ثبوتِهِ بِبَيِّنة؛ لأنَّ عادةَ التُّرْكِ ونحوِهِمْ أَنْ يقولوا: فلانٌ أخونا، وإنْ لمْ يَكُنْ ثَمَّ أُخُوّة؟

أجاب: لا تثبتُ أُخُوّةُ المذكورِ إلا ببيّنة؛ لأنَّ على العتيقِ الولاءَ فلا يسقطُ بقولِه.

[٢٦٨] مسألة: شخصٌ ماتَ ولا وارثَ لهُ معروف، فانتقلَ مالُّهُ إلىٰ بيتِ

عليَّ عشرةٌ تلزمني، إلا تسعة لا تلزمني، إلا ثمانية تلزمني، فيكون الحاصل: أن ما يلزمه تسعة؛ بجمع الواحد المتبقي من العشرة مع الثمانية التي لزمه آخراً فتصير تسعة.

⁽١) قوله: «تسع مئة» ساقط من (ز).

⁽٢) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألة مختصرةً في «حواشيه على الروضة» (٤: ١٣٩). ومثلها بقوله: (ولو كان الاستثناء الثاني أكثرَ من الأول كعشرة إلا ثلاثة إلا أربعة). وقد ذكر هذا المثالَ والحكمَ الموافق لما ذكره السراج البلقيني الشهابُ الرملي في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٣١٥).

⁽٣) في هامش (ت) ما نصه: «ح: القاعدة: مَن عليه ولاء لا يثبت إقراره بالنسب، فلا بدّ من بينة تشهد بالنسب خلافاً لِما ذكره الشيخان الكبيران الرافعي والنووي رحمهما الله تعالىٰ».

⁽٤) في (ز): «ومعتق».

المال، وأعطاهُ السلطانُ لشخص، ثم ادَّعىٰ شخصٌ (١) أنهُ أخوه (٢)، وشهدَتْ بيّنةٌ علىٰ إقرارِ الميتِ بالأُخُوَّة، فهلْ تثبتُ (٣) أُخُوَّتُهُ ويُنزَعُ المالُ مِمّن أُعْطِيَهُ ويُدْفَعُ إلىٰ المذكور.

وإذا ادَّعَىٰ الأَخُ عندَ مَنْ يرى تقديمَهُ علىٰ بيتِ المالِ هلْ يرتفعُ الخلافُ أَمْ لا يرتفعُ الخلافُ أَمْ لا يرتفعُ الخلافُ(٤)؟

أجاب: إنْ لمْ يكنْ علىٰ الـمُقِرِّ (٥) ولا عُلاَهُ ، وكانَ حائزاً لتركةِ أخيه (٧) الذي أُلحِقَ النسبُ [به] (٨) بقولِه (٩): (هذا أخي ابنُ أبي)، وكانَ الـمُقَرُّ لهُ (١١) لهُ (١١) مجهولَ النسب، وكانَ ما أقرَّ بهِ مِنَ الأُخُوّةِ ممكناً، وصدَّقَ المُقَرُّ لهُ (١١) الحرُّ الـمكلَّف، ولمْ يكنْ الـمُقَرُّ لهُ منفيًّا باللعانِ مِنْ جهةِ مَنْ وُلِدَ علىٰ الحرُّ الـمكلَّف، ولمْ يكنْ الـمُقَرُّ لهُ منفيًّا باللعانِ مِنْ جهةِ مَنْ وُلِدَ علىٰ

⁽١) قوله: «ثم ادَّعلى شخص» ساقط من (ت).

⁽٢) أي: أخو الميت.

⁽٣) في (ك): «يثبت».

⁽٤) قوله: «يرتفعُ الخلافُ» ساقط من (ز).

⁽٥) هو الميت بحسب ما في السؤال من أنه شهدت بينةٌ بإقراره بالأخوة.

⁽٦) في (ز): «و لاية».

⁽٧) في الأصول الخطية: «أخيه». ولعلَّ ما أثبته هو الصواب بالنظر إلى شروط الإقرار بالنسب المقرَّرة في كتب الفقهاء، ويؤيده ما يأتي في المحترزات من كلام المصنف نفسه، والله أعلم.

⁽٨) ما بين معقوفتين يقتضيه السياق، ويؤيده ما يأتي في المحترزات من كلام المصنف نفسه، والله

⁽٩) أي: المقِرّ.

⁽١٠) هو مدَّعي أخوة الميت له.

⁽١١) هو مدَّعي أخوة الميت له كما مرّ.

فراشهِ (١) غيرِ الأبِ المذكور (٢)؛ فإنهُ تثبتُ أُخُوَّتُهُ بذلك، ويُقدَّمُ علىٰ بيتِ المال (٣).

والأخُ المذكورُ إذا ادَّعىٰ عندَ مَنْ يرىٰ تقديمَهُ علىٰ بيتِ المالِ وحَكَمَ لهُ علىٰ تقديمِهِ علىٰ بيتِ المال؛ نُزعَ المالُ المذكورُ مِنْ بيتِ المال.

وأمّا إنْ كانَ علىٰ الْمُقِرِّ ولاء؛ فإنهُ لا يثبتُ نسبُ المذكورِ بإقرارِه، وكذا لو لم يكنْ عليهِ ولاءٌ ولكنهُ لم يكنْ حائزاً لتركةِ أبيهِ الذي أُلِحَقَ النسبُ به؛ فإنهُ لا يثبتُ النسبُ المذكور.

وأمّا إنْ كانَ الـمُقَرُّ لهُ معروفَ النَّسبِ مِنْ غيرِ أَبِ^(١) الـمُقِرِّ المذكور؛ فإنهُ لا يثبتُ النسبُ المذكورُ^(٥) مِنَ الأب^(٦) المُلحَق به.

وأمّا إنْ كانَ ما أقرَّ بهِ مِنَ الأُخُوّةِ غيرَ ممكن؛ بأنْ كانَ المُقَرُّ لهُ بالأُخُوّةِ ابنُ عَشْرِ سنينَ مثلاً، والأبُ المُلْحَقُ بهِ قدْ ماتَ مِنْ (٧) عشرينَ سنةً مثلاً؛ فإنهُ

⁽١) في (ز): «قرابة».

⁽٢) يعني: أب الميت. فإنَّ الأصحَّ: أن الأبَ لو نفىٰ باللعان ولداً علىٰ فراشه، ثم استحلقه هو أو وارثُه لحقه. انظر: «العزيز شرح الوجيز» (٥: ٣٦١) و «روضة الطالبين» (٤: ٢٠٠).

⁽٣) انظر شروط الإقرار بالنسب في: «العزيز شرح الوجيز» (٥: ٣٥٣-٣٥٣، ٣٦٠-٣٦١) و «روضة الطالبين» (٤: ٤٢٠،٤١٤).

⁽٤) في (ز): «أبي».

⁽٥) قوله: «المذكور» ساقط من (م).

⁽٦) في (م): «أب».

⁽٧) من هنا في (ك) سقط بمقدار لوحة تقريباً، يشمل تتمة المسألة (٢٦٨)، ويشمل المسائل: (٢٦٩–٢٧٤).

لا يثبتُ النَّسبُ مِنَ الأبِ المُلْحَقِ به، ولذلكَ لا يثبتُ النسبُ^(١) إذا كانَ المُقَرُّ بِنَسبِهِ مكلّفاً ولم يُصَدِّقِ المُقِرَّ في إقرارِه.

وكذلكَ لوْ كانَ الْمُقَرُّ لهُ بالنسبِ(٢) قدْ نفاهُ باللعانِ مَنْ وُلِدَ علىٰ(٣) فراشِهِ غيرُ الأبِ اللَّمْحَقِ به؛ فإنهُ لا يصحُّ لغيرِهِ أنْ يستلحقَهُ باعتبارِ أنَّ النافيَ لوِ استلحقَهُ لَلَحِقَهُ، فمُنِعَ مِنْ (٤) ذلكَ أنْ يستلحقَهُ مِنْ (٥) غيرِه.

ودليلُ ثبوتِ الأُخُوّةِ بالشروطِ المذكورةِ قولُ النبيِّ ﷺ في ابنِ وليدةِ زَمْعة لل النبيُّ ﷺ في ابنِ وليدةِ وَمُعة لل اختصمَ فيهِ عبدُ بنُ زَمْعة وسعدُ بنُ أبي وقاص، فقضى بهِ النبيُّ ﷺ لعبدِ بنِ زَمْعة وأثبتَ أُخُوّتَهُ بإقرارِه، وهوَ قِدْ كانَ حائزاً لتركةِ زَمْعة، ولم يكنْ عليهِ ولاء(٢).

⁽١) قوله: «مِنَ الأبِ الْمُلْحَقِ به، ولذلكَ لا يثبتُ النسبُ» ساقط من (م).

⁽٢) في (ت): «النسب».

⁽٤) قوله: «من» ساقط من (ز).

⁽٥) قوله: «من» ساقط من (ز).

⁽٦) أخرجه البخاري برقم (٦٧٦٥) ومسلم برقم (١٤٥٧) عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زَمْعة في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص، عهد إلي أنه ابنه، انظر إلى شَبَهه، وقال عبد بن زَمْعة: هذا أخي يا رسول الله، وُلِدَ على فراش أبي من وليدته. فنَظَر رسولُ الله ﷺ إلى شَبَهه فرأى شَبَها بيّنا بعُتبة، فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة». قالت: فلم ير سودة قط.

قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (١٠: ٣٨-٣٩): «وفي هذا الحديث: دلالةٌ للشافعي وموافقيه على مالك وموافقيه في استلحاق النسب؛ لأن الشافعيَّ يقول: يجوز أن يستلحقَ الوارثُ نسباً لمورثه بشرط: أن يكون حائزاً للإرث أو يستلحقه كلُّ الورثة، وبشرط أن =

وأمّا إذا كانَ الْقِرُّ قدْ قالَ: (إنهُ أخي مِنْ أمي)؛ فهذهِ المسألةُ قَلَ مَنْ ذكرَها مِنَ العلماء، ولها أصلٌ يُرْجَعُ إليه، وهو: أنّ المرأة لو استَلْحَقَتْ (١) ولداً هلْ يلحقُها؟ وفيها (٢) اختلافٌ بَيْنَ العلماء (٣)، والمُعْتَمَدُ عندَ الشافعيّة: أنهُ لا يلحقُها، فإذا ألحق وارِثُها الحائزُ بها نسبَ ولدٍ لمْ يَلْحَقْ كما قالَ أبو الحسين (٤) ابنُ اللبّان (٥) في «فرائضِه»: إنهُ أظهرُ قولَي الشافعيّ. ولكنْ الذي ذكرَهُ الماورديُّ وهوَ مقتضىٰ كلامِ المتأخرينَ في قولِه: (هذا أخي ابنُ أبي وأمي): أنهُ يلحقُها بالشروطِ السابقةِ الممكنة هنا؛ ليُخْرِجَ (١) صورةَ اللعان. وما ذكرَهُ أبو الحسين (٧) عنْ أظهرِ القولَيْنِ هوَ الأرجحُ عندنا (٨).

⁼ يُمْكِن كُونُ المستلحق ولداً للميت، وبشرط أن لا يكون معروفَ النسب من غيره، وبشرط أن يصدِّقَهُ المستلْحَق إن كان عاقلاً بالغاً. وهذه الشروطُ كلُّها موجودةٌ في هذا الولد الذي ألحقه النبيُّ ﷺ بزَمْعة حين استلحقه عبدُ بن زَمْعة».

⁽١) في (ز): «ألحقت».

⁽٢) في (ز): «فيها».

⁽٣) في (ت): «اختلاف للعلماء».

⁽٤) في (م) و(ت): «أبو الخير».

⁽٥) هو الإمامُ الفقيهُ مَن انتهت إليه رئاسةُ الفرائض أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن البصري المعروف بابن اللّبّان (٣٠٠هـ) كان يقول عن نفسه: «ليس في الأرض فَرَضِيٌّ إلى من أصحابي أو أصحاب أصحابي أو لا يحسن شيئاً». وصنَّف فيها كتباً. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ١٥٤) و «طبقات ابن قاضي شهبة» (١: ١٩٥٥-١٩٦).

⁽٦) في (ز): «فيخرج».

⁽٧) أي: ابن اللبان. وفي (م) و(ت): «أبو الخير».

⁽٨) قال شيخُ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ٣٢٢): «ويشترط أن يكون الملحَقُ به رجلاً؟ =

[٢٦٩] مسألة (١): قالَ الأصحابُ في الإقرارِ بالنسب: «الذي أَقَرَّ لغيرِه (٢)؛ إنْ كانَ عِمِّنْ لا يَحْجُبُ الْمَقِرَّ كابنِ أَقَرَّ بابنِ آخَر؛ فإنهُ يثبُتُ النسبُ والمشاركةُ (٣) في الإرث».

وقال البُلْقِيني: «وقد صَرَّح الماوردي: بأنه يستلحق الأخ للأم. ثم وَجَّه البُلْقِيني صحة إلحاق الوارث بها مع عدم إلحاقها: بأن الإلحاق بها مبنيٌّ على الوراثة، فإذا ألحقه بها جميع ورثتها صح. وإلحاقها بنفسها ليس مبناه على الوراثة بل على مجرد الدعوى، والشافعيُّ لا يُشبِتُ لها دعوة؛ إما لأن الاطلاع على الولادة ممكن، وإما لأنه يؤدِّي إلى الإلحاق بصاحب الفراش، وهذا لا يأتي في إلحاق ورثتها». انتهى ". ثم أفاد الشَّوْبَري: أن الشهابَ الرملي أشار إلى تصحيح ما نقله عن «الخادم» أي: للبدر الزَّرْكشي.

لأن استلحاق المرأة لا يصح كما سيأتي في اللقيط، فبالأولى استلحاق وارثها وإن كان رجلاً؛ لأنه خليفتُها. جَزَم به ابنُ الرِّفْعة، قال الإسنوي: وهو واضح. وقد جَزَمَ به ابنُ اللَّبان، ونقل عنه العِمْراني في «زوائده»: أن الإقرارَ بالأم لا يصح لإمكان إقامة البينة على الولادة». وأفاد الشَّوْبَري أن الشهابَ الرملي أشار في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٣٢٢) إلى تضعيف ما جزم ابن الرفعة. ثم قال: «(قوله قال الإسنوي، وهو واضح) قال في الخادم: «وهو مردود نقلاً وتوجيهاً؛ أما النقلُ فها ذكرناه _ أي: من أنه تشترط موافقة الزوج لبقية ورثتها في إلحاقهم بها، وكذا من غيره _ . وأما التوجيه؛ فلأن إلحاق النسب بغيره أوسعُ باباً من إلحاقه بنفسه، ألا ترى أن المرأة تُلْحِقُ النسبَ بغيرها، ولا تُلْحِقُه بنفسها، وحينئذ فلا ينتظم ما ذكره من القياس على امتناع استلحاقها. وأيضا فقد يثبت للفرع ما لا يثبت للأصل، كما لو أنكر أحدُ الابنين ومات وخَلَف وارثاً فأقرَّ به ثَبَتَ نسبُه، وغير ذلك من الصور التي ذكرها الرافعي في هذا الباب». انتهىٰ.

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٢) في (ز): «أُلِحِقَ بغيره»، وفي (ت) «الذي لغيره».

⁽٣) في (ت): «والمشركة».

وفي الوصية: «ولوْ^(۱) أوصىٰ بمَن يَعْتِقُ عليهِ فهاتَ الموصِي، ثمَّ ماتَ الموصىٰ لهُ قَبْلَ القَبولِ ولهُ ابنُ فَقَبِلَ الوصية؛ لمْ يرثْ علىٰ الأصحِّ». ويُطلَبُ الفَرْق؟

أجاب (٢): الإقرارُ إخبارٌ عنْ حقِّ سابق، فتثبُتُ المشاركةُ في الصورةِ المذكورة؛ لعدَم المانع.

وأمّا القَبُولُ؛ فإنهُ إنشاءٌ يَفْتَقرُ (٣) إلى مَنْ تَصحُّ عبارتُهُ في ذلكَ الإنشاء، فإذا لم يكنِ القابلُ مستقلًّا بالإنشاء لم يكنْ قَبولُهُ (٤) صحيحاً، فلا إرث.

* * *

⁽١) في (ت): «لو».

⁽٢) في (ز): «والجواب».

⁽٣) في (ز): «يعينه».

⁽٤) في (ت): «القَبول».

[كتاب العارية]

[۲۷۰] مسألة (١): شخصٌ استعارَ فرساً ليركبَها إلى مسافة معيّنة، فأرسلَ المُعيرُ قاصداً ليعودَ بها، فركبَها المستعيرُ إلى دونِ المسافة، فَضَعُفَتِ الفرسُ (٢) مِنْ غيرِ عَقْر، فنزلَ عنها وأعطاها للقاصدِ فهاتتْ (٣) في أثناءِ الطريق، فهل يلزمُ المُستعيرَ شيءٌ أمْ لا(٤)؟

أجاب: إنْ كانَ الضعفُ الذي حصلَ بسببِ الركوبِ المأذونِ فيهِ فلا ضهانَ على الراكب، وإنْ كانَ بسببٍ غيرِ الركوبِ لعارضٍ حصلَ ممّا يعرضُ للحيوان؛ فإنهُ لا يضمنُ قيمتَها، ولكنْ يضمنُ أَرْشَ النقصِ الحاصلِ تحتَ يدِه.

[۲۷۱] مسألة (٥): إذا استعارَ دابةً للركوبِ (٦) ولم يقيّدُ بالزمانِ ولا بالمكان، فركبَها لأمرِ ثمَّ نزلَ عنها، ثمَّ أرادَ أنْ يركبَ عليها لأمرِ آخَر. فهلْ

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٢) في (ت): «بالفرس».

⁽٣) في (م) و(ت): «فهات».

⁽٤) قوله: «أم لا» ساقط (م).

⁽٥) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٦) في (م): «ليركبها».

نقول: هو كالغِراسِ فليسَ لهُ ذلك، أوْ نقول: لهُ ذلكَ بخلافِ الغراس؛ فإنَّ قَلْعَهُ نادرٌ (١) فامتُنِعَ مِنْ إعادتِه، بخلافِ الركوبِ فإنَّ العادةَ منهُ (٢) التجدُّد؟

أجاب: الأقربُ الثاني، وقدْ صرّحَ بهِ في «التـتمة»، وهذا خرّجتُهُ قبلَ الوقوفِ^(٣) علىٰ كلام «التتمة».

وكذا لوِ استعارَ بساطاً للجلوسِ عليهِ ولم يُقيِّدُ بمدَّة (٤)؛ فإنهُ لا يرتفعُ الإباحةُ بانقضاءِ الجلوسِ الأول؛ لِما تقرَّرَ مِنْ أَنَّ العادةَ في مثلِ ذلكَ عَدُمُ ملازمةِ الانتفاع (٥)، بخلافِ البناء والغِراس.

علىٰ أنَّ في «التتمة» _ لمَّا تكلَّمَ علىٰ مسألةِ الجذوع _ التصريحَ: «بأنهُ لوِ استعارَ دابّةً ليركبَها فركبَها زماناً ثمَّ ردّها إلىٰ إصطبلِه؛ ليسَ لهُ أنْ يركبَها ثانياً إلا بإذنٍ جديد». إلا أنهُ يُحمَلُ علىٰ ما إذا ردّها لإصطبلِ المالكِ بقصدِ انتهاءِ العاريّة (٦).

[۲۷۲] مسألة (٧): إذا أعارَ الغراس، فغرسَ المستعيـرُ ثمَّ قلعَ ذلكَ الغراس، ثمَّ أرادَ أنْ يعيدَهُ بعينِه، هلْ لهُ ذلك؟

⁽١) في (ز): «بأن قلعه (بأذية؟)» أو كلمة نحوها.

⁽٢) قوله: «الغراس فإن قلعه ... فإن العادة منه» ساقط من (م).

⁽٣) في (ت): «أن أقف».

⁽٤) في (ز): «مدة».

⁽٥) في (ت): «الامتناع».

⁽٦) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألةَ في «حواشيه على الروضة» (٤: ١٧٤).

⁽٧) هذه المسألة ساقطة من (ك).

أجاب: ظاهرُ كلامِ البغويِّ ـ الذي نقلَهُ (١) عنهُ صاحبُ «الروضة» تَبَعاً لأصلِه ـ : أنهُ ليسَ للمُستعيرِ أنْ يعيدَهُ جزماً (٢). ولا يأتي في مثلِ هذا الخلافُ في عارِيَةِ الجدارِ لموضعِ (٣) الجذوع؛ فإنهُ إذا رَفَعَ الجذوعَ صاحبُها أو سقطتْ بنفسِها لم يملكُ إعادَتها بغيرِ إذنٍ جديدٍ على الأصحّ (٤).

وسببُ الخلاف: أنَّ تلكَ العارِيّةَ تَنَزَّلَتْ على رأي منزلة المستحقِّ على التأبيدِ حتى لا يرجعَ فيها على وجهٍ قطعَ بهِ العراقيون (٥). والوجهانِ في الإعادة (٦) إنها هما مفرَّعان (٧) على ما قطعَ بهِ العراقيون، وذلكَ لا يتأتى فيها نحنُ فيه.

هذا كنتُ (٨) كَتَبْتُهُ أُولاً بحثاً (٩)، ثمَّ رأيتُ في «التتمةِ» ما يخالفُ هذا، فقالَ في مسألةِ الجذوع: «لوِ انهدمَ السقفُ وبقيَ الحائطُ بحالِه؛ فإنْ كانَ الإذنُ في وضعِ جذعٍ بعينِهِ علىٰ الحائط فأرادَ وضعَ غيرِهِ وكانَ الثاني أكبرَ مِنَ الأولِ

⁽١) في (ز): «أخذ».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٤: ٢٤١).

⁽٣) في (ز): «لوضع».

⁽٤) «روضة الطالبين» (٤: ٢١٣).

⁽٥) «روضة الطالبين» (٤: ٢١٣).

⁽٦) أي: في إعادة الجذوع إذا رفعها صاحبُها أو سقطت بنفسها. وانظر: «روضة الطالبين» (٤: ٢١٣).

⁽٧) في (ز): «يفرعان».

⁽۸) في (ت): «هذا ما كنت».

⁽٩) في (ز): «بحث».

وأثقلَ منهُ لا يجوزُ بلا خلافٍ. وإنْ كانَ الثاني مثلَ الأول، أوْ أرادَ أنْ يعيدَ ذلكَ الجَدْعَ بعينِه، أوْ لم يكنِ الجَدْعُ (١) مُعيَّناً بلْ كانَ موصوفاً فأرادَ وضعَ جذعِ بتلكَ الأوصاف، فهلْ لهُ ذلكَ مِنْ غيرِ إذنٍ جديدٍ أمْ لا؟ المذهبُ أنَّ لهُ ذلك، كما لوِ السَّعارَ دابّةً ليركبَها مُطلقاً مِنْ غيرِ أنْ يُقَدِّرَ الزمانَ أوِ المسافةَ فلهُ أنْ ينتفعَ بها ما لم يرجعُ وإنْ كانَ يتركُ الانتفاعَ بها زمنَ (٢) الليل (٣). وفي المسألةِ وجهُ آخر: أنهُ لا يجوزُ إعادةُ البناءِ إلا بإذنٍ مجدّد».

ثمَّ قالَ: «وعلى هذا لوْ أَذِنَ لهُ أَنْ يغرسَ شجرةً في مِلْكِهِ فانقطعتِ (٤) الشجرةُ بعدما أنبتتْ (٥) أوْ يَبِسَتْ فأرادَ إبدالهَا بغيرِها؛ فعلى هذَيْنِ الوجهَيْنِ». انتهى. وفيهِ مِنَ الفوائدِ ما أنتَ تراه (٢)(٧).

* * *

⁽١) قوله: «الجذع» ساقط من (ت).

⁽٢) في (ت): «في زمان».

⁽٣) نقل الشهابُ الرملي في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٢٢٣) كلامَ التتمة إلى هنا في تنبيه عقده لذلك، وسكت عليه، فالظاهر ارتضاؤه له.

⁽٤) في (ت): «فانقلعت».

⁽٥) في (م): «نبتت».

⁽٦) في (ز): «ما تراه».

⁽٧) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٤: ١٧٩).

[كتاب الغَصْب]

[۲۷۳] مسألة (۱): رجلٌ (۲) ركبَ دابّة غيرِهِ بغيرِ إذنِهِ في المرعى، ثمَّ نزلَ عنها وتركها، فجاءتْ إلى الجرين (۳)، فردّها الجارِنُ (٤) فرفَسَتْهُ فكَسَرَتْ أسنانَهُ ولمْ يكنْ معها أحد، وكُلُّ ذلكَ بالنهار، فهلْ يكونُ الضمانُ على صاحبِها أوْ على راكبها؟

أجاب: لا ضمانَ على صاحبِها ولا على الذي رَكِبها.

[٢٧٤] مسألة (٥): شخصٌ لهُ أرض، فزرعها شخصٌ تعدّياً، وليسَ بجوارِها ما يساويها في ريع (٢) المُعَلّ، ولا يوجدُ مثلُها إلا بعيداً مِنَ البلد، فهلْ لصاحب الأرضِ أخذُ أجرةِ مثلِها في البلادِ البعيدة، أوْ أسوةُ (٧) الجوار؟

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٢) قوله: «رجل» ساقط من (ز).

⁽٣) هو البَيْدَرُ الذي يُداسُ فيه الطعام، والموضعُ الذي يجفف فيه الثمار أيضاً، والجمع جرن. «المصباح المنير» (جرن).

⁽٤) في (ز) و(ت): «الجارين».

⁽٥) هذه المسألة ساقطة من (ك).

⁽٦) في (ت): «رفع».

⁽٧) في (ت): «أم أسوة».

أجاب: نعم، لصاحبِ الأرضِ أنْ يأخذَ مِنَ المُتَعَدِّي بزرعِها أجرةَ المثلِ مِنَ البلادِ التي تكونُ بعيدةً عنها، ولا تُعتبرُ أجرةُ الأرضِ المجاورةِ التي هيَ ليستْ مثلَها(١).

[٧٧٥] مسألة: مملوكٌ غصبَهُ شخصٌ ثمَّ أعتقَهُ وجعلَهُ وصيًّا، وأوصى لهُ بشيءٍ ثمَّ مات، هلْ يصحُّ العِتْـقُ أمْ لا؟ وإذا لمْ يصحّ، هلْ يكونُ وصيًّا؟ وهلْ يستحقُّ ما وُصِّى لهُ به؟

أجاب: لا يصحُّ الإعتاقُ الصادرُ مِمّنْ لا مِلكَ لهُ في شيءٍ مِنَ المملوكِ المذكور، ولا يصحُّ أنْ يكونَ وصيًّا، ولا يستحقُّ ما أُوصِيَ لهُ به، ويكونُ ذلكَ لمالكِه.

[۲۷٦] مسألة: إذا عادَ العبدُ المغصوبُ مِنْ إباقِهِ بعدَ أَنْ غَرِمَ الغاصبُ قيمتَهُ لسيّدِه، وليسَ عندَ السيّدِ القيمةُ التي أخذَها، وللسيّدِ غرماء، فهلْ ينفردُ الغاصبُ بثَمَنِ العبدِ إلىٰ أَنْ يَستوفيَ القيمةَ التي دفعَها ولا يشاركُهُ الغرماءُ أَمْ لا؟

أجاب: نصَّ الشافعيُّ في «الأمِّ» علىٰ: أنَّ الغاصبَ ينفردُ بِثَمَنِ العبدِ إلىٰ أنْ يستوفيَ القيمةَ التي دفعَها ولا يشاركُهُ الغرماءُ في ذلك، فقالَ في بابِ الإقرارِ بغصبِ شيء: «ثمَّ يدّعي الغاصب، وإنْ كانَ لسيدِهِ غرماءُ لمُ أُشْرِكُهُمْ في ثَمَنِ العبد؛ لأنهُ عبدٌ قدْ (٢) أعطى الغاصبُ قيمتَه»، قال: «وهكذا أصنعُ بورثةِ المغصوب إنْ ماتَ المغصوب» (٣). انتهى، والله أعلم.

⁽١) في (ز): «التي ليست هي مثلها».

⁽٢) في (ز): «وقد». والصواب ما أثبته كما في «الأم» (٣: ٢١٦).

⁽٣) «الأم» (٣: ٢١٦).

[۲۷۷] مسألة: لوْ أحضرَ الغاصبُ للمالكِ ثوباً وقال: (هذا هُوَ الذي غَصَبْتُهُ منك)، وقالَ المالك: (بلْ غيرُه)، فمَنِ المُصدَّقُ منهما؟

أجاب: المعتمدُ عندي في ذلكَ (١): أني لا أجعلُ القولَ قولَ الغاصبِ بالنسبةِ إلىٰ أني أُلزمُ المالكَ بأخذِه، ولكنْ أجعلُ المغصوبَ كالتالف، فأُلزمُ الغاصبَ بالقيمة، وأجعلُ القولَ قولَهُ بالنسبةِ إلىٰ القيمة؛ لأنهُ غارم.

فإذا قالَ المالكُ: (غصبتَ مِنّي ثوباً قيمتُهُ عَشْرةُ دراهم)، وقالَ (٢) الغاصب: (هوَ هذا الثوبُ وقيمتُهُ خسة)؛ فألزِمُ الغاصبَ بخمسةٍ للمالك، ويكونُ في ذلكَ مراعاةُ اثنين: المالكِ (٣) حتى لا أُلزِمَهُ بأخذِ ثوبِ غيرِه، وللمالكِ أخذُه بحكم (٤) الظافر. وفيهِ مراعاةٌ للغاصب؛ بالنسبةِ إلى القيمة (٥).

[۲۷۸] مسألة: رجلٌ تحمّل ديناً عنْ أبيهِ لرجل، فهاتَ الرجلُ عنِ ابنين، فَوَقَىٰ المِدْيانُ (٦) أحدَهما وكتبَ بينَهُ وبينهُ إبراء، فتعدّىٰ الآخَرُ وأخذَ الإبراءَ مِنَ المِدْيانِ غصباً باليدِ العادِيةِ هوَ وجماعةٌ معهُ بينَ العِشاءَين، وحَبسَهُ (٧) في حبْسِ

⁽١) في (ز): «في ذلك عندي».

⁽٢) في (ز): «فقال».

⁽٣) في (ز): «مراعاة للمالك».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ز): «لحكم».

⁽٥) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٤: ٢١٠).

⁽٦) هو: الكثيرُ الدين؛ الذي عليه الديون. «لسان العرب» (دي ن).

⁽٧) في (ك) و(م): «وحبس».

المُتُولِّي بالأعمال (١)، وحاسبَهُ في دار المُتَولِّي (٢) وأخرجَ عليهِ مسطوراً باسمِ أخيهِ بأربعةِ آلافِ درهم، وطالبَهُ بها لعدمِ الإبراءِ التي (٣) أخذَها. وطالبَهُ (٤) أيضاً لنفسِهِ بثلاثةِ آلافٍ بعدَ وفائِها، وقال: ما أخذتُ الثلاثةَ آلافٍ إلا لأخي.

فاصطلحا على ثلاثة آلافٍ على الإنكار، وكتبَ بينَهُ وبينَهُ إبراء، ثمَّ حَبَسَ المِديانَ وأخذَ منهُ الثلاثة آلافِ المصطلَحَ (٥) عليها بغير يمين، والتمسَ المِديانُ يمينَ الغاصبِ فلمْ يَصِلْ إلىٰ ذلك (٢)، فهلْ يلزمُ الغاصبَ يمينٌ على أخذِ (٧) الإبراءِ أمْ لا (٨)؟ وإذا امتَنَعَ عنِ اليمينِ، فهلْ يَلْزَمُه الثلاثةُ آلافٍ أوْ لا (٩)؟

أجاب: نعم، يلزمُ الغاصبَ المذكورَ (١٠) اليمينُ بعدَ تقدُّمِ الدعوى الشرعيَّةِ وطلبِ اليمين؛ فإنْ لمْ يحلفْ ونكلَ عنِ اليمينِ رُدَّتِ اليمينُ على المدّعي وعُمِلَ بمقتضى (١١) ذلكَ بطريقِهِ الشرعيّ (١٢).

⁽١) في (ز): «للعمل».

⁽٢) في (ز): «داره».

⁽٣) في (ك) و (م): «الذي».

⁽٤) في (ز): «وطالب».

⁽٥) في (ز): «بعد المصالح» بدلاً من «آلاف المصطلح».

⁽٦) في (م): «تلك».

⁽٧) قوله: «أخذ» ساقط من (ز).

⁽A) قوله: «أم لا» ساقط من (ز).

⁽٩) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽١٠) قوله: «المذكور» ساقط من (ز).

⁽۱۱) قوله: «بمقتضيٰ» ساقط من (ت).

⁽١٢) قوله: «بطريقه الشرعي» ساقط من (ز).

وأمّا الثلاثةُ آلافٍ المذكورةُ التي ادَّعىٰ المدّعي المذكورُ أنهُ أخذَها منهُ تعدّياً؛ فإنهُ إذا نكلَ عنِ اليمينِ بسببِها ورُدَّ اليمينُ علىٰ المدّعي؛ فإنَّ المدّعيَ يحلفُ ويستردُّ مِنَ المتعدّي ما أخذَهُ منهُ بغيرِ طريقٍ شرعيّ.

[۲۷۹] مسألة: شخصٌ استولى على رِزْقـةِ(١) مسجدٍ عُدواناً، وقالَ للمتكلِّم فيها: (إنْ أبرأْتني مِنَ المدَّةِ التي استوليتُ فيها أفرجتُ(٢) لك)، فأبرأَهُ؛ خوفاً مِن ضياع حقِّ(٣) المسجد، هلْ تصحُّ البراءةُ أوْ لا(٤)؟

أجاب: بل^(٥) يرجع المتكلِّمُ في ذلكَ بالأجرةِ المُستحَقَّةِ لمصالحِ المسجدِ التي لمُ يتعيّنْ شيءٌ منها للذي أبرأ، ولا تصحُّ البراءةُ مِنَ الذي لمْ يتعيّنْ للمُبْرِئ.

[۲۸۰] مسألة: جماعةٌ وَرِثوا بُسْتاناً فيهِ (٦) بئرٌ (٧) وساقيةٌ وقِطعتا أرضٍ مُراحٍ (٨) لا شجرَ فيها، وعليهمْ (٩) خراجٌ راتب، كلُّ أحدٍ عنْ حِصَّتِه. فنبتَ فيها نخلٌ لمْ يُعْلَمْ غارِسُهُ (١٠)، وأحدُ الشركاءِ يُديرُ البئرَ ويَزْرعُ الخُضَرَ بلا

⁽١) انظر: «تاج العروس» (٢٥: ٣٣٦).

⁽٢) في (ك): «فوجب»، وفي (م) و(ت): «فرجت».

⁽٣) قوله: «حق» ساقط من (ك) و(م).

⁽٤) قوله: «أو لا» ساقط من (ك) و(م).

⁽٥) قوله: «بل» ساقط من (ك) و(م).

⁽٦) في (ز): «و» بدلاً من «فيه».

⁽٧) قوله: «بئر» ساقط من (ك).

⁽A) قال النووي: «مُراح الغنم بضم الميم هو مأواها ليلاً». انظر «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص ٥٩).

⁽٩) في (ز): «وعلى ذلك».

⁽۱۰) في (ز): «بغارسه».

أجرة (١)، فهلْ لهُ الاختصاصُ بالنخلِ الحادثِ أمْ لا؟ وهلْ لهُ (٢) وضعُ يدِهِ على حِصّةِ الشركاءِ بغيرِ مُستندٍ؟

أجاب: إنْ كانتِ الأرضُ مُسْتَحَقّةً للورثةِ استحقاقاً مستمرًّا مِنْ غيرِ أنْ يكونَ هناكَ إجارةٌ فها يكونُ مِنَ الراتبِ لا يَمنَعُ مِلكَ الأرضِ للمستَحِقّين، في كونُ النخلُ الذي طلعَ مِنَ النوى الملقى في الأرضِ بينَ المستَحِقّين، وإنْ كانَ الشريكُ الذي يُدوِّر البئر غَرَسَ ذلكَ بأنشابِ هي مِلكُهُ فهوَ مختصٌّ به، وكذلكَ إذا كانَ ذلكَ ينوي تَملّكَهُ ووضَعَهُ في الأرضِ المذكورة.

وأمّا إذا كانتِ الأرضُ لغيرِ المستَحِقّينَ المذكورِينَ فها نبتَ مِنَ النوىٰ الملقىٰ يكونُ لأصحابِ الأرضِ المذكورة (٣).

وحيثُ اخْتَصَّ المستأجرُ بها ذُكِر فعليهِ أجرةُ المثلِ لمستحقّي الأرضِ المذكورة، فإنْ كانَ مِلكُ الأرضِ المذكورةِ لغيرِ المستَحِقّينَ فالأجرةُ لمالكِ الأرض.

وحيثُ كانتِ الأشجارُ لمالكِ الأرض؛ فإنهُ يسقطُ عنِ المستأجرينَ مِنَ الأجرةِ بقدرِ الذي شغلَهُ المالكُ مِنْ ذلك، وليسَ للمذكورِ أَنْ يَضَعَ يدهُ على حصّةِ شركائِهِ (١) بغيرِ طريقٍ شرعيّ.

⁽١) في (ز): «الحصة بالأجرة».

⁽٢) قوله: «له» ساقط من (ت).

⁽٣) قوله: «المذكور» ساقط من (ك).

⁽٤) في (ت): «شريكه».

[۲۸۱] مسألة^(۱): رجلٌ لهُ عبد، فأمسكَـهُ^(۲) أقوامٌ واستَـوْلَوْا عليهِ وضربوه، فهربَ مِنْ ذلك، هلْ يلزمُهُمْ العبدُ ^(۳) أوْ لا^(٤)؟

أجاب: نعم، يلزمُ الّذينَ استَوْلَوْا على العبدِ قيمةُ العبدِ (٥) لمالكِه، فإذا حضرَ العبدُ استردّوا ما دفعوهُ مِنَ القيمةِ لمالكِهِ إذا سلّموهُ له.

[۲۸۲] مسألة: شخصٌ دفعَ لشخصٍ قمحاً مخلوطاً بشعيرٍ وتراب، ولمْ يحصلْ بينهما معاقدةٌ شرعيّةٌ عليه، ولا سُعِّرَ بأحدٍ مِنْ أهلِ الخبرة، فتلِفَ تحتَ يدِ المستولي وأكله، فهلْ يلزمُهُ قيمةُ يوم التسليم أوْ المثلِ؟

أجاب: إذا لم يُعلَمْ (٦) مقدارُ القمحِ الخالصِ والشعيرِ الخالص؛ فإنهُ يلزمُ المستولي أقصى القِيمِ (٧) مِنْ وقتِ الاستيلاءِ إلى وقتِ المطالبة، وإلا لَلَزِمَهُ المثلُ (٨).

ونظيرُ ذلكَ ما سُئلَ عنهُ في المجلسِ أيضاً، وهوَ (٩): زُرع شعيرٌ مشتَركٌ بينَ اثنين، فاستولىٰ أحدُهما علىٰ ذلكَ كلِّهِ وأتلفَه (١٠).

⁽١) هذه المسألة ساقطة من (ت).

⁽٢) في (ك) و (م): «فمسكه».

⁽٣) قوله: «العبد» ساقط من (ز).

⁽٤) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٥) في (ز): «عليه قيمته» بدلاً من قوله: «على العبد قيمة العبد».

⁽٦) في (ز): «إذا علم».

⁽٧) في (ز): «القيمة».

⁽A) قوله: «وإلا للزمه المثل» ساقط من (ك) و (م).

⁽٩) هذه العبارة من جامع الفتاوي قاضي القضاة علم الدين صالح البُلْقيني.

⁽١٠) العبارة في (ز): «ونظير ذلك: أنّ اثنين كان بينهم زرع شعير، فاستولى أحدهما على ذلك و أتلفه؟».

فأجابَ بها معناه: «إنِ انْفَصَلَ عنْ سُنْبِلِهِ وتِبْنِه؛ فإنهُ يَضمنُ القمحَ بمثلِهِ والتَّبْنَ بمثلِه، وإنْ لم ينفصلُ لزمَهُ قيمةُ ذلك». انتهى.

ودلَّ ذلكَ^(۱) علىٰ أنَّ التِّبنَ مثليّ؛ لأنهُ يصحُّ السَّلَمُ فيهِ بالوزن، وقدْ أفتىٰ بذلكَ في فتوىٰ أيضاً في المجلس^(۲).

* * *

⁽١) في (ت): «وذلك».

⁽٢) العبارة في (ز): "وقد سُئِل عن ذلك بعينه فأجاب بذلك". وهذا من كلامِ جامع الفتاوى قاضي القضاة عَلَمِ الدين البُلْقِيني.

[كتاب الشُّفْعة]

[٢٨٣] مسألة: شريكانِ في نصفِ دار، والنصفُ الآخَرُ وَقُف، والدارُ غيرُ قابلةٍ للقسمةِ إجباراً (١). فباعَ أحدُ الشريكَيْنِ نصيبَهُ مِنَ الدارِ المذكورةِ لأجنبيّ، هلْ يشبُتُ للشريكِ الآخَرِ الشُّفْعةُ في الحصّةِ المبتاعة (٢)؟

أجاب: لا شُفْعة لهُ في ذلكَ حينئذ (٣).

⁽۱) إنها يجبرُ الشريكُ على القسمة؛ إن كانت قسمةَ إفراز أو تعديل؛ والأولى كقسمة المثليِّ ودارٍ متفقةِ الأبينة وأرضٍ مشتبهةِ الأجزاء، وتُسمَّىٰ القسمة بالأجزاء وقسمة المتشابهات. والثانيةُ كأرضٍ تختلف قيمة أجزائها فتعدَّلُ السهامُ بالقيمة. ولا إجبارَ في قسمة الرَّدِ كأن يكون بأحد الجانبين نحو بئر لا تمكن قسمته فيرد آخذُه قسطَ قيمتِه. انظر: «المنهج وشرحه» برحاشية الجمل» (٥: ٣٧٣-٣٧٥).

⁽٢) في (ز): «المشاعة».

⁽٣) قوله «حينئذ» ساقط من (ز). وقد ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٤: ٢٥٠). لكن فيها زيادة تفصيل، ونصُّ: «فلو كان نصفُ العقار وقفاً، والنصفُ الطلقُ [يريد الملك] مشتركٌ بين اثنين، فباع أحدُهما نصيبَه، هل تثبت الشفعةُ للشريك الآخر؟ ينظرُ؛ إما أن يكون القسمةُ من قسمةِ التعديل أو من قسمة المتشابهات؛ فإن كانت من قسمة التعديل لم تثبت الشفعة؛ لأنه وإن أُجْبِر عليها على الأظهر، إلا أنها بيعٌ على المذهب، وبيعُ =

= الوقف باطل، فلم تتأتَّ القسمة، فلا شفعة. وإن كانت من قسمة المتشابهات ثبتت الشفعة؛ لأنها مُجبرٌ عليها، وهي إفرازٌ على الأظهر.

والمصنفانِ [يعني الشيخين] في باب القسمة ذكرا عن الرُّوياني: أن قسمة الملك عن الوقف تجوز على الإفراز، ولا تجوز على البيع. قال الروياني: والاختيارُ جوازُها. قال في «روضة الطالبين»: هذا الذي اختاره الرُّوياني هو المختار، وهذا إذا لم يكن فيها ردّ أو كان فيها من أصحاب الوقف، أما إذا كان فيها ردّ من صاحب الطلق فلا». انتهى كلامه، فلم يستثنِ من المنع إلا قسمة الرد، ويقال عليه: «مقتضىٰ هذا الإطلاق أن قسمة التعديل تدخلُ في هذا، وهو مخالفٌ لما تقدَّم من أنها بيعٌ على المذهب...» انتهىٰ.

وقد نقل إفتاءَ السراج البُلْقِيني هذا شيخُ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ٣٦٥). ونصه: «(ولا شفعةَ لصاحب شِقْص) من أرض مشتركة (موقوفِ عليه) إذا باع شريكُه نصيبَه، ولا لشريكه إذا باع شريكٌ آخرُ نصيبَه كها أفتىٰ به البُلْقِيني؛ لامتناع قسمة الوقف عن الملك [إذا كانت القسمةُ بيعاً]، ولانتفاء ملك الأول عين الرقبة. نعم علىٰ ما اختاره الرويانيُّ والنوويُّ من جواز قسمته عنه [أي: إذا كانت إفرازاً] لا مانعَ من أخذ الثاني». وما بين معقوفتين من «حاشية الشهاب الرملي» عليه. وقد أشار الشهاب الرملي إلى تصحيح ما اختاره الرُّوياني والنووي. وانظر: «نهاية المحتاج» (٥: ١٩٩ - ١٩٩) و «مغني المحتاج»

قلتُ: تعرّضَ السراج البُلْقِيني لهذه المسألة في الشفعة من «حواشيه على الروضة» (٤: ٢٥٠) قبل هذا الموضع المنقول آنفاً، وجزم فيه باستحقاق الشفعة، ثم قال: «هذا ما كنتُ كتبتُه قديهاً، ثم وقع السؤال عن هذه الصورة بعينها، فأفتيت فيها: بمَنع الشفعة حيثُ امتنعت الشفعة بسبب الوقف، وصارت العلةُ في الأولى عدمَ الملك، وفي الثانية عدمَ قبول القسمة إجباراً ووجودها [كذا في المطبوعة] فإن وجدت ثبتت الشفعةُ وإلا فلا».

[كتاب القِراض]

[٢٨٤] مسألة: رجلٌ لهُ مالُ قِراضٍ عندَ شخص، ومالُ قِراضٍ عندَ آخَر، ومالُ قِراضٍ عندَ آخَر، ومالُ شركةٍ عندَ آخَر، وأذنَ لكلِّ مَنْ في يدِهِ شيءٌ مِنْ ذلكَ أَنْ يُخْرِجَ (كاتَه، فهلْ يُـقْبَلُ قولُ المأذونِ لهُ في الإخراجِ بلا يمينٍ أوْ معَ اليمين، أوْ لا (١) بدَّ مِنَ البيان؟

أجاب: إنْ نازعَهُ الآذنُ في ذلك؛ فالقولُ قولُ المأذونِ لهُ بيمينِه، وإنْ نازعَهُ المحصورينَ نازعَهُ المحصورون؛ فالقولُ قولُهُمْ بأيهانِهم، وأمّا غيرُ المحصورينَ فلا أثرَ لمنازعتِهم.

وإذا كانَ (٢) لرجلٍ مالٌ في يدِ رجلٍ (٣) فليسَ لهُ إخراجُ الزكاةِ بغيرِ إذنِ مَنْ لهُ الإذن، وهوَ ضامنٌ لِما أخرجَهُ بغيرِ إذن.

[٢٨٥] مسألة: رجلٌ دفع لرجلٍ مالاً قِراضاً ليشتريَ بهِ قمحاً وغيرَه، فاشترى بهِ القمحَ وامتنعَ مِنْ قبضِه، ومنعَ صاحبَهُ أيضاً مِنْ بيعِهِ حتى ينقُصَ السَّعْر، فهلْ يلزمُهُ النقصان؟

⁽١) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٢) في (ت): «وإن كان».

⁽٣) في (ز): «في يد رجل مال».

أجاب: لا يلزمُ المانعَ المذكورَ النقصان، ولكنّهُ آثمٌ (١) بمَنْعِه؛ فإنْ كانَ الشريكُ قدْ وكَّلَهُ في البيعِ وحصلَ منهُ المنعُ المذكورُ فإنهُ يكونُ ضامناً لتقصيرِه.

[٢٨٦] مسألة: شخصٌ يُتاجِرُ في رأسِ مالٍ بيـدِهِ لنفسِه، وأخذَ مِنْ شخصٍ مالَ قِراض، والربحُ نصفانِ بينها، وعليهِ دَيْنٌ آخَرُ لشخص، فسافر فقُتِل، والمالُ كلُّهُ مُختَلِط، فوُجِدَ مالُهُ نصفَ ما كانَ معه، فكيفَ قسمتُه؟

أجاب: إذا ظهرَ بطريقٍ شرعيٍّ عينُ مالِ القِراضِ أَوْ بعضُهُ فإنَّ الذي يظهرُ يكونُ لصاحبِ القِراضِ الذي وقعَ القِراضُ عليه، وإنْ ظهرَ فيهِ ربحٌ فللعامل نصيبُهُ مِن الربح^(٢).

وإنْ لمْ يظهرْ عينُ مالِ القِراضِ (٣) ولا بعضُهُ ولكنْ ظهرَ بطريقِ شرعيًّ أنَّ مالَ القِراضِ كانَ مختلطاً فيها (٤) أَخذ؛ فإنْ كانَ هناكَ ما يقتضي أنَّ العاملَ ضامنٌ لما ذُكِرَ مِنْ مالِ القِراضِ مِنْ خلطٍ غيرِ مأذونٍ فيهِ بها (٥) لا يتميّزُ منهُ مالُ القِراضِ أَوْ تقصير؛ فإنهُ يكونُ ذلكَ مضموناً على العاملِ ويُؤخذُ مِنْ تركتِهِ على حكم الديون.

⁽١) في (ز): «يأثم».

⁽٢) في (ز): «نصيبه منه».

⁽٣) في (م): «قراض».

⁽٤) في (ز): «فعا».

⁽٥) في (ز): «ما».

⁽٦) عطف على قوله: «خلط». وفي (ز): «تعدي»، وفي (ت): «بعد».

وإنْ لم يكنْ هناكَ ما يقتضي الضمانَ بما ذُكر؛ فما ظهر (١) تلفُهُ (٢) على حُكمِ الأمانةِ لا ضمان (٣) فيه، وما لم يظهرْ فيهِ ذلكَ؛ فإنهُ يكونُ مضموناً في تركةِ العامل، ويُوَفَّى (٤) كما تُوفَى (٥) الديون، وتقعُ المضاربةُ في التركةِ بالديونِ وبها ذُكِر.

[۲۸۷] مسألة: رجلٌ ماتَ وعليهِ ديونٌ شرعيّةٌ مِنْ صَدَقاتٍ وقِراضٍ ودَيْنٍ في ذمَّتِه، فقَصَدَ صاحبُ القِراضِ أَنْ يَختصَّ بالمالِ الحاضرِ دونَ غيرِه، فهلْ لهُ ذلكَ أمْ(٢) يُحاصِصُ(٧)؟

أجاب: إنْ ثبتَ بطريقٍ شرعيٍّ أنَّ شيئاً مِنَ المالِ المذكورِ هوَ (٨) مِنْ مالِ القِراضِ أوْ هوَ مالُ القِراض؛ فإنهُ يَختصُّ بهِ المالك، وما ظهرَ أنهُ ربحٌ فيُقْسَمُ (٩) على مقتضىٰ الشرطِ المعتبرِ في القِراضِ الصحيح.

وإنْ لمْ يثبتْ شيءٌ مِنْ ذلكَ القِراض، ولمْ يظهرْ خُسرانٌ يقتضي فواتَ

⁽١) في (ز): «فظهر».

⁽٢) في (ت): «تلف».

⁽٣) في (ز): «لاحتمال».

⁽٤) في (ز): «وتوفي».

⁽٥) في (م): «يوقّى».

⁽٦) في (ز): «أو».

⁽٧) في الأصول الخطية: «يقاصص».

⁽۸) في (ت): «وهو»، وفي (ز): «أنه».

⁽٩) في (ز): «يقسم».

شيءٍ مِنْ (١) مالِ القِراض، ولا ادَّعىٰ العاملُ قبلَ ذلكَ (٢) رَدَّ مالِ القِراض أَوْ تَلَفَهُ علىٰ حكمِ الأمانة، ولا ادَّعیٰ ورثةُ العاملِ أَنَّ مُورِّثَهُمْ ردَّ ذلكَ ولا أنهُ تَلَفَهُ علیٰ حكمِ الأمانة (٣)؛ فإنهُ لا يختصُّ صاحبُ القِراضِ بشيء، ويُقْسَمُ المالُ بنسبةِ الديون، ومِنْ جملةِ ما يُقْسَمُ عليهِ مالُ القِراضِ الذي لمْ يَخْرُجِ العاملُ عنْ عهدتِهِ بطريقٍ شرعيً (٤) ممّا ذكرَ ولا أوصىٰ (٥) به.

هذا هوَ الذي يقتضيهِ نصُّ الإمامِ الشافعيِّ رضيَ اللهُ عنهُ في «اختلافِ العراقيِّينَ» في صورةِ الإيداع، وما وقعَ في «الرافعيِّ» (٢) و «الروضةِ» في صورةِ الإيداعِ مِنْ: أنهُ إذا قالَ (٧) الوارثُ فيما إذا لمْ تُوجَدِ الوديعةُ: (لعلّها تَلِفَتْ (٨) علىٰ حكمِ الأمانةِ)؛ أنَّ الإمامَ قال: «فالظاهرُ براءةُ الذمة» (٩)؛ فهذا لم يَقُلْهُ الإمام (١٠)،

⁽١) قوله: «شيء مِن» ساقط من (ك) و(م).

⁽٢) قوله: «ذلك» ساقط من (ك) و(م).

⁽٣) قوله: «ولا ادعى ورثة ... حكم الأمانة» من (ز).

⁽٤) قوله: «شرعي» ساقط من (ت).

⁽٥) في (ز): «ادَّعيٰ».

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ز): «شرح الرافعي». وكلاهما صوابٌ يُطلقان على «العزيز شرح الوجيز» للإمام الرافعي.

⁽٧) في (ت): «أنه قال».

⁽٨) في (ز): «لكل ما يكون» بدلاً من قوله: «لعلها تلفت».

⁽٩) «العزيز شرح الوجيز» (٧: ٢٩٨) و «روضة الطالبين» (٦: ٣٣٠).

⁽١٠) في (ت): «فهذا نقله الإمام».

وإنها(١) صحّح وجوبَ الضهان(٢)، وقد بسطتُ القولَ على ذلكَ في «الفوائدِ المحضةِ على الرافعي والروضةِ»(٣).

وما قدّمناهُ (٤) في (٥) الدعوىٰ في (٦) الردِّ والتّلَفِ أردنا بـهِ (٧) معَ

(١) في (م): «إنها»، وفي (ت): «بها».

(٢) عبارة الإمام في «نهاية المطلب» (١١: ٣٩٩-٣٩٩): «ولو مات ولم يُوصِ، فجاء مالكُ الوديعة وادَّعاها ونسب الميتَ إلى التقصير بترك الإيصاء فيها، فقال الورثة: لعلَّه لم يُوصِ لتلف الوديعة على حكم الأمانة في يده. فاعترفوا بأصل الإيداع، أو قامت البينةُ عليه وادعَوْا ما ذكرناه، فهذه المسألةُ مترددةٌ في الضهان؛ فإذا كان أبو إسحاق يرى نفي الضهان حيثُ لم تصادَف الوديعة في التركة بعد الإقرار بها والإيصاء؛ فلا شكَّ أنه يبقى الضان في الصورة التي ذكرناها آخراً، وهي ادعاءُ التلف قبل الموت، وحَمْلُ ترك الإيصاء عليه.

ومن أوجب الضمان وخالف أبا إسحاق، فقد يوجب الضمانَ في هذه الصورة، ونفيُ الضمان في هذه الصورة أولى.

ثم إن ادّعىٰ الورثة التلفَ، فالأمرُ على ما ذكرناه، وإن قالوا: عرفنا الإيداع، ولكن لم ندرِ كيف كان الأمر، ونحن نجوّز أن الوديعة تلفت على حكم الأمانة، فلم يوصِ لأجل ذلك، ولا ثَبت؛ ففي ذلك قولان؛ فإن ضمّناهم حيث يجزمون دعوىٰ التلف، فلأن تُضمِّن هاهنا أولىٰ. وإن لم نضمنهم في هذه الصورة الأُولىٰ، ففي هذه وجهان؛ أحدهما: أن الضمان يجب؛ لأنهم لم يذكروا مُسقطاً، ولم يدّعوه. والوجه الثاني: أن الضمان لا يجب، لأن أصل الوديعة علىٰ الأمانة، والأمرُ متردِّدٌ كها ذكره الورثة، فعلىٰ مَن يدعي الضمان إثباتُه، والأصحُّ الوجه الأول في هذه الصورة الأخيرة».

⁽٣) قوله: «علىٰ الرافعي والروضة» ساقط من (ز).

⁽٤) في (ك): «ما قدمناه».

⁽٥) في (ت): «من».

⁽٦) قوله: «في» ساقط من (ت).

⁽٧) في (ت): «ديانة» بدل قوله: «أردنا به».

اليمينِ(١) التي جُعِلَتْ في جانبِ غيرِ صاحبِ المال.

[٢٨٨] مسألة: رجلانِ سافرا بقهاشٍ لشخصٍ للتجارةِ (٢) بالإذن، هل يستحقّانِ أجرةً أوْ لا (٣)؟

أجاب: إذا لم يكن هناك شرطٌ يقتضي استحقاقَ شيءٍ مِنْ جهةِ صحّةِ الشرطِ ولا مِنْ (٤) فسادِهِ فلا يستحقّانِ شيئاً.

وإنْ ظهرَ شرطٌ عُمِلَ بمقتضاه؛ فإن (٥) كانَ صحيحاً فلهما المسمّى، وإنْ كانَ فاسداً فلهما أجرةُ المثل.

* * *

⁽۱) في (ت): «يمين».

⁽٢) في (ت): «لقصد التجارة».

⁽٣) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٤) قوله: «من» ساقط من (ز).

⁽٥) قوله: «فإن» ساقط من (م).

[كتاب المساقاة]

[٢٨٩] مسألة: إذا قلنا: إنَّ عاملَ المساقاةِ يملكُ حصَّتَهُ بالظهور، فهلْ يملكُ بمجرِّدِ الظهورِ وإنْ لم يَتأبَّرُ أوْ لا (١) يملكُ إلا بعدَ التَّأبِير؟

أجاب: يملكُ العاملُ حصَّتَهُ بمجرّدِ الظهورِ (٢) وإنْ لمْ يحصلِ التَّأْبِير، ولا معنىٰ في توقُّفِ حصولِ ملكِهِ علىٰ التَّأْبِير.

و عَلَّى قولِنا: (يملكُ العاملُ حصّتَهُ بمجرّدِ الظهورِ هنا^(٣)): إذا كانتِ المساقاةُ قبلَ الظهور، فلوْ كانتْ بعدَ الظهورِ حيثُ صحّتْ؛ فإنَّ العاملَ يملكُ حصّتَهُ بمجرّدِ تمام العقدِ، وهذا واضحٌ لا خفاء فيه.

[٢٩٠] مسألة: رجلٌ (٤) يملكُ (٥) أرضاً أوْ منفعةَ أرضٍ بإجارةٍ شرعيّة، وقَصْدُه أَنْ يُزارِعَ عليها برُبُعِ ما يخرجُ منها مَشاعاً والبَذْرُ مِنْ عنده، فهلْ قالَ بجوازِ المزارعةِ (٦) أحدٌ مِنَ العلماءِ أوْ لا(٧)؟

⁽١) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٥: ١٦٠).

⁽٣) قوله: «وإن لم يحصل التأبير ... الظهور هنا» ساقط من (ز). وقوله «هنا» ساقط من (م). وفي (ت) مكانها: «فيها».

⁽٤) في (ز): «شخص».

⁽٥) في (ت): «علك».

⁽٦) في (ز): «الزراعة».

⁽٧) في (ك) و(م): «أم لا».

وإذا فعلها الشخصُ على الوجهِ الذي يَعهدُهُ (١) الناسُ، والبَذْرُ مِنْ عندهِ كما تقدّم، وكذلكَ أجرةُ الأرضِ والآلات، وقلّدَ (٢) مَنْ قالَ بجوازِها مِنَ العلماءِ مُعْتَقِداً صحّتَه، فهلْ عليهِ في ذلكَ إثمٌ أمْ لا؟

أجاب: قدْ قالَ بجوازِ المزارعةِ (٣) جمعٌ مِنَ الصحابةِ والتابعينَ والفقهاء؛ منهمْ: عليُّ بنُ أبي طالبٍ (٤) رضيَ اللهُ عنهُ، وعمّارُ بنُ ياسرٍ (٥)، وطاووسُ (٦)، والليثُ بنُ سعدٍ (٧)، والثوريُّ (٨)، وأحمدُ بنُ حنبل (٩). وقالَ

⁽١) في (ز): «تعهده».

⁽٢) في (ز): «فقلد».

⁽٣) في (ز): «الزراعة».

⁽٤) قوله: «بن أبي طالب» ساقط من (ز).

⁽٥) قوله: «بن ياسر» ساقط من (ز).

⁽٦) هو التابعيُّ الكبيرُ المحدِّثُ الفقيةُ الجليلُ أبو عبد الرحمن طاووسُ بن كَيْسان الخولانيّ الهمدانيّ (٣٣-٣٠هـ) أصلُه من الفُرْس، ومولدُه ومنشأه في اليمن، توفي حاجاً بالمزدلفة أو بمنى. انظر: «السير» (٥: ٣٨-٤٤) و«الأعلام» (٣: ٢٢٤).

⁽٧) قوله: "بن سعد" ساقط من (ز). وهو الإمام الحافظ الفقيه الكبير، إمام أهل مصرَ أبو الحارث الليثُ بن سَعْد بن عبد الرحمن الفهميّ (٩٤-١٧٥هـ) أصلُه من نُحراسان، ومولدُه في قَلْقَشَندة، ووفاته في القاهرة. قال الإمام الشافعيّ: "الليثُ أفقهُ من مالك، إلا أن أصحابَه لم يقوموا به". وقد أفرد الحافظ ابن حجر سيرتَه في "الرحمة الغَيْثية في الترجمة اللَّيْثية". انظر: "السير" (٨: ١٣٦- ١٦٢) و "الأعلام" (٥: ٢٤٨).

⁽٨) هو سيدُ أهل زمانه في علوم الدين والتقوى أميرُ المؤمنين في الحديث أبو عبد الله سفيانُ بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧ - ١٦١هـ) وُلد ونشأ في الكوفة، ثم سكن مكة والمدينة، ثمَّ انتقل إلى البصرة ومات فيها. انظر: «السير» (٧: ٢٢٩ - ٢٧٩) و «الأعلام» (٣: ١٠٤).

⁽٩) قوله: «بن حنبل» ساقط من (ز).

بهِ (١) مِنَ الشافعيّةِ: ابنُ المنذرِ (٢)، وابنُ سُرَيْج، وابنُ خُزَيمةَ (٣)، والخطّابيّ (٤).

وثَبتَ عنْ سيدنا رسولِ الله(٥) ﷺ ما يدلُّ لقولهِم، وصنّفَ ابنُ خُزَيْمةَ فيها مُصَنَّفاً، وكذلكَ فعلَ (٦) غيرُه(٧).

(٧) قال الإمام النووي في «روضة الطالبين» (٥: ١٦٨): «والمخابرة والمزارعة باطلتان، وقال ابن سُرَيج: تجوز المزارعة. قلت: قد قال بجواز المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا أيضاً ابن خُزَيْمة وابنُ المنذر والحَطّابي، وصنف فيها ابنُ خُزَيْمة جزءاً، وبَيَّن فيه عِلَلَ الأحاديث الواردة بالنهي عنها، وجَمَع بين أحاديث الباب.

ثم تابعه الخَطَّابي وقال: «ضَعَف أحمدُ بن حنبل حديثَ النهي، وقال: هو مضطَّرِبٌ كثيرُ الألوان. قال الخَطَّابي: وأبطلها مالكٌ وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم؛ لأنهم لم يقفوا على علته. قال: فالمزارعة جائزة، وهي عملُ المسلمين في جميع الأمصار، لا يُبْطِلُ العملَ بها أحد». هذا كلام الخطابي. والمختارُ جوازُ المزارعة والمخابرة، وتأويلُ الأحاديث على ما إذا شَمَ ط أحدُهما زَرْعَ قطعة معينة، والآخرُ أخرى، والمعروف في المذهب إبطالهما».

[فائدة] سئل الشهابُ الرملي كما في «فتاويه» (٢: ٧٦٧): «عما إذا ساقىٰ علىٰ غير النخل والعنب تبعا لهما، وفي تلك الأشجار ما ينتفع بورقه كالتوت أو ببعض أغصانه كالمرسين، فهل يستحقُّ العاملُ جزاً، أم لا كما أفتىٰ به البُلْقِيني؟

⁽١) قوله: «به» ساقط من (م).

⁽٢) في (ز): «ابن خزيمة».

⁽٣) في (ز): «وابن المنذر».

⁽٤) هو الإمامُ الكبيرُ الحافظُ الفقيهُ اللَّغويُّ أبو سُلَيهان حَمَدُ بن محمد بن إبراهيم ابن الحَطَّاب البُسْتيّ الشافعي (٣١٩هـ) له تصانيفُ كثيرة، أشهرُها: «معالم السُّنن» في شرح «سنن أبي داود». انظر: «السير» (١٧: ٣٧–٢٧) و «الأعلام» (٢: ٣٧٣).

⁽٥) في (ز): «النبي».

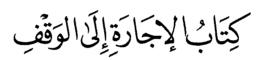
⁽٦) في (ز): «قيل».

وإذا فعلها الشخصُ كما ذُكِر، وقلَّدَ مَنْ قالَ بجوازِها مِنَ العلماء؛ فلا إثمَ عليهِ في ذلك، واللهُ أعلم.

* * *

⁼ فأجاب: بأنه لا يستحقُّ العاملُ شيئاً مما ذُكِرَ من الورق والأغصان، كما لا يستحقُّ شيئاً من سواقط أغصان النخل والكرناف والليف».











كِتَابُ الإِجَارَةِ إِلَىٰ الوَقْفِ

[۲۹۱] مسألة: إذا استأجرَ الـمرأة (١) لإرضاع سَخْلة، أو استأجرَ (١) الشاة (٣) لإرضاع طفلٍ، هلْ يجوزُ ذلكَ أوْ لا (٤)؟

أجاب: الذي يظهرُ جوازُهُ في الأولىٰ دونَ الثانية، واللهُ أعلم(٥).

[۲۹۲] مسألة: لو استأجرَ الأرضَ التي لا ماءَ لها، وكانَ مِنَ الشرطِ أَنْ يزرعَها، وقدْ يمكنُهُ أَنْ يشتريَ لها ماءً مؤرعَها، وقدْ يمكنُهُ أَنْ يشتريَ لها ماءً مؤنْ موضع، فأكراهُ إيّاها أرضاً بيضاءَ لا ماءَ لها على أَنْ يزرعَها إِنْ شاءَ أَوْ يفعلَ بها ما شاء، هلْ يصحُّ الكِراء، أَوْ يلزمُهُ الأجرةُ وإِنْ لمْ يزرعْ أَوْ لا (٧)؟

أجاب: نعم، يصحُّ الكِراء، ويلزمُهُ الأجرةُ زَرَعَ أَوْ لمْ يزرع، نصَّ عليهِ

⁽١) في (ز): «امرأة».

⁽٢) قوله: «استأجر» ساقط من (ك) و(م).

⁽٣) في (ز): «شاة».

⁽٤) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٥) معتمد كما في «أسنى المطالب» و«حاشية الشهاب الرملي عليه» (٢: ٢٠٦)، وقد نسب شيخُ الإسلام عدمَ جواز استئجار الشاة لإرضاع طفل للبلقيني.

⁽٦) بأن يشرب الزرع بعروقه من ماء المطر. «النهاية في غريب الحديث» (٣: ١٨٢) و «المصبّاح المنير» (ع ث ر).

⁽٧) في (ك) و(م): «أم لا».

الشافعيُّ (١) في «الأمِّ في بابِ المزارعةِ الذي بعدَ بابِ (٢) مَنْ أحيى مَواتاً كانَ لغيرِه (٣).

[٢٩٣] مسألة: هلْ يجوزُ الاستئجارُ للمُرابَطةِ عِوَضَ الجنديِّ أَوْ لا؟ أَجاب: لا يجوزُ ذلك، كما لا يجوزُ الاستئجارُ للجهاد (١٤).

[٢٩٤] مسألة: لوْ قال: آجَرْتُكَ هذا الشهرَ بدينار (٥)، وما زادَ بِحِسابه (٢). هلْ يصحُّ ذلكَ أوْ لا (٧)؟

أجاب: يصحُّ في شهرِ واحد.

⁽١) قوله: «الشافعي» ساقط من (ك) و(م).

⁽٢) في (ت): «من باب».

⁽٣) ذكر السراج البُلْقِيني هذه المسألة في «حواشيه على الروضة» (٤: ٣٤٩). كما نقل هذا الجوابَ الشهابُ الرملي في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ٧٠٤) مرتضياً إياه فقال: «يصحّ استئجارُ أرض للزراعة لا ماء لها دائم إذا قال المؤجر: أنا أحفر بئراً وأسقيها منه، أو أسوق الماء إليها من موضع آخر، كما نقلتُ عن الرُّوياني. وفي «المطلب»: أنه الذي يظهر صحتُه. ونَصُّ «الأم» يشير إليه. قال البُلْقِيني: لو استأجر الأرض التي لا ماء لها وكان من الشرط أن يزرعها وقد يمكنه زرعها عثرياً بلا ماء، أو يمكنه أن يشتري لها ماء من موضع آخر فأكراه إياها أرضاً بيضاء لا ماء لها على أن يزرعها إن شاء أو يفعل بها ما شاء؛ صَحَّ الكِراءُ ولَزِمَه، زَرَعَ أو لم يَزْرَع، نَصَّ عليه في «الأم».

⁽٤) ذكر السراج البُلْقِيني إفتاءَه بذلك في «حواشيه على الروضة» (٤: ٣٥٥). ونقله الشهابُ الرملي في «حاشية أسنى المطالب» (٢: ١٠٤) مشيراً إلى تصحيحه.

⁽٥) في (ز): «آجَرْتك الشيء بدينار الشهر».

⁽٦) في (ز): «فبحسابه».

⁽٧) في (ك) و (م): «أم لا».

[٢٩٥] مسألة: رجلٌ واضِعٌ يَدَهُ على حوانيتَ وفُنْدق، ثمَّ استأجرَ ذلكَ مِنْ ناظرِهِ الشرعيِّ سنةً كاملةً مِنَ استقبالِ جمادى الآخر (١١)، ووقعت (٢) الإجارةُ في رابعِ عشرهِ بحكمِ أنَّ ذلكَ في سكنِهِ مِنْ قَبلِ ذلكَ بأُجرةٍ حالّةٍ ومُؤجّلة، ومَحضرُ قيمةٍ أُعْلِمَ فيهِ تحتَ اسم (٣) شهادةِ شاهديه.

ثمَّ أذنَ الناظرُ الشرعيُّ للمستأجرِ المذكورِ في صرفِ الأجرةِ الحالَّةِ وبعضِ المُؤجّلةِ لمَنْ أرادَ صرْفَ ذلكَ له (٤)، وصُرِفَ وعُزِلَ (٥) الناظرُ المذكور، ثمَّ تولّى ناظرٌ غيرُه، فهلْ تكونُ الإجارةُ المذكورةُ (٢) صحيحة، أوْ لا تصحُّ (٧) في المستقبل و تبطلُ (٨) في الماضي؟

وهلْ للناظرِ الثاني أنْ يرجعَ علىٰ المستأجرِ بها صرفَهُ الناظرُ الأولُ في زمنِ ولايتِهِ أَوْ لا؟ وهلْ للناظرِ الثاني أنْ ينقضَ ما فعلَهُ الناظرُ الأول؟

أجاب: لا يصحُّ إنشاءُ الإجارةِ في رابعَ عشرَ الشهرِ المذكورِ على الزمانِ الماضي مِنَ الشهرِ المذكور، وتصحُّ (٩) في بقيّةِ السَّنةِ مِنْ حينِ إنشاءِ الإجارة،

⁽١) في (ز): «الآخرة».

⁽٢) في (ت): «وقعت».

⁽٣) في (ز): «رسم».

⁽٤) قوله: «له» ساقط من (ز).

⁽٥) في (ز): «فصرف ثم عزل».

⁽٦) قوله: «المذكورة» ساقط من (ز).

⁽٧) في (ك): «يصح»، وفي (ت): «أو تصح».

⁽A) في (ك): «ويبطل».

⁽٩) في (ك): «ويصح».

وتُنُفَرَّقُ الصفقةُ (١) في ذلكَ علىٰ (٢) المذهبِ المعتمدِ في الفتوىٰ (٣)، ويسقطُ مِنَ المسمّىٰ بنسبةِ ما يقابلُ الماضي باعتبارِ أجرةِ مثلِهِ (١) وأجرةِ مثلِ الذي صحّتْ فيهِ الإجارة.

ويجبُ على المستأجرِ في الماضي المذكورِ أجرةُ المثل، ويثبتُ الخيارُ للمستأجرِ إنْ جهلَ ذلك، ولا خيارَ للجانب الآخر (٥).

[٢٩٦] مسألة: رجلٌ مباشرٌ على رِزْقَةٍ (٢) لمسجدٍ له الكلامُ في إجارتها (٧)، آجَرَها بدونِ أجرةِ المثلِ بقدرٍ لا يُتَسامَحُ به، ثمَّ ظهرَ للمؤجرِ ذلك، فاستأجرَ منهُ المستأجرُ المذكورُ إجارةً ثانيةً بضعفِ الأجرةِ الأولى، فهلْ زيادةُ الأجرةِ الثانيةِ مُثْبِتةٌ أَنَّ الإجارةَ الأولىٰ بدونِ أجرةِ المثل؟ وإذا كانتِ (٨) الإجارةُ الثانيةُ بقريبِ (٩) أجرةِ المثل ولم يرغبُ أحدٌ فيها بأزيد، وتقايلَ المباشرُ والمستأجرُ فيها، هلْ تكونُ الإقالةُ باطلة؟

⁽١) في (ز): «بناءً علىٰ تفريق».

⁽٢) في (ز): «وهو» بدلاً من قوله «في ذلك علىٰ».

⁽٣) قال في «تحفة المحتاج» (٤: ٣٢٤): «ويجري تفريقُ الصفقة في غير البيع أيضاً من العقود والحلول وغيرهما كالشهادة ...».

⁽٤) في (م): «باعتبار المثل».

⁽٥) ذكر الشهاب الرملي هذا الإفتاء مختصراً في «فتاويه» (٣:٣) مستشهداً به.

⁽٦) انظر: «تاج العروس» (٧٥: ٣٣٦).

⁽٧) قوله: «له الكلام في إجارتها» ساقط من (ز). وفي (م): «له الكلام في إجارة».

⁽A) قوله: «الأجرة الثانية ... وإذا كانت» ساقط من (ز).

⁽٩) في (م): «تقريب».

أجاب: لا يكونُ مجرّدُ استئجارِهِ ثانياً مُثْبِتاً لذلك، ولكنْ إذا ظهرَ ذلكَ بإقرارِهِ أوْ ببيّنةٍ شرعيّةٍ فإنهُ يُعْمَلُ بمقتضىٰ ذلك. والإجارةُ الصادرةُ بدونِ أجرةِ المثلِ بها يُسامَحُ (١) بمثلِهِ صحيحة. ولا تصحُّ الإقالةُ الصادرةُ مِنَ المباشِر (٢)؛ لجوازِ أنْ لا يَجِدَ مَنْ يستأجرُ بتلكَ الأجرة، أوْ لا يجدُ مَنْ يستأجرُ ها.

[۲۹۷] مسألة: رجلٌ استأجرَ أرضاً عليها بناءٌ للغير، فهَدمَ المستأجرُ البناءَ المذكورَ وبنى على الأرضِ المذكورة، ولم يستأذنْ مُسْتَحِقّي (٣) البناءِ الذي هدمَه، ثمَّ أرادَ الرجوعَ على المستحقّينَ المذكورينَ بها صرفَهُ على بنائِه، هل (٤) لهُ الرجوعُ عليهم (٥) بذلك؟ وهلِ القولُ قولُه: إنهُ بنى ذلكَ ليرجعَ بهِ على المستحِقين؟

أجاب: ليسَ لهُ الرجوعُ عليهمْ بذلك^(٦)، وليسَ القولُ قولَهُ في ذلك. وإذا ثبتَ أنهُ عَمَّرَ فلَهُ أخذُ آلاتِهِ بالطريقِ الشرعيّ.

[۲۹۸] مسألة: رجلٌ استأجرَ حانوتاً للشهادةِ فيه، وفرشَ الحانوتَ لهُ ورفيقانِ لهُ القاضي بشرطِ ورفيقانِ لهُ الله الحانوتِ المذكور، ثمَّ إنَّ شخصاً كتبَ لهُ القاضي بشرطِ الرضا فلمْ يَرْضَ المواظبونَ (٨) به، فاشتكتْ صِبْيةٌ يَدَّعُونَ أَنَّ لهمْ في الحانوتِ

⁽١) في (ز): «يُتَسامَح».

⁽٢) في (ز): «بين المباشر والمستأجر».

⁽٣) في (ك): «مستحق».

⁽٤) في (ز): «فهل».

⁽٥) قوله: «عليهم» ساقط من (ك) و (م).

⁽٦) قوله: «بذلك» ساقط من (ت).

⁽٧) وفي (ز): «وله رقيقان»، وفي (م): «ورقيقان».

⁽A) في (ز): «فلم يرض الأولون به».

جلوساً، فهلْ للشخصِ أَنْ يجلسَ في الـحانوتِ وعلى حُصرِها بغيرِ رِضا المستأجرِ المواظبِ المالكِ للفراش؟ وإذا جلسَ بهذِهِ الصفةِ يكونُ غيرَ مطيع لوليّ الأمر؟ وهلِ العبرةُ برضا المواظبينَ أمْ غيرِ المواظبينَ إنْ كانَ لهمْ جلوسٌ سابق؟ وما صورةُ شركةِ الأبدان؟

أجاب: ليسَ للشخصِ أنْ يجلسَ في الحانوتِ وعلى حُصِرِها بغيرِ رضا المستأجر، وإذا جلسَ على الوجهِ المذكورِ (١) لا يكونُ مطيعاً لوليِّ الأمر، والعبرةُ برضا المستأجرِ وبقيّةِ الرُّفقة، ولا تصحُّ (٢) شركةُ الأبدان.

[٢٩٩] مسألة: رجلٌ استأجرَ مكاناً موقوفاً على جماعةٍ مدّة، فقالَ ـ وقد بقيّ مِنْ مدّتِهِ بعضُها ـ : (أبرأتُ ذمّةَ مستحقّي ربع المكانِ مِنْ بقيّةِ المدّة)، ولم تقع (٣) إقالة، فهل اللفظُ صالحٌ للإبراءِ في هذهِ الحالةِ أوْ غيرِها؟

وإذا عمّرَ عِمارةً فأذنَ الناظرُ ثمَّ أبراً ذمةَ المستحقّين مِنَ العِمارةِ، هلْ يصحُّ أَمْ لا؛ لكونِ المستحقّينَ لمْ يأذنوا؟ وإذا لمْ يصحَّ هلْ يرجعُ على رَيْعِ المكانِ بما عمّرَ؟

وإذا صرفَ حِكْراً^(٤) عنِ الوقفِ وأبراً المستَحِقّ، ثمَّ ظهرَ أنهُ لم يصرفُ شيئاً، فهلْ يرجعُ عليهِ أوْ علىٰ رَيْعِ الوقفِ أمْ علىٰ مَنِ استأداه؟

⁽١) في (ز): «فعل» بدل قوله «جلس على الوجه المذكور».

⁽٢) في (ك) و(ز): «ولا يصح».

⁽٣) في (ك): «يقع».

⁽٤) الحِكْرُ - بالكُسر -: ما يُجْعَلُ على العقارات ويُحْبَس، مولدة. «تاج العروس» (حكر).

ووقع ذلكَ في ذيلِ مكتوب: أنَّ كلَّا مِنَ المستأجرِ والمستحقّينَ لا يستحقُّ على صاحبِهِ دعوى ولا طلباً، ولا أجرةً ولا إجارةً، ولا عِمارةً ولا مطالبةً بسبَبِها، ولا قابضَ (١) عِهارةٍ ولا مقبوضاً ولا غيرَه.

فإذا تسلّمَ ذلكَ أحدُ المستحقّينَ ووضعَ يدَهُ فهلْ للمستأجِرِ المذكورِ المطالبةُ بها تأخّرَ لهُ مِنْ ذلكَ أمْ لا؟

أجاب: ليسَ هذا اللفظُ صالحاً (٢) للإبراءِ في هذهِ الحالة.

ولا يصحُّ الإبراءُ مِنَ المنفعةِ المذكورةِ مطلقاً، وكذلكَ لا يصحُّ إبراءُ ذمةِ المستحقِّينَ مِنْ شيءٍ لمْ تتعلَّقْ (٣) ذمَّتُهمْ به، وإنها تَعلَّقَ ذلكَ بالناظرِ الآذنِ لجهةِ الموقفِ؛ فإنِ (٤) اتّفقَ أنهُ (٥) تعلَّقَ بالمستحقِّينَ مِنْ جهةِ قَرْضٍ أوْ ما في معناه؛ فإنهُ يصحُّ إبراءُ المستحقِّينَ مِمَّا يتعلَّقُ بذمّتهم.

والذي عمّرَ وأخذَ^(١) الآلةَ إذا ظهرَ ذلكَ بالطريقِ الشرعيِّ فلا^(٧) يرجعُ عليهِ بها ذكرَ أنهُ صرفَهُ وأبراً المستحقّينَ منهُ ثمَّ ظهرَ أنهُ لم يدفَعْه.

⁽١) في (ك) و(م): «فائض».

⁽٢) قوله: «صالحاً» ساقط من (ك).

⁽٣) في (م): «يتعلق».

⁽٤) في (ز): «فإنه».

⁽ه) في (ز): «بأنه».

⁽٦) في (ز): «أخذ».

⁽٧) في (ز): «ولا».

ويُـوًاخَذُ المستأجرُ بها اعترف بهِ مِنْ أنهُ لا يستحقُّ علىٰ مَنْ ذُكِـرَ مِنَ المستحقِّينَ علىٰ الوجهِ المكتوبِ أعلاه (١٠).

[٣٠٠] مسألة: شخصٌ استأجرَ نصفاً ورُبعاً مِنْ بُستانِ مخلّلِ بالأنشاب، وأرضٍ سوادٍ منسوبةٍ (٢) للبُستان، وهوَ لأيتام، فاستولىٰ غاصبٌ على الرُّبعِ الرابعِ معَ بقيّةِ البُستان، وجعلَهُ دشاراً (٣) للخَيْل، وصارَ ماءُ البُستانِ يُسقىٰ بهِ الحَيْل، وتعطّشتِ الأنشابُ وأرضُ البُستانِ وعُدِمَ نفعُه، فهلْ يلزمُ المستأجرَ أجرةٌ أو لا(٤)؟ وهلْ يرجعُ علىٰ الغاصبِ بالغلّةِ والأجرةِ أمْ لا(٥)؟

أجاب: لا يلزمُ المستأجرَ المذكورَ أجرةٌ لِا استولىٰ عليهِ المتعدّي المذكور، والأجرةُ الواجبة (٢) على المتعدّي لأصحاب الأرض، والغلّةُ التي استحقّها المستأجرُ بمقتضىٰ المساقاةِ إنْ كانَ هناكَ مُساقاةٌ (٧) صحيحةٌ لهُ طلبُها مِنَ المتعدّي.

ولا يستحقُّ العاملُ في هذهِ الصورةِ جميعَ المشروطِ (^) مِنَ الثمرةِ معَ

⁽١) قوله: «أعلاه» ساقط من (ز).

⁽٢) في (م): «سوية».

⁽٣) كذا في الأصول الخطية.

⁽٤) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٥) قوله: «أم لا» ساقط من (م).

⁽٦) في (ز): «وإنها تجب الأجرة». وفي (ت): «والأجرة واجبة».

⁽٧) في (ز): «إن كانت مساقاة».

⁽۸) في (ز): «الشروط».

سقوطِ الأجرة؛ لأنَّ في ذلكَ إضراراً (١) عظيماً (٢) بالمالك؛ لأنهُ إنها يوصلُ إلى ما يقابلُ الثمرة التي يستحقُّها العاملُ بإجارة (٣) الأرض، فإذا سقطتِ الأجرةُ أوْ معظمُها وأخذَ العاملُ الثهارَ (٤) التي فيها الألَّفُ (٥) مرّةٍ (٦) في مقابَلَةِ (٧) عملٍ يسيرٍ لا يُصارُ إليه، وصارتِ المساقاةُ والإجارةُ كأنها عقدٌ واحد، وإنْ كانا في الصورةِ عقدين، وقدْ أفتيتُ بمثلِ هذا في تَلَفِ الثارِ أوْ في بعضِها.

[٣٠١] مسألة: رجلٌ استأجرَ أرضاً مَقيلاً ومراحاً سنتَينِ بأجرةٍ معلومة، فشَـمِلَ الماءُ الأرضَ وزَرَعَها المستأجر، فهلِ الإجارةُ صحيحة؟ وما الحكمُ فيها؟

أجاب: نعم، تكونُ الإجارةُ صحيحة، ولصاحبِ الأرضِ أنْ يرجعَ بأجرةِ السمثلِ لعُدولِ المستأجرِ في الانتفاعِ عنِ الذي استأجرَ لهُ^(٨) إلى غيرِهِ عن الذي استأجرَ لهُ^(٩)، وليسَ في نسخةِ الإجارة: (وللزراعةِ

⁽١) في (م): «إضرار»، وفي (ز): «احترازاً».

⁽٢) قوله: «عظيماً» ساقط من (م) و(ت).

⁽٣) في (ز): «بإيجارة».

⁽٤) في (ز): «الثمرة».

⁽٥) في (ت): «آلاف».

⁽٦) قوله: «الألف مرة» ساقط من (ز).

⁽٧) في (ت): «مقاتلة».

⁽٨) في (ز): «استأجره».

⁽٩) اعتمد هذا الجواب لعين هذه المسألة الشهابُ الرملي في «حواشيه على أسنى المطالب» (٢: ٤٢١) من غير عزو ذلك للبُلْقِيني.

إِنْ أمكنَ)(١)، فمِنْ ذلكَ صحّب (٢) الإجارة.

[٣٠٢] مسألة: شخصٌ استأجرَ أرضاً للزراعةِ فغرسَها سَنْطاً (٣)،

(١) في (ز): «وليس في نسخة الإجارة تعرّض لقوله: وللزراعة إن أمكن».

قلتُ: أفاد الإمام التقيُّ السُّبْكي في «فتاويه» (١: ٤٣٩-٤٣٠) بخصوص ما يُكْتَب في صيغ الإجارة وهو: (لينتفع المستأجر بذلك مقيلاً ومراحاً وللزراعة إن أمكن) أن: «هذه العبارة جَرَت عادةُ العراقيين من الورّاقين يكتبونها حِيلةً؛ لتصحيح الإجارة قبل الرّي، وأخبرني ابنُ الرفعة: أن القاضيَ تاجَ الدين بنَ بنت الأَعَزِّ عَلَّمها لهم، وقد فكَرْتُ في هذه العبارة - مع علمي: بأن القاضيَ تاجَ الدين متضلِّعٌ بفقه وعلوم متعددة مجموعة إلى دين متين وصلابة في الدين، وهو وولداه شامةُ القضاة الذين ولوا الديار المصرية رحمهم الله وجزاهم عن أنفسهم خيراً ودينهم والذي استقرَّ عليه رأيي في هذه الإجارة أنها باطلة».

ثمَّ بيَّن طريقَ تصحيح هذه الجملة، وذلك بأن يُقال: (لينتفعَ المستأجرُ بذلك فيها شاء مقيلاً ومراحاً وللزراعة إن أمكن) والله والله عنه والله على الله والله و

وسُئل الوليُّ العراقي كما في «فتاويه» (ص٢٥٤) عن هذه الصيغة للإجارة التي ذكرها السبكي أولاً فأجاب ببطلان الإجارة، من جهة: ما فيه من التعليق، وأيضاً لأنه لم يعيِّن القدر الذي للإقالة والإراحة والقدر الذي للزراعة إن أمكن. ثم نقل عن «الأم» في باب المزارعة ما يقتضى صحة الإجارة في ذلك.

وفي «حاشية القليوبي على شرح المحلِّي» (٣: ٧١) ما نصه: «ولو آجرها مقيلاً ومراحاً أو عَمَّم كقوله: (لتنتفع بها شئت)؛ صح، وينتفع فيها بها اعتيد ولو بالزراعة لا بغرس وبناء. فإن قال: مقيلاً ومراحاً وللزراعة إن أمكن؛ صَحَّ إن أراد التعميم أو بَيَّنَ ما لكلِّ واحدةٍ من ذلك، وإلا بطل».

(٢) في (ز): «فلذلك قلنا بصحة».

(٣) هو: قَرْظٌ يَنْبُت في الصعيد وهو حطَبُهم. «لسان العرب» (س ن ط).

وانقضتِ المدّةُ واستأجرَها غيرُه، فأرادَ الغارسُ قَطْعَهُ فمنعَهُ المؤجر، فهلْ لهُ ذلك؟ وهلْ يكونُ السَّنْطُ مِلكَ المستأجرِ وعليهِ الأجرةُ أمْ للمُؤجر؟ وإذا كانَ للمستأجر، فمِنْ أيِّ وقتٍ تلزمُهُ الأجرة؛ مِنْ وقتِ انقضاءِ المدّة، أمْ مِنْ حينِ الغراس^(۱)؟

أجاب: ليسَ لمالكِ الأرضِ أَنْ يمنعَ صاحبَ السَّنْطِ مِنْ أَخِذِ سَنْطِهِ الذي غرسَ أصولَهُ المملوكةَ للغارسِ المذكور (٢)، وعليهِ الأجرةُ لمالكِ الأرض، ويلزمُهُ أجرةُ المثلِ مِنْ حينِ تعدّىٰ بالغرسِ موضعَ الزرع.

[٣٠٣] مسألة: شخصٌ استأجرَ أرضاً نصفَ بستان، وهوَ كلَّهُ سبعةُ أفدنة (٣)، بمبلغ ثلاثةِ آلافِ درهم نُقْرة وخمسِ مئةِ درهم مدَّة سنين، ثمَّ ساقى (٤) على ما فيهِ مِمّا تجوزُ المساقاةُ عليهِ بجزءٍ مِنَ الثمرة، فعمل (٥) في البستان، ثمَّ حَصَلَ للأشجارِ فيهِ آفةٌ سهاويةٌ ضَعُفتْ ويَيسَتْ ولمْ تحملُ ما يُنتَفَعُ به، فهل يجوزُ لهُ فسخُ العقدِ أوْ لا(٢)؟ وإذا جازَ لهُ الفَسْخُ وفَسَخ، فهلْ يلزمُهُ الأجرةُ كلُها وهوَ لمْ يبذها (٧) إلا في مقابلةِ الثمرةِ بتقديرِ وجودِها وقدْ فاتت؟

⁽١) في (ز): «من حين الغراس أو من حين انقضاء المدة».

⁽٢) قوله: «المذكور» ساقط من (ز).

⁽٣) في (ت): «وهو سبعة أفدنة».

⁽٤) في (ز): «تساقى».

⁽٥) في (ز): «ثم عمل».

⁽٦) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٧) في (ت): «ولم يبذلها».

أجاب: نعم، يجوزُ لهُ ذلك، ولا يلزمُهُ الأجرةُ المُسَاّةُ التي جُعِل فيها ثمنُ الثمرةِ بتقديرِ وجودِها، وإنْ كانَ استولىٰ علىٰ شيءٍ مِنَ الأرضِ فإنهُ يلزمُهُ أجرتُهُ خاصّةً بنسبةِ التوزيع علىٰ الأرض (١).

وهذه المسألة مُعضلة، وقد وقعت مرّاتٍ وأفتيت فيها بذلك، وهو نظرٌ دقيقٌ فقهيٌّ يظهرُ مِنْ صحّةِ المساقاةِ على بستانِ اليتيمِ والوقف؛ فإنها (٢) إنها تصحُّ (٣) إذا جُعِلَ المجموعُ كعقدٍ واحد، فإنّا لوْ جعلنا الأجرة في مقابلةِ الأرض، والأرضُ تساوي ثلاثة آلافٍ (٤) مثلاً، فيأخذُ العاملُ الثهارَ التي حصلتُ لهُ في مقابلةِ عملِه، وعملُهُ يساوي مئة درهم مثلاً، فيأخذُ ما يساوي ثلاثة آلافٍ في مقابلةِ مئة أنه وقضيةُ (٦) تصحيح ذلكَ شاهدٌ لما قرّرناه، والله أعلم.

[٣٠٤] مسألة: الأرضُ التي تُسْتَأْجَرُ مِنَ الأراضي (٧) الخراجيّةِ للغراسِ أو البناءِ (٨) ويُغْرَسُ فيها ثمَّ يُباعُ الغراسُ (٩) مِنْ غيرِ شرطِ قطعِهِ ولا قلعِه،

⁽١) خالفه الشهابُ الرملي في «حواشي أسنى المطالب» (٢: ٤٢١) فقد نقل نصَّ هذه المسألة اعتمد فيها لزوم الأجرة كلها، مصرِّحاً بمخالفة البُلْقيني فيها أفتىٰ به.

⁽٢) في (م) و(ت): «فإنهما».

⁽٣) في (م) و (ت): «يصح».

⁽٤) في (ك) و (م): «ثلاثة مئة».

⁽٥) قوله «فيأخذُ ما يساوي ثلاثةَ آلافٍ في مقابلةِ مئة» ساقط من (م).

⁽٦) في (ت): «و قبضه».

⁽٧) في (ت): «الأرضي».

⁽A) في (ت): «أو للبناء».

⁽٩) قوله: «أو البناء ويُغْرَسُ فيها ثمَّ يُباعُ الغراس» ساقط من (ز).

والمشتري يُعطِي الأجرةَ التي كان البائعُ يعطيها، فهلْ يصحُّ البيعُ وتبقىٰ بالأجرة (١٠؟

وهلْ حُكمُ الأرضِ الخراجيّةِ حكمُ الأرضِ الموقوفة؛ فتُستأجرُ (٢) للبناءِ والغراس، ويبقىٰ (٣) فيها ذلكَ بالأجرةِ أم لا (٤)؟

أجاب: نعم، يصحُّ البيعُ ويبقىٰ الغراسُ بأجرةِ المثلِ على المشتري حيثُ لم يكنْ هناكَ إجارةٌ صحيحةٌ تَلْزَمُ (٥) المشتري.

وأراضي بيتِ المالِ حكمُها كحكمِ الأرضِ الموقوفةِ ما لم تُقطَع (٢)، فإنْ أُقطِعَتْ بحيثُ صارَ المُقطعُ متصرّفاً فيها على ما يقتضيهِ رأيهُ فلا تكونُ كالأرضِ الموقوفة، بل للمقطع طلبُ القَلْع، وعليهِ ضمانُ أَرْشِ النقصِ إلا إذا كانَ هناكَ إجارةٌ صحيحة، فليسَ للمقطع حينئذٍ ما دامتِ الإجارةُ قائمة، وكذلكَ ليسَ لهُ القلعُ إذا أقطعَهُ السلطانُ المرتبُ خاصّة.

[٣٠٥] مسألة: شخصٌ استأجر أرضاً سواداً (٧) مِساحَتُها خمسةٌ وعشرونَ فدّاناً بأجرةٍ معيّنةٍ للدّةِ سنةٍ للزراعة، ثمَّ إنها مُسِحَتْ بالقصبِ فوُجِدتْ عشرينَ

⁽١) في (ز): «الأجرة»، وتكرر فيها قوله «وتبقى».

⁽٢) في (ز): «تستأجر».

⁽٣) في (ك) و (م): «يبقى».

⁽٤) قوله: «أم لا» ساقط من (م) و(ز).

⁽٥) في (م): «يلزم».

⁽٦) في (ك): «يقطع».

⁽٧) في (م): «سواد».

فدّاناً فقط، وقدِ انقضتْ مدّةُ الإجارة، وصارَ المستأجرُ يُعطي على جاري مدّةِ الإجارة، فها^(١) يلزمُهُ عنْ مدّةِ الإجارةِ وما^(٢) بعدَها؟

أجاب: يُحطُّ عنه في السنة الأولى التي فيها الإجارة الصحيحة الأرش، وهو ما بينَ أجرة الكاملِ والناقص، فيُسْقَطُ نسبة الأُجْرتينِ (٣) مِنَ المسمّى، فإذا كانتْ أجرة المثلِ عنِ الكاملِ ألف درهم مثلاً، وأجرة الناقصِ أربعة أخماسِ الألفِ فيسقطُ مِنَ المسمّىٰ في الإجارة الصحيحة خمسة، ولا يلزمُ المستأجرَ في السنينِ التي بعدَ المدّة إلا أجرة المثل عنْ عشرينَ فدّاناً.

[٣٠٦] مسألة: كثيراً ما يقعُ في الفتاوى السؤالُ عنْ إجارةِ الإقطاع، وفي «فتاوى النووي»: «إنها تصحّ؛ لأنهُ مستحقٌّ لمنفعتِها، ولا يمنعُ مِنْ ذلكَ كونُها معرّضةً لأنْ يستردَّها السلطانُ منه (٤)، كما يجوزُ للزوجةِ أنْ تؤجّرَ الأرضَ المُصْدَقةَ قبلَ الدخولِ وإنْ كانتْ معرّضةً لأنْ يَستردّها الزوجُ لانفساخ النكاح»(٥).

كذا قال؛ وهو مُشْكِل، وليسَ كإجارةِ الزوجةِ الأرضَ التي هيَ صداقُها؛ لأنَّ الجنديَّ ليسَ بمالكِ الأرضَ التي أقطعَهُ السلطانُ بخلافِ الزوجة، فإنها

⁽١) في (ز): «ولم».

⁽٢) في (ز): «و لما».

⁽٣) في (ز): «نسبة الأرش».

⁽٤) لموته أو غيره كما في «فتاوىٰ الإمام النووي» (ص٢٥٢).

⁽٥) «فتاوي الإمام النووي» (ص٢٥٢).

مَلَكتِ الأرضَ بعقدِ النكاح، فإذا آجَرَتها تصحّ؛ لأنها آجَرَتْ (١) ما هوَ مِلكُها، فهوَ كما لو وهبَ الأصلُ الفرع، فإنهُ يجوزُ للفرعِ أنْ يؤجرَ الموهوب؛ لأنهُ مِلكُهُ وإنْ كانَ معرّضاً لرجوعِ الأصلِ فيه.

وأمّا الجنديُّ فإنهُ لا يملكُ الأرضَ المُقْطَعة، بلْ هوَ كالمُتْحَجِّر، فهوَ أحقُّ بالمُقْطَعِ مِنْ غيرِه، ولا يملكُ الرقبة، والظاهرُ أنهُ لا يملكُ المنافعَ أيضاً، فلا يملكُ إيرادَ العقدِ عليها، فغايتُهُ (٢) أنهُ كالمُتحجِّر.

فإنْ قلنا بالوجهِ الضعيفِ في صحّةِ بيعِ المتحجِّر صحّتْ إجارةُ الإقطاع؛ لأنَّ الإجارةَ بيع، وإنْ قلنا بالصحيحِ إنهُ لا يصحُّ^(٣)، فالذي يظهرُ هنا أنهُ لا تصحُّ^(٤)إجارةُ الإقطاعِ ولا سِيَّا في هذهِ الأزمانِ لعدمِ استقرارِ الإقطاعات، بلْ غالبُ المُقْطَعِينَ لا يستغلُّ الإقطاع، بلْ يخرجُ لهُ فيهِ محاسبة؟

أجاب: تصحُّ^(٥) إجارةُ الإقطاع^(١)، وهوَ الذي أفتينا^(٧) به، وعليهِ العملُ في الأعصار والأمصار.

⁽١) في (ك): «أجارت».

⁽٢) في (ز): «فغاربه».

⁽٣) قوله: «إنه لا يصح» ساقط من (ت).

⁽٤) في (ك) و (ز): «لا يصح».

⁽ه) في (ك): «يصحّ».

⁽٦) للشهاب ابن حجر جوابٌ مبسوط في هذه المسألة تكلَّم فيه على جواب الإمام النووي المذكور في السؤال هنا وعلى غيره، وحاصلُ جوابه: أنه تصتُّ إجارة الإقطاع. انظر: «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٣: ١٨٩ -١٩٧).

⁽٧) في (ز): «نفتى».

والدليلُ عليه: أنَّ المُقْطَعَ مالكٌ للمنفعة، ومِلْكُهُ أقوىٰ مِنَ المستأجر؛ بدليل: أنهُ لوْ غَصَبَ غاصبٌ الأرضَ المُقْطَعة كانتِ الأجرةُ التي عليهِ للمُقْطَع، لا تَوَقُّفَ في ذلك. ودليلُه: أنَّ إقطاعَهُ لا ينفسخ، بخلافِ إجارة (١) المستأجِر؛ فإنها تنفسخُ في كلِّ مدّة (٢) تمضي مع وجودِ الغصبِ على المذهب (٣).

ولوْ غَصَبَ غاصبٌ العينَ المستأجرةَ (٤) ومضتْ مدّةٌ وهيَ تحتَ يدِهِ لمْ تكنِ الأجرةُ المستحقّةُ على الغاصبِ للمستأجرِ على المذهب، بل هي لصاحبِ العين (٥).

وإذا كانَ ملكُ المَقطعِ للمنفعةِ (٦) أقوىٰ مِنْ ملكِ المستأجِرِ بالنسبةِ إلىٰ ما ذكرناهُ (٧) والمستأجرُ (٨) يؤجرُ، فللمُقْطَع (٩) أنْ يؤجر.

⁽١) في (ز): «أجرة».

⁽٢) «في كلّ مدّة» تكررت في (ز).

⁽٣) انظر في هذا: «روضة الطالبين» (٥: ٢٤٢ - ٢٤٣) و «أسنى المطالب» (٢: ٢٦١).

⁽٤) في (ز): «المؤجرة».

⁽٥) قال في «روضة الطالبين» (٥: ٣٤٣): «للمؤجر مخاصمةُ مَن غَصب المستأجرةَ أو سرقها، وليس للمستأجر المخاصمةُ على الأصح المنصوص كالمودَع والمستعير». وقال في «أسنى المطالب» (٢: ٣٦١): «(وليس للمستأجر والمرتهن مخاصمةُ الغاصب) إذ لا ملكَ لهما ولا نيابة (كالمستعير والمودع)».

⁽٦) في (ت): «المنفعة».

⁽٧) في (ز): «ذكرنا».

⁽٨) في (ز): «وللمستأجر».

⁽٩) في (ز): «وللمقطع».

وأمّا أنهُ بصددِ أن يُخْرِجَ السلطانُ عنهُ الإقطاعَ (١)؛ فهذا لا يمنعُ صحّةَ الإجارة، وهذا كما يقولُ (٢): المُوصَىٰ لهُ بالمنفعةِ مدّةَ حياتِهِ يملكُ المنافعَ ويؤجرُ، وإنْ كانَ بصددِ أنْ يموتَ فينتهي (٣) حقُّهُ وتنفسخُ إجارتُه (٤).

فإنْ قيل: ففي «الروضةِ» تَبعاً «للشرحِ» في (الوصيةِ بالمنافع): «لوْ قال:

لكن يستثنى من ذلك مسائل قال في «تحفة المحتاج» (٦: ١٨٨): «واستثنى مسائل: بعضُها الانفساخُ فيه؛ لكونه موردَ العقد لا لأنه عاقد، كموت الأجير المعين.

وبعضُها الانفساخُ فيه لغير الموت، كأن آجرَ من أوصيٰ له بمنفعة دار حياته، فانفساخُها بموته إنها هو لفوات شرط الموصي، ولو لم يقل بمنافعه وإنها قال: بأن ينتفع امتنع عليه الإيجار؛ لأنه لم يملكه المنفعة وإنها أباح له أن ينتفع كها يأتي. وكأن آجَرَ المقطَعُ كها أفتىٰ به المصنف، ومراده المقطعُ للانتفاع لا للتملك.

وبعضُها مبنيٌّ علىٰ مرجوح».

نَبَّهتُ على ذلك مع طوله؛ لما فيه من توضيح لعدة أجوبةٍ تأتي؛ فيها تارة الحكمُ بعدم الانفساخ بالموت، وتارة الحكمُ بالانفساخ به، فليتنبه.

⁽١) قوله: «والمستأجرُ يؤجرُ ...السلطانُ عنهُ الإقطاع» ساقط من (م).

⁽٢) في (م): «كما قال». والتقدير: كما يقول القائل. والمرادُ تنظير مسألة المقطَع بمسألة الموصىٰ له في الحكم المذكور.

⁽٣) في (ز): «وينتهي».

⁽٤) اعلم أن الإجارة _ كما قال في «روضة الطالبين» (٥: ٢٤٥) _ لا تنفسخ بموت المتعاقدين، بل إن مات المستأجرُ قام وارثُه في استيفاء المنفعة مقامه، وإن مات المؤجرُ تُرِكَ المالُ عند المستأجر إلى انقضاء مدة الإجارة. قال الخطيب في «مغني المحتاج» (٢: ٣٥٦): لأن الإجارة عقد لازم فلا تنفسخ بالموت كالبيع.

أوصيتُ لكَ بمنافعِهِ حياتَك، فهوَ إباحةٌ وليسَ بتمليك، فليسَ لهُ الإجارة، وفي الإعارة (١) وجهان (٢).

قلنا: هذا الذي ذكرَهُ في «الروضةِ» تَبَعاً «للشرحِ» اتّبعا فيه البَغَويّ، وهوَ غيرُ مُعْتَمَدٍ لِما سنبيّنُه.

والمعتمدُ في ذلكَ: أنَّ لهُ الإجارة، وقدْ ذكرَ الرافعيُّ في (كتابِ الإجارةِ) الجزمَ بخلافِ ذلكَ فقال: «ولوْ أوصىٰ بمنفعةِ دارِهِ لزيدٍ مدَّةَ عُمُرِ زيدٍ فقبلَ الوصيةَ وآجَرَها (٣) ثمَّ ماتَ في أثنائِها انفسختِ الإجارةُ لانتهاءِ حقّهِ بموتِه» (٤).

وقدْ ذَكرَ في «الروضة» هذا الفرع، فأسقطَ منهُ ذِكْرَ المنفعةِ فقال: «ولوْ أوصىٰ (٥) بدارِهِ لزيدٍ مدّةَ عُمُرِ زيدٍ فقبِلَ الوصيّةَ وآجَرَها ثمَّ ماتَ في خلالهِا انفسختِ الإجارةُ لانتهاءِ حقّهِ بموتِه»(٦).

وما ذكرهُ في «الروضةِ» مخالفٌ للتصوير (٧) الذي ذكرَهُ الرافعيّ.

ثمَّ الحكمُ الذي قالَهُ في التصويرِ الذي صوّرَهُ ليسَ بمعتمد، فإنَّ هذا

⁽١) في (ز): «العاريَّة».

⁽۲) «العزيز شرح الوجيز» (۷: ۱۱۰) و «روضة الطالبين» (٦: ١٨٧).

⁽٣) في (ز): «وأجازها».

⁽٤) «العزيز شرح الوجيز» (٦: ١٧٤).

⁽٥) في (ز): «فقال له أوصيل».

⁽٦) «روضة الطالبين» (٥: ٢٤٥).

⁽٧) في (ت): «يخالف التصوير».

وصيةٌ بالعُمْرَىٰ، فإذا ماتَ المُوصِي وقَبِلَ المُوصَىٰ لهُ الوصيّةَ فقدْ تملّكها بعدَ موتِهِ المُوصَىٰ لهُ على المذهبِ الجديد، فلا يستقيمُ أنْ يُقالَ: تنفسخُ الإجارةُ لانتهاءِ حقّهِ بموتِه؛ لأنّ (١) حقّهُ لمْ ينتهِ بموتِه، وظهرَ أنّ الذي في الرافعيِّ هوَ المعتمد.

والرافعيُّ أخذَ هذا الفرعَ مِنْ "تهذيبِ البغويِّ" فيما أظنُّ على ما نَبَّهتُ عليهِ في «الفوائدِ المحضةِ على الرافعيِّ والروضة»، وهو موجودٌ في "تعليقِ القاضي الحسينِ^(۲)» في الإجارةِ على الصواب، وأخذَ ذلكَ^(۳) الذي ذكرَهُ في الوصيةِ مِنْ "تهذيبِ البغويِّ" كما تقدم، وكتبَ في كلِّ موضعٍ ما وجدَهُ ولمُ يستحضِرِ الآخر.

والبغويُّ وَهِمَ في صورةِ الفرعِ الذي ذكرَهُ في الوصية، وصورتُهُ في «تعليقِ القاضي حسين»: «أوصىٰ بأنْ يخدمَهُ عبد، فالوصيّةُ صحيحة، ولهُ أنْ يستخدمَ العبد، ولكنْ ليسَ لهُ أنْ يؤاجِرَه، وهلْ لهُ الإعارةُ أمْ لا؟ علىٰ وجهَين؛ بناءً علىٰ أنَّ المنفعةَ هلْ تُعتبر ولوْ ماتَ لا يقومُ وارثُهُ مقامَهُ لأنهُ خصّهُ به، وأباحَ لهُ الاستيفاءَ وما ملكهُ (٤) حتىٰ يورَثَ عنه». انتهىٰ كلامُ القاضي حسين.

⁽١) في (ت): «فإنّ».

⁽٢) في (ت): «حسين».

⁽٣) قوله: «ذلك» ساقط من (م).

⁽٤) في (م): «الاستيفاء ومالكه».

والصوابُ الجزمُ بجوازِ الإجارةِ الصادرةِ مِنَ المُوصَىٰ لهُ بالمنفعةِ مدّةَ حياتِه؛ لأنهُ بعدَ موتِ المُوصِي وبعدَ قَبُولهِ الوصيةَ بعدَ الموتِ لزمتِ الوصيةُ في حقّه، وليسَ للوارثِ أنْ يرجعَ في ذلكَ أبداً، والقولُ بأنها إباحةٌ لا يجوزُ الرجوعُ فيها؛ لا معنىٰ له.

ولأنَّ الرقبة المُوصَىٰ بمنفعتِها لزيدٍ حياتَهُ تُحسبُ قيمتُها مِنَ الشُّلُثِ قطعاً، ولا يمكنُ أَنْ يأتيَ فيها ما ذُكِرَ مِنَ الحُلافِ فيها إذا أوصىٰ لهُ بمنفعتِهِ أبداً وأطلق؛ لأنَّ هناكَ _ على الرأي (١) الثاني المقابلِ للمُعْتَمَدِ _ يُقَوَّمُ بالمنفعةِ ثمَّ مسلوبها، وهذا لا يمكنُ في المُوصىٰ بمنفعتِهِ لزيدٍ مدَّةَ حياةِ زيد؛ لأنهُ إذا ماتَ زيدٌ تعودُ المنفعةُ لوارثِ المُوصىٰ.

وإذا كانَ كذلكَ تعيّنَ هنا حُسْبانُ قيمةِ الرقبةِ قطعاً، حتى لوْ غَصبَ غاصبٌ العينَ المذكورة؛ فإنَّ الأجرة عليهِ تكونُ للمُوصىٰ لهُ جزماً، ولا يتخرّجُ (٢) على الخلافِ فيما إذا أوصىٰ لهُ بمنفعتِهِ أبداً أوْ أَطلق (٣)؛ لأنَّ ذلكَ الخلافَ مبنيٌّ على كيفيةِ الاحتساب؛ فإنْ قلنا: تحسبُ كلُّ القيمةِ مِنَ الثُّلُث؛ فالأجرةُ (٤) للمُوصىٰ لهُ أيضاً، فالأجرةُ (١) للمُوصىٰ لهُ أيضاً، وإلا فوجهان؛ الصحيحُ: أنها للمُوصىٰ لهُ أيضاً، وهذا لا يأتى هنا لما قدّمناه.

⁽١) قوله: «الرأي» ساقط من (ت).

⁽٢) في (ت): «ولا يُخَرَّج».

⁽٣) في (ت): «وأطلق».

⁽٤) في (ز): «بالأجرة».

⁽٥) قوله: «الموصى» ساقط من (ز).

وظهرَ بذلكَ: أنَّ الإجارةَ الصادرةَ مِنَ المُوصَىٰ لهُ بالمنفعةِ حياةَ المُوصَىٰ لهُ محيحةٌ قطعاً، وأنها(١) تنفسخُ بموتِه، فكذلكَ إجارةُ الإقطاعِ تصتُّ وتنفسخُ (٢) بخروجِ الإقطاعِ عنه.

فإنْ قيل: المُوصىٰ له ـ على الوجهِ المذكور ـ مَلَكَ المنفعةَ مِلكاً لازماً ليسَ لأحدٍ إخراجُهُ عنه بخلافِ المُقْطَع.

قلنا: والمُقْطَعُ مَلَكَ المنفعة، واللزومُ وعدمُ لا يمنعُ صحّةَ الإجارة.

وتبيّنَ (٣) لكَ أنَّ الذي في «تهذيبِ البغويِّ (٤)» في الوصيّةِ - واتّبعَهُ الرافعيُّ عليهِ وصاحبُ «الروضةِ» - وَهم.

ومِمّا يَقْرُبُ مِمّا (٥) نحنُ فيه: أنَّ إجارةَ البطنِ الأولِ صحيحة، وصورَتُها: أنَّ يقولَ الواقف: (إنَّ لكلِّ بطنِ أنْ يؤجِّرَ نصيبَه، وإذا ماتَ المؤجِّرُ انفسختِ الإجارة). وكذلكَ (٦) إجارةُ الإقطاع.

فإنْ قيل: هلّا أجبتمْ عنْ ذلكَ: بأنَّ إقطاعَ السلطانِ على الوجهِ المُتعارَفِ يقتضى الإذنَ في الإجارة؟

⁽١) في (ت): «لأنها».

⁽٢) قوله: «وتنفسخ» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ز): «وقد تبين».

⁽٤) في (ز) و(ت): «التهذيب للبغوي».

⁽٥) في (ت): «ما».

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ز): «كذلك».

قلنا: لوْ كَانَ كَذَلْكَ لَمَ انفسختْ بخروجِ الإقطاعِ عنه؛ لأنهُ (١) آجَرَ بإذنِ السلطان، ولتوقَّفَتِ الإجارةُ على صدورِها بأجرةِ المثلِ أوْ بها دونَ ذلكَ بها يُتَسامَحُ بمثلِه، كإجارةِ (٢) أراضي (٣) بيتِ المال.

ويمكنُ أَنْ يُـقال: إِنَّ السلطانَ أقطعَه، وتَضَمَّنَ هذَا الإذنَ لهُ بأَنْ يُوجرَ عنْ نفسِهِ الإذنَ المطلق، فأشبَهَ إجارةَ البطنِ الأولِ الذينَ جعلَ لهمْ أَنْ يُوجروا ما يتعلَّقُ بهم، ولهذا لا يُراعى في إجارتِهمْ ما يُراعى في إجارةِ الناظرِ على الوقف.

ولوْ شَرَطَ الواقفُ: أنَّ لهُ أنْ يُخْرِجَ مَنْ شاءَ عنِ الاستحقاقِ وحُكِمَ بصحّةِ ذلكَ فآجَرَ بعضُ المستحقّينَ نصيبَهُ بمقتضى ما شُرِطَ له؛ فإنهُ يصحّ، ولهُ إخراجُ الاستحقاقِ عنه، فإذا أخرجَهُ عنهُ انفسختِ الإجارة، فهذا نظيرُ إجارةِ الإقطاع.

ولوْ وقفَ على الفقراءِ المخصوصينَ مثلاً وأذنَ لهمْ في الإجارة، فآجَرَ الفقيرُ ثمَّ غَنِي؛ فإنهُ تنفسخُ إجارتُه.

وقدْ ذكرنا في ذلكَ ما يقطعُ النزاع، والحمد لله أولاً وآخِراً.

[٣٠٧] مسألة: شخصٌ آجَرَ أرضاً إقطاعيّة لشخص مدّة إجارتِه،

⁽١) في (م): «لا».

⁽٢) قوله: «كإجارة» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ت): «كأراضي».

واعترفَ المستأجرُ بأنها(۱) تحتَ يدِهِ قبلَ صدورِ الإجارة، ثمَّ تُوفِي المستأجِرُ المذكورُ قبلَ أوانِ الزرع، فاستولى شخصٌ وزرعَ الأرضَ عدواناً، فهلْ تَجِلُ (۲) الأجرةُ بموتِه، أوْ ينتقلُ (٤) للورثةِ الأجرةُ بموتِه، أوْ ينتقلُ (٤) للورثةِ الاستحقاقُ فيه (٥)؟ وهلْ يطالبُ الآجِرُ (٦) الورثةَ أو الذي تعدّىٰ وزرع؟ وإنْ طالبَ الورثةَ فهلْ يرجعونَ علىٰ المتعدّى؟

أجاب: نعم، تَحِلُّ الأجرةُ الـمؤجّلة (٧)، ولا تنفسخُ الإجارةُ بموتِ المستأجر. وهذا كلُّه (٨) قبلَ أنْ يضعَ المُتَعدّي يدَهُ على الأرض، فإذا وضعَ

⁽١) في (ز): «أنها».

⁽٢) من الحلول.

⁽٣) في (ز): «أو تنفسخ».

⁽٤) في (م): «تنتقل».

⁽٥) في (ز): «ينتقل الاستحقاق للورثة فيه».

⁽٦) في (ز): «المؤجر».

⁽٧) أي: فيأخذها المؤجر من تركته. قاله الشرواني في «حاشيته على تحفة المحتاج» (٢: ٢٠٠). وقد اعتمد القولَ بحلول الأجرة المؤجلة بالموت الشهابُ ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ١٢١) فقال بعد كلام: «ويؤخذ مما تقرَّر في الحلول به _ أي: الموت _ : أن مَن استأجر محلاً بأجرة مؤجلة ومات قبل حلولها وقبل استيفاء المنفعة؛ حَلَّت بالموت كما أفتى به شيخُ الإسلام الشرفُ المناوي، وأما إفتاءُ الشارح بعدم حلولها؛ نظراً إلى أنه هنا لم يستوفِ المقابلَ بخلاف بقية صور الحلول بالموت؛ فمردودُ: بها تقرر أن سببَ الحلول بالموت خرابُ الذمة، وهو موجود هنا. وبقول البُلْقِيني: تحلُّ الديونُ المؤجلةُ بموت المدين ... وفي «فتاوى البلقيني» ما يصرح بذلك، وسأذكره آخر الإجارة». انظره آخر الإجارة من «تحفة المحتاج» (٢: ٢٠٠). في (ز): «وهذا محلّه».

المُتعدّي يدهُ على الأرضِ^(۱) فكلُّ زمانٍ يمضي تنفسخُ فيهِ الإجارة، ويرتفعُ الحُلولُ الذي وقعَ بموتِ المستأجر؛ لأنَّ ذلكَ^(۲) إنها يكونُ لوْ بقيتِ^(۳) الإجارةُ على حالها.

وإذا مضتِ المدّةُ ويدُ المُتعدّي قائمةٌ فقدِ انفسختِ الإجارةُ في الجميعِ وارتفعَ الحُلولُ المذكور، وإنْ كانَ المُقْطَعُ أَخذَ شيئاً مِنْ تركةِ الميتِ وجبَ ردُّهُ على الورثة. وهذه (٤) مسألةٌ (٥) نفيسةٌ لم تقعْ لي قطّ. ويستحقُّ المُقْطَعُ أجرةَ المثلِ على المُتعدّي بالوضع، وليسَ للورثةِ تعلُّقٌ بالمُتعدِّي (٢)(٧).

[٣٠٨] مسألة: شخصٌ استأجرَ أرضاً للغراس، فغرسَ أشجاراً ثمَّ باعَ حصّةً مِنَ الأشجارِ مَشاعاً، ثمَّ ماتَ المُشتري، فهلْ للبائعِ أَنْ يُجبرَ الوارثَ على قلعِ الأشجار (٨)، أوْ تبقىٰ بأجرةٍ قهراً؟

⁽١) في (ز): «وأما بعد أن تنفسخ».

⁽٢) في (ت): «ذاك».

⁽٣) في (ز): «ثبتت».

⁽٤) في (ز): «وهذا».

⁽٥) في (م): «المسألة».

⁽٦) في (ز): «عليٰ المتعدّي».

⁽٧) نقل الشهابُ الرمليُّ هذا السؤالَ وجوابَه جميعَه في أثناءِ فتوىٰ له شبيهةٍ بها سُئل عنه البُلْقِيني، مُقِرَّا لَجوابه. انظر: «فتاوى الشهاب الرملي» المطبوعة بهامش «الفتاوى الفقهية الكبرى» للشهاب ابن حجر الهيتمي (٢: ٢٧٣-٢٧٣). كما نقله الشهابُ ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٢: ٢٠٠) وأيَّده.

⁽٨) في (ز): «علىٰ قلع الوارث».

أجاب: أمّا(١) الإبقاءُ بأجرةٍ (٢) فإنهُ الذي جرى بهِ العملُ، وهوَ الأرجح. وليسَ هذا كما إذا(٣) اشترى الأشجارَ مِنْ مالكِ الأرضِ وأطلق؛ فإنهُ لا يملكُ الغرسَ ولكنْ يستحقُّ الإبقاءَ بغيرِ أجرةٍ تنزيلاً للمشتري منزلةَ البائع.

وهاهنا^(٤) إذا نزّلنا المشتري منزلة البائع فالبائعُ يقومُ بالأجرةِ المسمّاةِ إذا كانتْ إجارتُهُ باقيةً، فيقومُ لهُ المُشترى منهُ^(٥) بأجرةِ المثل.

وذكرَ في «المطلبِ» هذهِ المسألة (٢) وقال: إنها مِمّا (٧) تعمُّ بها البلوى، وإنهُ لم يقفْ فيها على نقل، ومالَ إلى أنَّ المشتري لا أجرةَ عليهِ مدَّةَ بقاءِ إجارةِ (٨) البائع؛ تنزيلاً لهُ منزلةَ (٩) مالكِ الأرضِ في ذلكَ (١٠) القدرِ الذي هوَ في إجارتِه، والأرجحُ عندنا ما قدّمناه.

ولو انفسختْ إجارةُ (١١) البائعِ قبلَ انقضاءِ مدَّتِهِ فالأجرةُ على الأرجحِ

⁽١) في (ز): «إنّ».

⁽٢) في (ز) و (ت): «بالأجرة».

⁽٣) قوله: «إذا» ساقط من (ز).

⁽٤) في (م): «هاهنا».

⁽٥) في (ز): «بيمينه».

⁽٦) في (ز): «وذكر هذه المسألة في المطلب».

⁽٧) في (ت): «بيا».

⁽٨) في (ز): «أجرة».

⁽٩) قوله: «منزلة» ساقط من (ت).

⁽۱۰) في (ت): «ذاك».

⁽١١) في (م): «لو انفسخت مدّة إجارة».

عندنا يستمرُّ إيجابُها، ولكنْ بعدَ الانفساخ تكونُ (١) لصاحبِ الأرض.

ولوْ كانَ قـدْرُ مدّةِ الإجارةِ غيرَ لازمٍ للمشتري لكانَ ذلكَ مستثنىً مطلقاً.

فإنْ تُخُيِّلَ إسقاطُهُ عنِ المشتري ما دامتِ الإجارةُ باقية، وإذا انفسختْ لم تكنْ قائمة.

قلنا: هذا تعليقٌ (٢) مُضطرب، وما رجّحناهُ مستمرٌّ على طريقةٍ واحدة، فكانَ أرجح كما قدّمناه.

وإذا انقضتِ المدّةُ فالأجرةُ لصاحبِ الأرضِ على المشتري.

[٣٠٩] مسألة: شخصٌ آجَرَ أرضاً للزراعة، فعطّلها المستأجِر، فنَبَتَ فيها عُشْب، فَلِمَنْ يكونُ العُشْبُ المذكور؟

أجاب: يكونُ للمالك، لأنَّ الأعيانَ لا تُـمْلَكُ بعقدِ الإجارةِ إنها تُـمْلَكُ المنافعُ.

[٣١٠] مسألة: رجلٌ اشترىٰ أرضاً وغرسَ فيها غراساً، وعمَّرَ بها أبنيةً ومعصرةً للقصب، ووقف ذلكَ علىٰ أولادِه، ثمَّ مآلُ ذلكَ إلىٰ مصالحِ^(٣) الحَرَمَين الشريفَين.

⁽١) قوله: «تكون» ساقط من (ز). وفي (ك): «يكون».

⁽٢) في (ز): «تعلق».

⁽٣) في (ز): «لمصالح».

ثمَّ إنَّ شخصاً ادَّعَىٰ أنَّ الأرضَ المذكورةَ وقفٌ على الحرمينِ (۱) الشريفينِ (۲) وثبتَ ذلكَ، فهلْ يجوزُ لأحدٍ أنْ يُؤجرَ الأرضَ المذكورة، والحالُ أنَّ بها الأبنيةَ والغراسَ والأقصابَ (۳) أَوْ لا؟ وهلْ يُؤْمَرُ المشتري المذكورُ بقلعِ (٤) غراسِهِ ونقضِ أبنيتِهِ وطمِّ آبارِه، أوْ يبقىٰ ذلكَ بأجرةِ المثلِ لأَجْلِ إبقاءِ عينِ وقفِ المشتري؟

أجاب: لا يجوزُ لأحدٍ أنْ يؤجرَ الأرضَ المذكورةَ لغيرِ صاحبِ الأبنيةِ والغراسِ والأقصابِ وغيرِ ذلكَ إنْ كانَ في إبقاءِ ما ذُكِرَ مصلحةُ الوقفِ بأخذِ أجرةٍ مُحققةٍ مِيّنْ يحصلُ (٥) منهُ صلاحُ الأرضِ بعدَ أنْ كانتْ غيرَ منتفعِ بأخذِ أجرةٍ مُحققةٍ مِيّنْ يحصلُ أنْ يُؤجرَ (٧) ولمْ يمنعْ مِنْ بقاءِ الآبارِ والأبنيةِ شرطُ الواقف، فعلىٰ الناظرِ الإبقاءُ بالأجرة.

وإنْ كانَ في بابِ الأملاكِ للمالكِ القلع؛ لأنَّ المالكَ لا يتعيّنُ عليهِ أنْ يفعلَ لنفسِهِ الأصلح، والناظِرُ عليهِ ذلكَ فيها نحنُ فيه.

فإنْ أُورِدَ المتعدّي؟

⁽١) في (ك): «الحرمين». وفي (ز): «للحرمين».

⁽٢) قوله: «الشريفين» ساقط من (م).

⁽٣) في (ك) و(م): «والقصاب».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ز): «بقطع».

⁽٥) في الأصول الخطية عدا (ز): «حصل».

⁽٦) قوله: «بها» ساقط من (ز).

⁽٧) في (ز): «يؤخر».

قلنا: المتعدّي ظَلَمَ بتعدّيه، ﴿ وَلَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمِ حَقّ ﴾ (١).

فإنْ قيلَ: المشتري شراءً فاسداً كالغاصب، فللناظرِ القلعُ مجاناً.

قلنا: هذا مُعارَضٌ بأنهُ يُنْظَرُ في المصلحة، والمصلحةُ في الإبقاء، ولا يُتْرَكُ المُحقَّقُ للمَوْهُوم (٢)، وهذا يتقيّدُ بهِ إطلاقُهم، وهوَ مِنَ النفائس.

[٣١١] مسألة: رجلٌ استأجرَ مِنْ رجلٍ إقطاعَهُ مدَّةَ سنة، فجاءَ رجلٌ للجُنْديِّ واستأجرَ منهُ قبلَ أَنْ تمضيَ السنةُ المذكورة. ثمَّ بعدَ ذلكَ جاءَ المستأجِرُ اللجُنْديِّ واستأجرَ مِنَ الجنديِّ سنةً ثانيةً تلي السنةَ الأولى المذكورة، وأثبتَ الإجارة على حاكمٍ مِنْ حكّامِ المسلمين، وحَكَمَ بمُوجَبها، فهل تكونُ هذهِ الإجارة صحيحة، أو إجارةُ الذي استأجرَ قبلَ أَنْ تمضيَ مدةُ إيجارِ الأوّلِ صحيحة؟

أجاب: نعم، تكونُ هذهِ الإجارةُ صحيحة، ولا تصحُّ^(٣) إجارةُ الذي استأجرَ قبلَ أنْ تمضى (٤) مدّةُ إجارة (٥) الأول.

[٣١٢] مسألة: شخصٌ استأجرَ أرضاً ليزرعَ ما يختارُ مِنَ الحبوب،

⁽۱) أخرجه البخاري معلقاً، كتاب الحرث والمزارعة، باب: من أحيا أرضاً مواتاً. وأبو داود في السنن، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب: في إحياء الموات، برقم (٣٠٧٣). والترمذي في الجامع، كتاب الأحكام، باب: ما ذكر في إحياء أرض الموات، برقم (١٣٧٨).

⁽٢) في (ز): «ولا يترك المحقق المحقق».

⁽٣) في (ك): «يصحّ».

⁽٤) في (ك): «يمضي».

⁽٥) في (ك) و(م): «إيجار».

فَعَلا (١) النيلُ واستبحرتِ (٢) الأرض، ومكثَ النيلُ على وجهِ الأراضي حتى مضى أوانُ زرعِ الحبوب، فهلْ يلزمُهُ الأجرةُ أمْ لا؟ وإذا ادَّعىٰ المستحقّونَ أنهمْ إنها آجَرُوهُ لزراعةِ الصيفي كالمقات، وادَّعىٰ هوَ أنهُ استأجرَ للحبوبِ وهوَ الزرعُ الشتوي، فالقولُ قولُ مَنْ منهما؟

أجاب: تسقطُ الأجرةُ عنهُ مدّةَ استئجارِها في أوانِ زرعِ الحبوب، وإذا زالَ الماءُ عنها ولم يَفْسَخِ المستأجرُ لزمَهُ الأجرة، وإذا استولىٰ عليها بقيّةَ المدّةِ فإنهُ يلزمُهُ القِسطُ مِنَ المُسمّىٰ المقابلُ للمدّةِ التي بعدَ زوالِ الماءِ عنها.

وإنْ فسخَ واستولىٰ (٣) عليها في المدّة المذكورة؛ فإنهُ يلزمُهُ أجرةُ المثلِ عنِ المدّةِ المذكورة.

والقولُ قولُ المستأجِرِ بيمينِه؛ لأنهُ يدّعي صحّةَ الإجارة.

ثمَّ يتحالفانِ مِنْ أجلِ (٤) الاختلافِ في المُستَحَقِّ على المستأجر، هذا على طريقةِ جمعٍ مِنَ الأصحاب. وعلى مقتضى المنصوصِ في «الأمِّ»: يتحالفانِ ابتداءً ثمَّ يُفسخُ العقدُ إنْ كانتْ باقيةً أو مُنقضيّة، ويَرْجعُ المستأجرُ بها دفعَهُ مِنَ الأجرة، وللمستحقّينَ عليهِ أجرةُ المثلِ عنِ القدرِ الزائدِ الذي استولىٰ عليه (٥).

⁽١) في (ز): «قبل».

⁽٢) في (ك): «واستحرت»، وفي (م): «واستخرب».

⁽٣) في (ز): «ولم يفسخ استولى».

⁽٤) في (ز): «من الأجل».

⁽٥) قوله: «وللمستحقّينَ عليه ... استولى عليه» ساقط من (ت).

[٣١٣] مسألة: رجلٌ لهُ ابنة، ولأُمّها(١) مطلَّقِتِه عليهِ إجارةُ إرضاعِ لبن، وبقيَ مِنَ الإجارةِ مدَّةُ شهرين، وإنَّ والدتَها فطمَتْها وانقطعَ لبنُها، فتزوَّجتْ زوجاً غيرَه، وإنَّ جدَّةَ البنتِ (٢) متزوِّجةٌ لأبِ (٣) الأمِّ، فهلْ للوالدِ (١) أبي البنتِ أنْ ينزِعَها مِنَ الوالدة، والزوجُ أجنبيُّ لا حَقَّ لهُ في الحضانة، والوالدُ أهل؟

أجاب: نعم، للوالدِ أن ينزِعَ بنتَهُ (٥) المذكورة، وإنْ تُخيّلَ بقاءُ إجارةٍ في الحضانةِ (٦) فلهُ فسخُ الإجارة، وحينئذٍ فلهُ النزع.

[٣١٤] مسألة (٧): رجلٌ مستأجرٌ (٨) النصف والثُّلُث مِنْ أرضٍ شائعةٍ سَبْخة (٩) فزرعَ فيها على العادةِ موضعاً سَنة، وموضعاً سَنة (١٠). فجاءَ صاحبُ السُّدُسِ يَطلُبُ منهُ باليدِ القويّةِ (١١) أجرةً زائدةً عنْ أجرةِ المثلِ بكثير، فهلْ لهُ عليهِ ذلك، أمْ ليسَ لهُ إلا أجرةُ المثلِ إذا لمْ يكنْ بينَهما إجارةٌ شرعيّة؟

⁽١) في (ت): «وأمها».

⁽٢) في (ز): «وهذه البنت» بدلاً من قوله: «وإنّ جدّة البنت».

⁽٣) في (ز): «مزوجة لأبي». وفي (ت): «متزوجة أبي».

⁽٤) قوله: «للوالد» ساقط من (ز).

⁽٥) في (ز) و(ت): «ابنته».

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ز): «حضانة».

⁽٧) في هامش (ك) هنا ما نصّه: «بلغ مقابلة على خط مؤلفه، عنه عُفِيَ بمحمد وآله».

⁽A) في (ت): «استأجر».

⁽٩) في (ت): «مُسَبَّخة». وسبخة مثلثة الباء: مِلْحة. «المصباح المنير» (س بخ).

⁽۱۰) في (ت): «موضعاً ستة، وموضعاً ستة».

⁽۱۱) في (ت): «العادية».

وهلْ يحلُّ لهُ أَنْ يتعدّى (١) بِضَرِبه (٢) وحبسِ مَنْ يكونُ مِنْ جهتِهِ (٣)، وأخذِ عينِ مالِه، كلُّ ذلكَ باليدِ القويّةِ بغيرِ مستندٍ شرعيّ؟ وماذا على أولياءِ الأمورِ في ذلك؟ وهل يُثابُ مَنْ منعَ الظالمَ مِنْ ظلمِهِ وساعدَ المظلومَ على خلاصِهِ منه؟

أجاب: ليسَ لصاحبِ السُّدُسِ المذكورِ إلا أجرةُ المثل، ولا يحلُّ لهُ أَنْ يتعدَّى (٤) بالضَّربِ (٥) والحبسِ يأخذَ زائداً على ذلكَ تعدّياً، ولا يحلُّ لهُ أَنْ يتعدَّى (٤) بالضَّربِ (٥) والحبسِ وأخذِ المالِ ظلماً، وعلى أولياءِ الأمورِ وقَقهمُ اللهُ تعالىٰ لفعلِ الحقِّ منعُ الظالمِ مِنْ ظلمِه، ويُثابُ مَنْ منعَ الظالم مِنْ ظُلْمِهِ وساعدَ المظلومَ علىٰ خلاصِهِ منهُ إذا كانَ فاعلُ ذلكَ مِنَ المسلمين.

[٣١٥] مسألة: بستانٌ أنشابُهُ مشترَكةٌ بينَ رجلٍ وبينَ ابنتِهِ (٦) التي تحتَ حِجْرِه وبينَ امرأةٍ مَحْجُورٍ عليها، وأرضُ البستانِ المذكورِ مِنْ جملةِ أراضي الأَحْباس، وصارتْ رِزْقةً لبنتِ الرجلِ المذكورِ بتوقيع أحباسيٍّ سُلطانيٍّ (٧).

وعلىٰ الأرضِ المذكورةِ مرتّبٌ يُؤخذُ في كلِّ سنةٍ لغير المُوَقّعِ لها بالأرضِ

⁽١) في الأصول الخطية عدا (م): «يعتدي».

⁽٢) في الأصول الخطية عدا (ز): «بضرره».

⁽٣) في (ز): «جهة».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (م): «يعتدي».

⁽٥) في الأصول الخطية عدا (ز): «بالضرر».

⁽٦) في (ز): «وبنته».

⁽٧) في (ت): «وبتوقيع سلطاني».

المذكورةِ على الرجلِ المذكورِ وعلىٰ ابنتِهِ وعلىٰ المرأةِ المحجورِ عليها مِنْ جملةِ ثمنِ (١) ثمرةِ أنشابِ البستانِ المذكور.

ثمَّ آجَرَ الرجلُ المذكورُ أرضَ البستانِ المذكورِ على ابنتِهِ المذكورةِ بحكمِ أنها تحتَ حَجْرِهِ ونَظَرِهِ لِما رأى لها في ذلكَ مِنَ الحظِّ والمصلحةِ لِمَنْ يحفرُ بالأرضِ الخاليةِ مِنَ الغراسِ بالبستانِ المذكورِ خنادق، ويَغرِسُ بالخنادقِ المذكورةِ عُقَلَ عنبِ على عادةِ غرسِ العُقل، وفي أنشابِ البستانِ المذكورِ شجرُ أن سَنْطٍ (٣) وجُمَّيْزٍ (٤) يضرُّ بغرسِ العُقلِ الذي يُغرسُ ويَمنَعُ طلوعَهُ للانتفاع بهِ بسببِ وجودِ ظلِّهِ على العُقلِ.

وقصدَ الرجلُ المذكورُ مطالبةَ وليِّ المرأةِ المحجورِ عليها بقطعِ الأنشابِ التي تضرُّ العُقلَ الذي يُغرَسُ بأرضِ البستانِ المذكورِ وبغيرِها مِنَ الأنشابِ النابتةِ بأرضِ البستانِ المذكور، فهلْ لهُ المطالبةُ بذلكَ أمْ لا؟ وهلْ للحاكمِ النابتةِ بأرضِ البستانِ المذكور، فهلْ لهُ المطالبةُ بذلكَ أمْ لا؟ معندَ سؤالِ الرجلِ الزامُ وليِّ المرأةِ المحجورِ عليها بِقَطْعِ الأنشابِ المذكورةِ (٥) عندَ سؤالِ الرجلِ المذكورِ ليتمكنَ مِنَ الانتفاعِ بأرضِ البستانِ المذكورِ لابنتِهِ المذكورةِ بالإيجارِ (١) والغراسِ وغيرِ ذلكَ مِنْ وجوهِ الانتفاعاتِ أم لا؟

وهلْ للرجلِ المذكورِ مطالبةُ وليِّ المرأةِ المحجورِ عليها بأجرةِ المثلِ عنِ

⁽١) قوله: «ثمن» ساقط من (ز).

⁽٢) في (م): «المذكور علىٰ ابنته شجر».

⁽٣) قَرَظٌ يَنبت بمصر، وهو أجودُ حَطَبهم، ويَدْبغون به أيضاً. «تاج العروس» (س ن ط).

⁽٤) هو ضربٌ من الشجر يُشبهُ ثمرُه التين. «المعجم الوسيط» (ج زم).

⁽٥) قوله: «فهلْ لهُ المطالبةُ ... الأنشاب المذكورة» ساقط من (ز).

⁽٦) في (ز): «بالإجارة».

استقرارِ حِصَّتِها(١) مِنْ أنشابِ البستانِ المذكورِ(٢) بالأرضِ المذكورةِ مِنْ حين خرجَتِ الأرضُ رِزقة لابنتِهِ المذكورةِ بالتوقيع المذكورِ أم لا؟

أجاب: ليسَ لهُ المطالبةُ بذلكَ إذا كانتِ الأنشابُ مغروسةً بحقَّ ولمْ تَنتشرُ أغصانُها إلىٰ أرضٍ أخرىٰ غيرِ مُسْتَحَقِّةٍ (٣) لأصحابِ الأنشاب.

ومجرَّدُ انتشارِها في نفسِ الأرضِ التي هيَ مغروسةٌ فيها بحقِّ لا يقتضي طلبَ القطع إلا عندَ الزيادةِ على المُسْتَحَقِّ لأصحابِ الأنشاب.

لكنْ لوْ كانتِ الأنشابُ مغروسةً بإجارةٍ قدِ انقضتْ مدّتُها أوْ لمْ تكنْ هناكَ إجارةٌ شرعيّةٌ وكانتِ الأرضُ كلُّها مِنَ الكشفِ ومواضعِ الغراسِ مستحقّةً بطريقِ الرِّزقةِ للبنتِ المذكورة؛ فلوليِّها والحالُ ما ذُكِرَ مطالبةُ وليِّ المرأةِ الأخرىٰ بأنْ يقلعَ معهُ الأنشابُ المذكورة، وذلكَ إذا غرمَ الوليُّ الطالبُ أَرْشَ النقصِ مِنْ (٤) مالِ نفسِهِ بسببِ حصّةِ المرأةِ المحجورِ عليها وكانَ النقصُ للداخلِ على حصّةِ بنتِهِ مِنَ الأنشابِ دونَ المصلحةِ الحاصلةِ في الأرضِ التي تنكشفُ بذلكَ لوْ تحقّقَ حصولُ مصلحةٍ لبنتِهِ (٥) في ذلكَ تزيدُ على أَرْشِ النقصِ المدفوعِ بسببِ حصّةِ المرأةِ الأخرىٰ، فَدَفْعُ ذلكَ مِنْ مالِ البنتِ لمُ (١٦) النقصِ المنتِ عليهِ لتحصيلِ المصلحةِ المذكورة، وحينئذِ فللحاكمِ إلزامُ وليِّ المرأةِ المرأةِ المذكورة، وحينئذِ فللحاكمِ إلزامُ وليِّ المرأةِ المرأةِ المذكورة، وحينئذِ فللحاكمِ إلزامُ وليِّ المرأةِ المؤتِ

⁽١) في (ت): «حقها».

⁽٢) في (ت): «المذكور».

⁽٣) قوله: «غير مستحقة» ساقط من (ت).

⁽٤) قوله: «من» ساقط من (ت).

⁽٥) في (ت): «بنته».

⁽٦) قوله: «لم» ساقط من (م).

المحجورِ عليها(١) بالقلعِ على الوجهِ المذكورِ حيثُ (٢) لا تَعَلَّقَ للشريكةِ في الأنشابِ بشركةٍ في رقبةِ الأرضِ ولا بحقًّ مؤبّد.

وحين عَذِ فللرجلِ المذكورِ مطالبةُ وليِّ المحجورِ عليها بأجرةِ المثلِ عنِ استقرارِ حصّتِها في الأنشابِ بالأرضِ المذكورةِ مِنْ وقتِ استحقاقِ بنتِهِ الأرضَ المذكورةَ ^(٣) حيثُ لم يظهرْ مُسْقِطٌ شرعيّ.

[٣١٦] مسألة: أرضٌ لا تُرْوَىٰ إلا مِنْ ماءِ النيل، ولا تُرُوىٰ إلا مِنْ أَعَانِيةَ عَشَرَ ذراعاً، وإنها لا تصلحُ إلا للزراعة، واستأجرها إنسانٌ مَقيلاً ومراحاً وللزراعةِ إنْ أمكن.

ثمَّ إِنَّ الأَرضَ روي منها القليلُ وشَرِقَ الباقي، واختارَ المستأجرُ الفسخَ بسببِ ذلك، ولكنْ زَرَعَ الذي روي، فهلْ يلزمُهُ لِمَا لمْ يزرعْهُ أجرةٌ عنِ الذي لمْ يزرعْه؟

أجاب: لا يلزمُهُ أجرةٌ عنِ الذي لم يزرعه.

[٣١٧] مسألة: رجلٌ لهُ قَمِينٌ (٤) مُعدُّ لعملِ الجِير (٥)، وآجَرَهُ إجارةً شرعيّةً لأشخاص، وثَمَّ مَنْ منعَ المستأجرينَ المذكورينَ الانتفاعَ بالقَمِينِ المذكورِ باليدِ العادِية، فهلْ لهُ أَنْ يَمْنَعَ ذلكَ أَمْ لا؟ وهلْ يُمْنَعُ مالكُ الملكِ مِنَ الانتفاعِ بملكِهِ أَمْ لا (٢) وهلْ يُثابُ وليُّ الأمرِ على دفع المانع لذلكَ أَمْ لا؟

⁽١) قوله: «عليها» ساقط من (ز).

⁽٢) في (ت): «وحيث».

⁽٣) قوله: «من وقتِ استحقاقِ بنته الأرضَ المذكورة» ساقط من (ز).

⁽٤) هو الموضع الذي يُرَصُّ فيه اللَّبِن وتُحرَّق ليصيرَ آجُرّ. «المعجم الوسيط» (ق م ن).

⁽٥) هو: الجِصّ. «لسان العرب» (ج ي ر).

⁽٦) في (ز) و(ت): «بالقمين المذكور» بدل قوله: «بملكه أم لا».

أجاب: ليسَ لهُ التعدِّي بذلك، ولا يُمْنَعُ المالكُ مِنَ الانتفاعِ بملكهِ (١) إلا إذا حصلَ ضررٌ للجيرانِ بدخانٍ يضرُّ جدرانَ غيرِه، أو نارٍ مضرّةٍ لما ذُكِرَ أو للساكِن (٢)، ويُثابُ وليُّ الأمرِ _ أيّدَهُ اللهُ تعالىٰ _ علىٰ دفعِ المتعدّي بالمنع، وعلىٰ (٣) دفع المتعدّي بالمنع،

[٣١٨] مسألة: مُ قُطعٌ آجَرَ إقطاعَهُ لرجلٍ إجارةً شرعيةً لمدّةِ سنتينِ كاملتين، ومضى مِنَ المدّةِ سنةٌ واحدة، وتأخّرَ للمستأجرِ (١) سنةٌ كاملة، وإنَّ المُقطعَ لمْ يعرفْ إقطاعَهُ ولا حدودَهُ ولا حيطانه، فهلْ تكونُ الإجارةُ صحيحةً أمْ لا؟ وهلْ تُفسَخُ على الوجهِ المشروحِ أمْ لا؟

أجاب: هذه (٥) الإجارةُ غيرُ صحيحة.

[٣١٩] مسألة: واقف وقف على نفسِه، ثم مِنْ بعدِهِ لولدِه، ثم على أولادِ ولدِه، ثم على أولادِ ولدِه (٢)، وجعلَ النَّظَرَ لنفسِهِ أيامَ حياتِه، ثمَّ مِنْ بعدِهِ للأرشدِ (٧) فالأرشدِ مِنْ أولادِه (٨)، وحكمَ بصحَّتِهِ مَنْ يراه.

⁽۱) في (ز): «بملك يملكه».

⁽٢) في (ت): «للسالك».

⁽٣) قوله: «على دفع المتعدّي بالمنع و» ساقط من (ز).

⁽٤) في (ز): «تأخر المستأجر».

⁽٥) قوله: «هذه» ساقط من (ز).

⁽٦) في (ز): «على ولده، ثم على أولاده». بدل قوله «لولده، ثم على أولاد ولده».

⁽٧) في (ك): «الأرشد».

⁽٨) قوله: «ثمَّ على أو لاد ولده ... فالأرشد من أو لاده» ساقط من (ت).

ثمَّ آجَرَ الموقوفَ مدَّةَ عشرينَ سنة، ولمْ يكنْ في شرطِ الواقفِ ما يُنافي ذلك، ثمَّ قبضَ الأجرةَ معجّلة، ثمَّ مات، ثمَّ انتقلتِ المنفعةُ للموقوفِ عليهِ وهوَ البطنُ الثاني، فهلْ تنفسخُ الإجارةُ بموتِهِ أمْ لا؟ وإذا لمْ تنفسخْ هلْ يلزمُ المستأجِرَ شيءٌ أم لا؟ وإذا لمْ يلزمْهُ شيءٌ هلْ للبطنِ الثاني الرجوعُ على تركةِ المستأجِرَ شيءٌ أم لا؟ وإذا لمْ يلزمْهُ شيءٌ هلْ للبطنِ الثاني الرجوعُ على تركةِ الذي قبضَ الأجرةَ معجّلةً أمْ لا(۱)؟ وإذا انفسختِ الإجارةُ فها الحكم؟

أجاب: إنْ كانَ الواقفُ آجَرَ بطريقِ استحقاقِ المنافع؛ فإنَّ الإجارةَ تنفسخُ بموتِه، ومِنْ ذلكَ: أنَّ يؤجرَ^(٢) بدونِ أجرةِ المثلِ بها لا يُتَسامَحُ بمثلِه.

وإنْ آجَرَ بطريقِ النظرِ على الوجهِ المعتبر؛ فإنَّ الإجارةَ لا تنفسخُ بموتِه، وإذا لم تنفسخُ؛ فإنهُ لا يلزمُ المستأجرَ شيءٌ مِنَ الأجرةِ (٣) التي قامَ بها بالطريقِ المعتبر.

وإذا لم يصْرفْها المؤجرُ في عمارةِ الوقفِ ومصالحِه؛ فإنهُ يُرْجَعُ علىٰ المؤجرِ في تركتِهِ بالقَدْرِ الزائِدِ علىٰ استحقاقِه.

وحيثُ انفسختِ الإجارةُ فإنهُ يَرجِعُ في تركةِ الميتِ بالقدرِ الزائدِ على استحقاقِه (٤). وعلى المستأجِرِ أجرةُ المثلِ لِما بعدَ موتِ المؤجرِ المذكورِ لمستحقّي غلّةِ الوقف.

⁽١) قوله: «وإذا لم يلزمهُ شيءٌ ... معجّلةً أمْ لا » ساقط من (ز).

⁽٢) في (ز): «يؤجره».

⁽٣) قوله: «المعتبر، فإنَّ الإجارةَ ... شيءٌ مِنَ الأجرة» ساقط من (ت).

⁽٤) قوله: «وحيث انفسخت الإجارةُ فإنه يرجعُ في تركةِ الميتِ بالقدر الزائد علىٰ استحقاقه» ساقط من (م).

[٣٢٠] مسألة: رجلٌ آجَرَ أرضَهُ لشخصٍ مدّةً بأجرةِ مؤجّلة، ثمَّ آجَرَها المستأجِرُ لمزارِعِينَ وقبضَ منهمْ مبلغاً، ثمَّ تقايلا في الإجارة، فهلِ المبلغُ علىٰ المستأجرِ للآجِرِ (١) أوْ علىٰ (٢) المزارِعِينَ؟

أجاب: على المزارِعِينَ (٣) أنْ يقوموا بالأجرةِ لصاحبِ الإجارةِ الصحيحةِ المستمرِّةِ بالنسبةِ إليهم، وصاحبُ الأرضِ يرجعُ على المستأجِرِ بأجرةِ المثل؛ لأنَّ الإقالةَ هنا كالصادرةِ بعدَ التلف.

[٣٢١] مسألة: رجلٌ استأجرَ أرضاً ليزرعَها، فتعدَّىٰ شخصٌ وزَرَعها باليدِ العادِية، فهاذا يلزمُه؟

أجاب: يجبُ على المُتعدّي أجرةُ المثلِ لصاحبِ الأرضِ دونَ المستأجِر، ويسقطُ عنِ المستأجرِ المسمّى المقابلُ لتلكَ المدّة؛ فإنْ كانَ أقبضَه كلَّ الأجرةِ أوْ بعضَها رَجَعَ بها أقبضَه. وإذا ارتفعتِ اليدُ العادِيةُ وبقيَ مِنْ مدّةِ المستأجرِ شيءٌ فلهُ أنْ يستوفِيَه، ولهُ أنْ يفسخَ الإجارة، وكانَ لهُ بمجرّدِ المنعِ أنْ يختارَ فسخَ الإجارة (٤).

[٣٢٢] مسألة: شخصٌ استأجرَ غَيْطاً (٥) مشتملاً على أنشابِ نخيلٍ وبلحِ ومشمشٍ وعنبٍ وتوتٍ وغيرِ ذلك، وساقى (٦) على ما يجوزُ عليهِ عقدُ

⁽١) في (ز): «للمؤجر».

⁽٢) في الأصول الخطية عدا (ز): «أم عليٰ».

⁽٣) في (ز): «يلزم المزارعين».

⁽٤) قوله: «وكان له بمجرّد المنع أنْ يختار فسخ الإجارة» ساقط من (ز).

⁽٥) بفتح الغين: البستان. «تاج العروس» (غ ي ط).

⁽٦) في (ز): «وساقاه».

المساقاة (١) مدَّةَ ثلاثِ سنينَ وثلاثِ شهورِ بأجرةٍ معلومةٍ على أقساطٍ معيَّنة، ومضىٰ (٢) مِنَ المدَّةِ سنتان. ثمَّ قطعَ مِنَ الأنشابِ المساقاةِ عليها (٣) بعضَ مشمشٍ وسَنْطٍ وبعضَ نخيلِ ذكور.

فهلْ للمستأجرِ المذكورِ الفسخُ في بقيّةِ المدّةِ المستأجرةِ أَوْ لا (٤)؟ وإذا اختارَ المستأجِرُ الفسخَ في المدّةِ الماضية؟ وما يسقطُ عنهُ في المدّةِ التي بقيتْ مِن الإجارةِ؟

أجاب: نعم، للمستأجرِ اختيارُ الفسخِ في بقيّةِ المدّةِ مِنْ جهةِ أَنَّ الأرضَ وإنْ لمْ يوجدْ فيها (٥) عَيْبٌ إلا أَنَّ الأجرةَ التي جُعِلَتْ مقابِلَها زائدةٌ على أجرةِ مثلِ الأرض، وإنها فعَلَ ذلكَ للتوصلِ إلى استحقاقِ العاملِ الجزءَ الكبيرَ المشروطَ لهُ في الثمرة، فصارتِ الإجارةُ والمساقاةُ كأنها عقدٌ واحد، وإلا لمْ تصحَّ المساقاةُ على بستانِ الوقفِ والمحجورِ عليه؛ لأنهُ إذا كانتِ الأجرةُ الكبيرةُ في مقابلةِ الأرض، وجُعِلَ العملُ الذي يزيدُ الثمرةَ المستحقّةَ للعاملِ في مقابلةِ في مقابلةِ المحجورِ عليه بدونِ قيمتِها بغَبْنِ الثمرةِ فقدْ أخذَ العاملُ الثمرةَ المستحقّة للمحجورِ عليه بدونِ قيمتِها بغَبْنِ فاحش، فوجبَ حينئذٍ أَنْ تكونَ الإجارةُ والمساقاةُ كعقدٍ واحد.

فإذا حصلَ الخللُ في الثمرةِ بالقطعِ المذكورِ كانَ للعاملِ اختيارُ الفسخِ

⁽١) في (ز): «عقد المساقاة عليه».

⁽٢) في (ت): «ويبقى».

⁽٣) في (ز): «المساقى عليه».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ز): «أم لا».

⁽٥) في (ز): «بها».

في المستقبل (١)، وإذا اختارَ الفسخَ صارتْ منافعُ الأرضِ للمالكِ فيما يُسْتَقْبَل، وكذلكَ الثمرة، ويسقطُ (٢) عنِ العاملِ الأجرةُ عنِ المدّةِ المستقبلة.

[٣٢٣] مسألة: رجلٌ استأجرَ مطلّقتَهُ لإرضاعِ ولدِه، وعيّنَ المدّةَ والمكان، فتعطّلَ المكانُ في أثناءِ المدّة، وأرادتِ المطلّقةُ الانتقالَ إلى مكانِ أبعدَ منه؛ بحيثُ يَشُقُّ عليهِ تعهّدُ ولدِه، فهلْ لها ذلك، أمْ تسكنُ بالقربِ مِنَ المكانِ الذي تعطّل؟ فإنِ انتقلتْ إلى المكانِ البعيد، فهلْ يسقطُ (٣) شيءٌ مِنَ الأجرة؟

أجاب: المعتمدُ في جوابِ هذا السؤالِ أنَّ المتعاقِدَيْنِ إنِ اتَّفقا على مكانِ الإرضاعِ فإنهُ يتعيَّنُ ما اتَّفقا عليهِ ويستمرُّ العقد، وإنْ تنازَعا فللمستأجِرِ أنْ يُختارَ فسخَ الإجارةِ ويَرْجِعَ إليهِ بقيّةُ أجرةِ المدّة. وكذلكَ للمرضِعةِ (٤) أنْ تختارَ فسخَ الإجارةِ لتتصرّفَ في (٥) إجارةِ نفسِها للإرضاع (٦).

وأمَّا النظرُ (٧) إلىٰ أقربِ مكانٍ فهذا وجه، نظيرُهُ في السَّكَمِ المؤجِّلِ فيها إذا

⁽١) قوله: «فإذا حصلَ الخللُ في الثمرةِ بالقطعِ المذكورِ كانَ للعاملِ اختيارُ الفسخِ في المستقبل» ساقط من (ز).

⁽٢) في (م): «وتسقط».

⁽٣) في (م): «تسقط».

⁽٤) في (ز): «المرضعة».

⁽٥) في (ك) و (ت): «من».

⁽٦) ذكر المصنف حاصل جوابه هذا في «حواشيه على الروضة» (٣: ٣٠٥) مصرِّحاً بأنه إفتاءٌ له، مع الكلام قبل ذلك على الأوجه الآتية التي ذكرها الإمام النووي في السَّلَم. (٧) في (ز): «وأما النقل».

عَيّنَ مكاناً صالحاً للتسليمِ فخرجَ عنِ الصلاحِيّة، فادَّعىٰ صاحبُ «الروضةِ» في زياداتِهِ (۱): أنهُ الأقيس (۲). وليسَ كذلك؛ فاعتبارُ (۳) الأقربِ إنها هوَ مِنْ باب التعبّدات، كبيتِ المعتَدّةِ والمسجدِ يأكلُهُ البحرُ ونحوُ ذلك.

(۱) في (ز): «زيادته».

(٢) «روضة الطالبين» (٤: ١٣). واعتمده الشهابُ ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ٩) والخطيبُ في «نهاية المحتاج» (٤: ١٨٩).

قلتُ: ذكر الشهابُ ابنُ حجر في «تحفة المحتاج» (٥: ١٠) فتوى السِّراج البُلْقِيني هذه، واعتمد ما قاله بخصوص مسألة الرضاع لا مسألة السَّلَم، ونصُّه بعد أن ذكر مسألة السلم مقرِّراً فيها ما رجحه الإمام النووي: «ولو انهدمت دارٌ عُيِّنَت للرضاع المستأجرِ له ولم يتراضيا بمحلِّ غيرِها؛ فُسِخَ كما أفتى به البُلْقِيني، ويفرق بينه وبين ما نحن فيه: بأن المدارَ هنا -أي: في السَّلَم على ما يليق بحفظ المال ومُؤنِه، والغالبُ استواءُ المحلة فيهما، ومِن ثَمَّ قالوا: المرادُ بمحلِّ العقد هنا محلَّ لا خصوصُ محله، وقالوا: لو قال تُسلِّمُه لي في بلد كذا وهي غيرُ كبيرة كبغداد كفي إحضارُه في أولها وإن بَعُد عن منزله، أو في أيِّ محلِّ شئت منه صحَّ إن لم تَسَّيع، وثمَّ -أي: الاستئجار للرضاع - على حفظ الأبدان، وهو مختلِفٌ باختلاف الدُّور، ومن ثَمَّ لو عَيَّنا داراً للرضاع تَعَيَّنت».

وقد ذكر الشمسُ الرملي في «نهاية المحتاج» (٤: ١٨٩) عينَ كلام ابن حجر، لكنه أبدل قوله أولاً: «فُسِخ» بقوله: «فله الفسخ». وقد كتب الشَّبْرامَلِّي على ذلك فقال: «(قوله فله الفسخ) أفاد أنه لا ينفسخ بنفس الانهدام، وعليه فلو لم يتراضيا أُعْرِضَ عنهما حتى يصطلحا علىٰ شيء. وقضيتُه أيضاً: أنه لا يشترط الفورُ في الفسخ».

قلتُ: وما ذكره الشبراملسي من إفادة تعبير الرملي ما ذَكَـرَه موافق لما في إفتاء السِّراج البُّلْقِيني.

⁽٣) في (ز) «باعتبار».

وأما بابُ المنازعاتِ فلا أثرَ للقُرْب؛ لأنهُ قدْ يكونُ فيهِ ضررٌ فلا يُصارُ إلى الإلزام به.

وما ذكرتُهُ أنا في «التدريبِ» في السَّلَمِ مِنْ قولي: «حيثُ تَعيّنَ مكانُ صالحٌ فخرجَ عنِ الصلاحِيّةِ فأقربُ موضعٍ صالحٍ حيثُ لا زيادةَ في المؤنةِ والمشقّة». ظَهَرَ لي بعدَ ذلكَ ترجيحُ ما أفتيتُ بهِ هنا.

وذُكِرَ في صورةِ السَّلَمِ^(۱) وجهٌ آخر؛ وهوَ: أنهُ يَتعيَّنُ ذلكَ المكان^(۲). وهوَ غيرُ صحيح؛ لأنهُ يلزمُ بهِ ضياعُ ما يُسْلَمُ^(۳) فيه.

ونظيرُهُ (٤) هنا: أَنْ يَتعيّنَ المكانُ المعيّنُ (٥) معَ كونِهِ مُنْهَدِماً غيرَ صالحٍ للشُّكْنَىٰ، وهذا باطلٌ.

وفي السَّلَمِ وجهُ آخَر، وهوَ: أنهُ يثبتُ للمُسْلِمِ الخيارُ^(١). وهوَ الأصحُّ، بلْ بتتمّة (٧)، وهوَ: أنهُ يثبتُ أيضاً الخيارُ للمُسْلَمِ إليه، ولا سِيَّا عندَ وجودِ رهنِ أوْ ضامن.

⁽١) في (ز): «في صورة المسألة».

⁽٢) «روضة الطالبين» (٤: ١٣).

⁽٣) في (ز): «يلزم به ضياع بالسلم».

⁽٤) في (ز): «ونظير».

⁽٥) في (ت): «أن يتعين ذلك المكان وهو المعين».

⁽٦) «روضة الطالبين» (٤: ١٣).

⁽٧) قوله: «بتتمة» ساقط من (ت).

وما يشهدُ لِما قلناه: أنَّ (١) الصبيَّ المعيِّنَ للإرضاعِ لوْ ماتَ في أثناءِ المدّةِ وفرَّ عنا على عدمِ الإبدال(٢)؛ فإنهُ لا تُجْبَرُ المرضِعةُ (٣) على إرضاعِ الولدِ الذي يُحْضِرُهُ المستأجِر، ولا يُجْبَرُ المستأجرُ على إحضارِ البَدَل، ولكنْ إنِ اتّفقا على بدلٍ فُعِل، وإنْ تنازعا فُسِخَ العقد.

ولا يَختصُّ الفسخُ بالمستأجِرِ كما نقلَهُ صاحبُ «الكفايةِ» عنِ البَنْدَنِيجيّ (٤)، بلْ للمرضِعةِ أيضاً أنْ تختارَ الفسخ؛ ليحصِلَ لها التصرّفُ في إجارةٍ أخرىٰ كما سبقَ.

وأمّا سقوطُ شيءٍ مِنَ الأجرِ فلا يُصارُ إليهِ لحصولِ الرَّضاعِ الذي وقعَ العقدُ عليه، والمكانُ لا يُقابَلُ بقسطٍ (٥) مِنَ الأجرةِ قطعاً.

⁽١) في (ت): «وأنَّ».

⁽٢) قال في «روضة الطالبين» (٤: ٢٤-٢٥) في إبدال متعلقات الإجارة: «وأما المستوفى به، فهو كالثوب المعيَّن للخياطة، والصبيِّ المعيَّن للإرضاع والتعليم، والأغنام المعيَّنة للرَّعْي، وفي إبداله وجهان، ويُقال: قولان؛ أحدهما: المنع. وأصحها عند الإمام والمتولي: الجواز؛ لأنه كالراكب. والخلافُ جارٍ في انفساخ الإجارة بتلف هذه الأشياء في المدة، وميلُ العراقيين إلى ترجيح الانفساخ. وقالوا: هو المنصوص. والثاني: مخرَّج».

⁽٣) سقط من (ز) من قوله: «المرضعة» إلى أول المسألة رقم (٣٢٧).

⁽٤) هو الإمامُ الجليلُ أبو علي الحسنُ بن عبد الله _ وقيل: عُبيد الله _ بن يحيى البَنْدَنِيجي (ت٥٤ هـ) من أصحاب الوجوه، قال التاج السُّبْكي: «أحدُ العظهاء من أصحاب الشيخ أبي حامد، وله عنه «تعليقة» مشهورة». وله أيضاً: «الذخيرة». انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٤: ٣٠٥) و «طبقات ابن قاضى شهبة» (١: ٢١١).

⁽٥) في (م): «بسقط».

وهذا كلُّهُ إنها جاءَ مِنِ اعتبارِ تعيُّنِ مكانِ الإرضاع، وهوَ الذي ذكرَهُ في «المهذبِ»(١) و «الشاملِ» و «الوسيطِ»(٢) وغيرِهِم (٣).

وأمّا إذا أجريْنا على ما اقتضاهُ كلامُ الماورديِّ مِنْ أنهُ لا حاجةَ إلى تعيينِ مكانِ الإرضاع؛ فالعبرةُ بالبلدِ لا يثبُتُ تعيينٌ عندَ الإطلاق، وأمّا عندَ التعيينِ فإنهُ قدْ يؤدي على هذا الطريقِ إلى التعيين، فإنَّ المرضِعةَ قدْ تخرجُ إلى الحامِ أوْ إلى غيرِها ممّا يطرأُ مِنَ الحاجات، فلا يَمنعُ ذلكَ التعيينُ مِنْ أنْ تُوْضِعَهُ المرضِعةُ لل غيرِها ممّا يطرأُ مِنَ الحاجات، فلا يَمنعُ ذلكَ التعيينُ مِنْ أنْ تُوْضِعَهُ المرضِعةُ في غيرِ البيتِ المعيّن؛ فإمّا أنْ يُلغَى التعيين، وإمّا أنْ تَفْسُدَ الإجارة، والاستئجارُ للرَّضاعِ فيهِ مسامحاتٌ كثيرةٌ كما أشارَ إليهِ الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ في «الأمّ» و«مختصرِ المزَني».

وأيضاً؛ فالذي صحَّحَهُ في «المنهاجِ» (٤) غيرُ معتمَدٍ في الفتوى ومخالفٌ للنصِّ (٥) في انفساخِ الإجارةِ بموتِ الصبيّ، ومخالِفٌ في قضيةِ الجزمِ بإيجابِ

⁽١) «المهَذَّب» (١٥: ٢٦).

⁽۲) «الوسيط» (٤: ١٦٧).

⁽٣) انظر: «روضة الطالبين» (٥: ١٩٢).

⁽٤) يريد قول «المنهاج»: «وما يُستوفى به كثوبٍ وصبيٍّ عُيِّن للخياطة والارتضاع يجوز إبدالُه في الأصح».

⁽٥) في (م): «النص». قال الوليُّ العراقي في «تحرير الفتاوي» (٢: ٢٧٨-٢٧٩) كاتباً على عبارة «المنهاج» المنقولة في التعليق السابق ما نصه: «تبع في هذا الترجيح «المحرر» وكذا في «الشرح الصغير»، وعليه مشى «الحاوي»، لكنه لم يرجح في الكبير شيئاً، بل نقل في موضع هذا الترجيح عن الإمام المتولي، وفي موضع مقابله عن العراقيين وأبي على وغيرهم، وتبعه =

التعيينِ في مَبْدأ العقد، وقدْ بَسَطْتُ ذلكَ في «تصحيحِ الروضةِ والمنهاجِ» فليُتَطلّب (١) منهما(٢).

[٣٢٤] مسألة: رجلٌ استأجرَ حَمّاماً ولهُ بركةٌ يتحصّلُ الماءُ الخارجُ مِنَ الحَمّامِ فيها، ثمَّ امتلأتِ البِرْكةُ مِنَ الماء، وحصلَ للحمّامِ الضرر، فمَنْ هوَ الذي يُلْزَم بنقلِ الماء؛ المستأجِرُ أمِ الآجِر؟

في «الروضة» على هذين النقلين، ويوافق الترجيح الثاني ما سيأتي عن «التنبيه» في موت الرضيع: أنه ينفسخ العقد على المنصوص.

وقال شيخنا الإمام البُلْقِيني: إن الأول ليس بالمعتمد في الفتوى. قال: وقد جزم في الكلام على ما يعتبر تعينه في الرضاع بأنه يجب تعين الصبي؛ لاختلاف الغرض باختلافه، وما وجب تعينه لا يجوز إبداله كالدابة المعينة. وأيضاً فتجويز الإبدال إن كان بإجبار المرضعة عليه فهو من أبعد ما يكون، وإن كان برضاها فهو بعيد أيضا؛ لأنه إما معاوضة ولا صائر إليه، وإما مسامحة فمقتضى المسامحة: أن لا يحتاج في الابتداء إلى تعيين الرضيع. انتهى».

وقال الخطيب الشربيني في «مغني المحتاج» (٢: ٣٥٠): «(وما يستوفى) المنفعة (به كثوبٍ وصبيًّ عُيِّن) الأول في عقد الإجارة (للخياطة، و) الثاني لأجل (الارتضاع) أو التعليم (يجوز إبداله) أي: ما ذكر بمثله (في الأصح) وإن لم يرضَ الأجير؛ لأنه ليس معقوداً عليه، وإنها هو طريق للاستيفاء، فأشبه الراكب والمتاع المعين للحمل. والثاني المنع: كالمستوفى منه، وجرى عليه البُلْقِيني وابنُ المقْرِي في وجرى عليه البُلْقِيني وابنُ المقْرِي في «روضه»، ورجحه الرافعي في «الشرح الصغير»، وهو المعتمد».

واعتمادُ الخطيب الشربيني لما في «المنهاج» هو ما يميل إليه كلام شيخ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ٤٢٤)، وأشار الشهاب الرملي إلى تصحيحه، كما اعتمده الشهاب ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٦: ١٧٤ - ١٧٥) والشمس الرملي في «نهاية المحتاج» (٥: ٣٠٧).

(١) في (ت): «فليطلب».

(٢) أشار المصنفُ إلى هذه الفتوى في «حواشي الروضة» (٣: ٥٠٥).

أجاب: يَلْزَمُ الآجِرَ ذلكَ دونَ المستأجِر، هذا هوَ المعتمَدُ في ذلك، وما يقتضي خلاف ذلكَ ليسَ بمعتمَد، وقدْ بسطْتُ القولَ في ذلكَ في «الفوائدِ المحضةِ علىٰ الرافعيِّ والروضة».

والمرادُ: بأنَّ ذلكَ يَلْزَمُ الآجر، وأنهُ إنْ بادرَ إلىٰ زَوالِهِ فلهُ ذلك، وإلا فللمستأجِرِ اختيارُ فسخِ الإجارة، وليسَ المرادُ إلزامَهُ بنقلِ ذلكَ علىٰ سبيلِ التعيين.

[٣٢٥] مسألة: رجلٌ استأجَر أرضاً للزراعةِ مدّة سنتين، فزرَعها السنة الأولى، ثمَّ انتقلَ مِنْ تلكَ البلدِ قبلَ استحقاقِ زَرْعِهِ السنة الثانية، فلمّا جاء وقتُ الزرعِ خاف صاحبُ الأرضِ فواتَ الزراعة، فأرسلَ وكيلاً ليؤجرَها إنْ وَجدَ المستأجرَ هارباً، فوجدَهُ هارباً، فآجَرَها الوكيلُ لرجلٍ غيرِهِ بمثلِ الإجارةِ الأولى التي على المستأجر، فهل لصاحبِ الأرضِ مطالبةُ الأول، وللأولِ مطالبةُ الثاني بأجرةِ السنةِ الثانية؟ وبهاذا يطالبُه؟ هلْ بالأجرةِ المسمّاةِ أوْ بأقصى القِيم؟ وهلْ لصاحبِ الأرضِ ما زَرَعَه؟ وهلْ يكونُ خوفُ الفواتِ عذراً يوجِبُ صحّة الإجارةِ الثانيةِ أمْ لا؟

أجاب: ليسَ لصاحبِ الأرضِ مطالبةُ المستأجِرِ الأولِ بأجرةِ السنةِ الثانيةِ بعدَ أنِ استولىٰ المالكُ المدّةَ المذكورةَ واستولىٰ عليها المستأجرُ الثاني على الوجهِ المذكورِ لانفساخِ الإجارةِ في كلُّ زمانٍ يمضي معَ وجودِ الاستيلاءِ المذكور.

ولصاحبِ الأرضِ مطالبةُ الأولِ بالمسمّىٰ في الإجارةِ الصحيحةِ عنِ

السنةِ الأولىٰ إِنْ كَانَ (١) التفصيلُ في الإجارةِ قدْ وقعَ لَكلِّ سنةٍ، فإنْ لمْ يحصلْ تفصيلٌ وُزِّعَ المستمى على السنتَيْنِ باعتبارِ أجرةِ المثل (٢)، ويلزمُ المستأجِرَ الأولَ ما خرجَ بمقتضى التوزيع.

ولا يكونُ خوفُ الفواتِ عذراً في صحّةِ الإجارةِ الثانية، ولكنْ إذا حصلَ فسخٌ بطريقٍ شرعيٍّ عُمِلَ به، وإنْ لم يحصلْ فسخٌ فالإجارةُ الثانيةُ غيرُ صحيحة، ويلزمُ المستأجرَ الثاني أجرةُ المثل لذلك.

[٣٢٦] مسألة (٣): رجلٌ لهُ أرضٌ، وللأرضِ ماءٌ تُسقىٰ (٤) به، والماءُ حينَ يأتي (٥) الأرضَ لهُ مَرُّ في أرضِ غيرِه، فاستأجرَ صاحِبُ الأرضِ ذلكَ المرَّ خَسَ سنين، وزَرَعَ بأرضِهِ أشجاراً، وبنى حوضَ سبيلٍ على الطريق. فانقضتِ السمدةُ وامْتَنعَ صاحبُ المرِّ مِنَ الإجارة، وأضرَّ بالأشجارِ والسبيل، فهلْ لصاحبِ المرِّ الامتناعُ (٢) مِنْ ذلك؟

أجاب: إذا كانتِ الأرضُ التي يمرُّ الماءُ فيها وقفاً وأجرةُ المثلِ عنها مستمرَّةً فليسَ للمتكلِّمِ في الوقفِ أنْ يفعلَ ما يُعَطَّلُ أجرةَ المثل، وكذلكَ لوْ كانتْ لمحجورِ عليه.

⁽١) قوله: «كان» ساقط من (م).

⁽٢) قوله: «فإنْ لمْ يحصلْ تفصيلٌ وُزِّعَ المسمّى علىٰ السنتَيْنِ باعتبارِ أجرةِ المثلِ» ساقط من (ت).

⁽٣) هذه المسألة ساقطة من (ز).

⁽٤) في (ك) و (ت): «يُسقى». وفي (ت) تكرر قوله: «وللأرض ماء يسقى به».

⁽٥) في (ك): «تأتي».

⁽٦) في (م): «المنع»، وفي هامشها: «في (ن) الامتناع».

وإنْ كانتْ لرشيدٍ فللرشيدِ أنْ يمنعَ ويعطّلَ أجرةَ المثلِ التي يستحقُّها فيها يرىٰ مِنْ إخراجِ مَنْ ذُكِرَ وإدخالِ غيرِه.

[٣٢٧] مسألة: وقف جُهِلَ شَرْطُ إجارتِهِ وشَرْطُ نَظَرِه لتعذَّرِ قراءةِ كتابِهِ أَوْ لغَيْبَتِه، فآجَرَ جماعةٌ الوقف ومنهمْ مَن يستحقُّ بعض رَيْعِه، ومنهمْ مَنْ آجَرَ بمقتضىٰ إذنِ الحاكمِ للدَّةِ اثنتي عَشْرَةً (١) سنةً في عقدٍ واحد، هلْ تصحُّ هذهِ الإجارةُ بهذهِ المدَّةِ أَوْ تبطلُ علىٰ عادةِ الأوقافِ غالباً؟

وإنْ صحّتْ وكانتْ بدونِ أجرةِ المثل؛ فهلْ تبطلُ في نصيبِ المحجورِ عليهمْ دونَ الرُّشَداء، أوْ تبطلُ في حقِّ الكلّ؟

وإنْ صحّتْ في نصيبِ الـرُّشَداءِ فادَّعىٰ شخصٌ منهمْ أنهُ جَهِلَ حالَ الإجارةِ أنَّ هذهِ أجرةُ المثل، هلْ تُقبلُ دعواهُ أمْ لا؟

أجاب: أمَّا مِنْ جهةِ المدّةِ فلا تبطلُ الإجارةُ بمجرّدِ ما ذُكِر.

وأمَّا مِنْ جهةِ النظرِ فالإجارةُ تكونُ مِنَ الحاكمِ أَوْ ما دونَه.

وأمّا مِنْ جهةِ النقصِ عنْ أجرةِ المثل؛ فإنهُ إنْ كانَ النقصُ فاحشاً بحيثُ لا يُتَسامَحُ بمثلِهِ (٢) فإنهُ إذا صدرتِ الإجارةُ مِنْ ما دونَ الحاكمِ بذلكَ فإنها لا تصحّ.

⁽١) في الأصول الخطية: «اثنى عشر».

⁽٢) في (ت): «يسامح بمثل».

وإنْ (١) كانَ النقصُ يسيراً، وهوَ الذي يُتَسامَحُ بمثلِه؛ فإنهُ تصحُّ الإجارةُ الصادرةُ مِنْ ما دونَ الحاكم بالطريقِ المعتبر (٢).

[٣٢٨] مسألة: رجلٌ استأجَرَ حانوتاً ليَنْتَفِعَ به، ثمَّ إنَّ الناظرَ شَغَلَ الحانوتَ برَدْمِ ترابٍ فامْتَنَعَ الانتفاعُ بذلك، هلْ (٣) للمستأجِرِ الفسخ؟ وهلْ هوَ علىٰ الفور؟

أجاب: نعم، للمستأجِرِ ذلك، ولهُ الفسخُ على التراخي.

[٣٢٩] مسألة: شخصٌ يتحدَّثُ علىٰ أرضٍ موقوفةٍ آجَرَها ثلاثَ سنينَ بأجرةٍ معلومةٍ كلَّ سنةٍ في أوّلها، وقبضَ أجرة الأُولىٰ، ومضتْ فاستحقَّ (٤) أجرة التي بعدها، وماتَ المستأجِرُ ولمْ يُحَلِّفْ وفاءً لديونِه، فهلْ تنفسخُ الإجارةُ كالإقطاعاتِ أوْ لا(٥)؟ وإذا لمْ تنفسخْ فهلْ يستحقُّ كلَّ الأجرةِ في التركةِ ويستحقُّ الورثةُ المدّة الباقية، أوْ يَتخيّرُ الآجِرُ كالثوب المعيب(٢)؟

أجاب: لا تنفسخُ الإجارةُ بموتِ المستأجرِ في هذا^(٧)، ولا في

⁽١) في (ت): «إن».

⁽٢) في (ك): «لا يُسامح». وفي (م) و(ك): «وإن كانَ النقصُ يسيراً، وهوَ الذي يُتَسامَحُ بمثلِه؛ فإنهُ إنْ كانَ النقصُ فاحشاً بحيثُ لا يُتَسامَحُ بمثلِهِ فإنهُ تصحُّ الإجارةُ الصادرةُ مِنْ ما دونَ الحاكمِ بالطريقِ المعتبرِ». وفيها تكرار مخلّ.

⁽٣) في (ت): «فهل».

⁽٤) في (م) و(ز): «واستحق».

⁽٥) قوله: «أو لا» ساقط من (ك).

⁽٦) في الأصول الخطية عدا (ك): «والعيب».

⁽٧) قوله: «في هذا» ساقط من (ك) و (م).

الإقطاعات، ويَسْتَحِقُّ (١) جميعَ الأجرةِ بموتِ المستأجِرِ (٢) وتُؤخذُ (٣) مِن التركة (٤).

والمتكلِّمُ في الوقفِ يفسخُ الإجارةَ في المنفعةِ الباقيةِ لتنفردَ جهةُ الوقفِ بالمنفعةِ المذكورةِ التي لم تُقْبَضْ أُجرتُها.

ويتعيّنُ على المتكلِّمِ اختيارُ الفسخ، ولا يجوزُ لهُ اختيارُ الإمضاء؛ لِما في الإمضاء ويتعيّنُ على المتكلِّمِ اختيارُ الفسخ، ولا يجوزُ لهُ اختيارُ الإمضاء المعيبِ (٧) الإمضاء مِنَ الضّرَرِ (٥) على جهةِ الوقفِ (٦)، وليسَ هذا كالثوبِ المعيبِ (٧) الذي باعَهُ الرشيد. ولوْ كانَ الثوبُ المعيبُ لمحجورٍ عليهِ وكانتِ المصلحةُ في الدّي على الوليِّ ذلك.

[٣٣٠] مسألة (٨): رجلانِ مُشْتَرِكانِ في دار، ثمَّ إنَّ أحدَهما استأجَرَ مِنَ الآخِرِ ما يختصُّ بهِ مِنَ الدارِ مدَّةَ عشرينَ سنةً بأجرةٍ معلومةٍ مقبوضة، جميعُها بيدِ الآجِرِ على حُكمِ التعجيل، ثمَّ إنَّ الآجِرَ تُوفيَّ بعدَ انقضاءِ نصفِ الأجرة (٩)، وقدْ قصدَ بعضُ الورثةِ فسخَ الإجارة، فهلْ لهُ ذلكَ بمجرّدِ الموتِ أمْ لا؟

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ك): «وتستحق».

⁽٢) قوله: «في هذا ولا في الإقطاعات، ويَسْتَحقُّ جميعَ الأجرةِ بموتِ المستأجِر» ساقط من (ت).

⁽٣) في (ك): «ويؤخذ».

⁽٤) ذكر الشهاب الرملي هذا الإفتاء في «فتاويه» (٣: ٣-٤) مستشهداً به.

⁽٥) قوله: «من الضرر» ساقط من (ز).

⁽٦) في (ز): «الواقف».

⁽٧) في (م) و(ز): «والعيب».

⁽٨) هذه المسألة ساقطة من (ز).

⁽٩) في (م): «الإجارة».

أجاب: ليسَ لهُ الفسخُ بمجرّدِ الموت(١).

[٣٣١] مسألة: شخصٌ استأجرَ أرضاً مِنْ رجلٍ وقبضَ كلَّ حقِّه، فزَرَعَ المستأجِرُ بعضَها، ثمَّ غَصَبَ الأرضَ غاصب، فهلْ يَرْجعُ المستأجِرُ على المؤجر (٢)؟ وإذا لم يكنْ لهُ الرجوعُ فتعدّىٰ عليهِ وأخذَ منهُ شيئاً بغيرِ طريقٍ شرعيّ، فهلْ يلزمُهُ ردُّهُ أَوْ لا(٣)؟

أجاب: إذا اختارَ المستأجِرُ الفسخَ بالغصبِ الصادرِ على الأرضِ التي لمُ تُزْرَعْ أَوِ الصادرِ على ما زُرعَ وما لم يُزْرَع؛ فإنهُ يرجعُ على صاحبِ الأرضِ التي لم تُزْرَع.

وأمّا ما زُرِعَ مِنَ الأرضِ والزَّرْعُ قائمٌ بها فلا يرجعُ المستأجِرُ على المُؤَجرِ بالأجرِةِ عنهُ إلا إذا قَلعَ (٤) الغاصبُ زَرْعَ المستأجِرِ واستولى على أرضِه، فإنَّ للمستأجرِ إذا فَسَخَ أنْ يطلبَ الأجرةَ عنْ ذلكَ مِنَ المؤجرِ في بقيّةِ مدّته (٥).

وأمّا إذا لمْ يَخْتَرِ المستأجرُ الفسخَ فكلُّ زمانٍ يمضي والأرضُ التي لم تُزْرَعْ في يـدِ الغاصب؛ فإنهُ تنفسخُ^(١) فيهِ الإجارة، ويرجعُ المستأجِرُ علىٰ المؤجرِ بقسطِه.

⁽١) انظر التعليق السابق على المسألة رقم (٣٠٦) بخصوص فسخ الإجارة بالموت.

⁽٢) في (ز): «المؤجر على المستأجر».

⁽٣) في (ك) و(م) و(ت): «أم لا».

⁽٤) في (ز): «بالأجرة الماضية إلا إذا قلع».

⁽٥) في (ز): «المدة».

⁽٦) في (م): «ينفسخ».

وكذلكَ إذا قَلعَ الغاصبُ زَرْعَهُ واستولىٰ علىٰ أرضِه؛ فإنَّ كلَّ زمانٍ يمضي والأرضُ في يدِ الغاصبِ تنفسخُ فيهِ الإجارة، ويرجعُ المستأجِرُ علىٰ المؤجرِ بالأجرةِ عنه.

وما أخذَهُ المستأجِرُ مِنَ المؤجرِ بحقِّ لا يرجعُ بهِ عليه، وما أخذهُ منهُ بغيرِ حقِّ ^(۱) يرجعُ بهِ عليه.

[٣٣٢] مسألة: شخصٌ استأجرَ حِصَصاً في بناءِ مشترَكِ بإجارةٍ شرعيةٍ (٢) بإيجابٍ وقَبُول، وكانَ فيهِ أماكنُ معطّلةٌ لأجلِ العِمارة، ورضي بها. ثمَّ انهدمَ بعضُهُ أيضاً وهوَ واضعٌ اليد، وتصرّفَ مدّةً بعدَ انهدامِها، والآنَ أرادَ فسخَ الإجارة، فهلْ وَضْعُ يدِهِ وسكوتُهُ مدّةً طويلةً واستيلاؤُهُ (٣) على البناءِ يقتضي أنْ لا فَسْخَ لهُ أوْ لا(٤)؟

أجاب: ليسَ لهُ الفسخُ في غيرِ المنهدمِ بعدَ حصولِ ما يقتضي الإجارة، ويسقطُ عنهُ أجرةُ المنهدمِ بعدَ الإجارةِ في المستقبل، ويلزمُهُ الأجرةُ عنِ الماضي بالنسبةِ علىٰ حكم التسمية.

[٣٣٣] مسألة: رجلٌ استأجرَ أرضاً (٥) مِنَ الـمُقْطَعِينَ لـها إجـارةً شرعيّـة، وأشهدوا على الـمستأجِر: أنَّ عليهِ الجراريفَ السلطانيّـةَ والبلديّـةَ

⁽١) في (ز): «حق حتىٰ». ومثله في (م) لكن ضرب الناسخ على قوله «حتىٰ».

⁽٢) في (ز): «حصصاً مشتركة بإجارة شرعيّة».

⁽٣) في الأصول الخطية: «واستيلائه».

⁽٤) في الأصول الخطية عدا (ز): «أم لا».

⁽٥) قوله: «أرضاً» ساقط من (ز).

والحفائرَ^(۱) والكُلَفَ والمغارِمَ المُحدَثةَ^(۲) والمستقرّةَ على جاري العادة، وحَدثَ في هذهِ السنةِ مغارمُ لمْ تَجْرِ بها^(۳) عادة، فهلْ يلزمُ المستأجِرَ شيءٌ مِمّا أُحْدِثَ في هذهِ السنةِ أمْ لا؟

أجاب: لا يلزمُ المستأجِرَ شيءٌ مِنْ ذلكَ كلُّه.

[٣٣٤] مسألة: ثلاثةُ نفرٍ آجَرُوا رجلاً قِطَعَ أرضٍ لـمدّةٍ معيّنةٍ بأجرةٍ معيّنة (٤)، ثمَّ بعدَ ذلكَ استأجَر أحدُ المؤجرِينَ مِنَ المستأجِرِ (٥) المذكورةِ قطعةً مِنَ الأرضِ المذكورة (٢) لمدّةٍ معيّنةٍ بأجرةٍ معيّنة (٧). ثمَّ بانَ لأحدِ المؤجرِينَ المذكورِينَ في بقيّةِ الأرضِ نقصُ عَشْرةِ أَفْدِنة، فقالَ المستأجِرُ: (لا آخذُ منكَ المذكورِينَ في بقيّةِ الأرضِ نقصُ عَشْرةِ أَفْدِنة، فقالَ المستأجِرُ: (لا آخذُ منكَ إلا بنظيرِ ما استأجرت)، وكانتِ الأجرةُ في الأولِ سبعةَ عَشَرَ درهماً عنْ كلِّ فدّان، والذي استأجرَ به (٨) أربعةٌ وثلاثونَ درهماً (٩) عنْ كلِّ فدّان، فهلْ للمستأجِرِ الثاني أَنْ يأخذَ مِنْ رفيقِهِ بنظيرِ الأُجرةِ الأولى، أَوْ يأخذَ (١٠) بنظيرِ الأُجرةِ التي استأجَرَ بها؟

⁽١) في (ز): «والحفراء».

⁽٢) في (ت): «المستحدثة».

⁽٣) في (ك) و (م): «به».

⁽٤) قوله: «بأجرة معينة» ساقط من (ز).

⁽٥) في (ز): «ممّن استأجر».

⁽٦) في (ز): «المذكور».

⁽٧) قوله: «بأجرة معيّنة» ساقط من (ز).

⁽۸) في (ز): «والذي استأجره».

⁽٩) قوله: «درهماً» ساقط من (ز).

⁽۱۰) في (ز): «أو بنظير».

أجاب: ليسَ للمستأجِرِ الثاني تَعلُّقُ معَ المؤجرِ المذكور، وإنما الذي يرجِعُ عليهِ المستأجِرُ منه، ويطالبُهُ عنِ الأفدنةِ التي ظهرَ نقصُها عنْ كلِّ فدّانِ سبعةَ عَشَرَ درهماً إذا كانتْ منفعةُ الكلِّ مستوية.

[٣٣٥] مسألة: رجلٌ استأجَر بستاناً إلى مدّةٍ معلومة، وفي البستانِ أرضٌ تصلحُ للزرعِ والغراسِ والبناء، ولم يبيّنْ في عقدِ الإجارةِ وجهَ الانتفاعِ بالأرضِ المُستأجرة؛ هلِ استأجرَها للزرعِ أوْ للغراسِ أوْ غيرِ (١) ذلك، بلُ أطلقَ؛ فهلْ تصحُّ الإجارةُ والحالةُ هذه (٢) أوْ لا (٣) تصحّ؟

أجاب (٤): إجارةُ الأرضِ المذكورةِ مُطلقاً (٥) باطلة، فإنْ صدرَ العقدُ على أنَّ المستأجِرَ ينتفعُ بها (٦) ما شاء، أوْ أنهُ (٧) إنْ شاءَ غرسَ وإنْ شاءَ زرع؛ صحّتِ الإجارة.

⁽١) في (ز): «أو لغير».

⁽٢) في (ز): «في هذه الحالة».

⁽٣) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٤) في هامش (ت) هنا ما نصه: «قال النووي: وإذا صلحت الأرض لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة، ويكفي تعيين الزراعة عن ذكر ما يزرع في الأصح، ولو قال: (لتنتفع بها ما شئت) صح، وكذا لو قال: (إن شئت فازرع وإن شئت فاغرس) في الأصح». وانظر كلام الإمام النووي في ذلك في: «روضة الطالبين» (٥: ١٩٨-٢٠٠).

⁽٥) في (ت): «مطلقة».

⁽٦) في (ز): «ينتفع فيها».

⁽٧) في (ز): «وأنه».

وإنِ استأجَرَ للغراسِ أَوْ للزراعةِ بلا تعيينٍ أَوْ لهما مِنْ غيرِ تعيينٍ القدر (١)؛ فالإجارةُ (٢) باطلة (٣).

[٣٣٦] مسألة (١): رجلٌ استأجرَ أرضاً إجارةً شرعيّة، فبرَشها والدُهُ معَ ولدِهِ (٥) وطيّبَ الأرض (٦). ثمَّ إنَّ الوالدَ (٧) المذكورَ أظهرَ أبقارَهُ وبَرَشَ الأرضَ المذكورةَ معَ ولدِه، ثمَّ إنَّ وَلدَ المذكورِ (٨) وافقَ أقواماً علىٰ الأرضِ المذكورةِ

⁽١) في (ك) و(م): «من غير القدر».

⁽٢) في (ز): «فإن الإجارة».

⁽٣) في «فتاوى الشهاب الرملي» (٢: ٢٨٦-٢٨٧) ما هو قريب من هذا السؤال وجوابه، أنقله لفائدته، ونصها: «سئل: عما لو أعار أو أجر ما تعدَّدت جهة أنتفاعه، كأرض تصلح للزراعة والغراس والبناء، ودابة للركوب والحمل، وعَمَّم بقوله: (انتفع به كيف شئت). هل يجب على كلِّ من المستعير والمستأجر أن ينتفع بها هو العادة فيه حتى لو خالفها ضمن أو لا؟ وهل تصحُّ إعارة ما ذكر أو إجارته إذا لم يُبَيِّن جهة الانتفاع ولم يصرِّح بالتعميم أو لا؟ فأجاب: بأنه يجب على كلِّ منها أن ينتفع بها هو العادة، فإن خالفها ضمن، ولا تصحُّ إعارة ما ذكروا ولا إجارتُه إذا لم يبين ولم يعمِّم».

⁽٤) في هامش (ك) هنا ما نصّه: (ثَـمَّ بلغ مقابلة علىٰ أصل مؤلفه رضي الله عنه فصحّ ولله الحمد).

⁽٥) قوله: «فبرشها والده مع ولده» ساقط من (ك) و(م).

⁽٦) في (ت): «فطيب الأرض». وهو ساقط من (ز).

⁽٧) في (ك) و (م): «ثم إن والد».

⁽A) قوله: «المذكور أظهر أبقاره وبرش الأرضِ المذكورة مع ولده، ثمَّ إنَّ ولد المذكور» ساقط من (ز).

علىٰ أَنْ يغرسوها كَرْماً (١). ثمَّ إِنَّ الولدَ (٢) المذكورَ بعدَ أَنْ غرسَ الأرضَ المذكورةَ (٣) احتوىٰ عليها والدُهُ (٤) وعلىٰ الغراسِ (٥) ومنعَ الولدَ عنها باليد (٢).

فهلْ للوالدِ المذكورِ استحقاقٌ في الأرضِ المذكورةِ أَوْ مِلكُ (٧)؟ وهلْ يلحقُ شيءٌ في الأرضِ ببرشِ (٨) أبقارِهِ لها أَوْ لا (٩)؟

أجاب: لا يُسْمَعُ قولُ الوالدِ في ولدِه، وللولدِ أَنْ يَرجعَ عليهِ بها استغلَّهُ مِنَ البستانِ إلىٰ الآن.

[٣٣٧] مسألة: شخصٌ بينَهُ وبينَ ولدِهِ محجورِهِ إقطاع، فآجَرَهُ سنةً وتوفّي والدُه، فاستقرَّ الإقطاعُ كلُّهُ للولد، فامتنعَ المستأجرونَ (١٠) مِنْ إعطاءِ الولدِ الأجرة (١١)، وذكروا (١٢) أنَّ الوالدَ تعلّقَ (١٣) الأجرة، فهلْ للولدِ المطالبةُ

⁽١) في (ز): «وافق أقواماً علىٰ أن يغرسوا الأرض المذكورة كرماً».

⁽٢) في (ز): «الوالد».

⁽٣) قوله: «بعد أن غرسَ الأرضَ المذكورة» ساقط من (ز).

⁽٤) قوله: «والده» ساقط من (ز).

⁽٥) قوله: «وعلى الغراس» ساقط من (ك) و(م).

⁽٦) قوله: «باليد» ساقط من (ز).

⁽٧) في (ز): «استحقاق في الأرض؟».

⁽٨) كأن المراد حرث الأرض وتقليبها.

⁽٩) في (ك) و (م): «ببرش أبقاره أم لا».

⁽١٠) في (ز): «فامتنع المستأجر».

⁽١١) قوله: «الأجرة» ساقط من (ز).

⁽۱۲) في (ز): «وزعموا».

⁽۱۳) في (ت): «معلق».

بِمُسْتَحَقِّهِ بعدَ وفاةِ الوالد؟ وهلْ(١) تنفسخُ الإجارةُ بموتِ الوالد؟ وإذا انفسخت، هلْ يرجعُ بقسطِهِ مِنْ أجرةِ المثل؟

أجاب: أمّا ما قبضَهُ الوالدُ عنْ (٢) حصّةِ الولدِ فليسَ للولدِ أنْ يطلبَ مِنَ المستأجِرِ الأجرةَ عنْ نصيبِهِ إذا ظهرَ أنَّ والدَهُ قدْ قبضَ ذلك.

وأمّا ما قبضَهُ الوالدُ عنْ حصّةِ نفسِهِ فإنَّ للولدِ أنْ يطلبَ مِنَ المستأجِرِ المستولي الأجرةَ عنِ الحصّةِ (٣) المنتقلةِ إليهِ بعدَ وفاةِ والدِه؛ لانفساخِ إجارةِ الوالدِ بموته (٤)(٥).

وللمستأجِرِ أَنْ يطلبَ مِنْ تركةِ الوالدِ ما أقبضهُ لهُ مِنْ مقابلِ ما انفسختْ فيهِ الإجارة.

[٣٣٨] مسألة: شخصٌ استأجرَ أرضاً للغراس، فغرسَ أشجاراً ثمَّ باعَ حصّةً مِنَ الأشجارِ مشاعاً بيعاً مُطلقاً، فهاتَ المشتري وادَّعىٰ وارثُهُ أنَّ الميتَ كانَ استأجرَ الأرضَ مِنَ البائع، وأنكرَ البائع، فالقولُ قولُ مَن؟ وإذا كانَ قولَ البائع؛ فهلْ يُجبرُ الوارثُ على قلعِ الأشجارِ أوْ تبقىٰ بأجرةِ المثلِ قهراً (٢)؟ وإذا لم يكنْ قولَه؛ فها الحكمُ في الأجرةِ في بقيّةِ مدّةِ إجارةِ البائع وفيها بعدَ المدّة؟

⁽١) في (ز): «وقد».

⁽٢) في (ت): «من».

⁽٣) في (ز): «المشترك على الحصة الأجرة».

⁽٤) في (ز): «لانفساخ الإجارة بموته».

⁽٥) انظر التعليق على المسألة رقم (٣٠٦) بخصوص فسخ الإجارة بالموت.

⁽٦) في (ك) و(م): «أو تبقى بأجرة قهراً».

أجاب: القولُ قولُ البائعِ المنكِرِ بيمينِه، وليسَ لهُ إجبارُ الوارثِ على القلع. وأمّا الإبقاءُ بالأجرة؛ فإنه الذي جرى بهِ العمل، وهوَ الأرجحُ. وليسَ هذا كما إذا اشترى الأشجارَ مِنْ مالكِ الأرضِ وأطلَق؛ فإنه لا يملكُ الغراس^(۱)، ولكنْ يستحقُّ الإبقاءَ بغيرِ أجرة؛ تنزيلاً للمشتري منزلة البائع. وهاهنا إذا نزّلنا المشتري منزلة البائع فالبائعُ يقومُ بالأجرةِ المسمّاةِ إذا كانتْ إجارتُهُ باقيةً، فيقومُ لهُ المُشتري منهُ بأجرةِ المثل.

وذكرَ في «المطلبِ» هذهِ المسألة (٢) وقالَ: إنها مِمّا تعمُّ بها (٣) البلوى، وإنهُ لا يقفُ فيها على نقل، ومالَ إلى أنَّ المشتريَ لا أجرةَ عليهِ مدَّةَ بقاء (٤) إجارةِ (٥) البائع؛ تنزيلاً لهُ منزلة (٦) مالكِ الأرضِ في ذلكَ القدرِ الذي هوَ في (٧) إجارتِه، والأرجحُ عندنا ما قدِّمناه.

ولوِ انفسختْ إجارةُ البائعِ قبلَ انقضاءِ مدّتِهِ فالأجرةُ على الأرجحِ عندنا يستمرُّ إيجابُها، ولكنْ بعدَ الانفساخِ (^) تكونُ لصاحبِ الأرض.

⁽١) في الأصول الخطية عدا (ز): «الغرس».

⁽٢) في (ز): «هذه المسألة في المطلب».

⁽٣) في (ز): «به».

⁽٤) قوله: «بقاء» ساقط من (ت).

⁽٥) في (ز): «أجرة».

⁽٦) قوله: «منزلة» ساقط من (ت).

⁽٧) في (ت): «الذي في».

⁽A) في (ت): «الافتتاح».

ولوْ كانَ قدْرُ مدَّةِ الإجارةِ غيرَ لازمِ للمشتري لكانَ ذلكَ مستثنىً مطلقاً، فإنْ (١) تُخُيِّلَ إسقاطُهُ عنِ المشتري ما دامتِ الإجارةُ قائمة، وإذا انفسختْ لم تكنْ قائمة.

قلنا: هذا تعليقٌ (٢) مضطربٌ، وما رجّحناه مستمرٌّ على طريقةٍ واحدة، فكان أرجحَ لِما قدّمناه.

وإذا انقضتِ المدّةُ فالأجرةُ لصاحبِ الأرضِ على المشتري.

[٣٣٩] مسألة: شخصٌ استأجرَ مركباً فسافرَ بها فغرقَتْ بلا تفريط، فهلْ يَغْرَمُ المركب؟ وهلْ عليهِ أجرةٌ بعدَ الغَرَق؟

أجاب: لا يلزمُ المستأجرَ ضهانُ المركب، ولا أجرةَ لِما بعدَ الغَرَق، فكلُّ زمانٍ يمضي تنفسخُ فيهِ الإجارةُ كالغَصْب. وإنْ حصلَ غرقٌ أَيِسَ بهِ عنِ الوصولِ إليها كانَ كانهدامِ الدارِ فتنفسخُ (٣) الإجارةُ بذلك. فإنِ اتّفقَ الوصولُ إليها علىٰ بُعْد؛ فالأقيسُ الأرجحُ استمرارُ الفسخ، والنظرُ إلىٰ تبيُّنِ (٤) عدمِ القياسِ يُعْتَمَدُ (٥) فيها نحنُ فيه.

[٣٤٠] مسألة: شخصٌ وكّـلَ شخصاً في إجارةِ وقفٍ لطويلِ المدّةِ

⁽١) في (ز): «وإن».

⁽٢) في (ت): «تطبق».

⁽٣) في (ز): «تنفسخ».

⁽٤) في (ت): «تبني».

⁽٥) قوله: «يعتمد» ساقط من (م).

وقصيرِها(١)، وعَنِيَ الناظرُ أَنْ(١) يؤجّر أربعَ سنينَ لِما دونهَا كما هيَ العادةُ في الوقفِ المذكور، فآجَرَهُ ثلاثَ عَشرَةَ سنة، ولمْ يؤجَرِ الوقفُ أبداً قدرَ (٣) هذهِ المدّة، فهلْ هذهِ الإجارةُ صحيحةٌ أمْ لا(٤)؟ وإذا أقامَ الوكيلُ بَيِّنةً أَنَّ ما آجَرَ بهِ هوَ أجرةُ المثل، وقامتْ بيِّنةٌ أَنَّ الأجرةَ أكثرُ مِنْ ذلك، فهلْ للمستحِقينَ الفسخ؟

أجاب: المرجعُ في طولِ المدّةِ إلى العادة، فإذا كانتِ العادةُ في ذلكَ أربعَ سنينَ فإنهُ لا يزيدُ الوكيلُ على ذلك، فإذا زادَ الوكيلُ على ذلكَ لمْ تصحّ (٥) إجارتُه. ولا يتخرّجُ على تفريقِ الصفقة؛ لأنّ القدرَ الجائزَ بمقتضى العادةِ قدْ يزيدُ قليلاً وقد (٦) ينقصُ قليلاً، فلمْ يتعيّنِ القدرُ الذي يختصُّ بالإبطال، ولمْ يَبْقَ للسؤالِ عنِ الفسخ جواب.

[٣٤١] مسألة: شخصٌ لهُ شياخةُ خُفَراء (٧)، ولهُ ولهمْ رِزْقة، فآجَرَ شيخُهمُ الرِّزْقةَ ثلاثَ سنين، وقبضَ الأجرةَ مِنَ المستأجرِين، فتوفِيَ بعدَ مُضِيِّ سنةٍ والمستأجِرُ أيضاً، فهلْ تنفسخُ الإجارة بموتِهما ؟ وإنِ انفسخت؛ هلْ

⁽١) في (ز): «لطول المدة وقصرها».

⁽٢) في (ز): «أنه».

⁽٣) في (ز): «قط».

⁽٤) قوله: «أم لا» ساقط من (ز).

⁽٥) في (ك): «يصحّ».

⁽٦) في (ز): «ولم».

⁽٧) جمع خَفير، وهو: الحارس. «المعجم الوسيط» (خ ف ر).

يرجعُ ورثةُ المستأجِرِ على ورثةِ المؤَجرِ ببقيّةِ أجرةِ المدّة؟ وإذا زرعَ الورثةُ الأرضَ هلْ يؤخذُ منهمُ الخراجُ؟

أجاب: إنْ كانَ شيخُ الخفراءِ لهُ إجارةُ (١) ذلكَ (٢) الرِّزْقِ بطريقِ (٣) النظرِ على منْ تحتَ يدِه، وكانَ النظرُ لهُ مِنْ قِبَلِ السلطان؛ فإنهُ (٤) لا تنفسخُ الإجارةُ فيها آجَرَهُ بطريقِ النظرِ الذي لا يختصُّ نظرُهُ بها يتعلَّقُ به.

وأمَّا إجارتُهُ لنصيبِهِ فإنها تنفسخُ بموتِه، فإنهُ مُقْطَعٌ لذلك(٥).

ويرجعُ ورثةُ المستأجِرِ على ورثةِ المؤجرِ بها لم يستحقَّهُ مورِّثُهُمْ مِنَ الأجرةِ بعدَ وفاتِه.

وأمّا ما آجَرَهُ بطريقِ النظرِ على مَنْ تحتَ يدِه؛ فإنَّ المطالِبَ بأجرتِهِ هوَ الذي قامَ مِنْ (٢) جهةِ السلطنةِ في المشيخةِ المذكورة، ويُصرفُ (٧) لَمْ تحتَ نظرِهِ على ما تقرَّرَ في ذلك، ويرجعُ على مَنْ زرعَ مِنْ ورثةِ المستأجِرِ بأجرةِ المثلِ لما بعدَ الانفساخ على ما تقدّم (٨).

⁽١) قوله: «الورثةُ الأرضَ... له إجارة» ساقط من (ت).

⁽٢) في (ك): «تلك».

⁽٣) في (ز): «وظهر».

⁽٤) في (ز) و (ت): «فإن الإجارة».

⁽٥) انظر التعليق على المسألة رقم (٣٠٦) حول انفساخ الإجارة بموت أحد العاقدين.

⁽٦) في (ك): «في».

⁽٧) في (ز): «وتصرف».

⁽٨) في (ز): «علىٰ ما بينته».

[٣٤٢] مسألة: طفلٌ لهُ إقطاع، آجَرَهُ وليَّهُ بدونِ أجرةِ المثلِ خمسَ سنين، وأخذَ دراهم مِنَ المستأجِرِ تُسمّىٰ الغِبْطة، ثمَّ استأجرتْ أُمُّ الطفلِ مِنَ المستأجِرِينَ وغرستْ فيها لَوْزاً مُرَّا، ثمَّ إنَّ الإقطاعَ خرجَ لغيرِ الصبيّ، فأرادَ المُقطعُ الثاني تَسَلُّمَ الأرض، فهلْ لهُ ذلك؟ وإذا تسلَّمَها؛ فهلْ تُطالبُهُ المرأةُ بها غَرِمَتْهُ علىٰ عارةِ الأرضِ وقيمةِ الأشجارِ والدراهمِ التي أخذَها الوليُّ مِنَ المستأجِرِ لتتمَّ لهُ الإجارةُ إلىٰ تمامِ المدّة؟ [و] هلْ عليهِ ردُّها؟ وهلْ يُثابُ وليُّ الأمرِ علىٰ مساعدةِ صاحبِ الحقِّ؟

أجاب: لا تصحُّ الإجارةُ الأولى الصادرةُ بدونِ أجرةِ المثلِ بها(١) لا(٢) يُتَسامَحُ به، فإنْ كانتْ بدونِ أجرةِ المثلِ بها يُتَسامَحُ بمثلِهِ فهي صحيحة، والإجارةُ الثانيةُ الصادرةُ مِنَ المستأجِرِينَ إنْ ترتّبتْ على إجارةِ غيرِ صحيحةٍ فهي غيرُ صحيحة، وإنْ ترتّبتْ على إجارةٍ صحيحةٍ فهي صحيحة (٣).

وحيثُ صحّتِ الإجارتانِ^(٤) فقدِ انفسختا بخروجِ الإقطاعِ عنِ المقطّعِ المذكور.

وللمُقْطَعِ الجديدِ طلبُ أجرةِ المثلِ مِنَ الـمُستَوْلِي علىٰ ذلكَ بمقتضىٰ الإجارةِ التي لمُ تصحَّ أوْ انفسخت(٥).

⁽١) قوله: «بها» ساقط من (ت).

⁽٢) قوله: «لا أن ساقط من (ز).

⁽٣) في (ز): «لم يصحّ أو على إجارة صحيحة صحّت».

⁽٤) في (ز): «فإن صحّتا».

⁽٥) في (ت): «أو انفسخ».

وإذا^(١) أرادَ الـمُقْطَعُ الجديدُ قَلْعَ الأشجارِ لزمَهُ أَرْشُ النقص؛ لأنها لمْ تُوضَعْ بوجهِ غيرِ محترَم.

وتلكَ الدراهمُ التي أخذها المُؤجرُ غبطةً إنْ دخلتْ في عقدِ الإجارةِ الصحيحة؛ فإنَّ المُقْطَعَ الأولَ يملكُ منها القدرَ الذي يقابِلُ المنفعةَ إلىٰ حينِ خروجِ الإقطاعِ عنه، والباقي^(۲) يُردُّ علىٰ المستأجِرِين، وإنْ لمْ يدخل في عقدِ الإجارةِ ولمْ يملكُها^(۳) الأبُ بطريقٍ شرعيٍّ فإنها باقيةٌ (٤) علىٰ ملكِ المستأجِرِينَ المذكورِين، فَيُردُّ (٥) إليهم.

ويثابُ وليّ الأمرِ أيّـدَهُ اللهُ تعالىٰ علىٰ خلاصِ الحقّ وتسليمِهِ لمستحِقّهِ واتّباعِ حكمِ الشرع الشريف.

[٣٤٣] مسألة: جزيرةٌ تشتملُ على طينٍ سواد، يخرجُ فيها(٦) رملٌ، مجاوِرةٌ للنيل، وفي هذهِ السنةِ زرعَهُ قومٌ مجاوِرةٌ للنيل، تُزْرَعُ في كلِّ سنةٍ عندَ اختراقِ النيل، وفي هذهِ السنةِ زرعَهُ قومٌ بإجارةٍ مِنَ المتكلِّمِ عليه، وقبلَ بُدُوِّ صلاحِ الزرعِ زادَ النيلُ المباركُ فَغَرِقَ الزرعُ المجاورُ لهُ كلُّه، وبقيَ مِنْ مدّةِ الإجارةِ بعضُها، فهلْ يلزمُهُمْ خراجُ الأرضِ المجاورُ لهُ كلُّه، وبقيَ مِنْ مدّةِ الإجارةِ بعضُها، فهلْ يلزمُهُمْ خراجُ الأرضِ جميعَ المدّةِ معَ عدمِ الانتفاعِ بالزرعِ الذي كانَ فيها؟

⁽١) في (ز) و (ت): «وإن».

⁽٢) في (ت): «والباقي عنه».

⁽٣) في (ت): «ولم يملك».

⁽٤) في (ز): «فإنها ثابتة».

⁽٥) في (ز): «فترد».

⁽٦) في (م): «منها».

أجاب: لا يلزمُ الذِينَ زرعوا الخراجُ عنِ المدّةِ التي بقيتْ بعدَ الغرق، وهذهِ الـمسألةُ نصَّ عليها الإمام الشافعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ في «مختصرِ المزنيِّ» و «البُويْطيِّ» و «الأمِّ»، فقالَ في «مختصرِ المزنيِّ»: «وإنْ غَرَّقَها بعدَ أنْ يصحَّ كراؤُها نِيلٌ أوْ سيلٌ أوْ شيءٌ يُذْهِبُ الأرضَ انتقضَ الكراءُ بينها مِنْ يومِ تَلِفَتِ الأرض، وإنْ كانَ زرعٌ بطلَ عنهُ ما تَلِف، ولزمَهُ حصّةُ ما زرعَ مِنَ الكراء» (۱).

وقالَ في «مختصرِ البُوَيْطيِّ»: "ولوْ كَانَ زَرَعَها فَغَرِقَ بعدَ شهرٍ أَوْ شهرينِ كَانَ عليهِ مِنَ الكراءِ بقدرِ حصّةِ ما قامَ زَرْعُهُ إلىٰ أيامِ العرق». وقالَ في (٢) «الأمِّ» (٣) نحوَ ذلك.

وما وقعَ في «الروضةِ» تَبَعاً «للشرحِ» فيها إذا «هلكَ الزرعُ بجائحةٍ (٤)

⁽۱) نصُّ «مختصر المزني» _ المطبوع بهامش «الأم» (۳: ۹٦) _ كاملاً: «وإن غرقها بعد أن صح كراؤها نيل أو سيل أو شيء يذهب الأرض أو غصبت انتقض الكراء بينهما من يوم تلفت الأرض، فإن تلف بعضها وبقي بعض ولم يزرع فرَبُّ الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وإن شاء ردها؛ لأن الأرض لم تسلم له كلها، وإن كان زرع بطل عنه ما تلف ولزمه حصة ما زرع من الكراء».

⁽٢) في (ز) و (ت): «وفي».

⁽٣) نصَّه (٣: ٢٤٢-٣٤٣): «وإن تكارى الرجل للزرع فزرعها أو لم يزرعها حتى جاء عليها النيل أو زاد أو أصابها شيء يذهب الأرض انتقض الكراء بين المستأجر ورب الأرض من يوم تلفت الأرض، ولو كان بعض الأرض تلف وبعض لم يتلف ولم يزرع فرَبُّ الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بحصته من الكراء وإن شاء ردها؛ لأن الأرض لم تسلم له كلها، وإن كان زرع أبطل عنه ما تلف ولزمته حصة ما زرع من الكراء».

⁽٤) في (ز): «لجائحة».

مِنْ سيلٍ أَوْ جرادٍ أَوْ شدّةِ حرِّ أَوْ بردٍ أَوْ كثرةِ مطرٍ ونحوِها؛ فليسَ لهُ الفسخُ ولا حَطُّ شيءٍ مِنَ الأجرة (()). ثمَّ ذكرَ ما إذا فسدتِ الأرضُ بجائحةٍ أبطلتْ قوةَ الإنبات، وذكرَ تفاريعَها (())؛ فلا يُعْتَقَدُ ما ذكرَهُ أولاً (()) مِمّا يخالفُ النصوص؛ فكلامُ أُ(٤) في السَّيْلِ الذي مَرَّ وأتلفَ الزرعَ ولمْ يستمرَّ على الأرضِ، والنصوصُ (٥) في السيلِ ونحوِهِ في الغرقِ المستمرّ، وقدْ نصَّ في الأرضِ، والنصوصُ (٥) في السيلِ ونحوِهِ في الغرقِ المستمرّ، وقدْ نصَّ في الأرضِ، على هذا فقال: ((وإنْ كانَ مرَّ بها ماءٌ فأفسدَ (()) زرعَهُ أَوْ أصابَهُ حريقٌ أَوْ برادٌ وغيرُ ذلكَ (٧) كلِّه (٨)، فهذا كلَّهُ جائحةٌ (٩) على الزرع لا على الأرض،

⁽۱) «روضة الطالبين» (٥: ٢٤٠). ومثله في «المنهاج» قال: «ولو استأجر أرضاً للزراعة فزرع فهلك الزرغ بجائحة فليس له الفسخ، ولا حطُّ شيء من الأجرة». وانظر: «تحفة المحتاج» (٦: ١٨٧).

⁽٢) نصُّ «روضة الطالبين» (٥: ٧٤٠): «فلو فسدت الأرضُ بجائحة أبطلت قوة الإنبات في مدة الإجارة؛ انفسخت الإجارة في المدة الباقية، ثم إن كان فسادُ الأرض بعد فساد الزرع، فهل يسترد شيئاً من الأجرة؟ فيه احتمالان للإمام؛ أصحها عند الغزالي: المنع؛ لأنه لو بقيت صلاحية الأرض لم يكن للمستأجر فيها نفع بعد فوات الزرع. والثاني وبه قطع بعضُ أصحاب الإمام: يسترد؛ لأن بقاء الأرض على صفتها مطلوب، فإذا زال ثبت الانفساخ. وإن كان فسادُ الزرع بعد فساد الأرض؛ فأصحُّ الاحتمالين بالاتفاق: الاسترداد».

⁽٣) في (ت): «أولى».

⁽٤) في (ز): «وكلامه».

⁽٥) في (ز): «والمنصوص».

⁽٦) في (ت): «فسد».

⁽٧) في مطبوعة «الأم» (٣: ٣٤٣): «حريق أو ضريب أو جراد أو غير ذلك».

⁽٨) قوله: «كله» ثابت في الأصول الخطية، وليس في مطبوعة «الأم» (٣: ٣٤٣).

⁽٩) في (ز): «فهذه جائحة».

فالكراءُ (١) لهُ لازم(7). قال: «فإنْ أحبَّ أنْ يجدَّدَ زرعاً جَدّدَ (أَنْ اللهُ لازم) فالكراءُ (1) لهُ لازم) يمكنُه(3).

هذا (٥) نصُّه، وما ذكرهُ في «الروضةِ» فيها إذا فسدتِ الأرضُ بجائحةٍ أبطلتْ قوةَ الإنباتِ (٦) يكونُ مِنْ جملتِها الغرقُ المستمرّ؛ لأنهُ يُبْطِلُ قوةَ إنباتِ الأرض.

وما ذكرَهُ مِنَ التفصيلِ واحتمالِ الإمامِ إلىٰ آخرِهِ لا نرتضيه (٧)، والمُعتمَدُ (٨) عندنا نصوصُ صاحبِ المذهب، وقدْ بيّـنتُ ذلكَ في «الفوائدِ المحضةِ علىٰ الرافعي والروضةِ (٩)».

وجميعُ ما تقدّمَ في إجارةٍ صحيحة، فأمّا إذا لم يكنْ هناكَ إجارةٌ صحيحةٌ فلا يلزمُ إلا ما مَضي مِنَ الأجرةِ بلا توقُّف.

وقَدْ ذَكرَ في «الروضةِ» تَبَعاً «للشرح» في (فصل مسائلَ منثورةِ تتعلقُ

⁽١) في (ز): «والكَرْي».

⁽٢) «الأم» (٣: ٣٤٢).

⁽٣) في مطبوعة «الأم» (٣: ٢٤٣): «جدده».

⁽٤) «الأم» (٣: ٣٤٢).

⁽٥) قوله: «هذا» ساقط من (ت).

⁽٦) في (ز): «النبات».

⁽٧) ارتضى الشرفُ ابنُ المقري في «روضِهِ» ما في «روضة الطالبين» وشَرَحَ عليه شيخُ الإسلام ولم يعترضه. انظر: «أسنى المطالب» (٢: ٤٣٠).

⁽٨) في (ز): «فالمعتمد».

⁽٩) قوله: «على الرافعي والروضة» ساقط من (ز).

بالبابِ الثالث)(١): كلاماً(٢) يوافقُ ما قـرَّرْناه، لكنّهُ لم يذكر ما إذا زَرَعَها، والمعتمَدُ ما قدَّمْناه (٣).

[٣٤٤] مسألة^(٤): إذا أَذِنَ شخصٌ لشخصٍ في الانتفاعِ بشيءٍ ثمَّ رَجَعَ ولمْ يَعْلَمِ المأذونَ له، هلْ يستحقُّ أجرةَ ما بعدَ الرجوع؟

أجاب: أمّا مسألةُ الرجوعِ عنِ الإذنِ^(٥) فقدَ ذُكِرَ نظيرُها في القَسْمِ والنشوزِ في قاعدة: ما فاتَ قبلَ خبره ضاع^(١). وهو أنه: إذا أباحَ لهُ ثهارَ بستانٍ

⁽١) «العزيز شرح الوجيز» (٦: ١٩٣) و «روضة الطالبين» (٥: ٢٦٣).

⁽٢) في (ز): «كلا».

⁽٣) في (ز): «ذكرناه».

⁽٤) هذه المسألة ساقطة من (ز) و(ت).

⁽٥) في (م): «فأجاب: الإذن أما مسألة الرجوع فيه».

⁽٦) قال الماوردي في «الحاوي» (٩: ٥٧١): «فلو رجعت الواهبةُ في يومها ولم يَعْلَم الزوجُ برجوعها حتى مضىٰ عليه زمانٌ ثم عَلِمَ؛ قال الشافعي: «لم يقضِها ما فات قبل علمه، واستحقت عليه القسمَ من وقت علمه». وهذا صحيح؛ لأنه لم يقصد المهايلة لغيرها».

وقال في «روضة الطالبين» (٧: ٣٦٠): «فرع: للواهبة أن ترجع في الهبة متى شاءت، ويعود حقها في المستقبل؛ لأن المستقبل هبة لم تقبض، حتى لو رجعت في أثناء الليل يخرج من عند الموهوب لها. وأما ما مضى، فلا يؤثر فيه الرجوع. وكذا ما فات قبل علم الزوج بالرجوع لا يؤثر فيه الرجوع فلا يقضيه.

ونُحرِّجَ في قضائه وجهٌ من تصرُّف الوكيل بعد العزل قبل العلم. والمذهبُ الأول.

وشَبَّهَهُ الغزاليُّ: بما إذا أباحه ثمرة بستانه ثم رجع وتناول المباح له بعضها قبل العلم بالرجوع. وفي هذه الصورة طريقان محكيان فيما عُلِّقَ عن الإمام؛ فعن الشيخ أبي محمد في وجوب الغرم قولان كمسألة الوكيل. وعن الصَّيْدَلاني: القطعُ بالغرم، ومال إليه الإمام؛ لأن الغراماتِ يستوي فيها العلم والجهل».

ثمَّ رَجَعَ عنِ الإِباحة، والـمباحُ لهُ لم (١) يَعْـلَمْ بالرجوع؛ أنهُ لا رجوع (٢) لهُ بالبدل. وخالف في ذلك منْ خَرَّجَهُ على انعزالِ الوكيلِ قبلَ أنْ يَبْلُـغَهُ خبرُ العزل (٣).

والمعتمَدُ الأول(٤)؛ لأنَّ الإباحةَ إتلافٌ مأذونٌ فيه، وما يقعُ بعدَ الرجوع

(١) في الأصول الخطية عدا (ك): «فلم».

(٤) أي: عدم الغرم. ورجَّح الشرفُ ابن المقري في «روضه» القولَ بالغُرم. واعتمده الشهابُ الرمليُّ في «حواشي أسنى المطالب» (٣: ٢٣٦).

وكتب شيخُ الإسلام على كلام ابن المقري ما يفيدُ نقلُه هنا، ونصُّه (٣: ٢٣٦) عند مسألة واهبة حقها من القسم: «(ولا ترجع في الماضي) كسائر الهبات المقبوضة (ولا قضاء) عليه (لما قبل العلم بالرجوع)؛ لأنه إذا لم يَعْلَم لم يظهر منه مَيْل.

(ولو أُبِيحَ له أكلٌ) من ثمر بستان ثم رَجَع المبيحُ (فأكل) منه المباحُ له (قبل العلم بالرجوع غَرِمَ) بدلَ ما أكله؛ لأن الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل. وكلامُ الأصل يقتضي ترجيحَ هذا. وقيل: لا غُرْمَ أيضاً كالمسألة السابقة _ يعني: واهبةَ حقها من القسم _ . ورَجَّحه الإِسْنَويُّ في «تنقيحه»، ونَظَره بمسائل ذَكَرْتُ بعضَها في «الغرر البهية شرح البهجة الوردية» _ وذكرها الشهاب الرملي في «حواشيه» _ ، ورَجَّح البُلْقِينيُّ في «تدريبه» الغرم، وفي غيره عدمه.

وعلى الثاني _ أي: عدم الغرم _ قال: والفرقُ بينه وبين الوكيل حيث يفسد تصرفه بعد انعزاله وقبل عمله به: أن تصرُّفه للموكِّل، فإذا انعزلَ انعزلَ في حقِّ الموكِّل وترتَّب عليه أنه لا يصحُّ تصرفه، وأما المبيحُ فلا يؤثِّرُ رجوعُه؛ لأن التصرفَ عليه لا له، فحقُّه إذا رجع أن يُعْلِمَ المباحَ له.

⁽٢) قوله: «أنه لا رجوع» ساقط من (م).

⁽٣) ففي انعزاله قبل بلوغ العزل إليه قولان؛ أظهرهما في «روضة الطالبين» (٤: ٣٣٠): ينعزل. وعليه فيفسدُ تصرُّفه بعد انعزاله كها نقله شيخُ الإسلام عن البُلْقِيني في «أسنى المطالب» (٣: ٢٣٦).

عنها لا يقعُ للوكيل، وهوَ إتلافُ شخص، بخلافِ تصرّفِ الوكيلِ بعدَ العزلِ الذي لم يَبْلُغْهُ خبرُه (١)، فإنهُ تصرّفٌ يختصُّ (٢) بالموكِّلِ (٣) فأثَّرَ (٤) فيهِ رجوعُهُ وإنْ لم يَعْلَم الوكيل.

فإنْ كانَ المأذونُ لهُ ضَيفاً والآذنُ الراجعُ مُستمرٌّ على ضيافتِهِ فلا^(٥) أَثرَ لرجوعِهِ معَ إظهارِ خلافِه.

[٣٤٥] مسألة: إذا لم يستوفِ المستأجرُ إجارةً فاسدةَ المنفعة، كأنْ بارتِ الأرضُ المستأجرةُ وكانتْ صورةُ الإجارةِ معَ مزارعةٍ أو مُخابَرة، فهلْ يستقرُّ عليهِ الأجرةُ ويدخلُ في قولِ «المنهاج»: «ويستقرُّ في الإجارةِ الفاسدةِ (٢) أجرةُ المثل بها يستقرُّ (٧) بهِ المسمّىٰ في الصحيحة» (٨)؟

⁼ قال: ومحلَّ استواء العلم والجهل في الغرامات إذا لم يقصر المغرومُ له، فإن قَصَّر لم يرجع، وكذا لو لم يقصر لكن منع من الرجوع مانع، كما لو أنفق على زوجته ثم بان فسادُ النكاح لا يرجع بما أنفق؛ لأنها كانت في حَبْسِه، وكذا في عبدٍ لم يخرج عتقُه من الثلث ثم ظَهَر للمعتقِ مالٌ فلا يرجع الوارثُ بما أنفق». انتهى وما بين شرطتين من زيادتي.

⁽١) في (ك): «الذي اتبعه خبره».

⁽٢) في (م): «مختصّ».

⁽٣) في (م): «بالوكيل». ولعلُّ ما أثبته هو المناسب للمعنى، وانظر ما نقلته آنفاً عن «أسنى المطالب».

⁽٤) قوله: «فأثر» مكانها بياض من (م).

⁽٥) في (م): «فإذا».

⁽٦) قوله: «الفاسدة» ساقط من (ز).

⁽٧) في (ت): «استقر».

⁽A) «المنهاج» مع «تحفة المحتاج» (٦: ١٩٧).

أجاب: نعم، تستقرُّ عليهِ أجرةُ المثلِ مدَّةَ استيلائِه، ويكونُ ذلكَ داخلاً في قولِ «المنهاجِ» المذكور^(١).

[٣٤٦] مسألة: رجلٌ لهُ نصفُ دار آَجَرَها لشخصٍ ثمَّ تقاسَمَ المؤجرُ والشريك، هلْ يجوزُ ذلكَ (٢) وينحصرُ حقُّ المستأجِرِ فيها خرجَ بالقسمة، أمْ لا يجوزُ إلا برضا المستأجر؟

أجاب: هذهِ المسألةُ لم أقف فيها على نقلٍ صريح، ولكن في «فتاوى القاضي حُسينٍ» ما يدلُّ عليها (٣)، والذي يَظْهرُ أنّا إنْ (٤) قلنا: القسمةُ إفرازٌ (٥)؛ صحّت، ولا يحتاجُ إلى رضى المستأجر، وينحصرُ حقَّهُ فيها أُفْرِزَ بالقسمة. وإذا

⁽١) في (ز): «وتكون داخلة في قول المنهاج».

⁽٢) في (ت): «ذاك».

⁽٣) نصُّ السؤال وجوابه في "فتاوى القاضي حسين" (ص٢٧٦): "مسألة: إذا استأجر رجلانِ قطعتي أرضٍ منفصلتين مدةً معلومة، ثم أرادا القسمة ليزرعَ كلُّ واحدِ منها إحدى القطعتين. لا يجوز جبراً؛ لأن مثلَ هذه القسمة لا تجوز في التملُّك؛ فأما إذا كانت قطعة واحدة غير متفاوتة الأجزاء فرغب أحدهما في القسمة هل يجبرُ الآخر؟ ينبني على أنه هل يجبرُ على قسمة المهايأة أم لا؟ فيه وجهان؛ أحدهما: بلى، كما في قسمة الرقاب. والثاني: لا؛ لمعنين؛ أحدهما: لما فيه من تقديم حقِّ أحدهما على الآخر. والثاني: لأن الرقبة ليست بمملوكة له. جئنا إلى ما نحنُ فيه؛ فإن قلنا هناك: يجبر؛ فهاهنا يجبر. وإن قلنا هناك: لا يجبر؛ فهاهنا وجهان؛ بناءً على المعنين؛ إن قلنا: المعنىٰ فيه تقديمُ حقَّ أحدهما على الآخر، فهاهنا يجبر؛ لعدم المعنىٰ، وإن قلنا: عدمُ ملكِ الرقبة؛ لا يجبر».

⁽٤) في (ز): «إذا».

⁽٥) في (ت): «إقرار».

قلنا: القسمةُ بيعٌ؛ انبنى على أنَّ بيعَ المستأجَرِ مِنْ غيرِ المستأجِرِ صحيحٌ أوْ باطل.

فإنْ قلنا: باطل؛ فلا كلام. وإنْ (١) قلنا بالمذهب: إنهُ صحيح؛ لم ينحصرْ حقُّ المستأجِرِ في الذي صارَ لآجِره (٢) بالقسمة (٣)، بلْ يبقىٰ استحقاقهُ مشاعاً، ولكنْ لا يحتاجُ إلىٰ رضاهُ في صحّة القسمة (٤).

[٣٤٧] مسألة: إذا تعدّىٰ شخصٌ على أرضٍ فزرعَها عُدواناً، واستحقَّ قلعُ (٥) الزرعِ (٦) المذكورِ حالاً (٧)، فجاءَ شخصٌ آخَـرُ واستأجَرَ الأرضَ المذكورةَ مِنْ مالكِها قبلَ قلع الزرع، فهلْ (٨) يجوزُ ذلكَ أمْ لا؟

أجاب: الظاهرُ أنهُ يصيرُ كإجارةِ الدارِ المشحونةِ بطعامٍ أوْ غيرِه (٩)، وعلىٰ هذا يأتي فيهِ الجوابان (١٠). والوجهُ الثالثُ والأرجحُ عندي: أنهُ تصحُّ

⁽١) في (م): «وإذا».

⁽٢) في (ز): «لمؤجّره».

⁽٣) قوله: «بالقسمة» ساقط من (ت). وفي (م): «بل قسمة».

⁽٤) نقل هذا الجوابَ الوليُّ العراقيُّ ـ تلميذُ البُلْقِيني ـ في «تحرير الفتاوي» (٢: ٢٩٣)، والظاهرُ أنه نقله عن غير «الفتاوي» من كتب شيخه.

⁽٥) فاعل قوله: «استحق».

⁽٦) في (ز): «الزراعة».

⁽٧) قوله: «حالاً» ساقط من (ز).

⁽۸) في (ك) و (م): «هل».

⁽٩) في (ز): «بالإطعام ونحوه».

⁽١٠) قال في «روضة الطالبين» (٥: ٢٥٧): «الثانية عشرة: حكىٰ ابن كَجِّ عن نصِّ =

الإجارةُ وإنْ مضتْ مدّةٌ لمثلِها أجرةٌ لكنّها لا وقع (١) لها، وقدْ يُتَسامَحُ (٢) بمثلاثةِ أيامٍ في الصحّة، ولكنْ يذهبُ مِنَ الأجرةِ بقِسْطِه، وعلى المستأجِرِ الأجرةُ مِنْ حينِ التفريغِ ودخولها تحتَ يدِه، ومثلُهُ لوِ استأجَرَ أرضاً مغصوبةً مِنْ قادرٍ على الانتزاع.

ويقرب منه: ما لو آجر داراً مشحونةً بطعام وغيره، وكان التفريغُ يستدعي مدة، ورأيتُ للأئمة فيها جُمِعَ من «فتاوى القفال» جوابين فيه:

أحدهما: أنه إن أمكن التفريغُ في مدة ليس لمثلها أجرة؛ صح العقد، وإلا فلا؛ لأنه إجارة مدة مستقلة.

والثاني: أنه إن كان يذهب في التفريغ جميعُ مدة الإجارة لم يصح، وإن كان يبقى منها شيء صحَّ ولزم قسطُه من الأجرة إذا وجد فيه التسليم.

و خَرَّ جوا على الجوابين: ما إذا استأجر داراً ببلد آخر؛ فإنه لا يتأتى التسليم إلا بقطع المسافة بين البلدين، وما إذا باع جمداً وزناً وكان ينهاع بعضه إلى أن يوزن.

قلت: الصحيح من الجوابين هو الأول، بل قد تقدَّم في الشرط الثالث من الركن الرابع من الباب الأول وجه: أنه لا تصح إجارة المشحونة بالقياش وإن أمكن تفريغُها في الحال. وتقدَّم هناك: أن المذهب صحة إجارة الأرض المستورة بالماء للزراعة. وليس هو مخالفاً للمذكور هنا؛ لأن التعليل هناك بأن الماء من مصالحها مفقود هنا.

والأصحُّ عندي فيها إذا استأجر داراً ببلد آخر الصحة، وفي الجمد المنع؛ لإمكان بيعه جُزافاً، والله أعلم».

(١) في (ز): «دفع».

الشافعي رضي الله عنه: أنه لا تصح إجارة الأرض حتى ترى لا حائل دونها من زرع وغيره. وفي هذا تصريحٌ: بأن إجارة الأرض المزروعة لا تصح؛ توجيها بأن الزرع يمنع رؤيتها. وفيها معنى آخر وهو: تأخُّر التسليم والانتفاع عن العقد، ومشابهته إجارة الزمان المستقبل.

⁽٢) في (ت): «وقد وقع يتسامح يتسامح».

فإنْ قيل: فلوِ استأجَرَ أرضاً مزروعةً زَرْعاً بحقّ، ولكنها تُـحْصَدُ في يومِها (١)، فهلْ تكونُ (٢) كالمزروعةِ (٣) عدواناً؟

قلنا: لا، والفرقُ (٤) أنَّ لصاحبِ الزرعِ الذي زرعَ بغيرِ العدوان أنْ يُبقيَه، بخلافِ المتعدّي.

فإنْ قيل: لا نُسلّمُ (٥) أنَّ لصاحبِ الزرعِ المزروعِ بحقِّ إذا لم يكنْ هناكَ إجارةٌ أنْ يُبقِيَهُ إذا طالبَهُ (٦) صاحبُ الأرض.

قلنا: هذهِ مُحتملةٌ (٧)، ويمكنُ ترتيبُها (٨) على ما سبق، وبَـسْطُ هذا في «الفوائد».

[٣٤٨] مسألة: جماعةٌ نُظّارُ أوقاف، إذا غرسَ المستأجِرُ في أرضِ الوقفِ المستأجرةِ للبناءِ وانقضتْ مدّةُ المستأجرةِ للبناءِ وانقضتْ مدّةُ إجارتِه بعدَ ذلك؛ أغرَوْا شخصاً ليزيدَ (١٠) على المستأجِرِ زيادةً فاحشةً زائدةً

⁽١) في (ز): «لا يومها».

⁽٢) في (ك): «يكون».

⁽٣) في (ك) و(م): «كالمزارعة».

⁽٤) في (ز): «الفرق».

⁽٥) في (ز): «تسليم».

⁽٦) في (ز): «طلب».

⁽٧) في (ز): «محملة».

⁽۸) في (ت): «ترتبها».

⁽٩) في (ز): «للغراس».

⁽۱۰) في (ك) و (م): «يزيد».

على أجرةِ المثلِ تضرُّه؛ لأنهُ إنْ نقضَ البناءَ حصلَ لهُ الضرر، وإنْ باعَهُ لمْ يُساوِ^(١) إلا بعضَ قيمتِهِ ليقلَّ^(٢) خراجُ الأرض، وإنْ رغبَ في إبقائِهِ حصلَ لهُ ضررُ الزيادة، فهلْ للناظرِ استدعاءُ الزيادة (٣) على الوجهِ المذكورِ أوْ قبولهُا^(٤)؟

وإذا ماتَ الناظرُ المؤجرُ والمستأجِرُ فاختلفَ (٥) خليفةُ الناظرِ ووارثُ المستأجِرِ في انقضاءِ المدّةِ ولا حُجّةَ معَ واحدٍ منهما تُغَلِّبُ الظنَّ (٦)، فما الحكم؟

أجاب: ليسَ للناظرِ استدعاءُ الزيادةِ على الوجهِ المذكورِ ولا قَبُولُها (٧).

والحكمُ في الاختلافِ: أنهما إنِ اختلفا في القَدْرِ الذي وقعتْ بهِ الإجارةُ؟ فإنهما يتحالفان، ثمَّ عندَ بقاءِ النزاعِ يفسخانِ أَوْ أحدُهما الإجارةَ أو الحاكمُ (٨).

وإذا حصلَ الفسخُ رَجَعَ المسمّىٰ المقبوضُ إلىٰ ورثةِ المستأجر (٩)، ورجعَ الناظرُ علىٰ تركة المستأجر مدّةَ (١٠) استيلائِه.

⁽١) في (ك) و(م) و(ت): «يسو»، والمثبت من (ز).

⁽٢) في (ز): «ليصل»، وفي (ت): «لنقل».

⁽٣) قوله: «فهل للناظر استدعاء الزيادة» ساقط من (م).

⁽٤) في (ز): «المذكورة وقبولها».

⁽٥) في (ت): «وخلف».

⁽٦) قوله: «تغلب الظن» ساقط من (ز).

⁽٧) في (م): «وقبولها».

⁽۸) في (م): «الحكم».

⁽٩) «الإجارةَ أوِ الحاكم وإذا حصلَ الفسخُ رَجَعَ المسمّى المقبوضُ إلى ورثةِ المستأجر » ساقط من (ز).

⁽۱۰) في (ز): «بمدة».

وإنْ لمْ يختلفا في القدرِ الذي وقعتْ بهِ الإجارةُ واتّفقا(١) أنَّ الإجارةَ وقعتْ على عَشرِ سنينَ مثلاً واختلفا في انقضائِها؛ فالقولُ قولُ ورثةِ المستأجِرِ بأيانِهم؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الانقضاء.

[٣٤٩] مسألة: ثلاثةُ نفرٍ أسماؤُهُمْ محمدٌ وسليمانُ وفضلٌ (٢)، لهم أراضٍ (٣) مقسومةٌ آجَرُوها لشخصِ اسمُه مُقبلٌ بحسابِ سبعةَ عَشَرَ درهماً كلَّ فدّان، وتضامنوا وتكافلوا في صحّةِ الإجارةِ (٤) بعدَ قبضِ الأجرة.

ثمَّ استأجرَ محمدٌ مِنْ مُقبلِ ما استأجرَه، كلُّ فدّانٍ بأربعةٍ وثلاثين، وكانَ مُقبلٌ يظنُّ أنَّ (٥) الذي استأجرَهُ وآجَرَهُ سبعونَ فدّاناً، فظهرَ في نصيبِ سليهانَ نقصُ عشرةِ أفدِنة، فقالَ مُقبلٌ لمحمدٍ: (أنتَ ضَمِنْتَ صحّةَ الإجارةِ أولاً، وأنَّ الأرضَ سبعونَ فدّاناً وقدْ آجَرْتُك على هذا الحكم). فطالَبَ محمدٌ سليهانَ بالنقصِ على حسابِ أربعةٍ وثلاثين.

فها حكمُ الإجارة؟ وهلْ يُرْجَعُ على سليهانَ عنْ نقصِهِ بحسابِ ما آجَرَ أَوْ بحساب الإجارةِ الثانية؟

أجاب: الإجارةُ الأُولىٰ الصادرةُ بالطريقِ المعتبرِ صحيحة، وأمَّا الإجارةُ

⁽١) في (ك): «وإن اتفقا». وما أثبته من بقية الأصول هو الصواب.

⁽٢) في (ز): «وسليهان وعلي».

⁽٣) في الأصول الخطية: «أراضي».

⁽٤) في (ك) و(م): «وتكافلوا صحة الإجارة».

⁽٥) في (ز): «نظر إلىٰ».

الثانية؛ فإنْ صدرتْ بعدَ القبضِ فهيَ صحيحة، وإنْ صدرتْ قبلَ القبضِ صَحَتَ في نصيبِ محمدٍ دونَ رفيقِه.

والذي يَرْجِعُ على سليهانَ هوَ مُقبلٌ دونَ محمد، ويرجعُ عليهِ بجزءِ ما(١) آجَرَ أولاً.

وما تقدَّمَ مِنْ صحتِها هوَ بالنسبةِ إلى ما وُجِد، وأمَّا الذي لم يوجَدْ فإنهُ لا يصحُّ^(٢) فيهِ الإجارة، ويَرْجِعُ بالقسطِ كما سبق.

[• ٣٥] مسألة: شخصٌ استأجرَ مكاناً وقفاً على مسجد، وأمضى الناظرُ ذلك، ثمَّ زادَ عليهِ (٣) آخَرُ زيادة، فهلْ للناظرِ قَبُولُها أمْ لا؟

أجاب: إنْ وقعتْ إجارةٌ بإيجابٍ وقَبُولٍ مِنَ الناظرِ أَوْ مَنْ أَذَنَ لَهُ (٤) بأجرةِ المثلِ أَوْ دُونِها ممّا (٥) يُتَسامَحُ بمثلِه؛ فلا أثرَ للزيادة. وإنْ لمْ يقعْ إيجابٌ وقَبُول، وإنها أشهدَ المستأجِرُ على نفسِهِ بالإجارةِ وأجازَ الناظر؛ فلهُ قَبولُ الزيادةِ، بلْ عليهِ أَنْ يقبل الزيادة (٢).

[٣٥١] مسألة: شخصٌ أذنَ لإنسانٍ في سكنىٰ دارِهِ ولم يَشرُطُ أجرة، فهلْ يستحقُّ أجرةً أمْ لا؟

⁽١) في (ت): «بها».

⁽٢) في (م): «تصحّ».

⁽٣) قوله: «عليه» ساقط من (ك) و(م).

⁽٤) في (ك) و (م): «أو ما دونه».

⁽٥) في (ز): «بيا».

⁽٦) في (ز) «أن يقبلها».

أجاب: لا يستحقُّ الرشيدُ الذي لم يكن محجوراً عليهِ بفَ لَسٍ ونحوِهِ أَجرةً على الساكنِ بإذنِهِ مِنْ غيرِ ما ذِكْرِ ما يقتضي الأجرة (١).

[٣٥٢] مسألة: استأجرتْ هندٌ مِنْ زينبَ عقاراً بصيغة: (استأجرتْ فلانةٌ مِنْ فلانةٍ جميعَ كيتَ وكيتَ الجاري ذلكَ بيدِ الآجِرةِ (٢) وتصرُّ فِها، ولها إيجارُ ذلكَ وقبضُ أجرتِهِ بالطريقِ الشرعيِّ (٣)، وُقِفَ عليها مِنْ قِبَلِ والدِها على ما ذَكَرَتْ)، وصدَّقتُها المستأجِرة.

ثمَّ تُوفِّيتِ المؤجرَة، فوُجِدَ كُتبُ (٤) أوقافِ بعضِ تلك الأماكنِ المستأجرةِ على وَفْقِ (٥) ما أقرّتْ به، ويُرْجَى ظهورُ بقيّةِ كُتُب الوَقْف (٦).

فهلْ إقرارُ المؤجرةِ على ما في يدِها بالوقفيّةِ المذكورةِ (٧) مُصَيِّرٌ (٨) لحكم (٩) ما بيدِها حكم الأوقاف؟

⁽١) العبارة في (ز): «أجاب: لا يستحقّ أجرة علىٰ الساكن إن كان الآذن رشيداً ولا محجوراً عليه بَفَلَس ونحوه إذا لم يقع منه ما يقتضي الأجرة».

⁽٢) في (ز): «المؤجرة».

⁽٣) في (ك) و (م): «بطريق شرعي».

⁽٤) في (م): «كتاب».

⁽٥) في (م) و (ت): «وقف».

⁽٦) في (م): «الكتب» بدل قوله: «كتب الوقف».

⁽٧) في (ك): «المذكور».

⁽۸) قوله: «مصير» ساقط من (ز).

⁽٩) في (ز): «بحكم».

وإذا صارتْ وَقْفاً هلْ يكونُ حكمُها حُكْمَ الأوقافِ المشروحةِ في الكُتُبِ الموجودةِ في الكُتُبِ الموجودةِ في المصرِف (١)، أوْ(٢) يكونُ (٣) مَصْرِفُهُ (٤) للفقراء؟ وإذا (٥) استفاضَ أَنَّ مَصْرِفَهُ على الفقراءِ أَوْ غيرِهمْ يُعمَلُ به؟

أجاب: إقرارُ المؤجرةِ بالوقفِ تؤاخَذُ بهِ في حقِّ نفسِها فلا يَتعدَّىٰ إلى غيرِها، فلا يكونُ حكمُ ذلكَ حكمَ الأوقافِ المذكورة، وإذا استفاض أنّ مصرفَهُ للفقراءِ أوْ غيرِهمْ (٦) وثبتَ ذلكَ بالشهادةِ المستندة (٧) للاستفاضةِ (٨) فإنهُ يُعمَلُ بذلك.

[٣٥٣] مسألة: قَيْسارِيّةُ (٩) ذاتُ ثلاثةِ أبوابٍ تُغْلَقُ كلَّ ليلة، مرسومةٌ لبيع الغزلِ وغيرِه، موقوفةٌ على ذريّةِ الواقفِ ومصالح جامعهِ وزاويتِهِ وعلى الفقراءِ والمساكينِ المقيمينَ بالزاوية، استأجرَها جماعةٌ لينتفعوا بها في السكنِ والإسكانِ وكيفَ شاؤوا على الوجهِ الشرعيّ، وجرتِ العادةُ مِنْ تقادُم السنينَ

⁽١) في (ز): «الصرف».

⁽٢) في (ك) و(م): «أم».

⁽٣) في (م): «تكون».

⁽٤) في (ز): «مصروفه».

⁽٥) في (ت): «أو إذا».

⁽٦) قوله: «أوْ غيرِهمْ يُعمَلُ به ... أنّ مصرفَهُ للفقراءِ أوْ غيرِهم» ساقط من (ز).

⁽٧) في (م): «المسندة».

⁽A) في (ت): «للإفاضة».

⁽٩) القيسارية: هي الخان الكبير الذي يشغله جماعة من التجار. «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» (ص١٢٦).

باختصاص (١) مَنْ يستأجرُها أَوْ مَنْ يأذنُ لهُ(٢) بدلالة (٣) ما تَحَصَّلَ بها للبيعِ مِنْ عدةِ الحياكةِ والغزلِ المجلوب دونَ غيرهِ مِنَ الدلّالين بها.

فهلْ هذا الاختصاصُ جائـزٌ أَمْ لا؟ وهلْ يحلُّ لأحدٍ مِنَ الدلّالِينَ (٤) والتجّارِ (٥) أنْ (٦) يناديَ بها أوْ يسكنَ مُراغِهاً لمستأجرِها أوْ لا (٧)؟

وإذا أذنَ المستأجرُ لأحدٍ مِنَ الدلّالِينَ أنْ يناديَ بها على نوعٍ مِنَ الغزلِ كالأسودِ البلديِّ خاصَّة، فهلْ يحلُّ لهُ النداءُ علىٰ غيرهِ أوْ لا(٨)؟

وهلْ يُثابُ ولاةُ أمورِ الإسلامِ والمسلمينَ (٩) ـ أعزَّهُمُ اللهُ تعالىٰ ونصرَهُمْ ـ علىٰ تعزيرِ مَنْ تَشَفَّعَ بأنْ يُحْدِثَ (١١) بوقفِ الفقراءِ مظلمةً، ومَنْ يَرتكبُ فِعلَ ما لا يحلّ؟

أجاب: نعم، هذا الاختصاص بمقتضى استحقاقِهِ المنافعَ بالإجارةِ

⁽١) في (ك) و (م): «اختصاص».

⁽٢) في (ك) و(م): «ما دونه».

⁽٣) في (م): «بدلاً أو».

⁽٤) قوله: «بها فهلْ هذا الاختصاصُ جائزٌ أمْ لا وهلْ يحلُّ لأحدِ مِنَ الدَّلالِين» ساقط من (ز).

⁽٥) قوله: «التجار» ساقط من (م). وفي (ز): «التجارات».

⁽٦) قوله: «أن» ساقط من (ز).

⁽٧) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽A) في (ك) و (م): «أم لا».

⁽٩) في (ك) و(م): «ولاة أمور المسلمين».

⁽۱۰) في (ز): «فإنه يتحدث».

الشرعيّةِ جائزٌ ما لم يُؤدّ إلى ضررٍ بنوعٍ (١) مِنَ المواطأةِ (٢) على نقصِ ثمنِ ما يُباعُ بدلالتِهِ ونحوِ ذلك.

وليسَ لأحدِ أَنْ ينتفعَ بشيءٍ مِمّا هوَ مُستَحَقُّ للمستأجِرِ المذكورِ إلا بإذنِ منهُ أو بإباحةٍ مستفادةٍ مِنْ قرائنِ الأحوال، كدخولِ أصحابِ الأمتعةِ للبيع، ومَنْ لهُ شغلٌ عندَ السكّان، وغيرِ ذلكَ مِمّا يظهرُ مِنْ حالِ المستأجِرِ أَنهُ (٣) غيرُ مانع منه.

وأمّا مَنْ يريدُ أَنْ يُحْدِثَ مظلمةً فلا يحلُّ لهُ الإقدامُ على ذلك، ويُثابُ وليُّ الأمرِ ـ أيّدهُ اللهُ تعالىٰ ـ علىٰ منعِهِ ورَدْعِهِ (٤) مِنَ الظلم وفعلِ الحرام.

* * *

⁽١) في (ك) و(ز) و(م): «ممنوع».

⁽٢) في (م): «المعاطاة».

⁽٣) قوله: «أنه» ساقط من (ت).

⁽٤) في (ز): «عليٰ ردعه ومنعه».

[كتاب الجَعالة]

[٣٥٤] مسألة: إذا اتّفقَ فسخٌ مِنْ مالكِ الضائع الذي جَعَلَ لَـمَنْ رَدَّهُ شيئاً فيها جعلَهُ لهَ قبلَ الشروعِ^(١) في العمل ولم يَعْلَمِ^(٢) العاملُ بالفسخ وعَمِلَ بعدَ ذلك^(٣)، هلْ يستحقُّ المشروطَ أو لا^(٤)؟

أجاب: إنْ كانَ العامِلُ مُعَيَّناً ولمْ يُعْلِمْهُ المالكُ استحقَّ المشروط^(٥)، وإنْ كانَ غيرَ معيّنِ وكانَ الرجوعُ بعدَ الشروع في العملِ ولمْ يعلم^(٢) استحقَّ المشروطَ أيضاً، وإنْ (٧) كانَ قَبْلَهُ ولمْ يُعلِنِ المالكُ (٨) بالرجوع استحقَّ المشروطَ أيضاً وإلا فلا (٩)، ذكرَ ذلكَ (١١) الماورديُّ (١١) والرُّويانيّ، وهوَ حسن (١٢).

⁽١) قوله: «قبل الشروع» متعلق بقوله «فسخ». وفي (ز): «الشرع».

⁽٢) في (ت): «يعمل».

⁽٣) في الأصول الخطية عدا (ز): «وعمل العامل بعد ذلك».

⁽٤) في (ك): و(م) «أم لا».

⁽٥) العبارة في (ز): «إن كان معيناً استحقّ المشروط ولو لم يُعْلِمْهُ المالك بالفسخ».

⁽٦) في (ت): «يعمل».

⁽٧) في (ز): «فإن». وفي (ت): «وإن قبله».

⁽٨) في (ز): «كان قبله فإن لم يعلق المالك».

⁽٩) قوله: «أيضاً وإلا فلا» ساقط من (ك) و(م).

⁽۱۰) في (ز): «ذكره».

⁽۱۱) «الحاوى» (۸: ۳۲).

⁽١٢) اعتمد هذا التفصيلَ الذي ذكره الماوردي والرُّوياني الوليُّ العراقيُّ في «تحرير الفتاوي» =

[٣٥٥] مسألة: إذا خاطَ العاملُ نصفَ الثوبِ المشروطِ على خياطتِهِ الجُعْل، ثمَّ سلّمَهُ إلىٰ المالك، فاحترقَ في يدِهِ قبلَ تمامِ (١) خياطتِه، هلْ يستحقُّ العاملُ شيئاً أمْ لا؟

أجاب: صرّحَ ابنُ الصبّاغِ في «الشاملِ» باستحقاقِ نصفِ المشروط، وهوَ قياسُ ما ذكرَهُ النوويُّ تَبَعاً للرافعيِّ في مسألةِ الصبيِّ يموتُ (٢) في أثناءِ التعليم (٣).

[٣٥٦] مسألة: لوْ كانَ الإمامُ نازلاً تحتَ قلعة، فقال: (مَنْ دلّني على قلعة (٤٠ على الله على

أجاب: نعم، يستحقُّ الجُعْلَ المذكور.

^{= (}٢: ٣١٩) تبعاً لاستحسان شيخه السراج البلقيني له. وكذلك اعتمده الشهابُ ابن حجر في «تحفة المحتاج» (٦: ٣٧٥- ٣٧٦). وإليه يميلُ كلامُ شيخ الإسلام في «أسنى المطالب» (٢: ٤٤٣). خلافاً للشرف ابن المقري؛ فإنه اعتمدَ أن العاملَ لا يستحقُّ شيئاً إن عمل بعد فسخ المالك ولو كان جاهلاً بالفسخ. وعليه جرى الشمسُ الرملي في «نهاية المحتاج» (٥: ٤٧٧) مصرِّحاً بمخالفته لما استحسنه البُلْقِيني من تصريح الماوردي والرُّوياني، وكذلك الخطيب الشربيني في «مغنى المحتاج» (٢: ٤٣٣).

⁽١) في (ز): «أيام».

⁽٢) قوله: «يموت» ساقط من (ز).

⁽٣) قال في «روضة الطالبين» (٥: ٢٧٥): «ولو مات الصبي في أثناء التعليم استحق أجرة ما علمه؛ لوقوعه مسلَّماً بالتعليم». وانظر: «العزيز شرح الوجيز» (٦: ٢٠٣).

⁽٤) في (ز): «قلعتي».

⁽٥) في (ك) و(م): «الذي».

[كتاب إحياء الموات]

[٣٥٧] مسألة: سَكَنَ عَلَّافٌ في دُكّانَيْنِ لهما مَصْطَبتانِ بارزتانِ (١) أكثرَ مِنْ ثلاثةِ أذرع، وطولُهما عشرةُ أذرعٍ في نفسِ الطريق، وقصدَ الساكنُ أنْ يزيدَ فيهما (٢) شيئاً، فهل (٣) يحلُّ ذلك؟ وهلْ يجبُ على العَوامِّ توقيرُ أهلِ العلمِ والسمع منهمْ بها يوجبُهُ الشرعُ (٤) إذا سمعوهُ منهم (٥)؟

أجاب: لا يحلُّ للعَلَّافِ ذلك، ولا يحلُّ مساعدتُهُ على ذلك، وللجيرانِ منعُهُ مِنْ ذلك، ويَرْدَعُ وليُّ الأمرِ العلَّافَ المتعدِّيَ بذلك.

ويجبُ على الناسِ توقيرُ أهلِ العلمِ والسمعُ^(٦) منهمْ في الذي ظهرَ لهمْ مِنَ الشريعةِ المحمّديّة.

[٣٥٨] مسألة: حمَّامٌ لها قَناةٌ لمياهِها، وثُمَّ مصارفُ على القناةِ مِنَ المطرِ

⁽۱) في (ز): «بمصاطب بارزة».

⁽٢) في (ز): «فيها».

⁽٣) في (ك) و(م): «هل».

⁽٤) في (ز): «توقير أهل العلم وقَبول ما يوجبه الشرع».

⁽٥) قوله: «إذا سمعوه منهم» ساقط من (ك) و(م).

⁽٦) في (ز): «وأن يسمعوا».

وغيره، وصاحبُ الحمّامِ يَغْرَمُ كلَّ سنةٍ لنزحِها دراهم، فهلْ يُطالِبُ أصحابَ المصارفِ المسلّطةِ (١) بشيءٍ ممّا يغرمُه؟ وهلْ يطالبُهُمْ إذا لمْ يساعدوهُ ويسدُّ مصارِفَهم أمْ لا؟

أجاب: إنْ كانتِ المصارفُ أحدَثَها أصحابُها على القناة المذكورةِ بغيرِ طريقٍ شرعيٍّ؛ فلصاحبِ القناةِ طلبُ^(۲) سدِّ المصارفِ التي وقعَ التعدّي بها. وإنْ كانتِ المصارفُ قديمةً لا يُعْرَفُ حالها فإنها تستمرُّ على حالها؛ فإنْ كانتِ^(۳) العادةُ أنَّ أصحابَها يدفعونَ شيئاً كلَّ سنة (٤) لإزالةِ ما ذُكِر فإنهُ يُعْمَلُ بمقتضىٰ العادة، وإنْ لمْ يكنْ هناكَ عادةٌ فلا يلزمُ هُمْ شيءٌ بغيرِ ظهورِ طريقٍ شرعيِّ العادة، وإنْ لمْ يكنْ هناكَ عادةٌ فلا يلزمُ هُمْ شيءٌ بغيرِ ظهورِ طريقٍ شرعيً يقتضيه.

[٣٥٩] مسألة: إذا اشتركَ^(٥) جماعةٌ في الحَفْر^(٢)، وشَرَطوا أَنْ يكونَ النهرُ بينهم على قدرِ مِلْكِهِمْ مِنَ الأرض، فزادَ واحدٌ منهمْ في العملِ على قصدِ ملكِ ذلكَ القدر، كما إذا كانَ صاحبُ الثَّلُثِ يعملُ النصفَ^(٧) ليملكَ^(٨) النصف، هل العبرةُ بعملِهِ وقصدِهِ أو العبرةُ بالشرط؟

⁽١) في (ت): «السلطنة».

⁽٢) قوله: «طلب» ساقط من (ز).

⁽٣) في الأصول الخطية عدا (ت): «كان».

⁽٤) في (ز): «يدفعون كل سنة».

⁽٥) في (ز): «إذا أشرط».

⁽٦) في (ت): «الحضر».

⁽٧) قوله: «يعمل النصف» ساقط من (ز).

⁽۸) في (ز): «يملك».

أجاب: الذي يظهرُ مِنْ كلامِ الأصحاب: أنَّ العبرةَ بعملِهِ (١) وقصدِه. وعلى هذا فلا اعتبارَ بالشرطِ وإنها العبرةُ (٢) بالعمل. ووقعَ في عبارةِ «التنبيه» ما يقتضي: أنَّ العبرةَ بالشرط. وهوَ خلافُ ما عليهِ العمل.

* * *

(١) في (ت): «بالعمل».

⁽٢) قوله: «وقصدِه، وعلىٰ هذا فلا اعتبارَ بالشرطِ وإنها العبرةُ» ساقط من (ت).

فهرس المحتويات التفصيلي

الصفحة	المسألة
ĵ	كلمةٌ في نقد طبعتَي «التجرُّد والاهتهام»
٧	السراج البلقيني مجدِّد المئة الثامنة
V	مَلــُخل
٩	من مصادر سيرة البلقيني
١٣	معالم شخصية البلقيني
41	تلاميذ البلقيني
٤٦ ً	تصانيف البلقيني
٥٤	اجتهاده واختياراته ومباحثاته
۸۶	أطرافٌ من سيرة حياة السراج البلقيني
VV	كتاب التجرُّد والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام
٨٥	نهاذج من صور المخطوطات
117	بداية الكتاب
119	مقدمة المؤلف
171	قسم العبادات
174-17	كتاب الطهارة إلى الصَّلاة
140	مسألة في نجاسة دود الفاكهة والجبن وغسل الفم منه
140	مسألة في دخان النجاسة، و في نجاسة الكلب

الصفحة	السالة
۱۲۸	مسألة في دخان النجاسة، وعدم تنجُّس الثوب بخروج الريح
144	مسألة في التخلُّل
144	مسألة في سترة قاضي الحاجة
1 8 4	مسألة في الجمع بين الماء والحجر في الاستنجاء
100	مسألة في الوضوء من كشكول أو زبدية، وفي نية الاغتراف
107	مسألة في تفريق النية، وفي تجزُّؤ الحدث
104	مسألة في نزع الخاتم في الوضوء والتيمم
101	مسألة في الاغتسال بدلَ الوضوء
171	مسألة في الدعاء على أعضاء الوضوء
171	مسألة في تزاحُم ذِكرَي الوضوء والأذان
177	مسألة في مدة المسح على الخفين
177	مسألة في معنى اشتراطهم في الخف: إمكانٌ متابعة المشي عليه
174	مسألة في معنى قولهم: مُطلق الحدث
178	مسألة في خضاب المرأة بها يُغطِّي جرمه البشرة
178	مسألة في وجدان فاقدِ الماء آلةَ الاستِقاء
170	مسألة فيها يذكره الفقهاء في أوصاف الحيض، وورودها في الحديث
77	كتاب الصلاة إلى الزكاة
1 🗸 1	مسألة في تغيُّر اجتهاد المصلي
	مسألة في أيهما أفضل الريس الذي يراعي الشمس والأظلة وينصب محاريب
177	المسلمين أم المؤذن الذي يجهل ذلك؟
144	مسألة في إدراك أصحاب الأعذار من الوقت قَدْرَ تكبيرة

مسألة في كراهة الصلاة المطلقة بعد العصر

الصفحة	المسألة
1.41	مسألة في ما يستحب للمنفرد أن يقرأ به في صلاته
141	مسألة في تفريق السورة في ركعتين
110	مسألة في تطويل جلسة الاستراحة
171	مسألة في النظر إلى موضع السجود، وفي تغميض العينين في الصلاة
198	مسألة في تحبير العظم بعظم نجس أو عظم آدمي
197	مسألة في وصل الشعر بشعر طاهر غير آدمي
191	مسألة في لبس الثوب النجس لستر العورة
	مسألة في حمل النجاسة، وفي الحركة، وفي النهيق والصهيل، في الصلاة، ومسألة
Y • •	في صلاة القاعد، وفي الصلاة خلف من لم يأت بالبسملة
Y • Y	مسألة في تنحنح الإمام في الصلاة
۲۰۳	مسألة في إمامة مَن يلحن في قراءة الفاتحة
۲۰۳	مسألة في تطويل الإمام في الصلاة
۲ • ٤	مسألة في الفتح على الإمام
Y • 0	مسألة في الوسواس في الصلاة والذِّكر
Y . 0	مسألة فيمن سمع آية السجدة من ببغاء
Y 14	مسألة في القراءة في الوتر بأكثر من ثلاث
***	مسألة في التنفل بين ركعتي الشفع وركعة الوتر
***	مسألة في الاشتغال بالوضوء مع ضيق الوقت
475	مسألة في إمامة المرتد وإسلامه في الصلاة
440	مسألة في حكم الصلاة في الشُّبّاك، وفي حكم البناءين في مسجد
74.	مسألة في تعيين الإمام في نية الاقتداء

مسألة في إمامة الصبي الذي لم يبلغ

	مسألة في تولية رجل إمامتين بمسجدين في الصلوات كلها، والكلام في اقتداء
771	المفترض بالمتنفل
747	مسألة في إدراك الركعة بالركوع أم بالقيام أم بقراءة الفاتحة
744	مسألة في أخذ الأجرة على الإمامة
7 2 7	مسألة في المسافر الكافر إذا أسلم في سفره، هل يقصر الصلاة؟
7 2 7	مسألة في المسافر يُؤخِّر الصلاة الأولى، ويُقيم في وقت الثانية
7 2 4	مسألة في مُصلِّ نوى الإتمام، ثم اعتقد أنه نوى القصر، ثم تذكَّر
727	مسألة في شك المأموم في إمامه المسافر؛ هل نوى القصر أم لا؟
7 £ £	مسألة في مَدِّ الركعة الأولى في الجمعة بحيثُ لم يبق وقتٌ يتسع للثانية
720	مسألة في تعدد الجمعة في البلد (تكذيب مدعي الإجماع مكابرة)
404	مسألة في صلاة الجمعة في قرية لا يجتمع فيها أربعون
404	مسألة في مفارقة المسبوق لإمامه في صلاة الجمعة
104	مسألة فيمن أدرك الإمام بعد الرفع من الركوع من الثانية في الجمعة
770	مسألة في إقامة الجمعة في جامع ببلد بعيد عن الأبنية
770	مسألة فيمن تولى خطابة جامع منعزل عن الأبنية
777	مسألة في قاعة مختصة بالخطيب من الجامع
777	مسألة فيمن قيل له: أما كان عليك صلاة جمعة؟ فقال: لا
777	مسألة في ساعة الإجابة يوم الجمعة
779	مسألة في حديث حذيفة في الجلوس على الحرير
779	مسألة في قولهم: الخاتم لا يُزاد على مثقال
**	مسألة في زيارة النصراني قبر قريبه المسلم
274	مسألة في الدفن في الفساقي

440- <u>7</u> 1	كتاب الزكاة إلى البيوع
***	مسألة في إخراج المواشي الصِّحاح بدلاً من المراض في الزكاة
***	مسألة في مسامحة السلطان قوماً من زكاة مواشيهم
***	مسألة في إخراج الفلوس في زكاة الفضة
YYX	مسألة في زكاة الغنم الموقوفة
Y Y X	مسألة في إخراج الفلوس في زكاة النقدَيْن وعروض التجارة
***	مسألة في زكاة الحبوب لفقراء يؤمرون بالصلاة ولا يصلون
779	مسألة في زكاة الحبوب والثهار التي تسقى من العيون أو بهاء مشترى
71	مسألة في اختلاف السعر في مال التجارة عند آخر الحول
777	مسألة في وراثة أموال التجارة
۲۸۳	مسألة في زكاة مال التركة إذا حال عليه الحول ولم يُقسَم
۲۸۳	مسألة في فطرة الزوجة الحرة
۲۸۳	مسألة في فطرة العبد
3 1.7	مسألة في تقديم الأب على الأم في إخراج زكاة الفطر عنه
3 7 7	مسألة في إخراج الزكاة لمن لا يستحقها
710	مسألة في إخراج الزكاة في غير بلد المال
710	مسألة في إثبات رمضان بشهادة عَدْل واحد
987	مسألة في المسافر الكافر إذا أسلم في سفره في رمضان، هل يجب عليه الإمساك؟.
79.	مسألة في كون التقطير في باطن الأذن والإحليل مُفطِّراً
797	مسألة في موافقة الزوجة زوجَها على السفر في البحر للحج أو لغيره
797	مسألة في سفر المرأة للحج بصُحبة نسوة ثقات ووَلَدِها الذي قارب البلوغ
794	مسألة في تفضيل التمتُّع على القِران

		المسألة	

۳.۳	مسألة في الترتيب والموالاة بين ذكر العمرة والحج في نية القارن
4.0	مسألة في الدم الواجب على مَن تمتَّع ثم قرن
٣٠٦	مسألة في كيفية صيام الأيام العشرة لمن وجبت عليه في حجِّه
۳1.	مسألة في القدر الواجب من التلبية عند من قال: إن الإحرام لا ينعقد إلا بها
٣١١	مسألة في الوقت الذي يستحب فيه الغسل في الحج
414	مسألة في تأخير المرأة الجميلة أو الشريفة الطوافَ إلى الليل
۳۱۸	مسألة في التفضيل بين العمرة والطواف
419	مسألة في رمي الجمرات واشتراط حقيقة الرمي وعدم الاكتفاء بوضع الحجر
441	مسألة في الفدية على مَن حلق رأس نائم أو مُكرَه أو مُغمى عليه
441	مسألة في تكرار الجماع بعد التحلل الأول
477	مسألة في إخراج الطعام في الفدية
٣٢٣	مسألة فيمن فاته الحج، فبقي مُحرِماً إلى العام القابل
٣٢٣	مسألة في الرجوع من الحج دون أداء طواف الإفاضة
47 8	مسألة في التبرع بالحج عن الغير
47 8	مسألة في إحداث دكة في المسجد الحرام
۴۳.	مسألة فيمن فاته الحج، فجامع قبل التحلل عامداً عالماً بالحرمة
۳۳۷	نسم المعاملات
077-44	كتاب البيوع إلى الإجارة
481	مسألة في عدم انعقاد البيع بصيغة الاستفهام
481	مسألة في بيع السُّكّر النجس
727	مسألة في بيع السَّبُع قبل تعلُّمه الصيد
454	مسألة في بيع النمل الكبر

455	مسألة في بيع العبد إذا أتلف شيئاً بأمر سيِّده
4 5 5	مسألة في عتق المعسر عبدَه الجاني جنايةً تُوجب قصاصاً
450	مسألة في بيع الفضولي جاريةً
	مسألة في بيع ماء العيون، وحكم الشرب منه بلا إذن، والقَدْر الواجب في زكاة
٣٤٦	الزروع التي تسقى به
٣٦٧	مسألة في قبض المبيع في المكيلات والموزونات قبل تقديره
414	مسألة في بيع ما فيه معدن الذهب بالذهب
۲۷۱	مسألة في بيع الذهب بالفضة مؤجلاً
***	مسألة في جريان الربابين السيد وعبده
478	مسألة فيمن اشترى نصف بستان، بشرط أن يخدم النصف الآخر بيده
440	مسألة في ظهور العيب في المبيع أو المستأجَر بعد تَلَفُه
440	مسألة في البناء والغراس في المُشترى شراءً فاسداً
۳۷٦	مسألة في شراء سفيه من سفيه
۲۷٦	مسألة في تبايُع السفهاء المحجور عليهم بعضهم من بعضهم
۰۷۲	مسألة في بيع ما فيه جهالة
۳۷۸	مسألة في بيع ناقة بين شريكين
444	مسألة: هل العبرة في بيع الأرض بحدودها الأربعة أم بمساحتها؟
۳۸۰	مسألة أخرى في اعتبار الحدود أو المساحة
471	مسألة في بيع مكان مجاور للوقف، لا طريق إليه إلا منه
۳۸۱	مسألة في رجوع المشتري بالثمن على من أقبضه
" ለፕ	مسألة فيمن اشترى شيئاً فأصلحه، ثم ادعاه شخص ثالث
۳۸۳	مسألة فيمن اشترى حوشاً من أرض محتكرة، فوقف منها بئراً

المسألة	

474	مسألة في شخص له بناءان متجاوران، باع أحدهما إلخ
٣٨٥	مسألة فيمن اشتري أسهماً من دار، فغيَّر معالمها، فظهر أن السهم الآخر منها وَقْف
۲۸۳	مسألة في بنت باعها أبوها الحرُّ الكافر، وهي صغيرة
۳۸۸	مسألة فيمن اشتري نصف فرس، وأقامت عنده سنة، ثم أخذها ولدُ البائع .
444	مسألة فيمن اشتري نصف فرس، ولم يعرف شريكه، ثم باعها
44.	مسألة في بيع ضامن المشتري العينَ المبيعة إذا غاب المشتري
	مسألة فيمن اشترى قيراطين من ملك، ثم وُرِثَ عنه، ثم أخرج وارث البائع
441	كتاباً في أنهما وَقْف
444	مسألة في عَزْل الوكيل في زمن خيار المجلس قبل الافتراق
444	مسألة في رد المبيع بالعيب
444	مسألة أخرى في رد المبيع بالعيب
440	مسألة في العبد الآبق
447	مسألة في العبد المبيع يَقتُلُ المشتريَ أو ابنَه أو عبدَه قبل القبض
441	مسألة في نقل المبيع المنقول
441	مسألة في اعتبار مضيِّ إمكان زمن القبض
499	مسألة في البيع في مرض الموت
٤٠١	مسألة فيمن باع ثوباً بمئة، ثم باعه بمئتين، ثم اشتراه بخمسين
٤٠١	مسألة في اختلاف قيمة العرض في زمن الخيار
٤٠٢	مسألة في بيع الأحجار المدفونة في الأرض
٤٠٣	مسألة في أجرة الأمتعة المشحونة بالدار المبيعة
٤٠٣	مسألة في رجل معه قماش باعه لشخص، ثم باعه المشتري إلخ
٤٠٤	مسألة في رجل باع عقاراً لرجل، ثم بعد مدة أظهَرَ كتابَ وقف

الصفحة	المسألة
٤٠٥	مسألة في ناظرة وقف، أخفت كتاب الوقف، وباعته
٤٠٦	مسألة في رجل اشترى سقفاً من الخشب على أن يقلعه
٤٠٦.	مسألة في بيع جوز القطن إذا تشقق بعضه
٤٠٧	مسألة في بيع القطن
٤٠٨	مسألة في رجل اشترى ثوماً مزروعاً في أرضه
٤١٠	مسألة في إحضار المبيع المعيَّن في غير بلد البيع
٤١٠	مسألة في إطلاق اشتراط الضامن في العقد
٤١١	مسألة في اختلاف المتبايعين في الإذن في صرف الثمن وغيره
113	مسألة في اختلاف المتبايعين في رؤية المبيع
٤١٣	مسألة في رد المبيع بعد سنة من العقد بعيب مزمن
٤١٣	مسألة في اختلاف المتبايعين في قبض الثمن
10	مسألة في انعقاد السَّلَم بلفظ البيع
٤١٧	مسألة في ادعاء قابض السَّلَم أو الثمن نقصاً
113	مسألة في تفرُّق العاقدين قبل قبض شيء من رأس مال السَّلَم
173	مسألة في الاستبدال عن المُسلَم فيه
	مسألة فيها إذا أسلمه في شيء مؤجلاً، فجاء أجنبي بالعين المُسلَم فيها متبرعاً
173	للمُسلِم
173	مسألة في رجوع المُقرِض بعين ماله على المقترض إذا أفلس
\$7\$	مسألة في بيع المرتهن
240	مسألة في امرأة رهنت داراً على دَيْن على ولدها، ثم أقرت أن الدار لولدها
240	مسألة في طلب الراهن بيعَ المرهون أو بعضه لوفاء الدَّيْن
577	مسألة في فكِّ المرتهن الرهنَ في البعض

أات	ti
اله	المسد

حه	سف	וע

£ 7 V	مسألة في مرتهن رهن العين المرهونة عند ثالث، فتلفت عنده
£ Y V	مسألة فيمن استأجر عيناً فرهنها، وفيمن غصب العين المرهونة
443	مسألة في إجبار مالك العين المرهونة الراهنَ المستعيرَ على فك الرهن
٤٣٠	مسألة في انفكاك الرهن بالحوالة على المديون
٤٣١	مسألة في موت الراهن قبل إقباض العين المرهونة، وعليه ديون أخرى
٤٣٢	مسألة فيها إذا أعتق الرهن عبدَه المرهون، وهو موسر ببعض قيمته
٤٣٢	مسألة فيها إذا كان الدَّينُ عليه رهن مساوٍ له أو أزيد منه
٤٣٣	مسألة فيمن رهن أشجار بستان، ثم آجره وساقي على أشجاره
240	مسألة في رهن الرِّزَق الأحباسية
٤٣٦	مسألة في رجل ملَّك شيئاً لأولاده، ثم رهنه
٤٣٦	مسألة في فك بعض الرهن هل ينفك باقيه
٤٣٨	مسألة في استيلاد المفلس المحجور عليه جاريةً بعد الحجر
٤٣٩	مسألة في مزاحمة زوجة المفلس بالصداق، إذا تزوَّجها بعد الإفلاس
٤٤٠	مسألة في حجر الحجّاب على رجل
٤٤٠	مسألة في استرجاع العين مع خروجها من ملك المفلس
223	مسألة في قول ولي الصبي: هذه بعتها من فلان
227	مسألة في مطالبة الأب زوجَ ابنته المحجور عليها بحقوق الزوجية
111	مسألة في الولد الصغير يدَّعي والدُه بدلاً عنه بميراث أمه من أبيها
254	مسألة في انفكاك الحجر على الصبي بالبلوغ
٤٤٤	مسألة في صيغة إقرار الزوجة المحجور عليها
220	مسألة في شراء ولي المحجور له
229	مسألة في إذن الوصي لشخص في الإنفاق على المحجور

٤٥٠	مسألة في أمين حُكم على أيتام، باع أموالهم، ولم يُسلِّم الثمن
٤٥١	مسألة في مطالبة الولي بهال ولده البالغ المحجور عليه
٤٥١	مسألة في قيِّم أيتام قبض لهم مالاً، فأخرجه ليُـسلِّمه فوجد ناقصاً، ثم مات
207	مسألة في والدٍ أوصى على ولده البالغ أوصياء
204	مسألة في حجر ابن عم الميت على أو لاده الصغار
204	مسألة في إثبات رشد الولد عند الحاكم إذا لم يُرشِّده والدُّه
٤٥٤	مسألة فيها إذا صالح على بعضٍ معيَّنٍ من الدَّيْن، ثم ظهر أنه مُستَحَق
१०२	مسألة طويلة في صُلح بين ابن الجزري وابن الخابوري وقطلبك
473	مسألة فيها إذا تصالحا على الإنكار بلا بينة، ثم أقرَّ الدَّعي عليه بالمَّعي
279	مسألة في شريكين في أنشاب أرض محتكرة، جعلا ممرَّ أحدهما في نصف الآخر
٤٧٠	مسألة في إبراز روشن على رأس زقاق ضيِّق
٤٧٢	مسألة في البراءة من الضمان بالحوالة
٤٧٥	مسألة في انتقال الرهن والضمان مع الدَّين بالحوالة
٤٧٦	مسألة أخرى في انتقال الضمان مع الدَّيْن بالحوالة
٤٧٦	مسألة ثالثة في انتقال الرهن والضمان مع الدَّين بالحوالة
٤٧٩	مسألة في تحليف المُحالِ عليه المُحيلَ بأنه لم يُقبضه العِوَض عن المبلغ المُحال به
٤٨٠	مسألة في مطالبة المحتالِ المحالَ عليه، ورجوع المحال عليه على المُحيل
٤٨٠	مسألة في إحالة دَيْن على ذمة ضامن لدَيْن آخر
273	مسألة في رجل ضمن دّيْناً، فأقرَّ ربُّ الدَّيْن أن المال لرجل آخر
283	مسألة فيها إذا غُصِبَ الأصيلُ والضامنُ على تَرْك ما يُستَحَقّ عليهما
	مسألة في رجلين تعاقدا على حمل حمولة إلى مكة، فلمـا حان وقت السفر لم
٤٨٣	يأتِ صاحبُ الحمولة

الصفحة	لسالة
٤٨٤	مسألة في الإبراء من الضمان
٤٨٥	مسألة في ادِّعاء الكفيل الإعسار
٤٨٦	مسألة في اشتراط تغريم المال إن فات تسليم الأبدان في الكفالة
٤٨٧	مسألة فيمن ضمن شخصاً بأن يحضره كلما التمس إحضاره
٤٨٧	مسألة في رجل ضمن قَرْضاً، فأقرَّ المُقرِض أن المبلغ لزيد وليس له
٤٨٨	مسألة في رجوع صاحب المال على جماعة الضامنين
٤٩٠	مسألة في قول الضامن: ضمنت إحضاره كلما طلبه المكفول له
193	مسألة في موت المضمون له
297	مسألة في اختلاف قيمة المضمون
	مسألة في رجل اشترى أبقاراً، وركب هو وزوجته والأبقار في مركب، فغرقوا
897	جميعا سوي الرجل
	مسألة في بيع الشريك لمُعسِر في نصيب شريكه، وفي كتابة مساطير عليه باسمه
191	خاصة
890	مسألة في شريكين في أرض، أذن أحدهما للآخر في بذر مقدار مشترك بينهما
190	مسألة في تعدِّي بعض الشركاء على بعض
897	مسألة في شريكين في مال
٤٩٨	مسألة في دعوى الشركة بمقتضى ورقة
٤٩٨	مسألة في شريكين، تعامُل أحدهما بها يصحُّ في مذهبه ويبطل في مذهب شريكه
	مسألة في شركاء في زراعة، أخرج كل واحد منهم ثوراً للساقية المشتركة، فهات
0 * *	أحدُها
٥٠١	مسألة في شريكين في دار، فيها أثلة مشتركة بينهما
0 • 4	مسألة في اختلاف الشريكين في حدوث ربح في المال

ة	بألا	٠.	ļ

	·
٤٠٥	مسألة في تلف مال الشركة في يد الشريك
0.0	مسألة في إقدام الوكيل على التصرُّف في الوكالة الفاسدة بالتعليق
٥٠٦	مسألة فيها إذا وكُّله بأن يبيع من زيد، فباع من وكيله، والعكس
٦٠٥	مسألة في تغريم الوكيل بالشراء
٦٠٥	مسألة فيها إذا وكَّله في بيع شيء، فأوصى به الموكِّل
٥٠٧	مسألة في اختلاف الوكيل والموكِّل في القبض
	مسألة فيها إذا قال المُوكِّل: وكلما عُزِلَ الوكيلُ المذكور فهو وكيل مستمر على
٥٠٨	وكالته
011	مسألة في الوكالة بالتصدق بألف درهم على رجل فقيه مالكي
018	مسألة في توكيل الضامن بقَبض الدَّيْن
018	مسألة في اختلاف الوكيل والموكِّل في الثمن
010	مسألة في أجرة الوكيل
017	مسألة في الرجوع على الوكيل
017	مسألة في الإذن بالمطالبة دون وكالة
٥١٨	مسألة في الوكالة برد الجواب
٠٢٠	مسألة في الإقرار في مرض الموت أن في ذمته لزوجته ولابنه كذا وكذا
077	مسألة في الإقرار في مرض الموت أن جميع الملك الفلاني وقف
077	مسألة في رجل أقر بقبض الثمن من ابنته، ولم تكن أقبضته شيئاً إلخ
٥٢٣	مسألة في إقرار الأصل للفرع
٥٢٣	مسألة في الإقرار في مرض الموت لأجنبي
	مسألة فيمن أقر أنه لا يستحق على فلان شيئاً وأبرأه، ثم ادَّعي عليه بمسطور قبل
٥٢٣	تاريخ الإبراء

الصفحة	المسألة

976	مسألة فيمن أقر أن هذا البناء لفلان، ثم أثبت أنه مالكٌ له عند حاكم
976	مسألة في صيغة إقرار
070	مسألة أخرى في صيغة إقرار آخر
770	مسألة في الجمع بين إقرار العِوَض وإقرار القَرْض في صيغة واحدة
077	مسألة في إقرار فيه الاعتراف بقبض العوض الشرعي فلوساً جدداً
٥٢٧	مسألة فيمن أقرَّ أن مدينَه لا يقدرُ على الوفاء، ثم ادَّعي أنه قادر عليه
۸۲۵	مسألة في الإقرار بعد الترسيم
۸۲٥	مسألة في ادِّعاء رجل بها يُخالف إقرارَه
	مسألة في رجل أقرَّ بدَيْن لبعض أولاده، ورهن على ذلك مُلكاً، ثم أقرَّ بذلك
۰۳۰	المُلك لهم، ثم مات
١٣٥	مسألة في الإقرار في مرض الموت لبعض الورثة بأعيان
۱۳٥	مسألة في إقرار الوارث لمُشارِكِه في الإرث
۲۳٥	مسألة فيمن أقرَّ بدراهم، فأعطى الْمُقَرَّ له فلوساً جُدُداً
٥٣٣	مسألة في اختلاف المُقِرِّ والمُقَرِّ له
٤٣٥	مسألة فيمن أنكر الدَّيْن، ثم أذِنَ لرجل بضمانه فيه
٤٣٥	مسألة فيمن أقر أن كساويَ زوجته باقيةٌ في ذمته
٥٣٥	مسألة فيمن قال: لفلان عليَّ ألف درهم إلا مئة إلا مئتين
240	مسألة في إقرار العتيق بأخوّة شخص
٥٣٦	مسألة في شهادة البينة بإقرار الميت بأخوّة فلان
0 { }	مسألة في الإقرار بالنسب
0 54	مسألة في استعارة فرس للركوب إلى مسافة معينة
0 54	مسألة في استعارة دابة للركوب دون تقييد بالزمان أو المكان

الصفحة	المسألة
0 { { { { { { { { { { { { { { { { { { {	مسألة في إعارة الغراس
٥٤٧	مسألة فيمن غصب دابة، ثم تركها، فأتلفت بالنهار
٥٤٧	مسألة فيمن تعدّى بزراعة أرض، ولا يوجد مثلُها إلا بعيداً من البلد
٥٤٨	مسألة في عتق العبد المغصوب
٥٤٨	مسألة في عودة العبد المغصوب من إباقه بعد تغريم الغاصب قيمتَه لسيِّده
0 £ 9	مسألة في اختلاف الغاصب والمغصوب منه في تعيين المغصوب
0 £ 9	مسألة في غَصْب الإبراء
001	مسألة في إبراء الغاصب من أجرة المغصوب مدّة الغصب مقابل ردِّه
001	مسألة في جماعةٍ ورثوا بستاناً، فنبت فيه نخلٌ لم يُعلَم غارسُه
٥٥٣	مسألة في رجل له عبد، فأمسكه أقوام، فضربوه، فهرب من ذلك
٥٥٣	مسألة في شخص دفع لشخص قمحاً مخلوطاً بشعير وتراب، فتلف في يد المستولي
000	مسألة في الشفعة بين شريكين في نصف دار، والنصف الآخر وقف
00V	مسألة في إخراج ركاة المال في القراض
004	مسألة في شراء عامل القراض قمحاً، ومنع صاحب المال من بيعه
001	مسألة في موت عامل القراض، واختلاط مال القراض بغيره
009	مسألة في أخرى في موت عامل القراض، واختلاط مال القراض بغيره
770	مسألة فيمن سافر بقماش لشخص للتجارة بالإذن
۳۲٥	مسألة في مِلك عامل المساقاة حصَّته بالظهور
۳۲٥	مسألة في جواز المزارعة وصحة التعامل بها
704-07	كتاب الإجارة إلى الوقف
079	مسألة في استئجار امرأة لإرضاع سخلة، واستئجار شاة لإرضاع طفل
079	مسألة في استئجار الأرض التي لا ماء لها بشرط أن يزرعها

الصفحة	المسألة
٥٧٠	مسألة في الاستئجار للمرابطة عِوَضَ الجندي
۰۷۰	مسألة فيها إذا قال: آجرتك هذا الشهر بدينار، وما زاد بحسابه
٥٧١	مسألة في إنشاء عقد الإجارة على مدة ماضية ولاحقة
٥٧٢	مسألة في إثبات أن الإجارة كانت بدون أجرة المثل
٥٧٣	مسألة في استئجار أرض عليها بناء للغير
٥٧٣	مسألة في استئجار حانوت للشهادة فيه
٥٧٤	مسألة في الإبراء من المنفعة في الإجارة
	مسألة فيمن استأجر بعضَ بستان، فوضع غاصبٌ يدَه على الباقي، بحيث عُدِمَ
۲۷٥	نفعُ البستان كله
٥٧٧	مسألة في عدول المستأجر من منفعة إلى أخرى
٥٧٨	مسألة أخرى في عدول المستأجر من منفعة إلى أخرى
049	مسألة في فسخ إجارة بستان والمساقاة على ما فيه
۰۸۰	مسألة في استئجار الأراضي الخراجية
٥٨١	مسألة فيمن استأجر أرضاً مساحتها كذا فوُجدت أنقص
٥٨٢	مسألة في إجارة الإقطاع
	مسألة في حلول الأجرة المؤجَّلة بموت المستأجر، وانفساخ الإجارة بموته،
٥٩٠	وفي التعدي على المستأجر
097	مسألة فيمن اشتري أشجاراً من مستأجر الأرض للغراس ثم مات
098	مسألة فيمن استأجر أرضاً للزراعة، فعطَّلها، فنبت فيها عشب
098	مسألة فيمن اشتري أرضاً، فغرس فيها وعمَّر، ثم ثبت أنها وقف
٥٩٦	مسألة في استئجار أرض قبل أن تمضي مدة إجارتها الأولى
٥٩٦	مسألة فيمن استأجر أرضاً ليزرعها، فعلاها النيل، ومضى أوان الزرع

الصفحة	المسألة
۸۹٥	مسألة في إجارة الإرضاع والحضانة
091	مسألة في استئجار النصف والثلث من أرض شائعة
099	مسألة في إجارة أرض أحباسية
7.4	مسألة في فسخ إجارة الأرض
7.7	مسألة في إجارة القمين
7.4	مسألة في إجارة إقطاع لم تُعرَف حدودُه ولا حيطانه
7.4	مسألة في انفساخ إجارة الوقف بموت الواقف إذا كان هو الناظر
7.0	مسألة في إقالة مستأجر الأرض، وقد آجر الأرض لمزارعين
7.0	مسألة فيمن استأجر أرضاً ليزرعها، فتعدّى شخص وزرعها
7.0	مسألة في فسخ إجارة بستان والمساقاة على ما فيه
٦٠٧	مسألة في تغيير مكان الإرضاع المتفق عليه في الإجارة
717	مسألة في استئجار حمام
714	مسألة في هرب المستأجر، وإجارة مالك الأرض لها إجارةً ثانية في مدة الأولى
315	مسألة في إجارة ممر الماء من الأرض
710	مسألة في إجارة الوقف الذي جُهِل شرطُ إجارته وشرطُ نظره
717	مسألة في فسخ إجارة حانوت امتنع الانتفاعُ به
717	مسألة في عدم انفساخ الإجارة بموت مستأجر الوقف أو الإقطاع
717	مسألة في فسخ الوارث الإجارة بموت المُورِّث
717	مسألة في رجوع المستأجر على المُؤجِر إذا غُصِبَت الأرض
719	مسألة في استئجار بناء فيه أماكن مُعطَّلة، ثم انهدم بعضُه
719	مسألة في اشتراط أنَّ على المستأجر المغارم المُحدَثة على جاري العادة
77.	مسألة في استتجار أحد المُؤجِرين من المستأجر، ثم ظهر في الأرض نقص

الصفحة	سألة	11

177	مسألة في إجارة أرض دون بيان وجه الانتفاع بها
777	مسألة فيها عمله والد المستأجر وولده في الأرض المستأجرة
	مسألة في قبض الوالد أجرة الأرض عن ولده محجوره، وفي انفساخ الإجارة
775	بموت المُؤجِر
	مسألة في مستأجر غرس أشجاراً، فباع حصةً منها، فهات المشتري، وادعى
377	وارثه أن الميت استأجر الأرض من البائع
777	مسألة فيمن استأجر مركباً، فسافر بها، فغرقت
777	مسألة في الوكالة بإجارة وقف لطويل المدة وقصيرها
777	مسألة في انفساخ الإجارة بموت المُؤجِر والمستأجر
779	مسألة في إجارة الوليِّ إقطاعَ طفل، ثم خرج لغيره
74.	مسألة فيمن استأجر جزيرة مجاورة للنيل، وزرعها، ثم غرق الزرع بالنيل
٤٣٢	مسألة في الإذن بالانتفاع بشيء، ثم الرجوع عنه دون علم المأذون له
٦٣٦	مسألة في الإجارة الفاسدة
٦٣٧	مسألة في رجل له نصفُ دار، آجرَها، ثم تقاسم الْمُؤجِرُ وشريكُه
ገ ୯ ለ	مسألة في استئجار أرض استحقُّ قلعُ الزرع فيها قبل قلعه
	مسألة في إضرار ناظر الوقف بالمستأجر، وفي اختلاف خليفة الناظر ووارث
78.	المستأجر في انقضاء مدة الإجارة
737	مسألة في استتجار أحد المُؤجِرين من المستأجر، ثم ظهر في الأرض نقص
725	مسألة في ناظر آجر وقفاً، ثم زاد آخرُ على المستأجر الأول زيادة
725	مسألة في الإذن بسكني داره، دون شرط الأجرة
722	مسألة في إجارة عقار أقرَّ مُؤجِرُه أنه وقف
750	مسألة في اختصاص مستأجر الوقف بأمور جرت العادة بها

ä	أل	 Ţ

ጓ٤٨	مسألة في فَسْخ مالك الضائع الجعالةَ، ولم يعلم العاملُ به
789	مسألة فيما إذا خاط العامل نـصفَ الثوب، وسلَّمه إلى المالك، فاحترق في يده
	مسألة فيها إذا قال الإمام: من دلني على قلعة كذا فله كذا، فقال قائل: هي هذه
789	التي أنت تحتها
	مسألة في علَّاف سكن في دُكَّانين لهما مصطبتان، فأراد أن يزيد فيهما، ومسألة
70.	في توقير أهل العلم
	مسألة في قناة حمام لتصريف مياهه، وعليها مصارف من الـمطر وغيره لغير
70.	صاحب الحمام
101	مسألة في الاشتراك في حفر نهر
704	فهرس المحتوياتفهرس المحتويات والمسابق

* * *

كلمةٌ في نقد طبعتَي «التجرُّد والاهتهام»

الحمد لله وكفي، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى.

وبعد،

فقد كان أول ما عملنا على تحقيقه من «المكتبة البلقينية» هذا الكتاب الجليل «التجرُّد والاهتهام بجمع فتاوى شيخ الإسلام»، وهو جمعُ الإمام عَلَم الدين البلقينيّ لفتاوى والده، وقد تكفّلتْ مقدمة تحقيقه الآتية بالتعريف به وبيان أنه مِن أهم المجاميع الفقهية التي استمر العمل بكثير مما فيها من الفتاوى عبر العصور التي تلتها، لذا كان إخراج هذه الفتاوى إسهامةً علميةً لها وزنمًا.

وإنّ مما بُليَت به جهود إخراج التراث غيابُ التنسيق بين جهود الباحثين، وعدم قيام هيئة عُليا تحكّم أعمال المحققين وتقوِّمُها. ومِن ذلك أننا فوجئنا ونحن بصدد إخراج طبعتنا لهذا الكتاب بصدور طبعة له عن دارَي ابن القيّم بالمملكة العربية السعودية وابن عفّان بجمهورية مصر العربية، بتحقيق مصطفى محمود الأزهري، وبعد النظر في هذه الطبعة تبيّن لنا أنها لا تعدو إخراج نصّ دون خدمة تُذكر سوى: إثبات للفروق دون تحرير، وتخريج مقتضب للأحاديث، وتعريف متعجّل بالأعلام وبعض الكتب. ومن ص٥٢٧ في المجلد الأول حتى نهاية المجلد الثاني لا يوجد توثيقٌ في الحواشي مطلقًا لأي نصّ فقهيّ نقله المؤلف! على الرغم من غزارة نقوله وأهميتها. فضلًا عن خلو المتن عن الضبط. وهذا وصفٌ موضوعيٌّ متجرِّدٌ للطبعة المذكورة.

ومن أوجه الافتراق الجذرية بين العمَلَين:

- أنّ عملنا العلمي ليس تحقيقًا علميًّا عاليًّا للكتاب فحسب، بل لقد تتبّع الباحثون المصادر الكثيرة ليجمعوا ما فات العَلَمَ البلقينيَّ من فتاوى أبيه، فاستدركوا عليه (١٢٨) فتوى! جمعوها من بطون المصادر بتتبُّع مُضن، ووقع هذا المستدرك في ٩٠ صفحة من المجلد الثالث. ولا يوجد من هذا شيءٌ ألبتة في الطبعة المصرية!

-ضبط محققونا نصّ الكتاب ضبطًا وافيًا، وخرّجوا نقولَه وقابلوها على أصولها مقابلةً دقيقةً رجعوا في بعضها إلى كتبٍ مخطوطة، ودرسوا مسائلَه وعلّقوا عليها، ولا يوجد من هذا شيءٌ ألبتة في الطبعة المصرية!

- الكتاب مليءٌ بالفوائد العلمية والمسائل الدقيقة التي في غير مظانها، وقد فهرس محققو طبعتنا تلك الفوائد في فهرس جامع وقع في ٧ صفحات، كما قاموا بفهرسة المسائل تفصيليًّا لكل مجلد، فبلغ فهرس المجلد الأول ١٩ صفحة، وفهرس المجلد الثاني ١٩ صفحة، والمجلد الثالث ١٧ صفحة، بينها اكتفت الطبعة المصرية بسردٍ لأسماء الأبواب في صفحتين ونصف! مع أن الكتابَ عشوٌ بالمسائل والفوائد.

والكتاب في طبعتنا مُذيَّلٌ بأحدَ عشرَ فهرسًا علميًّا تفصيليًّا يبلغ مجموع صفحاتها ٩٢ صفحة، من شأنها أن تُيسِّر للقارئ الوصول إلى بُغيته من الكتاب، وليس من ذلك شيءٌ في الطبعة المصرية!

_ جاءت مقدمة المحققِين في طبعتنا في ٧٦ صفحة أضاءت حياة المؤلف ومكانته في عصره، مستفيدة من الترجمة الضافية التي كتبها ولده _ وهي ما حققناه في هذه المكتبة البلقينية _ ولم تتطرّق الطبعة المصرية لمثل ذلك.

ـ اعتمدت الطبعةُ المصرية النسخةَ التركية وأخريين مصريتين، ومنتخبًا للكتاب

يقع في ١٥ ورقة، بينها اعتمدنا في تحقيقنا على أربع نسخ خطية منها (نسخة جامعة أكسفورد) التي لم يطّلع عليها محقق الطبعة المصرية.

_ أثبتنا الاسم العلمي للكتاب كما هو في سائر الأصول الخطية: «التجرُّد والاهتمام بجمع فتاوى شيخ الإسلام»، بينما أخلّت بذلك الطبعة المصرية في سائر شارات الكتاب.

ـ في كتاب «التجرُّد والاهتهام» هذا مواضعُ مشكِلة، وكلماتٌ غامضة، وأسقاطٌ من الصعب التنبَّهُ إليها؛ عالجناها كلَّها في عملنا العلميّ، ولا يكاد يوجد مِن ذلك شيءٌ في الطبعة المصرية. ثم إنّ الطبعة المصرية لم تَخْلُ من أسقاطٍ متفرقة وتصحيفات، ومن أمثلتها:

الصواب	نسختنا	الخطأ	المصرية
من حديث هشيم بن عبد الملك	Y10:1	من حديث هشيم عن عبد الملك	177:1
كان ينام في أثناء زمن الصلاة	1:777	كان ينام في إيتار من الصلاة	127:1
من طريق ابن أبي ذئب عن صالح	YYA:1	من طريق أبي ذؤيب عن صالح	147:1
فبهاذا يحصل إدراكها؟	۲۳۲:1	فيها إذا تحصل إدراكها	1:131
وهبك أنك راءٍ حِلَّه نظراً	7:1:1	وهبك أنك داخلته نظراً	۱:۸3۱
وفتح باب قول المنع	Y01:1	وقبح بأن قول المنع	107:1
لاحتمال عارض يفسدها	. ٢٥٥:١	لاحتمال عارض بعدها	109:1
نافلة والأخرى فريضة	Y09:1	نافلة وللآخرين فريضة	1:77:1
التي بمَرِّ الظهران	YV9:1	التي تُميُّدُ الظهران	1.111
وهذا مفقود فيها نحن فيه	۳۰۸:۱	وهذا مقصود فيها نحن فيه	1:5.7
بمَرِّ الظهران	1: 537	تُميِّد الظهران	750:1
فلان من فلان	۳٤٧:۱	فلان بن فلان	۲۳۰:۱

الصواب	نسختنا	الخطأ	المصرية
وهي مثبتةٌ في نسختنا	۳٤٧:۱	سقط من السؤال نحو ثلاثة أسطر	10:1
بحيث يمكن الاستيلاء عليه	۳٤٩:۱	بحيث يمكن الابتداء عليه	727:1
يدٌّ على محل النبع	۳٥٩:١	يدٌّ على محل البيع	780:1
فإن حصل على ماء جمع فيه	۲۲۳:۱	فإن حصل على جمع فيه	1:737
وأما صورة ما ذكره القاضي ابنُ كج فهي أن يقع الشراء	۳٦٤:۱	وأما صورة ما ذكره القاضي ابنُ كج فهل [يجوز] أن يقع الشراء	787:1
أثبتنا السقط في المتن وأشرنا في الحاشية إلى أنه سقط من (ت)	٣٦٦:١	فيه سقط نحو سطر عند تعليق المصنف على كلام ابن كج	727:1
لا يتكرر الحكم فيه، وإنها يجب نصف العشر	٣٦٦:١	لا يتكرر الحكم فيه مما يجب نصف العشر	Y & T : 1
بل يستقرُّ به بدونه	۳٦٨:١	بل يستقربه وبدونه (جعل «يستقرَّ به» كلمة واحدة)	788:1
وليس لصاحب الدين الخمسون الباقية في الذمة	٤٥٤:١	وليس لصاحب الدين [إلا] الباقية في الذمة	۲۹۱: ۱

- قام على طبعتنا أربعةٌ من جِلّة المحققين، الذين جمعوا بين إتقان العناية بالتراث وبين العمل الأكاديميّ، أنفقوا نحو عامَين وهم يدرسون الكتاب ويخدمونه الخدمة العلمية العالية بحيث أضحى - بكل إنصاف - أنموذجًا علميًّا يحتذيه الباحثون.

ولعله تجدر الإشارة إلى أن صدور الطبعة المصرية كان هذه السنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م، ونحن انتهينا من مستدرك الفتاوى الذي كان بعد إتمام التحقيق في آخر شوّال ١٤٣٣هـ فكان تمام عملنا قبل أن تصدر الطبعة المصرية.

ثم ظهرت مؤخّرًا طبعةٌ ثانية للكتاب، بتحقيق عبد الرحمن فهمي الزواوي، نشرتها دار المنهاج بجدة، في مجلد واحد، يقع في ١١٢٠ صفحة! وهي خِلْوٌ عن ضبط النصّ، مع حاجته إلى ذلك، ولم يستوفِ المحقق تحرير فوارق النسخ، مع أن في الكتاب مواضع كثيرةً تضطرب فيها الأصول الخطية اضطرابًا شديدًا كما يُعلَم من حواشي عملنا. وخلت هذه الطبعة أيضًا من التعليقات الفقهية ومن تراجم الأعلام، واقتصر المحقق على فهرس واحد فقط للمحتويات! مع أن الكتاب زاخرٌ بها يستوجب كشف مكنونه بالفهارس الشاملة.

وخلاصة ما تقدّم.. أنّ عملنا هو جمعٌ واسعٌ لفتاوى الإمام سراج الدين البلقيني، لا يقتصر على ما ذُكر في «التجرُّد والاهتهام»، مع الدراسة والتوثيق التامَّين، واحتفافِ الكتاب بالعناية الفائقة نصًّا وتعليقًا وفهرسة. والحمد لله من قبل ومن بعد،،

فريق البحث العلمي أَرْوِقَة للدراسات والنشر عمّان-الأردن